شرح

كافية ابن الحاجب

تأليف

رضيّ الدّين محمّد بن الحسن الأستراباذيّ
المتوفّى سنة ٦٨٦هـ

قدّم له ووضع حواشيه وفهارسه
الدكتور إميل بديع يعقوب

الجزء الثالث

منشورات
محمد علي بيضون
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى

١٤١٩هـ - ١٩٩٨م

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

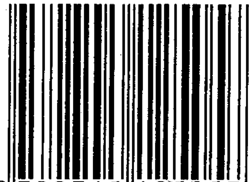
العنوان رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
تلفون وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٦٠٢١٣٣ (١ ٩٦١) ٠٠
صندوق بريد: ٩٤٢٤ - ١١ بيروت - لبنان

DAR al-KOTOB al-ILMIYAH

Beirut - Lebanon

Address : Ramel al-Zarif, Bohtory st., Melkart bldg., 1st Floore.
Tel. & Fax : 00 (961 1) 60.21.33 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

ISBN 2-7451-2505-2





90000>

9 782745 125057

http://www.al-ilmiyah.com.lb/
e-mail : baydoun@dm.net.lb

بسم الله الرحمن الرحيم

المبنيّ

١ ـ تعريف المبني

قال ابن الحاجب:

المبني: ما ناسب مبنيّ الأصل، أو وقع غير مركَّب.

* * *

قال الرضيّ:

المبني، كما مرَّ في حد المعرب، ضربان: إمَّا مبني لفقدان موجب الإعراب الذي هو التركيب[١]، كالأسماء المعدَّدة، كواحد، اثنان، ثلاثة: و: ألف، با، تا، ثا، و: «زيد»، «عمرو»، «بكر».

وإمَّا مبنيّ لوجود المانع من الإعراب، مع حصول موجبه، وذلك المانع مشابهة الحرف، أو الماضي، أو الأمر، وهي التي سمَّاها مبنيَّ الأصل، أو كونه اسم فعل، كما يجيء.

قال[٢]: ولا يفسد الحد بلفظة «أو»، لأنها لمجرَّد أحد الشيئين ههنا، لا للشك الذي ينافي تبيين الماهية؛ قال: ولم أقل في حدِّه: ما لا يختلف آخره، كسائر النحاة، لأن معرفة انتفاء الاختلاف فرعٌ على تعقّل ماهيَّة المبنيّ؛ فلا يستقيم أن يُجعل تعقّل ماهيَّة المبنيّ فرعًا على معرفة انتفاء الاختلاف، فيؤدِّي إلى الدور، كما ذكر في حد الإعراب.

هذا كلامه، وقد مرَّ الكلام عليْه في حدِّ المعرب فلا نعيده[٣]، وهذا الحدّ لا يصحّ إلاّ لمن يعرف ماهيّة المبنيّ على الإطلاق، ولا يعرف الاسم المبنيّ، ولو لم يعرفها لكان تعريفًا للمبنيّ بالمبنيّ، لأنه ذكر في حدِّ المبنيّ لفظ «المبنيّ».

---

(١) أي: وقوع الاسم في جملة.

(٢) أي: ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

(٣) راجع فصل حكم المعرب من الأسماء في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

٢ ـ ألقاب البناء

قال ابن الحاجب:

وألقابُه: ضم وفتح وكسر ووقف[١].

* * *

قال الرضيّ:

أي: ألقاب حركات أواخره وسكونها، والضم والفتح والكسر ألقاب مطلق الحركات وحدها، سواء كانت حركات المبني، كقولك: «حيث مبنيّ على الضمّ»، أو حركات المعرب، كقولك في «زيد»: «إنه متحرك بالضم في حال الرفع»، أو لا هذا ولا ذاك، كقولك في جيم «رَجُل»: «إنه متحرك بالضم».

ولا تقع على حروف البناء، فلا يقال: «إن «يا زيدان» مبنيّ على الضم»، وأمّا ألقاب الإعراب، فإنها كما تطلَق على الحركات، تطلق على الحروف أيضًا، فيقال في نحو: «جاءني زيد، والزيدان، والزيدون»: إنها مرفوعة.

هذا على مذهب المصنِّف، والذي يغلب في ظني أن المتقدّمين لم يضعوا ألقاب الإعراب أيضًا، أعني الرفع والنصب والجر، إلا للحركات المعينة، فالرفع كالضم، والنصب كالفتح، والجر كالكسر، ثم إنهم يطلقون على الحروف، لقيامها مقام حركات الإعراب، أسماء الحركات مجازًا، فقولهم في نحو: «رأيت الزيدَين»: إن «الزيدَين» منصوب: مجاز، وكذلك إذا قام بعض الحركات مقام بعض، أطلقوا اسم المنوب عنه على النائب مجازًا، فقالوا في «السموات» و «أحمد» في: «خلق الله السموات»، و «بأحمد»: إن الأوَّل منصوب والثاني مجرور؛ فَأَيْشٍ[٢] المانع، على هذا، أن يطلق على الحروف القائمة مقام حركات البناء اسمُ تلك الحركات مجازًا، فيقال في: «لا رجلَين»، إنه مفتوح، وكذا في: «لا مسلماتِ»، عند مَن يكسر، ويقال في: «يا زيدان»، و «يا زيدون»: أنهما مبنيَّان على الضم، مجازًا، فلا يكون، إذن، لردِّ المصنف على النحاة إطلاقهم أن

---

(١) في بعض النسخ زيادة: «وحكمه أن لا يختلف آخره لاختلاف العوامل»، ويظهر أنَّ الرضيّ اعتمد على نسخة من الكافية لم تنصّ على هذه الزيادة، وذلك بدليل عدم تعرضه لها في شرحه. وكان الرضي قد نصّ في الجزء الأوّل من هذا الكتاب على حكم المعرب، فقال: «وحكمه أن يختلف آخره لاختلاف العوامل». (انظر: فصل «حكم المعرب من الأسماء» في الجزء الأول من هذا الكتاب).

(٢) أيش: كلمة منحوتة من «أي شيء»، وقد استخدمها عدد كبير من النحاة.

«يا زيدان» مبنيّ على الضمّ و «لا رجلين»، على الفتح: وجه[1].

هذا، والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدّميهم ومتأخريهم: تقريب على السامع.

وأمّا الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما.

٣ ـ حصر المبنيّ من الأسماء

قال ابن الحاجب:

وهي المضمرات، وأسماء الإشارة، والموصولات، والمركبات، والكنايات، وأسماء الأفعال والأصوات، وبعض الظروف.

* * *

قال الرضيّ:

حَصَر جميع المبنيات جملة، فلْيُطلَب لكل واحد منها علّة البناء لأن الأصل في الأسماء الإعراب، كما مرَّ في أول الكتاب.

وإن كان مبنيًّا على الحركة، فليطلب، مع ذلك، علتان أُخريان: إحداهما للبناء على الحركة، فإن أصل البناء السكونُ، لأنه ضد الإعراب وأصله الحركة؛ وأخرى للحركة المعيَّنة ولمَ اختِيرت دون الباقيتين.

* * *

(١) كلمة «وجه» اسم «يكون».

الضمائر

١ ـ تعريف الضمائر

قال ابن الحاجب:

والمضمر ما وضع لمتكلِّم، أو مخاطب، أو غائب تقدَّم ذكره لفظًا أو معنًى، أو حكمًا.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع الالتباس، فإن «أنا»، و «أنت» لا يصلحان إلا لمعيَّنين، وكذا ضمير الغائب، نصٌّ في أنّ المراد هو المذكور بعينه في نحو: «جاءني زيد وإيَّاه ضربت»، وفي المتصل يحصل مع رفع الالتباس: الاختصار.

وليس كذا الأسماء الظاهرة، فإنه لو سُمِّي المتكلِّم والمخاطب بِعَلَمَيْهما[١] فربَّما التبس، ولو كرِّر لفظ المذكور[٢] مكان ضمير الغائب، فربَّما تُوهِّم أنه غير الأول.

وإنَّما بُنيت المضمرات، إمَّا لشبهها بالحروف وضْعًا، على ما قيل، كالتاء في «ضربت» والكاف في «ضَرَبك»، ثم أُجرِيت بقية المضمرات نحو: «أنا»، و «نحن»، و «أنتما» مجراها[٣]، طردًا للباب.

وإمَّا لشبهها بالحروف[٤] لاحتياجها إلى المفسِّر، أعني الحضور للمتكلِّم والمخاطب، وتقدّم الذكر في الغائب، كاحتياج الحرف إلى لفظ يُفهم به معناه

(١) وفي نسخة: «بعينهما»، والمقصود: بالاسمين الموضوعين علمين لهما.

(٢) أي: مُفسِّر الضمير.

(٣) أي: مجرى التاء والكاف ونحوهما.

(٤) أي: وإمّا لشبهها بالحروف معنًى. وهذا مقابل لقوله قبلُ: «إمّا لشبهها بالحروف وضْعًا».

الإفرادي، وإمَّا لعدم موجب الإعراب فيها، وذلك أن المقتضِي لإعراب الأسماء تواردُ المعاني المختلفة على صيغة واحدة، والمضمرات مستغنية باختلاف صيغها لاختلاف المعاني عن الإعراب، ألا ترى أن كل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور له ضمير خاص.

قوله: «ما وُضع لمتكلِّم»، يخرج قولَ مَن اسمه «زيد»: «زيد ضَرَب»، وقولك لزيد: «يا زيد افعل كذا»، وقولك لزيد الغائب[1]: «زيد فَعَلَ كذا»، فإن لفظ «زيد» وإن أطلق على المتكلم والمخاطب والغائب[2] إلا أنه ليس موضوعًا للمتكلِّم ولا للمخاطَب ولا للغائب المتقدِّم الذكر، بل الأسماء الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقًا، لا باعتبار تقدّم الذكر، فمِن ثمَّ قلت: «يا تميم كلهم»، نظرًا إلى أصل المنادى قبل النداء، ولهذا يقول المسمَّى بزيد: «زيدٌ ضرب»، ولا يقول: «زيد ضربتُ»، وكذا لا تقول للمسمَّى بزيد: «زيدٌ ضربتَ»، لكنها ليست لغائب تقدم ذكره، كـ «هو»، و «هي»، ونحوهما.

وإنما جاز: «يا تميم كلّكم»، لأن «يا» دليل الخطاب، وليس في: «زيد ضرب»، دليل التكلّم.

ويدخل في حدِّه لفظ المتكلم والمخاطب، إلا أن يقال: ما وضع لمتكلم به، أو لمخاطب به، أي: للمتكلم بهذا اللفظ الموضوع، وللمخاطب به.

وكذا في حدِّ أسماء الإشارة، ينبغي أن يقيَّد فيقال: «ما وضع لمشار إليه به» حتى لا يدخل لفظ «المشار إليه».

* * *

قوله: «لفظًا، أو معنًى، أو حكمًا». قَسَم التقدم اللفظي قسمين: أحدهما متقدّم لفظًا تحقيقًا، نحو: «ضرب زيدٌ غلامَه»، والآخر متقدّم لفظًا تقديرًا، نحو: «ضَرَب غلامَه زيد»، إذْ «زيد» متقدّم في اللفظ تقديرًا لكونه فاعلاً. وقَسَمَ، أيضًا، التقدم المعنوي قسمين: أحدهما أن يكون قبل الضمير لفظ متضمن للمفسِّر بأن يكون المفسِّر جزءَ مدلول ذلك اللفظ، كقوله تعالى: ﴿**اِعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾[3]، أي: العدل أقرب، لأن الفعل يدلّ على المصدر والزمان؛ والثاني أن يدلّ سياق الكلام على المفسِّر التزامًا، لا تضمنًا، كقوله تعالى: ﴿**ولأبويه لكلّ واحد منهما...**﴾[4]، لأنه لما ساق الكلام قبلُ، في ذكر الميراث، لزم من ذلك

---

(١) أي: في الحديث عنه.
(٢) في الأمثلة المتقدّمة.
(٣) المائدة: ٨.
(٤) النساء: ١١.

السياق أن يكون ثَمَّ مُوَرِّث، فجَرى الضمير عليه من حيث المعنى.

هذا تقرير كلامه، رحمه الله، وفيه مخالفة لطريقته المألوفة، لأن عادته جَعْل التقدير قسيمَ اللفظ، لا قِسْمه، كما قال في أول الكتاب في المعرب: «لاختلاف العوامل لفظًا، أو تقديرًا»[١]، وقال بُعيدُ[٢]: «التقدير فيما تعذر»، ثم قال: «واللفظي فيما عداه».

فجَعْلُ نحو: «ضرب غلامَه زيدٌ» مما تقدَّم معنًى أولى، إذ هو متقدِّم معنًى وتقديرًا، لا لفظًا، فإذا جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بأن يقال: ليس لفظ المفسِّر مذكورًا قبل الضمير، فكيف يكون التقدّم لفظيًا.

فإن قال: أردت كأنه متقدّم لفظًا من حيث التقدير؛ قيل: فعُدَّ نحو: ﴿**اِعدلوا هو أقرب**﴾[٣]، أيضًا من هذا القسم، لأن المفسِّر فيه كأنه متقدّم اللفظ أيضًا في التقدير، ولا فرق بينهما، إلاّ أنّ المفسِّر في نحو: «ضرب غلامَه زيدٌ» ملفوظ به، بخلاف المفسِّر في نحو: ﴿**اِعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾[٤]، والتقدم في كليهما ليس لفظيًا، بل هو تقديريّ، وكلامنا في التقدم اللفظيّ، لا في المفسِّر الملفوظ به أو المقدَّر.

وقد قرَّر على الصواب، في باب الفاعل، وهو قوله في: «ضَرَب غلامَه زيدٌ»: لا بدَّ مِن متقدم يرجع إليه هذا الضمير تقدمًا لفظيًا، أو معنويًا، وهو راجع إلى «زيد» وهو متأخرَ لفظًا، فلولا أنه متقدم عليه من حيث المعنى، لم يجز؛ فَجعَله من باب المتقدم معنًى لا لفظًا، وهو الحق.

وعلى هذا، فالحق أن يقول: التقدّم اللفظيُّ: أن يذكر المفسِّر قبل الضمير ذكرًا صريحًا، سواء كان من حيث المعنى، أيضًا، متقدمًا، نحو: «ضرب زيدٌ غلامَه»، لأن الفاعل من حيث المعنى متقدم على المفعول، أو كان من حيث المعنى متأخرًا، كقوله تعالى: ﴿**وإذ ابتلَى إبراهيمَ ربُّه**﴾[٥]، لأن المفعول من حيث المعنى متأخر عن الفاعل.

واعلمْ أنه إذا تقدم ممَّا يصلح للتفسير شيئان فصاعدًا فالمفسِّر هو الأقرب لا غير، نحو: «جاءني زيد وبكر فضربته»، أي: ضربت بكرًا، ويجوز، مع القرينة، أن يكون للأبعد، نحو: «جاءني عالم وجاهل، فأكرمته».

---

(١) انظر فصل «حكم المعرب من الأسماء» في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٢) أي: بعد قليل من قوله السابق الذكر.

(٣) المائدة: ٨.

(٤) المائدة: ٨.

(٥) البقرة: ١٢٤.

والتقدّم المعنويّ ألاّ يكون المفسّر مصرَّحًا بتقديمه، بل هناك شيء آخر غير ذلك الضمير يقتضي كون المفسّر قبل موضع الضمير، وذلك ضُروب: كمعنى الفاعلية، المقتضي كون الفاعل قبل المفعول رتبة، كـ «ضَرَبَ غلامَه زيد»، ومعنى الابتداء المقتضي لكون المبتدأ قبل الخبر، نحو: «في داره زيدٌ»؛ ومعنى المفعول الأول المقتضي تقدُّمه على الثاني، نحو: «أعطيتُ درهمَه زيدًا»، وكذا نحو: «ضربت في داره زيدًا»[١]، وكلفظ الفعل المتضمّن للمصدر المفسِّر لضمير متصل بذلك الفعل، نحو [من البسيط]:

هـذا سـراقـةُ لـلـقُـرْآنِ يَـدْرُسُـهُ والـمرءُ عِـنْـدَ الرُّشا إنْ يَـلْـقَـهـا ذيـبُ[٢]

أو منفصل عنه، نحو قوله تعالى: ﴿**إعدلوا هو أقرب للتقوى**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**بل هو شرٌّ لهم**﴾[٤]، وكذا الصفة[٥]، كقوله [من الوافر]:

٣٦٤ ـ إذا زُجِرَ الـسَّـفـيـهُ جَـرَى إلـيْـهِ وخـالَـفَ والـسَّـفـيـهُ إلـى خِـلافِ

---

(١) تعدّى الفعل «ضربت» إلى مفعوله الثاني «داره» بوساطة حرف الجرّ.

(٢) تقدّم بالرقم ٨١. (٣) المائدة: ٨.

(٤) آل عمران: ١٨٠.

(٥) قوله: «وكذا الصفة» معطوف على قوله: «وكلفظ الفعل المتضمّن للمصدر المفسّر لضمير متّصل بذلك الفعل.

٣٦٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي قيس بن الأسلت الأنصاري في إعراب القرآن ص ٩٠٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٧٩؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٠٣؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٦٤، ٥/ ٢٢٦، ٢٢٧، ٢٢٨؛ والخصائص ٣/ ٤٩؛ والدرر ١/ ٢١٦؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٤٤؛ ومجالس ثعلب ص ٧٥؛ والمحتسب ١/ ١٧٠، ٢/ ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: السفيه: الأحمق الطائش. خلاف: مخالفة.

المعنى: إذا زجر الأحمق، ومنع أن يفعل شيئًا، سارع إليه، وخالف ما منع عنه، وهذه عادة الأحمق، يسعى دائمًا إلى المخالفة.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط، متعلق بـ «جرى». «**زجر**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح المقدّر على الألف، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**إليه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جرى». «**خالف**»: الواو: حرف عطف، «خالف»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**والسفيه**»: الواو: استئنافية، «السفيه»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**إلى خلاف**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف تقديره (صائر).

جملة «إذا زجر. . .» الشرطية: ابتدائية لا محل لها. وجملة «زجر السفيه»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «جرى إليه»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها. وجملة «خالف»: معطوفة على جملة «جرى» لا محلّ لها. وجملة «السفيه صائر»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «جرى إليه» حيث لا يعود الضمير الهاء إلى مرجع صريح في الكلام، بل تقدّم الوصف الدال عليه، وهو قوله: «السفيه»؛ وتقدير الكلام (إذا زجر السفيه عن السفه جرى إليه).

أي: إلى السفه، وكسياق الكلام المستلزم للمفسِّر استلزامًاقريبًا، كقوله تعالى: ﴿ولأبويه﴾[١]، لأنّ سياق ذكر الميراث دالّ على المورّث دلالة التزاميَّة؛ أو بعيدًا[٢]، كقوله تعالى: ﴿حتّى توارت بالحجاب﴾[٣]، إذ العشيّ[٤] يدلّ على تواري الشمس، وكقوله تعالى: ﴿إنّا أنزلناه في ليلة القدر﴾[٥]، إذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان، دليل على أن المنزل هو القرآن، مع قوله تعالى: ﴿شهر رمضان الذي أُنزل فيه القرآن﴾[٦]، وكذا قوله تعالى: ﴿ما تَركَ على ظهرها من دابّة﴾[٧]، فإن ذكر الدابَّة مع ذكر «على ظهرها» دالٌّ على أن المراد ظهر الأرض؛ وكذا الفناء مع لفظة «على» في قوله تعالى: ﴿كلّ مَن عليها فانٍ﴾[٨]، وكذا قوله تعالى: ﴿وإن كانت واحدة﴾[٩]، أي: إن كانت الوارثة واحدة، إذ هو في بيان الوارث.

والتقدم الحكميّ: أن يكون المفسِّر مؤخَّرًا لفظًا، وليس هناك ما يقتضي تقدّمه على محل الضمير، إلاّ ذلك الضمير، فنقول: إنه وإن لم يتقدم لفظًا ولا معنى، إلا أنه في حكم المتقدم نظرًا إلى وضع ضمير الغائب. وإنما يقتضي ضمير الغائب تقدمَ المفسِّر عليه لأنه وضَعَه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب ما يعود عليه، فإن ذكرته ولم يتقدمه مفسِّره بقي مبهمًا منكَّرًا لا يُعرف المراد به حتى يأتي مفسِّره بعده، وتنكيره خلاف وضعه.

فإن قلتَ: فأيشٍ[١٠] الحامل لهم على مخالفة مقتضى وضعه بتأخير مفسِّره عنه؟

قلتُ: قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسِّر بأن يذكروا أوّلاً شيئًا مبهمًا، حتى تتشوّق نفس السامع إلى العثور على المراد به، ثم يفسِّروه، فيكون أوقع في النفس، وأيضًا يكون ذلك المفسِّر مذكورًا مرتين، بالإجمال أوّلاً، والتفصيل ثانيًا، فيكون آكد.

فإن قلتَ: فهذا الضمير الذي هذا حاله، أيبقى على وضعه معرَّفًا أم يصير نكرة، لعدم شرط التعريف، أعني تقدم المفسِّر؟

---

(١) من الآية: ﴿يوصيكم في أولادكم للذكر مثل حظّ الأُنثيين فإنْ كُنَّ نساءً فوق اثنتين فلهنَّ ثلثا ما ترك وإنْ كانت واحدةً فلها النصفُ ولأبويه لكلّ واحد منهما السدس ممّا ترك...﴾ [النساء: ١١].

(٢) أي: أو استلزامًا بعيدًا.

(٣) ص: ٣٢.

(٤) من الآية: ﴿إذ عُرِض عليه بالعَشيّ الصّافِنات الجِياد﴾ [ص: ٣١].

(٥) القدر: ١.

(٦) البقرة: ١٨٥.

(٧) فاطر: ٤٥.

(٨) الرحمن: ٢٦.

(٩) النساء: ١١.

(١٠) أي: أيّ شيء.

قلتُ: الذي أرى أنه نكرة، كما يجيء في باب المعرفة، وعند النحاة: يبقى معرَّفًا، لكن تعريفه أنقص مما كان في الأوَّل(١)، لأن التفسير يحصل بعد ذكره مبهمًا، فقبل الوصول إلى التفسير، فيه الإبهام الذي في النكرات، ولهذا جاز دخول «رُبَّ» عليه، مع اختصاصها بالنكرات.

وإنما حكموا ببقائه على وضعه من التعريف، لأنه حصل جُبران(٢) ما فاته بذكر المفسِّر بعده بلا فصل، فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف إليه، أمَّا الجبران في «رُبَّهُ رَجُلاً»، و «نِعْمَ رجلاً»، و «بِئْسَ رجلاً»؛ و: ﴿ساء مثلا﴾(٣) فظاهر؛ لأن الاسم المميِّز المنصوب لم يؤتَ به إلا لغرض التمييز والتفسير، فنصبه على التمييز مع عدم انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسّر المتقدّم، فالجبران في مثله في غاية الظهور؛ وقريب منه ضمير يُبدل منه مفسره، نحو: «مررتُ به زيد»، إذ لم يؤت بالبدل إلا للتفسير.

وأمَّا في ضمير الشأن والقصة، فالجملة بعده، وإن لم تأت كالتمييز المذكور لمجرد التفسير، إلا أن قصدهم لتفخيم الشأن بذكره مجملاً ثم مفصلاً مع اتصال الخبر المفسِّر بالمبتدأ، سهَّل الإتيان به مبهمًا، فهذا التفسير دون الأول.

وأمَّا تأخّر المفسِّر في باب التنازع، نحو: «ضربني وضربت زيدًا»، على مذهب البصريين، فالحق أنه بعيد، لأنَّ مجوِّز تأخير المفسِّر لفظًا ومعنى قصد تفخيم المفسِّر مع الإتيان بالمفسِّر لمجرد التفسير بلا فصل كما في «نِعْمَ رجلاً زيد»، أو قصد التفخيم مع اتصال المفسِّر كما في ضمير الشأن؛ والثلاثة في ضمير التنازع معدومة، أعني قصد التفخيم والإتيان بالمفسِّر لمجرد التفسير واتصاله بالضمير؛ فضعُف(٤)، فمن ثمَّ حذَف الكسائي الفاعل في مثله، مع أن فيه محذورًا أيضًا.

وما أجازه المبرّد والأخفش من نحو: «ضربَ غلامُه زيدًا»، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخّر بالفاعل المقدم، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية(٥)، لأن الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد، أكبر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسِّره على ما ذكره البصرية في باب التنازع.

قال المصنف: أردت بـ «التقدم الحكميّ»: أنك إذا قصدت الإبهام للتفخيم، فتعقلت المفسِّر في ذهنك ولم تصرح به للإبهام على المخاطب، وأعدت الضمير

---

(١) أي: حالة تقدُّم المُفسِّر.

(٢) أي: التعويض، وهو مصدر قليل الاستعمال.

(٣) الأعراف: ١٧٧.

(٤) أي: ضعُفَ بسبب تأخير مفسِّره.

(٥) أي: ما ذهب إليه البصريّون.

على ذلك المتعقَّل، فكأنه راجع إلى المذكور قبله، فذلك المتعقَّل في حكم المفسِّر المتقدم.

ولا يتمّ ما ذكره في باب التنازع إذ لا يقصد هناك التفخيم.

٢ ـ الضمير المتصل والضمير المنفصل

قال ابن الحاجب:

وهو متصل ومنفصل، فالمنفصل المستقلُّ بنفسه، والمتصل غير المستقل.

* * *

قال الرضيّ.

يعني بـ «المستقل بنفسه» أنه لا يحتاج إلى كلمة أخرى قبله يكون كالتتمَّة لها، بل هو كالظاهر، سواء انفصل عن عامله، نحو: ﴿**أَمرَ ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه**﴾[1]، و: «ما ضربت إلا إيَّاك»، أو اتصل به، نحو: «ما أنت قائمًا»، عند الحجازية[2]، وذلك لأنه يجوز استقلاله بنفسه وفصله عن عامله، نحو: «ما اليومَ أنت قائمًا»، فليس كالجزء مما قبله، وإلاّ لم يجز انفصاله عما قبله.

والمتصل ما يتَّصل بعامله الذي قبله، ويكون كالتتمَّة لذلك العامل وكبعض حروفه، فالضمائر المستترة في نحو: «زيد ضَرَب، ويضرب»، و «هند ضربت، وتضرب»، و «اضربْ»، أمرًا، و «أَضْربُ»، و «نَضْربُ»، و «تَضربُ» في خطاب المذكر، وفي الصفات، نحو: «زيد ضارب» و «الزيدان ضاربان» إلى آخر تصاريفها كلها متّصلة، كما يجيء تحقيقها، وليس المستتر فيها ما يبرز في نحو: «زيد ضرب هو وعمرو»، و ﴿**اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنّة**﴾[3] و «هند زيد ضاربته هي»؛ بل البارز تأكيد للفاعل، لا فاعل، كما يجيء شرحه، وهو منفصل بدليل قولك: «زيد ضَرَب اليومَ هو وعمرو»، و «اسكن اليوم أنت وزوجك»، و «هند زيد ضاربته اليومَ هي».

٣ ـ إعراب الضمير

قال ابن الحاجب:

وهو مرفوع ومنصوب ومجرور، فالمرفوع والمنصوب متَّصل ومنفصل،

---

(١) يوسف: ٤٠.

(٢) أي: عند الحجازيين الذين يُعملون «ما» عمل «ليس»؛ وهي عند التميميِّين حرف نفي لا عمل له.

(٣) البقرة: ٣٥.

والمجرور متصل، فذلك خمسة أنواع، الأول[١]: «ضَرَبتُ» و «ضُرِبْتُ» إلى «ضَرَبْنَ» و «ضُرِبْنَ»، والثاني[٢]: «أنا» إلى «هنَّ»، والثالث[٣]: «ضَرَبَني» إلى «ضَرَبَهُنَّ»، والرابع[٤]: «إيَّاي» إلى «إيّاهنَّ»، والخامس[٥]: «غلامِي»، و «لي»، إلى «غلامهنَّ» و «لَهنَّ».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، لأن الضمير كما قلنا، قائم مقام الظاهر، لرفع الالتباس وحدَه، أوْ لَه، وللاختصار؛ فيكون كالظاهر مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

وإنّما لم يكن المجرور إلا متصلاً، لأن المتصل، كما ذكرنا، هو الذي يكون كالجزء الأخير لعامله، يعني يجيء العامل أوّلاً ثم يجيء الضمير بعده على وجه لا يمكن معه الفصل بينهما، والمجرور كذلك.

فإن قيل: أليس الفصل جائزًا بين المضاف والمضاف إليه في الشعر؟ قلت: ذلك مع الظاهر قبيح، فامتنع في المضمر الذي هو أشدّ اتصالاً بعامله من الظاهر.

وكل واحد من هذه الأنواع الخمسة[٦]، يكون لثمانية عشر معنًى؛ لأن كل واحد منها، إمَّا أن يكون لمتكلم أو مخاطب أو غائب، وكل واحد من هذه الثلاثة إمَّا أن يكون لمفرد أو مثنى أو مجموع، صارت تسعة، وكلّ واحد من التسعة إمَّا أن يكون لمذكَّر أو مؤنَّث، فصارت للمتكلّم ستة، وللمخاطب ستة، وللغائب ستة. وضعوا للمتكلم منها لفظين يدلأن على ستة المعاني المذكورة، كـ «ضربْتُ» و «ضربْنا»، فـ «ضَرَبتُ» مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث، و «ضربْنا» بين الأربعة: المثنى المذكر، والمثنى المؤنث، والمجموع المذكر، والمجموع المؤنث. وإنَّما شركوا في المتكلم بين المذكَّر والمؤنَّث، مفردًا كان أو غيره، لأنّ المشاهدة تكفي في الفرق؛ وإنَّما ارتُجل لمثنّى المتكلِّم وجمعه صيغة وهي «نا» وكذلك قولك: «نَحْن»، ولم يزيدوا للمثنَّى ألفًا، وللجمع واوًا، كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه، لأنّ مثنّاهما[٧] اسمٌ انضمَّ إليه لفظ آخر مثله، بدليل أنك إذا قيل لك: فصِّل «أنتما» قلت: أنت يا زيد وأنت يا عمرو، وهذه حقيقة المثنى

(١) أي: المرفوع المتّصل.
(٢) أي: المرفوع المنفصل.
(٣) أي: المنصوب المتّصل.
(٤) أي: المنصوب المنفصل.
(٥) أي: المجرور المتَّصل.
(٦) أي: أنواع الضمير التي ذكرها ابن الحاجب.
(٧) أي: مثنى المخاطب.

كما يجيء، وكذلك في الجمع إذا قيل لك: فصِّلْ «أنتم»، قلت: أنت يا زيد، وأنت يا عمرو، وأنت يا خالد.

وأمّا إذا قيل: «نحن»، وأردت المثنى، فقيل لكَ: فصِّل، قلت: «أنا وزيد»، أو «أنا» و «أنت»، أو «أنا» و «هو»، وتقول في الجمع: «أنا وزيد وعَمْرو»، وليس كلّ أفراده «أنا»، فلمّا لم يكن شرط المثنى والمجموع، وهو اتفاق الاسمين أو الأسماء في اللفظ، حاصلاً لم يمكنهم إجراء تثنيته وجمعه على وفق ما أجري عليه سائر التّثاني[١] والجموع، فارتجلوا للمثنى صيغة، وشركوا معه الجمع للأمْن مِن اللبس بسبب القرائن.

وكثيرًا ما يجيء في غير هذا الباب، أيضًا، المثنى بصيغة الجمع، نحو قوله تعالى: ﴿فقد صَغَت قلوبُكما﴾[٢].

وقد يقول المعظِّم[٣]: «فَعَلْنا»، و «نَحْن»، و «إيّانا»، عادًّا لنفسه كالجماعة.

ووضعوا منها للمخاطب خمسة ألفاظ: أربعة منها نصوص، وهي: «ضربتَ»، و «ضربْتِ»، و «ضرَبْتُم» و «ضرَبْتنَّ»، وواحد مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث، وهو: «ضربتما».

وحكم الغائب حكم الغائبة في النصوصيَّة[٤] والاشتراك، نحو: «ضَرَبَ»، و «ضرَبَتْ»، و «ضَرَبا»، و «ضرَبَتا»، و «ضَرَبُوا»، و «ضَرَبْن»، والضمير هو الألف المشترك بين المثنَّيين، والتاء حرف تأنيث.

ويجب أن يكون المقدَّر في «ضَرَب» و «ضَرَبَتْ» متغايرين، كما في البارز، نحو: «هو»، و «هي».

هذا وبقية الأنواع الخمسة جارية هذا المجرى أعني أنَّ للمتكلم لفظين، وللمخاطب خمسة، وللغائب خمسة، فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة، لثمانية عشر معنًى.

٤ ـ التدرّج في وضع الضمائر

قال الرضيّ:

واعلم أن أوّل ما بُدِىء بوضعه من الأنواع الخمسة: ضمير المرفوع المتصل، لأن المرفوع مقدَّم على غيره، والمتصل مقدم على المنفصل، لكونه أخصر، فنقول:

إنّما ضمّوا التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل، وخصُّوا المتكلم

---

(١) أي: سائر أنواع التثنية.

(٢) التحريم: ٤.

(٣) أي: المعَظِّم نفسه.

(٤) أي: في النصّ على شيء لا يحتمل غيره.

بها لأن القياس وضع المتكلم أوَّلاً، ثم المخاطب، ثم الغائب.

وفتحوا للمخاطب فرقًا بين المتكلم وبينه، وتخفيفًا، وكسروا للمخاطبة فرقًا، ولم يعكسوا الأمر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة، لأن خطاب المذكر أكثر فالتخفيف به أولى، وأيضًا، هو مقدَّم على المؤنث، فخُصَّ، للفرق، بالتخفيف، فلم يبق للمؤنث إلا الكسر.

وزادوا الميم قبل ألف المثنى في «تما» وقبل واو الجمع في «تموا»، لئلا يلتبس المثنى بالمخاطب إذا أشبعت فتحته للإطلاق، والجمع[1] بالمتكلّم المشبع ضمته، وكان أولى الحروف بالزيادة الميمُ، لأن حروف العلة مستثقلة قبل الألف والواو، والميم أقرب الحروف الصحيحة إلى حرف العلة لغُنَّتها ولكونها من مخرج الواو: شفوية، ولذلك ضُمَّ ما قبلها، كما يضمّ ما قبل الواو؛ وحَذفُ واو الجمع مع إسكان الميم إن لم يلها ضمير أشهر من إثبات الواو مضمومًا ما قبلها، وذلك لأنهم لما ثنَّوا الضمائر وجمعوها، والقصد بوضع متصلها التخفيف، كما قلنا: لم يأتوا بنوني المثنى والمجموع بعد الألف والواو، كما أتوا بهما في: «هذان»، و «اللذان»، و «الذين»، فوقع الواو في الجمع في الآخر مضمومًا ما قبلها، وهو مستثقل حسًّا، كما مرَّ في الترخيم، فحذفوا الواو، وسكنوا الميم التي ضموها لأجله، للأمْن من الالتباس بالمثنى، بثبوت الألف فيه دون الجمع.

ومَن أثبت الواو مضمومًا ما قبلها، فلأن ذلك مستثقل في الاسم المعرب كما يجيء في التصريف.

وأما إن وَلي ميم الجمع ضمير، نحو: «ضربتموه»، وجَبَ في الأعرف رجوع الضم والواو لأن الضمير، لاتصاله، صار كبعض حروف الكلمة، فكأن الواو لم يقع طرفًا.

وجوَّز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير، أيضًا؛ ولم يثبت ما ذهب إليه.

وإذا لقي ميم الجمع ساكن بعدها، ضُمَّتِ الميم ردًّا لها إلى أصلها، وقد تكسر، كما يجيء.

وزِيدت للمؤنث[2] نون مشدَّدة، لتكون بإزاء الميم والواو في المذكر، وإنما اختاروا النون لمشابهته، بسبب الغنَّة للميم والواو معًا، مع كون الثلاثة من حروف

---

(١) أي: ولئلاّ يلتبس الجمع بالمتكلّم. (٢) يقصد: لجمع المؤنّث.

الزيادة، واستتر ضمير الغائب والغائبة، لأنه لما كان مفسِّرُ الغائب لفظَ متقدّمًا في الأصل، بخلاف المتكلم والمخاطب، أرادوا أن تكون ضمائر الغيب أخصر من ضميريهما، فابتدأوا في المفرَدين بغاية التخفيف، وهي التقدير، من دون أن يتلفَّظ بشيء منه، واقتصروا، لمثنى مذكره ومؤنثه، على الألف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى، وعلى الواو في جمع المذكّر.

وقد يُستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة، قال [من الوافر]:

٣٦٥ - فَلَوْ أنَّ الأطبَّا كانُ حولي وكانَ مَعَ الأطبَّاءِ الأُسَاةُ

استثقالاً للواو المضموم ما قبلها في الأخير.

واقتصروا على نون واحدة في مقابلة الواو، إذا كانت واحدة.

وقول النحاة: إنّ الفاعل في نحو: «زيد ضرب»، و «هند ضربت»: «هو» و «هي»: تدريس[١] لضيق العبارة عليهم، لأنه لم يوضع لهذين الضميرين لفظ، فعبَّروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل، لكونه مرفوعاً مثل ذلك المقدر، لا أن المقدَّر هو ذلك المصرَّح به؛ وكيف ذا، ويجوز الفصل بين الفعل وهذا المصرَّح به، نحو: «ما ضرب إلا هو».

فإن قلت: بل المفصول المصرَّح به غير المتصل، فهو تحكّم[٢].

---

٣٦٥ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ١٩؛ والحيوان ٥/ ٢٩٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٢٩، ٢٣١؛ والدرر ١/ ١٧٨؛ وشرح المفصل ٧/ ٥، ٩/ ٨٠؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥١؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٨.

اللغة: الأطبا: جمع طبيب. الأساة: جمع آس وهو الطبيب الذي يعالج الجرح حتى يبرأ.

المعنى: حتى لو كان الأطباء والمشافون والمداوون حولي لما أراحوني مما يؤلم قلبي من العشق، حتى لو قالوا إن المشافين هم الذين يداوون الجروح.

الإعراب: «**فلو**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. «**أن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الأطبا**»: اسم (أن) منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف (أو على الهمزة المحذوفة). «**كان**»: فعل ماضٍ ناقص، والواو المحذوفة: ضميرمتصل في محلّ رفع اسمها. «**حولي**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على ما قبل الياء، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، والظرف متعلّق بخبر (كانوا)، أو هو الخبر على رأي ثان، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». «**وكان**»: الواو: حرف عطف، «كان»: فعل ماض ناقص. «**مع**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بمحذوف خبر (كان) المقدم. «**الأطِّباء**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**الأساة**»: اسم (كان) مرفوع بالضمّة.

جملة «لو أن الأساة كانوا حولي ما أذهبوا» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «كانوا حولي»: في محلّ رفع خبر (أنّ). وجملة «كان الأساة مع الأطباء»: معطوفة على سابقتها في محلّ رفع.

الشاهد فيه قوله: «كانُ» حيث حذف الشاعر «واو» الجماعة، واكتفى بالضمّة دلالةً عليها.

(١) أي: تقريب من النحاة في التدريس.

(٢) قوله: «فهو تحكّم» جواب قوله: «فإن قلت».

وإلى هذا نظَرَ مَن قال من النحاة: إنّ المقدر في «ضَرَب» و «ضربَتْ» ينبغي أن يكون أقلَّ من الألف[1]: نصفه أو ثلثه؛ وذلك لأن ضمير المفرد ينبغي أن يكون أقل من ضمير المثنى.

وأمّا التاء في «ضربَتْ» و «ضَرَبَتا»، فهي حرف للتأنيث، لا ضمير، بدليل: «ضَرَبَتْ هند»؛ وقلَّ جَعْلُ الألف والواو والنون حروفًا كتاء التأنيث، كما يجيء آخر الكتاب، نحو: «قاما أخواك»، و «أكلوني البراغيث»، و [من الطويل]:

٣٦٦ ـ ولكِنْ دَيافيٌّ أَبُوهُ وأُمُّهُ   بِحَوْرانَ يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُهْ

هذا كله في الماضي، وأمّا في المضارع والأمر، فلم يبرز الضمير في «أَفْعَل»، و «نَفْعل» لإشعار حرف المضارعة بالفاعل، لأن «أَفْعَل» مُشْعِر بأنّ فاعله «أنا»، و «نَفْعَل» مشعر بـ «نَحْنُ»، الهمزة بالهمزة، والنون بالنون[2].

---

(١) أي: ألف المثنّى.

٣٦٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٤٦؛ والاشتقاق ص ٢٤٢؛ وتخليص الشواهد ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٦٣، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٣٩، ٧/ ٣٤٦؛ والدرر ٢/ ٢٨٥؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٩١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٣٦، ٦٢٦؛ وشرح المفصل ٣/ ٨٩، ٧/ ٧؛ ولسان العرب ٧/ ٣٢١ (سلط)، ٩/ ١٠٨ (دوف)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ١٥٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣؛ والخصائص ٢/ ١٩٤؛ ورصف المباني ص ١٩، ٣٣٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٤٤٦؛ ولسان العرب ١/ ٦٧ (خطأ)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٦٠.

اللغة: ديافيٌّ: نسبة إلى قرية بالشام وهي (ديافٌ). السليط: الزيت.

المعنى: هجا رجلاً فجعله من أهل القرى المتعلمين لإقامة عيشهم، ونفاه عمّا عليه العرب من الانتجاع والحرب.

الإعراب: **«ولكن»**: الواو: حرف استئناف، «لكن»: حرف استدراك، خُفّف فأُهمل. **«ديافيّ»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو ديافيٌّ. **«أبوه»**: فاعل لـ «ديافي» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«وأمّه»**: الواو: حرف عطف، و **«أمّه»**: معطوف على (أبوه) مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه مجرور. **«بحوران»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بـ (يعصرن). **«يعصرن»**: فعل مضارع مبني على السكون، والنون: علامة تأنيث الجماعة، وقيل: فاعل محله الرفع على خلافهم في ذلك. **«السليط»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«أقاربه»**: فاعل لـ (يعصرن) على رأي من جعل نون (يعصرن) علامة جمع الإناث، ومبتدأ مؤخر على رأي من جعل جملة (يعصرن) هي الخبر، وبدل من النون على رأي آخر.

جملة **«هو ديافي»**: استئنافية لا محل لها. وجملة **«يعصرن»**: خبر ثان لـ (هو) محلها الرفع، أو خبر (أقاربه) كما ذكرنا.

الشاهد فيه قوله: **«يعصرن»** فقد جاء بضمير الأقارب في الفعل، وهو مقدَّم، على لغة **«أكلوني البراغيث»**، والشائع في الكلام إفراد الفعل في مثل هذه الحالة.

(٢) أي: إنّ الهمزة في الفعل مُشعِرة بأنّ أوّل الضمير المستتر همزة **«أنا»**، وكذلك القول بالنسبة إلى النون.

وكذا «يَفْعَل» نَصٌّ في المفرد الغائب، فلم يحتاجوا إلى ضمير بارز، وأمَّا «تَفْعَل» فإنه، وإن كان محتملاً للمخاطب والغائبة، لكنهم لم يبرزوا ضميره، إجراءً لمفردات المضارع مُجرًى واحدًا في عدم إبراز ضميرها.

ولعلّ هذا هو الذي حمل الأخفش على أن قال: إن الياء في «تضربين» ليس بضمير، بل حرف تأنيث، كما قيل في: «هَذِي»؛ والضمير لازم الاستتار، وأنه استنكر الحكم بكون ضمير المفرد أثقل من ضمير المثنى، مع أن القياس يقتضي أن يكون أخفَّ.

وأمَّا «اِفْعَلْ» أمرًا، و «لا تَفْعَلْ» نَهْيًا، فحكمهما حكم «تَفْعَل» للمخاطب لأن الأمر والنهي[1] مأخوذان من المضارع، كما يجيء في قسم الأفعال.

ومذهب المازني أنَّ الحروف الأربعة في المضارع والأمر، أعني الألف في المثنيات، والواو في جمعي المذكر، والياء في المخاطبة، والنون في جمعي المؤنث علامات، كألف الصفات وواوها في نحو: «ضاربان»، و «حَسَنون»، وهي كلها حروف، والفاعل مستكن عنده؛ ولعلَّ ذلك حملاً للمضارع على اسم الفاعل، واستنكاراً لوقوع الفاعل بين الكلمة وإعرابها، أي: النون.

وأمّا الضمائر المرفوعة في الصفات، أعني اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة، فلم يبرزوها، لأنها غير عريقة في اقتضاء الفاعل، بل اقتضاؤها له لمشابهة الفعل، فلم يظهروا فيها ضمير الفاعل، وكذا أسماء الأفعال، والظروف، على ما يجيء بعد.

وأيضًا، الألف والواو في مثنّيات الأسماء وجموعها الجامدة، كـ «الزيدان» و «الزيدون»: حروف زيدت علامة للمثنى والجموع بلا ريب، فجُعلت مثنَّيات الصفات وجموعها على نهج مثنَّيات الجامدة وجموعها، لأن الصفات فروع الجامدة، لتقدّم الذوات على صفاتها، فصارت الألف علامة المثنى، والواو علامة الجمع، فلم يمكن أن يوصل ألف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع، لئلا يجتمع ألِفان، وواوان، فاستكنَّ الضميران: الألف في المثنى، والواو في المجموع.

والدليل على أن الألف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابُهما بالعوامل، نحو: «لقيتُ ضارِبَين وضارِبِين»، والفاعل لا يتغيَّر بالعوامل الداخلة على عامله، نحو قولك: «جاءني زيد راكبًا غلامه»، فلم يعمل: «جاءني» في «غلامه».

وكذا، استكنَّ النون في «ضاربات» و «مضروبات»، تبَعًا لاستتار الضمير في

---

(١) كان عليه الاقتصار على الأمر، لأنّ النهي مضارع.

جمع المذكر إذ هو الأصل، وإذا استتر في المثنى، والمجموع، فالاستتار في مفرداتها أجدر. فلزم الاستتار في الكلّ، فلا ترى الفاعل ضميرًا بارزًا في الصفات إلا في نحو: «أقائِمٌ هما»، و «ما قائم أنتما».

وأمّا في نحو: «زيد عمرو ضاربه هو»، فالمنفصل ليس بفاعل، بل هو تأكيد له لما سيجيء.

ثمّ لما فرغوا مِن وضع المرفوع المتصل في الأفعال والصفات، أخذوا في وضع المرفوع المنفصل.

فقالوا: «أنا» للمتكلّم المذكّر والمؤنث؛ وقد تبدل همزتها هاء، نحو: «هنا»، وقد تُمدُّ همزته، نحو: «آنا فعلت»، وقد تسكن نونه في الوصل.

وهو عند البصريين، همزة ونون مفتوحة، والألف يؤتى بها بعد النون في حالة الوقف لبيان الفتح، لأنه لولا الألف لسقطت الفتحة للوقف، فكان يلتبس بـ «أن» الحرفية، لسكون النون، فلذا يكتب بالألف لأن الخط مبني على الوقف والابتداء.

وقد يوقف على نونها ساكنة، وقد تُبيَّن فتحتها وقفًا بهاء السكت، قال حاتم[١]: «هكذا فَزْدي أَنَه»[٢]، وقال [من الرجز]:

٣٦٧ ـ إن كُنْتُ أَدْري فَعَلَيَّ بَدَنَهْ ... مِنْ كَثْرَةِ التَّخْليطِ فيَّ مَنْ أَنَهْ

---

(١) هو حاتم الطائيّ الذي ضُرب به المثل بالكرم.

(٢) فَزْدي: فَصْدي. وفصدَ الناقة: شقَّ عِرْقَها ليستخرج دمه فيشربه. (لسان العرب ٣/ ٣٣٦ (فصد)).
والقول من أمثال العرب، وأصله أنّ حاتمًا الطائيّ، وقيل: كعب بن مامة، كان أسيرًا في عنزة، فأمرته أُمُّ مُنْزِلِه أن يفصدَ لها ناقةً، فنحرها، فلامته على نحره إيّاها، فقال: هكذا فصدي، يريد أنّه لا يصنع إلاّ ما يصنع الكرام.
انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٣٩٤.

٣٦٧ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٤١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٤.

اللغة: البَدَنة: ناقة أو بقرة. التخليط في الأمر: فساد فيه.

المعنى: إنَّ الأمور اختلطت عليه كثيرًا، حتى أنَّه لم يسعه أن يعرف نفسه.

الإعراب: **«إنْ»**: حرف شرط جازم. **«كنتُ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. **«أدري»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«فَعَليّ»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «عليّ»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **«بدنَهْ»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على التاء المقلوبة هاءً ساكنة للقافية. **«من كثرة»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أدري» المنفي ضمنًا. **«التخليطِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فيّ»**: جارّ ومجرور متعلّقان بالمصدر «التخليط». **«مَنْ»**: اسم استفهام مبني على السكون في=

وبنو تميم يُثبتون الألف في الوصل، أيضاً، في السَّعة، وغيرهم لا يثبتونها في الوصل إلا في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

٣٦٨ ـ أنا سَيْفُ العَشِيرَةِ فاعْرِفُوني حُـمـيـدٌ قَـدْ تـذرَّيـتُ الـسَّـنـامـا

وجاء في قراءة نافع إثبات الألف إذا كان قبل همزة مفتوحة، أو مضمومة، دون المكسورة.

قال أبو علي: لا أعرف فرقًا بين الهمزة وغيرها، فالأَولى ألاَّ يثبت الألف وصلاً في موضع.

ومذهب الكوفيين أنَّ الألف بعد النون من نفس الكلمة. وسقوطه[1] في الوصل، في الأغلب، مع فتح النون أو سكونه، ومعاقبة هاء السكت له وقفًا دليلان على زيادته، وكونه لبيان الحركة وقفًا.

و «نحن»، للمتكلِّم مع غيره، مثل: «نا» في المرفوع المتصل في صلاحيته

= محل رفع خبر مقدم. **«أنا»**: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، وأبدل الألف هاءً للسكت.

جملة «إن كنت أدري فعليَّ بَدَنَه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كنت أدري»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «أدري»: خبر «كان» محلها النصب. وجملة «عَليَّ بدنَه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «من أَنَهْ»: في محلّ نصب مفعول به للفعل «أدري».

الشاهد فيه: أنّه قد يبيِّنُ فتح «أنا» في الوقف بهاء السكت كما في آخر قافية هذا البيت.

٣٦٨ ـ **التخريج**: البيت لحميد بن ثور في ديوانه ص ١٣٣؛ وأساس البلاغة ص ١٤٣ (ذرى)؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنن)؛ ولحميد بن بحدل في خزانة الأدب ٥/ ٢٤٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٤، ٤٠٣؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٣، ٩/ ٨٤؛ والمقرب ١/ ٢٤٦؛ والمنصف ١/ ١٠.

اللغة: تذرّيت السنام: علوت الذروة منه.

المعنى: يفخر الشاعر بأنّه البطل، والسيف الذي تقاتل به عشيرتُه، وأنه تسنَّم ذروة المجد والشرف.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. **«سيف»**: خبره مرفوع. **«العشيرة»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فاعرفوني»**: الفاء: استئنافية، «اعرفوني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. **«حميدٌ»**: بدل من «سيف» مرفوع. **«قَدْ»**: حرف تحقيق. **«تذرَّيْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«السناما»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «أنا سيف العشيرة»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اعرفوني»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تذرَّيْتُ»: حال من «حميد» على الالتفات محلها النصب.

الشاهد فيه: أنَّ ثبوت ألف «أنا» في الوصل عند غير بني تميم لا يكون إلا في الضرورة الشعرية.

(١) هذا ردّ من الرضيّ على مذهب الكوفيِّين.

للمثنى والمجموع، والعلة كالعلة، وتحريكه للساكنين وضمّه إمّا لكونه ضميرًا مرفوعًا، وإمّا لدلالته على المجموع الذي حقّه الواو.

وأما «أنت» إلى «أنتنّ»، فالضمير، عند البصريين «أنْ»، وأصله «أنا»، وكأنَّ «أنا» عندهم ضمير صالح لجميع المخاطبين والمتكلم، فابتدأوا بالمتكلِّم، وكان القياس أن يبيِّنوه بالتاء المضمومة، نحو: أنتُ إلا أن المتكلم لما كان أصلاً، جعلوا ترك العلامة له علامة، وبيَّنوا المخاطبين بتاء حرفية بعد «أن» كالاسميَّة[1] في اللفظ وفي التصرّف.

ومذهب الفرّاء أنَّ «أنت» بكماله: اسم، والتاء من نفس الكلمة.

وقال بعضهم: إن الضمير المرفوع هو التاء المتصرفة[2]، فكانت مرفوعة متصلة، فلما أرادوا انفصالها: دعَموها بـ «أنْ» المستقل لفظًا، كما هو مذهب الكوفيين وابن كيسان في «إيّاك» وأخواته، وهو أن الكاف المتصرِّفة كانت متصلة فأرادوا استقلالها لفظًا لتصير منفصلة، فجعلوا «إيّا» عمادًا لها، فالضمائر التي تلي «إيّا»، و «إيّا» عمادٌ لها.

وما أرى هذا القول بعيدًا من الصواب في الموضعين.

وقالوا في الغائب: هو، وهما، وهم، وهي، وهما، وهنَّ؛ فالواو والياء في «هو»، و «هي» عند البصريين، من أصل الكلمة، وعند الكوفيين للإشباع، والضمير هو الهاء وحدها، بدليل التثنية والجمع، فإنك تحذفهما فيهما؛ والأوّل هو الوجه، لأن حرف الإشباع لا يتحرك، وأيضًا حرف الإشباع لا يثبت إلا ضرورة.

وإنما حُرِّكت الواو، والياء[3]، لتصير الكلمة بالفتحة مستقلّة حتى يصح كونها ضميرًا منفصلاً، إذ لولا الحركة لكانتا كأنهما للإشباع على ما ظنَّ الكوفيون، ألا ترى أنك إذا أردت عدم استقلالهما، سكّنتَ الواو والياء، نحو: «إنّهُو»، و «بِهِي».

وكان قياس المثنى والجمع، على مذهب البصريين: «هُوَمَا»، و «هِيَ ما»، و «هُوَمْ»، و «هِيَنْ»[4]، فخفف بحذف الواو والياء.

---

(١) أي: كالتاء التي هي ضمير.

(٢) أي: التي تتغيَّر بحسب المخاطَب.

(٣) وذلك على المذهب البصريّ.

(٤) أي: بزيادة علامات التثنية، وجمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم على صيغة المفرد بدون أيّ تغيير.

والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في جمع المذكر، وزيادة النونين في جمع المؤنث على ما ذكرنا في المتصل، سواء[1].

وهذه الضمائر المرفوعة المنفصلة، يشترك فيها الماضي والمضارع والأمر، والصفات، وليست كالمرفوعة المتصلة، فإنه لا شركة بين الماضي والمضارع فيها، إلا في الألف والواو والنون، كما ذكرنا.

تقول: «ما ضرب إلا هو»، و «ما يضرب إلا أنا»، و «أضارب هما»؟

وتسكين هاء «هو»، و «هي»، بعد الواو، والفاء، ولام الابتداء جائز، كما يجيء في التصريف.

وقد تسكَّن بعد كاف الجر شاذًا؛ وقد تحذف الواو والياء اضطرارًا، كقوله [من الطويل]:

٣٦٩ - فَبَيْناهُ يَشْرِي رَحْلَهُ قالَ قائِلٌ لِمَنْ جَمَلٌ رخوُ المِلاطِ نَجِيبُ

وقوله [من الرجز]:

دارٌ لِسُعْدَى إذْهِ مِنْ هَوَاكا[2]

---

(١) أي: هما سواء.

٣٦٩ - **التخريج**: البيت للعجير السلوليّ في خزانة الأدب ٥/ ٢٥٧، ٢٦٠، ٩/ ٤٧٣؛ والدرر ١/ ١٨٨؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٣٢؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨٤؛ والكتاب ص ١٤١؛ ولسان العرب ٣/ ٤٣٥ (هدبد)، ١٥/ ٤٧٦ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٥٠، ٥/ ٢٦٥؛ والخصائص ١/ ٦٩؛ ورصف المباني ص ١٦؛ وشرح المفصل ١/ ٦٨، ٣/ ٩٦.

المعنى: وبينما هو يبيع رحله، بعد أن أضلّ بعيره ويئس من عوده، إذ سمع من يعرّف البعير ليطلبه صاحبه.

الإعراب: **«فبيناه»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «بينا»: ظرف زمان مبني على السكون، متعلق بـ «قال»، وأصل الهاء: (هو): ضمير متصل مبني في محل رفع مبتدأ. **«يشري»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة للثقل، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«رحله»**: مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«قال»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة. **«قائلٌ»**: فاعل مرفوع وعلامة رفع الضمة الظاهرة. **«لمن»**: اللام: حرفُ جر، «من»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. **«جمل»**: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. **«رخو»**: صفة أولى لـ «جمل» مرفوعة بالضمة. **«الملاطِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«نجيب»**: صفة ثانية مرفوعة بالضمة.

جملة «يشري»: في محل جر بالإضافة. وجملة «قال قائل»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لمن جمل»: في محل نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «فبيناه» فإن أصل هذه الكلمة «فبينا هو» حيث حذف الواو من «هو» للضرورة.

(٢) تقدَّم بالرقم ٨٢.

ويسكّنها قيس، وأسد[1]؛ ويشدّدهما همدان، قال [من الطويل]:

٣٧٠ - وإنَّ لساني شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بها وَهُوَّ على مَنْ صَبَّهُ اللّهُ عَلْقَمُ

ثمّ، لما فرغوا من وضع المرفوع، شرعوا في وضع المنصوب، لأن النصب علامة الفضلات بلا واسطة، والجرّ علامتها بواسطة.

فابتدأوا بمتّصل المنصوب، لتقدّمه على منفصله، وشركوا بينه وبين المجرور كما يجيء بُعَيْد، فوضعوا لمتكلّمهما ياء، إمّا ساكنة أو مفتوحة، كما ذكرنا في باب الإضافة. و «نا» للمتكلِّم مع غيره، كما كان في متصل المرفوع، والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف، نحو: كَ، كُما، كُم، كِ، كُما، كُنَّ؛ وبعض العرب يلحق بكاف المذكر إذا اتصلت بهاء الضمير ألفًا، وبكاف المؤنث ياءً، حكى سيبويه: «أَعْطَيتُكاه»، و «أَعطيتُكيه»، تشبيهًا للكاف بالهاء نحو: «أَعْطَيتُهاه»، و «أَعْطيتُهوه»؛ قال أبو علي: وقد تلحق الياءُ تاءَ المؤنث مع الهاء، قال [من الهزج]:

٣٧١ - رمَيْتيهِ فَأَقْصَدْتِ وما أَخْطَأَتِ الرَّمْيَهْ

---

(١) أي: قبيلتا قيس وأسد.

٣٧٠ - **التخريج**: البيت لرجل من همدان في شرح التصريح ١/ ١٤٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٥١؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٦٥؛ والجنى الداني ص ٤٧٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٦٦؛ والدرر ١/ ١٩٣، ٦/ ٢٣٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٢؛ وشرح المفصل ٣/ ٩٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٨ (ها)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٣٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦١، ٢/ ١٥٧.

اللغة: الشهدة: العسل في شمعه. العلقم: الشديد المرارة.

المعنى: إنّ لسانه كالشهد حين يمدح، وكالعلقم إذا غضب الله على امرىء وسلّطه عليه.

الإعراب: **«وإنّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، و «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«لساني»**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف، والياء: مضاف إليه. **«شهدة»**: خبر «إنّ» مرفوع. **«يشتفى»**: فعل مضارع للمجهول. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يشتفى» على أنّهما نائب فاعل. **«وهوّ»**: الواو: حرف عطف، «هو»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«على من»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «علقم»، أو بمحذوف نعت «علقم». **«صبّه»**: فعل ماضٍ، والهاء: ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. **«الله»**: اسم الجلالة فاعل مرفوع. **«علقم»**: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «إنّ لساني شهدة»: بحسب ما قبلها. وجملة «يشتفى بها»: في محلّ رفع نعت «شهدة». وجملة «هو علقم»: معطوفة على جملة «إنّ لساني...». وجملة «صبّه الله»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «وهوّ» بتشديد الواو على لغة همدان.

٣٧١ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٨.

اللغة: أَقْصَدْتِ: قَتَلْتِ.

المعنى: لقد رميته بسهام لحظكِ، فأصبت فؤاده.

وربما كسرت الكاف في التثنية والجمعين بعد ياء ساكنة أو كسرة تشبيهًا لها بالهاء، نحو: «بِكِما»، و «بِكِمْ»، و «بِكِنَّ»، و «عليكِما»، و «عليكِم»، و «عليكِنَّ».

والكلام في حذف واو «عليكمو» وإسكان الميم؛ كما مضى في نحو: «ضربتم».

ولما أرادوا وضع المتصل المنصوب الغائب من هذا القسم، اختصروا مفرديه من المرفوع المنفصل الغائب، فحذفوا حركة الواو والياء من «هو»، و «هي»، وقلبوا ياء «هي» ألفًا، فصار «ها»، لأن ضمير المذكر إذا وَلي الكسر، تقلب واوه ياء، نحو: «بهِي»، لما نذكره، فخافوا التباس المؤنث بالمذكر.

وحركة هاء المذكر ضمَّة، إلاَّ أن يكون قبلها ياء أو كسرة؛ فإن كان قبلها أحدهما، فأهل الحجاز يُبقون ضمّتها، ويقولون: «بِهُو»، و «لديهُو»؛ وغيرهم يكسرونها؛ وعلَّته أن الهاء حرف خفيف، فهو، إذن، حاجز غير حصين، فكأن الواو الساكنة وليت الكسرة أو الياء، فقلبت ياء، وكسرت الهاء لأجل الياء بعدها.

وإن كان الساكن غير الياء، فضم الهاء متفق عليه، إلاَّ ما حكى أبو علي أن ناسًا من بكر من وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والجمعين، نحو: «منهِ»، و «منهِما»، و «منهِم»، و «منهِنَّ»، إتباعًا للكسر.

وهذا هو الكلام في حركة الهاء.

وأمَّا الكلام في إشباع حركتها وتركه، فنقول: ننظر في هاء المذكر: فإن وليت المتحرك، أشبعت كسرتها، نحو: «بِهِي» و «بهُو»، و «لَهُو»، و «ضربهُو»، و «غلامهُو»، فيتولَّد من الضمّ واو، ومن الكسر ياء.

وبنو عقيل وكلاب يجوِّزون حذف الوصل، أي الواو والياء بعد المتحرك اختيارًا مع إبقاء ضمة الهاء وكسرتها، نحو: «بهِ»، و «غلامُهُ»، ويجوِّزون تسكين الهاء، أيضًا، كقوله [من الطويل]:

= **الإعراب:** **«رميتيه»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، والياء: إشباع لكسرة التاء، والهاء: مفعول به محلُّه النصب. **«فأقصدت»**: الفاء: حرف عطف، «أَقْصَدْتِ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«وما»**: الواو: حرف عطف، «ما»: نافية. **«أَخطأَت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث لا محل لها. **«الرمية»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة لضرورة القافية.

جملة «رميتيه»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «أقصدت»، وجملة «أَخطأت الرمية».

الشاهد فيه قوله: «رميتيه» حيث لحقت الياء تاءَ الفاعلة المؤنثة، مع ضمير متصل بعدها هو الهاء.

٣٧٢ ـ فبِتُّ لَدى البيتِ العَتيقِ أُرِيغُهُ   ومِطْواي مُشْتاقانِ لَهْ أَرِقانِ

وغيرهم يجوِّزونهما، أي اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر، لا اختيارًا.

وإن وليت هاء الضمير ساكنًا، حرف لين كان الساكن كـ «عَلَيْه» أو غيره كـ «مِنْه»، فالمختار اختلاس الحركة، أي: ترك الوصل، لأن الهاء حرف خفي، كما قلنا، فكأنه التقى ساكنان.

وابن كثير، يصل مطلقًا، نحو: «عليهي»، و «منهُو»، ونحوهما.

فعلى هذا، تجيء في هاء المذكر الذي بَعد الكسرة أو الياء، باعتبار ضمها وكسرها، واختلاسها ووصلها، أربعُ لغات، والكسر أشهر وأكثر.

الأولى: كسر الهاء من غير وصل بياء، وهو بعد الياء أكثر منه بعد الكسر، لأنه في الأول شبه التقاء الساكنين.

والثانية: كسرها مع وصلها بياء، نحو: «بِهِي» و «عَلَيْهِي»، وهو بعد الكسر أشهر منه بعد الياء، لما ذكرنا.

والثالثة: ضم الهاء بلا واو، نحو: «عليهُ»، و «بهُ».

والرابعة: ضم الهاء مع الواو، نحو: «عليهُو»، و «بهُو».

---

٣٧٢ ـ **التخريج**: البيت ليعلى بن الأحول الأزديّ في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٩، ٢٧٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٨٧ (مطا)، ٤٧٧ (ها)؛ وبلا نسبة في الخصائص ١/ ١٢٨، ٣٧٠؛ ورصف المباني ص ١٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٢٧؛ والمحتسب ١/ ٢٤٤؛ والمقتضب ١/ ٣٩، ٢٦٧؛ والمنصف ٣/ ٨٤.

اللغة: البيت العتيق، أو البيت الحرام: في مكة شرّفها الله. أُرِيغه: أطلبه، والهاء فيه للسحاب، وروي: أخيله، أي أنظر إليه نظر مَنْ يؤمِّل فيه المطر. مطواي: مثنى مطو، وهو الصاحب.

المعنى: يريد أنه ظَلَّ عند البيت العتيق يتشوّف إلى ذلك السحاب متأملاً أن يكون ماطرًا، وصاحباه متشوقان إلى ذلك أيضًا.

الإعراب: **«فبت»**: الفاء: حرف عطف، «بت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محلُّه الرفع. **«لدى»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر متعلق بالفعل «أريغه». **«البيت»**: مضاف إليه. **«العتيق»**: صفة لـ «البيتِ» مجرورة مثله. **«أريغه»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: مفعول به محله النصب. **«ومطواي»**: الواو: حالية، «مطواي»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **«مشتاقان»**: خبر للمبتدأ «مطواي»، مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«له»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «مشتاقان». **«أرقان»**: خبر ثان.

جملة «بت أريغه»: معطوفة على جملة استئنافية لا محل لها. وجملة «أريغه»: خبر «بت» محلها النصب. وجملة «مطواي مشتاقان له»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «مشتاقان لهْ» على أنّ بني عقيل، وبني كلاب يسكنون هاء الضمير.

ويجيء فيها إذا كانت بعد الكسر لغة خامسة، وهي إشمام[١] كسر الهاء شيئًا من الضم، بلا وصل.

وإن حذف قبل هاء المذكر حرفُ لين جزمًا، نحو: «يرضَهُ»، و «تصلَه» أو وقفًا[٢]، نحو: «فألقِه»، و «اغزُه»، جاز إشباع حركة الهاء اعتبارًا بالمتحرك قبلها في اللفظ، وجاز اختلاسها اعتبارًا بالساكن المحذوف قبلها عارضًا، وجاز إسكان الهاء إجراءً للوصل مجرى الوقف وقد قرىء بها كلها في الكتاب العزيز[٣].

وأمّا الهاء في المثنى والجمعين، فإن كان قبلها فتحة أو ضمة فهي مضمومة لا غير، نحو: «لهُما»، و «غلامَهُم»، وإن كان ألفٌ أو واو، أو ساكن صحيح فكذلك، إلاَّ ما حكى أبو علي من نحو: «مِنهِما»، و «اضرِبهِما»، و «اضرِبهِم»، على ما مضى، للإتباع وعدِّ الحاجز غير حصين لسكونه.

وإن كان قبلها كسرة أو ياء، فمَن قال في الواحد: «بهُو» و «عليهو» وهم أهل الحجاز، قال في المثنى والجمعين أيضًا بضم الهاء، نحو: «إن غلامَيهُما وغلاميهُم»، و «بغلامِهُما»، و «بغلامِهُم».

وحمزة يخصّ بالضمّ في جمع المذكر ثلاث كلمات: «عليهم»، و «إليهم»، و «لديهم»، قيل[٤]: ذلك لكون الياء فيها بدلاً من الألف، فأعطى الياء حكم أصلها، وقد جاء: «عَلاَه»، و «إلاَه»، و «لَدَاه»، على الأصل.

وكان يجب، على هذا التعليل أن يقرأ في الواحد والمثنى وجمع المؤنث: «عليهُ»، و «عليهُما»، و «عليهُن»، ولم يقرأ، ولعلَّ ذلك لإتباع الأثر[٥].

وغير أهل الحجاز يكسرون الهاء في المثنى والجمعين مطلقًا، كما في الواحد، وهو الأشهر.

هذا كله في حركة الهاء؛ وأمّا ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة، فلا يخلو من أن تقف عليها، أو لا.

---

(١) الإشمام هو النطق بحركة صوتيّة تجمع بين الضمّة والكسرة على التوالي السريع بغير مزج بينهما، فينطق المتكلم أوّلاً بجزء قليل من الضمّة يعقبه جزء كبير من الكسرة. أو هو الإشارة إلى حركة الضمّ من غير إبلاغ بها ولا تصويت.

(٢) يريد بـ «الوقف» هنا البناء، أي: المقابل للإعراب.

(٣) نحو قراءة «يتّقه» في سورة النور، الآية ٥٢، فقد قرئت بتسكين الهاء، وبكسرها مع اختلاس الحركة، وبالكسر، وبالإشباع. انظر: معجم القراءات القرآنية ٤/ ٢٦٥.

(٤) أي: في تعليل قراءة حمزة.

(٥) قوله: «ولعل ذلك لإتباع الأثر»، تعليل من الشارح لقراءة حمزة.

فإن وقفت عليها، فلا بدَّ من تسكين الميم بعد حذف صلتها، وكذلك جميع الضمائر تحذف صِلاتها في الوقف، نحو: «ضربَهْ»، و «بِهْ»، و «بكُمْ»، إلاَّ في الألف في «ضربتها»، و «بها».

وإن لم تقف عليها، فلا يخلو من أن يكون بعدها متحرك أو ساكن؛ فإن كان بعدها ساكن، فكسر الميم لإتباع كسر الهاء، ولالتقاء الساكنين أقيس، نحو: ﴿**مِن دونهِم امرأتين**﴾[1]، و: ﴿**عليهِم الذلّة**﴾[2]، على قراءة أبي عمرو؛ وباقي القرَّاء على ضم الميم، نظرًا إلى الأصل.

وإن كان بعدها متحرِّك، فالإسكان أشهر، نحو: ﴿**أنعمتَ عليهم غيرِ المغضوب عليهم**﴾[3]، وبعضهم يشبع ضمَّ الميم، نحو: ﴿**عليهمو غير المغضوب عليهمو**﴾، كقراءة ابن كثير، وإشباع الكسر في مثله أقيس للإتباع.

فصار للميم بعد الهاء المكسورة خمسة أحوال: حالتان قبل الساكن: الكسر والضم، كلاهما مع اختلاس، أي: ترك الوصل، وثلاث قبل المتحرك: السكون، وإشباع الضم، وإشباع الكسر.

وكذا إن كان الميم بعد الهاء المضمومة في نحو: «بهُم» و «عليهُم» في لغة أهل الحجاز؛ وفي نحو: «غلامهم»، و «لهم»، و «قفاهم»، على ما هو متفق عليه؛ وفي نحو «منهم» على الأشهر، وكذا في: «أنتم»، و «ضربتم»، و «غلامكم»، فلها، أيضًا، خمسة أحوال: حالتان قبل الساكن: الضم وهو الأقيس والأشهر للإتباع والنظر إلى الأصل، والكسر نظرًا إلى الساكنين؛ وهو في غاية القلة، ومنعه أبو علي، وثلاث قبل المتحرك: الأولى الإسكان وهو الأشهر، الثانية ضمها ووصلها بواو، الثالثة، وهي مختصة بميم قبل هائها كسرة أو ياء: كسر الميم ووصلها بياء، نحو: «عليهِمي»، و «بهمي»؛ فكسر الميم لمجانسة الياء أو الكسرة قبل الهاء، وقلب الواو ياء لأجل كسر الميم، ومنعها، أيضًا، أبو علي.

ثم لما فرغوا من وضع المنصوب المتصل، أخذوا في وضع المنصوب المنفصل، فجاؤوا بـ «إيّا»، متلوًّا بصيغة ضمير المنصوب المتصل.

واختلف النحاة فيه، فقال سيبويه، والخليل، والأخفش، والمازني، وأبو علي: إن الاسم المضمر هو «إيّا»، إلاَّ أن سيبويه قال: ما يتصل به بعده حرف يدل على أحوال المرجوع إليه، من التكلم والخطاب والغيبة، لما كان «إيّا» مشتركًا؛ كما هو مذهب البصريين في التاء التي بعد «أن» في: «أنتَ»، و «أنتِ»، و «أنتما»، و «أنتم»، و «أنتنَّ»، وقد مضى.

---

(١) القصص: ٢٣. (٢) آل عمران: ١١٢. (٣) الفاتحة: ٧.

وقال الخليل والأخفش والمازني: ما يتصل به أسماء، أضيف «إيَّا» إليها، لقولهم: «فايَّاه وإيَّا الشوابِّ»[١]، وهو ضعيف، لأن الضمائر لا تضاف.

وقال الزجّاج والسيرافي: «إيَّا» اسم ظاهر مضاف إلى المضمرات، كأنَّ «إيَّاك» بمعنى: نفسك.

وقال قوم من الكوفيين: «إيّاك»، و «إيّاه»، و «إيّاي»، أسماء بكمالها، وهو ضعيف، إذ ليس في الأسماء الظاهرة، ولا المضمرة ما يختلف آخره كافًا، وهاءً، وياءً.

وقال بعض الكوفيين، وابن كيسان من البصريين: إن الضمائر هي اللاحقة بـ «إيّا»، و «إيَّا» دعامة لها، لتصير بسببها منفصلة، وليس هذا القول ببعيد من الصواب، كما قدمناه في: «أنت».

وقد تفتح همزة «إيَّا»، وقد تبدل الهمزة، مفتوحة ومكسورة، هاءً؛ ثم حملوا ضمير المجرور على المنصوب، لأن المجرور مفعول لكن بواسطة، وحملوه على لفظ المنصوب المتصل، لوجوب كون المجرور متصلاً على ما مضى؛ فضمير المجرور مثل ضمير المنصوب المتصل، سواء[٢].

٥ ـ مواضع استتار الضمير

قال ابن الحاجب:

فالمرفوع المتصل خاصة، يستتر في الماضي للغائب والغائبة، وفي المضارع للمتكلم مطلقًا، والمخاطب والغائب، وفي الصفة مطلقًا.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنه لا يستتر من المضمرات إلا المرفوع، لأن المنصوب والمجرور فضلة لأنهما مفعولان، والمرفوع فاعل، وهو كجزء الفعل، فجوَّزوا في باب الضمائر المتصلة التي وَضعُها للاختصار استتار الفاعل، لأن الفاعل، وخاصة الضمير المتصل، كجزء الفعل، فاكتفوا بلفظ الفعل عنه، كما يحذف في آخر

---

(١) من قول أعرابيّ: «إذا بلغ الرجلُ الستّين فإيّاه وإيّا الشوابِّ». وفيه شاهد على أنّ «إيّا» مضاف إلى ما بعده. والشوابّ: جمع شابّة.

وانظر: الكتاب ١/ ٢٧٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٨ (إيّا).

(٢) أي: هما سواء.

الكلمة المشتهرة شيء، ويكون فيما بَقِي دليل على ما ألقِي كما مضى في الترخيم.

وعلّة استتاره فيما يستتر فيه قد مضت[١]؛ ولا يظهر، أصلاً، الضمير المتصل في غائب الماضي وغائبته، وفي المضارع في: «أَفْعَل»، و «نَفْعَل»، و «يَفْعَل»، و «تَفْعَل» مخاطبًا وغائبةً، و «افْعَلْ»، وفي جميع الصفات وأسماء الأفعال والظروف، وفي خمسة منها لا يظهر الفاعل، لا ظاهرًا ولا مضمرًا، وهي: «أَفْعَل»، و «نَفْعَل»، و «تَفْعَل» مخاطبًا، و «افْعَلْ»، أمرًا، واسم فعل الأمر مطلقًا، أي: في الواحد والمثنى والمجموع، وما يظهر في نحو: **﴿اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنّة﴾**[٢]، تأكيد للمستتر، لا فاعل، بدليل أنك لا تقول: «لا أفعلُ إلاّ أنا»، و «لا تفعلْ إلا أنت».

وفي: «فَعَلَ»، و «فَعَلَتْ»، و «يَفْعَل»، و «تَفْعَل» للغائبة، يظهر الفاعل المظهر والضمير المنفصل، نحو: «ضرب زيد»، و «ما ضرب إلا هو»، و «تضرب هند»، و «ما يضرب إلا هي»، وكذا في الصفة المفردة، نحو: «أقائم الزيدان»، و «ما قائم هما»، وكذا في الظرف عند أبي علي، إذا اعتمد[٣]، نحو: «أفي الدار زيد»، و «ما في الدار إلا هو»، وكذا في اسم الفعل[٤] إذا كان خبرًا[٥]؛ يظهر الفاعل الظاهر، نحو: «هيهات زيد»، والضمير المنفصل، نحو: «هيهات هما».

٦ ـ عدم الإتيان بالضمير المنفصل في حال إمكانيّة المجيء بالضمير المتصل

قال ابن الحاجب:

ولا يسوغ المنفصل إلا لتعذر المتصل، وذلك بالتقديم على عامله وبالفصل لغرض، أو بالحذف، أو بكون العامل معنوياً، أو حرفًا والضمير مرفوع، أو بكونه صفة جرت على غير مَن هي له، نحو: «إيّاك ضربت»، و «ما ضربك إلاّ أنا»، و «إيّاك والشرّ»، و «أنا وزيد»، و «ما أنت قائمًا»، و «هند زيد ضاربته هي».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن أصلَ الضمائر المتصلُ المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند

---

(١) مضت في أوّل الكلام على كيفيّة وضع الضمائر.

(٢) البقرة: ٣٥.

(٣) أي: إذا تقدّمه نفي أو استفهام.

(٤) ما عدا اسم فعل الأمر.

(٥) أي: في كلام خبريّ.

خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر الاتصال؛ فلا يقال: «ضرب أنا»، لأن «ضربت» مثله معنى، وأخصر منه لفظًا.

أقول: الضمير المرفوع والضمير المنصوب يصلحان، كما مرَّ، لأن يكونا متصلين ومنفصلين، دون الضمير المجرور؛ فلنذكر مواقعهما، فنقول:

إن الأصل في الضمير المرفوع والمنصوب أن يتصلا بالفعل، لأن المتصل كما مرَّ كالجزء الأخير من الكلمة التي يليها، وكون الشيء كجزء الكلمة إنّما يتمّ، إذا كانت مقتضية له بالأصالة، ومن حيث الطبع والذات، والفعل مقتضٍ للمرفوع كذلك، ومن ثمّة لا يخلو منه فعل، فصحَّ أن يُجعل الضمير المرفوع كالجزء الأخير منه؛ وأمَّا سائر ما يَرفع، فهو إمَّا ابتداء، عند البصريين، ولا يصحّ اتصال المرفوع به، لأن المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة، والابتداء معنًى وليس بكلمة؛ وإمَّا مبتدأ وخبر، كما اخترنا في أوّل الكتاب[1]، والمبتدأ اسم، وليس الاسم في اقتضاء المرفوع كالفعل، إذ ليس كل اسم رافعًا، والخبر إمَّا اسم وإمَّا جملة، وليس المرفوع، أيضًا، من لوازم أحدهما.

وأمَّا «ما» الحجازيّة، فليست، أيضًا، كالفعل في طلب المرفوع، إذ هي حرف نفي، ودخولها على الفعل أَوْلى، ومن ثَمَّ كان النصب في «ما زيدًا ضربته»، أولى من الرفع، وأيضًا، عملها للرفع بالمشابهة لا بالأصالة.

وأمَّا «إنَّ» وأخواتها، فالاسم المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها، نحو: «إنَّ زيدًا أنت»، لما عرفت[2]، فلم يكن الضمير المرفوع بهذه الأشياء، إذن، إلا منفصلاً.

وأمَّا اسم الفاعل، أو اسم المفعول، أو الصفة المشبهة، أو المصدر، أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور، فهي، أيضًا، لا ترفع بالذات، بل بالحمل على الفعل، ويتصل المرفوع، من هذه الأشياء، بغير المصدر، لكن بشرط الاستتار، كما يجيء.

وكذا نقول: الفعل هو المقتضي للمنصوب بالأصالة؛ وسائر ما ينصب الضمائر، وهو «إنَّ» وأخواتها، و «ما» الحجازية، نحو: «ما زيد إيّاك»، واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل، إنما تنصب بمشابهة الفعل والحمل عليه.

---

(١) أي: كما اختار الشارح في أنّ المبتدأ والخبر يترافعان.

(٢) وهو أنّ «إنّ» وأخواتها تعمل بالحَمْل لا بالأصالة.

وكان حق المنصوب، أيضًا، ألاَّ يتصل إلا بالفعل، أو الأسماء المشبهة له، كالمرفوع[١]، لطلب الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لما جاز في الأصل، أي الفعل، أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة، جاز اتصاله بغير الفعل أيضًا، إذا شابهه، كما يجيء.

فإذا تقرر هذا، قلنا: الضمير المرفوع والمنصوب؛ إمَّا أن يعمل فيهما الفعل أو غيره، وفي الأول يجب اتصاله بعامله إلاَّ في ثلاثة مواضع: **الأول**: إذا تقدم على عامله، ولا يكون إلا منصوبًا، نحو: ﴿**إيَّاك نعبدُ**﴾[٢].

الثاني: إذا كان الفعل محذوفًا، نحو قولك: «إنْ إيَّاه ضربتَ»، و «إنْ أنْتَ ضربتَ»، ونحو: «إيّاه»، لمن قال: «مَن أضرب»؟ وقد مرَّ في باب التحذير أنَّ «إيّاك والأسد»، مِن باب تقدُّم المفعول على ناصبه.

وإنّما لزم الانفصال في الموضعين، لأن الضمير المتصل هو ما يكون كالجزء الأخير من عامله، فإذا لم يكن قبله عامل، بل كان[٣] إمَّا مؤخرًا أو محذوفًا، فكيف يكون كالجزء الأخير من عامله؟

الثالث: إذا فصل عن عامله لغرض لا يتمّ إلاَّ بالفصل، وذلك في مواضع، منها: أن يكون تابعًا: إمَّا تأكيدًا، نحو: ﴿**اسكنْ أنتَ وزوجُك الجنّةَ**﴾[٤]، و «لقيتُكَ إيَّاك»؛ أو بدلاً، كقولك بعد ذكرِ لفظة «أخيك»: «لقيتُ زيدًا إيَّاه»؛ أو عطف نسق، نحو: «جاءني زيد وأنت»؛ ولا يقع الضمير وصفًا كما تقدم.

ومنها: أن يقع بعد «إلاَّ»، نحو: «ما ضربتُ إلا إيَّاك»، و «ما ضَرَب إلاَّ أنا»؛ وأمَّا قوله [من البسيط]:

٣٧٣ ـ وما نُبالي إذا ما كُنْتِ جارَتَنا ... ألاَّ يـجـاوِرَنـا إلاَّكِ ديَّـارُ

---

(١) أي: كما لا يتّصل المرفوع بهذه الأشياء. (٢) الفاتحة: ٥.
(٣) أي: العامل. (٤) البقرة: ٣٥.

٣٧٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ وأمالي ابن الحاجب ص ٣٨٥؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٧٨، ٣٢٥؛ والخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥؛ والدرر ١/ ١٧٦؛ وشرح الأشموني ١/ ٤٨؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٤٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٠١؛ ومغني اللبيب ص ٢/ ٤٤١؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٢٥٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٧.

اللغة: ما نبالي: لا نهتم ولا نكترث. ديّار: أحد.

المعنى: لا يهمّنا ألاّ يجاورنا أحد سواك، لأنّ جوارك يغنينا عن جميع الناس.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، و «ما»: حرف نفي. «**نبالي**»: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن. «**إذا**»: اسم شرط مبنيّ في محلّ نصب مفعول=

فشاذٌّ لا يقاس عليه.

وكذا إذا وقع بعد معنى «إلاَّ»، كقوله [من الهزج]:

٣٧٤ ـ كأنَّا يومَ قُرَّى إنْـ ـنَما نقتلُ إيَّانا

ومنها: أن يَلي «إمَّا»، نحو: «جاءني إمَّا أنت أو زيد»، و «رأيتُ إمَّا إيَّاك أو عَمْرًا»، والغرض منها[1] إفادة الشكّ من أول الأمر.

ومنها: أن يكون[2] ثاني مفعولي «علمت»، أو «أعطيت» ويورث اتصالُ الضمير: التباسَه بالمفعول الأول، كما إذا أخبرت[3] عن المفعول الثاني في: «علمت زيداً أَباك»، و «أعطيت زيدًا عَمْرًا»، قلت: «الذي علمت زيدًا إيَّاه:

= فيه متعلّق بجوابه. «ما»: زائدة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «كان». «جارتنا»: خبر «كان» منصوب وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة. «ألاّ»: «أن»: حرف نصب، «لا»: حرف نفي. «يجاورنا»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، و «نا»: ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. «إلاّك»: «إلاّ»: حرف استثناء، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب على الاستثناء. «ديار»: فاعل مرفوع بالضمّة. ويجوز أن يكون المصدر المنسبك من «أن» وما بعدها منصوبًا على نزع الخافض، وتقديره: «ما علينا في عدم مجاورة غيرك إيّانا ضرر».

جملة «ما نبالي»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت جارتنا»: في محلّ جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «إلاك» حيث أوقع الضمير المتصل بعد «إلاّ» شذوذًا للضرورة الشعريّة، والقياس: «إلاّ إيّاك».

٣٧٤ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدوانيّ في خزانة الأدب ٥/ ٢٨٠، ٢٨٢؛ والخصائص ٢/ ١٧٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠١، ١٠٢؛ ولسان العرب ١٣/ ١١٥ (حسن)، ١٥/ ٤٣٩ (أيا)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ١٩٤؛ والكتاب ٢/ ١١١، ٣٦٢.

اللغة: قُرّى: موضع في بلاد بني الحارث بن كعب.

المعنى: كأن أعداءنا الذين أوقعنا فيهم القتل هم نحن في السيادة والحسن.

الإعراب: «كأنا»: حرف مشبه بالفعل، و «نا»: ضمير متصل مبني على السكون في محلّ نصب اسمه. «يوم»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالفعل «نقتل». «قرّى»: مضافٌ إليه مجرور بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر نيابة عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف. «إنما»: كافّة ومكفوفة. «نقتل»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن. «إيّانا»: ضمير نصب منفصل في محل نصب مفعول له.

جملة «كأنا إنما نقتل»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «نقتل»: في محل رفع خبر.

الشاهد فيه: أن «أيّانا» فصل من عامله لوقوعه بعد معنى «إلاّ»، وهذا شاذ.

(١) أي: من «إمّا».

(٢) أي: الضمير المنفصل.

(٣) المراد بالإخبار هنا جَعْل شيء خبرًا عن شيء، ويُعبَّر عنه بـ «التدريب».

أبوك»، و «الذي أعطيت زيدًا إيَّاه: عمرو»، ولا يجوز أن تقول: «الذي علمته زيدًا...» ولا: «الذي أعطيته زيدًا...» لأنه يلتبس المفعول الثاني بالأول.

فأمَّا إذا لم يلتبس، فالاتصال في باب «أعطيت» أولى، والانفصال في باب «علمت»[١]، كما إذا أخبرت عن المفعول الثاني في: «أعطيت زيدًا درهمًا»؛ فقولك: «الذي أعطيته زيدًا: درهم»، أولى من قولك: «الذي أعطيت زيدًا إيَّاه: درهم»، لأنك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى؛ ومَن جوَّز المنفصل[٢]، فتوطئة لإزالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس بالاتصال، نحو: «أعطيتُ زيدًا عمرًا».

وإذا أخبرت عن الثاني في «علمت زيدًا قائمًا»، فقولك: «الذي علمت زيدًا إيَّاه: قائم»، أولى من قولك: «الذي علمته زيدًا قائم»، وذلك للتوطئة المذكورة، أو لرعاية أصل المفعول الثاني، إذ العامل فيه، في الأصل، ما يجب انفصاله عنه، كما في: «كنت إيَّاه» على ما يجيء.

وإن كان الضمير مع غير الفعل، فإمَّا أن يكون مرفوعًا أو منصوبًا؛ فالمرفوع لا يكون إلا منفصلاً، إذا كان مبتدأ، أو خبرًا، أو خبر «إنَّ» وأخواتها، أو اسم «ما» لما مرّ.

وأمَّا إذا ارتفع باسم الفاعل أو المفعول، أو الصفة المشبهة أو اسم الفعل، أو الظرف، أو الجار والمجرور، فإن فُصل عن عامله لغرض لا يتمُّ إلا بالفصل، كما ذكرنا في الفعل، وجب انفصاله، نحو: «زيد قائم أخوه وأنت»، و «ضاربٌ إمَّا هو أو أخوك»، و «هيهات زيد وأنت»، و «مررت برجل في الدار أخوه وأنت».

ومثله الضمير البارز بعد الصفة إذا جَرَت على غير ما هي له، فإنه تأكيد للضمير المستكن فيها، لا فاعلها، كما في: ﴿اسكنْ أنتَ وزوجُك﴾[٣]، وذلك لأنك تقول مطردًا نحو: «الزيدون ضاربوهم نحن»، و «الزيدان، الهندان ضارباهما، هما»؛ وقد عرفت ضعف نحو: «جاءني رجل قاعدون غلمانه»[٤]. وقال الزمخشري في أحاجيه[٥]، بل تقول: «ضاربهم نحن»، و «ضارِبُهما هما»، فإن ثبت ذلك فهو فاعل، كما قيل.

وكذا يجب انفصال الضمير المرفوع بالصفة والظرف، إذا كانا مع المرفوعَين

---

(١) أي: الانفصال في باب «علمت» أولى.

(٢) أي: ومن جوّز المنفصل في حالة عدم اللبس.

(٣) البقرة: ٣٥.

(٤) راجع باب النعت في هذا الكتاب.

(٥) أي: كتاب «الأحاجي النحوية».

جملتين، وذلك إذا اعتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي، نحو: «ما قائم أنتما»، و «أقدَّامَك هما»؟، و «أفي الدار أنتما»؟، عند أبي علي، وذلك لأنه يعرض لهما، إذن، كونهما مع مرفوعيهما جملتين، فاعتُني بالمرفوع لكونه أحد جزأي الجملة، فأُظهر، إذن، إلى اللفظ، فرقًا بينه، كائنًا أحدَ جزأي الجملة، وبينه إذا لم يكن كذلك، بخلاف اسم الفعل، فإن الضمير المرفوع به أحدُ جزأي الجملة أبدًا، فلم يحتج إلى الفرق، فاطراد استكنان الضمير فيه على ما هو حقّ ما شابه الفعل، كما يجيء.

فإن لم يفصل الضمير عن عامله، ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين، على ما مرَّ، وجب اتصال المرفوع بهما، لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الفعل، والظرف وأخيه، سادَّة مسدّ الأفعال من غير حاجة إلى ضميمة، كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل إلى «أنْ».

لكن لا يكون هذا المتصل بهذه الأشياء إلا مستكنًا، لكونها أضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع، إذ هي فروع عليه في ذلك، فلم يُجعل المرفوع بها كجزء من أجزائها في الظاهر، كما جُعِل في الأصل الذي هو الفعل كذلك.

وأمَّا الضمير المرفوع بالمصدر، فلا يكون إلا منفصلاً، وإن وَلِيه بلا فصل، لأنه لا يقدَّر بالفعل إلا مع ضميمة «أن»، تقول: «أعجبني ضربٌ أنت زيدًا»، إذا لم تُضِف، والإضافة أكثر، لأن الكلام بها أخفّ، و «أعجبني الضرب أنت زيدًا».

هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل.

وأمَّا الضمير المنصوب، فكان حقّه، أيضًا، ألاَّ يتصل إلا بالفعل كالمرفوع، لطلب الفعل له بالذات، والبواقي بالحمل عليه، لكنه لما جاز في الأصل الذي هو الفعل أن يتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة، جاز اتصاله بغير الفعل، أيضًا، إذا شابهه.

فإذا كان مع غير الفعل، فإن كان العامل مما وجب انفصاله عن المنصوب وضعًا، كـ «ما» الحجازية، نحو: «ما زيد إيَّاك»، أو فُصِل بينهما لغرض لا يتمُّ إلا بالفصل، وجب انفصاله، كما ذكرنا في ضمير الفعل، نحو: «ما أنا ضارب إلاَّ إيَّاك».

وإن لم يكن كذلك، فلا يخلو من أن يكون الناصب حرفًا، أو اسم فعل، أو مصدرًا، أو صفة؛ فالحرف يجب اتصال الضمير به، نحو: «إنك قائم»، و «إنك في الدار»، و «ليتك قاعد»، ولا تقول: «إن في الدار إيَّاك»، وذلك لأن الحرف غير مستقل، فالاتصال به واجب مع الإمكان.

وكذا يجب الاتصال باسم الفعل، كقوله [من الرجز]:

تَـراكِـهـا مِـن إبـلٍ تَـراكِـهـا[١]

وتقول: «رويدَه»، و «حيهلَه»، وحكى يونس: «عليكني».

وإنما وجب الاتصال في القسمين، لما ذكرنا من أن المنفصل لا يجيء إلا عند تعذر المتصل؛ وجاز، أيضًا، الانفصال فيما اتصل به الكاف من أسماء الأفعال، نحو: «رويدَكه»، و «رويدَك إيّاه»، و «عليكه» و «عليك إيّاه»، تشبيهًا بنحو: «أعطاك إيّاه»، كما يجيء، وإن لم يكن الكاف ذلك الكاف[٢].

وأما المصدر، فإن كان منونًا، لم يتصل المنصوب به مع التنوين، للتضادّ بين التنوين الدالّ على تمام الكلمة، والضمير المتصل الدالّ على عدم تمامها، مع ضعف مشابهة المصدر للفعل، فيجب أن تقول: «أعْجَبني ضربٌ إيَّاك»، إن لم تضف، والإضافة أكثر.

ولا يمتنع، على ما هو مذهب الأخفش في نحو: «ضاربك»، و «ضارباك»، و «ضاربوك»، أن يكون حذف التنوين في: «ضَرْبك»، أيضًا، للمعاقبة، لا للإضافة؛ فيكون الضمير منصوبًا، كما مرَّ في باب الإضافة.

وإن كان المصدر ذا لام، فالأشهر انفصال الضمير بعده، نحو: «أعجبني الضرب إيَّاك»، لمعاقبة الألف واللام للتنوين في تمام الكلمة.

وجوَّز الأخفش: «الضربك»، والضمير منصوب.

وأمَّا اسما الفاعل والمفعول، ففي اتصال الضمير بهما، منوَّنين كانا أو لا، خلاف، كما مضى في باب الإضافة، واتصاله بهما أولى من اتصاله بالمصدر، لكون مشابهتهما للفعل أكثر من مشابهة المصدر له، تقول: «ضاربك»، و «ضاربٌ إيّاك»، و «الضاربك»، و «الضارب إيَّاك»، و «المعطَى إيّاك»، و «المعطاك»، و «مُعطًى إيَّاك»، و «مُعطاك».

وأمَّا الظرف، والجار والمجرور، فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم، لا يجيء بعدهما ضمير منصوب بهما.

***

ولنعد إلى شرح ما يحتاج إلى الشرح من كلام المصنف.

---

(١) تقدّم بالرقم ٣٥١.

(٢) أي: وإن لم تكن الكاف في «رويدك» (وهي حرف) هي الكاف في «أعطاك» (وهي اسم).

قوله: «أو بالفصل لغرض»، احتراز عن نحو: «ضرب زيد إيَّاك»، فإنه يجوز ذلك مع وجود الفصل، وذلك لأن الفصل لا غرض فيه، إذ قولك: «ضرَبَك زيد»، بمعناه.

فإن قلت: أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مُفيدًا أنّ ذكر المفعول ليس بأهمّ، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أنّ ذكر المفعول أهمّ؟

قلت: تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك، بل قد يكون لاتساع الكلام. بَلَى، قيل: إن تقديم المفعول على الفِعل يفيد كونه أهمّ، والأَولى أن يقال: إنه يفيد القصر، كقوله تعالى: ﴿بل اللَّهَ فاعبدْ﴾[1]، أي: لا تعبد إلاّ الله؛ وكذا تقول في المفعول المطلق: «ضربته زيدًا»، أي: ضربت زيدًا ضربًا، ولا تقول: «ضربتُ زيدًا إيّاه»، وكذا تقول: «يوم الجمعة لقيت زيدًا»، ولا تقول: «لقيت زيدًا إيّاه».

وأما نحو قوله [من البسيط]:

٣٧٥- بالباعِثِ الوارِثِ الأمواتَ، قَدْ ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأَرْضُ في دَهْرِ الدهارِيرِ

فضرورة.

* * *

(١) الزمر: ٦٦.

٣٧٥ - **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٨٨، ٢٩٠؛ والدرر ١/ ١٩٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٤؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٧٤؛ ولأميَّة بن أبي الصلت في الخصائص ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٩٥؛ ولم أقع عليه في ديوانه؛ ولأميّة أو للفرزدق في تخليص الشواهد ص ٨٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٢٩؛ والإنصاف ٢/ ٦٩٨؛ وتذكرة النحاة ص ٤٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٥٦، ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٢.

اللغة: الباعث: أي الله جلّ جلاله الذي يبعث الأموات ويحييهم. الوارث: أي الله الذي يرجع إليه كلّ شيء. ضمنت: اشتملت عليهم. الدهارير: جمع لا مفرد له، وهو بمعنى الأزمنة القديمة، أو الشدائد.

المعنى: يقسم الشاعر بالله باعث الموتى ووارث الكائنات التي طوتها الأرض منذ أقدم العصور....

الإعراب: «**بالباعث**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلفت» في البيت السابق. «**الوارث**»: نعت «الباعث» مجرور بالكسرة. «**الأموات**»: مفعول به. «**قد**»: حرف تحقيق. «**ضمنت**»: فعل ماض، والتاء: للتأنيث. «**إيّاهم**»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به. «**الأرض**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**في دهر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضمنت»، وهو مضاف. «**الدهارير**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ضمنت...»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «قد ضمنت إيّاهم الأرض» حيث فصل الضمير للضرورة الشعريّة، والقياس القول: «ضمنتهم الأرض».

قوله: «أو بكونه مسندًا إليه صفة جرت على غير مَن هي له»، قد ذكرنا أنه ليس بمسند إليه الصفة، بل هو تأكيد للمسند إليه.

ثم نقول: إنما برز هذا الضمير تأكيدًا إذا جرت الصفة على غير مَن هي له، ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة.

ونعني بالجَرْي أن تكون نعتًا، نحو: «مرَّتْ هند برجل ضاربته هي»، أو حالاً، نحو: «جئتماني وجاءني زيدٌ ضارِبَيْه أنتما»؛ أو صلة، نحو: «الضاربه أنت: زيد»، أو خبرًا، نحو: «زيد هند ضاربها هو».

فنقول: إذا اختلف ما جَرَى عليه متحمِّل الضمير المؤكد، وما هو له في الإفراد وفرعَيه، أعني التثنية والجمع، وفي التذكير وفرعه، أي: التأنيث، فلا لَبس، سواء كان المتحمِّل للضمير صفة أو فعلاً، نحو: «زيد هند ضاربها هو»، أو: «يضربها هو»، فلو لم تأت بالضمير في: «ضاربها»، أيضًا، لعُلم أن «الضارب» لزَيد، لا لهند.

وإن اتفقا في الإفراد أو فرعيه، وفي التذكير أو فرعه، فإن اتفقا في الغيبة أيضًا، فاللبس حاصل، فعلاً كان المتحمِّل، أو صفة، ولا يرتفع ذلك اللبس بالإتيان بالمنفصل، نحو: «زيد عمرو ضاربه هو»، أو «ضَرَبه هو»؛ و «الزيدان العمران ضارباهما هما»، أو «يضربانهما هما»، وكذا في المؤنث والجمعين.

وإن اختلفا في الغيبة والخطاب والتكلم، فاللبس مُنتَفٍ في جميع الأفعال، نحو: «أنا زيد ضربته أو أضربه»، و «الزيدان نحن ضرَبانا أو يضربانِنا»، و «هند أنا ضربتني أو تضربِني»؛ إلاّ في غائبة المضارع مع المخاطب، وفي غائبتيه مع المخاطَبين، نحو: «أنت هِند تضربها»، و «هند أنت تضربك»، و «أنتما الهندان تضربانهما»، و «الهندان أنتما تضربانكما»، فإن اللبس حاصل ههنا، ويرتفع بإبراز الضمير.

وأما الصفة، فاللبس حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور، ويرتفع بالتأكيد بالضمير، نحو: «أنا زيد ضاربه أنا»، و «نحن الزيدان ضارباهما نحن»، و «الزيدون نحن ضاربونا هم».

وكقول المؤنث: «أنا هند ضاربتها أنا». فلما رَفَع الإتيان بالمنفصل اللبسَ في هذه الصورة، طُرِد الإتيان به عند البصريين في صُور الصفة الثلاث، أعني إذا كان لبس ويرتفع بالضمير، وإذا كان ولم يرتفع، وإذا لم يكن، وأما الكوفيون، فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أُمِن اللبس، نحو: «هند زيد ضاربته»؛ قال[من الطويل]:

وإنَّ امْـرَءًا أسْـرَى إلـيـكِ ودُونَـهُ مـنَ الأرضِ مَـوْمـاةٌ وبَـيْـداءُ سَـمْـلَـقُ
لَـمَـحـقُـوقَـةٌ أنْ تَـسْـتَـجـيـبـي لِـصَـوْتِـهِ وأنْ تَـعْـلَـمِـي أنَّ الـمـعـانَ مُـوَفَّـقُ[1]

وكذا إذا لم يرتفع اللبس بالضمير، ولا بُعد في مذهبهم.

وأمَّا الفعل، فقد اتفقوا كلهم على أنه لا يجب تأكيد ضميره، أَلْبس أو لم يُلبس، لأن التأكيد فيه لا يرفع اللبس إلا في أربعة مواضع فقط، كما ذكرنا، وهي: «أنت هند تضربها»، و «أنتما الهندان تضربانهما»، و «هند أنت تضربك»، و «الهندان أنتما تضربانكما»، بخلاف الصفة، فإنّ رفع اللبس بالتأكيد حاصل فيها في كل موضع اختلف فيه مَن جَرَت عليه ومَن هي له غيبة وخطابًا وتكلّمًا.

فإن قلت: ضمير المفعول مع هذا الاختلاف، رافع للَّبس، ففي نحو قولك: «أنا زيد ضاربه»، بالهاء يعرف أن «ضارب» مسند إلى «أنا»، إذ لو كان مسندًا إلى «زيد» لقلت: «ضاربي»، فلِم لَمْ يكتفوا في رفع اللبس بهذا الضمير؟

قلت: لما كان هذا الضمير لم يؤت به لمجرَّد رفع اللبس وكان ممَّا يجوز حذفه، خِيف الالتباس على تقدير حذفه، فأُتي بضمير لا يجوز حذفه، لمجرد رفع اللبس.

٧ ـ جواز المجيء بالضمير المنفصل والضمير المتصل

قال ابن الحاجب:

وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعًا، فإن كان أحدهما أعرف وقدّمته، فلك الخيار في الثاني، نحو: «أعطيتكه» و «ضَرْبيك»، وإلا فهو منفصل، مثل «أعطيته إيّاك وإيّاه».

* * *

قال الرضيّ:

إذا وَلِي ضميران عاملاً خاليًا من موانع الاتصال المذكورة فإن كان الثاني تابعًا، فلا بدَّ من اتصال الأول وانفصاله[2]، نحو: ﴿اسكنْ أنتَ﴾[3]، و «رأيتُك إيَّاك»، لأن التابع ليس من مطلوبات الفعل حتى يتصل به ويكون كأحد أجزائه.

وإن لم يكن[4]، فإن كان أحدهما مرفوعًا متصلاً، فالواجب تقدمه على المنصوب، لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغّلاً في الاتصال وكائنًا كجزء الفعل حتى سكن له لام الفعل.

---

(١) تقدم بالرقم ١٩٥.
(٢) أي: وانفصال الثاني.
(٣) البقرة: ٣٥.
(٤) أي: وإن لم يكن تابعًا.

وكل ضمير وَلي ذلك المرفوع، فلا بدَّ من كونه متصلاً، سواء كان أعرف مِن ذلك المرفوع، نحو: «ضربتَني»، أو لا، نحو: «ضربتُك»، وقد عرفت أن الأعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب.

وإنما وجب اتصال الثاني لكونه كالمتصل بذلك العامل، لأن المرفوع المتصل كالجزء من رافعه، على ما مرَّ.

وإن وَلي ذلك العامل منصوبٌ متصل بلا مرفوع قبله، نحو: «أعطاك زيد»، أو جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع، نحو: «أعطيتك»، فالضمير الذي يَلي ذلك المنصوب إمَّا أن يكون أنقص مرتبة منه في التعريف، أو أعرف، أو مساويًا، فالأول يجب اتصاله عند سيبويه، وغيرُ سيبويه جوَّز الاتصال والانفصال، نحو: «أعطاكه زيد»، و «أعطاك إيَّاه زيد»، و «أعطيتكه»، و «أعطيتك إيَّاه»، وكذا «خلتكه»، و «خلتك إيّاه»؛ وجه اتصاله أن المتصل الأول أشرف منه بسبب كونه أعرف، فلا غضاضة على الثاني بتعلقه بما هو أشرف منه، وصيرورته من جملته بالاتصال؛ ووجه انفصاله أن المتصل الأول فضلة، ليس اتصاله كاتصال المرفوع.

والانفصال في باب «خلت» أولى منه في باب «أعطيت»، لأن المفعول الأول في باب «أعطيت» فاعل من حيث المعنى، كما مضى في باب ما لم يسمَّ فاعله، فكأنَّ الثاني اتصل بضمير الفاعل، وفي مفعولي «خِلت»، فإذا بَعد رائحة المبتدأ والخبر اللذين حقّهما الانفصال، ووجب اتصال أولهما لقربه من الفعل، فالأَولى في الثاني الانفصال رعاية لأصله.

والثاني، أعني الأعرف، يجب انفصاله عند سيبويه؛ وحكى سيبويه[1] عن النحاة تجويز الاتصال أيضًا، نحو: «أعطاهوك»، و «أعطاهاني»، قال[2]: إنما هو شيء قاسوه، ولم تتكلم به العرب، فوضعوا الحروف غير موضعها.

واستجاد المبرّد مذهب النحاة.

وإنما لم يجيء في الثاني الاتصال ههنا سماعًا، لأن الثاني أشرف مِن الأول بكونه أعرف، فيأنف من كونه متعلقًا بما هو أدنى منه، والذي جوَّز ذلك قياسًا لا سماعًا، نظر إلى مجرَّد كون الأول متصلاً.

وأمَّا الثالث، أعني المساوي للمتصل المنصوب، فنقول:

إن كانا غائبين، نحو: «أعطاهوها»، و «أعطاهاه»، قال سيبويه: جاز

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٤.

(٢) أي: سيبويه، وكلامه في الكتاب ٢/ ٣٦٤.

الاتصال، وهو عربيّ، لكنه ليس بالكثير في كلامهم، بل الأكثر انفصال الثاني؛ وإن لم يكونا غائبين، فالمبرّد يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسًا على الغائبين، ومنعه سيبويه، وألزم النحاة القائلين بجواز: «أعطاهوك»، و «أعطاهاني» تجويزَ «منحتنيني»، أي: منحتني نفسي، وهذا دليل على أنهم لا يقولون به.

وإنما كان الانفصال ههنا، أيضًا، المشهور، لأنه يأنف الثاني من أن يتعلق بما هو مثله، ويصير من تتمته وذيوله.

وإنما جاز ذلك[١] في الغائبَين، لعَود كل منهما إلى غير ما عاد إليه الآخر، بخلاف المخاطبَين والمتكلمَين، إذ يستقبح اجتماع المثلين لفظًا ومعنًى.

وإنما لم يجىء في التابع، نحو: «ضربتهوه»، كما جاء: «أعطاهوه»، لأن طلب الفعل المتعدي للمفعول ضروريّ من حيث المعنى، بخلاف طلبه للتأكيد، فلما كان جذبه للمفعول أشدّ، كان اتصاله به أليق من اتصال التأكيد.

هذا كله في الضميرين بعد الفعل؛ وأمّا إذا كانا بعد الاسم، والأول منهما مرفوع متصل ولا يكون إلا مستترًا، كما مرّ، نحو: «زيد ضاربك»، فقد ذكرنا، قبلُ، جواز اتصال الثاني وانفصاله، أيضًا، نحو: «زيد ضارب إيَّاك».

وإن كان الأول مجرورًا، فإن كان الثاني منصوبًا، فكما إذا كانا بعد الفعل وكلاهما منصوب، أي: ينظر إلى الثاني: هل هو أنقص تعريفًا، أو أزيد، أو مُساوٍ، وتقول في الأنقص: «ضَرْبكها»، و «ضربك إيّاها». قال [من الوافر]:

٣٧٦ ـ فَلا تَطْمَعْ أَبَيْتَ اللَّعْنَ فيها ... ومَنْعُكَها بِشَيْءٍ يُسْتَطاعُ

---

(١) أي: تعلّق الثاني بما هو مثله.

٣٧٦ ـ **التخريج**: البيت لعبيدة بن ربيعة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢١١؛ ولرجل من تميم في تخليص الشواهد ص ٨٩؛ وله أو لعبيدة بن ربيعة في خزانة الأدب ٥/ ٢٦٧، ٢٩٩؛ ولرجل من تميم أو للقحيف العجلي في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٠٢؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٥؛ ورصف المباني ص ١٥٠.

اللغة: أبيت اللعن: دعاء بالصلاح ومحبّة الناس حتى لا يوجد من يلعنه. منعكها: منعك إياها.

المعنى: لا تطمع بها ـ جعلك الله ممن لا يُلْعَنون ـ فإن بالمقدور أن أمنعك منها، وعدم حصولك عليها شيء مستطاع.

الإعراب: **«فلا»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لا»: ناهية تجزم الفعل المضارع. **«تطمع»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«أبيت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«اللعن»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«فيها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (تطمع). **«ومنعكها»**: الواو: حاليّة، «منع»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة، و«ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به للمصدر (منع). =

وكذا اسم الفاعل، نحو: «معطيكها»، و «معطيك إيَّاها»، فهو مثل: «أعطيتكه» و «أعطيتك إيّاه»؛ إلاَّ أن الانفصال فيما وَلي الضمير المجرور أولَى من الانفصال فيما وَلي الضمير المنصوب، لأن الفعل أقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفاعل، لأنه[1] يطلب الفاعل والمفعول لذاته، وهما لمشابهته.

وكذا يشذّ الاتصال في الثاني فيهما[2] إذا كان أزيد، أو مساويًا، نحو: «ضربهوك»، و «ضربهوه»، قال [من الطويل]:

٣٧٧ ـ وقَدْ جَعَلَتْ نَفْسي تَطيبُ لضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِماها يقرعُ العَظْمَ نابُها

وإن كان بعد الضمير المجرور مرفوع، فلا بدَّ من كونه منفصلاً، سواء كان أعرف من المجرور، أو أنقص، أو مساويًا؛ إذ البارز المرفوع المتصل لا يتصل إلا بالفعل، كما ذكرنا، نحو: «ضَرْبك هو»، و «ضَرْبك أنا»، و «ضَرْبه هو»، ولا يكون الأول منهما منصوبًا إلاَّ عند هشام والأخفش كما مرَّ، في باب الإضافة في نحو: «ضاربك»، فحكم الضمير الذي يليه، عندهما، حكم الضمير الذي يَلي المجرور، كما مرَّ.

* * *

= «بشيء»: الباء: حرف جرّ زائد، «شيء»: خبر (منع) مرفوع محلاً، مجرور لفظًا بحرف الجر الزائد. «يستطاع»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.
جملة «فلا تطمع»: بحسب الفاء، أو بحسب ما قبلها. وجملة «أبيت اللعن»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «منعكها بشيء»: في محلّ نصب حال. وجملة «يستطاع»: في محلّ رفع صفة لـ (شيء) على المحلّ، أو جرّ صفة على اللفظ.
الشاهد فيه قوله: «لامنعكما» حيث يجوز القول: منعك إيّاها. إن كاف الخطاب محلها الجر بإضافة المصدر إليها وهو المنع، وضمير الغائب أنقص تعريفاً من ضمير الخطاب.

(١) أي: الفعل. (٢) أي: في المصدر والوصف.

٣٧٧ ـ **التخريج**: البيت لمغلس بن لقيط في تخليص الشواهد ص ٩٤؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٠١، ٣٠٣، ٣٠٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٧٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٣٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٨١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٥٧ (ضغم).

اللغة: جعلت (هنا): بمعنى شرعت، والضغمة: العضة، والمقصود هنا الشدة.

المعنى: طابت نفسي في مصيبة هذين الرجلين، بسبب شدة ألمت بهما بلغت عظمهما بفتكها.

الإعراب: «**وقد**»: الواو: استئنافية، و «قد»: حرف تحقيق. «**جعلت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. «**نفسي**»: اسم (جعلت)، والياء: مضاف إليه محلُّها الجر. «**تطيبُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هو. «**لضغمة**»: جار ومجرور متعلقان بـ (جعلت). «**لضغمهماها**»: جار ومجرور متعلقان بـ (يقرع)، والهاء: الأولى مضاف إليه في اللفظ محلها الجر، ومفعول به في المعنى، وذلك على إضافة المصدر إلى المفعول، والفاعل محذوف، والمعنى: «لضغمهما إياها» وعلى ذلك «ها» في (لضغمهماها): في محل نصب على المفعولية المطلقة=

قوله: «وليس أحدهما مرفوعًا»، وجب تقديمه واتصال الثاني، كما تقدم، سواء كان الأول أعرف، أو لا.

قوله: «فإن كان أحدهما أعرف»، إنما كان ذلك لأنه إن لم يكن أحدهما أعرف، ولم يكن أحدهما مرفوعًا، وجب انفصال الثاني، نحو: «أعطاك إيَّاك»، و «ضربي إيَّاي».

قوله: «وقدَّمته»، أي: قدَّمت الأعرف، لأنه إذا كان أحدهما أعرف وأخَّرْته، وليس أحدهما مرفوعًا، وجب انفصال الثاني، نحو: «أعطاه إيَّاك».

فإذا اجتمعت الشروط الثلاثة: أحدها ألاَّ يكون أحدهما مرفوعًا، والثاني أن يكون أحدهما أعرف، والثالث أن يكون الأعرف مقدّمًا، كان لك الخيار في الثاني، وعِلل جميع ذلك مفهومة مما قدَّمنا.

* * *

قوله: «وإلاَّ فهو منفصل»، أي: إن لم يكن أحدهما أعرف كـ «أعطاك إيَّاك»، أو إن كان أعرف لكنه ليس بمقدم، كـ «أعطاك إيَّاي»، و «أعطاه إيَّاك»، فالثاني منفصل، كما رأيت.

٨ ـ حكم الضمير بعد «كان»، و «لولا»، و «عسى»

قال ابن الحاجب:

والمختار في خبر «كان» الانفصال، والأكثر: «لولا أنت» إلى آخرها، و «عسيت» إلى آخرها، وجاء: «لولاك»، و «عساك» إلى آخرها.

* * *

قال الرضيّ:

إنما كان المختار في خبر «كان» وأخواتها الانفصال، لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة،

= كالهاء في قوله تعالى: ﴿**إنّ هذا لمكر مكرتموه في المدينة**﴾ [الأعراف: ١٢٣]، أما الميم في «هما»: فهي ميم العماد، والألف: التي بعدها علامة التثنية. «**يقرعُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة. «**العظم**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**نابُها**»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: مضاف إليه محلُّه الجر.

جملة «جعلت نفسي تطيب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تطيب»: خبر (جعل) محلُّها النصب. وجملة «يقرع العظم نابُها»: صفة لـ (ضغمةٍ) محلُّها الجر.

الشاهد فيه: أن الضمير الثاني إذا كان مساويًا للأول شذ وصله كما هنا، فإنه جمع بين ضميريْ الغيبة في الاتصال، وكان القياس: لضغمهما إياها.

لأن الكائن في قولك: «كان زيد قائمًا»: قيام زيد، كما يجيء في الأفعال الناقصة، قال عمر بن أبي ربيعة [من الطويل]:

٣٧٨ ـ لَئِنْ كانَ إيّاهُ لَقَدْ حالَ بَعْدَنا ... عَنِ العَهْدِ والإنْسانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ

وقال [من مجزوء الرمل]:

٣٧٩ ـ لَيْتَ هذا اللَيلَ شَهْرٌ ... لا نَرَى فِيهِ عَرِيبا

---

٣٧٨ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٩٤؛ وتخليص الشواهد ص ٩٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣١٢، ٣١٣؛ وشرح التصريح ١/ ١٠٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقرب ١/ ٩٥.

اللغة: حال: تغيّر. عن العهد: عمّا كنّا عليه سابقًا.

المعنى: لئن كان هو الشخص الذي كنّا نعرفه؟! لقد تغيّر، والدهر قد يغيّر الإنسان، ويبدّل أحواله.

الإعراب: **«لئن»**: اللام الموطئة للقسم، و «إن»: حرف شرط جازم. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص، وهو فعل الشرط، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«إيّاه»**: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ نصب خبر «كان». **«لقد»**: اللام: رابطة لجواب القسم، و «قد»: حرف تحقيق. **«حال»**: فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. **«بعدنا»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «حال»، و «نا»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«عن العهد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حال». **«والإنسان»**: الواو: حالية، و «الإنسان»: مبتدأ مرفوع. **«قد»**: حرف تقليل. **«يتغيّر»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وفاعله . . .: هو.

جملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «حال. . .»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. والجملة الشرطية «إن كان. . .» مع الجواب المحذوف: اعتراضية بين القسم وجوابه، لا محل لها من الإعراب. وجواب الشرط محذوف دلّ عليه جواب القسم. وجملة «الإنسان قد يتغيّر»: في محلّ نصب حال. وجملة «يتغيّر»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «لئن كان إياه» حيث جاء خبر «كان» ضميرًا منفصلاً، والأكثر أن يكون كذلك.

٣٧٩ ـ **التخريج**: البيتان لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٣٩؛ وله أو للعرجي في خزانة الأدب ٥/ ٣٢٢؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٣/ ٧٥، ١٠٧؛ والكتاب ٢/ ٣٥٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١٢ (ليس)؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمنصف ٣/ ٦٢.

اللغة: لا نرى عريباً: أي لا نرى أحدًا. الرقيب: العذول.

المعنى: يتمنّى الشاعر لو طال عليه وعلى محبّه الليل، حتّى يبلغ شهرًا، دون إزعاجٍ من أحد، أو خوفٍ من عذول.

الإعراب: **«ليت»**: حرف مشبّه بالفعل. **«هذا»**: اسم إشارة في محلّ نصب اسم ليت. **«الليل»**: بدل من «هذا» منصوب بالفتحة. **«شهر»**: خبر «ليت» مرفوع بالضمّة. **«لا»**: حرف نفي. **«نرى»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الألف للتعذّر، وفاعله: نحن. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «نرى». **«عريبًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«ليس»**: فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو، يعود على «عريب». **«إياي»**: ضمير نصب منفصل في محلّ نصب خبر «ليس». **«وإياك»**: الواو: حرف عطف، «إياك»: معطوف على «إياي». **«ولا»**: الواو: حرف استئناف، «لا»: نافية. **«نخشى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وفاعله: نحن. **«رقيبا»**: مفعول به منصوب بالفتحة.

جملة «ليت هذا الليل شهر»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا نرى»: في محلّ رفع صفة لـ «شهر». =

لَـــيْـــسَ إِيّـــايَ وإيّـــا ك، ولا نَـــخْـــشـــى رَقـــيـــبـــا

وقد جاء، على ما حكى سيبويه[1]: «ليسني»، و «كانَني»، قال [من الرجز]:

٣٨٠ ـ عَدَدْتُ قَوْمي كَعَديدِ الطّيسِ إذْ ذَهَبَ الـقَـومُ الـكـرامُ لَـيْـسـي

وقيل لبعض العرب: «إن فلانًا يريدك»، فقال: «عليه رجلاً ليسني»، وقال أبو الأسود [من الطويل]:

٣٨١ ـ [دَعِ الخَمْرَ يَشْرَبْها الغُواةُ فإنَّني رأيـتُ أخـاهـا مُـغْـنِـيًـا بـمـكـانِـهـا]

= وجملة «ليس إياك»: في محل رفع خبر ثانٍ لـ «ليت». وجملة «لا نخشى رقيبا»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ليس إياي وإياك» حيث جاء خبر «ليس» ضميرًا منفصلاً.

(١) الكتاب ٢/ ٣٥٨.

٣٨٠ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٤، ٣٢٥؛ والدرر ١/ ٢٠٤؛ وشرح التصريح ٢/ ١١٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨٨، ٧٦٩؛ ولسان العرب ٦/ ١٢٨ (طيس)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٢٤٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٩٩؛ والجنى الداني ص ١٥٠؛ وجواهر الأدب ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٩٦، ٩/ ٢٦٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٨؛ ولسان العرب ٦/ ٢١١ (ليس)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧١، ٢/ ٣٤٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤، ٢٣٣.

اللغة: عددت قومي: أحصيتهم. الطيس: العدد الكثير. ليسي: غيري.

المعنى: أحصيت قومي فوجدتهم كثيري العدد، غير أنّي لم أجد فيهم كريمًا، إذ ذهب الكرام، ولم يبق سواي.

الإعراب: **«عددت»**: فعل ماضٍ، والتاء...: فاعل. **«قومي»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والياء...: في محلّ جر بالإضافة. **«كعديد»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محلّ نصب مفعول مطلق، وهو مضاف، «عديد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الطيس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«إذ»**: حرف تعليل، أو ظرف زمان مبنيّ في محلّ نصب متعلّق بـ «عددت». **«ذهب»**: فعل ماضٍ. **«القوم»**: فاعل مرفوع. **«الكرام»**: نعت «القوم» مرفوع بالضمّة. **«ليسي»**: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا يعود على معنى الكليّة المفهوم من «ذهب القوم الكرام»، والياء: ضمير متصل مبني في محلّ نصب خبر «ليس».

جملة «عددت...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذهب...»: تعليلية لا محل لها من الإعراب، أو في محل جر بالإضافة باعتبار «إذ» ظرف زمان. وجملة «ليسي»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ليسي» حيث جاء خبر «ليس» ضميرًا متصلاً، وحُذفت منه نون الوقاية للضرورة.

٣٨١ ـ **التخريج**: البيتان لأبي الأسود الدؤلي في ديوانه ص ١٦٢، ٣٠٦؛ والبيت الثاني مع نسبته في أدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ وتخليص الشواهد ص ٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٧، ٣٣١؛ والرد على النحاة ص ١٠٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠٧؛ والكتاب ١/ ٤٦؛ ولسان=

فـإنْ لا يَـكُـنْـهـا أو تَـكُـنْـهُ فَـإنَّـهُ   أَخُـوهـا غَـذَتْـهُ أُمُّـهُ بِـلِـبـانِـهـا

ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل، والخبر كالمفعول، فـ «كنته»، كـ «ضربته».

***

= العرب ١٣/ ٣٧١ (كنن)، ٣٧٤ (لبن)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣١٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٥٣؛ والمقتضب ٣/ ٩٨؛ والمقرب ١/ ٩٦.

اللغة: الغواة: جمع غاوٍ وهو الضالّ. فإن لا يكنها: أي: فإلا يكن أخو الخمر هو الخمر. أو تكنه: أي: أو تكن الخمر هي أخاها. فاسم «يكن» الأولى ضمير مستتر يعود على الأخ، والضمير البارز المنصوب العائد إلى الأخ هو خبرها.

المعنى: دعك من هذا الإثم يرتكبه السفهاء من الناس؛ فإني وجدت أخا الخمر، أي العنب أو الزبيب، مغنيًا عنها صالحًا لأن يحلّ محلها، فإن لم يكونا شيئًا واحدًا فهما أخوان رضعا من ثدي أمّ واحدة.

الإعراب: **«دع»**: فعل أمر مبني على السكون وحرّك بالكسر منعًا من التقاء الساكنين، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. **«الخمر»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«يشربْهَا»**: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الطلب وعلامة جزمه السكون، و «ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به. **«الغواة»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«فإنني»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **«رأيت»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: في محل رفع فاعل. **«أخاها»**: مفعول به أول منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«مُغنيًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«بمكانها»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «مغنيًا».

«فإن»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. **«لا يكنها»**: «لا»: نافية لا عمل لها، «يكنها»: فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه فعل الشرط وعلامة جزمه السكون الظاهر، و «ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب خبر «كان»، واسمها ضمير مستتر يعود على (الأخ). **«أو»**: حرف عطف. **«تكنه»**: فعل مضارع ناقص معطوف مجزوم وعلامة جزمه السكون، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب خبر «كان»، واسمها ضمير مستتر تقديره: هي، يعود إلى (الخمر). **«فإنه»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والهاء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **«أخوها»**: خبر «إن» مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، و «ها»: مضاف إليه. **«غذته»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«أمه»**: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. **«بلبانها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل (غذته).

جملة «دع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يشربها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها، والتقدير: «دع الخمر إن تدعها يشربها». وجملة «إنني رأيت»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «رأيت»: في محل رفع خبر «إن». وجملة «إن لا يكنها فإنه أخوها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يكنها»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها من الإعراب. وجملة «تكنه»: معطوفة على جملة لا محل لها من الإعراب. وجملة «فإنه أخوها»: في محل جزم جواب شرط مقترن بالفاء. وجملة «غذته أمه»: في محل نصب حال.

الشاهد فيهما قوله: «يكنها أو تكنه» حيث جاء بخبر تكن ضميرًا متصلاً، والقياس أن يكون خبرها ضميرًا منفصلاً.

قوله: «والأكثر لولا أنت إلى آخرها»، يعني أنَّ الأولى أن يجيء بعد «لولا»، غير التحضيضية، ضمير مرفوع منفصل، لأنه إمَّا مبتدأ، أو فاعل فعل محذوف، أو مرتفع بـ «لولا»، على ما مرَّ في باب المبتدأ، فيجب على الأوجه الثلاثة: الانفصال.

وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين النصب والجر، إلا عند المبرّد فإنه مَنَعه، قال هو خطأ.

والصحيح وروده، وإن كان قليلاً، كقوله [من السريع]:

٣٨٢ ـ أَوْمَتْ بعينيها مِنَ الهَوْدَجِ لولاكَ في ذا العامِ لَمْ أَحْجُجِ

وقوله [من الطويل]:

٣٨٣ ـ وكَمْ مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هوى بأجْرامِهِ من قُلَّةِ النِّيقِ مُنْهَوي

---

٣٨٢ ـ **التخريج**: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ملحق ديوانه ص ٤٨٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٣، ٣٣٥، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤٢؛ وكتاب الصناعتين ص ١١٤؛ وللعرجي في الدرر ٤/ ١٧٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ص ٦٩٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٦٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٣.

اللغة: أومت: أومأت، أي: أشارت. الهودج: مركب للنساء يوضع على ظهر البعير.

المعنى: أشارت إليّ بعينيها من الهودج، تدعوني إلى لقائها، مدّعية أنّها لولا هذا اللّقاء لما خرجت إلى الحجّ.

الإعراب: «**أومت**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**بعينيها**»: الباء: حرف جرّ، «عينيها»: اسم مجرور بالياء لأنّه مثنّى وهو مضاف، و«ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أومت». «**من**»: حرف جرّ. «**الهودج**»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أومت». «**لولاك**»: حرف جرّ شبيه بالزائد، والكاف: ضمير متصل مبنيّ في محل جرّ بحرف الجرّ، وقيل: في محلّ رفع مبتدأ وخبره محذوف. «**في**»: حرف جرّ. «**ذا**»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «أحجج». «**العام**»: بدل من «ذا» مجرور بالكسرة. «**لم**»: حرف جزم. «**أحجج**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا.

جملة «أومت»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لم أحجج»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب «لولا».

الشاهد فيه: أنه يجوز ورود الضمير المشترك بين النصب والجر على قلّة بعد «لولا».

٣٨٣ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن الحكم في الأزهية ص ١٧١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٤٢؛ والدرر ٤/ ١٧٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٣٩٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٨، ٩/ ٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٩٢ (جرم)، ١٥/ ٣٧٠ (هوا)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦٩١؛ والجنى الداني ص ٦٠٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٩٧؛ وخزانة الأدب ١٠/ =

والضمير، عند سيبويه مجرور، و «لولا» عنده حرف جر ههنا خاصة[١]، قال[٢]: ولا يبعد أن يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال، فتكون «لولا» الداخلة على الضمير المذكور حرف جرّ، مع أنها مع غيره غير عاملة، بل هي حرف يبتدأ بعدها نحو: لولا زيد، ولولا أنت؛ ومثّل[٣] ذلك بـ «لَدُنْ»، فإنّها تجرّ ما بعدها بالإضافة، إلاّ إذا وليتها «غدوة»، فإنها تنصبها، كما يجيء.

وفي قوله نظر، وذلك أن الجارّ إذا لم يكن كما في «بحسبك»، فلا بدَّ له من متعلّق، ولا متعلق في نحو: «لولاكَ لم أفعل»، ظاهرًا، ولا يصح تقديره.

وقال أبو سعيد السيرافي: الجار والمجرور، أي: «لولاك»، في موضع الرفع بالابتداء، كما في: «بحسبك درهم».

وفيه نظر، لأن ذلك إنما يكون بتقدير زيادة الجار، وإذا لم يكن زائدًا، فلا بدَّ له من متعلق، فيكون مفعولاً لذلك المتعلق لا مبتدأ.

وعند الأخفش والفرّاء أنّ الضمير بعدها ضميرٌ مجرور ناب عن المرفوع، كما ناب المرفوع عن المجرور في «ما أنا كأنت».

= ٣٣٣؛ ورصف المباني ص ٢٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢٨٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٧٠ (إمّا لا)؛ والممتع في التصريف ١/ ١٩١؛ والمنصف ١/ ٧٢.

اللغة: طحت: هلكت. هوى: سقط. الأجرام: ج الجرم، وهو الجسد. القلّة: الرأس. النيق: أعلى موضع في الجبل. المنهوي: الساقط.

المعنى: يعاتب الشاعر أحد أنسبائه بقوله: كم معركة كنت فيها منتصرًا بفضل جهودي، حيث كانت الأجساد تتساقط فيها كتساقط الصخور من أعالي الجبال.

الإعراب: **«وكم»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كم»: الخبريّة في محلّ رفع مبتدأ، وهو مضاف. **«موطن»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والخبر محذوف تقديره: «كم موطن كنت فيه». **«لولاي»**: حرف جرّ أو حرف شرط غير جازم، والياء: ضمير في محلّ جرّ بحرف الجرّ (حسب رأي سيبويه)، وفي محلّ رفع مبتدأ (حسب رأي الأخفش)، وخبره محذوف وجوبًا. **«طحت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني في محل نصب مفعول مطلق، «ما»: المصدريّة. **«هوى»**: فعل ماضٍ. **«بأجرامه»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «هوى»، وهو مضاف، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«من قلة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «هوى»، وهو مضاف. **«النيق»**: مضاف إليه مجرور. **«منهوي»**: فاعل «هوى» مرفوع، والياء: للإطلاق. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة.

جملة «كم موطن...»: بحسب ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «لولاي» حيث اتصل ضمير المتكلم بـ «لولا» على خلاف ما زعمه المبرّد.

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٣، ٣٧٥.

(٢) أي: سيبويه. انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥.

(٣) أي: سيبويه. انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥.

وإن رُجِّح مذهب سيبويه بأن التغيير عنده تغيير واحد، وهو تغيير «لولا» وجعلها حرف جر، يرجح مذهب الأخفش بأن تغيير الضمائر، بقيام بعضها مقام بعض، ثابت في غير هذا الباب، بخلاف تغيير «لولا» بجعلها حرف جرّ؛ وارتكاب خلاف الأصل، وإن كثر، إذا كان مستعملاً، أهون من ارتكاب خلاف الأصل غير المستعمل وإن قلّ.

وكذلك: الأَولى أن يجيء بعد «عَسَى» ضمير مرفوع متصل، نحو: «عسيتُ» و «عَسينا» إلى «عَسيْنَ»، لأنه فعل، وما بعده فاعله.

وقد جاء بعد «عسى» الضمير المنصوب المتصل، نحو: «عساك»، وفيه ثلاثة مذاهب:

قال سيبويه[1]: «عَسَى» محمول على «لعلّ» لتقاربهما معنى لأن معناهما الطمع والإشفاق، تقول: «عساكَ أن تفعل كذا»، تحمله على «لعلّ» في اسمه، فتنصبه به، ويبقى خبره مقترنًا بـ «أَنْ» كما كان مقتضاه في الأصل أعني في نحو: «عَسَى زيد أن يخرج»، فيكون الخبر من وجه محمولاً على خبر «لعلّ» وهو كونه في محل الرفع، ومِن وجه مُبقًى على أصله وهو اقترانه بـ «أَنْ»، لأن خبر «لعلّ» في الأصل خبر المبتدأ، ولا يقال: «أنت أن تفعل»، فاقتران المضارع بـ «أن» في «عساكَ أن تفعل» لا يناسب خبر «لعلّ». وقد يقال: «عساك تفعل» من غير «أن»، واستعماله أكثر من استعمال «عسى زيد يخرج»، وذلك لحملهم «عسى» على «لعلّ» في اسمه، فأجْرَوا خبره، أيضًا، في طرح «أن» مجرى خبره، لكن لا يخرج بالكلية عن أصله، فلا يقال: «عساك خارج»، كما يقال: «لعلك خارج».

وربما يجيء خبر «لعل» مضارعًا[2] بـ «أَنْ»، حملاً لها على «عسى» في الخبر وحده، كما حمل «عسى» في «عساكَ أن تَفْعَلَ»، على «لعلّ» في اسمه وحده، قال [من الكامل]:

٣٨٤ ـ لَعَلَّكَ يَوْمًا أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةٌ   عَلَيْكَ مِنَ اللائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥. وهذا هو المذهب الأول في «عسى».   (٢) أي: مقرونًا.

٣٨٤ ـ التخريج: البيت لمتمم بن نويرة في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٦٧، ٦٩٥؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٤ (علل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٩١؛ وشرح المفصل ٨/ ٨٦؛ والمقتضب ٣/ ٧٤.

اللغة: تلم: تصيب أو تنزل. ملمة: مصيبة. الأجدع: مقطوع الأنف والأذن.

المعنى: لا تشمت بموت أخي، فقد تحل بك داهية، تضعفك وتذلك.

الإعراب: **«لعلك»**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، و الكاف: ضمير متصل في محل نصب اسمها. =

وقال بعضهم: إن الخبر محذوف، أي: لعلك تهلك أن تلم ملمة، أي: لأن تلمّ، وهذا الاستعمال في «لعلّ» كثير في الشعر، قليل في النثر.

فعلى مذهب سيبويه: «عَسَى» مغيَّر عن أصله، والضمائر جارية على القياس، تبعًا لتغير «عسى»، كما قال في «لولاك»، وحَمْل «عَسَى» على «لَعَلَّ» في نصب الاسم ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرًا، كما كان جرّ «لولا»[(١)] عنده مختصًّا بالضمير، فلا يقال: «عسى زيدًا يخرج»، اتفاقًا منهم، واستدل[(٢)] على كون الضمير منصوبًا بلحوق نون الوقاية في «عساني»، قال [من الوافر]:

٣٨٥ ـ ولـي نَـفْـسٌ أَقُـولُ لـهـا إذا مـا   تُـنـازِعُـنـي لَـعَـلِّـي أو عَـسَـانـي

= «يومًا»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق بالفعل «تلم». «أن تلم»: «أن»: حرف نصب، «تلم»: فعل مضارع منصوب بـ «أن» وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «ملمة»: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. «عليك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تلم». «من اللائي»: «من»: حرف جر، و «اللائي»: اسم موصول في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «ملمة». «يدعنك»: فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «أجدعا»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة.

جملة «لعلك يومًا أن تلم»: ابتدائية لا محلّ لها. والمصدر المؤول من «أن تلم ملمة»: في محلّ رفع خبر «لعل». وجملة «يدعنك»: صلة موصول لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لعلك يومًا أن تلم ملمة» فقد جاء خبر «لعل» مضارعًا مقرونًا بـ«أن» حملاً لها على «عسى» وهذا ما يميزها عن أخواتها.

(١) أي: عملها الجرّ.

(٢) أي: سيبويه. انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

٣٨٥ ـ التخريج: البيت لعمران بن حطان في تذكرة النحاة ص ٤٤٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٣٧، ٣٤٩؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٢٤؛ وشرح التصريح ١/ ٢١٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٠، ٧/ ١٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٢٢٩؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٩٥؛ والجنى الداني ص ٤٦٦؛ والخزانة ٥/ ٣٦٣؛ والخصائص ٣/ ٥؛ ورصف المباني ص ٣٤٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١٠، ١١٨؛ والمقتضب ٣/ ٧٢؛ والمقرب ١/ ١٠١.

اللغة: تنازعني: تخاصمني، أو تزيّن لي الدنيا ومحبّتها، والخوف من الموت. لعلّي أو عساني: أي لعلّي أبلغ الهدف، أو أموت فأنال الشهادة في الحرب.

الإعراب: «ولي»: الواو: بحسب ما قبلها، «لي»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف. «نفس»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «أقول»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «لها»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «أقول». «إذا»: ظرف متعلّق بالفعل «تنازعني». «ما»: زائدة. «تنازعني»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «لعلّي»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «لعلّ»، وخبره محذوف تقديره: «لعلّي أتورّط في...» مثلاً. «أو»: حرف عطف. «عساني»: حرف بمعنى «لعلّ»، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محل نصب اسم «عسى». وخبره محذوف تقديره: «عساني أن أموت في...». =

لأن هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل إلا إذا كانت منصوبة.

وقال الأخفش[١]: «عَسَى» باقية على أصلها، والضمائر المنصوبة بعدها قائمة مقام المرفوعة، اسمًا لِـ «عَسَى»، وقولك: «أن تفعل»، أو: «تفعل» منصوب المحل خبرًا لها، كما كان في «عسيت أن تفعل»، و «عسيت تفعل».

ونقل عن المبرّد[٢] وجهان في نحو [من الرجز]:

٣٨٦ ـ يا أبَتا عَلَّكَ أو عَساكا

أحدهما: أن الضمير البارز منصوب بـ «عَسَى» خبرًا لها، والاسم مضمر فيها مرفوع، فيكون كقولهم: «عَسَى الغُوير أبؤُسًا»[٣].

= جملة «لي نفس»: بحسب ما قبلها. وجملة «أقول»: في محل رفع نعت «نفس». وجملة «تنازعني»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «لعلي»: في محل نصب مفعول به. وجملة «عساني»: معطوفة على جملة «لعلي».

الشاهد فيه قوله: «عساني» حيث وردت بمعنى «لعلّ»، وعاملةً عملها، واسمها الضمير المتّصل بها.

ويروى البيت:

ولي نَفْسٌ تنازعني إذا ما أقولُ لها: لعلّي أو عساني

(١) مذهب الأخفش هو المذهب الثاني في «عسى».

(٢) مذهب المبرّد هو المذهب الثاني.

٣٨٦ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحقات ديوانه ص ١٨١؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٢، ٣٦٧، ٣٦٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٦٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٩٠، ٧/ ١٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٢٥٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٦؛ والجنى الداني ص ٤٤٦، ٤٧٠؛ والخصائص ٢/ ٩٦؛ والدرر ٢/ ١٥٩؛ ورصف المباني ص ٢٩، ٢٤٩، ٣٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٤٠٦، ٢/ ٤٩٣، ٥٠٢؛ وشرح الأشموني ١/ ١٣٣، ٢/ ٤٥٨؛ وشرح المفصّل ٢/ ١٢، ٣/ ١١٨، ١٢٠، ٨/ ٨٧، ٩/ ٣٣؛ واللامات ص ١٣٥؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٤٩ (روي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٣٠؛ والمقتضب ٣/ ٧١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥١، ٢/ ٦٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٢.

المعنى: لعلّك يا أبتي تفرح، أو عساك تنجح.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«أبتا»**: منادى مضاف منصوب بالفتحة، والتاء: عوض عن الياء المحذوفة التي هي ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة (يا أبي). **«علّك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها، وخبرها محذوف تقديره: مرتاح. **«أو»**: حرف عطف. **«عساكا»**: فعل ماضٍ ناقص، والكاف: ضمير متصل في محلّ رفع نصب خبر «عسى»، واسمها ضمير مستتر.

جملة «يا أبتا علّك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «علّك»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «عساك»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «عساكا» حيث إنّ الكاف خبر منصوب المحل واسم «عسى» ضمير مستتر على أحد قولي المبرّد.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٧٨٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٤، ٣٦٥، ٨/ ٣٨٦، ٩/ ٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨؛ وزهر الأكم ١/ ٢١٠؛ والعقد الفريد=

وهو ضعيف من وجوه: أحدها أن مجيء خبر «عسى» اسمًا صريحًا شاذ. والثاني: أن ذلك لا يستمر إذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعلُ المضارع مع «أنْ» أو مجرّدًا، نحو: «عساك أن تفعل، أو تفعل»، إلاّ أن يجعل «أن تفعل» بدلاً من الكاف، بدل الاشتمال، أي: عسى الأمر إيَّاك فعلَك، ويكون «تفعل» في «عساك تفعل» حالاً من الكاف، ويضمر اسم «عَسَى» على حسب مدلول الكلام، كما تقول في «عساك تظفر بالمراد»: «عسى الواصل إيّاك ظافرًا»، أو يكون المضارع بتقدير «أن»، كما في قولهم: «تسمع بالمعيديّ»[1]، فيكون «تفعل» بدلاً من الكاف كما في «عساك أن تفعل»؛ وكلّ هذا تكلّف، وأيضًا، ليس لذلك المضمر مفسِّر ظاهر.

وثاني الوجهين المنقولين عنه أن الضمير المنصوب خبر، قدِّم إلى جانب الفعل فاتصل به، كما في «ضَرَبك زيدٌ»، والاسم إمَّا محذوف كما في قوله [من الرجز]:

يـا أَبـتـا عَـلَّـكَ أو عَـسـاكـا[2]

على حسب دلالة الكلام عليه، كما حذف في قولهم: «جاءني زيد ليس إلاّ»، أي: ليس الجائي إلاّ زيدًا؛ وإمَّا مذكور، كما في قولك: «عَسَاكَ أن تَفْعَل»، وكذا في «عَسَاك تَفْعَل»، بتقدير «أن».

= ٣/ ١١٧؛ وفصل المقال ص ٤٢٤؛ وكتاب الأمثال ص ٣٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٢ (جيأ)، ٥/ ٣٨ (غور)، ٦/ ٢٣ (بأس)، ١٥/ ٥٥ (عسا)؛ والمستقصى ٢/ ١٦١؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٧.

والغوير: تصغير غار. والأبؤس: جمع بؤس، وهو الشدّة. والمثل قالته الزباء عندما علمت برجوع قصير من العراق، ومعه الرجال، وبات بالغوير على طريقه. ومعناه: لعلّ الشرّ يأتيكم من قِبَل الغار. يُضرب للرجل يُخبر بالشرّ فيُتَّهم به.

(١) من قول العرب: «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه»، أو «تسمع المعيديّ لا أنْ تراه»، وهو من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ٥٥؛ وتمثال الأمثال ١/ ٣٩٥؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٦٦؛ وجمهرة اللغة ص ٦٦٥؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١٢، ٢/ ١٤، ٥/ ٣٦٤، ٨/ ٥٥٦، ٥٧٦، ٥٧٩، ٥٨١، ٩/ ١٧٢، ٢٤٤، ١١/ ٢٤٦؛ وزهر الأكم ٣/ ١٧٦؛ والعقد الفريد ٢/ ٢٨٨، ٣/ ٩٣؛ والفاخر ص ٦٥؛ وفصل المقال ص ١٣٥، ١٣٦؛ وكتاب الأمثال ص ٩٧؛ واللسان ١٣/ ٦٣ (بين)، ١٤/ ٢٧٢ (دنا)، ٣/ ٤٠٦ (معد)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٢٩؛ والوسيط في الأمثال ص ٨٣.

المُعَيْدِيّ: تصغير مَعَدِّيّ على غير قياس. ورُوي في قصّة هذا المثل أنَّ رجلاً من بني تميم، يُقال له: ضَمْرة كان يُغير على مسالح النّعْمان بن المنذر حتّى إذا عيلَ صبرُ النعمان كتب إليه: أنِ ادْخُلْ في طاعتي، ولك مئة من الإبل، فقبلها وأتاه، فلمّا نظر إليه ازدراه، وكان ضمرةُ ذميمًا، فقال النعمان هذا المثل. فقال ضَمْرة: مَهْلاً، أيّها الملك، إنّ الرجال لا يُكالون بالصّيعان، وإنّما المرءُ بِأصْغَرَيه: قلبِهِ ولسانه، إنْ قاتَلَ قاتَلَ بجنان، وإنْ نَطَقَ نطقَ ببيان.
يُضرب لمَنْ خَبَرُه خَيْرٌ من مرْآته.

(٢) تقدّم بالرقم ٣٨٦.

أقول: إن أراد بحذف الفاعل إضماره، كما هو الظاهر في «ليس»، فهو الأول، والظاهر أنه قصد الحذف الصريح، فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الفاعل، كما مرَّ في باب التنازع، ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب، ويكون: «عساك أن تفعل»، عنده، بمنزلة: قارَبَكَ الفعلُ كما أن «عسيت أن تخرج»، عند النحاة، بمنزلة: قاربْتَ الخروج، ولا يكون الاسم والخبر مبتدأ وخبرًا، لأن أحدهما جملة والآخر حَدَث، إلاَّ أن يقدَّر في أحدهما مضاف، أي: عسى حالك أن تفعل، أو: عساك صاحب أن تفعل، كما يجيء في أفعال المقاربة.

* * *

نون الوقاية

قال ابن الحاجب:

ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي، ومع المضارع عَرِيًا عن نون الإعراب، وأنت مع النون، و «لدن»، و «إنَّ» وأخواتها مخيَّر؛ ويختار في: «ليتَ»، و «مِنْ»، و «عَنْ»، و «قَدْ»، و «قَطْ»، وعكسها «لعلَّ».

* * *

قال الرضيّ:

اعلمْ أنّ نون الوقاية إنَّما تدخل الفعل لتقيه من الكسر، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، كما مرَّ في باب الإضافة؛ ولما منعوا الفعل الجرَّ وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر، والفتح والياء فرعاها كما تبيَّن في أوَّل الكتاب، كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر، مبالغة في تبعيده من الجر.

ودخولها في نحو «أعطاني»، و «يعْطيني» إمَّا طردًا للباب، أو لكون الكسر مقدرًا على الألف والياء لولا النون، كما في «عَصَاي» و «قاضيّ».

ودخولها مع نون الإعراب نحو: «يضربونني»، ونون التأكيد نحو: «اضربَنَّني» ومع ضمير المرفوع المتصل، نحو: «ضَرَبْتني»، و «ضَرَبْنني» و «يضربنني»، إنما جاز لكون نوني الإعراب والتأكيد والضمائر المذكورة كجزء من الفعل.

ولم يحفظوا الفعل من الكسر الذي للساكنين في نحو: ﴿قُلِ ادْعوا اللَّهَ﴾[1]، و «اضربِ اضرب»؛ لأن الكسرة العارضة للياء ألزم من الكسرة العارضة للساكنين في نحو: ﴿قلِ ادعوا﴾، إذ الياء لكونها ضميرًا متصلاً كجزء الكلمة، وثانية الكلمتين في نحو: ﴿قلِ ادعوا﴾، مستقلة، فنقول:

---

(١) الإسراء: ١١٠.

تلزم هذه النون جميع أمثلة الماضي، وتلزم من المضارع ما ليس فيه نون الإعراب، والذي فيه نون الإعراب من المضارع: الأمثلة الخمسة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين، فتلزم النون غير هذه الأمثلة، سواء كان فيه نون الضمير الأُولى(١)، نحو: «يضربنني»، أو نونا التأكيد الخفيفة والثقيلة، أو لا؛ وقوله [من الكامل]:

٣٨٧ ـ هَلْ تُبْلِغَنِّي دارَها شَدَنيَّةٌ لُعِنَتْ بِمَحْرومِ الشَّرابِ مُصرَّمِ

نونه الأولى فيه خفيفة والثانية نون الوقاية.

وإنما جاز قيام نون الإعراب مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التأكيد، وإن كان اجتماع المثلين في الكلّ حاصلاً؛ لأن نون الإعراب لا معنى لها كنون الوقاية، إذ إعراب الفعل ليس لمعنى، كما هو مذهب البصريين، على ما يأتي في قسم الأفعال، فكلاهما لأمر لفظيّ بخلاف نون الضمير ونوني التأكيد.

هذا على مذهب مَن قال: المحذوف نون الوقاية، كالجزولي، لأن الثقل جاء منها، لا من نون الإعراب.

أمّا على قول سيبويه، وهو أن المحذوف نون الإعراب، لأنها المعرَّضة للحذف بالجزم والنصب ولا معنى لها، فالعلة في عدم حذف نون الضمير ونوني

---

(١) أي: فيه نونان، أولاهما نون الضمير، والثانية نون الوقاية.

٣٨٧ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٦٩؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٣٨ (صرم)، ١٣/ ٣٨٩ (لعن).

اللغة: الضمير في «دارها» يدل على عبلة. شدنية: ناقة منسوبة إلى شَدَن، وهو حَيٌّ في اليمن. لُعِنَتْ: يدعو على هذه الناقة بانقطاع لبنها. المحروم الشراب: الضرع ممنوعًا شرابه. المُصرَّم: الضّرع الذي أصاب أخلافه شيء، فقطع.

المعنى: يتمنَّى أن توصله إلى ديار عبلة ناقة من بلاد اليمن، انقطعت عن الحمل والإرضاع، فهي قويه قادرة على المسير.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام. «**تبلغنّي**»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والنون الثانية: للوقاية. وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**دارها**»: مفعول به ثانٍ، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**شدنية**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**لُعِنَتْ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول، مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي. «**بمحروم**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «لُعِنَتْ». «**الشراب**»: مضاف إليه مجرور. «**مُصَرَّم**»: صفة لـ «محرومِ» مجرورة مثله.

جملة «هل تبلغني دارها شدنية»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لُعِنَتْ»: صفة لـ «شدنية» محلها الرفع.

الشاهد فيه قوله: «تبلغَنّي» حيث جاءت النون الأولى فيه للتوكيد، والثانية للوقاية.

التأكيد ظاهرة، لأنها ليست معرَّضة للحذف ولها معنًى.

وقد جاء حذف نون الوقاية، مع نون الضمير[(١)] للضرورة، قال [من الوافر]:

٣٨٨ ـ تراه كالثّغامِ يُعَلُّ مِسْكًا يَسوءُ الفالياتِ إذا فَلَيْني

ولا يجوز أن يكون المحذوف نون الضمير، إذ الفاعل لا يحذف.

وقد تدغم نون الإعراب في نون الوقاية؛ فعلى هذا يجوز مع نون الإعراب ثلاثة أوجه: حذف إحداهما، وإدغام نون الإعراب في نون الوقاية، وإثباتهما بلا إدغام، وقرىء قوله تعالى: ﴿أَتُحاجُّونَنِي﴾[(٢)] على الثلاثة.

* * *

قوله: «ولَدُن»، حذف نون الوقاية من «لَدُن» لا يجوز عند سيبويه[(٣)]،

---

(١) أي: المقترنة بنون الضمير.

٣٨٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ١٨٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣؛ والدرر ١/ ٢١٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٢٠؛ ولسان العرب ١٥/ ١٦٣ (فلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٧٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٨٥؛ وجمهرة اللغة ص ٤٥٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٩١؛ ولسان العرب ٢/ ٢٤٦ (حيج)؛ والمنصف ٢/ ٣٣٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٥.

اللغة: الثغام: نبت إذا يبس ابيض لونه. يعل: يشرب بعد الشربة الأولى. يفلي: يفتش في الشعر عن القمل.

المعنى: ترى شعري أصبح مختلطًا أسوده بأبيضه، نعم وهذا ما يسوء الفاليات فيبتعدن عني.

الإعراب: **«تراه»**: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«كالثغام»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **«يعل»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«مسكًا»**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره. **«يسوء»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«الفاليات»**: مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم. **«إذا»**: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «يسوء». **«فليني»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون الوقاية: محذوفة، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به.

جملة «تراه»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يعل مسكًا»: في محل نصب حال. وجملة «يسوء»: في محل نصب حال. وجملة «فليني»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «فليني» فحذفت نون الوقاية للضرورة. والأصل فيه (فلينني) وبقيت نون النسوة لأنها فاعل.

(٢) الأنعام: ٨٠. والقراءة بحذف النون قرأ بها ابن عامر، ونافع، وهشام، وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٤/ ١٦٩؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٢٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٨٦.

(٣) انظر: الكتاب ٢/ ٣٧٠.

والزجّاج إلا للضرورة، وعند غيرهما الثبوتُ راجح، وليس الحذف للضرورة، لثبوته في السبع[١].

وعلى كلّ حال، كان حق «لدن» أن يذكره المصنف، إمَّا مع الماضي، أو مع «ليت» و «مِن» و «عَن»؛ لكنه تبع الجزولي، فإنه قال في «لدن»: أنت مخيَّر، والقراءة حملتهما[٢] على ما قالا.

وإلحاق نون الوقاية في «لدن»، وإن لم يكن فعلاً، للمحافظة على سكون النون اللازم.

وإنما لم يأتوا بها في «عليّ»، و «إليّ»، و «لَدَيَّ»، وإن كان آخرها ألفًا أيضًا، ساكنًا سكونًا لازمًا، لأمنهم مِن انكسار ذلك الساكن لكونه حرف علة، وذلك أن ما قبل ياء المتكلم، إذا كان ألفًا، أو واوًا، أو ياءً، تحركت الياء[٣] بالفتح، وبقي ما قبلها على سكونه، كما تبيَّن في باب الإضافة، فلذلك لم يجلبوا نون الوقاية في نحو: «فتايَ»، و «رحَايَ»، و «عصايَ»، و «قاضِيَّ»، و «مسلِمَيَّ» في «مسلِمَين»، و «عشرِيّ» و «مسلِمِيَّ» في «عشرون» و «مسلمون»، أو «عشرِين» و «مسلِمِين».

فإن قلت: فكان يجب ألاَّ تجلب في نحو: «يدعوني»، و «ضربوني»، و «اضربوني»، و «رَمَاني»، و «ضَرَباني»، و «اضرباني»، و «اضربيني»، وأن يقولوا: «يَدْعِيَّ»، و «ضَرَبيَّ»، و «اضرِبيَّ»، و «رماي»، و «ضرباىَ»، و «اضربايَ»، و «اضرِبيَّ».

قلت: ذلك إجراء لباب الفعل مجرى واحدًا، وحملاً للفرع على الأصل، لأن أصل الفعل هو الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة، ولو لم تجلب له نون الوقاية لدخله الكسر، فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون أيضًا، وهو المعتل اللام، والمتصل به الضمائر المذكورة.

* * *

قوله: «وإنّ وأخواتها»، يعني بـ «أخواتها»: «أَنَّ»، و «لكنَّ»، و «كأنَّ»؛ وأمَّا «ليت»، و «لعلّ»، فسيجيء حكمهما بعد.

وإنما جاز إلحاق نون الوقاية بـ «أنَّ» وأخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجيء في الحروف، وأمَّا جواز حذفها، فلأن الإلحاق للمشابهة لا بالأصالة، ولاجتماع الأمثال في: «إنَّ» و «أنَّ» و «كأنَّ» و «لكنَّ»، إن ألحقت مع كثرة استعمالها.

* * *

(١) أي: في القراءات السبع. (٢) أي: المصنف والجزولي. (٣) أي: ياء المتكلم.

قوله: «ويختار في ليت»، المشهور في «ليت» أن حذف نون الوقاية لا يجوز فيه إلا لضرورة الشعر، لا في السعة، كذا قال سيبويه(١) وغيره، قال [من الوافر]:

٣٨٩ - كَمُنْيَةِ جابرٍ إذْ قالَ لَيْتي ... أُصادِفُهُ وأفْقِدُ جُلَّ مالي

* * *

قوله: «مِن وعَن وقد وقط»، كذا قال الجزولي: إن الإثبات فيها هو الأشهر، وعند سيبويه: الحذف في هذه الكلم ضرورة لا تجوز إلا في الشعر، قال [من الرمل]:

٣٩٠ - أَيُّها السائِلُ عَنْهُمْ وعَنِي ... لَسْتُ مِنْ قيسٍ ولا قَيْسٌ مِنِي

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٣٦٩ - ٣٧٠.

٣٨٩ - **التخريج**: البيت لزيد الخيل في ديوانه ص ٨٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٧٥، ٣٧٧؛ والدرر ١/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٩٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٣؛ والكتاب ٢/ ٣٧٠؛ ولسان العرب ٢/ ٨٧ (ليت)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٤٦؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٨؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٣؛ ورصف المباني ص ٣٠٠، ٣٦١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٥٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ ومجالس ثعلب ص ١٢٩؛ والمقتضب ١/ ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

اللغة: المنية: ما يتمنّاه المرء. جابر: رجل من غطفان كان يتمنّى لقاء زيد، ولمّا لقيه قهره زيد. جلّ: معظم.

الإعراب: «**كمنية**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لمنعوت محذوف تقديره: «تمنى تمنيًا مشابهًا لمنية جابر»، وهو مضاف. «**جابر**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إذ**»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه. «**قال**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**ليتي**»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «ليت». «**أصادفه**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب مفعول به. «**وأفقد**»: الواو: حالية، «أفقد»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**جلّ**»: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. «**مالي**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «قال...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ليتي أصادفه»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة «أصادفه»: في محلّ رفع خبر «ليت». وجملة «أفقد»: في محلّ رفع خبر المبتدأ المحذوف تقديره: «أنا أفقد». وجملة «أنا أفقد»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «ليتي» حيث حذف نون الوقاية، وهذا الحذف عند سيبويه للضرورة.

٣٩٠ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٩٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٦؛ والجنى الداني ص ١٥١؛ وجواهر الأدب ص ١٥٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٨٠، ٣٨١؛ ورصف المباني ص ٣٦١؛ والدرر ١/ ٢١٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٥٦؛ وشرح التصريح ١/ ١١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٢٥؛ والمقاصد النحوية ١/ ٣٥٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٤.

اللغة: قيس: هو قيس عيلان بن مضر بن نزار بن معد.

وقال [من الرجز]:

٣٩١ - قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخبيبينِ قَدِي ... لَيسَ الإمامُ بالشَّحيحِ المُلْحِدِ

وإنما ألحق النون في هذه الكلم، لما قلنا في «لدن»، أي: للمحافظة على السكون اللازم، ولم يحافَظ على الفتح والضم اللازمين، قال سيبويه[1]: يقال في

= **الإعراب**: **«أيها»**: «أيّ»: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. و «ها»: للتنبيه. **«السائل»**: نعت «أي» مرفوع بالضمّة. **«عنهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «السائل». **«وعني»**: الواو: حرف عطف، «عني»: جار ومجرور. **«لست»**: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير متّصل في محلّ رفع اسم «ليس». **«من قيس»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس». **«ولا»**: الواو: حرف عطف، و«لا»: حرف نفي. **«قيس»**: معطوف على اسم «ليس» مرفوع. **«مني»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «ليس»؛ أو «قيس»: مبتدأ، و «مني»: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف.

جملة «أيّها السائل...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لست من قيس»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا قيس مني»: الاسمية معطوفة على جملة «لست من قيس»، فهي مثلها لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «عني» و «مني» حيث حذف النون للضرورة الشعريّة، والقياس «عنّي» و «منّي».

٣٩١ - **التخريج**: الرجز لحميد بن مالك الأرقط في خزانة الأدب ٥/ ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩١، ٣٩٢؛ والدرر ١/ ٢٠٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨٧؛ ولسان العرب ١/ ٣٤٤ (خبب)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٣٥٧؛ ولحميد بن ثور في لسان العرب ٣/ ٣٨٩ (لحد)؛ وليس في ديوانه؛ ولأبي بحدلة في شرح المفصل ٣/ ١٢٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٤١؛ وأوضح المسالك ١/ ١٢٠؛ وتخليص الشواهد ص ١٠٨؛ والجنى الداني ص ٢٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٧/ ٤٣١؛ ورصف المباني ص ٣٦٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦٤؛ والكتاب ٢/ ٣٧١؛ ومغني اللبيب ١/ ١٧٠؛ ونوادر أبي زيد ص ٢٠٥.

اللغة: قد (هنا): اسم بمنزلة قط، ومعناهما حسب، أو اسم فعل معناه يكفيني. الخبيبين: تروى على صورة المثنى، وتروى على صورة جمع المذكر السالم، فمن رواه بالتثنية ذهب إلى أن الشاعر عنى عبد الله بن الزبير، وابنه خبيبًا الذي كان يكنى به، وقيل غير ذلك، ومن رواه جمعًا ذهب إلى أن الشاعر قصد عبد الله بن الزبير، وشيعته كلّهم. الشحيح: البخيل. الملحد: الذي يستحِلُّ حرمة حرم الله وينتهكها.

الإعراب: **«قدني»**: «قد»: اسم بمعنى «حسب» مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **«من نَصْر»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ. **«الخبيبين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، أو جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين من الاسم المفرد. **«قدي»**: توكيد للأول. **«ليس»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«الإمام»**: اسم «ليس». **«بالشحيح»**: الباء: حرف جر زائد، «الشحيح»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر «ليس». **«الملحد»**: صفة لـ «الشحيح» مجرورة على اللفظ.

جملة «قدني من نصر الخبيبين»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ليس الإمام بالشحيح»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «قدي» بحذف نون الوقاية للضرورة، والقياس: قدني. وفي القضية أقوال أخرى عرضها بإسهاب البغدادي في «الخزانة».

(١) الكتاب ٢/ ٣٧٢ - ٣٧٣.

«لَدُ»: «لَدَيَّ»؛ ولو أضفت الكاف الجارَّة إلى الياء لقلت: «ما أنت كِي»، لأن الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل، نحو: «خُذْ» و «زِنْ»، ويَبْعُدان من الأسماء المتمكنة بلزومهما السكون الذي لا يدخلها، فأجريا مجرى الفعل في إلحاق النون.

* * *

قوله: «وعكسها لعلّ»، أي حذفها معها أَولى، لاجتماع اللامات فيه، وهي مشابهة للنون، قريبة منها في المخرج، وليس بين الأولى والأخيرتين إلا حرف واحد، أعني العين، ولأن من لغاتها: «لَعَنَّ».

وكذا الحذف في «بَجَلْ» أولى من الإثبات وإن كان ساكن الآخر مثل «قَدْ»، و «قَطْ»، لكراهة لام ساكنة قبل النون وتعسُّر النطق بها.

ولفظ «ليس» كـ «لَيْتَ»، أي: إن الإثبات معها أولى، كما قال: «عليه رجلاً ليسني»[1]، وجاء: «ليسي»، قال [من الرجز]:

إذ ذهبَ القومُ الكرامُ لَيسِي[2]

حَمْلاً على «غيري»، وجاء: «عسايَ»، حملاً على «لعلّي» والأكثر: «عساني»، ويجوز إلحاقها في أسماء الأفعال لأدائها معنى الفعل، ويجوز تركها، أيضًا، لأنها ليست أفعالاً في الأصل، حكى يونس: «عليكني»، وحكى الفرّاء: «مكانني».

وقوله [من البسيط]:

ألا فَتًى مِنْ بني ذبيان يَحْمِلُني ... وليسَ حامِلُني إلاّ ابنُ حمَّالِ[3]

شاذّ، سواء جعلت النون للوقاية، أو تنوينًا، كما ذكرنا في باب الإضافة، وقد ذكر الكوفيون في فعل التعجب: إسقاط النون، نحو: «ما أقربي منك وما أحسني وما أجملي»! قال السيرافي: لست أدري: عن العرب حكوا ذلك، أم قاسوه على مذهبهم في «ما أفعل زيدًا». لأنه اسم عندهم في الأصل؟

(١) هذا القول لبعض العرب قاله جوابًا لمن قال له: «إنَّ فلانًا يريدك». وقد تقدَّم. انظر ما بعد الشاهد ٣٨٠.

(٢) تقدّم بالرقم ٣٨٠. (٣) تقدّم بالرقم ٢٨٦.

ضمير الفصل

قال ابن الحاجب:

ويتوسَّط بين المبتدأ والخبر، قبل العوامل وبعدها، صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، يسمَّى فصلاً، ليفصل بين كونه نعتًا وخبرًا، وشرطه أن يكون الخبر معرفة، أو «أفعل مِن كذا»، نحو: «كان زيدٌ هو أفضل من عمرو»، ولا موضع له عند الخليل وبعض العرب يجعله مبتدأ، ما بعده خبر.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «قبل العوامل»، نحو: «زيد هو المنطلق»، وقوله: «وبعدها»، أي: بعد دخول عوامل المبتدأ والخبر، وهي باب «ظنَّ»، نحو: «ظنَنْته هو الكريم»، وباب «إنَّ»، نحو: ﴿**إنّه هو الغفور الرحيم**﴾[1]، و «ما» الحجازية، نحو: «ما زيد هو القائم»، وباب «كانَ»، نحو: ﴿**كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم**﴾[2].

* * *

قوله: «صيغة مرفوع»، لم يقل ضمير مرفوع، لأنه اختلف فيه، كما يجيء، هل هو ضمير، أو لا، ولا يمكن الاختلاف في أنه صيغة ضمير مرفوع.

* * *

قوله: «مطابق للمبتدأ»، أي: في الإفراد وفرعَيه[3]، والتذكير وفرعه[4]، والغيبة والتكلم والخطاب، نحو: ﴿**إنّني أنا اللّهُ**﴾[5]، و: ﴿**إنّه هو الغفور**﴾[6]، و: ﴿**فإنّك أنتَ العزيز الحكيم**﴾[7].

---

(١) القصص: ١٦.

(٢) المائدة: ١١٧.

(٣) فرعا الإفراد هما التثنية والجمع.

(٤) أي: التأنيث.

(٥) طه: ١٤.

(٦) القصص: ١٦.

(٧) المائدة: ١١٨.

وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مضاف غائب، كقوله [من الوافر]:

٣٩٢ ـ وكائِنْ بالأَباطِحِ مِنْ صَديقٍ يَراني لو أُصِبْتُ هُوَ المُصابا

أي: يَرَى مُصابي هو المصابَ.

***

قوله: «يسمَّى فصلاً»، هذا في اصطلاح البصريين، قال المتأخرون: إنما سمِّي فصلاً، لأنه فُصِل به بين كون ما بعده نعتًا، وكونه خبرًا، لأنك إذا قلت: «زيد القائم»، جاز أن يتوهّم السامع كون «القائم» صفة، فينتظر الخبر، فجئت بالفصل، ليتعيَّن كونه خبرًا، لا صفة.

وقال الخليل وسيبويه[1]: سُمِّي فصلاً لفصله الاسم الذي قبله عما بعده، بدلالته على أنه ليس من تمامه، بل هو خبره، ومآل المعنيين إلى شيء واحد، إلاَّ أن تقريرهما[2] أحسن من تقريرهم[3].

---

٣٩٢ ـ التخريج: البيت لجرير في خزانة الأدب ٥/ ٣٩٧، ٤٠١؛ والدرر ١/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٠٠؛ وشرح شواهد المغني ص ٨٧٥؛ ولم أجده في ديوانه؛ وهو بلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٦٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٥٣، ٥/ ١٣٩؛ ورصف المباني ص ١٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٩؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٠، ٤/ ١٣٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٦٨، ٢٥٦، ٢/ ٧٦.

اللغة: الأباطح: ج أبطح، وهو السيل كثير الرمل والحصى مائله.

المعنى: كثيرون على هذه الأرض يرون في مصابي مصابًا لهم، فالذين يعرفونني كثر.

الإعراب: **«وكائن»**: الواو: حسب ما قبلها، «كائن»: اسم تكثير بمعنى «كم» مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«بالأباطح»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. **«من صديق»**: «من»: حرف جر زائد، «صديق»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه تمييز لـ «كائن». **«يراني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«لو»**: حرف امتناع لامتناع. **«أصبت»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع نائب فاعل. **«هو»**: ضمير منفصل لا محل له من الإعراب. **«المصابا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «كائن بالأباطح... يراني»: بحسب ما قبلها. وجملة «يراني»: في محل رفع خبر. وجملة «لو أصبت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أصبت»: فعل شرط لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أصبت هو المصابا» حيث وقع ضمير الفصل «هو» بلفظ الغيبة بعد حاضر، لقيامه مقام مضاف غائب.

(١) الكتاب ٢/ ٣٨٨.

(٢) أي: تعليل الخليل وسيبويه.

(٣) أي: تعليل المتأخّرين.

والكوفيون يسمّونه عمادًا، لكونه حافظًا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبريَّة كالعماد للبيت، الحافظ للسقف من السقوط.

فالغرض من الفصل في الأصل فصلُ الخبر عن النعت، فكان القياس ألاَّ يجيء إلاَّ بعد مبتدأ بلا ناسخ، أو منصوب بفعل قلب، بشرط كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا لام تعريف، صالحًا لوصف المبتدأ به؛ وذلك أنه إذا دخل على المبتدأ ناسخ يتميز به الخبر عن النعت بسبب تخالف إعرابيهما، نحو: «كانَ» أو «إنَّ» أو «ما» الحجازية، لم يحتج إلى الفصل؛ وإذا كان المبتدأ نكرة، لم يؤت بالفصل، لأنه يفيد التأكيد ولا تؤكد النكرة، إلا بما سبق استثناؤه في باب التأكيد.

وإنّما قلنا: إنّ الفصل يفيد التأكيد، لأن معنى: «زيد هو القائم»: «زيد نفسه القائم»، لكنه ليس تأكيدًا[1]، لأنه يجيء بعد الظاهر والضمير، والضمير لا يؤكَّد به الظاهر، فلا يقال: «مررت بزيد هو نفسه»، وأيضًا، يدخل عليه اللام، نحو: ﴿**إنّك لأنتَ الحليم الرشيد**﴾[2]، ولا يقال: «إن زيدًا لنفسه قائم». وقد يجمع بين النفي والتأكيد بالضمير لاختلاف لفظيهما، فيقال: «ضربته هو نفسه»، و «ضربته إيّاه نفسه»، فيكون مثل قوله تعالى: ﴿**فَسَجَدَ الملائكةُ كلّهم أجمعون**﴾[3].

ولا يقال، عند سيبويه: «ضربته هو هو»، ولا: «ضربته هو إيّاه»، لاجتماع ضميرين بمعنًى واحد، وأجازه الخليل مع اختلاف الضميرين لفظًا، نحو: «ضربته هو إيّاه»، ووافق سيبويه في منع المتفقين.

ولم يجوِّز سيبويه، بناءً على ذلك، «ظننته هو إيَّاه القائم»، وإن جعلت أولهما فصلاً والثاني تأكيدًا، لأن الفصل كالتأكيد من حيث المعنى كما مرَّ، قال: فإن فصلت بين الفصل والتأكيد، نحو: «أظنه هو القائم إيَّاه»، جاز لعدم الاجتماع.

وإنما قلنا: كان حق المبتدأ الذي يليه الفصل ألاَّ يكون ضميرًا، لأنه إن كان ضميرًا، أُمِن من التباس الخبر بالصفة، لأن الضمير لا يوصف، وقلنا: كان حق الخبر الذي بعد الفصل أن يكون معرفًا باللام، لأنه إذا كان كذا، أفاد الحصر المفيد للتأكيد، فناسب ذلك تأكيد المبتدأ بالفصل.

فالمبتدأ المخبر عنه بذي اللام: إن كان معرَّفًا بلام الجنس، فهو مقصور على الخبر، كقوله عليه السلام: «الكرم التقوى؛ والمال الحسب؛ والدين النصيحة»[4]،

---

(١) أي: ليس تأكيدًا بالمعنى الاصطلاحيّ النحوي للتأكيد.

(٢) هود: ٨٧. (٣) الحجر: ٣٠؛ ص: ٧٣.

(٤) انظر: موسوعة أطراف الحديث النبويّ الشريف ٥/ ٤٤.

أي: لا كرم إلا التقوى، ولا حسب إلاّ المال، ولا دين إلا النصيحة، لأن المعنى: كلّ الكرم التقوى.

وإن لم يكن في المبتدأ لام الجنس، فالخبر المعرف باللام مقصور على المبتدأ، سواء كانت اللام في الخبر للجنس، نحو: **﴿أنتَ العزيز الحكيم﴾**[١]، أي: لا عزيز إلا أنت، فهو للمبالغة كقولك: «أنت الرجل كلّ الرجل»، أو للعهد، نحو: «أنت الكريم»، أي: أنت ذلك الكريم، لا غيرك، وسواء كان اللام موصولاً، نحو: «أنت القائم»، أو زائدًا داخلاً في الموصول، نحو: «أنت الذي قال كذا».

ثم إنه اتسع في الفصل، فأدخل حيث لا لبس بدونه أيضًا، وذلك عند تخالف المبتدأ والخبر في الإعراب، نحو: «كان زيدٌ هو القائمَ»، و «ما زيد هو القائم»، و «إنَّ زيدًا هو القائم»؛ وعند كون المبتدأ ضميرًا، نحو: **﴿أنّي أنا الغفور الرحيم﴾**[٢]، وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ، كقولك: «الدين هو النصيحة»، وعند كون الخبر أفعل التفضيل، لمشابهته ذا اللام. ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفًا يقتضيه أفعل التفضيل معنًى، أعني «مِن»، فهي ملتبسة به ومتحدة معه، كما أَن مخصص ذي اللام حرف متحد معه، أي اللام، ومن ثمّة، جاز: «ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا»، ولكون «مِن» التفضيلية كاللام معنى، لا يجتمعان، فلا تقول: «الأفضل من زيد»، كما يجيء في بابه.

وجوَّز أهل المدنية مجيء الفصل بعد النكرة في نحو: «ما أظن أحدًا هو خيرًا منك»، قال الخليل: والله إنه لعظيم في المعرفة تصييرهم إيَّاه لَغْوًا[٣]. يعني[٤]: إذا كان مستبعدًا في المعرفة مع أنه قياسه، كما مرّ، فما ظنك بالنكرة.

وأجاز الجزولي وقوعه بين أَفعلَي تفضيل، نحو: «خيرٌ من زيد هو أفضل من عمرو»، ولست أعرف له شاهدًا قاطعًا.

وجوَّز بعضهم وقوعه قبل «مثلك» و «غيرك»، نحو: «رأيت زيدًا هو مثلك»، و «هو غيرك»، وكذا جوَّز نحو: «رأيت مثلك هو مثل زيد» لكون نحو:

---

(١) المائدة: ١١٨. (٢) الحجر: ٤٩.

(٣) الكتاب ٢/٣٩٧. وفيه: «وكان الخليل يقول: والله إنّه لعظيم جعلهم «هو» فصلاً في المعرفة، وتصييرهم إياها بمنزلة «ما» إذا كانت «ما» لغوًا، لأنّ «هو» بمنزلة أبوه. ولكنّهم جعلوها في ذلك الموضع لغوًا، كما جعلوا «ما» في بعض المواضع بمنزلة «ليس»، وإنّما قياسها أن تكون بمنزلة كأنّما وإنّما».

(٤) أي: الخليل.

«مثلك» و «غيرك» في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما.

وكذا جوَّز بعضهم وقوعه قبل المضاف إلى المعرفة، كقوله تعالى: **﴿إنّي أنا أخوك﴾**[١]، وجوَّز بعضهم وقوعه قبل العَلَم، نحو: «إنّي أنا زيد».

والحق، أنّ كلّ هذا ادعاء، ولم تثبت صحته ببيِّنة من قرآن أو كلام موثوق به، ونحو قوله تعالى: **﴿إنّي أنا أخوك﴾**، ليس بنصّ، إذ يحتمل أن يكون «أنا» مبتدأ ما بعده خبره، والجملة خبر «إنَّ».

بَلَى، لو ثبت في كلام يصحّ الاستدلال به، نحو: «ما أظن أحدًا هو خيرًا منك»، و «كان خيرٌ من زيد هو أفضلَ من عمرو»، و «رأيت زيدًا هو مثلَك أو غيرَك»، بنصب ما بعد صيغة الضمير المذكور في ذلك، لحكمنا بكونه فصلاً، ولا يثبت ذلك بمجرد القياس، وإلغاء الضمير ليس بأمر هيِّن، فينبغي أن يقتصر على موضع السماع، ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيتهما ذات اللام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعل التفضيل، كما ذكر سيبويه[٢].

وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسمَ المعرفة، قال تعالى: **﴿ومَكْرُ أولئك هو يَبُورُ﴾**[٣]، قال: ولا يجوز: «زيد هو قال»، لأن الماضي لا يشابه الأسماء حتى يقال فيه كأنه اسم امتنع دخول اللام عليه.

وهذا الذي قاله، أيضًا، دعوى بلا حجة، وقوله تعالى: **﴿ومكْرُ أولئك هو يبورُ﴾**، ليس بنصّ في كونه فصلاً، لجواز كونه مبتدأ ما بعده خبره، وقوله: «ولا يجوز: «زيد هو قال»»، ليس بشيء، لقوله تعالى: **﴿وأنه هو أضحك وأبكى * وأنّه هو أماتَ وأحيا﴾**[٤]، ورُويَ عن محمد بن مروان، وهو أحد قرّاء المدينة: **﴿هؤلاء بناتي هنَّ أطهر لكم﴾**[٥]، بالنصب، وكذا روي عن سعيد بن جبير.

قال أبو عمرو بن العلاء: احْتَبَى ابن مروان في لحنه[٦]؛ يعني بإيقاع الفصل بين الحال وصاحبها.

وقد أجازوا الفصل بين الخبرين إذا كان للمبتدأ خبران معرَّفان باللام، نحو:

---

(١) يوسف: ٦٩.
(٢) انظر: الكتاب ٢/ ٣٩٦ ـ ٣٩٧.
(٣) فاطر: ١٠.
(٤) النجم: ٤٣ ـ ٤٤.
(٥) هود: ٧٨.
(٦) أي: لحن، كما تقول: اشتمل بالخطأ. وانظر الكتاب ٢/ ٣٩٧.

«هذا الحلو هو الحامض»، حتى لا يلتبس الخبر الثاني بنعت الأول، وأنا لا أعرف له شاهدًا قطعيًا.

ولا يتقدم الفصل مع الخبر المتقدم، نحو: «هو القائم زيد»، لأَمنهم من التباس الخبر بالصفة، إذ الصفة لا تتقدم على الموصوف.

وجوّزه الكسائي، كما جاز نحو قوله تعالى: ﴿كنتَ أنتَ الرقيبَ عليهم﴾[1]، مع الأَمن مِن اللبس.

هذا، وإنما جيء بصيغة ضمير مرفوع منفصل مطابق للمبتدأ، ليكون في صورة مبتدأ ثانٍ ما بعده خبره، والجملة خبر المبتدأ الأول، فيتميَّز بهذا السبب، ذو اللام عن النعت، لأن الضمير لا يوصف، وليس بمبتدأ حقيقة، إذ لو كان كذلك لم ينتصب ما بعده في نحو: «ظننت زيدًا هو القائم»، و «كنت أنت القائم».

ثم لمَّا كان الغرض المهم من الإتيان بالفصل ما ذكرنا، أي: دفع التباس الخبر الذي بعده بالوصف، وهذا هو معنى الحرف، أعني إفادة المعنى في غيره، صار حرفًا، وانخلع عنه لباس الاسمية، فلزم صيغة معيَّنة، أي: صيغة الضمير المرفوع، وإن تغيَّر ما بعده عن الرفع إلى النصب، كما ذكرنا، لأن الحروف عديمة التصرف، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية، أعني كونه مفردًا ومثنى ومجموعًا ومذكرًا ومؤنثًا، ومتكلمًا ومخاطبًا وغائبًا، لعدم عراقته في الحرفية.

ومثله كاف الخطاب[2] في هذا التصرف، لما تجرَّد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية، أي: إفادته[3] في غيره، وتلك الفائدة كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبًا به واحد أو مثنى أو مجموع، مذكر أو مؤنث، فإنه صار حرفًا مع بقاء التصرف المذكور فيه.

فإن قلت: فلنا أسماء كثيرة مفيدة للمعنى في غيرها، كالأسماء الاستفهامية والشرطية، مع بقائها على الاسمية، فهلاً كان الفصل وكاف الخطاب كذلك.

قلت: بينهما فرق، وذلك أن أسماء الاستفهام والشرط دالَّة على معنًى في أنفسها، ودالة على معنى في غيرها؛ والفصل وكاف الخطاب الحرفية لا يدلاَّن إلا على معنى في غيرهما، وقد تقدم في حد الاسم أنّ الحدَّ الصحيح للحرف، أن

---

(١) المائدة: ١١٧.
(٢) اللاحقة لاسم الإشارة كما سيجيء.
(٣) أي: كونه مفيدًا معنًى في غيره.

يقال: هو الذي لا يدلّ إلا على معنى في غيره[١]، ولا يقال: هو ما دلَّ على معنى في غيره.

واعلم أنه إنما تتعيَّن فصليّة[٢] الصيغة المذكورة، إذا كانت بعد اسم ظاهر وكان ما بعدها منصوبًا، نحو: «كان زيد هو المنطلق»، أو إذا دخلها لام الابتداء، وانتصب ما بعدها وإن كانت بعد مضمر، نحو: «إن كنت لأنت الكريمَ»، وذلك لأنها إذا كانت بعد مضمر بلا لام ابتداء، جاز كونها تأكيدًا لذلك الضمير، نحو: ﴿إنّه هو الغفور الرحيم﴾[٣]، فإنه قد يؤكَّد المتصل بالمنفصل المرفوع، كما مرَّ في باب التأكيد، وأمَّا إذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها، فإنها لا تكون تأكيدًا، لأن المظهر لا يؤكد بالمضمر، ولا تكون مبتدأة، لانتصاب ما بعدها، وكذا إذا دخلها لام الابتداء مع انتصاب ما بعدها، فإنه لا تدخل لام الابتداء على التأكيد، ولا تكون مبتدأة لانتصاب ما بعدها.

وقوله تعالى: ﴿إنّك لأنت الحليم الرشيد﴾[٤] يحتمل أن يكون مبتدأ وفصلاً، ولا يجوز كونه تأكيدًا لأجل اللام كما ذكرنا.

* * *

قوله: «ولا موضع له عند الخليل»، الأظهر عند البصريين أنه اسم ملغًى لا محلّ له بمنزلة «ما» إذا ألغيت في نحو «إنّما»، ولهذا قال الخليل[٥]: والله إنه لعظيم...، ولما ذكرنا قبل من طرءان[٦] معنى الحرفية عليه.

والكوفيون يجعلون له محلاً من الإعراب، ويقولون: هو تأكيد لما قبله، فإن ضمير المرفوع قد يؤكَّد به المنصوب والمجرور، كما مرّ في باب التأكيد، نحو: «ضربتك أنت»، و «مررت بك أنت».

ويَرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر، فلا يقال: «جاءني زيد هو»، على أن الضمير لـ «زيد»، ونحن نقول: إن زيدًا هو القائم، ويَرد عليهم أيضًا أنَّ اللام الداخلة في خبر «إنَّ»، لا تدخل في تأكيد الاسم، فلا يقال: «إن زيدًا لَنفسَه كريم».

وبعض النحاة يقول: حكمه في الإعراب حكم ما بعده، لأنه يقع مع ما بعده

---

(١) راجع آخر فصل الاسم في الجزء الأوّل من هذا الكتاب.

(٢) أي: كونها فصلاً.

(٣) القصص: ١٦.

(٤) هود: ٨٧.

(٥) الكتاب ٢/٣٩٧. وقد تقدّم تفصيل قوله منذ قليل.

(٦) مصدر «طرأ».

كالشيء الواحد، ولذا تدخل عليه لام الابتداء في نحو: ﴿إنّك لأنت الحليمُ﴾[١]، وهو أضعف من قول الكوفية، لأنّا لم نَر اسمًا يتبع ما بعده في الإعراب.

* * *

قوله: «وبعض العرب يجعله مبتدأ ما بعده خبره»، فلا ينتصب ما بعده في باب «كانَ»، وباب «علمت»، و «ما» الحجازية، وعليه ما نقل في غير السبعة: **﴿ولكنْ كانوا هم الظالمون﴾**[٢]، و **﴿إنْ ترنِ أنا أقلُّ منكَ﴾**[٣] بالرفع.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على الفطرة، حتّى يكون أبواه هما اللذان يهوِّدانه أو ينصِّرانه»[٤] فيه ثلاثة أوجه: **أحدها**: أن في «يكون» ضمير الشأن. **والثاني**: أنَّ فيه ضمير المولود، وقوله: «أبواه هما اللذان»، جملة خبر «كان»، في الوجهين. **والثالث**: أن يكون «أبواه» اسم «كان»، وقوله: «هما اللذان» جملة خبر «كان»، ورُوِي: «هما اللذين»، فـ «أبواه»، اسم «كان»، و «اللذين» خبره، و «هما» فصل.

---

(١) هود: ٨٧.

(٢) الزخرف: ٧٦. وهذه قراءة عبد الله بن مسعود وأبو زيد. انظر: تفسير القرطبي ١٦/ ١١٥؛ والبحر المحيط ٨/ ٢٧؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٢٦.

(٣) الكهف: ٣٩. وهذه قراءة عيسى بن عمر. انظر: البحر المحيط ٦/ ١٢٩؛ والكشاف ٢/ ٤٨٥؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٦٧.

(٤) ورد هذا الحديث في الكثير من كتب الحديث، ومنها صحيح البخاري ٢/ ١٢٥؛ وسنن أبي داود الرقم ٤٧١٤، والرقم ٤٧١٦؛ وموطأ مالك ص ٢٤١؛ وإتحاف السادة المتقين ٢/ ٢١٨، ٧/ ٢٣٣...

ضمير الشأن والقصة

قال ابن الحاجب:

ويتقدم قبل الجملة ضمير غائب يسمَّى ضمير الشأن، يفسَّر بما بعده، ويكون منفصلاً، ومتصلاً بارزًا، ومستترًا على حسب العوامل، نحو: «هو زيد قائم»، و «كان زيدٌ قائم»، و «إنه زيدٌ قائم»، وحذفه منصوبًا ضعيف، إلا مع «أنَّ» إذا خففت، فإنه لازم.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ضميرِ غائب»، إنما لزم كونه غائبًا، دون الفصل[1]، فإنه يكون غائبًا وحاضرًا، كما تقدم، لأن المراد بالفصل هو المبتدأ، فيتبعه في الغيبة والحضور، والمراد بهذا الضمير الشأن والقصة، فيلزمه الإفراد والغيبة، كالمعود إليه؛ إمَّا مذكرًا، وهو الأغلب، أو مؤنثًا، كما يجيء، وهذا الضمير كأنه راجع في الحقيقة إلى المسؤول عنه بسؤال مقدر، تقول مثلاً: «هو الأمير مقبل» كأنه[2] سمع ضوضاء وجلبة، فاستبهم الأمر، فسأل: «ما الشأن»؟ فقيل «هو الأمير مقبل»، أي: الشأن هذا، فلما كان المعود إليه الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قبل، اكتُفي في التفسير بخبر الضمير الذي يتعقبه بلا فصل، لأنه معيِّن للمسؤول عنه، ومبيِّن له.

فبان لك بهذا أن الجملة بعد الضمير لم يؤتَ بها لمجرَّد التفسير، بل هي كسائر أخبار المبتدآت، لكن سمِّيت تفسيرًا، لما بيَّنته.

والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيمُ الأمر، وتفخيم الشأن، فعلى هذا، لا بدَّ أن يكون مضمون الجملة المفَسِّرة شيئًا عظيمًا يُعتنى به، فلا يقال، مثلاً: «هو الذباب يطير».

وقد يخبر عن ضمير الأمر المستفهم عنه تقديرًا بالمفرد، تقول: «هو الدهر،

---

(١) أي: بخلاف صيغة ضمير الفصل أو العماد.

(٢) أي: المخاطب بالقول: «هو الأمير مقبل».

حتى لا يبقى على صرفه باقية»، قال أبو الطيب [من الطويل]:

٣٩٣ ـ هو البَينُ حتَّى ما تأنَّى الحزائِقُ ويـا قَـلْـبُ حَـتَّـى أَنْـتَ مِـمَّـنْ أُفـارِقُ

كأنه قال: أي شيء وقع من المصائب، فقال: هو البين. وقوله: «حتى ما تأنّى» مبنيّ على ما يفهم من استعظام أمر البين المستفاد من إبهام الضمير، أي: ارتقى البين في الصعوبة حتى لا يتأنّى جماعات الإبل أيضًا.

وأجاز الفرّاء أن يفسِّر ضميرَ الشأن، أيضًا، مفردٌ مؤوَّل بالجملة، نحو: «كان قائمًا زيد»، و «كان قائمًا الزيدان أو الزيدون»، على أن «قائمًا» في جميعها خبر عن ذلك الضمير، وما بعده مرتفع به.

وكذا أجاز نحو: «ظننته قائمًا زيد، أو الزيدان، أو الزيدون»؛ وكذا: «ليس بقائم أخواك»، و «ما هو بذاهب الزيدان».

والبصريون يمنعون جميع ذلك، ولا يجوِّزون إلا نحو: «ليس بقائمين أخواك»، و «ما هو بذاهبين الزيدان»، على أن يكون «أخواك» اسم «ليس»، و «بقائمين» خبر مقدَّم، أو يكون اسم «ليس» ضمير الشأن، والجملة الابتدائية المتقدمة الخبر خبرها.

وذكر السيرافي لتجويز ما أجازه الفرّاء من نحو: «ما هو بذاهب الزيدان» وجهًا، وذلك أن الصفة مع فاعلها في نحو: «ما ضارب الزيدان» جملة، لأنها مبتدأ

---

٣٩٣ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٣/ ٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٠٢.

اللغة: البين: البعد والفراق. تأنّى: أصله: تتأنّى، أي: تتلبّث وتقيم. الحزائق: جمع حَزِيق، وهو جماعة الإبل، وقيل: هي الجماعة مطلقًا. وأنتَ: خطابٌ لقلبه.

المعنى: إنَّ البين هو الذي فَرَّق كلَّ شيءٍ حتى لا يتمهَّل الجماعات، فهم متفرقون، ثم التفت الشاعر إلى قلبه قائلاً: وأنت أيضًا ممن أفارقه، يريد أن الأحبة إذا فارقوه ذَهَب قلبه معهم.

الإعراب: **«هو»**: مبتدأ محلّه الرفع. **«البين»**: خبر مرفوع بالضمة. **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«ما»**: نافية مهملة. **«تأنّى»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للثقل. **«الحزائقُ»**: فاعل مرفوع. **«ويا»**: الواو: استئنافية لا محل لها، «يا»: حرف نداء. **«قَلْبُ»**: منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«أنت»**: مبتدأ محله الرفع. **«ممن»**: جارّ ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ «أنت». **«أفارِقُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: أنا.

جملة «هو البين»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تأنّى»: استئنافية لا محل لها. وكذلك جملة «يا قلب»، وجملة «أنت مِمَّن». وأمّا جملة «أفارق»: فصلة الموصول لا محل لها.

والتمثيل فيه: أنّه قد يخبر عن ضمير الأمر المستبهم تقديرًا بالمفرد، كما أخبر بـ «البين» هنا عن «هو». كأنّه قيل: أيُ شيءٍ وقع من المصائب؟ فقال: «هو البين».

مستغنٍ عن الخبر، فيكون ضمير الشأن مفسَّرًا بجملة.

وفيما ذكر نظر، على مذهب البصريين، لأن الصفة، عندهم، إنما تكون مع فاعلها جملة، إذا اعتمدت على نفس «ما»، لا على المبتدأ بعدها، فخبر «ما» في نحو: «ما زيد بضارب أخوه» مفرد.

وبعض البصريين يمنع من نحو: «ليس بذاهبين أخواك»، و «ما هو بذاهب زيد»، على أن في «ليس» ضمير الشأن، قال: لأن الشأن تفسيره جملة، ولا تكون الباء في خبر «ما» و «ليس»، إلاّ إذا كان مفردًا.

وأمَّا قوله تعالى: **﴿وما هو بِمُزَحْزِحِهِ من العذابِ أنْ يُعمَّر﴾**[1]، فيجوز أن يكون «هو» ضمير التعمير الذي تضمنه قوله قبل: «لو يعمّر»، و «أن يعمَّر»، بدل من «هو»، أو يكون «هو» راجعًا إلى «أحدهم»، و «أن يعمَّر» فاعل «بمزحزحه»، نحو: «ما زيد بنافعه فضلُه».

والبصريون يوجبون التصريح بجزأي الجملة المفسِّرة لضمير الشأن لأنها مفسِّرة، فالأَولى استغناء جزأيها عن مفسِّر.

وأجاز الكوفيون عدم التصريح بأحد جزأيها، نحو: «إنه ضَرَبتْ»، و «إنه قامت»، وليس لهم به شاهد.

وهذا الضمير يسمِّيه الكوفيون ضمير المجهول، لأن ذلك الشأن مجهول لكونه مقدَّرًا إلى أن يفسَّر، ولا يعود إليه ضمير من الجملة التي هي خبره لما مرَّ في باب المبتدأ، ولا يبدل منه، ولا يقدَّم عليه الخبر لئلاّ يزول الإبهام المقصود منه، ولا يؤكد، لأنه أشد إبهامًا من المنكر، ولا تؤكد النكرات.

ويُختار تأنيث الضمير لرجوعه إلى المؤنث، أي القصَّة، إذا كان في الجملة المفسِّرة مؤنث، لقصد المطابقة، لا لأن مفسِّره ذلك المؤنث، كقوله تعالى: **﴿فإنّها لا تعمى الأبصارُ﴾**[2]، وقوله [من الطويل]:

٣٩٤ ـ على أَنَّها تَعْفُو الكلومُ وإنَّما ... تُوكَّلُ بالأَدْنى وإنْ جلَّ ما يَمْضي

---

(١) البقرة: ٩٦. (٢) الحج: ٤٦.

٣٩٤ ـ التخريج: البيت لأبي خراش الهذليّ في أمالي المرتضى ١/ ١٩٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٠٥، ٤١٥؛ وسمط اللآلي ص ٦٠١؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١٢٣٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٨٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٢١؛ وشرح المفصّل ٣/ ١١٧؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٦٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٤٥٣؛ والخصائص ٢/ ١٧٠؛ والمحتسب ٢/ ٢٠٩.

اللغة: تعفو: تذهب آثارها. الكلوم: الجراح. بالأدنى: بالقريب. جلّ: عظم.

المعنى: أقسم بالله ـ جلّ وعزّ ـ إنني لن أنسى، ما عشت على هذه الأرض، هذا القتيل الذي فُجعت =

والشرط[١] ألاَّ يكون المؤنث في الجملة فضلة، فلا يُختار: «إنها بَنيتُ غرفةً»، وألاَّ يكون كالفضلة، أيضًا، فلا يُختار: «إنها كانَ القرآن معجزة»، لأن المؤنث منصوب نصب الفضلات؛ وذلك لأن الضمير مقصود مهمّ، فلا يُراعى مطابقته للفضلات.

وتأنيثه، وإن لم تتضمَّن الجملة المفسرة مؤنثًا قياسٌ، لأن ذلك باعتبار القصة، لكنه لم يُسمع.

وإذا لم يدخله نواسخ المبتدأ، فلا بدَّ أن يكون مفسِّره جملة اسمية، وإذا دخلته، جاز كونها فعلية، أيضًا، كما في قوله تعالى: **﴿فإنّها لا تعمى الأبصارُ﴾**[٢]، وتقول: «ما هو قام زيد».

* * *

قوله: «ويكون منفصلاً»، وذلك إذا كان مبتدأ، أو اسم «ما»، ويكون منفصلاً منصوبًا بارزًا في بابَي: «إنّ»، و «ظنَّ»، ومتصلاً مرفوعًا مستترًا في بابَي «كان»، و «كاد».

* * *

قوله: «وحذفه منصوبًا ضعيف»، لا يجوز حذف هذا الضمير، لعدم الدليل عليه، إذ الخبر مستقل، ليس فيه ضمير رابط، ولا يحذف المبتدأ، ولا غيره، إلا مع القرينة الدالة عليه، ومُجوِّز حذفه منصوبًا، مع ضعفه،

= به، رغم أن الجراح تندمل وتذهب آثارها مع الزمن، ولكننا ـ نحن البشر ـ اعتدنا الاهتمام بالجرح الجديد، مهما تكن خطورة ما راح.

الإعراب: **«على أنّها»**: «على»: حرف جر، «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها، والمصدر المؤول من (أنَّ) ومعموليها مجرور بـ (على)، والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: القصة كائنة. **«تعفو»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الواو. **«الكلوم»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«وإنما»**: الواو: استئنافية، «إنما»: كافة ومكفوفة. **«توكل»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«بالأدنى»**: جار ومجرور بكسرة مقدّرة على الألف، متعلّقان بـ (توكل). **«وإن»**: الواو: حالية، «إن»: حرف شرط جازم. **«جل»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح في محلّ جزم فعل الشرط. **«ما»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. **«يمضي»**: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدّرة على الياء، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة المبتدأ والخبر: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تعفو»: في محلّ رفع خبر (أن). وجملة «توكل»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «جلّ ما يمضي»: لا محلّ لها (فعل الشرط) وجوابه محذوف. وجملة «يمضي»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «إن جلّ ما يمضي»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «على أنها» حيث إن الضمير في «أنّها» ضمير القصة.

(١) أي: شرط تأنيث الضمير. (٢) الحج: ٤٦.

صيرورته بالنصب في صورة الفضلات، مع دلالة الكلام عليه، نحو قوله [من الخفيف]:

إنَّ مَن يَدْخُلِ الكَنيسةَ يَوْمًا ... يَلْقَ فيها جآذرًا وظباءَ[1]

وقوله [من الخفيف]:

٣٩٥ - إنَّ مَنْ لامَ في بَني بِنْتِ حَسَّا ... نَ أَلُمْهُ وَأَعْصِهِ في الخُطوبِ

وذلك الدليل أن نواسخ المبتدأ لا تدخل على كَلِم المجازاة، كما مر في باب المبتدأ.

قوله: «إلاَّ مع أنَّ، إذا خففت فإنّه لازم»، إذا خففت المفتوحة، جاز إعمالها في الاسم الظاهر، وإهمالها كالمكسورة، على ما قال الجزولي، قال ابن جعفر: لكن ترك إعمالها في الظاهر أكثر، وقال المصنف، كما يجيء في باب الحروف: إعمالها في البارز شاذّ، كقوله [من الطويل]:

---

(١) تقدّم بالرقم ٧٧.

٣٩٥ - التخريج: البيت للأعشى في ديوانه ص ٣٨٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ١٠/ ٤٥٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٨٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١١٤؛ وشرح شواهد المغني ص ٩٢٤؛ والكتاب ٣/ ٧٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٤٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٧٥، ١٣٩، ١٠/ ٤٣٠، ٤٤٨، ١١/ ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٣/ ١١٥.

اللغة: بنت حسان: بنت أحد ملوك اليمن (تبابعتهم). ألمه (ألومه): أناله باللوم والتقريع. الخطوب: جمع خطب وهو الشأن صَغُر أو عظم.

المعنى: من يلمني في بنت التُّبَّع حسان فسألومه وأعصيه في حوادث الدهر وكروبه.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل، واسمها محذوف تقديره ضمير الشأن (إنّه). «**من**»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «**لام**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**في بني**»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم، متعلّقان بـ (لام). «**بنت**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**حسان**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف. «**ألمه**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون لأنه جواب شرط جازم، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «**وأعصه**»: الواو: حرف عطف، «أعصِ»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة لأنه معطوف على الفعل المجزوم (ألمه)، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا. «**في الخطوب**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أعصه».

جملة «إنه من لام»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «من لام...» الشرطية: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «فعل الشرط وجوابه»: في محل رفع خبر للمبتدأ (من). وجملة «أعصه»: معطوف على جملة «ألمه» لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «إن من» حيث إن اسم «إنّ» هو ضمير الشأن المحذوف.

٣٩٦ - فَلَوْ أَنْكِ في يوم الرخاءِ سَأَلْتني طَلاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ

والأكثر[1] مع الإلغاء ظاهرًا، لأنها تعمل في ضمير شأن مقدر، بخلاف المكسورة الملغاة فإنها إذا ألغيت ظاهرًا، ألغيت مطلقًا، ولم تعمل تقديرًا.

وإنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهرًا في ضمير شأن مقدر، ليحصل بينها وبين الجملة التي تليها رابط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم، لأنه يكون لها باسمها ارتباط، ولاسمها بالخبر ارتباط، فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط، وإنما طلبوا الارتباط اللفظي بينهما، لارتباط بينهما معنوي تامّ، وذلك أنها حرف موصول، وهي مع صلتها في تقدير المفرد، أي: المصدر، إذ هي حرف مصدري، فكأنَّ «أنْ» وحدها بعض حروف ذلك المفرد، بخلاف «إنَّ» المكسورة، فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد.

هذا هو المشهور من مذهب القوم، أعني إعمال المفتوحة تقديرًا في حال إلغائها لفظًا، وقد أجاز سيبويه إلغاءها لفظًا وتقديرًا كالمكسورة، فتكون كـ «ما» المصدريّة، هي مع جملتها في تقدير المفرد، مع أنه لا ربط بينهما لفظًا؛ ولا يضرّ ذلك، وهذا المذهب ليس ببعيد.

واعلم أن أعلى المضمرات اختصاصًا ضميرُ المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب، ويغلَّب الأخصّ في الاجتماع، نحو: «أنا وأنت وهو قلنا»، و «أنت وهو قلتما».

---

٣٩٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهيّة ص ٦٢؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٣٨، ٢٦٢؛ والإنصاف ١/ ٢٠٥؛ والجنى الداني ص ٢١٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٢٦، ٤٢٧، ١٠/ ٣٨١، ٣٨٢؛ والدرر ٢/ ١٩٨؛ ورصف المباني ص ١١٥؛ وشرح الأشموني ١/ ١٤٦؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٠٥؛ وشرح المفصل ٨/ ٧١؛ ولسان العرب ٤/ ١٨١ (حرر)، ١٠/ ١٩٤ (صدق)، ١٣/ ٣٠ (أنن)؛ ومغني اللبيب ١/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٣١١؛ والمنصف ٣/ ١٢٨؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣.

المعنى: لو سألتني إخلاء سبيلك لم أمتنع من ذلك، ولم أبخل مع ما أنت عليه من صدق المودّة.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غيرجازم. **«أنك»**: حرف مشبّه بالفعل مخفّف، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «أن». **«في يوم»**: جار ومجرور متعلقان بـ «سأل». **«الرخاء»**: مضاف إليه مجرور. **«سألتني»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل رفع فاعل لفعل محذوف تقديره: «ثبت». **«طلاقك»**: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«لم»**: حرف جزم. **«أبخل»**: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. **«وأنت»**: الواو: حاليّة، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«صديق»**: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «لو أنك...» الشرطية: بحسب ما قبلها. وجملة «سألتني»: في محلّ رفع خبر «أن». وجملة «لم أبخل»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الأعراب. وجملة «أنت صديق»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «أنك» حيث خفّفت «أن» المفتوحة، وجاء اسمها ضميرًا بارزًا هو الكاف، وهذا شاذّ.

(١) أي: أكثر النحاة.

اسم الإشارة

قال ابن الحاجب:

اسم الإشارة: ما وضع لمشار إليه، وهي خمسة: «ذا» للمذكر، ولمثناه: «ذانِ» و «ذينِ»، وللمؤنث: «تا»، و «تي»، و «تِه»، و «ذِه»، و «ذي»، ولمثناه: «تانِ» و «تَينِ»، ولجمعهما: «أولاء» مدًا وقصرًا، ويلحقها حرف التنبيه، ويتصل بها كاف الخطاب، وهي خمسة في خمسة، فيكون خمسة وعشرين، وهي: «ذاكَ» إلى «ذاكنَّ»، و «ذانِكَ» إلى «ذانِكُنَّ»، وكذلك البواقي. ويقال: «ذا» للقريب، و «ذلك» للبعيد، و «ذاك» للمتوسط؛ و «تلْكَ»، و «ذانِّكَ»، و «تانِّكَ»، مشدَّدتين، و «أولالِكَ» مثل «ذلِك»، وأمَّا «ثَمَّ»، و «هُنا»، و «هَنَّا»، فللمكان خاصة.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أنَّ أسماء الإشارة بُنيت عند الأكثرين، لتضمّنها معنى الحرف، وهو الإشارة، لأنها معنًى من المعاني، كالاستفهام، فكان حقها أن يوضع لها حرف يدل عليها، وذلك أن عادتهم جارية، في الأغلب، في كلّ معنى يدخل الكلام، أو الكلمة أن يُوضع له حرف يدل عليه كالاستفهام في «أزيد ضارب»؟ والنفي في «ما ضرب عمرو»، والتمني، والترجّي، والابتداء، والانتهاء، والتنبيه، والتشبيه، وغيرها، الموضوع لها حروف النفي، و «ليت»، و «لعلَّ»، و «مِن»، و «إلى»، و «ها»، وكاف الجر؛ أو يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال، كالإعراب الدالّ على المعاني المختلفة، وكتغيُّر الصيغ في الجمع والمصغَّر، والمنسوب، وفي الكلمات المشتقة عن أصل، كـ «ضربَ»، و «يضربُ»، و «ضارب»، و «مضروب» من الضرب، وكذا المعنى العارض في المضاف، إنما هو بسبب حرف الجر المقدر بعده.

وفي أسماء الإشارة معنًى، ولم يوضع لهذا المعنى حرف، فكان حقها أن تكون كأسماء الشرط والاستفهام، على ما ذكرنا في حدّ الاسم، حذف حرف الشرط

والاستفهام وضمنت معناهما، فتكون أسماء الإشارة كالمتضمنة لمعنى الحرف.

وقيل: إنما بنيت لاحتياجها إلى القرينة الرافعة لإبهامها، وهي إمّا الإشارة الحسية، أو الوصف، نحو: «هذا الرجل»، كاحتياج الحرف إلى غيره.

فإن قلت: المضمرات، وجميع المظهرات، وخاصة ما فيه لام العهد، داخلة في الحد، لأن المضمر يُشار به إلى المعودُ إليه، والمظهرات إن كانت نكرة، يُشار بها إلى واحد من الجنس غير معيَّن، وإن كانت معرفة، فإلى واحد معيَّن.

فالجواب أن المراد بقولنا: «مشار إليه»: ما أشير إليه إشارة حسِّية، أي: بالجوارح والأعضاء، لا عقلية؛ والأسماء المذكورة ليست كذلك، فإنها للمشار إليه إشارة عقلية ذهنية، فلم يَحتج في الحد إلى أن يقول: «لمشار إليه إشارة حسِّية»، لأن مطلق الإشارة حقيقة في الحسِّية دون الذهنية.

فالأصل، على هذا ألاَّ يُشار بأسماء الإشارة إلاَّ إلى مشاهد محسوس، قريب أو بعيد، فإن أشير بها إلى محسوس غير مشاهد، نحو: ﴿**تلك الجنة**﴾[1]، فلِتصييره كالمشاهد، وكذلك إن أشير بها إلى ما يستحيل إحساسه ومشاهدته، نحو: ﴿**ذلكم الله**﴾[2]، و ﴿**ذلكما مما علَّمني ربِّي**﴾[3].

قال المصنف ما معناه، أنه ليس حده لأسماء الإشارة بقوله: «ما وضع لمشار إليه»، مما يلزم منه الدور؛ كما لزم من قولهم: العِلم ما وجَب لمحله كونه عالمًا؛ لأن المحدود هو ما يقال له في اصطلاح النحاة: اسم الإشارة؛ وقولنا: «المشار إليه» أراد به الإشارة اللغوية، لا الاصطلاحية، ومفهوم الإشارة اللغوية غير محتاج إلى الاكتساب، ولا تتوقف معرفته على معرفة المحدود، أي: أسماء الإشارة الاصطلاحية كتوقف معرفة العالم على معرفة المحدود الذي هو العلم، حتى يلزم الدور هنا، كما لزم هناك.

قلت: هذا السؤال غير وارد، والإشارة في قوله: «أسماء الإشارة» لغوية، إذ معناه: الأسماء التي تكون بها الإشارة اللغوية، كما أن قوله: «مشار إليه» لغويّ؛ وإنما لم يرد السؤال، لأن الإشارة جزء المحدود ولا يلزم من توقف المحدود على الحدّ، وعلى كل جزء منه، توقف جزء المحدود، أيضًا، عليهما، إذ ربَّما كانت معرفة ذلك الجزء ضرورية، أو مكتسبة بغير ذلك الحدّ.

* * *

---

(١) مريم: ٦٣. (٢) يونس: ٣. (٣) يوسف: ٣٧.

قوله: «ذا للمذكر»، قال الأخفش: هو من مضاعف الياء لأن سيبويه حكى فيه الإمالة، وليس في كلامهم تركيب: «حَيَوت»، فلامُه أيضًا ياء، وأصله: «ذَيِيَ»، بلا تنوين لبنائه، محرك العين بدليل قلبها ألفًا؛ وإنما حذفت اللام اعتباطًا أوّلاً، كما في «يدٍ»، و «دَم»، ثم قُلبت العين ألفًا، لأن المحذوف اعتباطًا كالعدم، ولو لم يكن كذا لم تقلب العين، ألا ترى إلى نحو: «مُرْتَوٍ».

فإن قيل: لعلَّه ساكن العين، وهي المحذوفة، لسكونها، والمقلوب هو اللام المتحركة.

قلت: قيل ذلك، لكن الأَولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثَمَّ قلَّ المحذوف العين اعتباطًا، كـ «سَه»[1]، وكثر المحذوف اللام، كـ «يد»، و «دم»، و «غد»، وغيرها.

وقيل: أصله «ذوَى»، لأن باب «طوَيت» أكثر من باب «حييت»، ثم إمَّا أن نقول: حذفت اللام فقلبت العين ألفًا، والإمالة تمنعه، وإمَّا أن نقول: حذفت العين، وحذفها قليل، كما مرَّ؛ فلا جَرَم كان جعله من باب «حييت» أولى.

وقال الكوفيون[2]: الاسم: الذال وحدها والألف زائدة، لأن تثنيته «ذانِ»، بحذفها.

والذي حمل البصريين على جعله من الثلاثية، لا من الثنائية: غلبة أحكام الأسماء المتمكنة عليه، كوصفه، والوصف به، وتثنيته، وجمعه[3]، وتحقيره[4]؛ ويضعف بذلك قول الكوفيين. والجواب عن حذف الألف في التثنية، أنه لاجتماع الألِفَين، ولم يُرَدَّ إلى أصله[5]، فرقًا بين المتمكن وغيره، نحو: «فتيان» وغيره، كما حذفت الياء في «اللذان».

قال ابن يعيش[6]: لا بأس أن نقول هو ثنائي، كـ «ما»، وذلك أنك إذا سمَّيت به، قلت: «ذاء»، فتزيد ألفًا أخرى ثم تقلبها همزة، كما تقول: «لاء»، إذا سميت بـ «لا»؛ وهذا حكم الأسماء التي لا ثالث لها وضعًا، إذا كان ثانيها حرف لين وسُمِّي بها. ولو كان أصله ثلاثة قلت: «ذاي»، ردًّا له إلى أصله، ومثناه: «ذان» بحذف الألف للساكنين كما ذكرنا.

---

(١) السه: الاست.

(٢) انظر المسألة الخامسة والتسعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف» ص ٦٦٩ ـ ٦٧٧.

(٣) لا تُجمع «ذا» على لفظها.

(٤) أي: تصغيره.

(٥) أي: عند التثنية.

(٦) شرح المفصل ٣/ ١٢٧.

قال الأكثرون: إن المثنى مبنيّ لقيام علة البناء فيه، كما في المفرد والجمع، و «ذان»، صيغة مرتجلة[١]، غير مبنية على واحده، ولو بنيت عليه لقيل: «ذَيَان»، فـ «ذانِ» صيغة للرفع، و «ذينِ» صيغة أخرى للنصب والجر.

وقال بعضهم: بل هو[٢] معرب، لاختلاف آخره باختلاف العوامل، وادِّعاء أن كل واحدة منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر.

وقال الزجّاج: لم يُبنَ شيء من المثنى، لأنهم قصدوا أن تجري أصناف المثنى على نهج واحد، إذ كانت التثنية لا يختلف فيها مذكر ولا مؤنث، ولا عاقل ولا غيره، فوجب ألاّ تختلف المثنيات إعرابًا وبناءً، بخلاف الجمع فإنه يخالف بعضه بعضًا.

والبحث في «اللذان» و «اللذين»، كما في «ذانِ» و «ذينِ».

وقد جاء: «ذانِ» و «تانِ»، و «اللذانِ»، و «اللتانِ» في الأحوال الثلاث، وعليه حَمَل بعضهم قوله تعالى: **﴿إنّ هذان﴾**[٣].

وللمؤنث: «تا»، و «ذي»، بقلب ذال «ذا» تاءً، حتى صار «تا»، أو قلب ألفه ياء حتى صار «ذي»، وذلك لأن التاء والياء قد تكونان للتأنيث، كـ «ضاربة»، و «تضربين»، فـ «تا» من «ذا»[٤] كـ «التي» من «الذي»، و «ذِي» من «ذا» كـ «هِي» من «هوَ».

و «تِي»، بالجمع بين التاء والياء، ولا نقول إن التاء والياء ههنا علامة التأنيث، بل نقول: تخصيص إبدالهما بالمؤنث دون المذكر، لأنهما يكونان في بعض المواضع علامتي التأنيث؛ كما في[٥]: «أخت»، و «بنت»، و «كلتا»، فإن تاءها ليست علامة التأنيث.

و «ذِه»، بقلب ياء «ذي» هاءً، وأصل ذلك أن تقلب هاء في الوقف، لبيان الياء، كما يجيء في باب الوقف، ثم يجري الوصل مجرى الوقف، فيقال: «ذِه»، في الوصل أيضًا.

و «تِه»، بقلب الذال تاءً، وقد تكسر الهاءان[٦] باختلاس، أي: من غير صلة، نحو: «ذهِ» و «تهِ»، في الوصل خاصة، وهو قليل، والأكثر: «ذهِي»

---

(١) أي: لم تشتق من مفرد.
(٢) أي: المثنّى.
(٣) من الآية: **﴿إنّ هذان لساحران﴾** [طه: ٦٣]. وفي تخريج هذه الآية الكريمة تأويلات كثيرة.
(٤) أي: «تا» بالنسبة إلى «ذا».
(٥) أي: تخصيص الإبدال بالمؤنّث كما في. . .
(٦) أي: هاء «ذه» وهاء «ته».

و «تِهِي»، بياء ساكنة؛ وفي الوقف، تسكن الهاء وتحذف الياء، كما يجيء في بابه، وقد يقال في المؤنث: «ذاتُ».

ولمثناه: «تانِ» و «تَين»، على الخلاف المذكور[1] في: «ذانِ» و «ذينِ».

ولجمعهما: «أولاءِ»، عاقلاً كان أو غيره، قال [من الكامل]:

٣٩٧ ـ ذمَّ المنازلَ بعدَ مَنْزِلةِ اللِّوى والعَيْشَ بَعْدَ أولئِكَ الأيّام

وقد يُنوَّن مكسورًا، ويكون التنوين للتنكير، كما في «صهٍ»، وإن كان «أولاء» معرفة، فيكون فائدته[2] البعد، حتى يصير المشار إليهم كالمنكورين؛ فيكون «أولاءٍ» كـ «أولئك». وقد يقصر، فيكتب بالياء لأن ألفه مجهول الأصل، فحمل على الياء، لاستثقال اكتناف ثقيلين للكلمة، وهما الضمة في الأول والواو في الأخير، ولهذا يكتب أهل الكوفة ألف نحو: «القُوى»، و «الضُّحى»، بالياء، مع أن أصلها الواو، ومن ثَمَّ يثني بعض العرب مضموم الأول من هذا الجنس كله بالياء، وإن كان ألفه عن واو، أيضًا.

وقد تبدل الهمزة الأُولى من «أولاء» هاء، فيقال: «هُلاَء»، وقد تضم الهمزة الأخيرة نحو: «أولاءُ»، وربَّما تشبع الضمة قبل اللام، نحو: «أُولاء» على وزن: «طُومار»[3].

---

(١) أي: من ناحية البناء والإعراب.

٣٩٧ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٩٩٠ (وفيه «الأقوام» مكان «الأيام»)؛ وتخليص الشواهد ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٦٧؛ وشرح المفصل ٩/ ١٢٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٣٧ (أولي)؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ٤٠٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٦٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٧٢؛ والمقتضب ١/ ١٨٥.

اللغة: ذمّ: ضد مدح. اللوى: اسم موضع.

المعنى: لا تمدح منزلة بعد منزلة اللوى، ولا عيشًا بعد عيش تلك الأيّام التي انقضت في ذلك المكان، أي لا منازل ترضيه ولا عيش يحلو له إلاّ في منزلة اللوى ومع أهلها.

الإعراب: «**ذمّ**»: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**المنازل**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**بعد**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ذمّ»، أو بمحذوف حال من «المنازل»، وهو مضاف. «**منزلة**»: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. «**اللوى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر. «**والعيش**»: الواو: حرف عطف، و «العيش»: معطوف على «المنازل». «**بعد**»: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «ذمّ»، أو بمحذوف حال من «العيش»، وهو مضاف. «**أولئك**»: اسم إشارة مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**الأيّام**»: بدل من «أولئك» مجرور.

جملة «**ذُمَّ**»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أولئك الأيّام» حيث أشار بـ «أولاء» إلى جمع غير العاقل «الأيّام» ممّا يدل على جواز ذلك. والغالب أن يستعمل للعاقل.

(٢) أي: فائدة التنوين في «أولاء».

(٣) الطومار: الصحيفة.

وأمّا قولهم: «هَوْلاء» على وزن «تَوْراب»[١]، قال [من الوافر]:

٣٩٨ ـ تجلَّدْ، لا يَقُلْ هَوْلاءِ: هذا بكى لمّا بَكَى أَسَفًا وغَيظا

فليس بلغة، بل هو تخفيف «هَؤُلاءِ»، بحذف ألف «ها»، وقلب همزة «أولاء» واوًا.

* * *

قوله: «ويلحق بها حرف التنبيه»، يعني «ها»، إنما تلحق من جملة المفردات أسماء الإشارة كثيرًا، لأن تعريف أسماء الإشارة في أصل الوضع، بما يقترن بها من إشارة المتكلم الحسية، فجيء في أوائلها بحرف يُنبِّه به المتكلمُ المخاطبَ، حتى يلتفت إليه وينظر إلى أي شيء يشير من الأشياء الحاضرة فلا جَرَم، لم يُؤت بها إلا فيما يمكن مشاهدته وإبصاره، من الحاضر، والمتوسط؛ فهذا أكثر استعمالاً من «هذاكَ»، لأن تنبيه المخاطب لإبصار الحاضر الذي يسهل إبصاره أَولى من تنبيهه لإبصار المتوسط، الذي ربما يحول بينه وبينه حائل، ولم يدخل[٢] في البعيد الذي لا يمكن إبصاره، إذ لا ينبِّه العاقل أحدًا ليرَى ما ليس في مرأى، فلذلك قالوا: لا تجتمع «ها» مع اللام.

* * *

قوله: «ويتصل بها حرف الخطاب»، قد دلَّلنا عند ذكر الفصل[٣]، على كون

---

(١) التَّوراب: التراب.

٣٩٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٥/ ٤٣٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٣٦؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٦.

اللغة: تجلَّد: من الجلادة، وهو التحفُّظ من الجزع.

الإعراب: «**تجلَّدْ**»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**لا**»: ناهية جازمة. «**يقُلْ**»: فعل مضارع مجزوم بـ «لا»، وعلامة جزمه السكون. «**هَوْلاءِ**»: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع فاعل. «**هذا**»: «ها»: للتنبيه، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**بكى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدَّر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**لَمَّا**»: مفعول فيه ظرفَ زمان مبني على السكون في محل نصب متعلِّق بالفعل «بَكَى». «**بكى**» الثانية: مثل الأولى. «**أسفًا**»: مفعول لأجله منصوب. «**وغيظًا**»: الواو: حرف عطف. «**غيظًا**»: معطوف على «أسفًا» منصوب مثله.

جملة «تجلَّدْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا يَقُلْ هَوْلاءِ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هذا بكى أسفًا»: مقول القولِ محلها النصب. وجملة «بكى» الأولى: خبر للمبتدأ «هذا» محلها الرفع، وأمّا جملة «بكى» الثانية: فمضاف إليها محلها الجر.

الشاهد فيه: أنَّ «هَوْلاءِ» بفتح الهاءِ وسكون الواو مُخَفَّف «هَؤلاء» بحذف ألف «ها» وقلب همزة «أولاءِ» واوًا.

(٢) أي: حرف التنبيه.

(٣) أي: ضمير الفصل.

هذه الكاف حرفًا، لا اسمًا، ويؤيِّد ذلك من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعها، ولو كان اسمًا لم يمتنع ذلك، كما في كاف «ضربتك».

ولنذكر ههنا علّة تخصيص المتوسط والغائب البعيد بها، دون القريب، فإن فائدتها قد ذكرناها عند الفصل[١]، فنقول:

إنّ وضع أسماء الإشارة للحضور والقرب، على ما قلنا، إنه للمشار إليه حسًّا؛ ولا يشار بالإشارة الحسية في الأغلب إلاّ إلى الحاضر الذي يصلح لكونه مخاطبًا، فلما اتصلت كاف الخطاب به، وكان متمحضًا بالوضع للحضور بحيث صلح لكونه مخاطبًا، أخرجته من هذه الصلاحية، إذ لا يخاطب اثنان في كلام واحد إلاّ أن يجمعا في كلمة الخطاب، نحو: «يا زيدانِ فعلتما»، و «أنتما قلتما»، أو بعطف أحدهما على الآخر، نحو: «أنتَ وأنتَ فعلتما»، مع أن خطاب المعطوف لا يكون إلا بعد الإضراب عن خطاب المعطوف عليه؛ فصار «ذاك»، مثل: «غلامك»، فلا تقول: «هذاك»، كما لا تقول: «يا غلامك»، ولا: «غلامك قلتَ كذا»، فالكاف توجب كون ما وليته غائبًا في التعبير عنه، نحو: «غلامك قال كذا»، وإن لم يمتنع حضوره، إذ ربَّما قلت هذا مع حضور غلام المخاطب.

فلما أوردت الكاف في اسم الإشارة معنى الغيبة، وقد كان كالموضوع للحضور من حيث كونه موضوعًا للمشار إليه القريب، صار مع الكاف بين الحضور والغيبة، وهذا هو حال المتوسط، فإذا أردت التنصيص على البعد، جئت بعلامته، وهي اللام، فقلت: «ذلك».

ثم نقول: لفظ «ذلك» يصحّ أن يشار به إلى كل غائب، عينًا[٢] كان أو معنًى[٣]، يُحكى عنه أولاً، ثم يؤتى باسم الإشارة، تقول في العين: «جاءني رجل فقلت لذلك الرجل»؛ وفي المعنى: «تضاربوا ضربًا بليغًا، فهالني ذلك الضرب».

وإنما يورَد اسم الإشارة بلفظ البعد؛ لأن المحكيّ عنه غائب؛ ويجوز في هذه الصورة على قِلَّة أن يذكر اسم الإشارة بلفظ الحاضر القريب، نحو: «قلت لهذا الرجل»، و «هالني هذا الضرب»، أي: هذا المذكور عن قريب، لأن المحكيّ عنه وإن كان غائبًا إلاّ أن ذكره جَرَى عن قريب، فكأنه حاضر، وكذا يجوز لك في القول المسموع عن قريب ذكرُ اسم الإشارة بلفظ الغيبة والبعد، كما تقول: «بالله

---

(١) وهي الدلالة على كون اسم الإشارة الذي قبله مخاطبًا به مفرد أو مثنى أو مجموع مذكَّر أو مؤنَّث.

(٢) أي: اسم عين، وهو ما دلّ على شيء محسوس قائم بذاته، مثل: رجل، وحصان، وشجرة.

(٣) أي: اسم معنى، وهو ما دل: على معنى مجرّد (غير محسوس)، نحو: العدل، والأمانة.

الطالبِ الغالب، وذلك قسم عظيم؛ لأفعلنّ»؛ قال الله تعالى: ﴿كذلك يضرب الله للناس أمثالهم﴾[١] مشيرًا بذلك إلى ضَرْب المثل الحاضر المتقدم، وهو قوله: ﴿ذلك بأنّ الذين كفروا اتّبعوا الباطل، وأنّ الذين آمنوا اتّبعوا الحقّ من ربّهم﴾[٢]، الآية.

وإنما جاز ذلك، لأن ذلك اللفظ زال سماعه، فصار في حكم الغائب البعيد، والأغلب في مثله الإشارة إلى المعنى بلفظ الحضور، فتقول: «وهذا قسم عظيم».

وكذلك يجوز الإتيان بلفظ البعيد، مع أن المشار إليه شخص قريب، نظرًا إلى عظمة المشير، أو المشار إليه، وذلك لأنه يُجعل بعد المنزلة بينهما كبُعد المسافة؛ كقول السلطان لبعض الحاضرين: «ذلك قال كذا»، وكقول بعضهم: «ذلك السلطان يتقدم بكذا»، ومنه قوله تعالى: ﴿فذلكنّ الذي لُمْتُنَّني فيه﴾[٣]، ويجوز أن يكون قوله تعالى: ﴿ذلك الكتاب﴾[٤]، من باب عظمة المشار إليه، أو المشير.

وقولُه [من الطويل]:

٣٩٩ ـ فَقُلْتُ لَهُ والرمحُ يَأطِرُ مَتْنَهُ تَأَمَّلْ خُفافًا إنَّني أنا ذلِكا

---

(١) محمد: ٣. (٢) محمد: ٣.

(٣) يوسف: ٣٢. (٤) البقرة: ٢.

٣٩٩ ـ التخريج: البيت لخفاف بن ندبة في ديوانه ص ٦٤؛ والاشتقاق ص ٣٠٩؛ والأغاني ٢/ ٢٩٠، ١٥/ ٧١، ١٨/ ٢٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠؛ والخصائص ٢/ ١٨٦؛ والدرر ١/ ٢٤١؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٤٨؛ والمنصف ٣/ ٤١؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٧٧.

اللغة: خفاف: هو الشاعر خُفاف بن ندبة وهو ابن عم الخنساء تماضر بنت عمرو بن الشريد، وهو يقول هذا البيت وقد قتل مالك بن حمار سيد بني شمخ بن فزارة. أطرَه: عطف عليه.

المعنى: أقول لمالك بن حمار الذي أصاب معاوية ابن عمي، ورمحي قد أصاب جسده: أنا ذلك الفارس الذي ملأ سمعك ذكره، وعظيم مكانته، فتمهل عند نزاله.

الإعراب: «فقلت»: الفاء: بحسب ما قبلها، «قلت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «له»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قلت». «والرمح»: الواو: حالية، «الرمح»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. «يأطر»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «متنه»: مفعول به منصوب بالفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «تأمل»: فعل أمرٍ مبني على السكون، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «خفافًا»: مفعول به منصوب بالفتحة. «إنني»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. «أنا»: ضمير فصل للتوكيد. «ذلكا»: اسم إشارة مبني في محل رفع خبر، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، والألف: للإطلاق.

من باب عظمة المشار إليه.

ويجوز ذكر البعيد بلفظ القريب، تقريبًا لحصوله وحضوره، نحو: «هذه القيامة قد قامت»، ونحو ذلك.

فنقول: اسم الإشارة لما كان موضوعًا للمشار إليه إشارة حسِّيَّة، فاستعماله فيما لا تدركه الإشارة كالشخص البعيد والمعاني: مجاز، وذلك بجعل الإشارة العقلية كالحسية مجازًا، لما بينهما من المناسبة، فلفظ اسم الإشارة الموضوع للبعيد، إذن، أعني «ذلك» ونحوه، كضمير الغائب، يحتاج إلى مذكور قبلُ، أو محسوس قبلُ، حتى يشار إليه به، فيكون كضمير راجع إلى ما قبله.

وقد تلحق كاف الخطاب الحرفية: «بَلَى»، و «أبصر»، و «انظُر»، و «كلاًّ»، و «ليس»، و «نِعْمَ» و «بِئْسَ»، و «حسبت»، وكذا: «رويدَ»، و «النجاءَ»، و «حَيَّهل»، و «أرأيتَ» بمعنى: «أخبِرْني»، كما يجيء.

* * *

قوله: «ويقال: ذا للقريب، إلى آخره»، لما رأى المصنف كثرة استعمال ذي القرب من أسماء الإشارة في موضع ذي البعد منها، وبالعكس، لضرب من التأويل كما ذكرنا؛ خالجه الشك في اختصاص بعضها بالقريب، وبعضها بالبعيد، فلم يأخذه مذهبًا ولم يقطع به، بل أحاله على غيره فقال: «ويقال «ذا» للقريب»، يعني: لم يتحقق عندي ذلك. وأقول: أنا لا أرى بينهم خلافًا في اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد، فإذا أردت معرفة ذلك، فاعلمْ أن لهم مذهبين، فمذهب بعضهم أنه لا واسطة بين البعيد والقريب، كما في حروف النداء، على ما يجيء، فيقولون، أسماء الإشارة المجردة عن الكاف واللام: للقريب، والمقترنة بهما، أو بالكاف وحدها: للبعيد.

وجمهورهم على أن بين البعيد والقريب واسطة، فقالوا: «ذا»، ثم «ذاك»، ثم «ذلك».

= جملة «قلت»: بحسب الفاء. وجملة «الرمح يأطر متنه»: في محل نصب حال. وجملة «تأمل»: في محل نصب مفعول به مقول القول. وجملة «إنني أنا ذلك»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «أنا ذلكا» أي هذا، والإشارة فيه قصد بها تعظيم المشار إليه، أي أنا ذلك الفارس الذي ملأ سمعك ذكره، نزّل بُعَدَ درجته ورفعة محله وعظيم منزلته منزلة بعد المسافة، ولهذا استعمل مع اسم الإشارة اللام التي للبعد.

وبعضهم يقول: «آلِكَ»؛ وللمؤنث: «تي»، و «تا»، و «ذي»، و «ته»، و «ذه»، بسكون الهاءين وبكسرهما، أيضًا، إمَّا مع الاختلاس، أو مع إشباع كما تقدم، و «ذات»، ثم «تِيك»، وهي كثيرة الاستعمال، و «تاك»، وهي دونها[١].

وأمَّا «ذِيك»، فقد أوردها الزمخشري، وابن مالك.

وفي الصحاح: «لا تقل ذِيك فإنه خطأ»[٢].

ثم: «تِلْك»، وهي كثيرة، و «تَلْكْ» بفتح التاء، و «تَيْلِكَ»، و «تالِك» ثلاثتها قليلة.

وإنما حركت اللام بالكسر في «ذلِك»، وسُكِّنت في «تِلْك»، لأن الألف خفيفة، فلم يقصدوا حذفها، فحركت اللام بالكسرة للساكنين، وكذا في «تَيْلِك» لأن الياء التي بعد الفتحة قريبة من الألف في الخفة، وأمَّا «تِلْك» فأُدخلت اللام التي فيها على «تي»، ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء، بل بقيت على سكونها، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وأمَّا «تَلْك» بحذف ألف «تا» فلغة قليلة.

وللمثنَّى: «ذانِ»، و «ذَينِ»، و «تانِ»، و «تَيْنِ»، وأمَّا تشديد النون، فقال المبرّد: هو في المثنَّيين؛ بدل من اللام في «ذلِك» و «تِلْك»، كأنه أدخل اللام مكسورة بعد نون التثنية، لأن اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما في: «ذلِك»، و «أولالِك»، فاجتمع المتقاربان، فقلبت اللام نونًا، والقياس في الإدغام قلب أول المتقاربين إلى الثاني، لأن المراد تغييره عن حاله بالإدغام في الثاني، فتغييره بالقلب أوّلا[٣]، وإنما قلبت ههنا الثانية إلى الأولى، لتبقى النون الدالة على التثنية.

ويجوز أن يدخل اللام قبل النون[٤]، فيصير: «ذالِنك»، فتقلب اللام نونًا، وتدغم فيها كما هو القياس، والأوّل أولى، لكون اللام بعد تمام الكلمة، وأيضًا، إدغام اللام في النون ليس بقويّ كإدغام النون في اللام، كما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

وقال غير المبرّد: إنّ التشديد عوض من الألف المحذوفة في الواحد، وهذا أولى، لأنهم قالوا في تثنية «الذي» و «التي»: «اللذانّ» و «اللتانّ» مشدَّدتي النون عوضًا من الياء المحذوفة؛ وأيضًا، لو كان التشديد عوضًا من اللام، لم يُقل: «هذانّ»، بالتشديد مع «ها»، كما لا يقال: «هَذلِك».

---

(١) أي: دونها في الاستعمال.

(٢) الصحاح ٦/ ٢٥٥٠ (ذا).

(٣) أي: فتغييره إنّما يكون بالقلب أوّلاً.

(٤) أي: ويجوز أن نقدّر أنّ اللام دخلت في الكلمة، ووُضعت قبل النون.

وقال الأندلسيّ: لا فرق عند اللغويين بين المشدّد والمخفّف في القرب والبعد، والنحاة فرّقوا بينهما، وذلك بناء على مذهب المبرّد، فالبعيد والمتوسط عند غير المبرّد وأتباعه في المثنَّيين بلفظ واحد.

وفي جمعهما: «أولاءِ»، و «أُولَى»، ثم «أولئك»، و «أولاك»، ثم «أولالِك»، و «أولاءٍ» بالتنوين، كما ذكرنا أن التنوين كاللام في إفادة البعد.

وعلى رأي آخر: «أولاءِ» ثم «أولاكَ»، ثم «أولئِك»، و «أولالِك».

وزعم الفرّاء أن ترك اللام في الكل لغة تميم، فيكونون قد اقتنعوا[1] للبعيد والمتوسط بالكاف وحدها.

وقد يستعمل «ذلك» موضع «ذلكم»، كقوله تعالى: **﴿ذلك لِمَن خَشيَ العَنَتَ منكم﴾**[2]، وقوله: **﴿ذلك أدنى أن لا تعولوا﴾**[3]؛ كما قد يشار بما للواحد إلى الاثنين، كقوله تعالى: **﴿عَوانٌ بين ذلك﴾**[4]، وإلى الجمع، كقوله تعالى: **﴿كلُّ ذلك كان سيّئُه﴾**[5]، بتأويل المثنى والمجموع، بالمذكور.

وربَّما استُغْني عن الميم في «ذلكم» بإشباع ضمة الكاف.

ويُفصَل هاء التنبيه عن اسم الإشارة المجرد عن اللام والكاف، تعويلاً على العِلم باتصاله به لكثرة استعمالها معه، وذلك بـ «أنا» وأخواته كثيرًا، نحو: «ها أنا ذا»، و**﴿ها أنتم أولاءِ﴾**[6]، و «ها هو ذا»، كما يجيء في حروف التنبيه، وبغيرها قليل[7]، وذلك إمَّا قَسَم، كقوله [من البسيط]:

٤٠٠ ـ تَعَلَّمَنْ ها لَعَمْرُ اللّهِ، ذا قَسَمًا ... فاقْصِدْ بِذَرْعِكَ وانظرْ أينَ تَنْسَلِكُ

(١) أي: اكتفوا.
(٢) النساء: ٢٥.
(٣) النساء: ٣.
(٤) البقرة: ٦٨.
(٥) الإسراء: ٣٨.
(٦) آل عمران: ١١٩.
(٧) أي: والفصل بغير «أنا» وأخواته قليل.

٤٠٠ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٥١، ١٠/ ٤١، ٤٢؛ والدرر ١/ ٢٣٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٤٦؛ والكتاب ٣/ ٥٠٠، ٥١٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٤٢ (سلك)، ١٥/ ٤٨١ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

اللغة: فاقصد بذرعك: توسط في الأمور، واطلب أَسَدَّها، ولا تتجاوز حَدَّك. الذرع: الطاقة.
المعنى: قَدِّرْ نفسك حق قدرها، ولا تتجاوز بها حدودها.
الإعراب: «تعلَّمَن»: فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، والفاعل ضمير مستتر تقديره: =

وقولهم: «لا، ها الله ذا ما فعلت»، كما يجيء في باب القسم. أو غير قسم، كقوله [من البسيط]:

٤٠١ ـ ها إنَّ تا عِذرَةٌ إن لم تَكُنْ نَفَعَتْ فـإنَّ صـاحِـبَـهـا قَـدْ تـاهَ فـي الـبَـلَـدِ

= أنت. «ها»: حرف تنبيه. «لعمر»: اللام: حرف ابتداء وتوكيد، «عمر»: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف وجوبًا تقديره: قسمي. «الله»: مضاف إليه. «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، خبره محذوف، والتقدير: لعمر الله هذا الأمر. «قسمًا»: مفعول مطلق مؤكد لما في قوله «لعمر الله» من الدلالة على الفعل «أقسم». «فاقصد»: الفاء: استئنافية، «اقصد»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «بذرعك»: جار ومجرور متعلقان بـ «اقصد». «وانظر»: الواو: عاطفة، «انْظُرْ»: مثل «اقصدْ». «أين»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية، متعلق بالفعل «تنسلك». «تنسلك»: فعل مضارع مرفوع، فاعله مستتر تقديره: أنت.
جملة «تَعَلَّمَنْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لعمر الله قسمي»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «هذا الأمر»: سدَّت مَسدّ مفعولي «تعلَّمَنْ» محلها النصب. وجملة «اقصد»: معطوفة على جملة «تعلَّمَن»، وكذلك جملة «انظر». وجملة «تنسلك»: في محل جر بالإضافة. وجملة «أين تنسلك»: مفعول به للفعل «انظر» محلها النصب.
الشاهد فيه: أنه فصل بين «ها» وبين «ذا» بغير «أنا» وأخواته، فقد فُصِلَ بينهما بالقسم هنا، وهذا قليل.

٤٠١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٨؛ والجنى الداني ص ٣٤٩؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٥٩؛ والدرر ٥/ ١١٩؛ وشرح المفصل ٨/ ١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ٥٤٥ (عذر)، ١٥/ ٤٤٥ (تا)، ٤٧٥ (ها)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٨٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٠، ٢٠٢.

اللغة: العِذرة: العذر. تاه: ضَلَّ.
المعنى: إن لم تقبل عذري، وترض عليّ؛ فإني أَخْتَلُّ حتى أضل في البلدة التي أنا فيها لما أنا فيه من الدهشة الحاصلة لي من وعيدك.
الإعراب: «ها»: حرف تنبيه. «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «تا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم «إن». «عِذرة»: خبر «إن» مرفوع. «إن»: حرف شرط جازم. «تكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر تقديره: هي. «نَفَعَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي. «فإن»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعْل. «صاحبها»: اسم «إن» منصوب، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «قَدْ»: حرف تحقيق. «تاه»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. «في البلد»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تاه».
جملة «إنَّ تا عِذرةٌ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إن لم تكن نفعت فإن صاحبها...»: صفة لـ «عِذرة» محلها الرفع. وجملة «تكن نفعت»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «نفعت»: خبر «تكن» محلها النصب. وجملة «إنَّ صاحبها قد تاه»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «تاه»: خبر «إن» محلها الرفع.
الشاهد فيه: أنَّه فصل بـ «إنَّ» بين «ها» وبين اسم الإشارة «تا»، والفصل بينهما بغير «أنا» أو إحدى أخواته قليل.

وقوله [من الطويل]:

٤٠٢ ـ وَنَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَينِ بَيْنَنا فَقُلْتُ لهم: هذا لها، ها، وذا لِيا

أي: هذا لها، وهذا لِيا، ففصل بين «ها» و «ذا» بحرف العطف.

قوله: ««تلك» و «ذانِّك»، و «تانِّك»، مشدَّدتين، و «أولئك»: مثل ذلك»، تعرَّض لبيان ما هو مثل «ذلك» الذي للبعيد، لأن الذي للقريب واضح، لأنه المجرد عن الكاف واللام، وكذا الذي للمتوسط، إذ هو المقترن بالكاف وحدها؛ وأمَّا هذه الكلمات ففيها بعض الإشكال لسقوط الياء في «تلك»، وانقلابها[1] نونًا في «ذانِك» و «تانك»، وعدم اتصالها[2] بـ «أولاءِ» الممدود مع أنه أشهر من «أولَى» المقصور.

* * *

قوله: «و «ثَمَّ»، و «هُنا»، و «هَنَّا» للمكان خاصة»؛ يعني أن ههنا ألفاظًا مختصة بالإشارة إلى المكان فقط، والمذكورة قبلُ صالحة لكل مشار إليه، مكانًا كان أو غيره.

و «هنا» لازم للظرفية، إمَّا منصوبًا، أو مجرورًا بـ «مِنْ» و «إلى» فقط؛ فـ «هنا» للقريب، و «هناكَ» للمتوسط، و «هنالِكَ» للبعيد.

---

٤٠٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ملحق ديوانه ص ٣٦٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦١؛ والدرر ١/ ٢٣٩؛ وشرح المفصل ٨/ ١١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١١/ ١٩٤، ١٩٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٤٤؛ والمقتضب ٢/ ٣٢٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٦.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: **«ونحن»**: الواو: بحسب ما قبلها، «نحن»: مبتدأ محلُّه الرفع. **«اقتسمنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: فاعل محلُّه الرفع. **«المال»**: مفعول به، منصوب بالفتحة. **«نصفين»**: حال منصوبة بالياء لأنَّها مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«بيننا»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «نا»: مضاف إليه محله الجر، والظرف متعلق بـ (اقتسمنا). **«فقلتُ»**: الفاء: استئنافية، «قلتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«لهم»**: جار ومجرور متعلقان بـ (قلت). **«هذا»**: «ها»: للتنبيه، و «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **«ها»**: تنبيه. **«وذا»**: الواو: حرف عطف، «ذا»: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. **«لي»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر، والألف: للإطلاق.

جملة «نحن اقتسمنا»: بحسب الواو. وجملة «اقتسمنا»: خبر المبتدأ (نحن) محلُّها الرفع. وجملة «قُلتُ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «هذا لها»: مقول القول محلُّها النصب. وجملة «ذا لي»: معطوفة على جملة «هذا لها».

الشاهد فيه قوله: «ها و ذا» حيث فصل بين (ها) و (ذا) بالواو، وهذا من القليل. والأصل: وهذا ليا.

(١) أي: انقلاب اللام. (٢) أي: عدم اتصال اللام.

وأمّا «ثَمَّ»، و «هَنَّا»، بفتح الهاء وتشديد النون، وهو الأفصح، و «هِنَّا» بكسر الهاء، فكـ «هُنالِك» للبعيد.

وقد تنجرّ الثلاثة بـ «مِنْ»، وقد تصحب «هنَّا» المشدّدة الكاف، ولا تصحب «ثمَّ»، وقولهم: «ثمَّك»، خطأ.

وقد يراد بـ «هناك»، و «هنالِكَ»، و «هنَّا» الزمان، قال الله تعالى: ﴿**هنالك الوَلاية لِلّهِ الحقِّ**﴾[1]؛ أي: حينئذ، قال [من الكامل]:

حَـنَّـتْ نـوارُ، ولاتَ هـنَّـا حـنَّـتِ   وبَـدَا الـذي كـانـت نـوارُ أجـنَّـتِ[2]

أي: لات حين حنَّت، فهي ظرف زمان، لإضافتها إلى الجملة، كما يجيء في باب الظروف المبنيَّة، إن شاء الله تعالى.

* * *

(١) الكهف: ٤٤.

(٢) تقدم بالرقم ٢٧٤.

الاسم الموصول

١ ـ تعريف الاسم الموصول

قال ابن الحاجب:

الموصول ما لا يتمّ جزءًا إلاّ بصلة وعائد.

* * *

قال الرضيّ:

انتصاب «جزءًا» على أنه خبر «يتمُّ»، لتضمّنه معنى «يَصير»، وذلك أن الأفعال الناقصة لا حصر لها، على ما يتبيَّن في بابها، فمعنى «يتم جزءًا»: يصير جزءًا تامًّا، وكذا تقول: كان تسعة، فكملتها عشرة، أي: صيَّرتها عشرة كاملة. قال المصنف[1]: ليس قولنا: «الموصول ما لا يتم جزءًا إلا بصلة»، من قبيل: «العالِمُ مَن قامَ به العِلم»؛ أي: مِن باب تعريف الشيء بنفسه، وذلك محال[2]، وذلك أن المجهول في قولك: «العالم» ماهية العِلم لا كونه ذا عِلم، إذ كل أحد يعلم أن الفاعل ذو الفعل، فلو بَيَّنَ العلم في الحدِّ، وقال: العالم مَن قام به الماهية الفلانية، لتمَّ الحدُّ، وكذلك ههنا؛ كلّ أحَد يعرف أن الموصول الذي يلحق به صلة، وإنما الإشكال في ماهية الصلة، أي شيء هي؟ فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشيء بما لا يشكل من ذلك الشيء إلا هو. فقال المصنف: إنما قلت: إنه ليس من هذا الباب، لأن المراد بالموصول الموصول في الاصطلاح، لا في اللغة، ثم قال: إنما قلت «بِصِلة»، ولم أقل بجملة، جَرْيًا على اصطلاحهم.

فعلى هذا، وقع فيما فرَّ منه، لأنّ معنى كلامه، إذن، أنَّ الموصول في الاصطلاح هو المحتاج إلى ما يُسمَّى صلةً في الاصطلاح، ومعنى الموصول، والمحتاج إلى الصلة، شيء واحد، ثم قال: وفسَّرت الصلة بقولي: وصلته جملة خبرية، ليرتفع الإشكال، فقد أقرَّ بأن في نفس الحدّ إشكالاً من دون التفسير، قال: ولو جُعِل موضعَ «بِصِلة»: «بجملة»، لارتفع الإشكال، وهذا حقّ.

* * *

---

(١) في شرحه على الكافية.

(٢) أي: تعريف الشيء بنفسه.

قوله: «يتمّ جزءًا» أي: يصير جزءَ الجملة، ونعني بـ «جزء الجملة» المبتدأ، والخبر، والفاعل. وجميع الموصولات لا يلزم أن تكون أجزاء الجمل، بل قد تكون فضلة، لكنه أراد أنَّ الموصول هو الذي لو أردت أن تجعله جزء الجملة، لم يمكن إلا بصلة وعائد. قوله: «وعائد»، أي: ضمير يعود إليه.

قال: هو احتراز عما يجب إضافته إلى الجملة، كـ «حيثُ»، و «إذْ»، فإنه لا يتم إلا بالجملة أيضًا، وليس موصولاً في الاصطلاح.

وحدّ الموصول الحرفي: ما أُوِّل مع ما يليه من الجمل بمصدر، كما يجيء في حروف المصدر، ولا يحتاج إلى عائد، ولا أن تكون صلته خبرية على قول الأكثر، نحو: «أمرتُكَ أَنْ قُمْ»، وبعضهم يقدر القول فيه حتى تصير خبريَّة، أي: أمرتك بأن قلت لك قم، ويجيء البحث فيه، في نواصب المضارع.

وإنما بنيت الموصولات، لأنَّ منها ما وُضِع وضعَ الحروف نحو «ما» و «مَن» واللام[1]، على ما قيل، ثم حملت البواقي عليها طردًا للباب؛ أو لاحتياجها في تمامها جزءًا إلى صلة وعائد، كاحتياج الحرف إلى غيره في الجزئية.

٢ ـ صلة الموصول والعائد

قال ابن الحاجب:

وصلته جملة خبرية، والعائد ضمير له.

* * *

قال الرضيّ:

إنما وجب كون الصلة جملة، لأن وضع الموصول على أن يطلقه المتكلم على ما يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له، إمَّا مستمرًا، نحو: «باسم الله الذي يبقى ويُفني كلّ شيء»؛ أو: «الذي هو باقٍ»؛ أو في أحد الأزمنة، نحو: «الذي ضربني»، أو «أضربه»، أو «الذي هو ضارب»؛ أو بكون متعلقه محكومًا عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرًا، أو في أحد الأزمنة؛ نحو: «الله الذي يبقى ملكه»، أو «ملكه باقٍ»، و «زيد الذي ضرب غلامُه»، أو «غلامه ضارب»؛ أو يعتقد أن المخاطب يعرفه بكونه أو كون سببه حكمًا على شيء: دائمًا أو في بعض الأزمنة، نحو: «الذي أخوك هو»، أو «الذي أخوك غلامه»، أو «الذي مضروبك هو أو غلامه».

(١) أي: «أل» عندما تكون اسمًا موصولاً.

فهذا يصلح دليلاً على أشياء:

أحدها: أن الموصولات معارف وضعًا؛ وذلك لما قلنا إن وضعها على أنْ يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب؛ وهذه خاصَّة المعارف؛ ويسقط به اعتراض مَن اعترض بأن تعريف الموصول إذا كان بصلته، وهي جملة، فهلاَّ تعرفت النكرة الموصوفة بها في نحو: «جاءني رجل ضربته»، لأن المعرِّف حاصل[١]، فكان ينبغي ألاَّ يكون في قولك: «لقيت مَن ضربتَه» فرقٌ بين كون «مَن» موصولة، وموصوفة.

وذلك[٢] لأنّا نقول، كما سبق: إن تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارًا به إلى المعهود بين المتكلم والمخاطب بمضمون صلته، فمعنى قولك: «لقيت مَن ضربته»، إذا كانت «مَن» موصولة: لقيت الإنسان المعهود بكونه مضروبًا لك، فهي موضوعة على أن تكون معرفة بصلتها، وأمَّا إذا جعلتها موصوفة، فكأنك قلت: «لقيت إنسانًا مضروبًا لك»، فإنه وإن حصل لقولك: «إنسانًا»، تخصيص بمضروبيَّة المخاطب، لكنه ليس تخصيصًا وضعيًا، لأن «إنسانًا» موضوع لإنسان لا تخصيص فيه، بخلاف «الذي»، و «مَن» الموصولة، فإنَّ وضعهما على أن يتخصَّصا بمضمون صلتهما.

والفرق بين المعرفة والنكرة المخصَّصة أنّ تخصيص المعرفة وضعيّ، وهو المراد بالتعريف عندهم، وليس المراد به مطلق التخصيص؛ ألاَ ترى أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر، مع أنها لا تسمَّى بذلك معرفة، لكونه[٣] غير وضعيّ، كما تقول: «رأيت رجلاً سلَّم عليك اليومَ وحدَه قبل كلّ أحد»؛ وكذا قولك: «إني أعبد إلهًا خلق السموات والأرض»، ونحو ذلك.

فإن قيل: إن الجمل نكرات، فكيف تُعرِّف الموصولات وتخصصها؟ قلت: لا نسلم تنكير الجمل، كما تقدم في باب الوصف. ولو سلمنا أيضًا فالمخصص في الحقيقة تقييد الموصول بالصلة، كما أن «رجل»، و «طويل»، لا تخصيص في كلّ واحد منهما على الانفراد، وقد حصل التخصيص بتقييد الموصوف بهذا الوصف. فالمقصود أنَّ تقييد الشيء بالشيء تخصيص وإن كان المقيَّد به غير خاص وحدَه.

وقال بعضهم: إنما كانت الصلة مُعرِّفة، لأجل ضميرها الذي هو معرفة؛ وفيه نظر. فإن قصدوا بذلك أنها صارت معرفة بسبب الضمير فعرَّفت الموصول،

---

(١) أي: حاصل في وصف النكرة بالجملة.

(٢) يبيِّن الشارح الآن وجه سقوط الاعتراض المتقدِّم.

(٣) أي: التخصيص.

لم يَجز[١]، لأن الجملة التي فيها ضمير، عندهم[٢]، نكرة أيضًا؛ وإن قصدوا أنه لولا الضمير لم تكن الصلة مخصِّصة للموصول، لأنها لم يكن لها به، إذن[٣]، تعلق بوجه، نحو: «بالذي ضرب عمرو»، فصحيح.

وثانيها: أن الصلة ينبغي أن تكون معلومة للسامع في اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول، على ما تقدم أنَّ الحكم الذي تضمنته الصلة، ينبغي أن يعتقد المتكلم في المخاطب أنه يعلم حصوله للموصول، فلا يقال: «أنا الذي دوَّخ البلاد»، إلاَّ لمن يعلم أنَّ شخصًا دوَّخها.

وقال بعضهم: لا يجب أن يكون الموصول معلومَ الصلة، إلا إذا كان مخبرًا عنه فقط، قال: لأن المخبر عنه يجب تعريفه.

وليس بشيء، أمَّا أوّلاً، فلأن وضع الموصول، كما ذكرنا، أن يكون مضمونُ صلته معلومًا للمخاطب في اعتقاد المتكلم، وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره، وأمَّا ثانيًا فلأن المخبَر عنه قد لا يكون معرفة، ولا مختصًّا بوجه، كما مرَّ في باب المبتدأ.

وثالثها: أن الصلة ينبغي أن تكون جملة، لأن الحكم على شيء بشيء من مضمونات الجمل، أو ما أشبهها من الصفات مع فاعلها، والمصدر مع فاعله؛ ولما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعيًا، لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم إلا ما يكون تضمنه له أصلاً، لا بالشبه، وهو الجملة، ويغني عنها ظرف أو جار ومجرور منويٌّ معه فعل وفاعل هو العائد.

ورابعها: أنه يجب أن تكون الصلة جملة خبرية، لما ذكرنا أنه يجب أن يكون مضمون الصلة حكمًا معلوم الوقوع للمخاطب قبل الخطاب، والجمل الإنشائية والطلبية، كما ذكرنا في باب الوصف، لا يُعرف مضمونها إلا بعد إيراد صيغها، وأمَّا قول الشاعر [من الطويل]:

٤٠٣ ـ وإنّي لرامٍ نَظْرَةً قِبلَ التي لعلّي وإن شَطَّتْ نواها أزورُها

---

(١) أي: لم يجز قصدهم. (٢) أي: عند القائلين إنَّ الجملة نكرة.

(٣) أي: عند عدم وجود الضمير.

٤٠٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٦٤؛ والدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في شرح شواهد المغني ٢/ ٨١٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: شطت: بعدت. النوى: البعد والفراق.

المعنى: سأرسل نظرة الوداع إلى الحبيبة رغم التباعد، راجيًا لقاءها رغم التفرق بيننا.

الإعراب: «وإنّي»: الواو: بحسب ما قبلها، «إني»: «إن»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل=

فمثل قوله [من الرجز]:

جاؤوا بمذْقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قَطْ[١]

أي: التي أقول لعلّي أزورها.

وقد تقع القسمية صلة، قال الله تعالى: ﴿وإنَّ منكم لَمَن لَيُبَطِّئَنَّ﴾[٢] أي: لمَن والله ليبطئن، ومنعه بعضهم، ولا أرى منه مانعًا.

وقد أجاز ابن خروف وقوع التعجّبيَّة صلةً من دون إضمار القول، نحو: «جاءني الذي ما أحسنه»، ومنعه ابن بابشاذ، وسائر المتأخّرين، وهو الوجه، لكونها إنشائية.

وخامسها: أنه لا بدّ في الصلة من ضمير عائد، وذلك لما قلنا: إن ما تضمنته الصلة من الحكم متعلق بالموصول، لأنه إمّا محكوم عليه هو أو سببه، أو محكوم به هو أو سببه. فلا بدَّ من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم بالموصول بسبب تعلقه بنائبه، وذلك النائب هو الضمير العائد إليه، ولو لم يذكر الموصول في الصلة، لبقي الحكم أجنبيًّا عنه، لأن الجمل مستقلة بأنفسها لولا الرابط الذي فيها.

وقد يُغني الظاهر عن العائد، على قلة، نحو: «ما جاءني زيد الذي ضرب زيد».

= في محل نصب اسمها. **«لرام»**: اللام: مزحلقة، «رام»: خبرها مرفوع بالضمة المقدرة على الياء المحذوفة في الاسم المنقوص المنون بالكسر. **«نظرة»**: مفعول به لاسم الفاعل «رام» منصوب بالفتحة الظاهرة. **«قبل»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة متعلق باسم الفاعل «رام» وهو مضاف. **«التي»**: اسم موصول في محل جر بالإضافة. **«لعلّي»**: «لعل»: حرف مشبه بالفعل، والياء: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **«وإن»**: الواو: اعتراضية، «إن»: حرف شرط جازم. **«شطت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر، والتاء: للتأنيث. **«نواها»**: فاعل مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر وهو مضاف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«أزورها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا.

جملة «إني لرام نظرة»: بحسب الواو. وجملة «إن شطت»: اعتراضية لا محل لها. وجملة «أزورها»: في محل رفع خبر «لعلّي». وجملة «لعلي أزورها»: في محل نصب مفعول به للفعل المقدر «أقول». وجملة «أقول لعلّي...»: صلة موصول لا محل لها. وجملة جواب الشرط دل عليها سياق الكلام. وجملة «شطت نواها»: جملة فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «قبل التي لعلّي» حيث جاءت جملة الصلة طلبية، لذا قدّروا لها جملة خبرية: «التي أقول لعلّي أزورها».

(١) تقدّم بالرقم ٩٤.

(٢) النساء: ٧٢.

٣ ـ صلة الألف واللام

قال ابن الحاجب:

وصلة الألف واللام اسمُ فاعل أو مفعول.

* * *

قال الرضيّ:

لَمَّا ذكَر أنّ الصلة يجب أن تكون جملة؛ استدرك ذلك، فكأنه قال: لكن صلة الألف واللام اسم فاعل أو مفعول.

اعلم أنهم اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول، فقال المازني: هي حرف كما في سائر الأسماء الجامدة، نحو: «الرجل» و «الفرس»، وقال غيره. إنها اسم موصول؛ وذهب الزمخشري إلى أنها منقوصة من «الذي»(١)، وأخواته، وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزأيها جملة، فخفف الموصول، تارة بحذف بعض حروفه. قالوا في «الذي»: «اللذِ» و «اللذْ»، بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام؛ وتارة بحذف بعض الصلة: إمَّا الضمير، أو نون المثنى والمجموع، نحو [من المنسرح]:

والحافِظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم مِنْ ورائها نطفُ(٢)

كما يجيء، والأَولى أن نقول: اللام الموصولة غير لام «الذي»، لأنّ لام «الذي» زائدة، بخلاف اللام الموصولة.

قالوا: الدليل على أن هذه اللام موصولة رجوع الضمير إليها في السَّعة، نحو: «الممرور به: زيد»، أجاب المازني بأن الضمير راجع إلى الموصوف المقدر، فمعنى «الضارب غلامه: زيدٌ»: الرجل الضارب غلامَه: زيد. وفيما ارتكبه يلزمه محذوران: أحدهما: إعمال اسمَي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرًا على أحد الأمور الخمسة، أي: الموصوف، وذي الحال، والمبتدأ، وحرف النفي، وحرف الاستفهام، وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الأخفش والكوفيين، ومذهبه(٣) في هذا غير مذهبهم. والثاني: رجوع الضمير على موصوف مقدر.

فإن قال: الاعتماد على الموصوف المقدر، والضمير راجع إليه، كما في

(١) المفصل ص ١٧٤. (٢) تقدّم بالرقم ٢٩٨. (٣) أي: مذهب المازنيّ.

قوله تعالى: ﴿فمنهم ظالم لنفسه﴾[١]، فإن «ظالم» عمل في الجار والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر، والضمير في «لِنفسه» راجع إليه.

قلت: الموصوف المقدَّر بعد نحو: «منهم»، و «فيهم»، كالظاهر، لقوة الدلالة عليه، كما ذكرنا في باب الوصف، نحو قوله تعالى: ﴿ومنّا دون ذلك﴾[٢].

وقوله [من الوافر]:

كـأَنَّـكَ مِـنْ جِـمـالِ بـنـي أُقَـيْـشٍ ... يُـقـعْـقَـعُ خَـلـفَ رِجْـلـيـهِ بِـشَـنٍّ[٣]

وأيضًا: الجار والمجرور يكفيه رائحة الفعل، وأما قول النحاة: «يا ضاربًا غلامُه»، و «يا حسنًا وجهُه» بالإعمال ورجوع الضمير إلى مقدر، فمثال لهم غير مستند إلى شاهد من كلام موثوق به، ولا يقال في السعة: «جاءني الحسن وجهه»، على رجوع الضمير إلى الموصوف المقدَّر، ولا فرق عنده بين اللامين، كما لا يقال: «جاءني حسن وجهه في الاختيار». بَلَى، قد يجيء مثله في الشعر، نحو قوله [من الطويل]:

٤٠٤ ـ بِسُودٍ نواصيها وحُمْرٍ أكفُّها ... وصُفْرٍ تراقيها وبيضٍ خدُودُها

ولو جاز عمل اسم الفاعل أو المفعول ذي اللام[٤] لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب إليه، لم يعمل بمعنى الماضي، كما لا يعمل المجرَّد منها، بل

---

(١) فاطر: ٣٢. (٢) الجن: ١١.

(٣) تقدّم بالرقم ٣٣٦.

٤٠٤ ـ **التخريج**: البيت للحسين بن مطير في ديوانه ص ٤٧؛ وأمالي القالي ١/ ١٦٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٣٥؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٧٠، ٤٧١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٣٠.

اللغة: الناصية: شعر مقدَّم الرأس. التراقي: جمع مفرده تَرْقُوَة، وهي عظمة مشرفة بين ثغرة النحر والعاتق.

المعنى: إنَّ أشواقه تعاوده بسبب امرأةٍ هذه أوصافها.

الإعراب: «**بسودٍ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعيدها» في بيت سابق. «**نواصيها**»: فاعل لـ «سود» مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**وَحُمْرٍ**»: الواو: حرف عطف، «حمر»: معطوف على «سودٍ» مجرور مثله. «**أكفُّها**»: فاعل لـ «حمر» مرفوع بالضمة، «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**وصُفرٍ**»: الواو: حرف عطف، «صفر»: معطوف على «سود» مجرور مثله. «**تراقيها**»: فاعل لـ «صفر» مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**وبيضٍ**»: الواو: حرف عطف، «بيض»: معطوف على «سود» مجرور مثله. «**خدودُها**»: فاعل لـ «بيض» مرفوع بضمة ظاهرة، «ها»: مضاف إليه محله الجر.

الشاهد فيه: أنَّ رجوع الضمير من «نواصيها» على الموصوف «سودٍ» المقدَّر خاص بالضرورة. والقياس: بنساءٍ سود نواصيها.

(٤) أي المعرَّف بـ «أل».

كان هو الأَولى بترك العمل الفعلي، لأنه دَخله، على مذهبه، ما هو من خواص الأسماء، أعني لام التعريف، فتَبَاعَد به عن شَبَه الفعل، وأيضًا، لو كانت لام التعريف الحرفية، لم تحذف النون قياسًا في نحو [من المنسرح]:

الـحـافـظـو عـورةَ الـعـشـيـرة.. [(١)]

كما لا تحذف مع المجرد منها.

فنقول، بناءً على مذهب الجمهور: إن أصل «الضارب» و «المضروب»: الْضَرَبَ والضُرِب، فكرهوا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظًا ومعنًى، على صورة الفعل، أمّا لفظًا، فظاهر، وأمّا معنًى، فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفةً، كالحرفية مع ما تدخل عليه؛ فصيَّروا الفعل في صورة الاسم: الفعلُ المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل، والمبنيّ للمجهول في صورة اسم المفعول، لأن المعنيين متقاربان، إذ معنى «زيد ضارب»: زيد ضَرَب أو يَضرِب، و «زيد مضروب»: زيد ضُرِب أو يُضرَب؛ ولكون هذه الصلة فعلاً في صورة الاسم، عملت بمعنى الماضي، ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقة لم تعمل بمعنى الماضي، كالمجرَّد من اللام؛ وكان حقُّ الإعراب أن يكون على الموصول، كما نذكره، فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية، نُقِل إعرابها إلى صلتها عارية، كما في «إلاَّ» الكائنة بمعنى «غير»، على ما مرَّ في باب الاستثناء؛ فقلت: «جاءني الضاربُ»، و «رأيتُ الضاربَ»، و «مررتُ بالضاربِ».

فإن قيل: ما حَمَلكم على هذا التطويل؟ وهلاَّ قلتم: إن صلة اللام ليست بجملة، بل جعلَ صلتها ما تضمَّن من المفردات: الحكمَ المطلوب في الصِّلات بمشابهة الفعل، لا على وجه الأصالة، وهو اسم الفاعل، واسم المفعول، قضاءً لحقِّ الألف واللام، وقلتم: إنما عمل اسما الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول، كما يعملان إذا اعتمدا على الموصوف، حتى لا تحتاجوا إلى أن تقولوا: إنما عمِلا بلا اعتماد، لكونهما في الحقيقة فعلين؟

فالجواب: أن عملهما بمعنى الماضي مع اللام، دلَّهم على أنهما في الحقيقة فعلان، ألا ترى أن اسمي الفاعل والمفعول إذا وقعا عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي، مع أن طلبهما للفعل أقوى من طلب الموصول له، لا يعملان بمعنى الماضي.

وإنما لم توصل اللام بالصفة المشبهة مع تضمنها للحكم، لنقصان مشابهتها

---

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٩.

للفعل، وكذا لم توصل بالمصدر، لأنه لا يقدَّر بالفعل إلا مع ضميمة «أنْ»، كما مرَّ في باب الإضافة، وهو معها بتقدير المفرد، والصلة لا تكون إلا جملة.

قيل: وقد تُوصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية[1]؛ وقد دخلت على الاسمية على ما حكى الفرّاء في غير الشعر، قال: إن رجلاً أقبل، فقال له آخر: «ها هو ذا»، فقال السامع: «نِعْمَ الها هوذا»؛ وقد وُصِلت في الشعر بالمضارع في قوله [من الطويل]:

٤٠٥ ـ فَيَسْتَخْرِجُ اليربوعَ مِنْ نافِقائِهِ ... ومِنْ جُحْرِهِ بالشِّيحَةِ اليُتَقَصَّعُ

---

(١) ومنه قول الشاعر [من الوافر]:

مِنَ القَومِ الرسولُ الله منهم ... لهم دانتْ رقابُ بني مَعَدِّ

(الجنى الداني ص ٢٠١؛ وجواهر الأدب ص ٣١٩؛ والدرر ١/ ٢٧٦؛ ورصف المباني ص ٧٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ١٦١؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٦؛ وكتاب اللامات ص ٥٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٥، ٤٧٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥).

٤٠٥ ـ **التخريج**: البيتان لذي الخرق الطهوي في تخليص الشواهد ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ١/ ٣١، ٥/ ٤٨٢؛ والدرر ١/ ٢٧٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢؛ ولسان العرب ٨/ ٤١ (جدع)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٦٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٠؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٤؛ وكتاب اللامات ص ٥٣؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٨٦ (عجم)، ١٢/ ٥٦٤ (لوم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٩؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الخنا: الفحش. العجم: جمع أعجم وعجماء وهو من لا ينطق. اليجدع: الذي يجدع، أي: يقطع أنفه أو أذنه أو شفته. اليربوع: دويبّة معروفة. النافقاء: جحر لليربوع. الشّيحة: رملة بيضاء ببلاد أسد وحنظلة. اليتقصّع: الذي يدخل في القاصعاء وهو جحر آخر للربوع.

المعنى: يصف رجلاً بأنّه يقول الفحش، ثم يذكّر بالآية الكريمة: ﴿**إنَّ أنكر الأصوات لصوتُ الحَمير**﴾ [لقمان: ١٩]، فيقول: إن أبغض أصوات الحيوانات صوت الحمار الذي يقطع أنفه أو أذنه، بعد أن يخبرنا في البيت الأول أن الرجل لشدة نفاقه خبير في استخراج اليرابيع من جحورها المختلفة في الأمكنة المختلفة.

الإعراب: «**فيستخرج**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «يستخرج»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر: هو. «**اليربوع**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**من نافقائه**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «يستخرج»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**ومن جحره**»: الواو: حرف عطف، «من جحره»: جار ومجرور معطوفان على الجار والمجرور السابقين، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**بالشيحة**»: جار ومجرور متعلّقان بحال محذوفة من «جحره». «**اليتقصّع**»: «ال»: اسم موصول بمعنى «الذي»، مبني على السكون في محل نصب صفة لـ «يربوع»، «يتقصّع»: فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

«**يقول**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**الخنا**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف. «**وأبغض**»: الواو: استئنافية، «**أبغض**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «**العجم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ناطقًا**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**إلى ربنا**»: جار ومجرور =

يقولُ الخَنَا وأبغَضُ العُجْمِ ناطقًا ... إلى رَبِّنا صَوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

وقد ذهب أهل الكوفة إلى أنه يجوز أن يكون الاسم الجامد المعرَّف باللام موصولاً، قالوا في قوله [من الطويل]:

٤٠٦ - لَعَمْري لَنِعْمَ البيتُ أُكرِمُ أهلَه ... وأَقْعُدُ في أفيائِهِ بالأَصائِلِ

إن التقدير: لأنت الذي أكرم أهله، لكنَّه موصول غير مبهم كسائر الأسماء الموصولة؛ وعند البصريين: اللام غير مقصودٍ قصدُه، والمضارع صفة له، كما في قوله [من الكامل]:

= متعلّقان بـ «أبغض». «صوت»: خبر مرفوع بالضمّة. «الحمار»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «اليجدّع»: «ال»: اسم موصول بمعنى «الذي»، مبني على السكون في محل جر صفة لـ «الحمار»، «يجدّع»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «يستخرج»: حسب ما قبلها. وجملة «يتقصع»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «يقول الخنا»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أبغض العجم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يجدع»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيهما قوله: «اليجدّع» و «اليتقصّع» حيث دخلت «ال» الموصولة بمعنى «الذي» على الفعل المضارع، وهذا للضرورة.

٤٠٦ - **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في إصلاح المنطق ص ٣٢٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٩١، ٤٩٧؛ والدرر ١/ ٢٧٣؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٤٢؛ ولسان العرب ١١/ ١٦ (أصل)؛ وبلا نسبة في الأزمنة والأمكنة ٢/ ٢٥٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٦؛ ولسان العرب ١/ ١٢٤ (فيأ)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٥.

اللغة: الأفياء: جمع فَيْء وهو الظل. الأصائل: جمع أصيل، وهو الوقت الذي قبل غروب الشمس.

المعنى: أقسم بحياتي أنك البيت الجامع لكلّ الصفات المحببة في البيوت، فأنا أكرم أهله وأحبّ الجلوس قربه عند الغروب.

الإعراب: «لعمري»: اللام: حرف ابتداء، «عمري»: مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، وخبره محذوف تقديره: قسمي. «لنعم»: اللام: واقعة في جواب القسم، «نعم»: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. «البيت»: فاعل مرفوع بالضمة. «أكرم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «أهله»: مفعول به منصوب وعلامة نصبة الفتحة، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وأقعد»: الواو: عاطفة، «أقعد»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «في أفيائه»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقعد»، والهاء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة. «بالأصائل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أقعد».

جملة «العمري وخبرها المحذوف»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لنعم البيت»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب. وجملة «أكرم أهله»: صلة الموصول المقدر لا محل لها من الإعراب. وجملة «أقعد»: معطوفة على سابقتها في محل رفع.

الشاهد فيه قوله: «لنعم البيت» حيث جوّز الكوفيون مجيء الاسم الجامد المعرف باللام موصولاً، ولذلك قدّروه بـ «لأنت الذي أكرم أهله»، لكنه موصول غير مبهم كسائر الأسماء الموصولة. والبيت يروى بـ «لأنت البيت» مكان «لنعم البيت».

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئِيمِ يَسُبُّني فَمَضَيتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لا يعنيني[(١)]

وإنما جاز: «مررت بالرجل القائم أبواه، لا القاعدين»، ولم يجز: «بالرجل القائم أبواه، لا اللذين قَعَدا»، لاستتار ضمير المثنى في «القاعدين»، وظهوره في «قعدا»، وخفاء الموصول في «القاعدين»، وظهوره في «اللذين قعدا»، فكأنك قلت: «برجل قائم أبواه لا قاعدين».

واعلم أن حقَّ الإعراب أن يدور على الموصول، لأنه هو المقصود بالكلام، وإنما جيء بالصلة لتوضيحه، والدليل ظهور الإعراب في «أي» الموصولة، نحو: «جاءني أيُّهم ضربته»، و «رأيت أيَّهم ضربته»، و «مررت بأيِّهم ضربته»، وكذا في «اللذان»، و «اللتان»، فيمَن قال بإعرابهما؛ وأمَّا الصلة، فقال بعضهم: إنها معربة بإعراب الموصول، اعتقادًا منه أنها صفة الموصول لتبيينها له، كما في الجمل الواقعة صفة للنكرات.

وليس بشيء، لأن الموصولات معارف اتفاقًا منهم، والجمل لا تقع صفة للمعارف، كما مرَّ في الوصف.

والجمهور على أنه لا محل للصلة من الإعراب، إذ لم يصح وقوع الاسم المفرد مقامها كالوصف وخبر المبتدأ والحال والمضاف إليه، ولا يقدَّر للجمل إعراب إلا إذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها، وذلك في الأربعة المواضع[(٢)] المذكورة فقط، وذلك لأن الإعراب للاسم في الأصل أو للاسم والفعل على قول، وكل واحد منهما مفرد، والصلة جملة لا غير.

٤ ـ ألفاظ الأسماء الموصولة

قال ابن الحاجب:

وهي «الذي»، و «التي»، و «اللذان»، و «اللتان»، بالألف والياء، و «الأُلى» و «الذين»، و «اللاتي»، و «اللائي»، و «اللواتي»، و «ما»، و «مَن»، و «أيّ»، و «أيّة»، و «ذو» الطائيّة، و «ذا» بعد «ما» الاستفهامية، والألف واللام.

* * *

قال الرضيّ:

هذا حصر لجميع الأسماء الموصولة؛ و «الذي» عند البصريين على وزن

---

(١) تقدّم بالرقم ٥٦.

(٢) يستخدم الرضيّ العدد هنا على المذهب الكوفيّ، وهو يُنكره.

«عَم»، و «شَج»؛ أرادوا الوصف بها مِن بين الأسماء الموصولة، لكونها على وزن الصِّفات، بخلاف «ما» و «مَن»، فأدخلوا عليه اللام الزائدة تحسينًا للَّفظ حتى لا يكون موصوفُها، كمعرفة وصفت بالنكرة.

وإنما قلنا بزيادة اللام، لما مرَّ من أن الموصولات معارف وضعًا بدليل كون «مَن» و «مَا» معرفتين بلا لام؛ وإنما ألزموها اللام الزائدة، لأنها لو نزعت تارة، وأدخلت أخرى، لأوهم كونها للتعريف، كما في «الرجل»، و «رجل»، وإنّما وصف بـ «ذو» الطائية، وإن لم تكن على وزن الصفات، نظرًا إلى لفظها، إذ هي، على لفظ «ذو» الذي يُتوصَّل به إلى الوصف بأسماء الأجناس.

وقال الكوفيون: أصل «الذي»: الذال الساكنة، ثم لما أرادوا إدخال اللام عليها، زادوا قبلها لامًا متحركة، لئلاً يجمعوا بين الذال الساكنة ولام التعريف الساكنة، ثم حركوا الذال بالكسر، وأشبعوا الكسرة، فتولَّدت ياء، كما حركت ذال «ذا» بالفتح وأشبع، فتولدت ألف وكلّ ذا قريب من دَعوى علم الغيب.

وتقول في الواحد المؤنث: «التي»، بقلب الذال تاءً، كما قلنا في: «ذا»، و «تا»، وقد تشدَّد ياءاهما، نحو: «الذيّ»، و «التيّ»، فإذا شُدِّدتا، أعربت الكلمتان عند الجزُولي بأنواع الإعراب، كما في «أيّ»؛ ولا وجه لإعراب المشدَّد، إذ ليس التشديد يُوجب الإعراب، وعند بعضهم يُبنى المشدَّد على الكسر، إذ هو الأصل في التقاء الساكنين، قال [من الوافر]:

٤٠٧ ـ ولَيسَ المالُ فاعْلَمْهُ بمالٍ وإنْ أَغْناكَ إلاَّ لِلَّذِيِّ

---

٤٠٧ ـ **التخريج**: البيتان بلا نسبة في الأزهيّة ص ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٤، ٥٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٥؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٥٩ (ضمن)، ١٥/ ٢٤٥ (لذا)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢.

اللغة: يصطفيه: يختاره. القصيّ: البعيد.

المعنى: ليس المال على وجه الحقيقة بمملوك لأحد من الناس، إلا لرجل يريد أن يبلغ به أعلى درجات الرفعة وعلو القدر، ويختاره ليعطي منه القريب والبعيد من غير تفرقة.

الإعراب: **«وليس»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ليس»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. **«المال»**: اسمها مرفوع بالضمة. **«فاعلمه»**: الفاء: اعتراضية، «اعلمه»: فعل أمر مبني على السكون الظاهر. والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت. والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. **«بمال»**: الباء: حرف جر زائد، «مال»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنه خبر ليس. **«وإن»**: الواو: حالية، «إن»: وصلية زائدة. **«أغناك»**: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والكاف: ضمير مبني، في محل نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«إلا»**: حرف حصر. **«للذي»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ «مال». **«ينال»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. **«به»**: جار ومجرور متعلقان=

يَـنـالُ بِـهِ الـعَـلاءَ وَيـصْـطَـفـيـهِ لأَقْـرَبِ أَقْـرَبـيـهِ ولِـلْـقَـصِـيِّ

وحكى الزمخشري أنه يُبنى على الضم كـ «قَبْلُ» و «بَعْدُ»؛ قال الأندلسي: لعلَّ الجزولي سمعه بضم الياء كما هو المنقول عن الزمخشري، ثم رآه في الشعر المذكور مكسورًا، فحكم بإعرابه.

وقد تحذف الياءان في «الذي» و «التي»، مكسورًا ما قبلهما أو ساكنًا، قال الشاعر في الكسر [من الرجز]:

٤٠٨ ـ واللَّذِ لو شاءَ لَكُنْتُ صَخْرا أو جَبَلاً أَشَمَّ مُشْمَخِرًّا

وقال آخر في التسكين [من الرجز]:

= بالفعل «ينال». «العلاء»: مفعول به منصوب بالفتحة. «ويصطفيه»: الواو: عاطفة، «يصطفيه»: فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. «لأقرب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يصطفيه». «أقربيه»: مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، وحذفت النون للإضافة. والهاء: ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر بالإضافة. «وللقصي»: الواو: عاطفة، والجار والمجرور معطوفان على «لأقرب».

جملة «ليس المال بمال»: بحسب ما قبلها. وجملة «اعلمه»: معترضة لا محل لها من الإعراب. وجملة «ينال»: صلة الموصول الاسمي لا محل له من الإعراب. وجملة «يصطفيه»: معطوفة على السابقة.

الشاهد فيهما قوله: «لِلَّذِيِّ» حيث وردت هذه الكلمة بياء مشددة مكسورة، وكسر هذه الياء كسرة بناء وليست الكسرة التي تقتضيها اللام في الاسم المعرب، وذلك لأن الموصولات كلها مبنية لشبهها بالحرف شبهًا افتقاريًا، وتشديد الياء في «الذي» لغة من لغات العرب.

٤٠٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٥/ ٥٠٥؛ والدرر ١/ ٢٥٨؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢.

اللغة: المُشْمَخِر: البالغ الغاية في الارتفاع، أو الراسخ.

المعنى: أقسم باللذي لو شاء أن أكون صخرًا لكنت صخرًا، ولو شاء أن أكون جبلاً لكنت جبلاً عاليًا راسخًا أو دون ذلك.

الإعراب: «واللذ»: الواو: واو القسم، «اللذ»: اسم موصول مبني على السكون على الياء المحذوفة (أو مبني على الكسر) ومحله الجرّ بواو القسم. «لو»: حرف شرط غير جازم. «شاء»: فعل ماضٍ مبني على الفتح الظاهر. والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «لكنت»: اللام: واقعة في جواب الشرط، «كنت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: اسمها. «صخرًا»: خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. «أو جبلاً»: «أو»: حرف عطف، «جبلاً»: اسم معطوف على «صخرًا» منصوب مثله بالفتحة. «أشم»: صفة منصوبة بالفتحة. «مشمخرًا»: صفة ثانية منصوبة بالفتحة.

جملة «لو شاء...»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «كنت صخرًا»: لا محل لها من الإعراب لأنها جواب شرط غير جازم.

الشاهد فيه قوله: «اللَّذِ» وردت الرواية بكسر الذال مع حذف الياء، ووزن البيت لا يستقيم إلا بتحريك الذال، ولم ينقل أنها تحرك بغير الكسر، فدل ذلك على أن من العرب من ينطق بهذه الكلمة على هذا الوجه.

٤٠٩ ـ [فظلْتُ في شَرٍّ من اللذْ كيدا] كـالـلـذْ تـزَبَّـى زُبْـيـةً فـاصْـطِـيـدا

وقال [من الوافر]:

٤١٠ ـ فَقُلْ لِلَّتْ تَلُومُكَ إنَّ نَفْسِي أراهـا لا تُـعـوَّذُ بـالـتَّـمـيـمِ

---

٤٠٩ ـ **التخريج**: الرجز لرجل من هذيل في خزانة الأدب ١١/ ٤٢١؛ وشرح أشعار الهذليين ٢/ ٦٥١؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣، ٤، ٥؛ ورصف المباني ص ٧٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٠؛ ولسان العرب ١٤/ ٣٥٣ (زبي)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٣.

اللغة: تزبَّى: اتخذ زُبْية، وهي حفرة بعيدة الغور تصطنع لاصطياد السبع، إذا وقع فيها لم يستطع الخروج منها. كِيدَ: فعل ماضٍ مبني للمجهول من الكيد.

المعنى: لقد ظللت في شر من الذي كدت في حقه، فكنت كمن حفر حفرة ليصطاد بها فإذا هو واقع فيها.

الإعراب: **«فَظَلْتُ»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «ظلت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء: ضمير رفع متحرك مبني على الضم في محل رفع اسمها. **«في شر»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. **«من اللذ»**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «شرّ». **«كيدا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره، والألف: للإطلاق، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«كاللذ»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «ظل» المحذوف. **«تزبى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهورها التعذر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«زبية»**: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. **«فاصطيدا»**: الفاء: عاطفة، «اصطيدا»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح الظاهر على آخره، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو، والألف: للإطلاق.

جملة «ظلت في شر»: بحسب ما قبلها. وجملة «كيدا»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «تزبى»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «اصطيدا»: معطوفة على ما قبلها.

الشاهد فيه قوله: «كاللَّذْ تَزَبَّى» حيث وردت كلمة «اللذ» في هذا الموضع وفي قوله «في شَرٍّ من اللَّذْ» محذوفة الياء ساكنة الذال.

٤١٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ٣٠٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٦؛ والدرر ١/ ٢٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٢.

اللغة: التميمُ: جمع تميمة، وهي التعويذة.

المعنى: أَخبِرْ هذه التي تلومك أنني لا أؤمِن بالتعاويذ والخرافات.

الإعراب: **«فَقُلْ»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «قُلْ»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر تقديره: أنتَ. **«للَّتْ»**: اللام: حرف جر، «اللت»: اسم موصول مبني على السكون المقدرة على الياء المحذوفة. **«تلومُك»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي، والكاف: مفعول به محله النصب. **«إنَّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«نفسي»**: اسم «إنّ» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسر المناسب للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«أراها»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، و «ها»: مفعول به محله النصب. **«لا»**: نافية مهملة. **«تعوذ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هي. **«بالتميم»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تعوذ».

جملة «قل»: بحسب الفاء. وجملة «تلومك»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «إنَّ نفسي... أراها»: مقول القول محلها النصب. وجملة «أراها»: خبر «إن» محلها الرفع. وجملة «تعوذ»: مفعول به ثانٍ للفعل «أراها» محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «للت تلومك» حيث حذف «ياء» الاسم الموصول «التي»، وسكّن تاءه.

قال الأندلسيّ: الوجوه الثلاثة فيهما، أي تشديد الياء وحذفها ساكنًا ما قبلها أو مكسورًا، يجوز أن تكون لضرورة الشعر، لا أنها لغات، إذ المخفف يشدَّد للضرورة، وكذا يكتفى لها[1] بالكسر عن الياء، وتحذف الحركة بعد الاكتفاء، قال: إلاَّ أن ينقلوها في حال السَّعة، لا في الشعر، فسمعًا، إذن، وطاعة.

وتثنية «الذي»، و «التي»: «اللذان»، و «اللتان»، بحذف الياءين، وجاز تشديد النونين إبدالاً من الياء المحذوفة، وهل هما معربان أو مبنيان، على الخلاف الذي مرَّ في «ذان»، و «تان». وقد جاء «اللذان» و «اللتان» في الأحوال الثلاثة في غير الأفصح. والأَولى القول بإعرابهما عند الاختلاف، كما مرَّ، وأمَّا مثنَّى الضمير نحو «هما»، و «كُما»، و «قلْتما»، فلمَّا غُيِّر عن وضع واحده، ولم يُزَد فيه النون بعد الألف، لم يُعرَب، لأنه صار صيغة مستأنفة، وخرج عن نسق المثنَّيات.

وقد تحذف النونان في «اللذان» و «اللتان»، لاستطالة الموصول بصلته، قال [من الكامل]:

٤١١ ـ أَبَنِي كُلَيبٍ إنَّ عمَّيَّ اللَّذا قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأَغْلالا

---

(١) أي: الضرورة.

٤١١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٨٧؛ والأزهية ص ٢٩٦؛ والاشتقاق ص ٣٣٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٨٥، ٦/ ٦؛ والدرر ١/ ١٤٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٥٤، ١٥٥؛ والكتاب ١/ ١٨٦؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٤/ ٢٣٣ (حظا)، ١٥/ ٢٤٥ (لذي)؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٣٦٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠؛ ورصف المباني ص ٣٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٨٤؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ والمنصف ١/ ٦٧.

اللغة: بنو كليب: المقصود قوم جرير. عمّيّ: مثنّى «عمّ» وهو أخو الأب، والمراد بهما: أبو حنش عصم بن النعمان، قاتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو، ودوكس بن الفدوكس، وقيل عمرو بن كلثوم قاتل عمرو بن هند. الأغلال: ج الغل، وهو القيد.

المعنى: يفتخر الشاعر على جرير بأنّ عمّيه من أبطال تغلب، وقد قهرا الملوك، وحرّرا الأسرى، وحطّما القيود.

الإعراب: «**أبني**»: الهمزة: حرف نداء، «بني»: منادى منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. «**كليب**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**عمّيّ**»: اسم «إنّ» منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، والياء الثانية: في محلّ جرّ بالإضافة. «**اللذا**»: خبر «إنّ» مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. «**قتلا**»: فعل ماضٍ، والألف: في محلّ رفع فاعل. «**الملوك**»: مفعول به. «**وفككا**»: الواو: حرف عطف، «فكّكا»: فعل ماضٍ، والألف: في محلّ رفع فاعل. «**الأغلالا**»: مفعول به، والألف: للإطلاق.

جملة النداء «أبني كليب»: ابتدائيّة لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّ عمّيّ...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قتلا الملوك»: صلة الموصول لا محلّ لها من=

وقال [من الرجز]:

٤١٢ ـ هما اللتا لَوْ ولَدَتْ تَميمُ   لَقيلَ فَخْرٌ لَهُمُ صَميمُ

وجَمع «الذي» في ذوي العِلم: «الذين» في الأحوال الثلاثة على الأكثر، و «اللذون» في الرفع لغة هذليّة.

قال جار الله: إعراب الجمع لغة من شدَّد الياء في الواحد، وهذا كما قال الجزولي: إن «الذي»، مشدّد الياء، معرب، فكأن أصله: «الَّذِيُّون»، فحذفت إحدى الياءين، ثم عمل به ما عُمل بـ «قاضُون».

وحكى بعضهم «الَّذِيُّون» رفعًا، و «الَّذِيِّين» نصبًا وجرًّا، وهي لغة من شدَّد الياء، فجمعه بلا حذف شيء منه.

وقد تحذف النون من «الَّذُون»، تخفيفًا، قال [من البسيط]:

٤١٣ ـ قومي الَّذُو بعكاظ طَيَّروا شَرَرًا   من رُوسِ قَوْمِكَ ضَرْبًا بالمصاقِيلِ

= الإعراب. وجملة «فكّكا الأغلالا»: معطوفة على جملة «قتلا الملوك».

الشاهد فيه قوله: «اللذا» يريد «اللذان» فحذف النون تخفيفًا، لاستطالة الموصول بالصلة.

٤١٢ ـ **التخريج**: الرجز للأخطل في خزانة الأدب ٦/ ١٤؛ والدرر ١/ ١٤٥؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٢؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٢٥؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في الأزهيّة ص ٣٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

اللغة: تميم: اسم قبيلة. صميم: خالص من الشوائب.

المعنى: لو ولدتهما تميم لكان لهما الفخر الخالص من الشوائب.

الإعراب: **«هما»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«اللتا»**: اسم موصول في محل رفع خبر المبتدأ مرفوع بالألف لأنه ملحق بالمثنى. **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«ولدت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«تميم»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«لقيل»**: اللام: رابطة لجواب الشرط، و «قيل»: فعل ماضٍ للمجهول، وهو جواب الشرط. **«فخر»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هذا فخر»، أو مبتدأ مرفوع. **«لهم»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «فخر»، أو بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: «موجود». **«صميم»**: نعت «فخر» مرفوع.

جملة: «هما اللتا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لو ولدت...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لقيل»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «هذا فخر» أو «فخر لهم صميم»: في محلّ رفع نائب فاعل لـ «قيل».

الشاهد فيه قوله: «اللتا» يريد «اللتان» فحذف النون، كالشاهد السابق.

٤١٣ ـ **التخريج**: البيت لأمية بن الأسكر في خزانة الأدب ٦/ ١٤، ١٧.

اللغة: الشّرَر: ما يتطاير من النار. المصاقيل: جمع مصقول والمقصود به هنا كلُّ آلة حديدٍ من السلاح.

المعنى: إنّ قومه تفوّقوا على قوم خصمه في عكاظ حيث ضربوا رؤوسهم بالسيوف الباترة.

الإعراب: **«قومي»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسر المناسب للياء، والياء: مضاف إليه. **«الّذو»**: خبر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. =

ومِن «الذين»، أيضًا، قال [من الطويل]:

٤١٤ ـ وإنَّ الذي حانَتْ بفَلْج دماؤُهُم هُـمُ الـقَـومُ كـلُّ الـقـومِ يـا أُمَّ خـالـدِ

ويجوز في هذا أن يكون مفردًا وُصف به مقدَّر مفرد اللفظ مجموع المعنى، أي: وإن الجمع الذي، أو: إن الجيش الذي؛ كقوله تعالى: **﴿كَمَثَلِ الذي استوقد نارًا﴾**(١) فحمل على اللفظ، أي: الجمع الذي استوقد، ثم قال: **﴿بنورِهم﴾** فحمل على المعنى، ولو كان في الآية مخفَّفًا من «الذين»، لم يجز إفراد الضمير العائد إليه؛ وكذا قوله تعالى: **﴿والذي جاءَ بالصدق وصدَّق به أولئك هم المتّقون﴾**(٢) هذا كثير، أعني ذكر «الذي» مفردًا موصوفًا به مقدَّرٌ مفرد اللفظ مجموع المعنى؛ أمَّا حذف النون من «الذين»، نحو: «جاءني الرجال الذي قالوا كذا»، فهو قليل كقلَّة «اللذا» في المثنى.

= **«بعكاظِ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طَيَّروا». **«طَيَّروا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. **«شررًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«من روسِ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طَيَّروا». **«قومِك»**: مضاف إليه مجرور، والكاف: مضاف إليه محله الجر. **«ضربًا»**: منصوب بنزع الخافض، والتقدير: «طيروا بضربٍ»، أو حال من فاعل «طيروا»، والتقدير: «ضاربين بالمصاقيل». **«بالمصَاقيل»**: جار ومجرور متعلقان بـ «ضربًا».

جملة «قومي الّذو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «طيروا»: صلة الموصول لا محلّ لها.

الشاهد فيه: حذف نون «الّذون» في قوله: «الّلذو».

٤١٤ ـ **التخريج**: البيت للأشهب بن رميلة في خزانة الأدب ٦/ ٧، ٢٥ ـ ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥١٧؛ والكتاب ١/ ١٨٧؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤٩ (فلج)، ١٥/ ٢٤٦ (لذا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ٣٣؛ والمحتسب ١/ ١٨٥؛ ومعجم ما استعجم ص ١٠٢٨؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٢؛ والمقتضب ٤/ ١٤٦؛ والمنصف ١/ ٦٧؛ وللأشهب أو لحريث بن مخفض (تصحيف محفض) في الدرر ١/ ١٤٨؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٥، ٦/ ١٣٣، ٨/ ٢١٠؛ والدرر ٥/ ١٣١؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٥٥.

اللغة: فلج: موضع قرب مكّة. حانت دماؤهم: ذهبت هدرًا.

المعنى: إن الذين ذهبت دماؤهم هدرًا في فلج، ليسوا قلّة، بل هم القوم جميعًا.

الإعراب: **«وإنّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «إنّ»: حرف مشبّه بالفعل. **«الذي»**: اسم موصول في محلّ نصب اسم (إن) وأصله (الذين) وحذفت النون تخفيفًا. **«حانت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«بفلج»**: جار ومجرور متعلقان بـ (حانت). **«دماؤهم»**: فاعلُ (حانت) مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ مضاف إليه. **«هم»**: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ. **«القوم»**: خبر مرفوع بالضمّة. **«كلّ»**: صفة (القوم) مرفوعة بالضمّة. **«القوم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«يا أم»**: «يا»: حرف نداء، «أم»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«خالد»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «إن الذي...»: بحسب ما قبلها. وجملة «حانت»: صلة الموصول لا محلّ لها. وجملة «هم القوم»: في محلّ رفع خبر (إنّ). وجملة النداء: استئنافية لا محلّ لها، وحقّها الابتداء.

الشاهد فيه قوله: «إن الذي» حيث حذف النون من (الذين) للتخفيف، والكلام واضح على جمع.

(١) البقرة: ١٧. (٢) الزمر: ٣٣.

وقد يقال: «لَذِي» و «لَذان»، و «لَتِي»، و «لَتان»، و «لاَتي»، بلا لام.

وجمع «الذي» من غير لفظه: «الأُلى» بوزن: «العُلا»، و «اللائين»، رفعًا، ونصبًا، وجرًّا، وبحذف النون، فيقال: «اللائي» بهمزة بعدها ياء ساكنة، نحو: «القاضي»، وهو قليل في المذكر، قرأ الأخفش: ﴿لِلائي يؤلون من نسائهم﴾[1]، ويقال: اللاءِ بحذف الياء، وقد جاء «اللاؤون» رفعًا، و «اللائين» نصبًا وجرًّا.

وجمع «التي»: «اللاتي» على وزن «فاعِل» من «التي»، وهو اسم جمع، كـ «الجامل»[2] و «الباقر»[3]، و «اللائي» بالهمزة مكان التاء، وهو كثير في جمع «التي»، دون جمع «الذي»؛ و «اللواتي»، و «اللوائي»، كأنهما جمعا الجمع. وقد تحذف الياءات من الأربعة، فيقال: «اللاتِ»، و «اللاءِ»، و «اللواتِ»، و «اللواءِ»، وقد تُسَهَّل الهمزة من اللاءِ بين الهمزة والياء، لكونها مكسورة، على ما هو قراءة وَرْش: ﴿واللاءِ يَئِسْن﴾[4]، وقد يقال: «اللايْ» بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة، كقراءة أبي عمرو، والبَزِّي، قال أبو عمرو: هي لغة قريش، كأنهم حذفوا الياء بعد الهمزة، ثم أبدلوا الهمزة ياءً من غير قياس، ثم أسكنوا الياء إجراءً للوصل مجرى الوقف. وقد يقال: «اللَّوَا»؛ بحذف التاء والياء معًا، وقد يقال: «اللاءات»، كـ «اللاعات»[5]، مكسورة التاء، أو معربةً إعراب «المسلمات».

و «الأُلى» جمع «التي» أيضًا، لا من لفظه، فـ «الذي» و «التي» يشتركان في «الأُلى» و «اللائي» إلاّ أن «الأُلى» في جمع المذكر أكثر، واللائي بالعكس.

وبمعنى «الذي» وفروعه من المثنى والمجموع والمؤنث: «مَنْ»، و «ما»، و «أيّ»، مضافًا إلى معرفة، لتكون موصولة معرفة، والإضافة إما ظاهرة، نحو: «اضربْ أيَّهم في الدار»، أو مقدرة، نحو: «لقيت أيًّا ضربت».

قال الكسائي: يجب أن يكون عاملها مستقبلاً، وقد نوزع فيه، فلم يكن له مستند إلا أنه قال: كذا خلقت، أي كذا وضعها الواضع، فقال له السائل: استحييتُ لك يا شيخ؛ يعني أن هذا أيضًا متنازع فيه.

وقد علَّل له ابن باذش بأن قال: «أيّ» موضوعة على الإبهام، والإبهام لا يتحقق إلا في المستقبل الذي لا يُدرَى مقطعه[6]، ولا مبدؤه، بخلاف الماضي

---

(١) البقرة: ٢٢٦.

(٢) الجامل: اسم جمع للجمل.

(٣) الباقر: اسم جمع للبقرة.

(٤) الطلاق: ٤.

(٥) اللاعات: جمع اللاعة، وهي المرأة الحديدة الفؤاد الشهمة، وما يجده الإنسان لولده وحميمه من الحُرقة وشدّة الحبّ. (لسان العرب ٨/ ٣٢٨ (لوع)).

(٦) أي: نهايته.

والحال، فإنهما محصوران؛ فلما كان الإبهام في المستقبل أكثر منه في غيره، استعملت معه «أيّ» الموضوعة على الإبهام.

وليس بشيء، لاختلاف الإبهامين، ولا تعلق لأحدهما بالآخر؛ وعند الكوفيين، يلزم، أيضًا، تقديم عامله عليه؛ وخالفهم البصريون في الموضعين، لعدم الدليل على الدعويَين.

وإذا أريد به المؤنث، جاز إلحاق التاء به، موصولاً كان أو استفهامًا، أو غيرهما، نحو: «لقيتُ أيَّتَهن»، و «أيَّتُهن لقيت». قال الأندلسي: التاء فيه شاذ، كما شذّ في «كلَّتهن»، و «خَيرة الناس»، و «شَرَّة الناس».

وبعض العرب يثنّيها ويجمعها، أيضًا، في الاستفهام وغيره، نحو: «أيَّاهم أخواك»، و «أيُّوهم إخوتكُ»، وهما أشذّ من التأنيث، ومُجوِّزهما تصرُّفهما في باب الإعراب.

* * *

قوله: «وذو الطائيّة»، الأكثر أن «ذو» الطائية لا تتصرف، نحو: «جاءني ذو فَعَل، وذو فَعَلا، وذو فَعَلوا، وذو فَعَلَتْ، وذو فَعَلتا، وذو فَعَلْن»، قال [من الوافر]:

٤١٥ ـ فـإنَّ الـمـاءَ مـاءُ أبـي وَجَـدِّي وبِـئْـري ذو حَـفَـرْتُ وذو طَـوَيْـتُ

---

٤١٥ ـ **التخريج**: البيت لسنان بن الفحل في الإنصاف ص ٣٨٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤، ٣٥؛ والدرر ١/ ٢٦٧؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٩١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٣٦؛ وبلا نسبة في الأزهية ص ٢٩٥؛ وأوضح المسالك ١/ ١٥٤؛ وتخليص الشواهد ص ١٤٣؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٨/ ٤٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة: ذو حفرت: أي التي حفرتها. ذو طويت: أي التي طويتُها، أي بنيتُها بالحجارة.

المعنى: إنّ هذا الماء كان يرده أبي وجدّي، وهذه البئر أنا الذي حفرتها وبنيتها بالحجارة، إذن لا يحقّ لكم ورودها.

الإعراب: **«فإنّ»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «إنّ» حرف مشبّه بالفعل. **«الماء»**: اسم «إنّ» منصوب بالفتحة الظاهرة. **«ماء»**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمّة الظاهرة، وهو مضاف. **«أبي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على ما قبل الياء لانشغال المحلّ بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«وجدّي»**: الواو: حرف عطف، **«جدي»**: معطوف على «أبي» ويعرب إعرابه. **«وبئري»**: الواو: حرف عطف، «بئري»: معطوف على «الماء» منصوب بالفتحة منع من ظهورها انشغال المحلّ بالحركة المناسبة، أو مبتدأ مرفوع... وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«ذو»**: اسم موصول معطوف على خبر «إنّ»، أو خبر المبتدأ مبنيّ في محلّ رفع. **«حفرت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع=

أي: التي حفرتها، ولا تعرب، أيضًا، قال [من الطويل]:

فَقُولا لِهذا المرْءِ ذو جاءَ ساعِيًا هَلُمَّ فإنَّ المَشْرِفيَّ الفرائِضُ[1]

ولم يقل: «ذي جاء».

وفي «ذو» الطائية أربع لغات: **أشهرها**: ما مرَّ، أعني عدم تصرفها مع بنائها. **والثانية**: حكاها الجزولي: «ذو»، لمفرد المذكر، ومثناه ومجموعه، و «ذاتُ»، مضمومة التاء لمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه. **والثالثة**: حكاها أيضًا، وهي كالثانية إلا أنه يقال لجمع المؤنث: «ذواتُ» مضمومة في الأحوال الثلاث. **والرابعة**: حكاها ابن الدهان، وهي تصريفها تصريف «ذو» بمعنى صاحب مع إعراب جميع متصرِّفاتها، حملاً للموصولة على التي بمعنى «صاحب»، وكلّ هذه اللغات طائيّة.

* * *

قوله: «وذا بعد «ما» الاستفهامية»، أمَّا الكوفيون فيجوِّزون كون «ذا» وجميع أسماء الإشارة، موصولة بعد «ما»، استفهاميَّة كانت، أو لا؛ استدلالاً بقوله تعالى: **﴿ثمَّ أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم﴾**[2]، أي: أنتم الذين تقتلون أنفسكم، وقوله [من الطويل]:

٤١٦ - عَدَسْ ما لِعبَّادٍ عَلَيْكِ إمارةٌ نَجَوْتِ وهذا تَحْمِلينَ طَليقُ

= فاعل. **«وذو طويت»**: معطوف على «ذو حفرت»، وتعرب إعرابها.

جملة «إن الماء...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بئري ذو حفرت»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «حفرت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول. وجملة «ذو طويت»: معطوفة على جملة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ذو حفرت وذو طويت» حيث استعمل «ذو» اسمًا موصولاً بمعنى «التي»، وأجراه على غير العاقل، لأنّ المقصود بها «البئر» وهي مؤنّثة.

(١) تقدم بالرقم ٣٢٧. (٢) البقرة: ٨٥.

٤١٦ - **التخريج**: البيت ليزيد بن مفرّغ في ديوانه ص ١٧٠؛ وأدب الكاتب ص ٤١٧؛ والإنصاف ٢/ ٧١٧؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٠؛ وتذكرة النحاة ص ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٦٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤١، ٤٢، ٤٨؛ والدرر ١/ ٢٦٩؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩، ٣٨١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٥٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٩؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧١؛ ولسان العرب ٦/ ٤٧ (حدس)، ١٣٣ (عدس)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٤٢، ٣/ ٢١٦؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٦٢، ٤٤٧؛ وأوضح المسالك ١/ ١٦٢؛ وخزانة الأدب ٤/ ٣٣٣، ٦/ ٣٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٤؛ وشرح قطر الندى ص ١٠٦؛ وشرح المفصل ٢/ ١٦، ٤/ ٢٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦٠ (ذوا)؛ والمحتسب ٢/ ٩٤؛ ومغني اللبيب ٢/ ٤٦٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

اللغة: عدس: اسم صوت لزجر البغل. عباد: هو عباد بن زياد والي سجستان لمعاوية.

المعنى: يقول مخاطبًا بغلته: إنّ عبّادًا لم يعد له سلطة عليك، وأنت تحملين رجلاً طليقًا بعد أن أفرج عنه.

أي: الذي تحملينه، وقوله تعالى: ﴿وما تلك بيمينك يا موسى﴾[١]، أي: ما التي بيمينك؛ ولم يجوِّز البصريون ذلك إلا في «ذا» بشرط كونه بعد «ما» الاستفهامية، إذا لم تكن زائدة.

ففي نحو: «ماذا صنعت»؟ يحتمل كونها زائدة، وبمعنى «الذي»، وقولك: «ما ذا الذي صنعت»؟ نصّ في الزيادة.

ومثله «ذا»؟ بعد «مَن» الاستفهامية، نحو: «مَن ذا لقيت»؟ وقوله تعالى: ﴿مَن ذا الذي يقرضُ اللَّهَ قرضًا حسنًا﴾[٢].

واعتذر البصريون عن المواضع التي استدلّ بها الكوفيون بأن أسماء الإشارة فيها باقية على أصلها دفعًا للاشتراك الذي هو خلاف الأصل.

وخالف الأخفش، وابنُ السرّاج النحاةَ في كون «ما» المصدريَّة حرفًا، وجعلاها اسمًا، فهما يقدِّران في صلتها ضميرًا راجعًا إليها؛ و «ما» كناية عن المصدر، ففي قوله تعالى: ﴿بما رحُبَت﴾[٣]: أي: بالرحب الذي رحبته؛ وليس بوجه، إذ لم يعهد هذا الضمير بارزًا في موضع والأصل عدم الإضمار، وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية.

٥ ـ حذف العائد

قال ابن الحاجب:

والعائد المفعول يجوز حذفه.

* * *

= **الإعراب: «عدس»**: اسم صوت مبنيّ على السكون لا محلّ له من الإعراب، أو منادى إذا كان المقصود «البغلة». **«ما»**: حرف نفي. **«لعباد»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«عليك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «إمارة». **«إمارة»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«نجوت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **«وهذا»**: الواو: حاليّة، «هذا»: الهاء: للتنبيه، و «ذا»: اسم موصول في محل رفع مبتدأ. **«تحملين»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والياء: فاعل. **«طليق»**: خبر المبتدأ مرفوع.

جملة «ما لعباد...»: الاسميّة لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة. وجملة «نجوت»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «هذا تحملين...»: في محلّ نصب حال. وجملة «تحملين...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها صلة الموصول.

الشاهد فيه قوله: «وهذا تحملين طليق»، فإنَّ الكوفيِّين ذهبوا إلى أنّ «ذا» اسم موصول وقع مبتدأ، ولم يمنعهم اتصال حرف التنبيه به من أن يلتزموا موصوليته، كما لم يمنعهم عدم تقدّم «ما» أو «من» الاستفهاميَّتين من التزام موصوليَّته، وعندهم أنّ التقدير: والذي تحملينه طليق.

(١) طه: ١٧. (٢) البقرة: ٢٤٥.
(٣) التوبة: ٢٥، ١١٨.

قال الرضيّ:

عائد الألف واللام لا يجوز حذفه، وإن كان مفعولاً، لخفاء موصوليَّتها، والضمير أحد دلائل موصوليتها، كما مرَّ في الخلاف مع المازني.

ولا يجوز حذف أحد العائدين إذا اجتمعا في الصلة، نحو: «الذي ضربته في داره: زيد»، إذ يُستغنى عن ذلك المحذوف بالباقي، فلا يقوم عليه دليل.

ثم الضمير إمَّا أن يكون منصوبًا أو مجرورًا أو مرفوعًا، فالمنصوب يحذف بشرطين: ألاَّ يكون منفصلاً بعد «إلاَّ»، نحو: «جاءني الذي ما ضربت إلا إيّاه»، وأمّا في غيره، فلا منع، كقولك: «ضيِّع الزيدان الذي أعطيتهما»، أي: أعطيتهما إيّاه، وكذا: «الذي أنا ضاربٌ زيد»، أي: ضارب إيّاه، ويجوز أن يكون المحذوف ههنا مجرورًا في محل النصب، كما يجيء، أي: الذي أنا ضاربُه. والشرط الثاني أن يكون مفعولاً، نحو: «الذي ضربت: زيد»، لأن الضمير، إذن، فضلة، بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب، فلا يحذف في نحو: «الذي إنه قائم..»؛ وأما المجرور، فيحذف بشرط أن ينجرَّ بإضافة صفةٍ ناصبة له تقديرًا، نحو: «الذي أنا ضرب: زيد»، أي: ضاربه كما تقدم؛ أو ينجر بحرف جرّ معيَّن، وإنما شرط التعيين، لأنه لا بدَّ بعد حذف المجرور من حذف الجارِّ أيضًا، إذ لا يبقى حرفُ جارٌّ بلا مجرور، فينبغي أن يتعيَّن، حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره، كقوله تعالى: ﴿**أنسجدُ لِما تأمرنا**﴾[1]، أي: تأمرنا به، وقوله تعالى: ﴿**فاصدعْ بما تُؤمرُ**﴾[2] أي: تؤمر به، أي: بإظهاره، قال [من الطويل]:

٤١٧ ـ فَقُلْتُ له: لا، والذي حَجَّ حاتِمٌ ... أَخُونُكَ عَهْدًا إنَّني غَيْرُ خَوَّانِ

---

(١) الفرقان: ٦٠. (٢) الحجر: ٩٤.

٤١٧ ـ **التخريج**: البيت للعريان بن سهلة في خزانة الأدب ٦/ ٥٦، ٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٦٥؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٧٧؛ وحاشية يس ١/ ١٤٧؛ ولسان العرب ١٣/ ١٤٤ (خون).

اللغة: «الذي» كناية عن البيت العتيق الذي يحجُّه الناس، أو عن الله سبحانه وتعالى.

المعنى: يقسم بالبيت الذي يحجُّه الناس أنّه لن يخون هذا الرجل الذي أكرمه وآواه في بيته.

الإعراب: «**فَقُلْتُ**»: الفاء: حرف عطف، «**قُلْتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قُلْتُ». «**لا**»: نافية مهملة. «**والذي**»: الواو: واو القسم، «الذي»: مقسم به مبني على السكون في محل جر. «**حجَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**حاتمٌ**»: فاعل مرفوع. «**أخونك**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: أنا، والكاف: مفعول به محله النصب. «**عهدًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**إنني**»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «إنَّ» محلّه النصب. «**غير**»: خبر «إن» مرفوع. «**خَوَّانٍ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

أي: حجّ حاتم إليه، ويتعيَّن حرف الجر قياسًا إذا جُرَّ الموصول، أو موصوفه بحرف جرّ مثله في المعنى، وتماثل المتعلقان، نحو: «مررتُ بالذي مررتَ»، أي: مررتَ به، فالجارّان متماثلان، وكذا ما تعلَّقا بهما، ومثال الموصوف: «مررتُ بزيد الذي مررتَ»، وربَّما يحذف المجرور بحرف وإن لم يتعيَّن، نحو: «الذي مررتُ: زيد»، أي: الذي مررتُ به، وإن احتمل: مررت معه أو له أو نحو ذلك.

ومذهب الكسائي في مثله التدريج في الحذف، وهو أن يحذف حرف الجر أولاً حتى يتصل الضمير بالفعل، فيصير منصوبًا فيَصحّ حذفه.

ومذهب سيبويه والأخفش حذفهما معًا، إذ ليس حذف حرف الجر قياسًا في كل موضع، والمجوِّز له ههنا استطالة الصلة، ومع هذا المجوِّز فلا بأس بحذفه مع المجرور به.

وأمَّا الضمير المرفوع، فلا يحذف إلا إذا كان مبتدأ، إذ غير ذلك إمَّا خبره، وكون الضمير خبرًا لمبتدأ أقلّ قليل، فلا يكون في الكلام، إذن، دليل على أنَّ خبر المبتدأ هو المحذوف، بل يحمل ذلك على أن المحذوف هو المبتدأ، لكثرة وقوعه ضميرًا؛ وإمَّا فاعل، فلا يجوز حذفه، أو خبر «إن» وأخواتها ولم يثبت حذفه إلا قليلاً، ولا يكون ذلك أيضًا في الأغلب. إلا إذا كان ظرفًا، كما يجيء، وأيضًا، هو في الأصل خبر المبتدأ؛ وأمَّا اسم «ما» الحجازية، فلا يحذف أصلاً لضعف عملها.

ويشترط في المبتدأ المحذوف ألاَّ يكون خبره جملة، ولا ظرفًا، ولا جارًّا ومجرورًا، إذ لو كان أحدَها، لم يُعلم بعد الحذف أنه حذف شيء، إذ الجملة والظرف يصلحان مع العائد فيهما لكونهما صلة.

وإذا حصل المبتدأ المشروط، فالبصريون قالوا: إن كان في صلة «أيّ» جاز الحذف بلا شرط آخر، نحو قوله تعالى: **﴿أيُّهم أشدُّ على الرحمن عِتِيًا﴾**[1]، وقوله [من المتقارب]:

٤١٨ ـ إذا ما لقيتَ بني مالكٍ فَسَلِّمْ على أيُّهمْ أَفْضَلُ

= جملة «قُلْتُ»: معطوفة على جملة ابتدائية لا محل لها. وجملة «أقسم» المحذوفة: مقول القول محلها النصب. وجملة «حج»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أخونك»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «إنني غيرُ خَوَّان»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن التقدير: حَجَّ حاتم إليه، فحذف «إليه».

(١) مريم: ٦٩.

٤١٨ ـ **التخريج**: البيت لغسّان بن وعلة في الدرر ١/ ٢٧٢؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٥؛ والمقاصد النحوية=

لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الإضافة، وإن لم تطل الصلة، وقال الأندلسي: لأنها لها من التمكّن ما ليس لأخواتها، فلهذا تضاف وتعرب، فتُصُرِّف في صلتها، أيضًا، بحذف بعضها.

وإن لم يكن في صلة «أيّ»، لم يحذف إلا بشرط استطالة الصلة، كقوله تعالى: ﴿وهو الذي في السماءِ إلهٌ وفي الأرض إلهٌ﴾[1]، طالت الصلة بالعطف عليها.

وأمَّا الكوفيُّون فيجوِّزون الحذف بلا شذوذ، مطلقًا، في صلة «أيّ» كان، أو في غيرها، مع الاستطالة أو بدونها، كما قرىء في الشواذّ: ﴿على الذي أحسنُ﴾[2]، ويروى: «ما أنا بالذي قائل لك شيئًا».

واعلمْ أنه إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن متكلِّم، جاز أن يكون العائد إليه غائبًا، وهو الأكثر، لأن المظهرات كلها غَيْب، نحو: «أنا الذي قال كذا»، وجاز أن يكون متكلّمًا حملاً على المعنى، قال عليّ كرّم الله وجهه [من الرجز]:

= ١/ ٤٣٦؛ وله أو لرجل من غسان في شرح شواهد المغني ١/ ٢٣٦؛ ولغسّان في الإنصاف ٢/ ٧١٥؛ ولغسان أو لرجل من غسان في خزانة الأدب ٦/ ١٦؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ١٥٨؛ وجواهر الأدب ص ٢١٠؛ ورصف المباني ص ١٩٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٨٧؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٧، ٤/ ٢١، ٧/ ٨٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٩ (أيا)؛ ومغني اللبيب ١/ ٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٤.

الإعراب: **«إذا»**: اسم شرط غير جازم مبنيّ في محلّ نصب مفعول فيه، متعلّق بجوابه. **«ما»**: زائدة. **«لقيت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **«بني»**: مفعول به منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«مالك»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فسلّم»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، و «سلّم»: فعل أمر، وفاعله... وجوبًا: أنت. **«على»**: حرف جرّ. **«أيّهم»**: اسم موصول مبنيّ على الضمّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «سلّم». **«أفضل»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هو أفضل».

جملة «إذا لقيت... فسلم» الشرطية: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «لقيت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «سلّم»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «هو أفضل»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «على أيهم» حيث جاءت «أيهم» اسمًا موصولاً مضافًا، وصلتها محذوفة، والتقدير: «أيهم هو أفضل». ولهذا بُنِيَتْ على الضمّ. ويروى: «أيِّهم» معربة.

(١) الزخرف: ٨٤.

(٢) الأنعام: ١٥٤. وهذه قراءة الحسن والأعمش وابن أبي إسحاق وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٥٥؛ وتفسير الطبري ١٢/ ٢٣٦؛ وتفسير القرطبي ٧/ ١٤٢؛ والكشاف ٢/ ٤٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٣٥.

٤١٩ ـ أنا الذي سمَّتنِ أُمِّي حَيْدَرَهْ

قال المازني: لو لم أسمعه لم أجوِّزه.

وكذا إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن مخاطب، نحو: «أنت الرجل الذي قال كذا»، وهو الأكثر، أو قلتَ كذا حملاً على المعنى.

هذا كلّه إذا لم يكن للتشبيه، أمَّا مَعَه، فليس إلا الغيبة، كقولك: «أنا حاتم الذي وهَبَ المِئِين»، أي: مثل حاتم.

وإن كان ضميرين[1]، جاز لك في غير التشبيه حمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى، نحو: «أنا الذي قلتُ كذا وضرب زيدًا»، و «أنت الرجل الذي قال كذا وضربتَ زيدًا».

وإن كان الموصول أو موصوفه مخبرًا عنه بالمتكلم أو المخاطب، لم يجز الحمل على المعنى، فلا يجوز: «الذي ضربتُ أنا»، و «الذي ضربتَ أنت»، إذ لا فائدة، إذن، في الإخبار، لأنك إذا قلت: «الذي ضربتُ»، فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الإخبار بـ «أنا» لغوًا، وكذا قولك: «الذي قلتَ أنت»، فظهر بهذا أنَّ قوله [من الرمل]:

٤٢٠ ـ [كيفَ يَخْفَى عَنْكَ ما حَلَّ بنا أنــا أنــت] الــقــاتــلــي أنــت أنــا

---

٤١٩ ـ **التخريج**: الرجز للإمام علي بن أبي طالب في ديوانه ص ٧٧؛ وأدب الكاتب ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٦/ ٦٢، ٦٣، ٦٥، ٦٦، ٦٧؛ والدرر ١/ ٢٨٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٢/ ٢٩٤، ٦/ ٩٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠٧٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٨٦.

اللغة: حيدرة: أسد.

المعنى: يفخر عليٌّ ـ كرم الله وجهه ـ على خصمه بأنَّ له من اسمه نصيبًا: فقد سَمَّتْه أمُّه باسم الأسد حيدرة، توسُّمًا للشجاعة فيه.

الإعراب: **«أنا»**: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. **«الذي»**: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر. **«سَمَّتنِ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والنون: للوقاية، والياء المحذوفة: في محل نصب مفعول به. **«أمي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسر المناسب للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«حيدرة»**: مفعول به ثان للفعلِ «سَمَّى» منصوب بفتحة مقدرة على التاء المقلوبة هاء ساكنة للقافية.

جملة «أنا الذي...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سمَّتني»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه: أنه يجوز أن يقال: أنا الذي سَمَّتني، والأكثر «سَمَّته».

(١) أي: إذا كان الموصول أو موصوفه ضميرين.

٤٢٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٧٢، ٧٥.

المعنى: لا يعقل أن يخفى عليكِ ما حلَّ بي من الضنى، وأنا الذي قتلتَه أنت. وأنت وأنا شخص واحد. =

ليس بوجه، والوجه أن يقال: «القاتلُه أنت: أنا».

واعلم أن حذف الضمير في المعطوفة على الصلة أَحسنُ من حذفه من المعطوف عليها، نحو: «هذا الذي ضربته وقتلت»، فلهذا حَسُن حذف الضمير في المعطوفة على الجملة التي هي خبر المبتدأ، نحو: «زيد ضربته وقتلت»، وإن قبح حذفه من المعطوف عليها.

***

= **الإعراب**: «**كيف**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق مقدّم، إذا كان السؤال عن كيفية الخفاء، وفي محل نصب حال إذا المقصود السؤال عن حال المختفي. «**يخفى**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «**عنك**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يخفى». «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل. «**حَلّ**»: فعل ماض مبني على الفتح، والفاعل مستتر جَوَازًا تقديره: هو. «**بنا**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حَلَّ». «**أنا**»: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ أوّل. «**أنت**»: ضمير رفع منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ ثانٍ. «**القاتلي**»: خبر للمبتدأ الثاني، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بحركة الكسر المناسب للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**أنت**»: ضمير منفصل، في محل رفع مبتدأ. «**أنا**»: خبره محلُه الرفع. وفي البيت توجيهات أخرى ذكرها البغدادي في «**الخزانة**».

جملة «كيف يخفى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «حَلّ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «أنا أنت القاتلي»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أنت القاتلي»: خبر للمبتدأ الأول «أنا» محلها الرفع. وجملة «أنت أنا»: استئنافية لا محل لها، أو خبر ثانٍ للمبتدأ «أنا».

الشاهد فيه قوله: «أنت القاتلي أنت» حيث كان يجب أن يقول: «القاتلهُ» ليكون التقدير: الذي قتلتهُ أنا.

الإخبار
بالذي أو بالألف واللام

قال ابن الحاجب:

وإذا أخبرت بـ «الذي» صدَّرتها، وجعلت موضع المخبر عنه ضميرًا لها وأخرته خبرًا؛ فإذا أخبرت عن «زيد» من: «ضربتَ زيدًا» قلت: «الذي ضربته زيد»، وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية خاصَّة، ليصحَّ بناء اسم الفاعل والمفعول، فإن تعذَّر أمر منها تعذَّر الإخبار، ومن ثمَّ امتنع في ضمير الشأن، والموصوف والصفة، والمصدر العامل، والحال، والضمير المستحق لغيره، والاسم المشتمل عليه.

* * *

قال الرضيّ:

هذا باب تُسمِّيه النحاة باب الإخبار بـ «الذي»، أو بالألف واللام، ومقصودهم من وضع هذا الباب، تمرين المتعلم فيما تعلَّمه في بعض أبواب النحو من المسائل، وتذكيره إيّاها، كما يتذكر، مثلاً، بمعرفة أن الحال والتمييز لا يخبر عنهما أنه يجب تنكيرهما، وبمعرفة أن المجرور بـ «حتى» وكاف التشبيه لا يخبر عنهما، أنهما لا يقعان ضميرين، وبمعرفة أن ضمير الشأن لا يخبر عنه، أنه يجب تصديره لغرض الإبهام قبل التفسير، فنقول:

معنى قولهم: أَخبرْ عن (أ) الذي في ضمن الجملة الفلانيّة بـ (ب) الموصول أي: صُغْ من هذه الجملة، جملة أخرى اسمية، وأخبر في الثانية بـ (أ)، أي عن ذات متصفة بما اتصف به (أ) في الأولى معبِّرًا عن تلك الذات بـ (ب) الموصول، ولا تغيِّر الأولى عن وضعها إلا بقدر ما يفيد هذا الإخبار المذكور؛ فلا بدَّ، إذن، أن تجعل في الثانية (ب) مبتدأ مصَدَّرًا، لأن المسؤول منك[1] أن تخبر عن تلك الذات، أي (ب) والمخبر عنه في الجملة الاسمية مبتدأ، والمبتدأ مرتبته الصدر، ولا بدَّ أن تجعل مكان (أ) ضميرًا راجعًا إلى (ب)، لأن المسؤول أن تصف (ب) بالوصف الذي كان لِـ (أ) بلا تغيير شيء من الجملة الأولى، ولم يمكن أن يكون

---

(١) أي: المطلوب منك.

(ب) مكان (أ) لتصدر (ب)، فإن (ب) مبتدأ، فلا بد أن يكون نائبه، وهو الضمير العائد إليه مكان (أ)، ولا بدَّ أن تؤخر (أ) في الجملة الثانية خبرًا، لأن المسؤول أن تخبر عن (ب) بـ (أ) ورتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول بصلته، فعلى هذا لم تخبر عن (أ) بـ (ب) الموصول، بل أخبرت عن (ب) الموصول بـ (أ)، إلا أنك لما أخبرت عن (ب) بـ (أ)، والمبتدأ في المعنى هو الخبر، أي: يطلق على ما يطلق على الخبر، فإذا أخبرت عن (ب)، فقد أخبرت عما يطلق عليه (أ)، فكأنك أخبرت عن (أ)، وإنما ذكرت المخبَر عنه باسم (أ) دون (ب)، لأن (أ) هو المذكور في الجملة الأولى التي هي المصوغة المفروغ منها، المعلوم أجزاؤها دون (ب)، فـ (أ) هو المشهور قبل صوغ الثانية.

وأما قولك في السؤال: بـ (ب) الموصول، فليس معناه: اجعل (ب) مخبرًا به، بل الباء فيه للاستعانة، كما في قولك: «كتبتُ بالقلم»، إذ المعنى: أخبر الإخبار المذكور بأن تجعل (ب) الموصول مبتدأ.

ومثال ذلك أن يقول العالم للمتعلِّم ليدرِّبه، أو ليجرِّبه: أخبرْ عن: «زيدًا» من قولك: «ضربت زيدًا»، بـ «الذي»، فالمعنى: اجعل «الذي» مبتدأ خبره «زيد»، واجعل تلك الجملة الأولى، وهي «ضربت زيدًا»، صلة لـ «الذي»، بلا تغيير شيء منها إلاَّ أن تجعل مكان «زيدًا» ضميرًا عائدًا إلى «الذي»، وتؤخِّر «زيدًا» خبرًا عن «الذي»؛ فتقول: «الذي ضربته: زيد».

فالفرق بين الجملة الأولى والثانية أنك إذا قلت: «ضربتُ زيدًا»، فربَّما تخاطب به مَن لا يعرف أن لك مضروبًا في الدنيا، وربَّما تخاطب به مَن يَعرف شخصًا بمضروبيَّتك، لكنه لا يعرف أنه زيد، وأمَّا قولك: «الذي ضربته زيد»، فلا تخاطب به إلاَّ على الوجه الثاني، أي: تخاطب به مَن يعرف أن لك مضروبًا؛ لأن مضمون الصلة يجب أن يكون معلومًا للمخاطب كما ذكرنا، ولكن لا يعرف أنه زيد، إذ لو عَرَف ذلك، لوقع الإخبار عنه بأنه زيد ضائعًا، فالجملة الثانية نصٌّ في المحتمل الثاني للجملة الأولى.

* * *

قوله: «صدَّرتها» أي: جعلت «الذي» في الصدر مبتدأ.

* * *

قوله: «وأخَّرته خبرًا»: «خبرًا» نصب على الحال، أو ضمَّن أخَّرته معنى: جعلته، أي: جعلته خبرًا متأخرًا.

* * *

قوله: «وكذلك الألف واللام في الجملة الفعلية»، لا تخبر بالألف واللام إلا عن اسم في الجملة الفعلية خاصَّة.

قوله: «ليصحَّ بناء اسم الفاعل، أو المَفعول منها»، قد ذكرنا أنَّ صلة الألف واللام اسمُ فاعل أو مفعول، وذلك لأنه يمكن أن يُسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله إذا كان الفعل مبنيًّا للفاعل، إذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى «فَعَل» و «يَفْعَل»، نحو: «زيد ضارب»، أي: ضَرَب أو يَضرب؛ أو اسم مفعول مع مرفوعه، إذا كان الفعل مبنيًّا للمفعول، إذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى: «فُعِل» و «يُفْعَل»، نحو: «زيد مضروب»، أي: ضُرِب أو يُضرَب؛ وليس شيء من اسم الفاعل والمفعول مع مرفوعهما بمعنى الجملة الاسمية، حتى يسبك من أحدهما مع المرفوع. بَلَى، هما مع مرفوعيهما جملتان اسميتان في نحو: «أضارب الزيدان»؟، و «ما مضروب البكران»، لكن في أولهما حرفان يمنعان من وقوعهما صلة لِلاَّم كما سيجيء بُعَيْدُ.

ويجب أن يكون الفعل الذي يُسبك منه صلة الألف واللام متصرفًا، إذ غير المتصرِّف نحو: «نِعْمَ»، و «بِئْسَ»، و «حبَّذا»، و «عَسَى»، و «ليسَ»؛ لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول، فلا يُخبَر باللام عن «زيد» في نحو: «ليس زيد منطلقًا»؛ ويجب ألاَّ يكون في أول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناه، كالسين، و «سوف»، وحرف النفي والاستفهام.

* * *

قولُه: «فإن تعذَّر أمرٌ منها» أي: أمر من الأمور الثلاثة، وهي تصدير الموصول، ووضع عائد إليه مقام ذلك الاسم، وتأخير ذلك الاسم خبرًا.

فبالشرط الأول، وهو تصدير الموصول، يتعذَّر الإخبار عن كل اسم في الجملة الإنشائية والطلبية، لأن الصلة، كما تقدم، لا تكون إلا خبرية، ويتعذر، أيضًا، عند الكوفيين، الإخبار بـ «الذي» عن اسم في جملة مصدَّرة بـ «الذي»، لأنهم يأبَون دخول الموصول على الموصول إذا اتفقا لفظًا، أمَّا قوله [من الطويل]:

٤٢١ ـ مِنَ النفرِ اللائي الذين إذا هُمُ ... يَهابُ اللئامُ حَلْقةَ البابِ قَعْقَعُوا

---

٤٢١ ـ **التخريج**: البيت لأبي الربيس في خزانة الأدب ٦/ ٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٧، ٨٩؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٦٧ (لوي)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٨؛ والحيوان ٣/ ٤٨٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٦؛ والعقد الفريد ٥/ ٣٤٣.

اللغة: النَّفَرُ: اسم جمع يقع على جماعة من الرجال خاصة ما بين الثلاثة إلى العشرة. اللئام: جمع لئيم، وهو الشحيح والدنيء النفس والمهين. قعقعوا: ضربوا الحَلْقة على الباب لتصوِّت. =

فَيَرْوُونه: من النفر الشمّ الذين. . .

والأَولى تجويز الرواية الأُولى، لأنها من باب التكرير اللفظي، كأنه قال: من النفر اللائي اللائي؛ فإن تغايرا، نحو: «الذي مَن فعل»، كان أسهل عندهم.

قال ابن السرّاج: دخول الموصول على الموصول لم يجيء في كلامهم، وإنما وضعه النحاة رياضةً للمتعلمين وتدريبًا لهم؛ نحو: «الذي الذي في داره عمرو: زيد»، فقولك: «في داره» صلة «الذي» الأخير، وعائده مستتر في الظرف، و «عمرو»: خبر «الذي» الأخير، و «الذي» الأخير مع صلته وخبره صلة «الذي» الأول، وعائد الأول: الهاء المجرور «في داره»، و «زيد» خبر «الذي» الأول، كأنك قلت: «الذي ساكن في داره عمرو: زيد».

وتقول: «الذي التي اللذان أبواهما قاعدان لديها كريمان عزيزة عنده حسن»؛ تبتدىء بالموصول الأخير، فتوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر، لاستغنائه بما في حيّزه عما قبله، واحتياج كلّ ما قبله إليه لكونه من صلته، فتقول:

«أبواهما قاعدان»: صلة «اللذان»، وعائدُهُ الضمير المجرور في «أبواهما»، وخبره: «كريمان»، وهذه الجملة، أعني: «اللذان» مع صلته وخبره، صلة «التي»، والعائد إلى «التي» من صلته: الضمير المجرور في «لديها»، فـ «التي»: مبتدأ مع صلته المذكورة، و «عزيزة عنده»: خبره، والجملة، أعني: «التي» مع صلته وخبره: صلة «الذي»، والعائد من الصلة إليه: الهاء المجرورة في «عنده»، و «الذي» مع صلته المذكورة: مبتدأ خبره «حسن».

= **المعنى**: إنّ ممدوح الشاعر من القلة الكرام الذي إذا قعقعوا حلقة الباب هابَ اللئام دَقَّها؛ لأنهم ليسوا على ثقة من الإذن لهم كما يثق هؤلاء النفر الكرام بأن يؤذن لهم.

الإعراب: **«من النفر»**: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هذا البطل من النفر». **«اللائي»**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر صفة لـ «النفر». **«الذين»**: توكيد لفظي لـ «اللائي». **«إذا»**: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «قعقعوا». **«هم»**: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والمذكور هو الفعْل «قَعْقعوا». **«يهابُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«اللئام»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«حَلْقة»**: مفعول به مقدّم للفعل «قعقعوا». **«الباب»**: مضاف إليه مجرور. **«قَعْقعوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة.

جملة «إذا هم قعقعوا حلقة الباب يهاب اللئام»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «هم» مع الفعل المحذوف: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «قعقعوا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «يهاب اللئام»: جَوَاب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «اللائي الذين» من باب التكرير اللفظي، كأنه قال: من النفر اللائي اللائي.

وهكذا العمل إن زادت الموصولات، ولا تقف عند حدّ، فاحْذرِ الغلط، وأَعطِ كل موصول حقه.

وبالشرط الثاني، وهو وضع الضمير العائد إلى الموصول مقام المخبر عنه، يُخرج الفعل، والجملة، والجار والمجرور، والظرف، إذ لا تضمر هذه الأشياء، ويخرج كلّ اسم لازم للتنكير، كالمجرور بـ «كَمْ»، واسم «لا» التبرئة، وخبرها، والحال، والتمييز المنصوب، وكنكرة تفيد ما لا يستفاد من المعارف، كالتفخيم في «زيد أيُّما رجل»، والاستغراق في نحو: «كلّ رجل»، و «أفضل رجل»، و «ما مِن رجل»، وكذا كلّ اسم يلزمه النفي، نحو: «لا أحد»، و «لا عريب»[١]، و «لا كتيع»[٢]. ويخرج، أيضًا، كلّ اسم جاز تعريفه، لكن يلزم إظهاره، كفاعل «حبَّذا»، والمعارف السادَّة مسدَّ الحال، كالعراك، ووحدَه، وجهدَه، وسائر ما ذكرنا في باب الحال؛ لأنها بلفظها تدلّ على لفظ الحال، والإضمار يزيله، وكالمصدر العامل، إذ لا يجوز: «مروري بزيد حسن، وهو بعمرو قبيح»، لأن لفظ المصدر مُراعًى في العمل، إذ هو من جهة التركيب اللفظي يشابه الفعل فيعمل، والإضمار يزيل اللفظ، وكذا كلّ صفة عاملة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة العاملة في الظاهر.

وأمَّا الإخبار عن «قائم» في «زيد قائم»، فإنما يجوز إذا لم تُعمله في الضمير المستكن، نظرًا إلى كونه في الأصل اسمًا مستغنيًا عن الفاعل.

وعند المازني يجوز الإخبار عن المصدر المحذوف عاملُه، نحو: «إنّما أنت سيرًا»، وعند ابن السرَّاج لا يجوز، لأن الفعل إنما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه؛ وأجاز المازني، على قبح، الإخبار عن «ضرباً» بمعنى: ضربت ضربًا، ومنعه غيره، إذ صورته صورة المفرد، فلا يصلح لكونه صلة.

ويقبح الإخبار عن المصدر الذي للتأكيد، لعُرِيّ الإخبار عن فائدة معتبرة؛ وكالمفعول له، إذ يشترط فيه لفظ المصدر، وكالمجرور بالكاف وواو القسم وتائه، و «حتى»، و «مذْ» و «منذُ»، وكذا المرفوع بعدهما، إذ شرطه لفظ الزمان؛ وكتمييز الأعداد المجرور، فإن المحقّقين استقبحوا الإخبار عنه، لوجوب كون المفسَّر صريحًا في تعيين الجنس، والإضمار يخلُّ بذلك؛ وبعضهم جوَّزه، نحو: «الذي هذا مائته: الدرهم»؛ وكالمقادير المبهمة المفسَّرة بما بعدَها، نحو: «راقود خلاً»، و «عشرون درهمًا»؛ فإن ألفاظها معتبرة، وكالمضاف دون المضاف إليه، إذ

(١) بمعنى: لا أحد.
(٢) بمعنى: لا أحد أيضًا.

المضمر لا يضاف، وكالموصوف بدون الصفة، وكالصفة بدونه، وكالموصول بدون صلته، وكصلة اللام بدون الموصول، إذ لفظها شرط.

وأمَّا البدل والمبدل منه، فبعضهم لا يجيز الإخبار عن أحدهما وحده، بل عنهما معًا، كالصفة والموصوف، قال: لأن البدل مبيِّن كالصفة، فلا يُفرد من المبدل منه؛ وأيضًا، تخلو الصلة من العائد في نحو: «جاءني زيد أبوك»، إن أُخبر عن البدل عند مَن يجعل البدل في حكم تكرير العامل.

وبعضهم أجاز الإخبار عن كلّ واحد منهما، فالأول تقول في: «مررت برجل زيد»، مخبرًا عنهما: «الذي مررت به رجل زيد»، والثاني تقول مخبرًا عن المبدل منه: «الذي مررت به زيد رجل»، ومخبرًا عن البدل: «الذي مررت برجل به: زيد»، بإعادة الجار، لأن المجرور لا منفصلَ له[1]، ويجوز أن تقول: «برجل هو»، واضعًا المرفوع مقام المجرور.

والمجوِّزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال، فأجازه الأخفش إذ الضمير نفس ما بعده؛ ومنعه الزيادي، إذ الضمير لا يدلّ على البعض والاشتمال قبل أن يذكر خبر الموصول.

وكخبر «عَسَى» وأخواتها، وكألفاظ التأكيد في الأشهر، إذ تلك الألفاظ معتبرة في إفادة التأكيد، وأيضًا يبقى خبر الموصول تأكيدًا بلا مؤكَّد، وكعطف البيان دون المعطوف؛ وكالمضاف إليه من الكنى والأعلام، للأناسيّ وغيرها، كـ «أبي القاسم»، و «امرىء القيس»، و «ابن آوى»، و «ابن عرس»[2]، و «ابن قترة»[3]، و «ابن مقرض»[4]، و «أم حُبين»[5]، و «سام أبرص»[6]؛ إذ المضاف إليه في مثلها صار بالعلمية كبعض حروف الكلمة، وكذا «قزح» في «قوس قزح»، وككلّ جزء من جزأي المركب، نحو: «بيتَ بيتَ»، و «خمسةَ عشرَ»، و «بعلبك»، وكـ «منذُ»، و «مُذْ»، فإنهما لا يضمران، وكذا كلّ ظاهر قام مقام

(١) أي: ليس لضمير الجر صورة منفصلة كما لضمير الرفع وضمير النصب.

(٢) ابن عرس: حيوان من أكلة اللحوم يشبه الفأرة، مستطيل الجسم، يُعرف بالخفّة والضراوة. (لسان العرب ٦/ ١٣٧ (عرس)؛ والمرصع ص ٢١٩).

(٣) ابن قترة: ضرب من الحيّات. (لسان العرب ٥/ ٧٣ (قتر)؛ والمرصع ص ٢٤٦).

(٤) ابن مقرض: دويبّة أصغر من الفأرة، يقتل الحمام، ويقرض الثياب. (لسان العرب ٧/ ٢١٦ (قرض)؛ والمرصّع ص ٢٧٩).

(٥) أم حبين: دويبّة على قدر الخنفساء. (لسان العرب ١٣/ ١٠٥ (حبن)).

(٦) سام أبرص: الوزَعة (حشرة بشكل الحرذون أصغر منه). (لسان العرب ٧/ ٥ (برص)).

الضمير في نحو: ﴿الحاقّة ما الحاقّة﴾[(١)]، وقوله [من الخفيف]:

لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نغَّصَ الموتُ ذا الغنى والفقيرا[(٢)]

مما إظهاره يفيد التفخيم؛ ومنع بعضهم الإخبار عن خبر «كان»، والأصل جوازه لأنه كخبر المبتدأ.

ويخرج أيضًا[(٣)]، ما جاز إضماره، لكن الضمير لا يعود إلى ما تقدّم من الموصول، كالمجرور بـ «رُبَّ»، وفاعل «نِعْمَ» و «بِئْسَ» وأخواتهما، فإن هذه الضمائر لا تجيء إلاّ مبهمة مميَّزة بما بعدها، وكذا كلّ ضمير مستحقّ لغيره، أي: استحقه غير الموصول، كالضمير في «زيد ضربته»، وفي «زيد ضربَ»، وفي «زيد قائم»، إذ المبتدأ، استحق الضمير من هذه الأخبار، فلو قلت: «الذي زيد ضربته هو»، فإن بقي الضمير كما كان راجعًا إلى «زيد» لم يجز، لأننا قلنا: يجب أن يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد إلى الموصول. وأيضًا تبقى الصلة خالية من عائد إلى الموصول. وقولك «هو» في الأخير ليس في الصلة، بل هو خبر الموصول. وإن جعلناه عائدًا إلى «الذي» بقي خبر المبتدأ، وهو جملة، خاليًا من عائد إلى المبتدأ، وقولك «هو» في الأخير ليس في حيِّز خبر «زيد».

* * *

قوله: «والاسم المشتمل عليه» أي: الاسم الذي أحد جزأيه ضمير مستحق لغير الموصول، كـ «غلامه» في «زيد ضربت غلامه»، فإنّ المضاف مع المضاف إليه، أعني لفظ «غلامه» مشتمل على الهاء التي استحقها المبتدأ.

* * *

قوله: «عليه»، أي على الضمير المستحق لغيره. قيل: إن استغنى بضمير جاز الإخبار عن ضمير آخر، وإن رجع إلى ذلك المبتدأ، وذلك كما في «زيد ضاربه أخوه»، جاز لك الإخبار عن أي ضمير شئت منهما.

وقال الأندلسي: لا يجوز ذلك، لا لعدم رجوع عائد من الصلة إلى الموصول، بل لعدم فائدة في الخبر لم يفدها المبتدأ، لأن في قولك: «زيد ضاربه أخوه هو»: لفظ «هو» يرجع إلى «زيد»، لأنه ضميره، وقد أُخِّر، و «زيد» مذكور في الصدر، فلا يكون في ذكر ضميره فائدة.

وليس ما قال بشيء، لأن ذكر «زيد» في الصَّدر لا يجعل المبتدأ الذي هو

---

(١) الحاقة: ١ ـ ٢.
(٢) تقدَّم بالرقم ٦٠.
(٣) أي: يخرج بالشرط الثاني، وهو وضع الضمير العائد موضع المخبر عنه.

الموصول نصًا في «زيد»، حتى يخلو الإخبار بـ «زيد» عنه من الفائدة.

بيان ذلك أنّك إن أخبرت عن هاء «ضاربه»، يكون المعنى: الذي ضاربه أخو زيد: زيدٌ، فقد عرفنا بالمبتدأ أن ههنا شخصًا هو مضروب أخي زيد، فيجوز أن يكون ذلك الشخص زيدًا وغيره، فقولك، إذن، في الخبر: زيدٌ، فيه فائدة مجدَّدة؛ وهي أن زيدًا مضروب أخيه، دون عمرو، وغيره. وكذا إن أخبرت عن هاء «أخوه»، يكون المعنى: الذي ضارب زيد أخوه: زيد، فمضمون الصلة الذي يجب أن يكون معلومًا للمخاطب أن ههنا شخصًا أخوه ضارب زيد، فيستفيد من الخبر أن ذلك الشخص نفس زيد.

وقال صاحب المغني[١]: لا يجوز الإخبار عن أحد الضميرين، لأن عودهما على المبتدأ، سابق على استحقاق الموصول لهما، ويتوقف المبتدأ على ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد.

وليس، أيضًا، بشيء، إذ لا يلزم بقاء ما عاد إليه الضمير المخبر عنه بعد الإخبار، على حاله قبل؛ بدليل صحة الإخبار عن تاء «ضربت» ونحوه، ولا يتوقف المبتدأ على ارتباط الضميرين به، بل يكتفى بأحدهما.

فنقول: الأَولى جواز الإخبار عن كلّ واحد من الضميرين، إذ لا مانع؛ وكذا يجوز الإخبار عن ضمير عائد إلى ما تقدم، إن استغنى ذلك المتقدّم عن ذلك الضمير، بأن يكون الضمير في جملة ثانية بعد ذكر المفسّر في جملة أُولى لا تعلق لها بالثانية، كما تقول: «زيد أخوك»، ثم تقول: «قد ضربته»، فيصحّ الإخبار عن هاء «ضربته».

وبالشرط الثالث، وهو تأخير المخبر عنه خبرًا، يخرج كلُّ ما لا يصحّ تأخيره، كضمير الشأن، إذ لو أخَّرته لم يحصل الإبهام قبل التفسير، وهو الغرض من الإتيان به كما مرَّ، وكذا كلّ مبهم مفسَّر بما بعده، كضمير «نِعْمَ»، و «بِئْسَ»، و «رُبّ». ويخرج أيضًا، كلّ اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كـ «مَنْ»، و «مَا»، و «أيّهم»، وكذا «كم» الخبرية، و «كأيِّن»، لتصدّرهما، لما فيهما من معنى الإنشاء. ويخرج، أيضًا، كلّ ما لا يجوز رفعه كالظروف غير المتمكِّنة[٢]، نحو: «عند»، و «سوى»، و «ذات مرة»، و «بُعَيدات بَين»، وكذا «سحر»، و «عشاء»، و «عَتَمة»، معيَّنات؛ وكذا المصادر اللازم نصبها، كـ «سبحان» و «لبَّيك»

---

(١) هو منصور بن فلاح اليمنيّ صاحب كتاب المغني في النحو.

(٢) يقصد: الظروف غير المتصرّفة.

ونحوهما، قالوا: وإن أخبرت عن ظرف متمكّن، جئت في ضميره بـ «في»، كما إذا أخبرت عن يوم الجمعة في قولك: «سرت يوم الجمعة»، فتقول: «الذي سرت فيه: يومُ الجمعة»؛ إلا أن يكون الظرف متوسَّعًا فيه؛ وهذا القول منهم مبني على أن الضمير لا يكون ظرفًا، وقد قدَّمنا ما عليه في باب المفعول فيه.

ولا يمتنع، على ما قالوا، الإخبار عن المفعول له، نحو: «الذي ضربت له: تأديب».

هذا، والضمير القائم مقام المخبر عنه، إن كان المخبر عنه مجرورًا، فهو بارز متصل، وإن كان مرفوعًا، فضميره إمَّا مستتر، كما إذا أخبرت عن «زيد» مِن: «جاء زيد»، وإمَّا بارز متصل، كما إذا أخبرت عن «الزيدان» في «ضَرَب الزيدان»؛ وإمَّا منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيد» في: «ما جاءني إلا زيد».

وينفصل، أيضًا، المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الإخبار متصلاً، إذا أخبرت بالألف واللام، وجَرَت صلته على غير مَن هي له، كما إذا أخبرت عن «زيدًا» في «ضربت زيدًا»، باللام، فإنك تقول: «الضاربه أنا: زيد»، هذا عند النحاة، وقد تقدم في باب المضمرات أنَّ المنفصل في مثله تأكيد للمستتر لا فاعل، وقد عرفت مواضع كلّ واحد من هذه الثلاثة في باب المضمر، أعني المستتر، والبارز المتصل، والبارز المنفصل فارجع إليه.

وإن كان منصوبًا، فضميره إمَّا بارز متصل، كما إذا أخبرت عن «زيدًا» في «ضربت زيدًا»، أو منفصل، كما إذا أخبرت عن «زيدًا» في «ما ضربت إلا زيدًا»؛ لِما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل.

وإذا أخبرت عن أيّ ضمير كان، فلا بد من تأخيره مرفوعًا منفصلاً، لأنه خبر المبتدأ.

ثم اعلمْ أنك إذا أخبرت عن ضمير المتكلم والمخاطب، فلا بدَّ أن يكون الضمير القائم مقامه غائبًا، لرجوعه إلى الموصول، وهو غائب، كما إذا أخبرت عن أحد ضميري «ضربتك»؛ ولا يجوز الحمل على المعنى، كما في [من الرجز]:

أنا الذي سمَّتنِ أُمِّي حَيدره[1]

لعدم الفائدة، فلا تقول في الإخبار عن تاء «ضربتك»: «الذي ضربتُك أنا»، ولا في الإخبار عن الكاف: «الذي ضربتك: أنت»، فليس، إذن، قوله [من الرمل]:

(١) تقدّم بالرقم ٤١٩.

أنـــا أنـــت الـــقـــاتـــلـــي أنـــت أنـــا[١]

بصحيح الإخبار عن اللام[٢]؛ على ما تقدمت الإشارة إليه.

وإنما اختاروا الإخبار بـ «الذي»، دون «مَنْ»، و «ما»، و «أيّ»، وسائر الموصولات، لأنها أمّ الباب، وهو أكثر استعمالاً، ولا يكون إلاّ موصولاً.

وأمَّا الإخبار بالألف واللام، فاختاروه، أيضًا، لكثرة التغيير معه بسبك الفعل اسمَ فاعل أو مفعول، وإبراز الضمير، كما في: «الضاربه أنا: زيد»، في: «ضربت زيدًا»، حتى تحصل الدُّربة فيه أكثر.

ولنذكر حكم الإخبار في التنازع، فإنّ فيه بعض الإشكال، فنقول: الأَولى في باب التنازع ألاّ يغيِّر الترتيب، ويراعى ترتيب المتنازعين على حالهما ما أمكن، لما مرَّ في بيان حقيقة الإخبار من أنك لا تغيِّر الجملة المتضمنة للمخبر عنه، إلا إذا اضطررت إليه[٣].

فإذا وُجِّه العاملان من جهة الفاعلية، وأُعمل الثاني، نحو: «ضرب وأكرم زيد»، قلت مخبرًا بـ «الذي» عن المتنازَع فيه: «الذي ضرب وأكرم: زيد»، قام مقام «زيد» ضمير، فاستتر في «أكرم»، والضمير في «ضَرَب» أيضًا يرجع إلى «الذي»، وقد كان قبلُ راجعًا إلى «زيد»، إذ لم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه، كما كان في المخبر عنه، لما ذكرنا في باب التنازع، أنه لا تنازع في الضمير المتصل.

وتقول بالألف واللام، عند الرمَّاني وابن السرَّاج وجماعة من المتأخرين: «الضارب وأكرم: زيد»، عطفت الفعل الصريح، وهو «أكرم»، على «ضارب» لأنه أيضًا، فعل لكن في صورة الاسم على ما قدمنا.

والأخفش يدخل اللام في مثله على الفعلين[٤]، ويأتي بالمخبر عنه في الأخير خبرًا عن الموصولين، فيقول: «الضارب والمكرم: زيد»، كما يقول: «العاقل والكريم زيد»، وكأنه في الأصل من باب عطف الصفة على الصفة، لأن «العاقل» موصوفه مقدَّر، فهو مثل قوله [من المتقارب]:

إلـى الـمـلـكِ الـقـرمِ وابـنِ الـهـمـام　　　ولـيـثِ الـكـتـيـبـة فـي الـمـزدَحَـمْ[٥]

---

(١) تقدّم بالرقم ٤٢٠.

(٢) أي: عن «أل» التي هي اسم موصول في «القاتلي».

(٣) أي: إلى التغيير.

(٤) أي: بعد تحويلهما إلى اسمي فاعل.

(٥) تقدّم بالرقم ٧٤.

وعَزَى الرمَّاني إلى المازني، وليس في كتابه[١]، أنه يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الأصل فعليتين، لأن المبتدأ والخبر نظير الفعل والفاعل، فنقول في مسألتنا عند إعمال الثاني: «الضارب هو والمكرم: زيد».

وأوَّل المذاهب أَولى، لأنه أقلُّ تغييرًا، ثم الثاني أَولى من الثالث، لمثل ذلك؛ وما ذكر من قصد التشاكل بالإتيان بالاسميتين في الفرع، مكان الفعليتين في الأصل، فممَّا لا يَرجَح به على المذهب الأول، إذ عطف الفعلية على الفعلية فيه باقٍ في الحقيقة مع قلّة التغيير.

وأمَّا أبو الحسن، فله أن يقول: الجملتان في الأصل صارتا كالواحدة من حيث كون المتنازع فيه كجزء كلّ واحدة منهما، فهو الرابط بينهما.

وإن أعملت الأول في مسألتنا، قلت، أيضًا، في الإخبار بـ «الذي»: «الذي ضرب وأكرم زيد»، جعلت مقامَ «زيد» ضميرًا، فاستتر في «ضرب»، لأن الغرض أنه فاعله؛ وكذا في الإخبار بالألف واللام، نحو: «الضارب وأكرم زيد». وعند الأخفش: «الضارب والمكرم زيد»، وقياس قول المازني: «الضارب والمكرم هو: زيد»، لتكون الاسمية معطوفة على الاسمية بين جزأي المعطوف عليها، كما كان في الأصل الفعلية معطوفة على الفعلية بين جزأيها.

وإذا وُجِّه العاملان من جهة المفعولية، وأُعمِل الثاني، نحو: «ضربت وأكرمت زيدًا»، قلت مخبرًا عن التاء الأولى بـ «الذي»: «الذي ضرب وأكرم زيدًا: أنا»، وإنما جعلتَ تاء «أكرمت»، أيضًا، ضمير غائب، وإن كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الأولى فقط؛ لأن الثانية عطف على الأولى، فلا بدَّ فيها، أيضًا، من ضمير راجع إلى الموصول، وقد تقدم أنّ الموصول إذا كان مبتدأ، وهو متكلّم أو مخاطب من حيث المعنى، لم يجز حمل الضمير على المعنى. فلا يقال: «الذي ذهبتُ: أنا»، لعدم فائدة الإخبار؛ والتنازع ههنا باق على حاله، لجواز انتصاب «زيدًا» بـ «ضَرَبَ»؛ وقولك: «أكرم»، وإن فصل بين بعض الصلة وبعض، إلا أنه ليس بأجنبي، كما يجيء في هذا الكتاب.

وتقول مخبرًا باللام: «الضارب وأكرم زيدًا: أنا»؛ وعند الأخفش: «الضارب والمكرم زيدًا: أنا»؛ والتنازع غير باق، لأن «زيدًا» لا يجوز انتصابه بـ «ضارب»، إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض الصلة.

وقياس قول المازني: «الضارب أنا، والمكرم زيدًا: أنا».

---

(١) أي: كتاب المازنيّ، وهو كتابه في علل النحو.

وكذا تخبر عن تاء «أكرمت»، بـ «الذي» وبالألف واللام، سواء[١]؛ على المذاهب الثلاثة[٢].

وتقول في الإخبار عن «زيد» بـ «الذي»: «الذي ضربت وأكرمته: زيد»؛ وبالألف واللام: «الضاربه أنا وأكرمته: زيد»، أبرزت ضمير المفعول في «الضاربه» وإن كان محذوفًا في الأصل، لأن ضمير الألف واللام لا يحذف، كما ذكرنا، وأبرزت «أنا» لجَرْي الصفة على غير مَن هي له.

وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله، نظرًا إلى الأصل[٣].

وتقول على مذهب الأخفش: «الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد»، وعند المازني: «الضارب أنا»، على أنه مبتدأ وخبر، و «المكرمه أنا: زيد»، جملة معطوفة على جملة أخرى.

وتقول في هذه المسألة إذا أُعمل الأول، نحو: «ضربت وأكرمته زيدًا»، بالهاء في «أكرمته» على المختار، كما مرَّ في باب التنازع، مخبرًا عن التاء الأولى بـ «الذي»: «الذي ضرب وأكرمه زيدًا: أنا»، وبالألف واللام: «الضارب وأكرمه زيدًا: أنا»، والتنازع باق في الموضعين؛ وعند الأخفش: «الضارب زيدًا والمكرمه: أنا»، قدَّمت «زيدًا» إلى جنب عامله، إذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته، وعند المازني: «الضارب زيدًا أنا والمكرمه أنا».

والإخبار عن تاء «أكرمت» كالإخبار عن تاء «ضربت» سواءٌ عند كلّهم[٤]؛ وأمّا الإخبار عن «زيدًا» بـ «الذي» فتقول فيه: «الذي ضربته وأكرمته: زيد»، تصل الضمير القائم مقام زيد بعامله، لعدم ما يوجب انفصاله، وكذا بالألف واللام: «الضاربه أنا وأكرمته: زيد» الهاء في «الضاربه» هو الضمير القائم مقام زيد، وأبرزت «أنا» لجرْي الصفة على غير صاحبها؛ وعند الأخفش: «الضاربه أنا والمكرمه أنا: زيد»، وعند المازني: «الضاربه أنا والمكرمه أنا هو: زيد»، و «زيد» خبر لِـ «الضاربه»، لأنه كان في الأصل مفعول «ضربت»؛ والجملة المعطوفة، أعني: «المكرمه» متوسطة بين جزأي المعطوف عليها.

وتقول في: «ضربني وضربت زيدًا»، عند إعمال الثاني مخبرًا عن الياء أو

---

(١) أي: هما سواء.

(٢) أي: مذهب الجمهور، ومذهب الأخفش، ومذهب المازنيّ.

(٣) أي: إلى صورة التنازع الأصليّة.

(٤) لاحظ استخدام الرضيّ لِـ «كلّ» تاليةً للعوامل اللفظيّة، بالرغم من نصّه على أنّها لا تقع إلاّ مبتدأً أو توكيدًا معنويًّا.

التاء بـ «الذي»: «الذي ضربه وضرب زيدًا: أنا»، ولا تقول: «ضربني» ولا «ضربت»، لما مرَّ، والتنازع باق على حاله.

وتقول في التثنية على مذهب البصريين: «الذي ضرباه وضرب الزيدين: أنا»، وعند الكسائي: «الذي ضربه وضرب الزيدين: أنا»، بحذف الفاعل.

وتقول بالألف واللام: «الضاربه هو وضرب زيدًا: أنا»، أبرزت «هو» لجري الصفة على غير صاحبها، والتنازع باق.

وعلى مذهب الأخفش: «الضاربه هو والضارب زيد: أنا»، والأَولى أن يقال: «الضاربه زيد»، لأن الإضمار قبل الذكر، إنما جاز في الأصل لكونه من باب التنازع، مع مخالفة الكسائي فيه أيضًا، وليس بقياس في جميع المواضع.

وعند المازني في الإخبار عن الياء: «الضاربه هو: أنا»، و «الضارب زيدًا: أنا»، والأَولَى أن يقال: «الضاربه زيد»، لما ذكرنا؛ وفي الإخبار عن التاء: «الضاربي هو»، مبتدأ وخبر، و «الضارب زيدًا: أنا»، والأَولى: «الضاربي زيد»، لما مرَّ.

وإن أخبرت عن «زيدًا» بـ «الذي»، قلت: «الذي ضربني وضربته: زيد»، لا يمكن بقاء التنازع، إذ لا تنازع في ضمير متصل، كما مرَّ.

وبالألف واللام: «الضاربي وضربته: زيد»، وعند الأخفش: «الضاربي والضاربه أنا: زيد»، بإبراز «أنا»، لجري «ضاربه» على غير مَن هو له، وعند المازني: «الضاربي هو» ـ والأَولى «الضاربي زيد» ـ و «الضاربه أنا: زيد».

وإن أعملت الأول، والمختار: «ضربَتْني وضربتها هند»، بإظهار ضمير المفعول، كما مرَّ في باب التنازع؛ قلت في الإخبار عن الياء، أو التاء بـ «الذي»: «الذي ضَرَبتْه وضربها هند: أنا»، والتنازع باقٍ.

وبالألف واللام: «الضاربته وضربها هند: أنا»، و «هند» فاعل «ضاربته». وعند الأخفش: «الضاربته هند والضاربها: أنا»، قدَّمت هندًا إلى جنب عامله، لئلاّ يفصل بين بعض الصلة وبعض بالأجنبيّ، وعند المازني: «الضاربته هند: أنا»، و «الضاربها: أنا».

وفي الإخبار عن «هند» بـ«التي»: «التي ضربتني وضربتها: هند»، وبالألف واللام: «الضاربتي وضربتها: هند»، وعند الأخفش: «الضاربتي والضاربها أنا: هند»، وعند المازني: «الضاربتي والضاربها أنا: هند».

وتقول مخبرًا عن التاء أو الياء في: «ضرَبَتْني وضربت: هند»، عند إعمال

الثاني: «الذي ضَرَب وضربته هند: أنا»، ولا يجوز: «ضربتني» لما تقدم، وبالألف واللام: «الضارب وضربته هند: أنا»، وعند الأخفش: «الضارب والضاربته هند: أنا»، ويقول المازني مخبرًا عن التاء: «الضارب والضاربتي هند: أنا»، و «الضارب» مبتدأ و «أنا» خبره، وعن الياء: «الضارب أنا، والضاربته هند: أنا».

وإن أخبرت عن «هند» قلت: «التي ضَربْتُ وضرَبَتْني: هند»، و «الضاربها أنا وضربتني: هند»، أظهرت المفعول في «ضاربها»، لأنّ عائد الموصول لا يحذف، وبعض المتقدمين يحذفه مراعاةً للأصل، وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: «الضاربها أنا والضاربتي: هند»، وعند المازني: «الضارب أنا»، على أنه مبتدأ وخبر، و «الضاربتي: هند».

وإن أعملتَ الأول، قلت مخبرًا بـ «الذي» عن التاء أو الياء: «الذي ضَرَب وضَرَبْته هند: أنا»، وبالألف واللام: «الضارب وضربته هند: أنا»، والتنازع باقٍ فيهما، وعند الأخفش: «الضارب هندًا والضاربته هي: أنا»، بتقديم «هندًا» إلى جنب عامله، كما مرَّ، ويقول المازني مخبرًا عن التاء: «الضارب هندًا والضاربتي هي: أنا»، و «أنا» خبر «الضارب»، وعن الياء: «الضارب هندًا: أنا، والضاربته هي: أنا».

وتقول مخبرًا عن «هندًا» بـ «التي»: «التي ضربْتُها وضرَبَتْني هند»، وباللام: «الضاربها أنا وضربتني: هند»، وعند الأخفش: «الضاربها أنا والضاربتي: هند»، وعند المازني: «الضاربها أنا، والضاربتي هي: هند»، و «هند» خبر «الضاربها».

وتقول في: «أعطيت وأعطاني زيد درهمًا»، مخبرًا عن التاء أو الياء بـ «الذي»: «الذي أعطى وأعطاه زيد درهمًا: أنا»؛ وباللام: «المعطِي وأعطاه زيد درهمًا: أنا»، والتنازع باقٍ في الصورتين؛ وعند الأخفش: «المعطي والمعطيه زيد درهمًا: أنا»؛ وأمَّا المازني، فإنه يردّ في مثله كلَّ ما حذف منه، فيرد مفعولَي الأول، نحو: «المعطي زيدًا درهمًا، والمعطيه هو إيّاه: أنا»؛ وليس بوجه لمخالفته الأصل في الفعل الأول بَردِّ مفعولَيه، وفي الثاني بإقامة الضميرين مقام معموليه الظاهرين بلا ضرورة، ولو سلك في هذا الباب سبيله في المتعدِّي إلى واحد، أعني جعل الكلام جملتين، لقال: «المعطي زيدًا درهمًا: أنا»، و «المعطيه هو إيّاه: أنا».

وإن أخبرت عن «زيد»، قلت: «الذي أعطيت وأعطاني درهمًا: زيد»؛ و «المعطيه أنا، وأعطاني درهمًا: زيد»، بإبراز عائد اللام، وبعض المتقدِّمين يجوِّز حذفه لمطابقة الأصل، كما مرَّ، وبإبراز «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها،

وعند الأخفش: «المعطيه أنا والمعطِيَّ، بالإضافة، أو المعطِي إيَّايَ، كما تبيَّن في المضمرات، درهمًا: زيد»؛ ويجوز: «المعطي أنا»، مراعاة للأصل.

والمازني يقول: مَن أظهر الضمير في «المعطيه»، أظهر المفعول الثاني، وليس بوجه، لأن إبراز الضمير لأجل اللام، فإنه لا يُحذف عائده، كما مرَّ، وليس «أعطي» من أفعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني بذكر الأول.

فإن رددنا مفعولَي الأول، كما هو مذهب المازني قلنا: «المعطيه أنا درهمًا، والمعطيه أو المعطيَّ إيّاه: زيد»، كما ذكرنا في المضمرات في نحو: «ضربي إيّاك وضربيك»؛ ولو قلت: «المعطيه أنا إيّاه والمعطيّ درهمًا: زيد»، على أن يكون «إيّاه» عائد إلى «درهمًا»، لأضمرت المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع، وهذا لا يجوز في باب التنازع، كما مرَّ.

وإن أخبرت عن «الدرهم» قلت: «الذي أعطيت وأعطانيه زيد: درهم»، وَصَلت الضمير، إذ لا موجب للفصل.

وباللام: «المعطيه أنا وأعطانيه زيد: درهم»، وعند الأخفش: «المعطيه أنا، أو المعطِي أنا، بحذف الضمير، والمعطيه أو المعطي إيّاه زيد: درهم»، كـ «ضربيك» و «ضربي إيّاك»؛ والمازني يردّ المحذوف، نحو: «المعطيه أنا زيدًا، والمعطيه أو المعطي إيّاه هو: درهم».

وتقول في: «ظننتُ وظنّني زيدٌ أخاك»، مخبرًا عن التاء أو الياء بـ «الذي»: «الذي ظنَّ وظنَّه زيد أخاك: أنا».

وباللام: «الظانُّ وظنَّه زيدٌ أخاك: أنا»، بحذف المفعول الأول، كما كان في الأصل؛ وعند الأخفش: «الظانّ والظانّه زيدٌ أخاك: أنا».

والمازني، لو جعله جملتين وردَّ المحذوف، قال: «الظانّ زيدًا أخاك: أنا»، و «الظانُّه هو إيّاه: أنا»، فالمتصل ضمير اللام، والمنفصل ضمير «أخاك»، و «هو» ضمير «زيد»، أبرزته لجري الصفة على غير صاحبها.

وإن أخبرت عن «زيد» قلت: «الذي ظننت وظنّني أخاك: زيد»، و «الظانّه أنا أخاك وظنّني إيّاه أو ظنّنيه: زيد»، نحو: «خلتكه» و «خلتك إيّاه» على ما مضى في المضمرات، أظهرت ضمير المفعول في «الظانّه»، لكونه ضمير اللام، فلا يحذف، وبعضهم يحذفه مراعاةً للأصل، وأظهرت ثاني مفعولي «الظانّه»، لأن أفعال القلوب يجب، في الأغلب، بذكر أحد مفعوليها ذكر الآخر؛ وأبرزت «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها.

وعند الأخفش: «الظانّه أنا أخاك والظانّيه أو الظانّي إيّاه: زيد». وإن أخبرت عن أخاك، قلت: «الذي ظننتُ وظنّنيه زيد؛ أو ظنّني زيد إيّاه: أخوك»؛ و «الظانّ أنا زيدًا إيّاه وظنّنيه أو ظنّني إيّاه: أخوك»، وأجاز بعضهم: «الظانُّه أنا زيدًا»، والأولى أنه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر أن ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الالتباس بأولهما.

وعند الأخفش: «الظانُّ أنا زيدًا إيّاه، والظانّي هو إيّاه: أخوك، أو الظانّيه هو: أخوك»، كما مرَّ في «خلتكه» و «ضربيك»؛ وإبرازُ الضمير في «الظانّيه هو»، و «الظانّي إيّاه»، لكون الصفة للألف واللام التي هي «الأخ» والضمير لِـ «زيد»، و «زيد»، وإن كان الأخَ من حيث المعنى، لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب.

وتقول في: «أعلمتُ وأعلمني زيد عمرًا منطلقًا»، مخبرًا عن التاء أو الياء بـ «الذي»: «الذي أعْلَمَ وأعلَمه زيد عمرًا منطلقًا: أنا».

وباللام: «المُعْلِم وأعلمه زيدٌ عمرًا منطلقًا: أنا»، وعند الأخفش: «المعلِم والمعلمه زيدٌ عمرًا منطلقًا: أنا».

وإن أخبرت عن «زيد» بـ «الذي»، قلت: «الذي أعلمتُ وأعلمني عمرًا منطلقًا: زيد»، وباللام: «المعلمه أنا وأعْلَمَني عمرًا منطلقًا: زيد»، هذا عند مَن يجيز الاقتصار على المفعول الأول، وعند سيبويه: «المعلمه أنا عمرًا منطلقًا وأعلمنيه إيّاه: زيد»، وعند الأخفش: «المعلمه أنا والمعلمي عمرًا منطلقًا: زيد»، إذا اقتصر على أول المفاعيل، وإن لم يقتصر: «فالمعلمه أنا عمرًا منطلقًا والمعلمي إيّاه إيّاه: زيد»؛ فـ «إيّاه» الأول لـ «عمرو»، والثاني لِـ «منطلقًا». ويجوز: «المعلميه إيّاه: زيد»، نحو: «ضربيك»، و «ضِربي إيّاك».

وإن أخبرت عن «عمرو» بـ «الذي»، قلت: «الذي أعلمتُ وأعلمنيه زيد منطلقًا: عمرو»، وباللام: «المعلم أنا زيد إيّاه منطلقًا، وأعلمنيه إيّاه زيد: عمرو»، أبرزت «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها، و «إيّاه» ضمير اللام، لم يجز حذفه، لأن عائد اللام لا يحذف على الأصحّ، وجعلته منفصلاً، إذ لو قدّمته ووصلته بـ «المُعْلِم» فقلت: «المعلمه أنا»، لالتبس بالمفعول الأول كما مرّ، في مفعول ما لم يسمّ فاعله، وإنما ذكرت «منطلقًا»، لأن ذكر الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث.

قيل: ووَجَب هنا ذكر المفعول الأول أعني «زيدًا»، لئلاً يلتبس الثاني بالأول.

ولقائل أن يقول: إذا ذكرت في هذا الباب مفعولين فقط، لم يجز أن يكون أحدهما الأول؛ والثاني أحد الباقيين، لأن ذكر أحد الباقيين يوجب ذكر الثاني، فيتعيَّن أن المفعولين هما الثاني والثالث. بَلَى، يمكن أن يقال: وجب ههنا ذكر الأول ليتبيَّن من أول الأمر أن الضمير ليس المفعول الأول.

وتقول على مذهب الأخفش: «المعلم أنا زيدًا إيّاه منطلقًا، والمعلمي هو إيّاه، إيّاه: عمرو»؛ فـ «إيّاه» الذي بعد «هو» ضمير اللام، وهو القائم مقام «عمرو»، المخبر عنه، والثاني: ضمير «منطلقًا».

وإن أخبرت عن «منطلقًا» بـ «الذي» قلت: الذي أعلمت وأعلمني زيد إيّاه: منطلق»، و «المعلم أنا زيدًا عمرًا إيّاه وأعلمني إيّاه: منطلق»، أبرزت «أنا» لجري الصفة على غير صاحبها، وفصلت الضمير العائد إلى اللام، أعني: إيّاه، الذي بعد «عمرًا»، لئلاّ يلتبس لو اتصل، بالمفعول الأول، وذكرت الثاني أعني «عمرًا» لذكرك الثالث، أعني ضمير اللام، وأمَّا ذكر الأول، أعني «زيدًا»، ففيه النظر المذكور، ويجوز: «أعلمنيه إيّاه».

وعند الأخفش: «المعلم أنا زيدًا عمرًا إيّاه، والمعلمي هو إيّاه: منطلق»، أو: «المعلميه إيّاه هو»؛ وإنما أبرزت «هو» لجري الصفة على غير صاحبها.

وهذا القدر من التمرين كافٍ لمَن له بصيرة.

* * *

«ما» الاسمية

قال ابن الحاجب:

و «ما» الاسمية: موصولة، واستفهامية، وشرطية وموصوفة، وتامَّة بمعنى شيء، وصفة.

* * *

قال الرضيّ:

لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظَ الموصول، لم يُجعل له باب برأسه، بل بُيِّن في ضمنِ الموصولات، كما بُيِّن ما وافق اسم الفعل في اللفظ من المبنيات في أسماء الأفعال، كباب «فَجارِ»(١)، وباب «فَساقِ»(٢)، وباب «قَطام»(٣)، الموافقة لباب «نَزالِ»(٤)، ولولا قصد الاختصار، ورعاية المناسبة اللفظية، لكان القياس يقتضي أن تُجعل أبوابًا برأسها.

فمنها «ما». قوله «وما الاسمية»، اعلمْ أن «ما» تكون حرفية أيضًا، وهي، حينئذ، على أقسام، أيضًا، ولما كان هو في قسم الأسماء، تعرَّض لأقسام «ما» الاسمية، وترك أقسام الحرفية، إلى قسم الحروف.

قوله: «موصولة»، كما ذكرنا، والاستفهامية، نحو: «ما صناعتك»؟، و «ما صنعتَ»؟ ويدخلها معنى التحقير، كقوله [من الكامل]:

٤٢٢ ـ [يا زبْرقانُ أخا بَني خَلَفٍ] ما أنتَ وَيْبَ أبيكَ والفَخْرُ

---

(١) أي: باب الأعلام الجنسيّة للمصادر التي على وزن «فعالِ».

(٢) أي: باب الوصف المختصّ بالنداء في سبّ الأنثى التي على وزن «فَعالِ».

(٣) أي: باب الأعلام الشخصيّة المؤنثة التي على وزن «فعالِ».

(٤) أي: باب أسماء أفعال الأمر التي على وزن «فعالِ».

٤٢٢ ـ التخريج: البيت للمخبل السعدي في ديوانه ص ٢٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٩١، ٩٢، ٩٥؛ والدرر ٦/ ١٦٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢١١، ٣٦٢؛ وشرح المفصل ٢/ ٥١؛ ولسان العرب ١١/ ٧٤٠ (ويل)؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٥٠؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٧٩؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ١٤٢. =

ومعنى التعظيم، كقوله [من السريع]:

٤٢٣ ـ يا سيِّدًا ما أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ [موطَّأ الأكنافِ رحْبِ الذراعْ]

و: ﴿**الحاقَّة * ما الحاقَّة**﴾[1]، ومعنى الإنكار، نحو: ﴿**فيمَ أنت مِن ذكراها**﴾[2]، أي: لا تذكُرها، على أحد التأويلات؛ وقد تحذف ألف «ما» الاستفهامية في الأغلب عند انجرارها بحرف جرّ أو مضاف، وذلك لأن لها صدر الكلام لكونها استفهامًا، ولم يمكن تأخير الجارِّ عنها، فقدِّم عليها، وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام، فلا يسقط الاستفهام عن

= **اللغة:** ويب: ويل.

المعنى: يهجو الشاعر الزبرقان بن بدر بأنه ليس أهلاً للمفاخر.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**زبرقان**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب. «**أخا**»: بدل من (زبرقان) منصوب بالألف على المحل. «**بني**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «**خَلف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ما**»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**أنت**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع خبر. «**وَيبَ**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. «**أبيك**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**والفخر**»: الواو: حرف عطف، و «الفخر»: معطوف على (أنت).

جملة «يا زبرقان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما أنت»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ويب» مع عامله المحذوف: اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه.

الشاهد فيه: أنّ «ما» الاستفهاميّة دخلها معنى التحقير.

٤٢٣ ـ **التخريج:** البيت للسفّاح بن بكير في خزانة الأدب ٦/ ٩٥، ٩٦، ٩٨؛ والدرر ٣/ ٢٣؛ وشرح اختيارات المفضّل ص ١٣٦٣؛ وشرح التصريح ١/ ٣٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٩٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣٠٨؛ والدرر ٤/ ٣٥، ٥/ ٣٣٤؛ وشرح قطر الندى ص ٣٢٠؛ والمقرب ١/ ١٦٥؛ وهمع الهوامع ١/ ١٧٣، ٢/ ٩٠.

اللغة: موطأ الأكناف: أي سهل الخليقة وليّن الجانب يمكن الوصول إليه دون مشقّة. رحب الذراع: أي كثير الكرم.

المعنى: يقول مخاطبًا رجلاً: لست كسائر الأسياد، إنّما تفوقهم كرمًا ودماثة خلق.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**سيدًا**»: منادى منصوب بالفتح لأنّه نكرة غير مقصودة، وقيل: إن الشاعر قد اضطرّ أن ينوّنه فنصبه. «**ما**»: اسم استفهام في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**أنت**»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ مؤخّر. وقيل أيضًا: ما: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ. أنت: ضمير منفصل في محلّ رفع خبر المبتدأ. «**من**»: حرف جرّ زائد. «**سيّد**»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه تمييز. «**موطّأ**»: نعت «سيّد» مجرور على اللفظ، أو منصوب على المحلّ، وهو مضاف. «**الأكناف**»: مضاف إليه مجرور. «**رحب**»: نعت ثانٍ لـ «سيّد» مجرور على اللفظ، أو منصوب على المحلّ، وهو مضاف. «**الذراع**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة.

جملة «يا سيدًا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «ما أنت من سيد»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة.

الشاهد فيه: أنّ «ما» أفادت التعظيم.

(١) الحاقة: ١ ـ ٢. (٢) النازعات: ٤٣.

الصدر، وجُعل حذف الألف دليل التركيب، ولم يحذف آخر «مَن» و «كم»، الاستفهاميتَين مجرورتين، لكونه حرفًا صحيحًا؛ ولا آخر «أيّ»، لجريه مجرى الصحيح في تحمُّل الحركات.

وقد جاء الألف ثابتًا، قال [من الوافر]:

٤٢٤ - علىٰ ما قامَ يَشْتُمُني لَئِيمٌ كَخِنْزِيرٍ تَمَرَّغَ في رَمادِ

وإذا جاء «ذا» بعد «ما» الاستفهامية، لم تحذف ألفها، نحو: «بماذا تشتغل»؟ وذلك لأن «ذا» لمَّا لم تثبت زيادته، ولا كونه موصولاً، إلا مع «ما»، صار «ما» مع «ذا» ككلمة واحدة، فصار الألف كأنه في وسط الكلمة، والحذف قليل في الوسط، لتحصنه من الحوادث، ولذا لم يحذف الألف من «ما» الشرطية المجرورة، وإن شاركت الاستفهامية في التصدر في نحو: «ما تصنعْ أصنعْ»[(١)].

والنكرة الموصوفة، إمَّا بمفرد، نحو: «مررت بما معجبٍ لك»، وإمَّا بجملة، كقوله [من الخفيف]:

٤٢٥ - ربَّما تَكْرَهُ النُّفوسُ منَ الأمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

---

٤٢٤ - **التخريج**: البيت لحسّان بن ثابت في ديوانه ص ٣٢٤؛ والأزهية ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ٥/ ١٣٠، ٦/ ٩٩، ١٠١، ١٠٢، ١٠٤؛ والدرر ٦/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٩٧ (قوم)؛ والمحتسب ٢/ ٣٤٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٨؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٧.

المعنى: على أي شيء يشتمني، هذا الدنيء القبيح كخنزير تلطّخ بالطين الآسن والرماد.

الإعراب: **«على ما»**: «على»: حرف جرّ، «ما»: اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يشتمني». **«قام»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«يشتمني»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. **«لئيم»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«كخنزير»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة. **«تمرغ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. **«في رماد»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تمرغ».

جملة «قام يشتمني»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يشتمني لئيم»: في محل نصب حال. وجملة «تمرغ في رماد»: في محل جرّ صفة «خنزير».

الشاهد فيه قوله: «على ما قام» حيث بقيت ألف (ما) على الرغم من سبقها بحرف جر.

(١) في هذا التمثيل لم تأتِ «ما» مجرورة كما كان ينبغي، لأن جرّها هو موضوع الحديث إلاّ إذا قصد الشارح مجرّد التمثيل لتصدّرها. والتمثيل المناسب نحو: «بم تَقُلْ أَقُلْ».

٤٢٥ - **التخريج**: البيت لأميّة بن أبي الصلت في ديوانه ص ٥٠؛ والأزهيّة ص ٨٢، ٩٥؛ وحماسة=

وجاز أن تكون «ما» ههنا، كافة، كما في قوله تعالى: ﴿**رُبَّمَا يودُّ الذين كفروا**﴾[(١)]، قال المصنف: إلاَّ أن النحاة اختاروا كونها[(٢)] موصوفة لئلاً يلزم حذف الموصوف وإقامة الجار والمجرور، وهو «مِن الأمر»، مقامه، وذلك قليل إلا بالشرط المذكور في باب الصفة[(٣)].

هذا قوله، ولا يمتنع أن تكون «مِن» متعلقة بـ «تكره»، وهي للتبعيض كما في: «أخذت من الدراهم»، أي: من الدراهم شيئًا، فكذا هنا، معناه: تكره من الأمر شيئًا. وقوله: «له فرجة»، صفة للأمر، لأن اللام غير مقصود قصدُهُ، ويجوز، أيضًا، تضمين «تكره» معنى: «تشمئزّ» و «تنقبض»[(٤)].

ويعني بالتامة: نكرة غير موصوفة، وذلك نحو «ما» التعجبية عند سيبويه، ونعمَّا هيَ، أي: نِعْمَ شيئًا هي، عند الزمخشري، وأبي علي.

وتكون، أيضًا، معرفة تامة، أي غير موصوفة، ولا موصولة عند سيبويه،

= البحتري ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٠٨، ١١٣، ١٠/ ٩؛ والدرر ١/ ٧٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣؛ والكتاب ٢/ ١٠٩؛ ولسان العرب ٢/ ٣٤١ (فرج)؛ وله أو لحنيف بن عمير أو لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٧، ٧٠٨؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٨٤؛ وله أو لأبي قيس صرمة بن أبي أنس أو لحنيف في خزانة الأدب ٦/ ١١٥؛ ولعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٨؛ وبلا نسبة في إنباه الرواة ٤/ ١٣٤؛ وأساس البلاغة ص ٣٢٧ (فرج)؛ والأشباه والنظائر ٣/ ١٨٦؛ وأمالي المرتضى ١/ ٤٨٦؛ والبيان والتبيين ٣/ ٢٦٠؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٦٩؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٠؛ وشرح المفصّل ٤/ ٣٥٢، ٨/ ٣٠؛ ومغني اللبيب ٢/ ٢٩٧؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٨.

المعنى: كم من أمور تكرهها النفوس تنحلّ بأيسر السبل.

الإعراب: «**ربّما**»: «رُبَّ» حرف جرّ شبيه بالزائد، «ما»: نكرة بمعنى «شيء» في محلّ رفع مبتدأ، وفي محلّ جر بحرف الجرّ لفظًا. «**تكره**»: فعل مضارع مرفوع. «**النفوس**»: فاعل مرفوع. «**من الأمر**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تكره». «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. «**فرجة**»: مبتدأ مؤخّر مرفوع. «**كحلّ**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «فرجة»، وهو مضاف. «**العقال**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «ربّما تكره النفوس...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافية. وجملة «تكره النفوس»: في محلّ رفع نعت لـ «ما». وجملة «له فرجة»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما»، أو في محل جرّ صفة لـ «الأمر» لأنّه محلّى بـ «أل» الجنسيّة.

الشاهد فيه قوله: «رُبَّما» حيث دخلت «ربَّ» على «ما» مِمّا يدلّ على أنّ «ما» قابلة للتنكير، لأنّ «ربَّ» لا تدخل إلاّ على نكرة، وجملة «تركه النفوس» صفة لِـ «ما».

(١) الحجر: ٣.

(٢) أي: كون «ما» في البيت الشاهد.

(٣) وهو أن يكون الموصوف بعض اسم متقدِّم مجرور بـ «مِنْ» أو «في».

(٤) وفي هذه الحالة تتعلّق «مِن» بـ «تكره».

بمعنى الشيء، قال في: ﴿فنِعِمَّا هي﴾[١]، أي: نعم الشيء هي، وكذا في: «دققته دقًّا نِعِمًّا»، أي: نعم الشيء ونعم الدقُّ.

و «ما» المصدرية حرف عند سيبويه، اسم موصول عند الأخفش والرمّاني، والمبرّد، كما مرَّ قبل.

وأمّا «الذي» المصدرية، فلا خلاف في اسميتها لِلاَّم فيها، نحو قول عليّ رضي الله عنه في النهج: «نزلت أنفسهم منهم في البلاء كالذي نزلت في الرخاء»[٢]، أي: نزولاً كالنزول الذي نزلته في الرخاء.

قوله: «وصفة»، اختلف في «ما» التي تلي النكرة لإفادة الإبهام والتنكير، فقال بعضهم: اسم، فمعنى قوله تعالى: ﴿مثلاً ما﴾[٣]، أيَّ مَثَل، وقال بعضهم: زائدة، فتكون حرفًا، لأن زيادة الحروف أَولى من زيادة الأسماء. لاستبدادها بالجزئية؛ ولهذا استعظم الخليل وتعجَّب من الفصل[٤] لكونه اسمًا زيد لفائدة الفصل. وأيضًا، ثبتت زيادتها، نحو: ﴿فَبِما رحمة من الله﴾[٥]، ووصفيتها لم تثبت، فالحمل على ما ثبت، في موضع الالتباس أَولى.

وفائدة «ما» هذه: إمّا التحقير، نحو: «هل أعطيت إلاّ عطاءً ما»؟ أو للتعظيم، نحو: «لأَمْرٍ ما جَدَع قصير أنفه»[٦]؛ وَ [من الوافر]:

عَزَمْتُ على إقامَةِ ذي صباحٍ لأَمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسُودُ[٧]

أو التنويع، نحو: «اضربه ضربًا ما»، أي: نوعًا من أنواع الضرب أيّ نوع كان.

وتجتمع هذه المعاني كلها في الإبهام وتأكيد التنكير؛ أي عطيّة لا تُعرف مِن حقارتها، وأمرٍ مجهول لعظمته، وضربًا مجهولاً غير معيَّن.

* * *

(١) البقرة: ٢٧١.

(٢) نهج البلاغة ص ٢٤١.

(٣) البقرة: ٢٦.

(٤) أي: ضمير الفصل.

(٥) آل عمران: ١٥٩.

(٦) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في أمثال العرب ص ١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٧٥، ٩/ ٣٢٠؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١٠٦؛ والمستقصى ٢/ ٢٤٠؛ ومجمع الأمثال ٢/ ١٩٦؛ والوسيط في الأمثال ص ٢٠٣.

والمثل قالته الزبّاء، حين احتال قصير بن سعد القضاعي، للانتقام منها بسبب قتلها جذيمة الأبرش، فجدع أنفه وجلد ظهره مدّعيًا أنّ خصمها فعل به ذلك. انظر القصة في مجمع الأمثال ١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٧.

(٧) تقدّم بالرقم ١٦٤.

مَـنْ

قال ابن الحاجب:

و «مَنْ» كذلك إلا في التمام والصفة.

***

قال الرضيّ:

أمّا «مَن» الموصولة، فنحو: «لقيت مَن جاءك»، والشرطية، نحو: «مَن تضربْ أضربْ»، والاستفهامية، نحو: «مَن غلامُك»؟ و «مَن ضربتَ»؟ والنكرة الموصوفة بالمفرد، كقوله [من الكامل]:

٤٢٦ ـ فَكَفَى بنا فَضْلاً على مَنْ غَيرِنا ... حُـبُّ الـنَّـبـيِّ مُـحَـمَّـدٍ إيَّـانـا

---

٤٢٦ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٠، ١٢٣، ١٢٨؛ والدرر ٣/ ٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥٣٥؛ ولبشير بن عبد الرحمن في لسان العرب ١٣/ ٤١٩ (منن)؛ ولحسان بن ثابت في الأزهية ص ١٠١؛ ولكعب أو لحسان أو لعبد الله بن رواحة في الدرر ١/ ٣٠٢؛ ولكعب أو لحسان أو لبشير بن عبد الرحمن في شرح شواهد المغني ١/ ٣٣٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨٦؛ وللأنصاري في الكتاب ٢/ ١٠٥؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٢٦ (كفى)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٥٢؛ ورصف المباني ص ١٤٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ١٣٥؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٣٠؛ والمقرب ١/ ٢٠٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٩٢، ١٦٧.

المعنى: يكفينا أن محمدًا ﷺ يحبنا، لنفخر ونستعلي بهذا الفضل على سوانا من الناس.

الإعراب: **«فكفى»**: الفاء: استئنافية، «كفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«بنا»**: الباء: حرف جرٍّ زائد، و «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به لـ (كفى) محلاً، وفي محلّ جرٍّ بحرف الجر لفظًا. **«فضلاً»**: تمييز منصوب بالفتحة. **«على من»**: «على»: حرف جرّ، «من»: اسم موصول في محلّ جرٍّ بحرف الجر، متعلّقان بـ (فضلاً). **«غيرنا»**: «غير»: صفة لـ«من» مجرورة بالكسرة، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«حب»**: فاعل (كفى) مرفوع بالضمّة. **«النبي»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الياء. **«محمد»**: بدل من (النبي) مجرور مثله بالكسرة. **«إيانا»**: «إيا»: ضمير منفصل في محلّ نصب مفعول به للمصدر (حبّ)، و «نا»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة.

جملة «كفى حبّ النبي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «هو غيرنا»: صلة الموصول لا محلّ لها. =

وبالجملة، كقوله [من الرمل]:

٤٢٧ ـ رُبَّ مَنْ أنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ   قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لم يُطَعْ

ولا تجيء تامة، أي: غير محتاجة إلى الصفة والصلة إلا عند أبي علي، فإنه جوَّز كونها نكرة غير موصوفة، وتجيء عند الكوفيين حرفًا زائدًا. وأنشدوا [من البسيط]:

٤٢٨ ـ آلُ الزبيرِ سنامُ المجْدِ قَدْ عَلِمَتْ   ذاكَ القبائلُ، والأَثرون مَن عَدَدا

= **الشاهد فيه قوله**: «على من غيرنا» حيث وصفت «من» بالاسم المفرد «غير».

٤٢٧ ـ **التخريج**: البيت لسويد بن أبي كاهل في الأغاني ١٣/ ٩٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٣ ـ ١٢٥؛ والدرر ١/ ٣٠٢؛ وشرح اختيارات المفضَّل ص ٩٠١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٢٨؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٧٠؛ وشرح المفصل ٤/ ١١؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٢٨.

اللغة: أنضج قلبه غيظًا: أي ملأه غيظًا.

المعنى: ربّ حاقد ملأت قلبه غيظًا قد تمنّى لي الموت فلم تُستجب أمنيته.

الإعراب: **«ربّ»**: حرف جرّ شبيه بالزائد. **«من»**: نكرة بمعنى «إنسان»، مبنيّ في محلّ جرّ لفظًا، وفي محلّ رفع مبتدأ محلاً. **«أنضجت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **«غيظًا»**: تمييز منصوب. **«قلبه»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«تمنّى»**: فعل ماضٍ، والفاعل: هو. **«لي»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تمنّى». **«موتًا»**: مفعول به منصوب. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«يطع»**: فعل مضارع للمجهول مجزوم، ونائب الفاعل: هو.

جملة «رب من أنضجت...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «أنضجت»: في محلّ جرّ أو رفع نعت لـ «من». وجملة «قد تمنّى»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «لم يطع»: في محلّ رفع خبر ثانٍ للمبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «ربَّ مَنْ»، و «ربَّ» لا تدخل إلاّ على نكرة، فدلَّ على أن «مَنْ» هنا نكرة موصوفة بجملة «أنضجت».

٤٢٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في الأزهية ص ١٠٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٢٨؛ والدرر ١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني ص ٧٤٢.

اللغة: سنام المجد: ذروة المجد. الأثرون: الأكثرون.

المعنى: إن أولاد الزبير ملكوا ناصية المجد، وهم الأكثر عددًا، ولا تنكر القبائل عنهم هذه الحقيقة.

الإعراب: **«آل الزبير»**: «آل»: مبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف، «الزبير»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«سنام المجد»**: «سنام»: خبر مرفوع بالضمة وهو مضاف، «المجد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«قد علمت»**: «قد»: حرف تحقيق، «علمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث. **«ذاك»**: اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول به، والكاف: للخطاب. **«القبائل»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«والأثرون»**: الواو: حرف عطف، «الأثرون»: اسم معطوف على «سنام»، مرفوع بالواو لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. **«من»**: زائدة. **«عددًا»**: تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة. =

وهي عند البصريين موصوفة، أي: الأثرون إنسانًا معدودًا.

وأنشدوا أيضًا [من الكامل]:

٤٢٩ - يا شاة مَنْ قَنَصٍ لِمَنْ حَلَّت لَهُ ... حَرُمَتْ عليَّ وليتها لم تَحْرُمِ

والمشهور: يا شاة ما قنص.

وعلّة بناء «ما» و «مَن» الشرطيتين، والاستفهاميتين والموصولتين ظاهرة، وأما الموصوفتان، فإمّا لاحتياجهما إلى الصفة وجوبًا، وإمّا لمشابهتهما لهما موصولتين لفظًا، وكذا: «ما» التامة.

و «مَن» في وجوهها لذي العلم، ولا تفرد لما لا يعلم، خلافًا لقطرب، وتقع على ما لا يعلم تغليبًا، كقوله تعالى: **﴿ومَن لستم له برازقين﴾**(١).

وتقول: «اشترِ مَن في الدار، غلامًا كان أو جارية أو فرسًا»، ومنه قوله تعالى: **﴿فمنهم من يمشي على بطنه [ومنهم من يمشي على رِجْلين] ومنهم من يمشي على أربع﴾**(٢). وذلك لأنه قال تعالى: **﴿ومنهم﴾**، والضمير عائد إلى: **﴿كلّ دابّة﴾**(٣)، فغلَّب العلماء في الضمير، ثم بنى على هذا التغليب،

= جملة «آل الزبير سنام المجد»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «علمت»: اعتراضية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «الأثرون من عددًا» فقد زيدت «من» على قاعدة الكوفيين في زيادة الأسماء. أمّا عند البصريين فهي موصوفة.

٤٢٩ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص٢١٣؛ والأزهية ص ٧٩، ١٠٣؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٣٠، ١٣٢؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٨١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢؛ ولسان العرب ١٣/ ٥٠٩ (شوه)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٣٢٩.

اللغة: الشاة: (هنا) المرأة. قنص: صيد.

المعنى: ليتني استطعت الزواج منها، فقد أحلت لغيري، فواه لهذا الحظ السيىء.

الإعراب: **«يا شاة»**: «يا»: حرف نداء يفيد التعجب، و «شاة»: منادى مضاف منصوب بالفتحة. **«من قنص»**: «من» زائدة، «قنص»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لمن»**: اللام: حرف جر، «من»: اسم موصول في محل جر باللام، والجار والمجرور متعلقان بصفة لـ «شاة». **«حلت»**: فعل ماض مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «حلت». «حرمت»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حرمت». **«وليتها»**: الواو: استئنافية، «ليت»: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«تحرم»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لم» وحرك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي.

جملة «حلت له»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «حرمت علي»: في محل نصب حال. وجملة «ليتها لم تحرم»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لم تحرم»: في محل رفع خبر. وجملة «يا شاة قنص»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «يا شاة من قنص» فقد وقعت (من) زائدة عند الكوفيين.

(١) الحجر: ٢٠. (٢) النور: ٤٥.

(٣) في قوله تعالى: **﴿والله خلق كلّ دابّة من ماء﴾** [النور: ٤٥].

فقال: ﴿مَن يمشي على بطنه﴾[١]، و ﴿مَن يمشي على أربع﴾[٢].

و: «ما» في الغالب، لما لا يعلم، وقد جاء في العالم قليلاً، حكى أبو زيد: «سبحانَ ما سخركُنَّ لنا»، و «سبحان ما سبَّح الرعد بحمده»، وقال تعالى: ﴿**أو ما ملكت أيمانكم**﴾[٣]، وتستعمل، أيضًا، في الغالب، في صفات العالم، نحو: «زيد ما هو»؟ و «ما هذا الرجل»؟ فهو سؤال عن صفته، والجواب: «عالم»، أو غير ذلك. وتستعمل، أيضًا، استفهامًا كانت أو غيره، في المجهول ماهيته وحقيقته، ولهذا يقال لحقيقة الشيء: ماهيَّته، وهي منسوبة إلى «ما». والماهية مقلوبة الهمزة هاء، والأصل: المائية، أو نقول: إنه منسوب إلى «ما هو»، على تقدير جعل الكلمتين ككلمة، كقولهم: «كنتيّ».

تقول: «ما هذا؟ أفرس أم بقر أم إنسان»؟ فإذا عرفت أنه إنسان مثلاً، وشككت أنه زيد أو عمرو، لم تقل: «ما هو»، وقلت: «مَن هو»؟

وقول فرعون: ﴿**وما رَبُّ العالمين**﴾[٤]، يجوز أن يكون سؤالاً عن الوصف، ولهذا قال موسى عليه السلام: ﴿**رَبُّ السموات والأرض**﴾[٥]. ويجوز أن يكون سؤالاً عن الماهية ويكون موسى عليه السلام أجابه ببيان الأوصاف دون بيان الماهية، تنبيهًا لفرعون إلى أنه تعالى لا يعرف إلا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر.

وقولهم: «سبحان ما سخركنَّ لنا»، و «سبحان ما سبَّح الرعد بحمده»، يجوز أن يكون لكونه تعالى مجهول الماهية.

و «مَن» و «مَا» في اللفظ مفردان صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عُني بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبَّر به عنهما مِن الضمير والإشارة ونحوهما، أكثر وأغلب؛ وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو[٦] وُصْلةً إلى المعنى، وكذا في غير «مَن» و «ما».

تقول: «ذلك الشخص لقيته»، وإن كان مؤنثًا؛ قال تعالى: ﴿**خلقكم من نفس واحدة**﴾[٧]، والمراد: آدم عليه السلام، وتقول: «ثلاث أنفس من الرجال»، و «ثلاثة أشخص من النساء»، فهذا أولَى من العكس، كما يجيء في باب العدد.

---

(١) النور: ٤٥.
(٢) النور: ٤٥.
(٣) النساء: ٣.
(٤) الشعراء: ٢٣.
(٥) الشعراء: ٢٤.
(٦) أي: اللفظ.
(٧) النساء: ١؛ والأعراف: ١٨٩.

وإن تقدم على المحمول على «مَن» و «ما» وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى، اختير مراعاة المعنى في ذلك المحمول، كقولك: «منهنَّ مَن أُحبُّها»، فهو أولى من قولك: «أحبّه»، لتقدم لفظة «منهنَّ»؛ فلهذا لم يختلف القرّاء في تذكير: ﴿**ومَن يقنُت منكنّ**﴾[1]، و: ﴿**مَن يأتِ**﴾[2]، بخلاف قوله تعالى: ﴿**وتعملْ**﴾[3] لأنه جاء بعد قوله: ﴿**منكنّ**﴾[4] وهو عاضد للمعنى، فلذا قال: ﴿**نُؤتِها أجْرَها**﴾[5].

وإن حصل بمراعاة اللفظ لبس وجب مراعاة المعنى، فلا تقول: «لقيت مَن أحبُّه»، وأنت تريد من النسوان، إلا أن يكون هناك قرينة.

ويجب، أيضًا، مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى، نحو: «مَن هي محسنة: أمُّك»[6]، ولا يجوز: «محسن»، لأنه خبر لِـ «هي» المحمولة على معنى «مَن» الذي بمعنى «التي»، والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنية وجمعًا.

وأجاز ابن السرَّاج: «مَن هي محسنٌ»، نظرًا إلى أن «هي» مراد به «مَن» الذي يجوز اعتبار لفظه ومعناه، فإن حذف «هي» التي هي صدر الصلة، كما في قولهم: «ما أنا بالذي قائل لك شيئًا»، وقيل: «من محسنٌ أُمُّك»، سهل التذكير، لأن المقدر لم يعيَّن كونه بلفظ المذكر أو المؤنث، والأصل: الحمل على اللفظ؛ كما مرَّ، فيقدَّر مذكرًا.

ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأَولى من مراعاة المعنى، كان، إذا اجتمع المراعاتان، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس، قال تعالى: ﴿**ومَن يؤمنْ بالله ويعملْ صالحًا يدخلْه جنّاتٍ تجري من تحتها الأنهار**﴾[7] حملاً على اللفظ، ثم قال: ﴿**خالدين**﴾ حملاً على المعنى، ولكونها أولى، أيضًا، رجع سبحانه بعد قوله: ﴿**خالدين**﴾، إلى الحمل على اللفظ فقال: ﴿**خالدِين فيها أبدًا قد أحسن الله له رزقًا**﴾[8].

وأمَّا تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الأمر، فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعَه، والأولى الجواز على ضعف، إلا في اللام الموصولة،

---

(١) الأحزاب: ٣١.
(٢) الأحزاب: ٣٠.
(٣) الأحزاب: ٣١.
(٤) الأحزاب: ٣١.
(٥) الأحزاب: ٣١.
(٦) «أُمُّك»: خبر المبتدأ «مَنْ».
(٧) الطلاق: ١١.
(٨) الطلاق: ١١.

فإنه يمتنع ذلك فيها، فلا يقال: «الضاربة جاء»، لخفاء موصوليتها.

ثم إنك إن أتيت لها بصاحب من الموصوف أو المبتدأ، نحو: «جاء الزيدان الضارب غلامهما»، و «هم المؤدَّب خُدَّامهم»، لم يجز فيما يعبِّر عنها من الضمير واسم الإشارة مراعاة لفظها وإن كانت صالحة كـ «مَن»، و «ما»، للمفرد والمثنى والمجموع، والمذكر والمؤنث بلفظ واحد، وذلك لخفاء موصوليتها، وكونها كـ«لام» التعريف في نحو: «هما الحسن غلامهما»، فكأن الضمير راجع إلى صاحبها لا إليها، وإن لم تجىء بصاحبها، جاز مراعاة لفظها، كقوله [من الرجز]:

٤٣٠ ـ أو تُصْبِحي في الظَّاعِنِ المُوَلِّي

أي: في الظاعنين الموَلِّين، ويجوز أن يكون إفراده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ، أي في الجمع الظاعن.

* * *

---

٤٣٠ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٦/ ١٣٢، ١٣٣، ١٣٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٦٧، ٣٤٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٤٩؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٣.

اللغة: الظاعن: المرتحل. المولِّي: المُعْرِضُ عن الشيء والتارك له.

المعنى: يقول الشاعر لجُمْل التي يخاطبها: إن لم تمكنينا منك بسبب الرحيل أو الإعراض عنا نتسلّى عن ذلك بناقة قوية نرحل عليها. هذا ما يوحي به سابق البيت ولاحقه.

الإعراب: «**أو**»: حرف عطف. «**تصبحي**»: فعل مضارع معطوف على مضارع مجزوم لأنه فعل شرط جازم، فهو مثله، وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: اسم «تصبح» محله الرفع. «**في الظاعن**»: جار ومجرور متعلقان بخبر «تصْبح». «**المولّي**»: صفة لـ «الظاعنِ» مجرورة مثله.

جملة «تصبحي»: معطوفة على جملة شرط غير ظرفي لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «أل» الموصولة المستعملة في الجمع إذا لم تصحب موصوفها يجوز مراعاة لفظها كما هنا. إذ المراد: في الظاعنين المولِّين، ويجوز أن يكون الإفراد باعتبار أن موصوفها المقدر مفرد اللفظ، أي: الجمع الظاعن.

أيّ

قال ابن الحاجب:

و «أيّ»، و «أيّة» كـ «مَنْ»، وهي معربة وحدها إلا إذا حذف صدر صلتها.

***

قال الرضيّ:

قد ذكرنا حكم «أيّ» في التذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، فـ «أيّ» الموصولة، نحو: «اضربْ أيُّهم لقيت»، والاستفهامية، نحو: «أيُّهم أخوك»؟ و «أيَّهم لقيت»؟ والشرطيَّة، نحو: **﴿أيًّا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى﴾**[1]، والموصوفة، نحو: «يا أيّها الرجل»، ولا أعرف كونها معرفة موصوفة إلا في النداء.

وأجاز الأخفش كونها نكرة موصوفة، كـ «مَا»، في نحو: «مررت بأيٍّ معجبٍ لك»؛ قيل: وجاء «الذي» نكرة موصوفة، نحو: «بالذي محسنٍ إليك».

و «أيّ» تقع صفة، أيضًا، بالاتفاق، لا، كـ «مَا»، فإن فيها خلافًا، كما مرَّ، فلا أدري لِمَ لَمْ يذكره المصنف ههنا؛ بل جعلها، كـ «مَن» التي لا تقع صفة، ولعلَّه رأى أن الصفة في الأصل استفهامية، لأن معنى «برجل أيِّ رجل»: أي: برجل عظيم يُسأل عن حاله، لأنه لا يعرفه كل أحد حتى يَسأل عنه، ثم نقلت[2] عن الاستفهامية إلى الصفة، فاعتورَ[3] عليه إعراب الموصوف.

و «أيّ» معربة مِن بين أخواتها الموصولات، على اختلاف في: «اللذان»، و «اللتان»، و «ذو» الطائية، ومِن بين أخواتها المتضمّنة لمعنى الاستفهام والشرط، وإنما ذلك لإلزامهم لها الإضافة المرجحة لجانب الاسمية، وليس كل مضاف بمعرب، بل ما هو لازم الإضافة، ألا ترى إلى عدم إعراب: «خمسة عشرك»، و «كم رجل»، لعدم لزومهما الإضافة، وكذا يضاف «لدن»

---

(١) الإسراء: ١١٠. (٢) أي: «أيّ». (٣) أي: تعاقب.

إلى الفعل أيضًا، كما يضاف إلى الاسم، والإضافة إليه كلا إضافة، كما يجيء في الظروف المبنية.

وإنما ألزموها[١] الإضافة، لأن وضعها لتفيد بعضًا من كلّ، كما مرَّ في باب الوصف، فإذا حذف المضاف إليه، فإن لم يكن مقدَّرًا، لم تعرب كما في النداء، وإن كان مقدَّرًا بقيت على إعرابها؛ كما في قوله تعالى: **﴿أيًا ما تدعوا﴾**[٢]، إلاّ في «كأيِّنْ»، فإنه مقطوع عن الإضافة مع إعرابه، وذلك لأنه يصير كالمبنيّ على ما يجيء في الكنايات.

* * *

قوله: «إلا إذا حذف صدر صلتها»، صلتها إمَّا اسمية أو فعلية؛ والفعلية لا يحذف منها شيء، فلا تُبنى «أيّ» معها.

والاسمية قد يحذف صدرها، أعني المبتدأ، بشرط أن يكون ضميرًا راجعًا إلى «أيّ»، فلا يحذف المبتدأ في نحو: «اضرب أيّهم غلامه قائم، وأيّهم زيد غلامه».

وإنما يحذف كثيرًا مع «أيّ» دون سائر الموصولات، لكونه مستقلاً بنفسه مع صلته بلزوم الإضافة؛ وإنما لم يحذف أحد جزأي الفعلية، لأن التصاق الجزأين فيها أشدّ، وإنما حذف المبتدأ إذا كان ضمير الموصول، لأنه بالنظر إلى الموصول كالاسم المكرر.

فإذا حذف المبتدأ صار[٣] مبنيًا كأخواته الموصولة، وذلك أن شيئًا إذا فارق أخواته لعارض، فهو شديد النزوع إليها، فبأدنى سبب يرجع إليها، وبُني على الضم تشبيهًا بـ «قبل» و «بعد»، لأنه حذف منه بعض ما يوضحه ويبيِّنه أعني الصلة، لأنها المبيِّنة للموصول، كما مرّ، كما حذف من «قبل»، و «بعد»، المضاف إليه المبيِّن للمضاف.

هذا هو مذهب سيبويه، وهو الأكثر، أعني كونه مبنيًا على الضم عند حذف المبتدأ، قال سيبويه[٤]: والإعراب مع حذف الصدر لغة جيدة، وجاءني في الشواذ: **﴿أيَّهم أشدُّ على الرحمن عِتيًا﴾**[٥]، بنصب «أيَّهم»، وذلك لأنه لم تحذف الصلة بكمالها، بل حُذف أحد جزأيها، وقد بقي ما هو معتمد الفائدة، أي: الخبر.

---

(١) أي: «أيّ».
(٢) الإسراء: ١١٠.
(٣) أي: لفظ «أيّ».
(٤) الكتاب ٢/ ٣٩٩.
(٥) مريم: ٦٩.

قال الجرميّ: خرجت من خندق الكوفة حتى أتيت مكة، فلم أسمع أحدًا يقول في نحو: «اضرب أيَّهم أفضل»، إلا منصوبًا.

وإن لم تُضَف مع حذف المبتدأ، نحو: «أكرم أيًّا أفضلُ»، فكلام العرب الإعراب، وأجاز بعضهم البناء قياسًا لا سماعًا، فتقول: «أكرم أيُّ أفضل» مضمومًا بلا تنوين.

والخليل ويونس يقولان: «اضربْ أيٌّ أفضل» مرفوعًا، إمّا على الحكاية أو التعليق، كما يجيء من مذهبيهما.

قال سيبويه[١]: لا يرفع نحو: «اضرب أيًّا أفضل»، ولا يبنى، أيضًا، على الضم قياسًا على: «اضرب أيّهم أَفضل»، لأن ذلك مخالف للقياس، ولم يسمع من العرب إلا: «أيًّا أفضل»، منصوبًا، ولو قالوا لقلنا، أي: لو رفعوا، أو ضموا، لاتبعناهم.

قال الجزولي: إعرابه مع حذف المضاف إليه، دليل على أنه كان مع المضاف إليه أيضًا معربًا، لأنَّ حذف المضاف إليه يرجح جانب الحرفية كما في «قبل» و «بعد».

وذهب الكوفيون والخليل إلى أن نحو «أيّهم»، في مثل هذا الموضع[٢]، معربة مرفوعة، على أن ما بعدها خبر، وهي استفهامية لا موصولة، قالوا: وهي في الآية مبتدأ، خبره: «أشدّ»، و ﴿مِن كلِّ شِيعةٍ﴾[٣]: معمول لِـ ﴿لننزِعَنَّ﴾[٤]، كما تقول: «أكلت من كلّ طعام»، قال تعالى: ﴿وأوتِيَتْ من كلّ شيء﴾[٥]، فتكون «مِن» للتبعيض، والكلام محكيّ، أعني أن «أيّهم أشدّ» صفة «شيعة»، على إضمار القول، أي: كلّ شيعة مقول فيهم: «أيُّهم أشدّ»، كقوله [من الرجز]:

جاؤوا بمذقٍ هلْ رأيتَ الذئبَ قطْ[٦]

قال الخليل[٧]: و «أيّهم»، على هذا، استفهامية، نحو قولهم: «اضرب أيُّهم أفضل»، أي: اضرب الذي يقال له[٨]: «أيّهم أفضل»، كما قال الأخطل [من الكامل]:

---

(١) انظر: الكتاب ٢/ ٤٠١.

(٢) أي: في الموضع الذي تُضاف فيه ويُذكر صدر صلتها.

(٣) مريم: ٦٩.

(٤) مريم: ٦٩.

(٥) النمل: ٢٣.

(٦) تقدم بالرقم ٩٤.

(٧) الكتاب ٢/ ٤٠١.

(٨) أي: الذي يقال في شأنه.

٤٣١ ـ ولَقَدْ أبيتُ منَ الفتاةِ بمَنْزِلٍ فـأبِـيـتُ لا حَـرِجٌ ولا مَـحْـرومُ

أي: أبيت مقولاً فيَّ: لا حرج ولا محروم، أي: هو لا حرج ولا محروم.

قال سيبويه[1]: لو جاز: «اضرب أيُّهم أفضلُ» على الحكاية، لجاز: «اضرب الفاسقُ الخبيثُ»، أي: اضرب الذي يقال له: الفاسق الخبيث. بَلَى، مثل ذلك يجيء في ضرورة الشعر، لا في سَعَة الكلام.

ومذهب يونس في مثله أن الفعل الذي قبل «أيّ» معلّق عن العمل، ويجيز التعليق في غير أفعال القلوب، أيضًا، نحو: «اضرب أو اقتل: أيّهم أفضل»؛ كما يجيء في باب أفعال القلوب.

وليس بشيء؛ لأن المعلَّق يجب كونه في صدر جملة، والمنصوب بنحو: «اضربْ»، و «اقتلْ»، لا يكون جملة. والمعلِّق إمّا استفهام أو نفي أو لام الابتداء، و «أيّ» بعد «اضربْ»، و «اقتلْ»، لا تكون استفهامية، إذ لا معنى لها إلا على وجه الحكاية، كما قال الخليل، بل هي موصولة بعده.

وقال الأخفش في الآية[2]: «مِن» فيها زائدة، كما هو مذهبه من زيادة «مِن» في الموجَب، و «كلّ شِيعة» مفعول «لَننزِعنَّ»، و «أيّهم أشدّ» جملة مستأنفة، لا

---

٤٣١ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٦١٦؛ وتذكرة النحاة ص ٤٤٧؛ وخزانة الأدب ٣/ ٢٥٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٥١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٨٨؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٦؛ والكتاب ٢/ ٨٤، ٣٩٩؛ ولسان العرب ٤/ ٤٩٢ (ضمر)؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٧١٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٨٧.

اللغة: الحَرِج: المضيّق عليه. المحروم: الممنوع مما يريده.

المعنى: إنني أبيت في المكان الذي لا أجد فيه حرجًا أو مَنْعًا من زيارته.

الإعراب: «ولقد»: الواو: بحسب ما قبلها، «لقد»: اللام: للابتداء، «قد»: حرف تحقيق. «أبيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «من الفتاة»: جار ومجرور متعلقان بالفعل: أبيت. «بمنزل»: جار ومجرور متعلقان بالفعل: أبيت. «فأبيت»: الفاء: عاطفة، «أبيت»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «لا حرج»: «لا»: نافية، «حرج»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أو هذا، مرفوع بالضمة. «ولا»: الواو: عاطفة، «لا»: نافية. «محروم»: اسم معطوف مرفوع بالضمة.

جملة «أبيت»: بحسب ما قبلها، (أو جواب قسم محذوف). وجملة «أبيت» الثانية: معطوفة على الأولى. وجملة «هو لا حرج»: في محل نصب مفعول به مقول قول محذوف، والتقدير: «أبيت مقولاً لي: هذا لا حرج ولا محروم».

الشاهد فيه قوله: «لا حرج ولا محروم» الحمل على الحكاية، عند الخليل. حرج: خبر لمبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم. وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية يقول محذوف أيضًا، وتقدير الكلام على هذا: فأبيت مقولاً في شأني: هو لا حرج ولا محروم.

(١) الكتاب ٢/ ٤٠١. (٢) أي: في الآية المتقدمة من مريم: ٦٩.

تعلق لها بالفعل، وقال المبرّد: «أيُّهم» فاعل «شِيعة». أي: لننزعنّ من كلّ فريق يشيع أيّهم هو أشدّ، و «أيّ» بمعنى «الذي».

وعند أبي عمرو: «أيَّة» إذا حذف منها ما تضاف إليه، منعت الصرف، نحو: «اضرب أيَّةَ لقيتها»، قال: لتعرّفها بالصلة، والتأنيث، فزاد على مذهبه في التعريف المانع من الصرف تعريفَ الموصولات، واعتدَّ بتاء التأنيث بلا علميَّة؛ وغيره يصرفها، وهو القياس.

* * *

مــاذا

قال ابن الحاجب:

وفي «ماذا صَنَعت»؟ وجهان: أحدهما: ما الذي، وجوابه رفع، والآخر: أيَّ شيء؟ وجوابه نصب.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن «ذا»، لا تجيء موصولة، ولا زائدة، إلا مع «ما» و «من» الاستفهاميتين؛ والأَولى في: «ماذا»، هو و «مَن ذا» «خير منك»[1]: الزيادة، ويجوز، على بُعد، أن تكون بمعنى: «الذي»، أي: ما الذي هو خير منك؟ على حذف المبتدأ، نحو: ما أنا بالذي قائل، وأمَّا قولك: «مَن ذا قائمًا»؟ فـ «ذا» فيه: اسم الإشارة لا غير؛ ويحتمل في: **﴿مَن ذا الذي يُقرضُ اللّهَ قرضًا حَسَنًا﴾**[2]، و: «ماذا الذي...» أن تكون زائدة، وأن تكون اسم إشارة، كما في قوله تعالى: **﴿أمَّنْ هذا الذي هو جُندٌ لكم﴾**[3]؛ وهاء التنبيه تدخل على اسم الإشارة، فيقال: ما هذا الذي تقول؟

وقد جاءت «ذا» زائدة بعد «ما» الموصولة، قال [من الوافر]:

٤٣٢ ـ دَعِي ماذا عَلِمْتِ، سأَتَّقيهِ ولكنْ بالمغيَّب نَبِّئيني

---

(١) قوله: «خير منك» يعود إلى كلّ من «ماذا» و «من ذا».

(٢) البقرة: ٢٤٥. (٣) الملك: ٢٠.

٤٣٢ ـ التخريج: البيت للمثقب العبدي في ديوانه ص ٢١٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٨٩، ١١/ ٨٠؛ وشرح شواهد المغني ص ١٩١؛ ولسحيم بن وثيل الرياحي في المقاصد النحوية ١/ ١٩٢؛ ولأبي حية النميري في لسان العرب ١٤/ ١٢ (أبي)؛ ولمزرد بن ضرار في ديوانه ص ٦٨؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٢٤١؛ والدرر ١/ ٢٧١؛ والكتاب ٢/ ٤١٨؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٦١ (ذوا).

اللغة: أتقي: أحذر وأتجنبَ. المغيب: ما غاب عنا.

المعنى: تناسي كل ما أغضبك مني سابقًا، لأنه كان مقضيًا أو لجهلي به، وأخبريني من الآن عما تكرهينه، فأبتعد عنه.

الإعراب: «دعي»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والياء: ضمير

ولقائل أن يمنع مجيء «ذا» موصولة مطلقًا، ويحكم في نحو: «ماذا صنعت»؟ بزيادتها.

وأمّا رفع الجواب في نحو قوله تعالى: ﴿ويسألونك ماذا يُنفقون قُلِ العفو﴾[1]، ورفع البدل في قوله [من الطويل]:

٤٣٣ ـ ألا تَسْألانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أنحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلالٌ وباطِلُ

= متصل في محل رفع فاعل. «ماذا»: «ما»: اسم موصول بمعنى «الذي» في محل نصب مفعول به، «ذا»: زائدة. «علمت»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «سأتقيه»: السين: للاستقبال والتنفيس، و «أتقي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. «ولكن»: الواو: استئنافية، و «لكن»: حرف استدراك. «بالمغيب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «نبئيني». «نبئيني»: فعل أمر مبني على حذف النون لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، والنون: للوقاية، والياء الأخيرة: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والياء في الفعل: ضمير متصل في محل رفع فاعل.

جملة «دعي»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «علمت»: صلة الموصول لا محل لها. وجملة «سأتقيه»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «نبئيني»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «ماذا علمت» فقد جاءت «ذا» هنا زائدة بعد «ما» الموصولة.

(١) البقرة: ٢١٩.

٤٣٣ ـ التخريج: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص٢٥٤؛ والأزهيّة ص ٢٠٦؛ والجنى الداني ص ٢٣٩؛ وخزانة الأدب ٢/ ٢٥٢، ٢٥٣، ٦/ ١٤٥ ـ ١٤٧؛ وديوان المعاني ١/ ١١٩؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٠؛ وشرح التصريح ١/ ١٣٩؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠، ٢/ ٧١١؛ والكتاب ٢/ ٤١٧؛ ولسان العرب ١/ ٧٥١ (نحب)، ١١/ ١٨٧ (حول)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمعاني الكبير ص ١٢٠١؛ ومغني اللبيب ص ٣٠٠؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٣؛ وشرح المفصل ٣/ ١٤٩، ١٥٠، ٤/ ٢٣؛ وكتاب اللامات ص ٦٤؛ ومجالس ثعلب ص ٥٣٠.

اللغة: يحاول: يطلب بالحيلة. النحب: النذر.

المعنى: اسألا المرء عمّا يسعى إليه في هذه الحياة، أهو نذر يقضيه أم ضلال باطل؟

الإعراب: «ألا»: حرف استفتاح. «تسألان»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: فاعل. «المرء»: مفعول به. «ماذا»: «ما»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، و «ذا»: زائدة. «يحاول»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «أنحب»: الهمزة: للاستفهام، و «نحب»: بدل من «ما» مرفوع. «فيقضى»: الفاء: حرف عطف، «يقضى»: فعل مضارع للمجهول، ونائب فاعله...: هو. «أم»: حرف عطف. «ضلال»: معطوف على «نحب» مرفوع. «وباطل»: الواو: حرف عطف، و «باطل»: معطوف على «ضلال» مرفوع.

جملة «ألا تسألان...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يحاول»: في محل رفع خبر المبتدأ «ما». =

فلأن «ما» مبتدأ، والفعل بعد «ذا» المزيدة خبره، على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي خبر «ما».

والذي حملهم على ادّعاء كون «ذا» ههنا موصولة رفعُ الجواب والبدل، في الفصيح المشهور، ولو جاز أن يُدَّعى في الجواب أنه غير مطابق للسؤال، وأن ذلك يجوز وإن لم يكن كثيرًا، لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل منه، فوجب أن يكون «ماذا يحاول» جملة اسمية، خبرُ المبتدأ فيها جملةٌ فعلية؛ وأمّا ما ذكر من حذف الضمير في خبر المبتدأ، فقليل نادر؛ كما تقدم في باب المبتدأ، وتجرُّد الجملة الخبرية في نحو: «ماذا يحاول»؟ كثير غالب، فعرفنا أن الجملة صلة لـ «ذا»، لا خبر لِـ «ما»، لأن حذف الضمير من الصلة كثير، وهو أكثر من حذفه من الصفة، وحذفه من الصفة أكثر من حذفه من الخبر، كما مرَّ في المبتدأ.

وإنّما قلَّ إظهار الضمير المنصوب في الجملة التي بعد «ذا» من بين الموصولات للزومها لِـ «ما» الاستفهاميَّة، أو «مَن»، لأن «ذا» لا تكون موصولة، إلا وقبلها إحداهما، فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول أكثر، فكان التخفيف بحذف الضمير الذي هو فضلة أَولى، وهذا كما جاز في حذف المبتدأ في صلة «أيّهم» في السَّعة دون صلة غيرها، وذلك لتثاقلها بالمضاف إليه كما ذكرنا.

وإنما كان الجواب أو البدل مرفوعًا إذا كان «ذا» موصولاً، لأن «ماذا» إذن، جملة ابتدائية: «ذا» مبتدأ وخبره «ما» مقدَّم عليه لكونه نكرة، وعند سيبويه: «ما» مبتدأ، مع تنكيره، و «ذا» خبره، على ما مرَّ في باب المبتدأ، والأَولى في الجواب مطابقة السؤال؛ فرفع الاسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، وذلك المبتدأ ضمير راجع إلى «ذا» الموصولة.

فقوله تعالى: ﴿**أساطيرُ الأوَّلين**﴾[1]، ليس بجواب لقوله للكفّار: ﴿**ماذا أنزل ربُّكم**﴾[2]، إذ لو كان جوابًا له، لكان المعنى: هو أساطير الأولين، أي: الذي أنزله ربنا: أساطير الأوَّلين، والكفّار لا يُقِرُّون بالإنزال، فهو، إذن، كلام مستأنف، أي: ليس ما تدَّعون إنزاله منزلاً، بل هو أساطير الأولين.

وإذا كانت «ذا» مزيدة، فـ «ما» منصوبة المحل، مفعولاً للفعل المتأخر فالسؤال، إذن جملة فعلية، فكون الجواب جملة فعلية أَولى للتطابق، فينصب

= **الشاهد فيه قوله**: «ماذا يحاول» حيث جاءت «ما» مبتدأ، و«ذا» زائدة، وجملة «يحاول» خبر المبتدأ، والرابط محذوف، والتقدير: يحاوله.

(١) النحل: ٢٤.

(٢) النحل: ٢٤.

الاسم على إضمار مثل الفعل الذي انتصب به «ما» في السؤال، فحذف لدلالة السؤال عليه، فقوله تعالى: ﴿ماذا أنزل ربُّكم قالوا خيرًا﴾[١]، أي: أنزل خيرًا، وإنما لزم ههنا النصب ليكون مخالفًا لجواب الكفّار، لأن النصب تصريح بكون «أنزل» مقدرًا، والرفع يحتمل استئناف الكلام، كما ذكرنا في: ﴿أساطير الأوّلين﴾[٢]، ويحتمل تقدير الموصول المذكور في السؤال مبتدأ، كما في قوله تعالى: ﴿قُلِ العفو﴾[٣].

وإن اشتغل الفعل بعد «ماذا» بضمير منصوب، نحو: «ماذا تَفْعَلُه»؟ أو بمتعلقه، نحو: «ماذا تقضي حقّه»؟ فكون «ما» مبتدأ أولى، وإن جعلت «ذا» زائدة، أيضًا، لأن الرفع في «زيد لقيته» أولَى من النصب، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير،؛ فرفعُ الجواب، إذن، أولى، كانت «ذا» موصولة، أو زائدة.

وأمَّا في نحو: «ماذا قِيل»؟ و «ماذا عَرض»؟ وقوله تعالى: ﴿وماذا عليهم لو آمنوا﴾[٤]، و ﴿ماذا أُحِلَّ لهم﴾[٥]، مما ليس فيه بعد «ذا» فعل ناصب لما قبله، ولا مشتغل عنه بضميره، أو متعلقه، فالجملة ابتدائية، جعلت «ذا» زائدة، أو موصولة، فرفع البدل، إذن، واجب، ورفع الجواب مختار، على كلّ حال.

وقول الشاعر [من الطويل]:

٤٣٤ ـ وماذا عَسَى الواشونَ أَنْ يَتَحَدَّثوا ... سِوى أن يقُولوا إنَّني لكِ عاشِقُ

---

(١) النحل: ٣٠. (٢) النحل: ٢٤. (٣) البقرة: ٢١٩.
(٤) النساء: ٣٩. (٥) المائدة: ٤.

٤٣٤ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ملحق ديوانه ص ٢٤٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٠، ١٥٣؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٣٨٣؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٨٥ (ومق)؛ وللمجنون في ديوانه ص ١٦٠؛ والأغاني ٢/ ٥٠؛ ولسان العرب ١٠/ ٢٧ (نبق).

اللغة: الواشون: ج الواشي، وهو النمّام.

المعنى: إنّ الوشاة لا يستطيعون أن يقولوا سوى أنّني لك عاشق.

الإعراب: **«وماذا»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ماذا»: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، أو «ما»: اسم استفهام، و «ذا»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «عسى...»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. **«عسى»**: فعل ماضٍ ناقص. **«الواشون»**: اسم «عسى» مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم. **«أن»**: حرف نصب ومصدري. **«يتحدّثوا»**: فعل مضارع منصوب بحذف النون لأنّه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن يتحدثوا» في محل نصب خبر «عسى». **«سوى»**: منصوب على الاستثناء. **«أن يقولوا»**: تعرب إعراب: «أن يتحدّثوا»، والمصدر المؤول من «أن يقولوا» في محل جر مضاف إليه. **«إنّني»**: حرف مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«لك»**: جار ومجرور متعلقان بـ «عاشق». **«عاشق»**: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة. =

فقيل «ذا» فيه زائدة لا موصولة، إذ الصلة لا تكون إلا خبرية، و «عسى» ليس بخبر؛ وهذا يلزمهم في خبر المبتدأ، أيضًا.

فإن قيل: خبر المبتدأ قد جاء طلبية، كقوله تعالى: **﴿بل أنتم لا مرحبًا بكم﴾**[(١)]، و «زيدٌ اضربه».

قيل: الصلة، أيضًا، جاءت «لعلَّ» مع جزأيها، كقوله [من الطويل]:

وإنّــي لَــراجٍ نَــظْــرَةً قِــبَــلَ الــتــي لعلّي، وإن شَطَّتْ نواها، أزورُها[(٢)]

و «عَسَى»، و «لعلَّ» متقاربان، فإن قدِّر القول ههنا، جاز للمنازع أن يقدِّره، أيضًا، في خبر المبتدأ، ولا يجوز أن يكون «ماذا» مفعول «أن يتحدَّثوا»، لكون «أن» موصولة[(٣)]، فالتقدير: أن يتحدثوا به.

من أحكام الموصول

ولا بأس أن نذكر بعض ما أهمله المصنف من أحكام الموصول، وأحكام «مَنْ»، و «ما»، و «أيّ»، في الاستفهام، وما يناسبها، فنقول:

الموصول والصلة كجزأي اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكون الصلة مبيِّنة له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول، ولا تعمل الصلة، ولا ما يتعلق بها، فيما قبل الموصول، لأن ذلك المعمول، إذن، جزؤها، وقد تقرَّر أن جزءًا منها لا يتقدم على الموصول.

ولا تتعلق الصلة بما قبل الموصول بأن تكون مصدَّرة بـ «بَلْ»، أو «لكنْ»، أو علامة جواب القسم، ونحو ذلك مما لَه تعلّق بما قبل الموصول، لأن ذلك المتعلَّق به المتقدم، إذن، جزء الصلة.

ولا يفصل بين الموصول والصلة، ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول، كالوصف، والبدل، والعطفين، والتأكيد، ولا بخَبر عن الموصول ولا باستثناءٍ منه، إذ هذه الأشياء لا تجيء إلا بعد تمام الكلمة.

وقد جاء، في الشعر، موصول معطوف على آخر قبل الصلة، وما بعدهما إمّا

= جملة «ماذا عسى...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّني عاشق»: في محلّ نصب مقول القول.
الشاهد فيه قوله: «وماذا عسى...» حيث ظاهره أنّ «ذا» في «ماذا» اسم موصول، وجملة الصلة «عسى الواشون أن يتحدَّثوا» إنشائيّة غير خبريّة لفظًا ومعنًى على خلاف القياس، وخُرِّج البيت على أنّ «ماذا» كلمة واحدة، وليست «ذا» موصولة.

(١) ص: ٦٠. (٢) تقدَّم بالرقم ٤٠٣.

(٣) أي: موصولاً حرفيًا، ولا يتقدَّم معمول الصلة على الموصول.

صلة لهما معًا، أو صلة للأخير، وصلة الأول محذوفة مدلول عليها بالظاهرة كما يجيء بعد، من جواز حذف الصلة عند قيام الدليل، وذلك نحو قوله [من الرجز]:

٤٣٥ ـ مِنَ اللَّواتي والَّتي واللاَّتي زَعَمْنَ أَنْ قَدْ كَبِرتْ لِداتي

وقد يفصل بين الموصول والصلة بمعمول الصلة، نحو: الذي إيَّاه ضربت، لأن الفصل ليس بأجنبيّ منهما، ولا يجوز مثله إذا كان الموصول حرفًا، فلا يقال: «أعجبني أَنْ زيدًا ضربت»، لأن الحروف الموصولة حروف مصدريَّة، هي والجملة بعدها بتأويل المصدر، فيطلب قربها من متضمِّن المصدر، وكذا في الألف واللام الموصولة، إذ لا تدخل إلا على فعل في صورة اسم الفاعل أو المفعول كما مرَّ، فيكون هو وما دخل عليه، كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه، لا يُفصل بينهما.

وكذا يجوز الفصل بين بعض الصلة وبعض بالعطف على الجملة التي هي صلة، كما تقول في باب التنازع مُعمِلاً للأول: «الذي ضربت وضربوني غلمانَه: زيد»، إذ ليس الفصل بأجنبي من الصلة.

وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض، كما تقول: «جاءني الذي قائم أبوه، والذي ضَرَبَ زيدًا أخوه، والذي زيدًا ضرب أبوه»، إذ لا مانع منه.

فإن قيل: أليس، كما أن الموصول والصلة كجزأي اسم، بعض الصلة والبعض الآخر كالجزأين، فكان ينبغي ألاَّ يتقدم بعضها على بعض، كما لا تتقدم الصلة على الموصول؟

---

٤٣٥ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٨٠، ١٥٤، ١٥٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٣٩ (لتا).

اللغة: اللِّدات: جمع لِدة، وهي من وُلد معك قريبًا. والزَّعْمُ يطلق على القول والظن.

المعنى: هذه المرأة من اللواتي ادّعين أني صِرْتُ كبيرَ السن، فكنَّت عن هذا بأنّ من هم في مثل سني قد كبروا.

الإعراب: **«من اللواتي»**: جار ومجرور متعلقان بما قبلهما. **«والتي»**: الواو: حرف عطف، «التي»: معطوف على «اللواتي» فهو مثله مبني على السكون في محل جر. **«واللاتي»**: الواو: حرف عطف، «اللاتي»: معطوف على «اللواتي» فهو مثله. **«زَعَمْنَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: نون النسوة فاعل. **«أن»**: مخففة من «أنَّ»، واسمها ضمير الشأن. **«قد»**: حرف تحقيق. **«كَبِرَتْ»**: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. **«لداتي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «زَعَمْنَ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «كَبِرَت لداتي»: خبر «أن» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن جملة «زَعَمْنَ» صلة الموصول الأخير، وصلة كلٍّ من الموصولين الأولين قد حُذِفت للدلالة عليها بصلة الثالث، ويجوز أن تكون هذه الجملة صلة الموصولات الثلاثة لاتحاد مدلولها.

قلت: بَلَى، هما أيضًا كالجزأين، إلا أنهما كجزأين لا يجب ترتيب أحدهما على الآخر، بَلْ كجزأين يجوز تعقب كلّ منهما للآخر، بخلاف الصلة والموصول، فإن تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونها مبيِّنة للموصول كما مرَّ.

فتبيَّن بهذا فسادُ قول مَن قال: إن خبر «مادام» لا يتقدم على اسمه.

ويجوز قليلاً حذف صلة الموصول الاسمي غير الألف واللام، إذا عُلمت، قال [من الوافر]:

٤٣٦ - فإنْ أَدَعِ اللواتي مِنْ أناسٍ أضاعُوهنَّ لا أدَعِ الَّذينا

وقد التزمَ حذفها مع «اللتيَّا» معطوفًا عليها «التي»، إذا قصد بهما الدواهي ليفيد حذفها أن الداهيتين: الصغيرة والكبيرة، وصلتا إلى حدٍّ من العظم لا يمكن شرحه، ولا يدخل في حيِّز البيان، فلذلك تُرِكَتا على إبهامهما بغير صلة مبيِّنة؛ ويجوز كون تصغير «اللتيَّا» للتعظيم، كما في قوله [من الطويل]:

٤٣٧ - وكلُّ أناسٍ سوفَ تَدْخلُ بينَهُمْ دويهيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْها الأنامِلُ

---

٤٣٦ - **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٧؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٤٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٢٤٦ (الذي).

المعنى: فإن تركت النساء اللواتي أضاعهنّ رجالهنّ، فإني لا أترك الرجال الذين يمنعونهنّ ويحمونهنّ.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «**إن**»: حرف شرط جازم. «**أدع**»: فعل مضارع مجزوم لأنه فعل الشرط، وحرّك بالكسرة منعًا لالتقاء الساكنين، فاعله: أنا. «**اللواتي**»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به. «**من أناس**»: جار ومجرور متعلّقان بصلة الاسم الموصول المحذوفة. «**أضاعوهن**»: فعل ماض مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعله، و «هن»: مفعول به محلّه النصب. «**لا**» نافية. «**أدع**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وحرّك بالكسر منعًا لالتقاء الساكنين، فاعله: أنا. «**الّذينا**»: اسم موصول مبني في محلّ نصب مفعول به، والألف: للإطلاق.

جملة «إن أدع... لا أدع»: حسب الفاء. وجملة «أدع اللواتي»: فعل الشرط غير الظرفي لا محلّ لها. وجملة «أضاعوهن»: في محلّ جرّ صفة لـ «أناس». وجملة «أدع الذين»: جواب شرط غير مقترن بالفاء لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «أدع اللواتي... أدع الذين» حيث حذف جملتي الصلة على اعتبار معرفة السامع بهما، بتقدير «أدع اللواتي أضاعهن رجالهن، والذين يمنعونهن ويحمونهن».

٤٣٧ - **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٥٦؛ وجمهرة اللغة ص ٢٣٢؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٥٩، ١٦٠، ١٦١؛ والدرر ٦/ ٢٨٣؛ وسمط اللآلي ص ١٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٠؛ ولسان العرب ٣/ ١٤ (خوخ)؛ والمعاني الكبير ص ٨٥٩، ١٢٠٦؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٦، ١٩٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨، ٤/ ٥٣٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ٩٤، ٦/ ١٥٥؛ وديوان المعاني ١/ ١٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٠٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب=

وأجاز الكوفيون حذف غير الألف واللامَ من الموصولات الاسمية خلافًا للبصريين؛ قالوا في قوله تعالى: ﴿وما مِنّا إلا له مقام معلوم﴾[(١)]، أي: إلا مَن له مقام معلوم، ونحوه قول المتنبي [من المنسرح]:

٤٣٨ ـ بِئْسَ الليالي سَهِدْتُ مِنْ طَرَبي   شــوقًـا إلـى مَـن يَـبِـيـتُ يَـرْقُـدُهـا

= ١/ ١٩١؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٠٢، ٢/ ٥٣٧؛ وشرح المفصل ٥/ ١١٤؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٨، ٢/ ٦٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٨٥.

اللغة: دويهية: تصغير داهية وهي المصيبة. الأنامل: جمع أنملة وهي عقدة الإصبع أو التي فيها الظفر، وأراد الأظافر هنا فهي التي تصفرّ عند الموت.

المعنى: سوف يأتي الموت على كلّ الناس، فتصفرّ أظفارهم حينها.

الإعراب: **«وكلّ»**: الواو: بحسب ما قبلها، «كلّ»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«أناس»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«سوف»**: حرف تسويف واستقبال. **«تدخل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«بينهم»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، و «هم»: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«دويهية»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«تصفرُّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«منها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تصفرّ». **«الأنامل»**: فاعل مرفوع بالضمّة.

جملة «كلّ أناس. . .»: بحسب ما قبلها. وجملة «تدخل دويهية»: في محلّ رفع خبر «كلُّ». وجملة «تصفرّ»: في محل رفع صفة لـ «دويهية».

الشاهد فيه قوله: «دويهية» على أنّ التصغير هنا للتعظيم.

(١) الصافات: ١٦٤.

٤٣٨ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ١٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦١.

اللغة: السُّهاد: الأرق، وهو تعذر النوم على المرء مع رغبته فيه.

المعنى: إنها ليالٍ ذميمة تلك التي أبقى فيها أرِقًا مُسهَّدًا، مشتاقًا إلى من هو خالٍ يغطُّ في نوم عميق.

الإعراب: «**بئسَ**» فعل ماضٍ جامد لإنشاء الذم. **«الليالي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة علَى الياء للثقل. **«سَهِدْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«من طربي»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سهدتُ». **«شَوْقًا»**: مفعول لأجله، والعامل فيه «طربي» أو «سهدتُ»، ويمكن أن يكون «شوقًا» مفعولاً مطلقًا لفعل محذوف. **«إلى مَنْ»**: حرف جرّ، واسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالمصدر «شوقًا». **«يبيتُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر تقديره: هو. **«يرقدها»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر تقديره: هو، و «ها»: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب على التوسع، والأصل: يَرْقُدُ فيها.

جملة «بئس الليالي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سهِدت»: صلة لموصول محذوف، والتقدير: بئس الليالي التي سَهِدْت فيها. وهذا ما ذهب إليه الرضي. والمخصوص بالذم محذوف، وتقديره على هذا التوجيه هو: بئس الليالي التي سَهِدْت فيها شوقًا إلى من يبيت يرقد فيها. فـ «هذه» هو المخصوص بالذم، وهو إما مبتدأ خبره جملة «بئس الليالي»، وإما خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: هي هذه الليالي، وجملة المبتدأ والخبر استئنافية، وإمّا أن تكون «هذه» المقدرة بدلاً من فاعل «بئس» أي من «الليالي» المُصرَّح بها، ورأى آخرون أن المخصوص بالذم هو اسم موصوف=

ويجوز أن يكون من هذا [من الطويل]:

لَعَمْري لأنتَ البيتُ أُكرِمُ أهلَه وأَقعُدُ في أَفيائِهِ بالأَصائِلِ[١]

ولا وجه لمنع البصريين من ذلك، من حيث القياس، إذ قد يحذف بعض حروف الكلمة، وإن كانت فاءً، أو عينًا، كـ «شِيَة»[٢]، و «سَهٍ»[٣]، وليس الموصول بألزق منهما[٤].

ولا يحذف من الموصولات الحرفية إلا «أنْ» في المواضع المخصوصة، كما يجيء في الأفعال المنصوبة، وذلك لقوة الدلالة عليها، وكون الحروف التي قبلها كالنائبة عنها.

* * *

= بجملة «سَهِدْت» والتقدير: «بئس الليالي ليالٍ سَهِدْت فيها» فجملة «سَهِدْت»: على ذلك صفة لـ «ليالٍ» المقدرة محلها الرفع. وجملة «يبيت»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «يرقدها»: حال من فاعل «يبيت» محلها النصب.

التمثيل فيه: أن الرضي خرّجه كما لاحظنا على حذف الموصول، والتقدير: «بئس الليالي التي سَهِدْتُ».

(١) تقدّم بالرقم ٤٠٦.

(٢) الشية: العلامة.

(٣) السه: الاست.

(٤) أي: بألصق منهما.

الحكاية
بـ «مَنْ»، و «ما»، و «أيّ»

وأمَّا أحكام «مَن»، و «ما»، و «أيّ» في الاستفهام، فنقول:

إذا استفهمت بـ «مَنْ» عن مذكور منكور عاقل، ووقفت على «مَن»، جاز لك حكاية إعراب ذلك المذكور، وحكاية علامات تثنيته وجمعه وتأنيثه في لفظ «مَن». تقول: «مَنُو»؟ إذا قيل: «جاءني رجل»، و «مَنَا»؟ إذا قيل: «رأيت رجلاً»، و «مَنِي»؟ إذا قيل: «مررت برجل»؛ و «منَانِ»؟ و «مَنَيْنِ»؟ إذا قيل: «جاءني رجلان»، و «رأيتُ رجلين»، و «مررت برجلين»، و «مَنُون»؟ إذا قيل: «جاءني مسلمون، أو رجال، أو قوم»؛ وفي النصب والجر: «مَنِينَ»؟ و «مَنَة»؟ إذا قيل: «جاءتني ضاربة أو طالق»، وكذا في النصب والجر لا يختلف، و «منتان»؟ إذا قيل: «جاءتني ضاربتان أو طالقان»، وفي النصب والجر: «منتَينِ»؟ و «مَنَات»؟ إذا قيل: «جاءتني مسلمات أو ضوارب»، وكذا في النصب والجر لا يختلف.

أمَّا اشتراط الاستفهام عن المذكور في الحكاية، فلأن حكاية هذه العلامات لا بدَّ فيها من محكيّ مذكور قبل الحكاية، ثبتت فيه تلك العلامات حتى تحكى.

وغرضهم في الحكاية أن يتيقَّن المخاطب أنّ المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصًا؛ وإنما اشترط في لحاق العلامات المذكورة بـ «مَنْ» كونها سؤالاً عن نكرة، لأن المعارف إذا استفهم بها عنها، ذكرت في الأغلب إمَّا محكيّة أو غير محكية، كما يجيء، لأن الاستفهام عن المعارف ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات، فلم يطلب التخفيف بحذف المسؤول عنه، ولو كررت أيضًا النكرات، لم يجز حكايتها إلا بعد «مَن»؛ لأن النكرة، إذا كررت، فلا بدَّ في الثانية من لام العهد، ليُعرف أن المذكورة ثانيًا هي المذكورة أوَّلاً. تقول: «مَن الرجل»؟ لمن قال: «جاءني رجل فأكرمت الرجل»، ومع زيادة اللام عليها لم تمكن الحكاية، لأن الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ولا نقصان، فلما لم يمكن حكايتها، فإن لم تقصد الحكاية قلت: «مَن الرجل»؟ أو «مَن هو»؟ أو «مَن ذلك»؟ وإن قصدتها، وهو الكثير، حذفت النكرة وأثبتَّ العلامات في لفظ

«مَن»، وسهل حذفها قصد التخفيف، لأن الاستفهام عن النكرة أكثر من الاستفهام عن المعرفة، فلذا كان حذفها بعد «مَن» أكثر من إثباتها، ومع الحذف فالحكاية في «مَن» أولى، لأجل التنصيص من أوّل الأمر على أن المستفهم عنه هو النكرة المذكورة، لأنك إذا لم تحكِ في لفظ «مَن»، فربَّما توهم السامع أن المستفهم عنه توردە بعدها.

وأمَّا اشتراط العقل في هذه الحكاية، فظاهر، لأن «مَن» للعقلاء؛ وأمَّا اشتراط الوقف على «مَن»، ولم يشترط ذلك في «أيّ»، بل تقول فيها: «أيٌّ يا فتى»، و «أيًّا يا فتى»، و «بأيٍّ يا فتى»، كما يجيء؛ فلأن «مَن» مبنيّة مستنكر عليها الإعراب، فلما قصدوا تبعيدها عن الإعراب، أثبتوا حكاية الإعراب عليها في حالة لا يكون فيها على المفرد المذكر في الأغلب، وهو أصل المثنى والمجموع [والمؤنث]، إعراب ولا تنوين، وهي حالة الوقف، لأن الكلمة تتجرد فيها عن الرفع والجر والتنوين؛ وأمَّا «أيّ» فإنّها كانت معربة، فلم يستنكر عليها حكاية الإعراب، لا وصلاً ولا وقفًا،

وإنما زادوا في المفرد المذكر الواو والألف والياء بدل الحركات، لأنهم لو حَكَوْا حركات المنكَّر كما هي، لكانت الكلمة في حالة الوقف محركة بصورة الرفع والجر، وهذا خلاف عادة الوقف، فأبدلوا من الحركات حروفًا تشبهها ساكنة، وجاؤوا قبلها بحركات تناسبها.

هذا مذهب المبرّد، وقال السيرافي: بل أثبتوا فيها الحركات لحكاية الإعراب، كما في «أيّ»، ثم لما كان الحال حال الوقف، وآخر الموقوف عليه ساكن، أشبعوا الحركات، فتولدت الحروف، وكِلا القولين ممكن.

ولم يمكن إثبات حروف المد الدالة على الإعراب في «مَنَة»، إذ هاء التأنيث لا تكون في الوقف إلا ساكنة، فاكتفوا بحكاية التأنيث، وتركوا حكاية الإعراب، وكان هذا أولى من العكس، لأن الإعراب فرع الذات، فإذا امتنع اجتماع مراعاة الفرع ومراعاة الأصل، كان حفظ الأصل أولى.

وأجروا «مَنَات» في ترك حكاية إعرابها، وإن كانت ممكنة بالإتيان بحروف المد، مجرى «مسلمات» و «هندات» في الوقف، فإنه لا يثبت فيه شيء من حركاته، بخلاف: «مَنُو»، و «مَنِي»، و «مَنَا»، فإنه بمنزلة نحو: «زيد»، و «رجل»، ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حرف المد بعدها، أعني الفتح، نحو: «زيدًا»، فلم يُستنكر في «مَن» الجاري مجراه، عند قصد الحكاية إثبات الحركات والمدّات بعدها.

وإسكان النون في «مَنْتان» و «منْتين» تنبيه على أن التاء ليست لتأنيث الكلمة اللاحقة هي بها، بل هي لحكاية تأنيث كلمة أخرى، فلم يلتزموا فيما قبلها الحركة التي تلزم ما قبل تاءِ التأنيث؛ وقريب من ذلك إسكان ما قبل التاء في «بنت»، و «أخت»، و «هنت»، لما لَم تتمحض التاء للتأنيث، بل كانت بدلاً من اللام؛ وربما سكنت النون في المفرد، نحو: «مَنْت»، والأكثر تحريكها فيه، لأنك لم تَقدِر في المفرد على حكاية الإعراب، كما ذكرنا، فلا أقلَّ من حكاية تاء التأنيث، كما هو حقّه.

وأمَّا في المثنى، فقد حكيت الإعراب لمجيئك في الرفع بالألف، وفي النصب والجر بالياء، نحو: «منتان» و «منتين»، وقد جاء نحو: «مَنَتان» محرك النون التي قبل التاء.

هذا، ولك في «مَن» الموقوف عليها، المستفهم بها عن النكرة، وجهان آخران: **أحدهما**: أن تزيد على «مَن» حروف المد واللين[1]، كما ذكرنا في الوجه الأول في المفرد المذكر، حاكيًا للإعراب فقط، ولا تحكي علامات المثنى والمجموع والمؤنث وإنِ كنت تسأل عنها؛ إجراءً لِـ«مَنْ» على أصلها من صلاحيتها للكلّ بلفظ واحد، فتقول، إذا قيل: «جاءني رجل أو رجلان أو رجال أو امرأة أو امرأتان أو نسوة»: «مَنُو»، وعلى هذا قياس النصب والجر. **والثاني**: إفراد «مَن» على كلّ حال، بلا حكاية لإعراب ولا لعلامات أُخر، كما في حال الوصل.

هذا حكم «مَن» المستفهم بها عن المنكور.

وأمَّا «أيّ»، فإذا استفهمت بها عن المذكور المنكور، جاز لك، أيضًا، حكاية الإعراب وعلامات المثنى والمجموع في لفظها، إلاَّ أنك لا تلحق حروف المد بالمفرد المذكر، بل تعربه بالحركات في الوصل، نحو: «أيٌّ يا فتى»؟ و «أيًّا يا فتى»؟ و «أيٍّ يا فتى»؟ وفي الوقف تُسَكِّن ياءَه في الرفع والجر، وتقلب التنوين ألفًا في حال النصب، كما في الوقف على سائر المنصوبات المعربة، لأن «أيًّا» معرب، فسقط في جواز الحكاية في لفظ «أيّ» شرطان كانا في الحكاية بـ «مَن»، وهما العقل والوقف، أمَّا العقل فلأن أصل «أيّ» أن تستعمل في العقلاء وغيرهم، بخلاف «مَن»، وأمَّا الوقف فلِما مرَّ في «مَن»؛ وإنما اشترط في حكايتها كون المحكيّ مذكورًا منكورًا، لما مرَّ في «مَن» أيضًا، ولك في «أيّ» وجه آخر وصلاً، وهو الاقتصار على إعراب «أيّ» مفردة، فتقول: «أيٌّ»، و «أيًّا»، و «أيٍّ»، في

(١) الصواب القول: «حروف المدّ» وحسب.

المفرد والمثنى والمجموع، مذكّرًا كان أو مؤنثًا.

وفي الحركات اللاحقة لِـ «أيّ» في حال الحكاية وجهان: أحدهما: أنها إعرابها، فتكون مبتدأة محذوفة الخبر، ومفعولة محذوفة الفعل، ومجرورة مضمرة الجار، وهذا ضعيف، لأن إضمار الجارّ قليل نادر؛ وأيضًا تثنية «أيّ» وجمعها لغير الحكاية ضعيفان، كما مرَّ.

والأَولى[1] أن يقال: كما في «مَن»: إنّ هذه العلامات إتباعات لِلَفظ المتكلم على وجه الحكاية، ومحلها رفع على الابتداء، والتقدير: «مَن هو»؟ و «أيٌّ هو»؟ أي: «أيّ رجل هو»؟

وأجاز يونس الحكاية بـ «مَن» وصلاً، قياسًا على «أيّ»، فيقول: «مَنٌ يا فتى»؟ و «منًا يا فتى»؟ و «مَنٍ يا فتى»؟ وعليه حمل قول الشاعر [من الوافر]:

٤٣٩ ـ أتوا ناري فَقُلْتُ مَنونَ أَنْتُمْ فقالوا: الجنُّ. قلتُ: عِمُوا ظلاما

---

(١) هذا هو الوجه الثاني.

٤٣٩ ـ **التخريج**: البيت لشمر بن الحارث في الحيوان ٤/ ٤٨٢، ٦/ ١٩٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٦٧، ١٦٨، ١٧٠؛ والدرر ٦/ ٢٤٦؛ ولسان العرب ٣/ ١٤٩ (حسد)، ١٣/ ٤٢٠ (منن)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢٣؛ ولسمير الضَّبّي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٣؛ ولشمر أو لتأبّط شرًّا في شرح التصريح ٢/ ٢٨٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٦؛ ولأحدهما أو لجذع بن سنان في المقاصد النحوية ٤/ ٤٩٨؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٢؛ وجواهر الأدب ص ١٠٧؛ والحيوان ١/ ٣٢٨؛ والخصائص ١/ ١٢٨؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ ورصف المباني ص ٤٣٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٦٤٢؛ وشرح ابن عقيل ص ٦١٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٩٥؛ والكتاب ٢/ ٤١١؛ ولسان العرب ٦/ ١٢ (أنس)، ١٤/ ٣٧٨ (سرا)؛ والمقتضب ٢/ ٣٠٧؛ والمقرب ١/ ٣٠٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢١١.

اللغة: أتوا ناري: أي قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالّين. منون أنتم: أي: من أنتم. عموا ظلامًا: أنعموا ظلامًا.

المعنى: قصدوا النار التي أوقدتها لهداية الضالّين فقلت لهم: من أنتم؟ فقالوا: نحن «جنّ». فقلت لهم أنعموا ظلامًا.

الإعراب: **«أتوا»**: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«ناري»**: مفعول به منصوب، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فقلت»**: الفاء: حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«منون»**: اسم استفهام مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ، أو خبر مقدّم. **«أنتم»**: ضمير منفصل في محلّ رفع خبر المبتدأ، أو مبتدأ مؤخّر. **«فقالوا»**: الفاء: حرف عطف، «قالوا»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«الجن»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. **«قلت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«عموا»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والواو: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. **«ظلامًا»**: ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «عم».

جملة «أتوا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قلت لهم»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «منون أنتم»: في محلّ نصب مفعول به. وجملة =

وليس بشيء، لأنه لم يتقدم جمع منكر حتى يحكى.

وحكى يونس أنه سُمع: «ضَرَب مَنٌ منًا»؟ استفهام عن الضارب والمضروب. قال سيبويه[1]: هذا بعيد، وقال يونس، أيضًا: هذا لا يقبله كلّ أحد، وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام.

وأمّا إعرابها، فقيل: حكاية، كأنه سمع رجلاً يقول: «ضرب رجلٌ رجلاً»، وإلاّ، فكيف يعربها مع قيام علة البناء؟ والظاهر أنه ليس بحكاية، وأنه يجوز في بعض اللغات إعرابها، لا على وجه الحكاية، ألا ترى إلى قوله: «مَنُون أنتم»؟، وليس بمحكيّ، كما زعم يونس، إذ لا منكر مذكور قبله، والعلامات المذكورة لا تلحق «مَن» إلا في آخر الكلام لأنها في حالة الوقف.

فإذا قيل: «رأيت رجلاً وامرأة»، قلت: «مَن ومَنَة»؟ وإذا قيل: «رأيتُ امرأة ورجلاً»، قلت: «مَن ومنًا»؟ وفي «جاءني رجل وامرأتان»: «مَن ومنتان»؟ وعليه فقِس.

وإذا اجتمع مَن يعقل ومَن لا يعقل، جعلت السؤال عن العاقل بـ «مَنْ» وعن غير العاقل بـ «أيّ»، نحو: «مَن وأيِّين»؟ فيمن قال: «رأيتُ رجلاً وحمارين»، وعليه فقِسْ.

وأمّا المعارف بعد «مَن»، فنقول:

هي إمّا أعلام، وإمّا غيرها، فغير الأعلام فيها ثلاثة أوجه: **أشهرها**: أنه لا حكاية فيها، ولا في «مَن»، بعد حذفها.

وحكى المبرّد عن يونس، ولم يحكه عن سيبويه، أنها تذكر بعد «مَن» محكية كالأعلام[2]، إذا قال القائل: «رأيت أخا زيد»، قلت: «مَن أخا زيد»، وأجاز ذلك سيبويه، لا على وجه الاختيار، كما قيل: «دعني من تمرتان وليس بقرشيًا»[3]؛ كما يجيء.

= «قالوا»: معطوفة على الجملة السابقة فهي مثلها لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «نحن الجن»: في محل نصب مفعول به. وجملة «قلت»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عموا»: في محلّ نصب مفعول به.

الشاهد فيه قوله: «منون أنتم» حيث أجاز يونس الحكاية بـ«مَنْ» وصلاً، كما في هذا البيت.

(١) الكتاب ٢/ ٤١١.

(٢) هذا هو الوجه الثاني.

(٣) سمع أحدُهم بعضَ العرب يتحدّث عن آخر قائلاً: «ما عنده تمرتان»، فقال: «دعنا من تمرتان» على الحكاية. وقال سيبويه: سمعتُ أعرابيًّا مرّةً يقول لرجل: «أليس قرشيًّا»؟ فقال: «ليس بقرشيًّا»، على الحكاية.

انظر: الكتاب ٢/ ٤١٣.

وثالثها: أن تحذف وتثبت علامات الحكاية في «مَن» كما في النكرات، وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع مجهولة كالنكرة، وذلك كما حكى سيبويه[١] أنه يقال: «ذهبت معهم»، فيقال: «مع منين»؟ ويقال: «قد رأيته»، فتقول: «منًا»؟ ويقال: «خلف دار عبد الله»، فيقال: «دار مني»؟

أما الأعلام المذكورة بعد «مَن»، ففيها مذهبان: مذهب أهل الحجاز، ومذهب بني تميم؛ فأهل الحجاز يحكون العَلَم بعد «مَن» بشروط، وإنما خصوا الحكاية بالعَلَم، دون غيره من المعارف، لأن وضع الأعلام على عدم الاشتراك، بخلاف سائر المعارف، فإن كلَّ واحد منها لأيِّ معيَّن كان، كما يأتي في باب المعارف، والحكاية لدفع الاشتراك، فكانت بالأعلام أنسب.

والشروط المذكورة: ألاَّ يكون المسؤول عنه منعوتًا، ولا مؤكّدًا، ولا مبدلاً منه، ولا معطوفًا عليه عطف البيان، فإن إعادة هذه المتبوعات مع توابعها تغني عن حكاية إعرابها، إذ يعرف المخاطب أن المسؤول عنه هو المذكور بإرشاد إعادة التوابع المذكورة بعينها إليه، فتقول لمن قال: «رأيت زيدًا الظريف»، أو «زيدًا نفسه»، أو «زيدًا أبا محمد»: «مَن زيدٌ الظريف»؟ و «مَن زيد نفسه»؟ و «مَن زيدٌ أبو محمد»؟ بالرفع لا غير، نَعم، لو وُصف[٢] بـ «ابن»، وأسقط تنوينه لوقوعه بين عَلَمين، لم تمتنع حكايته عند أهل الحجاز، لأنه، وإن أغنى الوصف المذكور أيضًا، كسائر الأوصاف، إلا أن تنزيل هذا الموصوف مع هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف، ونصب الموصوف في المنادى[٣]، جوَّز الحكاية فيه؛ فتقول لمن قال: «رأيت زيدَ بنَ عمرو»: «مَن زيدَ بنَ عمرو»؟ بالنصب، وإن قال: «رأيت زيدًا ابن أخي عمرو»؟ قلت: «مَن زيدٌ ابن أخي عمرو»، بالرفع لا غير.

وأمَّا عطف النسق بلا تكرير «مَن»، فهو كسائر التوابع عند يونس، في امتناع الحكاية معه، سواء كانا[٤] عَلَمين أو أحدهما.

وحَكى سيبويه[٥] عن قوم، واستحسنه؛ أنه تجوز الحكاية إذا كان المعطوف عليه عَلَمًا، سواء كان المعطوف عَلَمًا، أو لا، نحو: «مَن زيدًا وعمرًا»؟ و «مَن زيدًا وأخا عمرو»؟ لمن قال: «لقيتُ زيدًا وعَمْرًا»، و «لقيتُ زيدًا وأخا عمرو».

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٧.

(٢) أي: العلم المراد حكايته.

(٣) في نحو: «يا زيد بن عمرو».

(٤) أي: المعطوف والمعطوف عليه.

(٥) الكتاب ٢/ ٤١٤.

والفرق بينه وبين سائر التوابع أن الثاني فيه غير الأول، فالسؤال واقع بالاسم المفرد، ثم عطف عليه بعد الحكاية، وأمّا سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعاتها.

وإن لم يكن المعطوف عليه عَلَمًا، كما إذا قيل: «مررت بأخيك وزيد»، لم تجز الحكاية في السؤال اتفاقًا، بل يجب الرفع، لأن المتبوع لا تجوز حكايته، فكذا التابع.

وأمّا إن أعدت «مَن» في المعطوف، نحو: «مَن زيدًا ومَن عمرًا»؟ أو «مَن زيدًا ومَن أخوه»؟ أو «مَن أخوه ومَن زيدًا»؟ فإنه تجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعَلَم، وذلك لكون كلّ واحد من المعطوف والمعطوف عليه استفهامًا مستقلاً، فيكون لكلّ واحد منهما حكم نفسه، كما لو انفرد.

ومن الشروط: ألاّ يدخل حرف العطف على «مَن»، نحو: «وَمَن زيد»؟ أو: «فمَن زيد»؟ فلا تجوز الحكاية اتفاقًا، لزوال اللبس، إذ العطف على كلام المخاطب مؤذن بأن السؤال إنما هو عمّن ذكره دون غيره.

وتجوز حكاية اللقب اتفاقًا، وفي الكُنية خلاف. والوجه جوازها، لأنها عَلَم، أيضًا، على ما يجيء بيانه. وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه، فالمجوِّز نظر إلى واحدهما، والمانع نظر إلى زوال العلمية بالتثنية والجمع، كما يجيء في باب العلم.

ثم نقول: إذا حُكيَ ما بعد «مَن»، فـ «مَنْ» مرفوع الموضع بالابتداء، فإن كان ما بعده مرفوعًا، فهو على الحكاية، لا على أنه خبره، بل الرفع الذي يكون لأجل الخبرية مقدَّر فيه، وإن كان مجرورًا أو منصوبًا، فهو مرفوع الموضع على الخبرية، فالكلّ معرب مرفوع الموضع، تعذَّر إعرابه[1] لاشتغال محلّ الإعراب بحركة مجلوبة للحكاية، كما ذكرنا في أول الكتاب.

وقيل: إنّ ما بعد «مَن» في الأحوال[2]، معمول لعامل محذوف، كما مرَّ في «أيّ»، وهو ضعيف، لما مرَّ هناك[3].

وقد جاء حذف العَلَم بعد «مَن»، وإثبات علامة الحكاية فيه؛ قيل: «خلفَ دار عبد الله»، فقال السامع: «دارَ منِي»؟

وأمّا بنو تميم، فإنهم سلكوا بالعَلَم في الاستفهام عنه بـ «مَن» مسلكَ غيره

(١) أي: تعذّر ظهور حركات الإعراب عليه.

(٢) أي: في حالات الإعراب الثلاث: الرفع، والنصب، والجرّ.

(٣) وذلك لأنّ إضمار حرف الجرّ ضعيف.

من الأسماء فأتوا به مرفوعًا على كلّ حال بالابتداء جريًا على القياس.

وأمّا إذا سألت بـ «أيّ» عن المعارف، فلا خلاف بينهم في أن ما بعدها لا يُحكى، فإذا قيل: «رأيتُ زيدًا»، و «مررت بزيد»، قلت: «أيٌّ زيدٌ»؟ بالرفع لا غير لأن الإعراب يظهر في «أيّ»، فكرهوا أن يخالفه الثاني، بخلاف: «مَن زيدًا»؟ و «مَن زيدٍ»؟

هذا، وربّما حَكى بعض العرب الاسم، علمًا كان أو غيره، دون سؤال، أيضًا، كما قال بعضهم: «دعنا من تمرتان»، على حكاية قول من قال: «ما عندنا تمرتان»؛ قال سيبويه[1]: سمعت أعرابيًا يقول لرجل سأله، فقال: «أليس قرشيًّا»؟ فقال: «ليس بقرشيًّا».

فعلى هذه اللغة، تجوز الحكاية إذا سألت بـ «مَنْ»، أو «أيّ»، عن غير العلم أيضًا، كما حكى يونس، كما مرَّ.

وإذا سألت بـ «مَن» عن عاقل ينسب إليه علَم، سواء كان المنسوب علَم عاقل، أو لا، بل الشرط كون المنسوب إليه عاقلاً، كما يقال: «لقيت زيدًا أو ركبت أعوج»[2]؟ جاز لك أن تقول: «آلمنيّ»؟ أي: «آلبكريّ أو آلقرشيّ»؟، تأتي بـ «مَنْ» مكان المنسوب إليه العاقل، وتدخل عليه الألف واللام لأنه كذلك في المسؤول عنه، أعني «البكريّ»، مثلاً، لأن صفة العلم المنسوبة إلى شيء لا بدّ فيها من الألف واللام، وتلحق ياء النسب آخر «مَنْ» كما كان آخر المسؤول عنه. والأكثر الأشهر إدخال همزة الاستفهام على الألف واللام، فتقول: «آلمنيّ»؟ بالمدّ أو التسهيل، كما يجيء في التصريف في باب تخفيف الهمزة إن شاء الله تعالى، وإنما أدخلتها، لأنه كذلك في المسؤول عنه لو صرّحت به، نحو: «آلبكريّ»؟ أو: «آلقرشيّ»؟ وإنما جاز الجمع بين «مَن» الاستفهامية وهمزة الاستفهام، لضعف تضمّنها للاستفهام بمعاملتها معاملة المعربات التي لا تتضمّن معنى الحروف، وذلك بإدخال اللام عليها، وإلحاق ياء النسب بآخرها.

وبعضهم لا يأتي بهمزة الاستفهام، فيقول: «المنيّ» اكتفاءً بما في «مَن» مِن معنى الاستفهام؛ ويحكي في لفظ «المنيّ» إعراب العلم المسؤول عن نسبته، سواء كان السائل واصلاً أو واقفًا، كالحكاية في لفظ «أيّ» سواء، فتقول لمن قال: «جاءني زيدٌ»: «المنيُّ يا فتى»؟ وكذا: «المنيَّ»، و «المنيِّ»، وكذا: «المنيَّان»، و «المنيَّينِ»، و «المنيُّون»، و «المنيِّينَ»، و «المنيَّة»، و «المنيَّتان»، و «المنيَّات»،

---

(١) الكتاب ٢/ ٤١٣.

(٢) أعوج: اسم علم لحصان أصيل، تُنسب إليه الخيول الكريمة.

ويأتي المسؤول بالجواب على وفق إعراب «آلمني»، تقول: «رأيت زيدًا»، فيقول: «المنيَّ»؟ فتقول: «القرشيَّ»، على أنه وصف لِـ «زيد» المذكور أولاً في كلامك، ويجوز الرفع في الكلّ، على إضمار المبتدأ، أي: هو القرشيّ، لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام.

قال مبرمان: سألت المبرّد: إذا قال لك رجل: «رأيت زيدًا»، وأردت أن تسأله عن صفته؛ قال: تقول: «آلمنيّ»؟ كأني قلت: «آلظريفيّ»؟ أو «آلعالِميّ»؟ أو «آلبزّازيّ»؟

قال السيرافي: هذا تفريع منه وقياس وليس بمسموع؛ قلت كأنه جَعَل الياء في «الظريفيّ» ونحوه للتأكيد، كما قيل في «أحمريّ»، و «دوّاريّ».

وإن كانت صفة العلم منسوبة إلى ما لا يعقل، كـ «المكيّ» و «البصريّ»، فلا يجوز: «آلمنيّ»؟ اتفاقًا، قال المبرّد: القياس: «آلمائيّ»؟ أو: «آلماويّ»؟ قال السيرافي: هو تفريع منه، وليس بمسموع.

وأجاز الأخفش الاستفهام بـ «أيّ» على وفق: «آلمنيّ»؟ قياسًا، فيقال: «آلآييّ»؟ فيصلح للمنسوب إلى العاقل وإلى غيره، والوجه المنع، لعدم السماع، ولاستثقال الياءات. والله أعلم.

* * *

أسماء الأفعال

١ ـ تعريف أسماء الأفعال

قال ابن الحاجب:

أسماء الأفعال ما كان بمعنى الأمر أو الماضي، مثل: «رويد زيدًا»: أي أمْهِلْه، و «هيهات ذاك»، أي: بَعُد.

***

قال الرضيّ:

اعلم أنه إنَّما بُني أسماء الأفعال لمشابهتها مبنيَّ الأصل، وهو فعل الماضي والأمر، ولا تقول إن «صه» اسم لِـ «لا تتكلم» و «مَه»، اسم لِـ «لا تفعل»، إذ لو كانا كذلك، لكانا معربين، بل هما بمعنى: «اسكتْ»، و «اكففْ»، وكذا لا نقول أن «أفّ» بمعنى: «أتضجَّر»، و «أوه» بمعنى: «أتوجَّع»، إذ لو كانا كذلك لأعربا كمسمَّاهما، بل هما بمعنى: «تضجَّرت» و «توجَّعت» الإنشائيَّين.

ويجوز أن يقال: إن أسماء الأفعال بُنيت لكونها أسماءً لما أصله البناء، وهو مطلق الفعل، سواء بقي على ذلك الأصل كالماضي والأمر، أو خرج عنه كالمضارع، فعلى هذا لا يحتاج إلى العذر المذكور.

والذي حملهم على أن قالوا: إن هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال مع تأديتها معاني الأفعال: أمر لفظي، وهو أن صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لا تتصرف تصرفها، وتدخل اللام[١] على بعضها، والتنوين في بعض، وظاهرٌ كون بعضها ظرفًا[٢]، وبعضها جارًّا ومجرورًا[٣].

وأمَّا تعيين أصولها، وأنها عن أيِّ شيء نُقِلت، فنقول:

النقل عن المصادر والظروف في بعضها ظاهر، كـ «رُوَيدَ زيدًا»، و «بلهَ زيدًا»،

---

(١) أي: أداة التعريف «أل». (٢) أي: منقولاً عن ظرف. (٣) أي: منقولاً عن جارّ ومجرور.

بنصب المفعول به؛ و «فداءٍ لك الأقوام»(١)، بالكسر، و «أمامك زيدًا»، و «عليك زيدًا»؛ إذ استعمال هذه الكلمات على أصلها كثير، كـ «رويدَ زيدٍ»، و «بله زيدٍ» بالإضافة، و «فداءٌ لك»، بالرفع والنصب، و «أمامك زيد»، برفع «زيد».

وبعضها يشبه أن يكون مصدرًا في الأصل، وإن لم يثبت استعماله مصدرًا، كـ «وشكان»، و «سرعان»، و «بطآن»، و «شتَّان»، فإنها كـ «ليَّان» في المصادر، وكـ «هيهات» فإنه كـ «قوقاة»، و «نزالِ» فإنه كـ «فجارِ»، و «تَيْد» كـ «ضَرْب»؛ فنقول: إنها كانت في الأصل مصادر، لأنه قام دليل قطعيّ على كونها منقولة إلى معاني الأفعال عن أصل، وأشبه ما يكون أصلها المصادر، للمناسبة بينهما وزنًا ولإلحاقها بأخواتها من نحو: «رويدَ»، و «بلهَ»، و «فداءِ».

والظاهر في بعضها أنها كانت أصواتًا، ثم نقلت إلى المصادر، ثم منها إلى أسماء الأفعال.

ثم نقول: الأصوات المنقولة إلى باب المصادر على ضربين: ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل، نحو: «إيهًا» في الكف، و «ويهًا» في الإغراء، و «واهًا» في التعجب والاستطابة، و «لَعًا» و «دَعْدَعًا» في الانتعاش، و «ويلَك»، و «ويحك» و «وَيْك» و «وَيْ لعمرو»، على ما مرَّ في باب المفعول المطلق. وبعضها انتقل من المصادر إلى أسماء الأفعال، نحو: «صه»، و «مَه»، و «هَا»، و «دَع» أي: انتعِش، و «بَسْ» أي: ارفق، و «هيا»، و «هَلاَ»، و «حيَّ»، و «إيهِ»، و «هَيك» و «هِيك» و «هيت»، وستجيء معانيها؛ ويجوز أن يُدَّعى في الضرب الأول أنه انتقل إلى اسم الفعل؛ والتنوين فيه كما في: «صَهٍ»، و «مَهٍ»، و «إيهٍ»، وهي مفتوحة لا منصوبة، وفي الضرب الثاني، بقاؤه على المصدرية، وبناؤه لأصله، أعني اسم الصوت، كما مرَّ في المفعول المطلق.

وأمّا: «أخّ»، و «كخّ»، و «أفّ»، و «أوّه»، و «بَخّ»، إذا لم تستعمل استعمال المصادر، وهو أن تنصب، نحو: «أفًّا»، أو تبيَّن بالحرف، كـ «أفٍّ لك»، فالأولى أن يقال ببقائها على ما كانت عليه، وأنها لم تصر مصادر ولا أسماء أفعال لعدم الدليل عليه، كما أن الأولى في: «فَرَطك» بمعنى: تقدَّمْ، أو احذرْ من قدَّامَك، و «بُعدك»، أي: احذر مَن خلفك؛ و «حذارك عَمْرًا»، و «النجاءك»؛ أن يقال: إنها باقية على المصدرية، إذ لم يقم دليل على انتقالها إلى أسماء الأفعال.

والفَرَط: التقدم، أي: تقدَّمْ تقدمًا، أو: احذرْ فَرَطك، أي: تقدمك. و «بُعدك»، أي: ابعد بعدًا، و «حذرك وحِذارك عمرًا»، أي: احذر عَمْرًا حَذَرًا،

---

(١) انظر الشاهد الرقم ٤٤٥ الآتي في الصفحة ١٧٧ من هذا الجزء.

أو حذارًا، و «النجاءَك» أي: انج النجاء، والكاف حرف، كما في «ذلك».

فإذا تقرر هذا، ثبت أن جميع أسماء الأفعال منقولة، إمَّا عن المصادر الأصلية، أو عن المصادر الكائنة في الأصل أصواتًا، أو عن الظروف، أو عن الجار والمجرور، فلا تقدح، إذن، باعتبار الأصل، لا في حدِّ الاسم، ولا في حدِّ الفعل، وعدم استعمال بعضها على أصله لا يضرّ، لمَّا ثبت كونه[1] عارضًا بالدليل، إذ ربَّ أصل مرفوض، وعارض لازم.

وأما «آمين»، فقيل: سريانيّ، وليس إلاَّ من أوزان الأعجمية، كـ «قابيل»، و «هابيل»، بمعنى[2]: افْعلْ، على ما فسَّره النبيّ عليه السلام حين سأله ابن عبّاس رضي الله عنه، وبُني على الفتح، ويُخفَّف بحذف الألف، فيقال: «أمين»، على وزن «كريم»، ولا مَنع أن يقال: أصله القصر ثم مُدَّ، فيكون عربيًّا، مصدرًا في الأصل، كـ «النذير»، و «النكير»، ثم جُعل اسم فعل.

وكان القياس ألاَّ يقال لاسم الفعل الذي هو في الأصل جار ومجرور، نحو: «عليكَ»، و «إليك»: اسم فعل، لأنّا نقول لمثل «صَه» و «رُويد» إنه اسم بالنظر إلى أصله، والجار والمجرور لم يكن اسمًا، إلا أنهم طردوا هذا الاسم في كلّ لفظ مَنقول إلى معنى الفعل نقلاً غير مطّرد كالمطّرد، في نحو: «رحمك الله»، و «لم يضرب»، فيصحّ أن يقال في: «كذب العتيقَ»[3] بالنصب: إن «كذب» اسم فعل كما يجيء.

ثم اعلم أن بعضهم يدّعي أن أسماء الأفعال مرفوعة المحلّ على أنها مبتدأة لا خبر لها، كما في: «أقائم الزيدان»؟

وليس بشيء، لأن معنى «قائم» معنى الاسم وإن شابه الفعل، أي: ذو قيام، فيصح أن يكون مبتدأ، بخلاف اسم الفعل، فإنه لا معنى للاسمية فيه، ولا اعتبار باللفظ، فإن في قولك: «تسمع بالمعيديّ»[4]: «تسمع» مبتدأ، وإن كان لفظه فعلاً لأن معناه الاسم، فاسم الفعل، إذن، ككاف «ذلك»، وكالفصل[5] عند مَن قال إنه حرف، كان لكلّ واحد منهما محلّ من الإعراب لكونهما اسمين، فلمّا انتقلا إلى معنى الحرفية، لم يبق لهما ذلك، لأن الحرف لا إعراب له، فكذا اسم الفعل، كان له في الأصل محلّ من الإعراب[6]، فلما انتقل إلى معنى الفعلية، والفعل لا محلّ له من

(١) أي: عدم استعمال بعضها على أصله. (٢) أي: آمين بمعنى: افعلْ.

(٣) انظر البيت الشاهد التالي بالرقم ٤٤٠.

(٤) جزء من المثل «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، وقد تقدّم الكلام عليه.

(٥) أي: كضمير الفصل.

(٦) أي: حين كان مصدرًا، وأسماء الأفعال منقولة عن مصادر بحسب الرضيّ.

الإعراب في الأصل، لم يبق له محلّ من الإعراب، كما ذكرنا في المفعول المطلق.

وما ذكره بعضهم من أنَّ أسماء الأفعال منصوبة المحلّ على المصدريَّة، ليس بشيء، إذ لو كانت كذلك، لكانت الأفعال قبلها مقدَّرة، فلم تكن قائمة مقام الفعل، فلم تكن مبنيَّة.

ولا نقول في: «أمامَكَ» بمعنى: تقدَّمْ، إنَّه منصوب بفعل مقدَّر، بل النصب فيه صار كفتح فاء «جَعْفَر»؛ وكذا لا تقول في: «عليكَ»، و «إليكَ»، اسمي فعل؛ إنهما حرفا جرٍّ مع مجرورهما متعلقان بمقدر، بل المضاف والمضاف إليه في الأول(١) صارا ككلمة، وكذا الجار والمجرور في الثاني(٢).

فصار اسم المصدر والصوت إذا كانا اسمي فعل: كـ «الفضل» وَ «بَبَّة»، عَلَمين لذات، وصار المضاف والمضاف إليه، والجار والمجرور في نحو: «أمامَكَ»، و «عَليكَ»، اسمي فِعل، كـ «عبد الله»، و «تأبَّطَ شرًّا»، عَلَمين، فهي منقولة عن أصولها إلى معنى الفعل نقلَ الأعلام.

وليس ما قال بعضهم: إن «صَه» مثلاً اسم للفظ «اسكتْ» الذي هو دالّ على معنى الفعل، فهو عَلَم للفَظ الفعل لا لمعناه: بشيء(٣)؛ إذ العربي القحّ ربَّما يقول: «صه»، مع أنه لا يخطر بباله لفظ: «اسكتْ»، وربَّما لم يسمعه أصلاً، ولو قلت إنه اسم لـ «اصمتْ» أو «امتنع» أو «كفَّ عن الكلام»، أو غير ذلك مما يؤدِّي هذا المعنى، لصحَّ، فعلمنا أن المقصود منه المعنى لا اللفظ.

وقد صار الفعل اسمَ فعل، كما في قول عنترة [من الكامل]:

٤٤٠ - كَذبَ العتيقَ وماءَ شَنٍّ باردًا ... إنْ كُنتِ سائلتي غَبوقًا فاذْهَبي

---

(١) أي: في «أمامك». (٢) أي: في «عليك» و «إليك».

(٣) قوله: «بشيء» خبر لـ «ليس».

٤٤٠ - **التخريج**: البيت لعنترة بن شداد في ديوانه ص ٢٧٣؛ ولسان العرب ١/ ٧١٠ (كذب)، ١٠/ ٢٣٧ (عتق)؛ ولخزر بن لوذان في لسان العرب ١٢/ ٥٨٤ (نعم)؛ وللاثنين معًا في خزانة الأدب ٦/ ١٨٣، ١٨٥، ١٩٢؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٢١؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٦٨.

اللغة: العتيقَ: ما قدم من التمر. الشَّنّ: القربة البالية؛ ومعنى كذب العتيق: عليك به، وهي كلمة نادرة تُغري بها العرب، فترفع وتنصب. الغبوق: شرب العشيّ. فاذهبي: فانطلقي.

المعنى: يخاطب الشاعر من لامته في إيثار فرسه عليها باللبن، ويقول: عليك بالتمر والماء البارد، أمّا إن كنت تطمعين باللبن فإليك عنّي، لأنه ليس لك عندي ما تريدين.

الإعراب: «**كذب**»: اسم فعل أمر بمعنى: الزمْ، مبني على الفتح، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. «**العتيقَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الواو**»: حرف عطف. «**ماء**»: اسم معطوف على (العتيق). «**شن**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بارد**»: صفة لـ (ماء) منصوبة بالفتحة. «**إن**»: حرف شرط جازم. «**كنت**»: فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسم (كان). «**سائلتي**»: خبر (كان) منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل=

إذ روي بنصب «العتيق»، وكذا في قول من نظر إلى بعير نِضوٍ[١]، فقال لصاحبه: «كذب عليك البزرَ والنوى»، بنصب «البزر».

قال محمد بن السَّريّ: إن مُضَر تنصب به، واليمن ترفع، فمعنى «كذب عليك البزرَ»، أي: الزمْه وخذْه؛ ووجه ذلك أن الكذب عندهم في غاية الاستهجان، وممَّا يُغرَى بصاحبه وبأخذه[٢] المكذوب عليه؛ فصار معنى «كذب فلان» الإغراء به، أي: الزمْه وخذْه فإنه كاذب، فإذا قرن بـ «عليكَ» صار أبلغ في الإغراء، كأنك قلت: افترى عليك فخذه، ثم استعمل في الإغراء بكلّ شيء، وإن لم يكن مما يصدر منه الكذب، كقولهم: «كذبَ عليك العَسَلَ»، أي: عليك بالعَسَلان[٣] قال [من الوافر]:

وذبْيانيّةٍ أوصَتْ بنيها ... بأنْ كَذَبَ القراطفُ والقروفُ[٤]

أي: عليكم بهما، و «كذب الحجّ»، أي: عليك به، فكما جاز أن يصير نحو: «عليكَ»، و «إليكَ» بمعنى فعل الأمر، فينصب به، جاز أن يصير «كذب»، و «كذب عليك» بمعنى الأمر، فينصب به كما ينصب بـ «الزَمْ».

قال أبو علي في: «كذب عليك البزر»، إن فاعل «كذب» مضمر، أي: كذب السِّمَنُ، أي: لم يوجد[٥]، و «البزر» منصوب بـ «عليك»، أي: الزمْه.

ولا يتأتى له هذا في قول عنترة: «كذب العتيقَ» على رواية نصب «العتيق»، وما ذكرناه أقرب.

وأسماء الأفعال حكمها في التعدّي واللزوم حكمُ الأفعال التي هي بمعناها، إلا أن الباء تزاد في مفعولها كثيرًا، نحو: «عليكَ به»، لضعفها في العمل، فتعمد بحرف عادته إيصال اللازم إلى المفعول.

= ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«غبوقًا»**: مفعول به لاسم الفاعل (سائلتي) منصوب بالفتحة. **«فاذهبي»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «اذهبي»: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بياء المخاطبة المؤنثة، وهي ضمير متصل في محلّ رفع فاعل.

جملة «كذب العتيق»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «إن كنت سائلتي»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «كنت سائلتي»: جملة الشرط غير الظرفي لا محلّ لها، والفعل «كنت»: في محلّ جزم. وجملة «فاذهبي»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلّها الجزم.

الشاهد فيه: مجيء «كذب» اسم فعل أمر بمعنى: الزمْ، وهو في الأصل فعل ماض. وفي البيت تأويلات أخرى. (انظر: خزانة الأدب ٦/ ١٨٤ ـ ١٨٥).

(١) النضو: الهزيل.

(٢) أي: يغريه المتكلّم بأن يأخذ المكذوب عليه، فالمصدر «أخذ» أُضيف إلى مفعوله.

(٣) العَسَل والعَسَلان: أن يضطرب الفرسُ في عدوه فيخفق برأسه ويطرد متنه. (لسان العرب ١١/ ٤٤٦ (عسل)).

(٤) تقدّم بالرقم ٣٢٣.

(٥) أي: لم يوجد السّمن، والكلام في شأن بعير هزيل.

ولا تتقدم، عند البصريين، منصوباتها عليها، نظرًا إلى الأصل، لأن الأغلب فيها إمَّا مصادر، ومعلوم امتناع تقدم معمولها عليها، وإمَّا صوت جامد في نفسه منتقل إلى المصدرية ثم منها إلى اسم الفعل، وإمَّا ظرف أو جار ومجرور، وهما ضعيفان قبل النقل أيضًا، لكون عملهما لتضمينهما معنى الفعل؛ وجوَّز الكوفيون ذلك استدلالاً بقوله [من الرجز]:

٤٤١ ـ يا أيُّها المائحُ دَلْوي دونَكا إنِّي رأيتُ الناسَ يَحْمَدونكا

و «دونك»، عند البصريين ههنا ليس باسم فعل، بل هو ظرف، خبر لِـ «دلوي»، أي: دلوي قدامك، فخذْها.

وأكثر أسماء الأفعال بمعنى الأمر، إذ الأمر كثيرًا ما يُكتَفَى فيه بالإشارة عن النطق بلفظه، فكيف لا يُكتَفَى بلفظ قائم مقامه، ولا كذلك الخبر.

ومعاني أسماء الأفعال، أمرًا كانت أو غيره، أبلغُ وآكدُ من معاني الأفعال التي يقال إن هذه الأسماء بمعناها، أمَّا ما كان مصدرًا في الأصل، والأصوات الصائرة مصادر ثم أسماء أفعال، فلِما تبيَّن في المفعول المطلق، فيما وجب حذف

---

٤٤١ ـ **التخريج**: الرجز لجارية من بني مازن في الدرر ٥/ ٣٠١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٠٠؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٣١١؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٦٥؛ والأشباه والنظائر ١/ ٣٤٤؛ والإنصاف ص ٢٢٨؛ وأوضح المسالك ٤/ ٨٨؛ وجمهرة اللغة ص ٥٧٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٦؛ وذيل السمط ص ١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٣٩؛ وشرح المفصّل ١/ ١١٧؛ ولسان العرب ٢/ ٦٠٩ (ميح)؛ ومعجم ما استعجم ص ٤١٦؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٠٩؛ والمقرب ١/ ١٣٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥.

اللغة: المائح: النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مغترفًا. دونكا: اسم فعل بمعنى «خذ».

المعنى: يا أيّها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ منها.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«أيها»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محل نصب على النداء، و «ها»: للتنبيه. **«المائح»**: نعت «أي» مرفوع. **«دلوي»**: مفعول به مقدّم لـ «دونكا» وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«دونكا»**: اسم فعل أمر بمعنى «خذ»، والفاعل: أنت، والألف: للإطلاق. **«إني»**: حرف مشبّه بالفعل، والياء: في محلّ نصب اسمها. **«رأيت»**: فعل ماض، والتاء: فاعله. **«الناس»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«يحمدونكا»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعله، والكاف: ضمير في محل نصب مفعول به، والألف: للإطلاق.

جملة «أيها المائح...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائية. وجملة «دونكا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها تفسيريّة. وجملة «إني رأيت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «رأيت»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «يحمدونكا»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «دلوي دونكا»، فإنّ ظاهره أنّ **«دلوي»** مفعول مقدَّم لاسم الفعل «دونك»، وهو عند البصريين مبتدأ خبره جملة «دونك»، أو مفعول به لفعل محذوف يفسّره اسم الفعل الذي بعده، وكأنّه قال: خذ دلوي دونكا.

فعله قياسًا؛ وأمّا الظرف، والجار والمجرور، فلأن نحو: «أمامكَ»، و «دونَكَ زيدًا»، بنصب «زيدًا»، كان في الأصل: أمامك زيد، ودونك زيد، فخذه فقد أمكنك، فاختصر هذا الكلام الطويل، لغرض حصول الفراغ منه بسرعة، ليبادر المأمور إلى الامتثال، قبل أن يتباعد عنه زيد. وكذا، كان أصل «عليكَ زيدًا»: وجَب عليك أخذ زيد، و «إليكَ عنّي»: أي: ضمَّ رحلك وثقلك إليك واذهب عني، و «وراءك» أي: تأخَّرْ وراءك، فجرى في كلها[1] الاختصار لغرض التأكيد.

وكلّ ما هو بمعنى الخبر، ففيه معنى التعجب، فمعنى «هيهات»، أي: ما أبعده! و «شتان»، أي: ما أشدّ الافتراق! و «سرعان»، و «وشكان»، أي: ما أسرعه! و «بطْآن» أي: ما أبطأه! والتعجب هو التأكيد المذكور، وكلّها بلا علامة للمضمر المرتفع بها، وبروزه في شيء منها دليل فعليته، وأنه ليس منها، كـ «هلمَّ»، و «هيهات»، على ما يجيء.

وليس لحاق كاف الخطاب، ولا التنوين في جميع هذه الأسماء قياسًا، بل سماع فيقتصر على المسموع، فنقول:

الكاف إذا اتصل بهذه الأسماء، نُظر: فإمَّا أن يكون متصلاً بما هو ظرف، أو حرف جر في الأصل، نحو: «أمامَكَ»، و «إليك»، أو لا، فهو في الأول اسم مجرور، نظرًا إلى أصله؛ وفي الثاني يُنظر: فإن كان الاسم الذي اتصل به كاف الخطاب مما جاء مصدرًا مضافًا، واسم فعل معًا، نحو: «رويدَ زيدٍ، وزيدًا»، احتمل أن يكون الكاف اسمًا مجرورًا نظرًا إلى كون الاسم مصدرًا مضافًا إلى فاعله، وأن يكون حرف خطاب نظرًا إلى كون الاسم اسم فعل، نحو: «رويدَكَ زيدًا»، وإن لم يجز كون الكاف مضافًا إليه، فهو حرف، كما في: «هاكَ»، إذ لم يأت: «ها زيدٍ»، بالإضافة، كما جاء في: «رويدَ زيدٍ»، ومثله: «النجاءَكَ»، وإن لم يكن اسم فعل، على ما ذهبنا إليه.

وقال الفرّاء: الكاف في جميعها مرفوع لكونه في مكان الفاعل؛ وليس بشيء، لأنّا نعرف أن الكاف في «عليك»، و «إليكَ»، و «دونَكَ»، هو الذي كان قبل نقل هذه الألفاظ إلى معنى الفعل، وقد كان مجرورًا. بَلَى، يمكن دعوى ذلك في نحو: «حيَّهلكَ»، و «هاكَ»، لأن الكاف لم يثبت مع هذين الاسمين قبل صيرورتهما اسمَي فعل، مع أن وضع بعض الضمائر موضع بعض خلاف الأصل؛

---

(١) لاحظ استخدام الرضيّ لفظ «كلّ» تاليًا للعوامل اللفظيّة، وقد نبَّه إلى ضعف هذا الاستخدام في باب التأكيد.

وينبغي له أن يقول إن في نحو: «رويدَ»، و «ها»، مجرَّدين عن الكاف، ضميرًا مستترًا كما في: «اضربْ»، ولا يقول بحذف الكاف، لأن الفاعل لا يحذف.

وقال الكسائي: الكاف في الجميع منصوب. وهو أضعف، لأن المنصوب قد يجيء بعدها صريحًا، نحو: «رويدَكَ زيدًا»، و «عليكَ زيدًا».

وقال ابن بابشاذ: الكاف في الجميع حرف خطاب، كما في «ذلك». ويبطل قوله بما أُورد على الفَرَّاء.

وأَمَّا التنوين اللاحق لبعض هذه الأسماء، فعند الجمهور للتنكير، وليس لتنكير الفعل الذي ذلك الاسم بمعناه، إذ الفعل لا يكون معرَّفًا ولا منكَّرًا، كما ذكرنا في علامات الأسماء، بل التنكير راجع إلى المصدر، الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسم فعل، كان بمعناه، لأن المنون منها إمَّا مصدر أو صوت قائم مقام المصدر أوّلاً، ثم ينتقل عنه إلى باب اسم الفعل ثانيًا، كما مرَّ؛ فـ «صَهٍ»، بمعنى: سكوتًا، و «إيهٍ» بمعنى: زيادةً، فيكون المجرَّد من التنوين، مما يلحقه التنوين، كالمعرَّف. فمعنى «صهْ»: اسكت السكوت المعهود المعيَّن، وتعيين المصدر بتعيين متعلّقه، أي: المسكوت عنه، أي: افعل السكوت عن هذا الحديث المعيَّن. فجاز، على هذا، ألاَّ يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار إليه؛ وكذا «مَهْ»، أي كُفَّ عن هذا الشيء، و «إيهِ» أي: هات الحديث المعهود. فالتعريف في المصدر راجع إلى تعريف متعلّقه، وأمَّا التنكير فيه، فكأنه للإبهام والتفخيم، كما في قوله [من الطويل]:

ألا أيُّها الطيرُ المربَّةُ بالضُّحى على خالدٍ، لَقَدْ وَقَعْتِ على لَحْمِ[1]

أي: لحم وأيِّ لحم، فكأنَّ معنى «صَهٍ»: اسكت سكوتًا وأيَّ سكوت، أَي: سكوتًا بليغًا، أي: اسكتْ عن كلّ كلام.

وليس ترك التنوين في جميع أسماء الأفعال عندهم دليل التعريف، بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل التعريف.

وقال ابن السكِّيت، والجوهري: دخوله فيما يدخل عليه منها دليل كونه موصولاً بما بعده، وحذفه دليل الوقف عليه، تقول: «صَهٍ صَهْ»، و «مَهٍ مَهْ»، بتنوين الأول وسكون هاء الثاني؛ وقالا في قول ذي الرمة [من الطويل]:

٤٤٢ ـ وَقَفْنا فَقُلْنا إيهِ عَنْ أمِّ سالِمِ وما بالُ تكليمِ الديارِ البلاقعِ

---

(١) تقدّم بالرقم ٣٣٨.

٤٤٢ ـ **التخريج**: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٧٧٨؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٢٠١؛ وإصلاح المنطق ص=

إنما جاء غير منون وقد وَصَل، لأنه نوى الوقف؛ فيكون التنوين عندهما في الأصل، تنوين التمكن الدالّ على كون ما لحقه موصولاً بما بعده غير موقوف عليه، جُرِّد عن معنى التمكن في هذه الأسماء، وجعل للدلالة على المعنى المذكور فقط.

هذا هو الكلام على هذه الأسماء إجمالاً.

وأمَّا الكلام عليها تفصيلاً، فنقول: هي إمَّا متعدِّية، أو لازمة؛ فمن المتعدِّية: «ها» وهو اسم «خُذْ»، وفيه ثماني لغات:

الأول: «ها»، بالألف مفردة ساكنة للواحد والاثنين والجمع، مذكَّرًا كان أو مؤنَّثًا.

الثانية: أن تُلحِق هذه الألف المفردة كاف الخطاب الحرفية، وتُصرِّفها، نحو: «هاكَ»، «هاكُما»، «هاكُمْ»، «هاكِ»، «هاكُنَّ».

الثالثة: أن تلحق الألف همزة، مكان الكاف وتصرفها تصريف الكاف، نحو: «هاءَ»، «هاؤما»، «هاؤُمْ»، «هاءِ»، «هاؤما»[1]، «هاؤُنَّ».

الرابعة: أن تلحق الألف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف الكاف.

الخامسة: «هأْ»، بهمزة ساكنة بعد الهاء للكلّ.

= ٢٩١، ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص ٦٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٧؛ ١٠/ ١١٣، ١١٤؛ ورصف المباني ص ٣٤٤؛ وشرح المفصل ٤/ ٣١، ٩/ ٣٠؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٤ (إيه).

اللغة: ما بال: ما شأن، أو ما حال. البلاقع: جمع بلقع وهو المكان الخالي.

المعنى: وقفنا على أطلال الديار، وسألناها عن «أم سالم»، ثم أنكرنا حالنا وتحيّرنا لدرجة سألنا معها الديار الخالية من أهلها.

الإعراب: **«وقفنا»**: فعل ماض مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. **«فقلنا»**: الفاء: حرف عطف، «قلنا»: تعرب مثل «وقفنا». **«إيه»**: اسم فعل أمر بمعنى «زدني من حديث»، مبني على الكسر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتِ. **«عن أم»**: جار ومجرور متعلقان بـ «إيه». **«سالم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وما»**: الواو: حرف استئناف، «ما»: للاستفهام الاستنكاري في محلّ رفع مبتدأ. **«بال»**: خبر مرفوع بالضمة، وهو مضاف. **«تكليم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف. **«الديار»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«البلاقع»**: صفة مجرورة بالكسرة.

جملة «وقفنا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فقلنا»: معطوفة عليها لا محل لها. وجملة «إيه عن أم سالم»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «ما بال...»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «إيه عن أمّ سالم» حيث جاء اسم فعل الأمر «إيه» غير منوّن مع أنه متصل بما بعده، لأنه نوى الوقف.

(١) للمثنى المؤنّث، وهو كالمثنى المذكَّر، وكان الأنسب ألاّ يكرّره كما فعل في اللغة الثانية.

السادسة: أن تصرف هذه الخامسة، تصريف: «دَعْ»، و «ذَرْ».

السابعة: أن تصرِّفها تصريف: «خَفْ» ومن ذلك ما حكى الكسائي، من قول مَن قيل له: «هاء»، فقال: «إلامَ أَهاءُ وإهاءُ»؟ بفتح الهمزة وكسرها.

الثامنة: أن تلحق الألف همزة، وتصرِّفها تصريف: «نادِ»(١).

والثلاثة الأخيرة أفعال غير متصرفة، لا مَاضِيَ لها ولا مضارع، وليست بأسماء أفعال.

قال الجوهري(٢): «هاءِ» بكسر الهمزة بمعنى: «هاتِ»، وبفتحها بمعنى: «خُذْ»، وإذا قيل لك: «هاءَ»، بالفتح، قلت: «ما أهاءُ»، أي: ما آخذ، و «ما أُهاء»، على ما لم يسمَّ فاعله، أي: ما أُعطَى؟ وهذا الذي قال مبني على السابعة، نحو: «ما أَخاف»، و «ما أُخاف».

ومنها: «هاتِ» بمعنى: أَعطِ، وتتصرف بحسب المأمور، إفرادًا وتثنية وجمعًا، وتذكيرًا وتأنيثًا، فتقول: «هاتِ»، «هاتِيَا»، «هاتوا»، «هاتِي»، «هاتِينَ»، وتَصرُّفه دليل فعليته، تقول: هاتِ لا هاتيت، وهاتِ إن كان بك مهاتاة، وما أهاتيك، كما أعاطيك؛ قال الجوهري: لا يقال منه: هاتيت، ولا يُنهى عنه، فهو، على ما قال، ليس بتامِّ التصرف.

وقال الخليل: أصل «هاتِ»: «آت»، من آتى يُؤتي إيتاءً، فقلبت الهمزة هاء.

ومن قال: هو اسم فعل، قال: لحوق الضمائر به لقوَّة مشابهته لفظًا للأفعال، ويقول في نحو: «مهاتاة»، و «هاتيت»: إنه مشتق من: «هاتِ»، كـ «أحاشي» من «حاشَى»، و «بَسْملَ» من «بسمِ الله».

ومنها: «بَلْهَ»، أي: دَعْ، ويستعمل مصدرًا، واسم فعل، كما ذكرنا، فيقال: «بلْهَ زيدٍ» بالإضافة إلى المفعول، كـ «تَرْكَ زيدٍ»، و «بلهَ زيدًا»، كـ «دَعْ زيدًا».

وحكى أبو علي، عن الأخفش أنه يجيء بمعنى «كيف»، فيرفع ما بعده، وينشد قوله [من الكامل]:

٤٤٣ ـ تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيًا هاماتُها ... بَلْهَ الأَكُفّ، كَأَنَّها لم تُخْلَقِ

---

(١) الأمر من «نادى».

(٢) الصحاح ١/ ٨٤ ـ ٨٥ (هوأ).

٤٤٣ ـ **التخريج**: البيت لكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٤٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢١١، ٢١٤؛ والدرر اللوامع ٣/ ١٨٧؛ وشرح شواهد المغني ص ٣٥٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في أوضح المسالك ٢/ ٢١٧؛ وتذكرة النحاة ص ٥٠٠؛ والجنى الداني ص ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٢؛ وشرح الأشموني ١/ ٢١٥؛ وشرح التصريح ٢/ ١٩٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٨؛ ومغني اللبيب ص ١١٥؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣٦. =

بنصب «الأكفّ» ورفعه وجرّه.

وإذا كان بمعنى «كيف» جاز أن يدخله «مِن»، حكى أبو زيد: «إنّ فلانًا لا يطيق أن يحمل الفِهْر[1]، فمن بلهِ أن يأتي بالصخرة»، أي: كيف؟ ومِنْ أينَ؟ ويروى: مِن بَهْل، بالقلب.

وذكر الأخفش في باب الاستثناء في قوله [من البسيط]:

٤٤٤ ـ حمَّالُ أَثْقالِ أَهْلِ الودِّ آوِنَةً أُعْطيهمُ الجَهْدَ مِنِّي بَلْهَ ما أَسَعُ

= **اللغة**: تذر: تترك. الجماجم: ج الجمجمة، وهي عظم الرأس. ضاحيًا: بارزًا للشمس. هاماتها: رؤوسها. بله: اسم فعل بمعنى «دع».

المعنى: إنّ سيوفنا تقطع الرؤوس وتذروها على الأرض، فدع الأكفّ لأنّها بالقطع أولى.

الإعراب: **«تذر»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هي. **«الجماجم»**: مفعول به منصوب. **«ضاحيًا»**: حال منصوبة. **«هاماتها»**: فاعل لاسم الفاعل «ضاحيًا» مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: في محلّ جرّ بالإضافة. **«بله»**: اسم فعل أمر بمعنى «دع»، والفاعل: أنت. **«الأكفّ»**: مفعول به منصوب. **«كأنّها»**: حرف مشبّه بالفعل، و «ها»: اسمها. **«لم»**: حرف نفي وجزم وقلب. **«تخلق»**: فعل مضارع للمجهول مجزوم، وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، ونائب الفاعل: هي.

جملة «تذر الجماجم»: لا محلّ لها من الإعراب لأنها ابتدائيّة، أو استئنافيّة. وجملة «بله الأكفّ»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها استئنافيّة. وجملة «كأنّها لم تخلق»: الاسميّة في محلّ نصب حال. وجملة «لم تخلق»: في محلّ رفع خبر «كأنّ».

الشاهد فيه قوله: «بله الأكف»، حيث يجوز نصب «الأكفّ» على أنّ «بله» اسم فعل، وجرّه على أنّها مصدر، ورفعه على أنّها بمعنى «كيف».

(١) الفهر: حجر قَدْر ما يُدَقّ به الجوز ونحوه. مؤنّث، وقيل: يُذكَّر ويؤنّث. (لسان العرب ٥/٦٦ (فهر)).

٤٤٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ١٠٩؛ وخزانة الأدب ٦/٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٠ (أون)، ١٣/ ٤٧٨ (بله)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٣٨٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٩؛ ولسان العرب ٨/ ٣٩٢ (وسع).

اللغة: آونةً: جمع أوان بمعنى الحين. الجَهْدَ: النهاية والغاية، وهو مصدر جهد في الأمر جهدًا إذا طلبه حتى بلغ الغاية فيه، ومصدر جهد، أي: بذل وُسْعَه وطاقته في طلبه ليبلغ مجهوده. أَسَعُ: أستطيع.

المعنى: إنّه يتحملُّ مسؤولياته تجاه من يودُّونه، بل ربما بذل من أجلهم ما بِوسْعِه.

الإعراب: **«حَمَّال»**: خبر لمبتدأ محذوف. **«أثقالِ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. وكذلك **«أهل»** و **«الودّ»**. **«آونةً»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلّق بـ «حَمَّال». **«أعطيهم»**: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنا، «هم»: مفعول به محله النصب. **«الجهدَ»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«منّي»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «الجهْدَ». **«بله»**: مفعول مطلق لفعل محذوف. **«ما»**: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالإضافة. **«أَسَعُ»**: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا.

جملة «أنا حَمَّال»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أعطيهم»: يمكن أن تكون خبرًا ثانيًا للمبتدأ المحذوف «أنا»، ويمكن أن تكون تفسيرًا لـ «حمال» لا محل لها. وجملة «أَسَعُ»: صلة الموصول لا =

أنَّ «بله» حرف جر، كـ «عَدَا»، و «خلا»، بمعنى «سوى»، قيل: ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «بلهَ ما أُطلِعتم عليه»[(١)].

ومنها: «تيدَ زيدًا»، أي: أمهلْه، وحكى البغداديون: «تيدكَ زيدًا»، قال أبو علي: لم يحكِ أحد لحاق الكاف بـ «بله»، قال: وقياس قول من جعله اسم فعل، جواز إلحاقها به، فعلى ما قال، كأنه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع أسماء الأفعال قياسًا، وفيه نظر، كما مرَّ.

قال أبو علي: «تَيْدَ»، من «التؤدة»، قلبت التاء واوًا، وأبدلت الهمزة ياءً، كما حكى سيبويه: «بَيْس الرجل»، في: «بَئِس».

ومنها: «رُوَيد زيدًا»، وهو في الأصل تصغير «إروادًا» مصدر: «أَرْودَ» أي: رفق، تصغيرَ الترخيم، أي: ارفقْ به رفقًا وإن كان صغيرًا قليلاً، ويجوز أن يكون تصغير «رود» بمعنى الرفق، عُدِّي إلى المفعول به، مصدرًا واسم فعل لتضمنه الإمهال وجعله بمعناه. ويجيء على ثلاثة أقسام:

أولها: المصدر، وهو أصل الباقيين، نحو: «رُوَيدَ زيدٍ» بالإضافة إلى المفعول، كـ «ضرب الرقاب»[(٢)]، و «رُويدًا زيدًا»، كـ «ضَرْبًا زيدًا».

الثاني: أن يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل إمَّا صفة للمصدر، نحو: «سِرْ سيرًا رويدًا»، أي: مُرودًا، أو حال، نحو: «سِيرُوا رُويدًا»، أي: مرودين، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى: ﴿**أمهلْهم رُويدًا**﴾[(٣)] يحتمل المصدر، وصفة المصدر، والحال.

والثالث: أن ينقل المصدر إلى اسم الفعل لكثرة الاستعمال بأن يقام المصدر مقام الفعل، ولا يُقدَّر الفعل قبله، نحو: «رويدَ زيدًا»، بنصب «زيدًا»، وإنما فتح[(٤)] رعايةً لأصل الحركة الإعرابية.

= محل لها. وجملة «بله» مع عامله المحذوف: استئنافية لا محل لها. وفي البيت توجيهات أخرى عرضها البغدادي في «الخزانة».

الشاهد فيه قوله: «بله»: حيث جاء حرف جر عند الأخفش كـ «عَدَا» و «خلا» بمعنى «سوى»، وذهب غيره إلى أنها اسم فعل أمر، وقد عرض البغدادي ذلك كله بإسهاب في «الخزانة».

(١) تمامه: «أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، بله ما أُطلعتم عليه» (حديث قُدسيّ).

انظر: إتحاف السادة المتقين ٨/٥٦٨؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢/٤٣٨؛ والترغيب والترهيب ٤/٥٢١، ٥٥٧.

(٢) ﴿**فضَرْبَ الرِّقاب**﴾ محمد: ٤.

(٣) الطارق: ١٧.

(٤) أي: الدال من «رويدَ».

وقولهم: «رويدك زيدًا» يحتمل أن يكون اسم فعل والكاف حرف، وأن يكون مصدرًا مضافًا إلى الفاعل، كما مرَّ.

وقد تزاد «ما» على «رويدَ»، اسمَ فعل، كما قال بعض العرب لصاحبه: «لو أردتَ الدراهم لأعطيتك، رويدَ ما الشعر»، أي دع الشعر[1].

ومن اللازمة: «صَهْ»، أي: اسكتْ، و «مَهْ»، أي: اكفف، و «إيه»، أي: زدْ في الحديث أو في العمل؛ و «صَهْ» و «مَهْ» يُستعملان منوَّنين وغير منونين، والكسر مع التنوين للساكنين.

وزعم الأصمعيّ أن العرب لا تستعمل «إيهٍ» إلا منونًا، وخطّأ ذا الرمة في قوله [من الطويل]:

وقَـفْـنـا فـقُـلْـنـا إيـهِ عَـنْ أمّ سـالـمِ[2]

وقال ابن السّري، إنه أراد المنون، إذ معناه: هات حديثًا أي حديث كان عن أم سالم، فتركه للضرورة.

ومنها: «إيهًا»، أي: كفَّ عن الحديث واقطعه، ويستعمل لمطلق الزجر؛ ويجوز أن يكون صوتًا قائمًا مقام المصدر معربًا منصوبًا، كـ «سَقْيًا» و «رَعْيًا»، أي: كفًّا، يقال: «إيهًا عنًّا»؛ ويجوز أن يكون اسم فعل مبنيًّا، فالتنوين، إذن، كما في «صَهٍ» و «مَهٍ»، وكذا كلّ تنوين بعد المفتوح من هذه الأسماء يحتمل الوجهين، نحو: «رُويدًا»، و «حيَّهلاً»، و «ويهًا».

وجوَّز ابن السَّري في «إيها» الفتح من غير تنوين على قلّة، وأوجب غيرُه تنوينه.

وقد تبدل همزة «إيه» و «إيها» هاء، فيقال: «هِيه»، و «هِيها».

ومنها: «فِداءِ» بالكسر مع التنوين، قال [من البسيط]:

٤٤٥ ـ مَهْلاً فداءٍ لَكَ الأقوامُ كُلُّهُمُ ... وما أُثَمِّرُ مِنْ مالٍ ومِنْ وَلَدِ

---

(١) في الكتاب ١/ ٢٤٣: «وسمعنا من العرب من يقول: «واللّهِ لو أردتَ الدراهم لأعطيتُكَ رويدَ ما الشعر».

يريد: أرودِ الشعرَ، كقول القائل: «لو أردتَ الدراهمَ لأعطيتُك فدعِ الشعرَ».

(٢) تقدم بالرقم ٤٤٢.

٤٤٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٢٦؛ والأشباه والنظائر ٧/ ٩٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ١٨١؛ ولسان العرب ١٥/ ١٥٠ (فدي)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٣٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٣.

اللغة: أُثمِّرُ: أجمَعُ، أُصْلِحُ.

أي: ليفدك.

ومنها: «هيت»، مفتوح الهاء مثلَّث التاء[1]، كثاء «حيثُ»، وفيه لغة رابعة، وهي كسر الهاء وفتح التاء، ومعناه: أقبلْ وتعالَ. وقال الزمخشري[2]: «أسرعْ»، وإذا بُيِّن باللام، نحو: ﴿**هيتَ لك**﴾[3] فهو صوت قائم مقام المصدر، كـ ﴿**أفٍّ لكما**﴾[4]، إلا أن «أفّ» يجوز إعرابه إعراب المصادر، نحو: «أفًّا لك»، و «هيتَ» واجب البناء، نظرًا إلى الأصل مع كونه مصدرًا، وإذا لم يبيَّن باللام، فهو صوت قائم مقام المصدر القائم مقام الفعل، فيكون اسم فعل، مع أنَّا قد بينَّا في المفعول المطلق أن جميع الأصوات القائمة مقام المصادر، التي يقال إنها أسماء أفعال، يجوز فيها: أن يقال ببقائها على مصدريَّتها؛ وبناؤها، نظرًا إلى أصلها حين كانت أصواتًا، وهو الأقوى في نفسي، إذ لا ضرورة ملجئة إلى دعوى خروجها عن ذلك الباب، على ما بيَّنَّا هناك[5] فالأولَى، إذن، أن نقول: إنّ ما هو في صورة المنصوب، نحو: «أفًّا» و «تُفًّا» مبنيّ على الفتح والتنوين فيه، كما في «صَهٍ»، لأنَّ الأصل بقاء كلّ شيء على ما كان عليه.

ومنها: «دَعْ»، و «دَعًا»، و «لَعًا»، و «لَعْلَعًا»، أي: انتعِشْ، و «دعدعًا»: تكرير «دَع» للتوكيد، وقد اشتق منه «الدعدعة» بمعنى قول: دَعْ دَعْ، للعاثر.

ومنها: «هَلاَ»، وله معنيان: «اسكنْ»، و «أسْرعْ»، قال [من الطويل]:

= **المعنى**: يفدِّي النابغةُ النعمانَ بن المنذر بالناس جميعهم وبما لديه من المال والولد، راجيًا إياه ألا يُنْزِلَ به ما لا يستحق، وما لا يقوى على حمله.

الإعراب: **«مهلاً»**: مفعول مطلق منصوب لفعل محذوف تقديره: «تمهّل». **«فِداءٍ»**: اسم فعل أمر منقول عن المصدر بمعنى «ليفدِك» مبني على الكسر، ونوّن لأنه نكرة. **«لك»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفعل «فداءٍ». **«الأقوامُ»**: فاعل لاسم الفعل مرفوع بالضمة. **«كلُّهم»**: «كل»: توكيد معنوي لـ «الأقوام» مرفوع بالضمة، «هم»: مضاف إليه محله الجر. **«وما»**: الواو: حرف عطف، «ما»: اسم موصول معطوف على «الأقوام» مبني على السكون في محل رفع. **«أُثَمِّرُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر تقديره: أنا. **«من مال»**: جار ومجرور متعلقان بحال من مفعول «أثمر» والتقدير: ما أثمِّره. **«ومن ولد»**: الواو: حرف عطف، **«من ولد»**: جار ومجرور معطوفان على «من مالٍ».

جملة «مهلاً» مع عامله المحذوف: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فداءٍ لك الأقوام»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أثمِّر»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «فداءِ» اسم فعل أمر كما لاحظنا منقول من المصدر مبني على الكسر، ونوّن للتنكير.

(١) أي: بفتح التاء، وضمّها، وكسرها.
(٢) المفصل ص ١٨٤.
(٣) يوسف: ٢٣.
(٤) الأحقاف: ١٧.
(٥) في باب المفعول المطلق في الجزء الأول من هذا الكتاب.

٤٤٦ ـ ألا حَيِّيا لَيْلى وقولا لها هَلاَ   فَقَدْ ركبتْ أمرًا أغَرَّ مُحَجَّلا

أي: أسرعي.

ومنها: «هيًا»، وقد يلحقه الكاف، نحو: «هيَّاك»، وقد يحذف الألف، فيلزمه الكاف نحو: «هيَّك»، وقد يخفَّف، فيقال «هَيْكَ»، والمعنى: «أسرعْ».

ومنها: «قدك»، و «قطكَ»، و «بجلْكَ»، وكأن الأصل: قدَّك وقطَّك، أي: اقطع هذا الأمر قطعًا، فهو في الأصل مضاف إلى الفاعل، فأقيم مقام الفعل، فبُني، فحذف المدغم فيه تخفيفًا، لما قلنا إن وضع أسماء الأفعال على التخفيف.

وكذا «بَجَلْك»، أي: اكتفاءَك، يقال: أَبْجَلَني أي: كفاني، إلا أن الضمير قد يحذف من «بَجَلْ»، بخلاف: «قَدْ» و «قَطْ» فمعنى: «قدكَ»، أي: اكتفِ، ومعنى «قدني»: لأكتف؛ قال [من الرجز]:

قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ الخُبيبينِ قَدِي   لَيْسَ الإمامُ بالشحيحِ الملحِدِ[(١)]

وقال [من الرمل]:

٤٤٧ ـ ومَتى أهلِكْ فلا أحفِلُهُ   بَجَلِي الآنَ مِنَ العيشِ بَجَلْ

---

٤٤٦ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٣٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤١٩؛ ولسان العرب ١١/ ٣٥ (أول)، ١٤٦ (حجل)، ١٥/ ٣٦٤ (هلا)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥٦٩؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٦٤.

اللغة: هَلا: اسم فعل أمر بمعنى «أسْرعي». الأغَرّ: الواضح الظاهر الذي لا خفاء فيه. المحجَّل من الدواب: ما كان البياض منه في موضع الخلخال والقيود، وفوق ذلك.

المعنى: إنَّها ركبَتْ بتعرُّضها له أمْرًا خطيرًا ظاهرًا لا خفاء فيه.

الإعراب: **«ألا»**: حرف استفتاح وتنبيه. **«حَييا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لأنَّ مضارعه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل محله الرفع. **«ليلى»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. **«وقولا»**: الواو: حرف عطف، «قولا»: مثل «حييا». **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قولا». **«هلا»**: اسم فعل أمر بمعنى «أسرعي» وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنتِ. **«فقد»**: الفاء: استئنافية، «قد»: حرف تحقيق. **«ركبْتِ»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«أمرًا»**: مفعول به منصوب. **«أغَرّ»**: صفة لـ «أمرًا» منصوب مثله. **«محجّلا»**: صفة ثانية لـ «أغرّ».

جملة «حييا»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «قولا». وجملة «ركبت»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «هلا» اسم فعل أمر بمعنى «أسرعي».

(١) تقدم بالرقم ٣٩١.

٤٤٧ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٩٧؛ وحماسة البحتري ص ١٠٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٤٦، ٢٥٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٩١؛ ولسان العرب ١١/ ٤٥ (بجل)، ١٥٩ (حفل).

ولم يَصِر «حسب»، وإن كان قريبًا منها في المعنى، اسمَ فعل، بل هو معرب متصرف، يقع مبتدأ وحالاً كما مرَّ، في باب الإضافة.

ويجب نون الوقاية في «قَدْ»، دون «بَجَلْ»، في الأعرف[1]، لكونهما على حرفين دونه، كما مرَّ في باب المضمرات.

ومنها: «حيَّ»، أي: أقبلْ، يُعدَّى بـ «عَلَى» نحو: «حيَّ على الصلاة»، أي: أقبلْ عليها، وعن أبي الخطاب أنَّ بعض العرب يقول: «حيَّهل الصلاة»[2]. وقد جاء «حيَّ» متعدِّيًا بمعنى: ائت، قال [من البسيط]:

٤٤٨ ـ أَنْشَأْتُ أَسْأَلُهُ: ما بالُ رِفْقَتِهِ حيَّ الحمولَ فإنَّ الركْبَ قَدْ ذَهَبا

= **اللغة**: لا أحفله: لا أحفل بالموت. بجلي: اسم فعل أمر بمعنى لأكتفِ.

المعنى: إنَّه لا يهتم إذا ما ألَمَّ الموتُ به، لأنه عاش من دهره ما يكفي.

الإعراب: «**ومتى**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**متى**»: اسم شرط جازم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعل «أحفله». «**أهلك**»: فعل مضارع مجزوم بـ «متى» وعلامة جزمه السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**فلا**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «لا»: نافية مهملة. «**أحفله**»: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا، «الهاء»: مفعول به محله النصب. «**بجلي**»: اسم فعل أمر بمعنى «لأكتف»، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا، وياء المتكلم مضاف إليه محله الجر. «**الآنَ**»: اسم مبني على الفتح في محل نَصب على الظرفية، متعلق باسم الفعل «بجلي». «**من العيش**»: جار ومجرور متعلقان باسم الفعل «بجلي». «**بجلْ**»: توكيد لفظي لـ «بجلي».

جملة «متى أهلك... فلا أحفله»: بحسب الواو. وجملة «أهلك»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «أحفله»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «بجلي»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «بجل» كان في الأصل مصدرًا بمعنى الاكتفاء، ثم صار اسم فعل بمعنى الأمر، فـ «بجلي» اسم فعل أمر كما لاحظنا مبني على السكون، وحُرِّكَ بالكسر لمناسبة ياء المتكلم.

(١) أي: الأشهر في الاستعمال. (٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٠٠.

٤٤٨ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٤٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥١، ٢٥٢، ٢٦١؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٧٠٨ (هلل)، ١٤/ ٢٢٢ (حيا).

اللغة: الهاء في «أسأله» تدل على غلام الشاعر. أنشأت: شَرَعْتُ. البال: الحال والشأن. الرفقة: من ترافقهم في سفركَ. حَيَّ الحمُول: ائتِ الحمول، والحُمولُ: النوق المحمَّلة. الركب: جمع مفرده: راكب الدابة.

المعنى: أخذ يسأل غلامه عن حال رفاقه، ثم حثَّه على تهيئة الرواحل للسفر، لأن الركب الذي ينتميان إليه قد ذهب.

الإعراب: «**أنشأتُ**»: فعل ماض ناقص، والتاء: اسمه محله الرفع. «**أسأله**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنا، والهاء: مفعول به محله النصب. «**ما**»: اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع خبر مقدم. «**بالُ**»: مبتدأ مؤخَّر مرفوع بالضمة. «**رفقتِه**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**حَيَّ**»: اسم فعل أمر مبني على الفتح، والفاعل=

وقد يركب «حيّ» مع «هَلاَ» الذي بمعنى «أسرعْ»، و «استعجلْ»، فيكون المركب بمعنى: «أسرعْ»، أيضًا، فيُعدَّى إمَّا بـ «إلى»، نحو: «حَيَّهل إلى الثريد»، وإمَّا بالباء، نحو: «حيَّهلا بعُمَر»، أي: أسرعْ بذكره، والباء للتعدية، كـ «ذهبَ به»؛ أو بمعنى «أَقْبِلْ»، فيتعدَّى بـ «عَلَى» نحو: «حيَّهلَ على زيد»، أو بمعنى: «ائتِ»، فيتعدَّى بنفسه، نحو: «حيَّهلَ الثريدَ».

وفي المركب لغات: «حَيَّهل» بحذف ألف «هَلاَ» للتركيب حتى يكون كـ «خمسةَ عشرَ»، وقد تسكَّن هاؤه لتوالي الفتحات، نحو: «حيَّهْلَ»، كما قيل في «خمسةَ عشرَ»، وقد يلحقهما التنوين مركَّبين، فيقال: «حيَّهَلاً» و «حَيَّهْلاً»، بفتح الهاء وسكونها. وإذا وقفت على هذين المنونين قلبت تنوينهما ألفًا؛ وإثبات الألف فيهما في الوصل لغة رديئة؛ وقول لبيد [من الرمل]:

٤٤٩ ـ يَتمارى في الذي قُلْتُ لَهُ وَلَقَدْ يَسْمَعُ قولي حَيَّهَلْ

= مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**الحمولَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فإنّ**»: الفاء: استئنافية، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «**الركبَ**»: اسمه منصوب بالفتحة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**ذَهَبَ**»: فعل ماض مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «أنشأتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أسأله»: خبر الفعل الناقص «أنشأتُ». وجملة «ما بال رفقته»: مفعول به ثانٍ للفعل «أسأل». وجملة «حَيَّ»: مقول القول المحذوف محلها النصب، والتقدير: قلت له: حَيَّ الحمول. وجملة «إنَّ الركب قد ذهب»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ذهب»: خبر «إنَّ» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن «حَيَّ» جاء هنا اسم فعل أمر متعديًا بمعنى «ائتِ».

٤٤٩ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ١٨٣؛ والأزمنة والأمكنة ٢/ ١٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٨٢١؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٥؛ ولسان العرب ١١/ ٧٠٨ (هلل)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٣٦.

اللغة: يتمارى: يجادِلُ. حَيَّهلْ: أَسْرِعْ.

المعنى: إنّ هذا الغلام الذي مَلَّ طولَ السُّرى يجادلني في جدوى طلبي منه مواصلة المسير، وقد يَسْمَع قولي له: أسرع.

الإعراب: «**يتمارى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**في الذي**»: حرف جرّ، واسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يتمارى». «**قُلْتُ**»: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل مبني على الضم في محل رفع. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قُلْتُ». «**ولقد**»: الواو: حرف استئناف، اللام: للابتداء، أو رابطة لجواب قسم مقدر، «قد»: حرف تحقيق. «**يَسْمَعُ**»: فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**قَولي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**حَيَّهَلْ**»: اسم فعل أمر مبني على السكون بمعنى «أَسْرِعْ»، والفاعل مستتر تقديره: أنت.

جملة «يتمارى»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قُلْتُ»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «يَسْمَعُ»: استئنافية على جعل اللام في «قد» لام التوكيد، أما إذا جعلناها رابطة لجواب قسم مقدر، =

سكن اللام فيه للقافية، ولا يجوز في غير الوقف.

وفي الكتاب الشعري[1] لأبي علي، حيَّهل بكسر اللام وتنوينه، وعند أبي علي، حالهما مع التركيب في احتمال الضمير، كحال نحو: «حلو حامض»، يعني أن في كلّ منهما ضميرًا، كما كان قبل التركيب، وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث، هو فاعل المجموع، لكون المجموع بمعنى: «أسرعْ»، أو «أقبلْ»، أو «ائتِ».

وعند غيره أن فيهما ضميرًا واحدًا، وليس في كلّ واحد منهما ضمير لأنه انمحى عن كلّ منهما بالتركيب حكم الاستقلال؛ وأمَّا قوله [من البسيط]:

٤٥٠ ـ وهيَّجَ الحَيَّ مِنْ دارٍ فَظَلَّ لَهُمْ يَوْمٌ كَثِيرٌ تَنَادِيهِ وَحَيَّهَلُهْ

فضمة اللام حركة إعراب، وهو مفرد بلا ضمير، وذلك أن كلّ لفظ مبنيّ غير جملة نسب إلى لفظه حكم، جاز أن يُحكى، كقولك: «ضَرَب فِعْلٌ مَاضٍ».

قال [من الطويل]:

= فجملة «يَسْمَع»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «حَيَّهَلْ»: مقول القول محلها النصب على المفعولية.

الشاهد فيه: أن الشاعر عند الرضي سَكَّن «حَيَّهلْ» للضرورة، والصواب أنَّ ذلك لغة لبعض العرب، ففي «حَيَّهل» لغات ثلاث هي «حَيَّهلْ» بالبناء على السكون، و «حَيَّهلَ» بالبناء على الفتح، و «حَيَّهلاً» بالتنوين.

(١) هو كتاب نحويّ لأبي علي الفارسيّ تعرَّض فيه لبعض الأبيات المشكلة الإعراب.

٤٥٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٢٦٦؛ وشرح المفصل ٤/ ٤٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧؛ والكتاب ٣/ ٣٠٠.

اللغة: هَيَّجَ: أثار وفرَّق. دار: وادٍ قريبٌ من هَجَر. حَيَّهل: اسم يُكَنَّى به عن الحث، وهو مركب من (حَيْ) و (هل)، وهما صوتان معناهما الحث والاستعجال.

المعنى: وصف جيشًا أَلَمَّ بأهل ذلك الحي، فأثارهم وفرَّقهم، فَحَلَّ بهم يومٌ شديدٌ كثير اللغطِ والتنادي، والحث على الهرب.

الإعراب: **«وَهَيَّج»**: الواو: بحسب ما قبلها، «هَيَّجَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر جَوَازًا تقديره: هو. **«الحيَّ»**: مفعول به منصوب. **«من دارٍ»**: جار ومجرور متعلقان بحال من (الحي)، أو بالفعل (هيَّج) إذا جعلناه بمعنى (فَرَّق). **«فَظَلَّ»**: الفاء: حرف عطف، «ظَلَّ»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. **«لهم»**: جار ومجرور متعلقان بخبر (ظل). **«يومٌ»**: اسم (ظل) مرفوع. **«كثيرٌ»**: صفة لـ «يومٌ» مرفوع. **«تناديه»**: فاعل للصفة المشبهة (كثير) مرفوع وعلامة رفعه الضمَّة المقدَّرة على الياء للثقل، والهاء: مضاف إليه، محله الجر. **«وحَيَّهلُه»**: الواو: حرف عطف، «حَيَّهلُه»: اسم معطوف على (تناديه) مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «هَيَّج الحيَّ»: بحسب الواو، وعطف عليها جملة «ظل لهم يومٌ».

الشاهد فيه: إعراب «حَيَّهلُه»، لأنَّه جعله اسمًا للصوت، وإن كان مركبًا من شيئين، فهو بمنزلة «معدي كرِب» في جعله اسمًا لشخص.

٤٥١ ـ بحَيَّهَلا يُزْجُونَ كُلَّ مَطِيَّةٍ أمامَ المطايا سيرُها المتقاذِفُ

فحكى، وجاز أن يجري بوجوه الإعراب، كقوله [من الخفيف]:

٤٥٢ ـ لَيْتَ شِعْري وأيْنَ مِنّي ليتٌ إنَّ ليتًا وإنَّ لوًّا عناءُ

---

٤٥١ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤٧؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٣٦٣، ٣٦٤؛ والكتاب ٣/ ٣٠١؛ ولسان العرب ٩/ ٢٧٨ (قذف)؛ ولمزاحم العقيلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٢١ (حيا)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٤٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٨.

اللغة: يُزْجُونَ: يسوقون. المتقاذف: المترامي. حيهلا: الحثُّ والاستعجال.

المعنى: هؤلاء القوم لعجلتهم يسوقون مطاياهم بقولهم: حيهلا مع أنَّ هذه المطايا سريعة السير ومتقدمة.

الإعراب: «**بحيهلا**»: الباء: حرف جر، «حيَّهلا»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على آخره لاشتغاله بحركة الحكاية، وهي هنا البناء على السكون، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «يزجون». «**يزجون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعل. «**كلَّ**»: مفعول به. «**مطية**»: مضاف إليه. «**أمامَ**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلّق بخبر مقدم محذوف. «**المطايا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. «**سيرها**»: مبتدأ مرفوع، «ها»: مضاف إليه محلُّه الجر. «**المتقاذِفُ**»: صفة لـ (سيرها) مرفوع بالضمة.

جملة «يزجون»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «سيرها المتقاذِفُ أمام المطايا»: صفة لـ (مطيةٍ) محلُّها الجر.

الشاهد فيه: تركه «حَيَّهلا» بلا تنوين على لفظه محكيًّا.

٤٥٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي زبيد الطائي في ديوانه ص ٢٤؛ وخزانة الأدب ١/ ١١١، ٦/ ٢٧٥، ٣٨٨، ٧/ ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١١؛ وشرح المفصل ٦/ ٣٠، ١٠/ ٥٧؛ والشعر والشعراء ١/ ٣١٠؛ والكتاب ٣/ ٢٦١؛ ولسان العرب ١٤/ ٥٤ (أوا).

اللغة: ليت شعري: استفهام بقصد التعجب. ليت ولو: حرفان للتمني، قصد الشاعر بهما التمنّي نفسه.

المعنى: يا لشدة عجبي، فما أبعد الأماني عني، والأمنيات كلها تعب.

الإعراب: «**ليت شعري**»: «ليت»: حرف تمنٍّ لا محلّ له، «**شعري**»: اسم «ليت» منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير مبني في محلّ جرّ مضاف إليه، والخبر محذوف تقديره: «كائن». «**وأين**»: الواو: حرف استئناف، «أين»: اسم استفهام مبني في محل نصب مفعول فيه متعلّق بخبر مقدم محذوف. «**مني**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدم محذوف. «ليت»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، وخبرها محذوف، بتقدير: «أين ليت حاصلة مني». «**إن**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ليتًا**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**وإن**»: الواو: حرف عطف. «إن»: حرف مشبه بالفعل. «**لوًّا**»: اسم «إن» منصوب بالفتحة. «**عناء**»: خبر «**إن**» مرفوع بالضمّة.

جملة «ليت شعري...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أين مني ليت»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «إن ليتًا»: استئنافية أيضًا لا محلّ لها. وجملة «إن لوًّا عناء»: معطوفة على سابقتها لا محلّ لها. وخبر «إن» الأولى محذوف فسّره الخبر الثاني، على تقدير: «إن ليتًا عناء وإن لوًّا عناء».

الشاهد فيه قوله: «ليتٌ» و «ليتًا» و «لوًّا» حيث أعربها بالحركات لأنها صارت أسماء لكلماتها بمعنى التمني.

وقوله: «تناديه وحيَّهلُه»[١]، فأعرب، وذلك لأنه صار اسمًا للكلمة، كما يجيء في باب العَلَم؛ وقد يقال: «حيَّهَلَك».

وممَّا جاء متعدِّيًا ولازمًا: «هلمَّ»، بمعنى: «أقبلْ»، فيتعدَّى بـ «إلى»، قال تعالى: ﴿هلمَّ إلينا﴾[٢]، وبمعنى: «أحضره»، نحو قوله تعالى: ﴿هلمَّ شهداءَكم الذين﴾[٣]. وهو، عند الخليل، هاء التنبيه، رُكِّب معها «لُمَّ» أمرٌ من قولك: «لَمَّ الله شعثَه»، أي: جمعه، أي: اجمعْ نفسك إلينا، في اللازم، واجمع غيرك في المتعدي. ولمَّا غُيِّر معناه بالتركيب، لأنه صار بمعنى: «أقبلْ»، أو: «أحضِرْ»، بعد ما كان بمعنى: «اجمعْ»، صار كسائر أسماء الأفعال المنقولة عن أصولها، فلم يَتَصرَّف فيه أهل الحجاز مع أن أصله التصرف، ولم يقولوا: «المم»، كما هو القياس عندهم في نحو: «اردُدْ»، و «امدُدْ»، ولم يقولوا: «هلمُّ» و «هلمِّ»، كما يجوز ذلك في نحو: «مُدَّ»؛ كلّ ذلك لثقل التركيب، قال الله تعالى: ﴿هلمَّ شهداءَكم﴾، ولم يقل: «هلمّوا».

وقال الكوفيون: أصله: «هَلاَ أُمَّ»، و «هلا»: كلمة استعجال كما مرَّ، فغُيِّرت إلى «هَلَ» لتخفيف التركيب، ونقلت ضمة الهمزة إلى اللام وحذفت، كما هو القياس في نحو: ﴿قدَ افلح﴾[٤] إلاّ أنه ألزم هذا التخفيف ههنا، لثقل التركيب.

وقال أبو علي في كتاب الشعر[٥]، ردًّا عليهم: إنّ «هَلَ» بمعنى «أَسْرِعْ» مفتوحة اللام، فلا يجوز أن يتركب منه: هلُمَّ.

وقال الزمخشري: يجيء «هل» ساكن اللام.

ضُمِّن «أُمَّ»، عند الكوفيين معنى «أسرعْ» و «أقْبلْ»، وتعدَّى بـ «إلى» في اللازم، فقيل: «هلمَّ إليَّ»، وأمَّا في المتعدّي، نحو: «هلمَّ زيدًا»، فهو باقٍ على معناه، أي: أسرعْ واقصدْ زيدًا فأحضرْه.

وبنو تميم يصرِّفونه، نظرًا إلى أصله، وليست بالفصيحة، نحو: «هلمَّا»، هلمِّي»، «هلمُّوا»، «هَلْمُمْنَ».

وزعم الفرّاء أن الصواب أن يقال: «هلمَّنَّ»، بإبقاء «هلمَّ» على حالها، وزيادة نون قبل ضمير الفاعل مدغمة في الضمير، ليقع السكون الواجب قبل نون الضمير على تلك النون المزيدة، وتبقى ميم «هلمَّ» على تشديدها، وفتحها، كما زيدت النون في «مِنِّي» و «عَنِّي» محافظة على سكون نون «مِن» و «عن». قال: وهذا كما

(١) راجع الشاهد الرقم ٤٥٠.
(٢) الأحزاب: ١٨.
(٣) الأنعام: ١٥٠.
(٤) المؤمنون: ١.
(٥) تقدّم منذ قليل.

يُروى في بعض اللغات من زيادة الألف في نحو: «ردَّاتُ»، وذلك أن من العرب من يدغم في «رَدَدْت»، كما أدغم قبل دخول التاء، فيزيد ألفًا قبل التاء ليسكن ما قبلها كما هو الواجب.

ويُروى عن بعض العرب: «هلمَّين»، بقلب النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل، ياءً، وقد يقال: «هلمَّ لك» مُبيَّنًا باللام، إجراءً له، وإن لم يكن في الأصل مصدرًا، مجرى أخواته من أسماء الأفعال التي تُبيَّن بحرف الجر، نظرًا إلى أصلها الذي هو المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿**هيهات هيهات لِما توعَدُون**﴾[١]، أي: بُعدًا.

وحكى الأصمعي أنه يقال: «هلُمَّ إلى كذا»، فيقول المخاطب: «لا أَهَلُمُّ إليه»، مفتوحة الهمزة والهاء؛ وكذا يقال: «هلمَّ كذا»، فيقول المخاطب: «لا أَهَلُمُّه» معدًّى بنفسه؛ كأنك قلت: «لا ألُم»، والهاء المفتوحة زائدة، أو: «لا أَؤُم» على المذهب الآخر، فلم تغيِّر في الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب. هذا الذي ذكرنا كلّه بمعنى الأمر.

ومن أسماء الأفعال التي بمعنى الخبر: «هيهات»، وفي تائها الحركات الثلاث، وقد تبدل هاؤها الأولى همزة، مع تثليث التاء أيضًا، وقد تُنوَّن في هذه اللغات الست[٢]، وقد تسكن التاء في الوصل أيضًا، لإجرائها فيه مجراها في الوقف، وقد تحذف التاء، نحو: «هيها»، و «أيها»، وقد تلحق هذه الرابعة عشرة، كاف الخطاب، نحو: «أيهاك»، وقد تنوَّن، أيضًا، نحو: «أيهًا»، وقد يقال: «أيهان» بهمزة ونون مفتوحتين؛ وقال صاحب المغني[٣]: بنون مكسورة. وقال بعض النحاة إن مفتوحة التاء مفردة وأصلها: «هَيْهَيَة»، كـ «زلزلة»، نحو: «قوقاة»[٤]. قُلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، والتاء للتأنيث، فالوقف عليها، إذن، بالهاء، وأمَّا مكسورة التاء فجمع مفتوحة التاء، كـ «مسلمات»، فالوقف عليها بالتاء، وكان القياس: «هَيْهَيَات»، كما تقول: «قَوْقَيات» في جمع «قوقاة»، إلا أنهم حذفوا الألف لكونها غير متمكّنة، كما حذفوا ألف «هذا»، وياء «الذي» في المثنى، والمضمومة التاء تحتمل الإفراد والجمع، فيجوز الوقف عليها بالهاء والتاء.

---

(١) المؤمنون: ٣٦.

(٢) أي: بتثليث التاء في «هيهات» و «أيهات».

(٣) هو منصور بن فلاح اليمني، نحويّ معاصر للرضيّ.

(٤) مصدر «قوقى الدجاج» بمعنى: صاحَ.

وهذا كلّه وَهْم وتخمين؛ بل لا منع أن نقول: التاء والألف فيها زائدتان، فهي مثل «كوكب»، ولا منع، أيضًا، من كونها في جميع الأحوال مفردة، مع زيادة التاء فقط، وأصلها: «هيهيَة»، ونقول: فتح التاء، على الأكثر، نظرًا إلى أصله، حين كان مفعولاً مطلقًا، وكسرت للساكنين، لأن أصل التاء السكون، وأمّا الضم، فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه، إذ معناه: «ما أبعده»! كما ذكرنا.

وكان القياس، بناء على هذا الوجه الأخير، أعني أن أصله: «هَيْهَيَة»، ألاّ يوقف عليه إلا بالهاء، وإنما يوقف عليه بالتاء في الأكثر، تنبيهًا على التحاقها بقسم الأفعال من حيث المعنى، فكانت تاؤها مثل تاء: «قامت»، وهذا الوجه أَولى من الوجه الأول، وأيضًا[1]، مِن جَعْلِ الألف والتاء زائدتين، لأن باب: «قلقال» أكثر من باب: «سلس»، و «بَبْر».

ومنها: «شَتَّانَ»، بمعنى: افترق، مع تعجب، أي: «ما أشدّ الافتراق»! فَيطلب فاعلين فصاعدًا، كـ «افترقَ»، نحو: «شتّانَ زيد وعَمْرو»، وقد تزاد بعده «ما»، نحو: «شتَّان ما زيد وعمرو»، وقد يقال في غير الأكثر الأفصح: «شتَّان ما بين زيد وعَمْرو». قال ربيعة الرقّي [من الطويل]:

٤٥٣ ـ لشَتّان ما بَينَ اليزيدَيْنِ في النَّدَى ... يَـزيـدِ سـلـيـم والأغـرِّ ابـنِ حـاتـم

وأنكره الأصمعيّ، وقال: الشعر لمولَّد، وذلك بناءً على مذهبه، وهو أنّ «شتّان» مثنى «شتّ» وهو المتفرّق، وهو خبر لما بعده.

---

(١) أي: وأيضًا هو أولى من...

٤٥٣ ـ **التخريج**: البيت لربيعة الرقي في ديوانه ص ١٢٤؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٧٥، ٢٨٧، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٣٧، ٦٨؛ ولسان العرب ٢/ ٤٩ (شتت).

اللغة: الندى: العطاء والكرم. سليم: قبيلة عربية.

المعنى: الفرق كبير بين اليزيدين: يزيد بن أسيد السلمي، ويزيد بن حاتم المهلبي. فهذا جواد كريم همّه فعل الخير وذاك بخيل مقتّر همّه جمع المال كما يظهر في تتمة الأبيات.

الإعراب: **«لشتّان»**: اللام: للابتداء، «شتّان»: اسم فعل ماضٍ بمعنى «افترق». **«ما»**: اسم موصول في محلّ رفع فاعل. **«بين»**: ظرف متعلّق بمحذوف صلة «ما»، وهو مضاف. **«اليزيدين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى، ومنهم من ذهب إلى أنّ «ما بين» زائدتان، و «اليزيدين»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه فاعل. **«في الندى»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «شتّان». **«يزيد»**: بدل من «اليزيدين» مجرور، وهو مضاف. **«سليم»**: مضاف إليه مجرور. **«والأغرّ»**: الواو: حرف عطف، «الأغرّ»: معطوف على «يزيد» مجرور، وهو مضاف. **«ابن»**: نعت مجرور، وهو مضاف. **«حاتم»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لشتان...»: لا محل لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة.

الشاهد فيه: أنه يقال في غير الأكثر الأفصح: «شتّان ما بين زيد وعمرو»، كما في هذا البيت.

ومُوهمه شيئان: أحدهما لغة في «شتّان»، وهي كسر النون، والثاني أن المرفوع بعده لا يكون إلا مثنى أو ما هو بمعنى المثنى، ولا يكون جمعًا؛ ولو كان بمعنى «افترق»، لجاز وقوع الجمع فاعلاً له.

واللغة الفصحى، وهي فتح النون، تبطل مذهبه. وأيضًا، لو كان خبرًا، لجاز تأخيره عن المبتدأ، إذ لا موجب لتقدّمه، ولم يسمع متأخّرًا؛ وكان ينبغي ألاّ يجوز «شتّان ما بينهما» بناء على المذهب المشهور، أيضًا، وهو أن «شتّان» بمعنى «افترق»، لأنّ لفظ «ما» لا يصلح ههنا أن يكون عبارة عن شيئين. والمعنى: افترق الحالان اللذان بينهما، إذ لا يقال: «بين زيد وعمرو حالتان: بخل وجود»، مثلاً، على معنى أن إحدى الخصلتين مختصة بأحدهما والأخرى بالآخر؛ كما يقال في الأعيان: «بيني وبينك نهران»، مع أن يكون أحد النهرين بجنب أحدهما، والآخر بجنب الآخر، بل لا يقال في المعاني: «بينهما شيء أو شيئان أو أشياء» إلاّ إذا كانا مشتركين في ذلك الشيء أو الشيئين أو الأشياء، نحو قولك: «بيننا قرابتان»، أي: مشترك فيهما.

فلو فسّرنا قوله: «شتّان ما بين اليزيدين»، بمعنى: افترق الحالان اللتان بين اليزيدين، وهما: البخل والجود، لكانت كلّ واحدة من الخصلتين مشتركًا فيها، وهو ضدّ المقصود.

فنقول: إنما جاز: «شتّان ما بينهما»، على أن «شتّان» بمعنى: بَعُد، لأنه لا يستلزم فاعلين فصاعدًا، و «ما» كناية عن البَوْن أو المسافة، أي: بَعُدَ ما بينهما من المسافة أو البَوْن. ويجوز أن تكون «ما» زائدة، كما كانت من دون «بين»، و «شتّان» بمعنى «بَعُدَ»، ويكون «بين» فاعل «شتّان»، كما هو مذهب الأخفش في قوله تعالى: ﴿**لقد تقطَّع بينَكم**﴾[1]. قال: «بينكم» مسند إليه، لكنه لم يرتفع، استنكارًا لإخراجه عن النصب المستمر له في أغلب استعماله، ومثله قوله تعالى: ﴿**ومنّا دونَ ذلك**﴾[2]، وقولهم: «لي فوقَ الخماسيّ ودون السداسيّ»[3].

وقال الزجّاج: بُني «شَتّان» على الفتح، لأنه مصدر لا نظير له. وورود «ليّان»[4] يكذّبه.

---

(١) الأنعام: ٩٤. (٢) الجن: ١١.

(٣) الخماسيّ: ثوب طوله خمس أذرع، والسداسيّ طوله ستّ.

(٤) اللّيّان واللِّيان: مصدر «لواه دَينه» بمعنى: مطله، وقد يجيء اللّيّان بمعنى الحبس وضدّ التسريح. (لسان العرب ١٥/ ٢٦٣ (لوي)).

ومنها: «سُرْعان»، و «وُشْكان»، مثلّثي الفاء، بمعنى: «سَرُعَ» و «قَرُب»، مع تعجب، أي: ما أسرع! وما أقرب!

ومنها: «بُطْآن»، بضمّ الباء وفتحها، أي: بَطُؤ؛ ووجه فتح «شتّان» وما بعدها ما مرَّ في «هيهات».

ومنها: «أفّ»، وفيها إحدى عشرة لغة: «أُفّ»، مضمومة الهمزة، مشدّدة الفاء مثلثتها[١]، بتنوين ودونه، و «إفّ» بكسر الهمزة والفاء، بلا تنوين، و «أُفّى»، كـ «بُشْرى»، مُمالاً، و «أُفْ»، كـ «خُذْ»، و «أُفَّة» منونة، وغير منونة، وقد تتبع المنونة «تُفَّة»، فيقال: «أُفَّةً تُفَّةً»، وقد ترفع «أفّةٌ» كـ «ويل».

ومنها: «أَوْهِ»، بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء؛ و «آهِ» بقلب الواو ألفًا، و «أَوِّهْ» بكسر الواو مشدَّدة وسكون الهاء، و «أَوِّهِ» بكسر الواو مشدَّدة وكسر الهاء بلا إشباع، و «أوِّ»، بكسر الواو مشددة وحذف الهاء، و «آوَّهْ» و «آوَهْ»، بفتح الواو مشدَّدة ومخفّفة وسكون الهاء مع المد؛ وجاء: «أَوَّةٍ» بفتح الهمزة وفتح الواو المشدّدة وكسر التاء، وقد تمدّ الهمزة في هذه، فيقال: «آوَّة»، كـ «آمِّين» في «آمين»، وليست على وزن «فاعِلة»، إذ لو كانت إيّاها لانقلبت اللام ياء، كما في: «قاوِية» مِن «قويتُ»، ويقال في «أوَّة»: «أَوَّتاه»، وفي «آوَّة»، «آوَّتاه» بزيادة الألف والهاء كما في الندبة؛ فتكون الهاء ساكنة في الوقف، ومضمومة أو مكسورة في الوصل كما مرَّ[٢].

وجاء «أَوَيَّة» تحقير «أوَّة» تحقير الأسماء المبهمة بفتح الأول، قال أبو علي: وهذه أجدر، لأنها أقلّ تصرّفًا، ويجوز أن تكون تصغير «آوَّة» تصغير الترخيم، كـ «حُريث» في «حارث».

ومنها الظروف وشبهها، تجرّ ضمير مخاطب كثيرًا، وضمير غائب شاذًا قليلاً، نحو: «عليه شخصًا ليسني»، وقوله عليه الصلاة والسلام: «مَن اشتهى منكم الباءة فليتزوج، ومَن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وِجاء»[٣].

فـ «عندكَ»، و «دونَك»، و «لَدَيكَ»، بمعنى: «خُذْ»، والأصل: عندك زيد فخذه، وكذا لديك زيد، ودونك زيد، برفع ما بعدها على الابتداء، فاقتصر من الجملة الاسمية[٤] والفعلية[٥] بعدها، على الظرف، فكثر استعماله حتى صار بمعنى: «خُذْ» فعمل عملَه.

---

(١) أي: بضمّ الفاء، وفتحها، وكسرها.
(٢) في باب الندبة من الجزء الأول.
(٣) الحديث في «النهاية في غريب الحديث والأثر» ٥/ ١٥٢ (وجأ).
(٤) أي: جملة «عندك زيد».
(٥) أي: جملة «فخذه».

والظروف مبنيَّة على الفتح، لأنه الحركة التي استحقتها في أصلها حين كانت ظروفًا، كما قلنا في المصادر الصائرة أسماءَ أفعال، ولا محلّ لها كتلك المصادر لقيامها مقام ما لا محلّ له.

و «وراءكَ» أي: تأخَّرْ، و «أمامَكَ» أي: تقدَّمْ، أو احذرْ من جهة أمامك. ويجوز أن يقال: هما باقيان على الظرفية، إذ هما لا ينصبان مفعولاً كـ «عندَكَ»، و «لديكَ»، فيكون التقدير: استقِرَّ وراءَك وأمامك، وكذا «مكانَكَ»، أي: الزمْ مكانك.

ويقال: «عليكَ زيدًا»، أي: خذه، كأن الأصل: عليك أخذه؛ ويقال: «إليكَ عنّي». والأصل: ضمَّ علقَك[1] إليك، وتَنَحَّ عني، فاختصر كما ذكرنا.

وسمع أبو الخطاب، مَن قِيل له: «إليكَ»، فقال: «إليَّ»، أي: أَتنحَّى، فهو خبر، شاذّ، مخالف لقياس الباب، إذ قياس الظروف وشبهها أن تكون أوامر[2]، فلا يقال: «عليَّ» و «دوني» قياسًا عليه؛ وأمَّا «عَلَيَّ» بمعنى «أَوْلني» أي: «أعْطني»، فهو مخالف للقياس من وجه آخر، إذ هو أمر، لكن الضمير المجرور به في معنى المفعول، يقال: «عليَّ زيدًا»، أي: قرِّبنيه، والقياس أن يكون المجرور فاعلاً.

وسمع الأخفش: «عَلَى عبدِ الله زيدًا»، أي: قرِّبه إيّاه، وهو أشذّ من «عَلَيَّ»، لجرِّه المظهر.

والكسائي يجوِّز انجراره[3] بجميع ظروف المكان وحروف الجر، قياسًا، وغيره يقصره على السماع، وهو الوجه.

ويجوز تأكيد الضمير المجرور البارز في هذه الظروف وشبهها بالجرّ[4]، نحو: «عليكَ نفسِك» باعتبار الأصل قبل صيرورتها أسماء أفعال، ويجوز تأكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض لها باعتبار صيرورتها أسماء أفعال، نحو: «عليكم كلُّكم»، بالرفع.

٢ ـ أسماء الأفعال التي على وزن «فَعالِ»

قال ابن الحاجب:

«وفَعالِ» بمعنى الأمر من الثلاثيّ قياس، كـ «نزَالِ» بمعنى: انزلْ، و «فَعالِ»

---

(١) أي: متاعك.
(٢) أي: أسماء أفعال أمر.
(٣) أي: الضمير في مثل «دونك».
(٤) أي: بجرّ لفظ التأكيد.

مصدرًا معرفة، كـ «فجارِ»، وصفة كـ «فساقِ»: مبنيّ، لمشابهته له، عَدْلاً وزنة، وعَلَمًا للأعيان مؤنثًا، كـ «قطامِ»، و «غلابِ» مَبنيّ في الحجاز معرب في تميم، إلا ما آخره راء، نحو: «حضارِ».

* * *

قال الرضيّ:

«فَعالِ» المبنيّ، على أربعة أضرب: الأول اسم فعل، كـ «نَزالِ» بمعنى: انزلْ، قال سيبويه(١): هو مطّرد في الثلاثيّ، نظرًا إلى كثرته فيه. قال المصنف: لو قيل على مذهبه: إن هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر، لا اسم فعل، لم يكن بعيدًا، لأنها جَرَت من الفعل على صيغة واحدة، كَجَريان صيغة «افعَلْ»، قال: ولكنّه لم يقله أحد منهم لمّا رأوا أن «فَعَالِ» من صِيغ الأسماء، وهذه علّة ضعيفة، لأنه لا مَنع من اشتراك الأسماء والأفعال في صيغة، كما في: «فَعَلَ»، و «فَعِلَ»، و «فَعُلَ». قال: ولِمَا رأوا من دخول الكسر فيه مع اجتناب العرب من إدخال الكسر على الأفعال، حتى زادوا نون الوقاية حَذَرًا منه، وهذا عذر قريب؛ وفتح «فعال» من الأمر لغة أسدية.

وأقول: لو كان «فعال» فعلاً، لاتَّصل به الضمائر، كما في سائر الأفعال.
وقال المبرّد: «فعال»، في الأمر من الثلاثي مسموع، فلا يقال: «قوام» و «قَعَادِ»، في: «قُمْ»، و «اقْعُدْ»، إذْ ليس لأحد أن يبتدع صيغة لم تقلها العربَ، وليس لنا في أبنية المبالغة أن نقيس، فلا نقول في «شاكِر»، و «غافِر»: «شَكير»، و «غَفير».

قلت: هذا القول منه مبنيّ على أن «فَعَالِ» معدول عن: «افعلْ»، للمبالغة، وكذا يقول أكثرهم، وفيه نظر، كما يجيء.

قال الأندلسي: مَنْعُ المبرّد قويّ، فالأَولى أن يُتَأَوَّل ما قاله سيبويه بأنه أراد بالاطراد: الكثرة، فكأنه قياس، لكثرته.

وأمّا في الرباعي، فالأكثرون على أنه لم يأت منه إلا حرفان(٢): «قَرْقارِ»، أي: صوِّتْ، قال [من الرجز]:

٤٥٤ ـ [حتّى إذا كان على مُطارِ يُمناهُ، واليُسرى على الثَّرثارِ]

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٨٠. وفيه: «واعلمْ أنّ «فعالِ» جائزة من كلّ ما كان على بناء «فَعَلَ» أو «فَعُلَ»، أو «فَعِلَ»، ولا يجوز من «أفْعَلْتُ» لأنّا لم نسمعه من بنات الأربعة».

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٠.

٤٥٤ ـ التخريج: الرجز لأبي النجم في خزانة الأدب ٦/ ٣٠٧، ٣٠٩؛ ولسان العرب ٥/ ٨٩ (قرر)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٥١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٦؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٧. =

قـالَـتْ لـهُ ريـحُ الـصَّـبـا قَـرْقـارِ

والثاني: «عَرعارِ»، أي: تلاعبوا بالعَرعرة، وهي لعبة لهم، قال [من الكامل]:

٤٥٥ ـ مُتَكَنّفي جَنْبي عكاظِ كِلَيْهما يَـدْعُـو ولـيـدُهُـمُ بـهـا عَـرْعـارِ

قال المبرّد: لم يأت في الرباعي عدل أصلاً، وإنما «قَرْقار» حكاية صوت الرعد، و «عرعار» حكاية أصوات الصبيان، كما يقال: «غاقِ غاقِ».

قال السيرافي: الأَولَى ما قال سيبويه، لأن حكاية الأصوات لا يخالف فيها الأول الثاني، مثل: «غاقِ غاقِ»، ولو أرادوا الحكاية لقالوا: «قارِ قارِ».

= **اللغة**: مطار: وادٍ بنجد. الثرثار: موضع بالجزيرة. قرقار: قَرْقِر بالرعد، وصبَّ ماءك.

المعنى: يصف الشاعر سحابًا فيقول: إذا استوى الليل والنهار وهبت ريح الصبا هيّجت رعده قائلة: قرقر بالرعد، وهات ما عندك.

الإعراب: **«حتى»**: حرف ابتداء وغاية. **«إذا»**: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص. **«على مطار»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر «كان». **«يمناه»**: اسم (كان) مؤخر مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«واليسرى»**: الواو: حرف عطف، «اليسرى»: معطوف على «يمناه» مرفوع. **«على الثرثار»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «اليسرى». **«قالت»**: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. **«له»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «قالت». **«ريح»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«الصبا»**: مضاف إليه مجرور. **«قرقار»**: اسم فعل أمر بمعنى: «قرقر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «حتى إذا...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كان...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «قالت»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «قرقار»: في محلّ نصب مقول القول.

الشاهد فيه قوله: «قرقار» حيث وقع اسم فعل أمر من الرباعي، وهذا شاذّ.

٤٥٥ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٦١ (عرر)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٩٧.

اللغة: متكنفي: محيطي. عكاظ: موضع معروف. عرعار: اسم فعل أمر بمعنى «تلاعبوا بالعرعرة».

الإعراب: **«متكنفي»**: حال منصوبة بالياء لأنه مثنى، وهو مضاف. **«جنبي»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف. **«عكاظ»**: مضاف إليه مجرور. **«كليهما»**: توكيد لـ «جنبي» مجرور بالياء لأنه ملحق بالمثنّى، وهو مضاف، و «هما»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«يدعو»**: فعل مضارع مرفوع. **«وليدهم»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدعو». **«عرعار»**: اسم فعل أمر بمعنى «عرعر»، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنتم.

جملة: «يدعو...»: في محلّ نصب حال. وجملة «عرعار»: في محلّ نصب مفعول به (مقول القول).

الشاهد فيه قوله: «عرعار» حيث وقع اسم فعل من الرباعي، وهذا شاذّ.

وعند الأخفش: «فَعْلالِ»، أمرًا من الرباعي، قياس.

واعلم أن مذهب النحاة أنّ «فَعالِ» هذه معدولة عن الأمر الفعليّ، للمبالغة، وهذه الصيغة للمبالغة في الأمر، كـ «فعَّال»، و «فَعول» مبالغة «فاعِل»، وكذا قالوا في: «شتَّان»، و «وُشكان»، و «سُرعان» إنها معدولة، والفتحة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل المعدول عنه.

قال عبد القاهر: أصل «نزالِ»: انزلِ انزلِ انزلْ، ثلاثًا أو أكثر، والثلاث وما فوقها: جمع، والجمع مؤنث، فقيل: انزلي، ألحقوا الفعل الياء التي هي ضمير المؤنث دليلاً على التكرار المثلَّث، كما ألحقوا الألف في: ﴿أَلقِيَا في جهنَّم﴾[1]، دليلاً على التكرار المثنى، وأصله: ألق، ألق، والمراد بالتكرار: المبالغة، ثم عدلوا «نزالِ» عن «انزلي»، فـ «نزال»، إذن، مؤنث كـ «انزلي»، يعني أنهم جعلوا الألف التي هي دليل تثنية الفاعل، دليلَ تثنية الفعل للتكرير، والياء التي هي دليل تأنيث الفاعل علامةَ تأنيث الفعل، أي: كونه مكرَّرًا ثلاثًا أو أكثر؛ قال: ودليل تأنيث «فعالِ» الأمريّ، قوله [من الكامل]:

٤٥٦ ـ ولأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أسامةَ إذْ دُعِيَتْ نزالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

---

(١) ق: ٢٤.

٤٥٦ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٨٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩؛ والدرر ٥/ ٣٠٠؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣١؛ وشرح التصريح ١/ ٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٣٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٢٦؛ والشعر والشعراء ١/ ١٤٥؛ والكتاب ٣/ ٢٧١؛ ولسان العرب ١١/ ٦٥٧، ٦٥٨ (نزل)، ١٢/ ١٨ (أسم)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٥؛ والمقتضب ٣/ ٣٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٥؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٤٧؛ ورصف المباني ص ٢٣٢.

اللغة: أسامة: اسم علم جنسي على الأسد. نزال: اسم فعل أمر بمعنى «انزل».

المعنى: أنت شجاع مقدام كأسد جبار، وعندما تشتد الحرب: تتنادى الأبطال: نزال، ويصير الناس من الذعر في مثل لجة البحر.

الإعراب: «**ولأنت**»: الواو: بحسب ما قبلها، واللام: حرف ابتداء وتوكيد، «أنت»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**أشجع**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**من أسامة**»: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة للمنع من الصرف متعلقان باسم التفضيل «أشجع». «**إذ**»: ظرف زمان متعلق بالفعل «دعيت». «**دعيت**»: فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: تاء التأنيث الساكنة. «**نزال**»: اسم فعل أمر بمعنى «انزل» مبنيٌّ على الكسر، في محل رفع نائب فاعل على الحكاية. «**ولجّ**»: الواو: عاطفة، «لُجّ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**في الذعر**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «لُجّ».

جملة «لأنت أشجع»: بحسب ما قبلها. وجملة «دعيت...»: في محل جرّ بالإضافة. وجملة «لُجّ في الذعر»: معطوفة على ما قبلها في محلّ جر.

هذا كلامه؛ والذي أرى كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه، والأصل في كلّ معدول عن شيء ألاّ يخرج عن نوع المعدول عنه، أخذًا من استقراء كلامهم، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية إلى الاسمية، وأمّا المبالغة فهي ثابتة في جميع أسماء الأفعال، على ما بيّنّا قبل، لا مِن الوجه الذي ادّعى عبد القاهر.

وتأنيث الفعل في «دُعيت نزالِ»، لا يدل على أن أصل «نزالِ»: فعل أمر مكرر، بل هو لتأويل «نزال» باللفظة أو الكلمة أو الدعوة، كما يجيء في باب العَلَم، وكذا لا يخلو قِسما[1] المصدر والصفة من معنى المبالغة، فـ «حَمادِ»، و «لَكاعِ» أبلغ من «الحمد»، و «لكْعاء».

الثاني: من أقسام «فَعالِ» المصدر، وهو، على ما قيل، مصدر معرَّف مؤنث، ولم يقم لي، إلى الآن، دليل قاطع على تعريفه ولا تأنيثه، ومذهبهم أنه من أعلام المعاني، كـ «زَوْبَر»[2]، و «سبحان»، على ما يجيء في باب العلم.

وربَّما استُدِلَّ على تأنيث اسم الفعل والمصدر بتأنيث الصفة وعلم الشخص طردًا، فإنهما مؤنثان اتفاقًا، إذ لا يطلقان إلا على المؤنث كما يجيء، وهذا استدلال عجيب؛ وقيل: «فَجارِ» معرفة في قوله [من الكامل]:

٤٥٧ ـ إنّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَيْنا بَيْنَنا ... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ واحْتَمَلْتَ فَجارِ

= **الشاهد فيه قوله**: «نزال» أراد بها «انزل»، أنثها الشاعر، وذلك بتأنيث الفعل «دعيت»، لأنها بمنزلة النّزلة.

(١) أي: القسمان الآخران من أقسام «فَعال»، وسيتحدث عنهما الشارح.

(٢) زوبَر: علم جنس على معنى الإحاطة. يقال: أخذ الشيء بزبره وزوبره، أي: بجميعه. (لسان العرب ٤/ ٣١٧ (زبر)).

٤٥٧ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٥٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٣٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٢٧، ٣٣٠، ٣٣٣؛ والدرر ١/ ٩٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢١٦؛ وشرح التصريح ١/ ١٢٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٣؛ والكتاب ٣/ ٢٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ٥٢ (برر)، ٥/ ٤٨ (فجر)، ١١/ ١٧٤ (حمل)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ٤٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٤٩؛ وجمهرة اللغة ص ٤٦٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٨٧؛ والخصائص ٢/ ١٩٨، ٣/ ٢٦١، ٢٦٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٤١؛ وشرح المفصل ١/ ٣٨؛ ولسان العرب ١٣/ ٣٧ (أنت)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٦٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

اللغة: برّة: اسم للبرّ. فجار: اسم من الفجور.

المعنى: يهجو الشاعر زُرعة الذي دعاه إلى الغدر بحلفائه بني أسد فأبى.

الإعراب: **«إنّا»**: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ نصب اسم «إنّ». **«اقتسمنا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«خطّتينا»**: =

لتعريف قرينته، وهي «برَّة»، وهذا الدليل كالأول في الغرابة، إذ حمل كلمة على أخرى في التأنيث أو التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومؤنثًا شيء بديع. بَلَى، لو ثبت وصف نحو: «فجارِ» بالمؤنث المعرَّف، نحو: «فجار القبيحة» مثلاً، جاز الاستدلال به على الأمرين: التأنيث، والتعريف؛ على أن السيرافي جوَّز كون «برَّة» بمعنى البارَّة، فكذا يكون «فجار»، كأنه قال: احتملتُ الخصلة البارَّة، واحتملتَ الخصلة الفاجرة، فهما صفتان غالبتان، صائرتان بالغلبة علَمين، كما يجيء في القسم الثالث[1].

ولو سلَّمنا، فأيشٍ[2] الدليل على تعريف كلّ ما هو من هذا القسم؟! على أن قولهم في الظباء: إذا وَردت الماء فلا عَبابِ، أي: فلا عبَّ، وإذا لم ترد فلا أبابِ، أي: لا أبَّ، أي لا نزاع إليه، وقول المتلمّس [من الوافر]:

٤٥٨ ـ جَمادِ لها جمادِ ولا تقولي طوال الدهر ما ذُكرتْ: حَمادِ

= مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنّى، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبني في محلّ جرّ بالإضافة. «بيننا»: ظرف مكان متعلّق بـ «اقتسمنا»، وهو مضاف، و «نا» ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «فحملت»: الفاء: حرف استئناف، «حملت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محل رفع فاعل. «برّة»: مفعول به منصوب بالفتحة. «واحتملت»: الواو: حرف عطف، «احتملت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «فجار»: مفعول به مبنيّ على الكسر في محلّ نصب.

جملة: «إنّا اقتسمنا»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اقتسمنا»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «حملت»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة: «احتملت» معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه: أنّ «فجار» مصدر معرفة مؤنث.

(١) أي: القسم الثالث من أسماء الأفعال التي على وزن «فَعالِ».

(٢) أيش: كلمة منحوتة من «أيّ شيء»، وقد استخدمها عدد من النحاة.

٤٥٨ ـ **التخريج**: البيت للمتلمس في ديوانه ص ١٦٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٣٩ ـ ٣٤١؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٣٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٥؛ ولسان العرب ٣/ ١٣١ (جمد)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤.

اللغة: الضمير في «لها» يعود إلى القرينة، وهي النفس، في بيت سابق. جَمَادِ، وحَمَادِ: اسمان للجمود، والحمد معدولان عن مؤنثين سُمّيا بهما كالجمدة، والحمدة، والجمود في هذا السياق قلة الخير، والحمد كثرته.

المعنى: ادعي لهذه النفس التي انقادت وراء المنكرات بقلة الخير، ولا تدعي لها ما عشت بكثرة الخير.

الإعراب: «جمادِ»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. «لها»: جار ومجرور متعلقان بالخبر. «جمادِ» الثانية: توكيد لفظي للأولى. «ولا»: الواو: حرف عطف، و «لا»: ناهية جازمة. «تقولي»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمة حذف النون، لأنه من الأفعال الخمسة، والياء: ياء=

أي: قولي لها: جمودًا، ولا تقولي لها حمدًا وشكرًا؛ وقول العرب: «لا مَسَاسِ»، أي: لا مسَّ؛ ظاهرة[1] في التنكير.

ومَن كان مذهبه أن جميع أوزان «فَعالِ»، أمرًا، أو صفة، أو مصدرًا، أو عَلَمًا مؤنثة، فإذا سمِّي بها مذكر، وجب عدم انصرافها، كـ «عَناقِ»[2]، ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة، كـ «صباح»، وهذا منهم دليل على ترددهم في كونها مؤنثة.

الثالث: الصفة المؤنثة، ولم يجىء في صفة المذكر، وجميعها تستعمل من دون الموصوف، وهي، بعد ذلك، على ضربين: إمَّا لازمة للنداء، سماعًا، نحو: «يا لكاعِ»، أي: يا لكعاء، و «يا فساقِ»، و «يا خباثِ»، أي: يا فاسقة ويا خبيثة، و «يا رَطابِ»[3]، و «يا دفارِ»[4]، وكذا: «يا خصافِ»، و «يا حَباقِ» كلاهما بمعنى الضِّراطة، ويا «خزاقِ» من «الخزق»، وهو الذَّرق[5]، ولا تجيء هذه اللازمة للنداء عَلَمًا للجنس، أي: لا تكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث تصير علمًا له، كالصَّعِق[6] ونحوه على ما يجيء في الأعلام.

وإمَّا غير لازمة للنداء، وهي على ضربين: أحدهما ما صار بالغَلَبة عَلَمًا

= المؤنثة المخاطبة فاعل مبني على السكون في محل رفع. «**طَوَالَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بالفعل (تقولي). «**الدهر**»: مضاف إليه. «**ما**»: مصدرية زمانية. «**ذُكِرَتْ**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي، والمصدر المؤول من (ما) ومن الفعل (ذُكِرَتْ) منصوب على الظرفية الزمانية، وهو بدل من (طَوَالَ الدهر). «**حمادِ**»: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: لا تقولي: حمادِ لها.

جملة «جمادِ لها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لا تقولي»: معطوفة على جملة «جمادِ لها» التي هي خبرية اللفظ إنشائية المعنى لأنَّ معناها الدعاء. وجملة «حمادِ لها»: مقول القول محلها النصب.

الشاهد فيه: أنهم قالوا: معناه «قولي لها جمودًا ولا تقولي لها حمدًا» بالتذكير والتنكير.

(١) قوله: «ظاهرة» خبر «أنّ» في قوله: «على أنّ قولهم...».

(٢) العَناق: الأنثى من المَعَز، وقيل: الأنثى من أولاد المِعْزَى إذا أتتْ عليها سنة. (لسان العرب ١٠/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥ (عنق)).

(٣) سبّ للأنثى. (لسان العرب ١/ ٤١٩ (رطب)).

(٤) سبّ للأنثى، أي: يا مُنتِنة. (تاج العروس ١١/ ٣٠٤ (دفر)).

(٥) الذرق: إخراج الوسخ من الاست.

(٦) علم على خُويلد بن نفيل، أحد فرسان العرب، سُمّي بذلك لأنّه أصابته صاعقة، وقيل: لأن بني تميم ضربوه على رأسه فأمّوه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صعق، فذهب عقله. (لسان العرب ١٠/ ١٩٩ (صعق)).

جنسيًا، كما في «أسامة»، وهو الأكثر، وذلك نحو: «حَلاقِ» و «جباذِ» للمنية، كانت في الأصل صفة عامة لكل ما يُحلق به، ويجبذ، أي: يجذب، ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا. وكذا: «حَنَاذِ» و «بَرَاحِ» للشمس، من الحنذ، وهي الشَّيُّ، والبراح وهو الزوال؛ «وكلاحِ»، و «أزامِ»، و «جداعِ» للسنة، و «سَباطِ» للحُمّى، لانسباطها في البدن، من الشعر السبط؛ ومثله كثير، كـ «كرارِ» للخرزة التي تؤخذ بها المرأة زوجها، سمّيت «كرارِ»، لأنها تكُرُّ الزوج، أي: ترده، بزعمهم، يقال: «يا كرار كرِّيه، إن أدبر فُردِّيه، وإن أقبل فسُرِّيه»؛ و «فَشَاشِ»، و «حَيادِ»، و «صَمامِ» للداهية لأنها تفشُّ، أي: تخرج ريح الكِبْر، وتحيد، أي: تميل، سمّيت به تفاؤلاً، وتصمّ، أي: تشتد، يقال: «فشاشِ فشّيه من استه إلى فيه»، أي: أخرجي ريح الكِبْر منه، من استه مع فيه، ويقال: «حِيدي حيادِ»، أي: ارجعي يا راجعة، ويقال: «صَمّي صمامِ»، أي: اشتدي يا شديدة، أي: زيدي في الشدة، أو: «ابقَيْ على شِدّتك»، كالتأويلين في قوله تعالى: **﴿اهدنا الصِّراط المستقيم﴾**[1].

ويقولون عند طلوع مَن يكرهون طلعته: «حدادِ حدِّيه»، أي: يا داهية الحادة المانعة؛ و «فَياحِ» للغارة، يقولون: «فِيحي فياحِ»، أي: اتسعي يا متسعة على تأويل: صمّي صمام. ويقال: «كويتُه وقاعِ»، وهي عَلم كيَّة على الجاعِرتين[2]، وانتصابها على المصدر من «كويته» أي: كيَّةً واقعة لازمة. ويقال: «طمارِ»، للمكان المرتفع، كأنها طامرة، أي: واثبة، ويقال للضبع: «قثامِ»، و «جَعارِ»، و «فشاحِ»، من القثم وهو الجمع، ومن الجَعر ومن الفشح، وهو تفريج ما بين الرجلين.

فهذه وأمثالها أعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة، نحو: «حناذِ الطالعة»، ولو لم تكن معارف، لم يجز حذف حرف النداء معها، نحو: «فشاشِ فشّيه»[3]، و «حَدادِ حدِّيه»[4]، و «حيدي حيادِ»، كما مرَّ في باب النداء.

والضرب الثاني من غير اللازمة للنداء ما بقيت على وصفيتها، نحو: «قطاطِ»، أي: قاطّة كافية، قال [من الوافر]:

٤٥٩ ـ أَطَلْتُ فِراطَهُمْ حَتَّى إذا ما ... قَتَلْتُ سَراتَهُمْ كانَتْ قَطاطِ

---

(١) الفاتحة: ٦.
(٢) أي: علم على نوع من الكيّ على جانبي الدبر.
(٣) تعبير يُقال للرجل إذا غضب، فلم يقدر على التغيير. (لسان العرب ٦/ ٣٣٢ (فشش)).
(٤) حداد: كلمة تُقال لمن تكره طلعته. (القاموس المحيط (حدد)).

٤٥٩ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٣٦؛ وجمهرة اللغة ص ١٥٠؛ وخزانة=

وسَبَبْتُه سَبَّة تكون لزام، أي لازمة، ولا تبُلُّ فلانًا عندي بَلالِ، أي بالَّة، أي لا يُصيبه عندي نَدًى، ولا يصله مني صِلة، وقال [من الكامل]:

٤٦٠ ـ [وذَكَرْتَ مِنْ لَبَنِ المُحلّق شَرْبَةً] والـخَـيْـلُ تـعْـدُو فـي الـصَّـعـيـدِ بَـدادِ

= الأدب ٦/ ٣٥٢؛ وشرح المفصل ٤/ ٦١؛ ولسان العرب ٧/ ٣٦٧ (فرط)، ٣٨٢ (قطط)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٥٨.

اللغة: فِراطُهم: إمهالي إياهم، وقيل: الفِراط التقدُّم. السَّرَاة: جمع سريّ، وهو الشريف، وقيل: هو اسم مفرد لا جمع له لأن «فعيلاً» لا يُجْمَعُ على «فَعَلة». قَطَاطِ: أي: كانت تلك الفعلة كافية لي، وقاطّة لثأري، أي: قاطعة له، فاسم «كان» على ذلك مفهوم من السياق، وقيل: قَطَاطِ معناه حسبي، من قولك: «قطك درهم» بمعنى كافيك، مأخوذ من القط، وهو القطع، وكأنَّ الكفاية قطعت عن الاستمرار.

المعنى: إنّه أَمْهَل أعداءه ـ وهم بنو مازن ـ طويلاً مُتَوعِّدًا وَمُهَدِّدًا إلى أن ثأر لأخيه منهم بقتله أشرافهم واكتفى بذلك.

الإعراب: **«أَطَلْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعله محله الرفع. **«فِراطهم»**: ـ والرواية الصحيحة «فِراطكم» ـ مفعُول به منصوب بالفتحة، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. **«حَتَّى»**: حرف غاية وابتداء. **«إذا»**: شرطية ظرفية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب متعلقة بالفعل «كانت» أو بخبره، أو بهما معًا عند بعضهم. **«ما»**: زائدة. **«قَتَلْتُ»**: مثل «أَطَلْتُ». **«سَرَاتهم»**: الرواية الصحيحة: سَراتكم (بالخطاب)، و «سراتهم» مثل «فِرَاطهم». **«كانت»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، واسم «كان» مقدر مفهوم من السياق، والتقدير: كانت الفعْلة قَطاطِ. و **«قَطَاطِ»**: اسم مبني على الكسر في محل نصب خبر «كان».

جملة «أَطَلْتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إذا ما قتلت. . . كانت قَطَاطِ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «قَتَلْتُ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كانت قَطَاطِ»: جَوَاب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أَنَّ «قَطَاطِ» معناها الصفة، فهي قاطّة، أي: كافية كما لاَحَظْنا.

٤٦٠ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ملحق ديوانه ص ٢٤١؛ والكتاب ٣/ ٢٧٥؛ ولسان العرب ١٠/ ٦٤ (حلق)؛ ولعوف بن عطية بن الخرع في جمهرة اللغة ص ٩٩٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٦٣ ـ ٣٦٨، ٣٧٠؛ والدرر ١/ ٩٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٥٤؛ ولسان العرب ٣/ ٧٨ (بدد)؛ والمعاني الكبير ص ١٠٤؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٤٠؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٣؛ والمعاني الكبير ص ٣٨٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٩.

اللغة: الصعيد: الأرض. بداد: متفرّقة. المحلّق: إبل سماتها الحَلَق على وجهها.

الإعراب: **«وذكرت»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ذكرت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«من لبن»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ذكرت»، وهو مضاف. **«المحلّق»**: مضاف إليه مجرور. **«شربة»**: مفعول به. **«والخيل»**: الواو: حالية، «الخيل»: مبتدأ مرفوع. **«تعدو»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«في الصعيد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تعدو». **«بداد»**: اسم مبني على الكسر، في محلّ نصب حال.

جملة «ذكرت»: بحسب ما قبلها. وجملة «الخيل تعدو»: في محلّ نصب حال. وجملة «تعدو»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «بداد» وهو اسم للتبدّد معدول عن مؤنث «متبدّدة» ثم عدلها إلى «بداد».

أي: متبددة متفرقة، فهي حال.

والرابع: الأعلام الشخصية، وجميع ألفاظها مؤنَّثة، وإن كان المسمَّى بها مذكَّرًا، أيضًا، وأمَّا قوله [من الكامل]:

٤٦١ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْسِبُكُمْ أُسُودَ خَفِيَّةٍ فَإذا لَصَافِ تَبِيضُ فيهِ الحُمَّرُ

بتذكير الضمير الراجع إلى «لصاف»، فلتأويله[1] بالموضع، ويروى: تبيض فيها، ولصاف: منزل من منازل بني تميم؛ وخصافِ: فحل، وفي المثل: «أجرأ من خَاصي خصاف»[2]، وذلك أنه طلبه بعض الملوك من صاحبه للفِحلة[3]، فمنعه، وخصاه. وكذا «حَضارِ»، في كوكب، و «ظَفارِ»: مدينة؛ وقد يُسمَّى بنحو هذه المؤنثة رجل، كما يسمَّى بنحو: «سعاد»، و «زينب».

---

٤٦١ ـ **التخريج**: البيت لأبي المهوش الأسدي في خزانة الأدب ٦/ ٣٧٠، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٧، ٣٧٨؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٤ (حمر)، ٩/ ٣١٦ (لصف)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٢٤؛ وإصلاح المنطق ص ١٧٨؛ وسمط اللآلي ص ٨٥٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٦٣.

اللغة: لَصَافِ: منزل لبني تميم، وقيل: ماءٌ لبني يربوع. الحُمَّرُ: جَمْعُ حُمَّرة، وهي طَيْرٌ يشبه العصفور. خَفية: موضع تكثر فيه الأسود.

المعنى: كنت أحسبكم شجعانًا كأسود خفية، فإذا أنتم جبناء ضُعَفاء، فكأنَّ أرضكم لَصَافِ يتوالدُ فيها هذا الطير لا الرجال.

الإعراب: **«قد»**: حرف تحقيق. **«كُنْتُ»**: فعل ماض ناقص مبني على السكون، والتاء: اسم «كان» محله الرفع. **«أحسبكم»**: فعل مُضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا، وكم: مفعول به محله النصب. **«أُسُودَ»**: مفعول به ثان للفعل «أحسبكم». **«خفيةٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فإذا»**: الفاء: استئنافية. «إذا»: حرف مفاجأة لا محل لها. وقيل: هي ظَرْف مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية أو المكانية متعلق بخبر المبتدأ «لَصَافِ». **«لَصَافِ»**: اسم مبني على الكسر في محل رفع مبتدأ. **«تبيضُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة. **«فيه»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تبيض». **«الحُمَّرُ»**: فاعل مرفوع بالضمة.

جملة «كنت أحسبكم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أحسبكم»: خبر «كنت» محلها النصب. وجملة «إذا لَصَافِ تبيض»: استئنافية لا محل لها، وذلك على جعل «إذا» المفاجأة ظرفًا مستقرًّا متعلِّقًا بالخبر المحذوف، وأما على جعله حرفًا لا محل له فجملة «لَصَافِ تبيض»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تبيض فيه الحُمَّرُ»: خبر للمبتدأ «لَصَافِ» محلها الرفع، أو حال من «لَصَاف» محلها النصب إذا جُعِلَت «إذا» المفاجأة ظرفًا مستقرًّا متعلقًا بالخبر المحذوف، أو قائمًا مقام الخبر.

الشاهد فيه: أنَّ «فَعَالِ» في الأعلام جميع ألفاظهما مؤنثة، وأما «لَصَافِ» هنا، فإنَّما ذكَّره بإرجاع الضمير عليه من «فيه» لتأويله بالموضع.

(١) أي: لتأويل «الصاف».

(٢) ورد المثل في ثمار القلوب ص ٣٥٨؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٣٢٨؛ والدرّة الفاخرة ١/ ١١٥؛ وزهر الأكم ٢/ ٤٢؛ ولسان العرب ٩/ ٧٤ (خصف)؛ ومجمع الأمثال ١/ ١٨٢؛ والمستقصى ١/ ٤٦.

(٣) أي: لإلقاح الإناث من الخيول.

و «قطام»، و «حذام»، و «بهانِ»، و «غَلابِ»، و «سَجاحِ» لنسوة معيَّنة، و «سكابِ» لرَمكة[١]، و «كسابِ» و «خطافِ» لكلبتين، و «مناعِ» و «ملاعِ» لهضبتين، و «وبارِ»، و «شرافِ» لأَرْضَين، و «عَرارِ» لبقرة.

وجميع المصادر والصفات مبنية اتفاقًا، وقد اختلف في علة بنائها.

قال المبرّد: فيها ثلاثة أسباب: التأنيث والعدل والعلمية، قال: بسببين يُسلب الاسم بعض التمكّن، فيستحقّ بالثلاثة زيادة السلب، وليس بعد منع الصرف إلا البناء؛ وفي قوله نظر، وذلك لأنه لم يقم دليل، كما ذكرنا، على عدلها، ولا على علمية المصادر، ولا على علمية جميع الأوصاف، بل قام على علمية بعضها، كما مضى، ولو ثبت التأنيث في المصدر لم يؤثر بدون العلمية، ولو سلّمنا اجتماع الثلاثة، فهو منقوض بنحو: «أذربيجان»، فإن فيه أكثر من سببين، وبنحو: «عُمَر» إذا سُمي به مؤنث، فإنه، إذن، معرب اتفاقًا مع اجتماع التأنيث فيه، والعدل والعلمية.

وقيل: بُنيت لتضمّن تاء التأنيث، وبعد تسليم تقدير تاء التأنيث في المصادر، فهو منقوض بنحو: «هند»، و «دار»، و «نار»، مما لا يُحصى.

وقال المصنف: لمشابهته «نزالِ»، فورَدَ عليه نحو: «سحاب» و «كهام»[٢] و «جهام»[٣]، من المعربات، فضمَّ إلى الوزن العدل، فإن ادَّعى العدل المحقق فما الدليل عليه، وثبوت «الفجور»، و «فاسقة» لا يدلّ على كون «فجار» و «فساق» معدولين عنهما، إذ من الجائز ترادف لفظين في معنى، ولا يكون أحدهما معدولاً عن الآخر؛ وإن ادَّعى العدل المقدَّر، لاضطرار وجودهما مبنيين، إلى ذلك، كما ذكر لمنع صرف «عمر»، وهو الظاهر من كلامه، فما الدليل على كون «نزال» الذي هو الأصل معدولاً، وقد قلنا قبل ذلك ما عليه، وإن قدَّر العدل في الأصل، أيضًا، فهو تكلف على تكلف.

والأَولى أن يقال: بُني قسم المصادر والصفات لمشابهتها لِـ «فعالِ» الأمْريّ وزنًا ومبالغة، بخلاف نحو: «نبات»، و «كلام»، و «قضاء»، فإنه لا مبالغة فيها، وأمّا الأعلام الجنسية، كـ «صَرَام»[٤]، و «حدادِ»، فكان حقها الإعراب، لأنّ

---

(١) الرمكة: الأنثى من البغال تُتّخذ للنسل.

(٢) السيف الكهام: الذي لا يقطع. والرجل الكهام: الثقيل المُسِنّ لا غناء عنده. (لسان العرب ١٢/ ٥٢٩ (كهم)).

(٣) الجهام: السحاب الذي لا ماء فيه، وقيل: الذي قد هراق ماءه مع الريح. (لسان العرب ١٢/ ١١١ (جهم)).

(٤) صرامِ: من أسماء الحرب. (لسان العرب ١٢/ ٣٣٥ (صرم)).

الكلمة المبنية إذا سمّي بها غير لفظها وجب إعرابها، كما إذا سمِّي بـ «أيْنَ»، شخص، على ما يجيء في باب الأعلام؛ لكنّها بنيت، لأن الأعلام الجنسية أعلام لفظية على ما يجيء في باب العَلَم، فمعنى الوصف باقٍ في جميعها، إذ هي أوصاف غالبة.

وأمَّا الأعلام الشخصية، كـ «قَطام»، و «حَذام»، فبنو تميم جروا فيها على القياس بإعرابهم لها غيرَ منصرفة، أمَّا الإعراب فلعُرِيِّها عن معنى الوصفية، وأمَّا عدم انصرافها فلِما فيها من العلمية والتأنيث؛ وبناء أهل الحجاز لها مخالف للقياس، إذ لا معنى للوصف فيها حتى يُراعى البناء الذي يكون لها في حال الوصف، لكنهم رأوا أنه لا تضادّ بين الوصف والعلمية من حيث المعنى، كما مرَّ في باب ما لا ينصرف، فبنوها بناء الأوصاف وإن كانت مرتجلة، غير منقولة عن الأوصاف، إجراءً لها مجرى العَلَم المنقول عن الوصف، لأنه أكثر من غيره، أو نقول: أجروا الأعلام الشخصية مجرى الأعلام الجنسية في البناء، لجامع العلميَّة.

وقال المصنف: هي معربة غير منصرفة عند بني تميم، لاجتماع العدل والعلمية فيها، وينتقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف في نحو: «فساقِ» عند النحاة، والعدل والعلمية في: «فَشاشِ» و «فَياحِ» ونحوهما من الأعلام الجنسية مع اتفاقهم على بنائها؛ وفي ادِّعاء العدل في الأقسام الأربعة نظر، كما مضى.

وهذا مذهب الأقلّ من بني تميم، وأمَّا مذهب الأكثر منهم، وفصحائهم فإنهم يمنعون صرف الأعلام الشخصية إلا ما كان آخره راء، نحو: «حضارِ» فإنّهم يبنونه، وذلك لأن تقديرَي الإعراب والبناء في الشخصية مستقيمان، لكن قد يرجَّح أحد التقديرين لغرض، وغرض تخصيص البناء بذي الراء قصدُ الإمالة، إذ هي أمر مستحسن، والمصحح للإمالة ههنا كسرة الراء، وهي لا تحصل إلا بتقدير علة البناء، لأنه إذا أعرب ومنع الصرف لم يكسر، وإذا بُني كُسِر دائمًا، فإذا كان كذا، كان تقدير علة البناء للغرض المذكور أولى من تقدير علة منع الصرف، وإن كان أيضًا مستقيمًا بالوضع، وأمَّا القليل من بني تميم، فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع، دون قياس البناء.

وقال المصنف في القسم الأخير، أي العَلَم الشخصي: إن فيه عند أهل الحجاز عدلاً تقديريًا، أي: ليحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب «نزالِ»، بالوجهين: العدل والوزن، فيحصل موجب البناء، إذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء باب «سَلاَم»، و «كلام»، قال: وإنما كان العدل تقديريًا، إذ ليس لنا «قاطمة»، و «حاذِمة»، عدل عنهما «قطام» و «حذام»، كما أنه ليس لنا «عامر» المعدول عنه

«عُمَر». قال: وعند فصحاء بني تميم في نحو: «حضار»: العدل التقديريّ والوزن، وفي نحو «قطام»: التأنيث والعلمية، لأننا غير مضطرين، لمنع الصرف، إلى العدل، إذ الكفايَة حاصلة بالتأنيث والعلمية. قال: وبعضهم يقدر فيه أيضًا العدل، لأنه من باب «حضارِ» المضطر فيه إلى تقدير العدل، أي: من باب العلم الشخصي، فيطرد تقدير العدل في جميع أفراد العلم الشخصيّ، لما اضطروا في بعضه، أي: ذي الراء، إلى هذا.

وقد مرَّ الكلام على تقدير العدل.

***

أسماء الأصوات

قال ابن الحاجب:

الأصوات: كلّ لفظ حُكي به صَوت، أو صُوِّت به للبهائم. فالأول كـ «غاقِ»، والثاني كـ «نخّ».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الألفاظ التي تسمِّيها النحاة أصواتًا، على ثلاثة أقسام:

أحدها: حكاية صوت صادر إمَّا عن الحيوانات العُجم، كـ «غاق»، أو عن الجمادات، كـ «طقْ». وشرط الحكاية أن تكون مثل المحكيّ، وهذه الألفاظ مركبة من حروف صحيحة، محركة بحركات صحيحة، وليس المحكيّ كذلك، لأنه شِبْه المركب من الحروف، وليس مركبًا منها، إذ الحيوانات والجمادات لا تحسن الإفصاح بالحروف إحسانَ الإنسان، لكنهم لمّا احتاجوا إلى إيراد أصواتها التي هي شبه المركب من الحروف، في أثناء كلامهم، أعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة، لأنه يتعسَّر عليهم، أو يتعذَّر، مثل تلك الأجراس الصادرة منها، كما أنها لا تحسن مثل الكلام الصادر من جنس الإنس، إلا في النادر، كما في الببّغاء؛ فأخرجوها على أدنى ما يمكن من الشبه بين الصوتين، أعني الحكاية والمحكيّ، قضاءَ لحقّ الحكاية، أي: كونها كالمحكي سواء. فصار الواقع في كلامهم كالحكاية عن تلك الأصوات.

وثانيها: أصوات صادرة عن فم الإنسان غير موضوعة وضعًا. بل دالّة طبعًا على معان في أنفسهم، كـ «أفّ»، و «تفّ»، فإن المتكرِّه لشيء يخرج من صدره صوتًا شبيهًا بلفظ «أف». ومَن يَبْزُق على شيء مستكره يصدر منه صوت شبيه بلفظ «تف». وكذلك «آه» للمتوجع أو المتعجب.

فهذه وشبهها أصوات صادرة منهم طبعًا، كـ «أحّ» لذي السعال؛ إلا أنهم لمّا ضمّنوها كلامهم لاحتياجهم إليها، نسقوها نسق كلامهم وحركوها بتحريكه.

وجعلوها لغات مختلفة، كما مرَّ من لغات: «أفّ»، و «أوّه».

وثالثها: أصوات يصوَّت بها للحيوانات عند طلب شيء منها: إمَّا المجيء كألفاظ الدعاء، نحو: «جَوت»، و «قوس»، ونحوهما، وإمَّا الذهاب، كـ «هَلا»، و «هَجْ» ونحوهما، وإمَّا أمر آخر، كـ «سَأْ»، للشراب، و «هِدَع» للتسكين.

وهذه الألفاظ ليست مما تخاطب به هذه الحيوانات العجم حتى يقال: إنها أوامر أو نواهٍ، كَما ذهب إليه بعضهم، لأنها لا تصلح لكونها مخاطبة لعدم فهمها للكلام، كما قال الله تعالى: ﴿**كمَثَل الذي يَنعِق بما لا يسمع إلاّ دعاءً ونداءً**﴾[1]، بل كان أصلها أن الشخص كان يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الأفعال، فيصوِّت لها إمَّا بصوت غير مركب من الحروف، كالصفير للدابّة عند إيرادها الماء، وغير ذلك، وإمَّا بصوت معيَّن مركب من حروف معيَّنة، لا معنى تحته، ثم يحرضه، مقارنًا لذلك التصويت على ذلك الأمر، إمَّا بضربه وتأديبه، وإمَّا بإيناسه وإطعامه. فكان الحيوان يمتثل المراد منه، إمَّا رهبة من الضرب، أو رغبة في ذلك البّر. وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك الضرب أو البّر، إلى أن يكتفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب أو البّر، لأنه كان يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب أو ضده، فيمتثل عقيب الصوت عادة ودُربة، فصار ذلك الصوت المركب من الحروف، كالأمر والنهي لذلك الحيوان. وإنما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتًا مركبًا من الحروف، ولم يقنعوا بساذج الصوت، لأن الصوت من حيث هو متشابه الأفراد، وتمايزها بالتقطيع والاعتماد بها على المخارج سَهْل، فلما كانت الأفعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة، أرادوا اختلاف العلامات الدالّة عليها، فركبوها من الحروف؛ وما ذكرنا من الترتيب[2] يتبيَّن من كيفية تعليم الحيوانات كالدبّ، والقرد، والكلب وغير ذلك.

هذا، وأنا لا أرى منعًا من ارتكاب صيرورة هذه الأصوات المقارنة في الأصل للضرب أو البرّ، لمّا استغنَى بها الطالب عنهما، أسماء أفعال بمعنى الأمر، كما ذهب إليه بعضهم، فتكون أوامر ونواهيَ، لأن الله سبحانه وتعالى جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الأصوات بمنزلة العقلاء، فلا بأس بأن تخاطب، وتكلم بما تفهمه كالعقلاء.

ثم نقول: إنما سميت الأقسام الثلاثة أصواتًا، وإن كان غيرها من الكلام

---

(١) البقرة: ١٧١.

(٢) يقصد التدرّج في تدريب الحيوانات على تنفيذ ما يُطلب إليها.

أيضًا، صوتًا، لأن هذه، في الأصل، إمَّا أصوات ساذجة، كحكاية أصوات العجماوات والجمادات، أو أصوات مقطعة معتمدة على المخارج لكنها غير موضوعة لمعان كالألفاظ الطبيعية، وكما يصوَّت به للحيوان، وهذه الأقسام الثلاثة ليست في الأصل كلمات، إذ ليست موضوعة، فسمِّيت باسم ساذج الصوت، فقيل: أصوات، ثم جُعلت الثلاثة بعد هذا الأصل، لاحتياجهم إلى استعمالها في أثناء الكلام، كالكلمات، فعاملوها معاملتها، وألحقوها بأشرف الكلمات أي بالأسماء، ليكون أدلّ على دخولها في ظاهر أقسام الكلمات، فصرَّفوها تصريف الأسماء، فأدخلوا التنوين الذي هو من أخصّ علامات الأسماء في بعضها، نحو، «غاقٍ»، و «أفٍّ»؛ والألف واللام في بعضها، وذلك إذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه، كقوله: «باسم الماء»[١]، وقوله: «كما رعت بالجوت»[٢]، فهو كقولك: «أمرته باضربْ»، أي: بهذا اللفظ؛ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر، فحينئذ، إمَّا أن تعربها إعراب المصادر، نحو: «واهًا لك»، أو لا، نحو: ﴿أفٍّ لكما﴾[٣]، فهذه الأصوات من الكلمات، كالنسناس[٤] من الناس، صورتها صورتها، وماهيتها غير ماهيتها، إذ ليست موضوعة في الأصل لمعنى كالكلمات.

والتنوين فيما دخله تنوينُ الإلحاق، وتنوين المقابلة، كما قيل في تنوين «مسلمات».

وليس ما قاله بعضهم من أن تنوين نحو: «غاقٍ» للتنكير، بشيء[٥]، إذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه؛ ولا مَنع أن نقول في تنوين نحو: «صهٍ»، و «إيهٍ»، مثل هذا[٦] لما تقدم في أسماء الأفعال أنّ نحو «صه» كان صوتًا، ونستريح، إذن، مما تكلفناه هناك لتوجيه التنوين، على ما سبق، من الوجهين.

وإنما بُنيت أسماء الأصوات لما ذكرنا من أنها ليست في الأصل كلمات قصد استعمالها في الكلام، فلم تكن في الأصل منظورًا فيها إلى التركيب الذي هو

---

(١) هو قطعة من البيت [من البسيط]:

لا ينعش الطرفَ إلاّ ما تخوَّنه ... داعٍ يناديه باسم الماءِ مبغومُ

وقد تقدم بالرقم ٢٩٧.

(٢) انظر الشاهد الرقم ٤٦٣.

(٣) الأحقاف: ١٧.

(٤) النسناس: خَلْق في صورة بني آدم أشبهوهم بشيء وخالفوهم بشيء، وليسوا من بني آدم. وقيل غير ذلك. (لسان العرب ٦/ ٢٣١ (نسس)).

(٥) قوله: «بشيء» خبر «ليس».

(٦) أي: إنّ التنوين فيه للإلحاق والمقابلة.

مقتضى الإعراب؛ وإذا وقعت مركبة، جاز أن تعرب[1]، اعتبارًا بالتركيب العارض، وهذا إذا جعلتها بمعنى المصادر، كـ «آهًا منك» مثل ﴿أفٍّ لكما﴾[2]؛ وإذا قصدت ألفاظها لا معانيها. قال جهم بن العباس [من الطويل]:

٤٦٢ ـ تُرَدُّ بحَيْهَلٍ وعاجٍ وإنَّما ... مِنَ العاجِ والحَيْهَلِّ جُنَّ جُنونُها

وقال [من الطويل]:

تداعينَ باسم الشيبِ في متثلِّمٍ ... جوانِبُهُ مِنْ بَصْرَةٍ وسِلامِ[3]

وقال [من الطويل]:

٤٦٣ ـ [دعاهُنَّ رِدْفي فارْعَوينَ لِصَوْتِهِ] ... كما رُعْتَ بالجَوْتِ الظِّماءَ الصَّوادِيا

---

(١) المقصود: أن تُعرب وأن تُبنى. (٢) الأحقاف: ١٧.

٤٦٢ ـ **التخريج**: البيت لجهم بن العباس في خزانة الأدب ٦/ ٣٨٧.

اللغة: المراد بالضمير في «تُرَدُّ» الإبل. و «حيهلٍ» هنا: اسم صوت لزجر الإبل حتى تُسرِع، وكذلك «عاجٍ».

المعنى: يريد أنَّ هذه الإبل تُرَدُّ بمجرد سماعها هاتين الكلمتين.

الإعراب: **«تُرَدُّ»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي. **«بحيهلٍ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «تُردُّ». **«وعاجٍ»**: الواو: حرف عطف، «عاجٍ»: معطوف على «حيهل» مجرور مثله. **«وإنَّما»**: الواو: استئنافية، «إنَّما»: كافَّة ومكفوفة. **«من العاجِ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «جُنَّ». **«والحيَهَلِ»**: معطوف على «العاج» مجرور مثله. **«جُنَّ»**: فعل ماض مبني على الفتح. **«جنونها»**: فاعل مرفوع، و «ها»: في محل جرّ بالإضافة.

جملة «تُرَدُّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «جنَّ جنونها»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ اسم الصوت إذا قُصِدَ به لفظه أُعْرِبَ كما في البيت. فـ «عاجٍ» لمّا قُصِدَ لفظه أُعْرِب بالجر والتنوين أولاً، وبالجر والتعريف ثانيًا. علمًا أن «حيهل» و «عاجِ» كلٌّ منهما اسم فعل أمر في الأصل، ولكن قُصِدَ هنا حكاية لفظ كل منهما، فأُعْرِبَ.

(٣) تقدّم بالرقم ٧.

٤٦٣ ـ **التخريج**: البيت لعويف القوافي في خزانة الأدب ٦/ ٣٨١؛ والمقاصد النحويَّة ٤/ ٣٠٩؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣١٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٨؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٥، ٨٢.

اللغة: الضمير في «دَعَاهُنّ» للقوافي. رِدْفي: شيطاني، والمعروف من اعتقاد العرب أنَّ لكل شاعر شيطانًا من الجن يعينه على قرض الشعر. ارعوين: استجبن لندائه. رُعْتَ: أَخَفْتَ. الجوت: اسم صوت تُدْعى به الإبل إلى الشراب، أو تزجر به. الصوادي: جمع صادية، وهي العَطْشى. والظِّماء: جمع ظمآن وظَمْآنة.

المعنى: إنّ الشعر يستجيب لشيطانه كما تستجيب الإبل إلى راعيها عندما يُسمعها قوله: جَوْت جَوْت (مثلَّثة التاء).

الإعراب: **«دَعَاهُنّ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، و «هنّ»: مفعول به محله النصب. **«رِدْفي»**: فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم لاشتغال المحل بالكسرة المناسبة للياء، والياء: مضاف إليه محله الجر. **«فارعوين»**: الفاء: حرف عطف. «ارعوِيْنَ»: فعل=

على الحكاية مع الألف واللام؛ وتقول: «زجرته بهيدَ وبهيدٍ»، وهذا كما تقول في الكلمات المبنيّة إذا قصدت ألفاظها [من الخفيف]:

ليتَ شِعْري وأيْنَ مِنِّي ليتٌ   إنَّ لَيْتًا وإنَّ لَوًّا عناءُ[١]

و: «لا يُحدُّ الله بأينَ، ولا بأينٍ»[٢] على ما يجيء في الأعلام إن شاء الله تعالى.

والإعراب مع اللام أكثر من البناء، نحو: «من العاج والحيهلِ»[٣] بالجر، و «باسم الشِّيب»[٤]، لكونها علامة الاسم الذي أصله الإعراب، وهذا كما يحكى عن بعض البغداديين: «كلّ الأينَ وكلّ الأينِ» معربًا ومبنيًّا[٥]، مع اللام[٦]، ومثله ما يحكى أن الخليل قال لأبي الدُّقَيش[٧]: «هل لك في ثريدة كأنّ وَدَكها عيون الضياون»[٨]؟ فقال: «أَشدُّ الهلّ»، معربًا، والألف واللام لا توجب الإعراب، بدليل: «الآن»، و «الذي»، و «الخمسة عشر»؛ وأما إذا أدخلت التنوين في هذه الأسماء، فإن قصدت بها ألفاظها، كقوله: «بحيهلٍ وعاجٍ»[٩]، فإعرابها واجب، لأنه، إذن، تنوين التمكين، وإن أدخلته من غير هذا القصد، كما في «غاقٍ»، «وصهٍ» فهي مبنية، لأنه تنوين الإلحاق والمقابلة، لا تنوين التمكن، كما مرَّ.

هذا هو الكلام عليها إجمالاً؛ وأما الكلام عليها تفصيلاً، فنقول: من الأصوات التي هي حكاية عن أصوات الإنسان، أو العجماوات، أو الجمادات: «طِيخ»، وهو حكاية صوت الضاحك، و «عِيط»: حكاية صوت الفتيان إذا

= ماضٍ مبني على السكون، ونون النسوة: فاعل محله الرفع. «لصوته»: جار ومجرور متعلقان بـ «ارعوين»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «كما»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و «ما»: حرف مصدري. «رُعْتَ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «بالجوت»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رُعْتَ». «الظَّماءَ»: مفعول به منصوب بالفتحة. «الصواديا»: صفة لـ «الظماء» منصوبة مثلها بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «دعاهن»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «ارعوين».

الشاهد فيه: أَنَّ بعض أسماء الأصوات قد تدخلُه أداة التعريف «أل» كما قال هنا: الجوت، والأصل: جوتْ مبنيًّا على السكون، أو على الفتح، أو على الكسر، ولكنه لما عُرِّف، وحُكِيَ أُعْرِبَ.

(١) تقدم بالرقم ٤٥٢.
(٢) أي: ببناء «أين» وإعرابها.
(٣) راجع الشاهد الرقم ٤٦٢.
(٤) راجع الشاهد الرقم ٨.
(٥) أي: بإعراب «أين» وبنائها.
(٦) أي: مع أداة التعريف «أل».
(٧) أبو الدُّقيش: أعرابيّ ممّن أُخذت عنهم اللغة.
(٨) الودك: الدهن، والضياون: جمع ضيون، وهو الهِرّ.
(٩) راجع الشاهد الرقم ٤٦٢.

تصايحوا في اللعب، و «غاقِ» بكسر القاف، وقد ينون، وهو صوت الغراب، و «شِيب»: حكاية صوت مشافر الإبل عند الشرب.

ومنها: «ماءِ»، بميم ممالة وهمزة مكسورة بعد الألف، وقيل: هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة: صوت الظبية إذا دعت ولدها.

و «طاقِ»، بكسر القاف، و «طَقْ»، كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على بعض. و «قَبْ»: حكاية وقع السيف على الضريبة(١).

ومن الأصوات التي يصوَّت بها للبهائم: «هَلاَ» لزجر الخيل، أي: توسَّعِي في الجري، وقد تزجر به الناقة أيضًا. و «عَدَسْ»: لزجر البغل، وقد سمِّي به بغل، وفي قوله [من الطويل]:

عَدَسْ ما لعبّادٍ عَلَيكِ إمارة نجوتِ وهذا تحملينَ طليقُ(٢)

زجر، وليس باسم البغل، وإلاَّ لم يسكن آخره، إلا أن يقال: أُجري الوصل مجرى الوقف.

و «هيدَ»: زجر للإبل، بكسر الهاء وفتحها، وكذلك الدال بلا تنوين، ففيه أربع لغات. و «هَادَ» بفتح الدال، بمعناه، وقد أعربهما الشاعر لما قصد اللفظ فقال [من البسيط]:

٤٦٤ ـ حتّى استقامَتْ لَهُ الآفاقُ طائِعَةً فما يُقالُ لَهُ هَيْدٌ ولا هادُ

---

(١) الضريبة: المضروب بالسيف. (لسان العرب ١/ ٥٤٤ (ضرب)).

(٢) تقدم بالرقم ٤١٦.

٤٦٤ ـ **التخريج**: البيت لإبراهيم بن هَرْمَة في ديوانه ص ١٠٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٨٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤١ (هيد).

اللغة: هَيْدِ، وهادِ: زَجْرٌ للإبل، أو معناهما الزجر عن فعل الشيء عامةً.

المعنى: إنَّ كلّ شيءٍ صار طوعَ هذا الرجل، فلا يُمنع من شيءٍ، ولا يزجَرُ عنه.

الإعراب: **«حتى»**: حرف غاية وابتداء. **«استقامَتْ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء التأنيث: حرف لا محل له. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بـ «استقامت». **«الآفاق»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«طائعةً»**: حال منصوبة. **«فما»**: الفاء: استئنافية، «ما»: نافية مهملة. **«يُقَالُ»**: فعل مُضارع مرفوع مبني للمجهول. **«له»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقالُ». **«هيدٌ»**: نائب فاعل مرفوع بالضمة، **«ولا هادُ»**: الواو: حرف عطف، «لا»: زائدة لتوكيد النفي، «هادُ»: معطوف على «هيدٌ» مرفوع مثله.

جملة «استقامت له الآفاق»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «يقال له: هيدٌ».

الشاهد فيه: أنَّ الشاعر لما قَصد لفظ «هيدِ» و «هادِ» أعربهما بالرفع على جعل الأول نائب فاعل لـ «يقال»، والثاني معطوفًا عليه علمًا أنهما مبنيان على الكسرِ.

أي: لا يُمنع من شيء، ولا يُزجر عنه. ويقال: «أتاهم فما قالوا له: هيدِ ولا هاد»، أي: لم يسألوه عن حاله.

و «سَغْ»، و «جَهْ»، لزجرها؛ وقد يقال للسبع أيضًا: جَه.

و «حَوْب»، مثلَّث الباء[1]، بتنوين ودونه، زجر للإبل أيضًا، وكذا: «حاي» و «عاي» بياء مكسورة بعد الألف، منوَّنة وغير منوَّنة، و «حاءٍ» و «عاءٍ» بهمزة مكسورة بعد الألف منونة وغير منونة، وقد يُقصران؛ ويقال إذا بنيت الفعل منهما: «حاحيت» و «عاعيت» بإبدال الألف ياء، وأصلهما: «حَاحَى» و «عَاعَى»، كما تقول: «لالَيْتَ»، لمن أكثر من قول: لا، لا.

وتقول: «جِي»، و «جَوتَ»: دعاء لها إلى الشرب. و «حَل»: زجر للناقة، وكذا: «هَيج»، بفتح الهاء وكسر الجيم أو سكونها، وكذا: «عاج» بكسر الجيم منونًا وغيرَ منون، و «هِدَعْ»: تسكين لصغار الإبل إذا نفرت. و «دَوه»: بكسر الهاء وقد تسكن: دعاء للرُّبَع[2]. و «نَخّ» بفتح النون وتشديد الخاء المفتوحة أو المكسورة، وقد تخفف مسكنة: صوت إناخة البعير، وكذا: «هِيخ»، و «إيخ»، بكسر أولهما، ويجوز في الخاءين: الكسر والسكون.

ويقال لزجر الغنم: «إسْ» مكسورة الهمزة ساكنة السين، وكذا: «هِسْ» وقيل بضم الهاء وفتح السين المشدَّدة. وكذا: «هَجْ»، بفتح الهاء وسكون الجيم. ويقال، أيضًا، في تسكين الأسد والذئب والكلب وغيرها، وقد تكسر الجيم منونة، وكذا، «هجا»، و «قَعْ»، و «قاع»، لزجر الغنم أيضًا، و «بُس»: دعاء لها، بضم الباء وسكون السين، وقيل: السين مفتوحة مشددة. و «ثىء»، بكسر الثاء، وقيل بفتحها وسكون الهمزة: دعاء للتيس عند السفاد. و «حج»، و «عه»، و «عِيز» بكسر العين والزاي، وروي فتح العين: زجر للضأن. و «سَأ»، و «تشؤ»، للحمار المورَد. و «عَوه»: دعاء للجحش، وهي دعاء للفرس. و «دَج»: صياح بالدجاج. و «قوس»: زجر للكلب، بسكون السين، و «قس»: دعاء له. و «دَهْ»، بفتح الدال وسكون الهاء أو تشديدها: زجر مطلقًا، بمعنى: اضربْ، وأَصْلُه فارسيّ.

وقد جعلت بمعنى المصدر مُراعًى أصلها في البناء في قولهم [من الرجز]:

٤٦٥ ـ [وقَـــولٌ] إلاّ دَهٍ فـــلا دَهِ

---

(١) أي: بفتحها، وضمّها، وكسرها.

(٢) الربع: الفصيل يُولد في أول الربيع، وهو أوّل النتاج، سُمّي رُبعًا لأنّه إذا مشى ارتبعَ وربَعَ، أي: وسَّعَ خطوه وعدا. (لسان العرب ٨/ ١٠٥ (ربع)).

٤٦٥ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٦٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٦؛ وشرح=

ومن الأصوات الدالّة على أحوال في نفس المتكلم: «وَيْ»، وهي للتندم، أو التعجب وقد ذكرنا في المفعول المطلق أن «ويل» عند الفرّاء، أصله «وَي»، وأن اللام كان حرف جر، وكان الأصل: وَيْ لك، أي: عجب لك، ثم كثر استعماله معه حتى ركب معه وصار لام الفعل[1]، وصار: و «يلك» كـ «قولك» حتى قالوا: «ويلاً» و «ويلٌ».

ومذهب غيره أن «ويل»، و «ويس»، و «ويب»: كلمات برأسها بمعنى الهلاك، وأنها مصادر لا أفعال لها.

وقولهم: «ويلمّه»، يُروى بكسر اللام وضمها، فالضم على وجهين: إمّا أن يقال: الأصل: «وَيلُ أُمّه»، مبتدأ محذوف الخبر، أي: هلاكها حاصل، أي: أهلكها الله، وهذا كما يقال في التعجب: «قاتله الله»! فإن الشيء، إذا بلغ غايته، يُدعَى عليه، صونًا له عن عَيْن الكمال[2]، كما قال [من الطويل]:

٤٦٦ ـ رَمَى اللّهُ في عَينَيْ بثينةَ بالقَذَى　　وفي الغُرِّ مِنْ أنيابها بالقوادِحِ

= المفصل ٤/ ٨١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٨٥ (جله)، ٤٩٠ (دهده)، ٥٤٠ (مده)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٦/ ١٠٥؛ وشرح المفصل ١/ ٣؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٦٩ (أله)، ٥٠٠ (سمه).

اللغة والمعنى: هذا مثل يُضرَب لصاحب الثأر يلقى خَصْمَه، فلا يتعرَّض له، فيقال له: إنْ لا دَهِ فلا دَهِ، يعني إن لم تضربه الآن فلن تضربه بعد ذلك. ولذلك قال الرضي: «دهِ» معناه الضرب، وقال: إنها كلمة فارسية الأصل. وقيل إنّها في الفارسية: زجر لذي الحافر ليسرع، أو ليذهبَ، وليْسَ بمعنى الضرب.

الإعراب: **«وقوْل»**: الواو: للعطف، **«قوْل»**: اسم معطوف على فاعل «نهنهني» في بيت سابق. **«إلاَّ»**: «إن»: حرف شرط جازم، و «لا»: نافية مهملة. **«دهِ»**: اسم مبني على الكسر في محل رفع فاعل لفعل محذوف. **«فَلا»**: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «لا»: نافية مهملة. **«دَهِ»**: مثل الأولى أيضًا فاعل لفعل محذوف، والتقدير: «إلاّ يكن دَهِ فلا يكون دهِ».

جملة «إلا دهِ فلا دَهِ»: في محل نصب مفعول به (مقول القول). وجملة «يكن دَهِ»: فعل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «يكون دهِ»: جَوَاب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

الشاهد فيه قوله: «دَهِ» حيث اعتبرها الرضي بمعنى المصدر مراعاةً لأصلها في البناء.

(١) أي: امتزجت الكلمتان: «وي» و «لك»، فصارتا كلمة واحدة، وصار لام «لك» لام الاسم.

(٢) أي: العين الحاسِدة، أو الإصابة بالعين.

٤٦٦ ـ **التخريج**: البيت لجميل بثينة في ديوانه ص ٥٣؛ والأغاني ٨/ ١٠٤؛ وأمالي المرتضى ٢/ ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢١٧، ٢١٩؛ ٦/ ٣٩٨، ٤٠٠ ـ ٤٠٣؛ وسمط اللآلي ص ٧٣٦؛ ولسان العرب ١/ ٧٧٧ (نيب)، ٢/ ٥٥٥ (قدح)، ١٣/ ٣٠٣ (عين)؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٥٠٤؛ والخصائص ٢/ ١٢٢.

اللغة: القَذَى: كل ما وقع في العين مما يؤذيها. الغرُّ: (هنا) الواضحة البيضاء. أنياب: جمع ناب، =

وقولهم: «قاتله الله من شاعر»! فحذفت الهمزة على غير القياس تخفيفًا، لما صار: «ويلمّه» ككلمة واحدة مفيدة لمعنى: عجبًا.

وإمّا أن يقال: أصله: «وَيْ لأمه»، أي: عجبًا لها، أيَّ ولد ولدت! فنقل ضمة الهمزة إلى اللام المتحركة على غير القياس، وحذفت الهمزة تخفيفًا لقصد التركيب المذكور.

والكسر على أن أصله: «وَيْ لأمه»، فحذفت الهمزة على غير القياس مع صحتها.

وأمّا نحو: «ويكأن»، نحو ﴿ويكأنّ اللّهَ يبسُط الرزق﴾[1]، فهو عند الخليل وسيبويه[2]: «ويْ» التي للتعجب، ركب مع «كأن» مثقلة، كما في الآية، أو مخففة، كما في قوله [من الخفيف]:

٤٦٧ ـ وَيْ كأنْ مَنْ يكنْ له نَشَبٌ يُحْـ ـبَبْ، ومَن يفتقرْ يعشْ عَيْشَ ضرِّ

= وهو السن. القوادِح: جمع قادح، وهو السواد الذي يظهر في السن.

المعنى: لما بلغتْ بثينة الغاية في الجمال دعا عليها بذلك صونًا لها عن عين الكمال، أي عن إصابتها بعين الحسد، وقيل في معنى البيت أقوالٌ أخرى عرضها البغدادي.

الإعراب: «**رمى**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر. «**الله**»: فاعل مرفوع بالضمة. «**في عَيْنَي**»: جار ومجرور بالياء لأنه مثنى، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «رمى». «**بثينة**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف. «**بالقذى**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رمى». «**وفي الغرّ**»: الواو: حرف عطف، «**في الغر**»: جار ومجرور متعلقان بفعلٍ محذوف، والتقدير: ورمى في الغر. «**من أنيابها**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «الغرّ»، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. «**بالقوادح**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رمى» المحذوف.

جملة «رمى الله»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «رمى» المحذوفة لدلالة الأولى عليها.

الشاهد فيه: أنَّ الشيء إذا بلغ غايته في المحمود يدعى عليه صونًا له عن عين الكمال، أي عين الحسد.

(١) القصص: ٨٢.
(٢) الكتاب ٢/ ١٥٤.

٤٦٧ ـ **التخريج**: البيت لزيد بن عمرو بن نفيل في خزانة الأدب ٦/ ٤٠٤، ٤٠٨، ٤١٠؛ والدرر ٥/ ٣٠٥؛ وذيل سمط اللآلي ص ١٠٣؛ والكتاب ٢/ ١٥٥؛ ولنبيه بن الحجاج في الأغاني ١٧/ ٢٠٥؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١١؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)، ٤٩٠ (وا)؛ وبلا نسبة في الجنى الداني ص ٣٥٣؛ والخصائص ٣/ ٤١، ١٦٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٦؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٨٩؛ والمحتسب ٢/ ١٥٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٠٦.

اللغة: وي: اسم فعل مضارع بمعنى: أعجب. النشب: المال.

المعنى: أعجب من هذه الدنيا، فالناس تحب صاحب المال والجاه، أما الفقير فهو منبوذ يعيش عيشة همٍّ وضرّ.

الإعراب: «**وي**»: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، فاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل مخفّف من (كأنّ) مهمل. «**من**»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. =

وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى، لأن معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى: ﴿ويكأنَّ اللَّهَ يبسُط الرزق لِمَنْ يشاءُ من عبادِه ويَقْدِر﴾[1] إلى قوله: ﴿ويكأنَّهُ لا يفلحُ الكافرون﴾[2]؛ وفي قوله: «ويكأن مَن يكن له نشب»[3].

وقال الفرّاء: «وَيْ» كلمة تعجب، ألحق بها كاف الخطاب، كقوله [من الكامل]:

٤٦٨ ـ ولَقَدْ شَفَى نَفْسي وأبْرَأَ سُقْمَها قِيلُ الفوارِسِ وَيكَ عَنْتَرُ أَقْدِمِ

= «يكن»: فعل مضارع ناقص مجزوم (فعل الشرط). «له»: جار ومجرور متعلّقان بخبر (يكن) المحذوف. «نشب»: اسم (يكن) مرفوع. «يحبب»: (جواب الشرط) فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «ومن»: الواو: للعطف. «من»: اسم شرط جازم في محلّ رفع مبتدأ. «يفتقر»: فعل مضارع مجزوم (فعل الشرط) وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «يعش»: فعل مضارع مجزوم (جواب الشرط) وفاعله ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «عيش»: مفعول مطلق منصوب، وهو مضاف. «ضرّ»: مضاف إليه مجرور.

جملة «وي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «من يكن...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «يكن له نشب»: لا محلّ لها من الإعراب (فعل الشرط). وجملة «يحبب»: لا محلّ لها من الإعراب جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو بـ «إذا». وجملتا فعل الشرط وجوابه: في محلّ رفع خبر المبتدأ (من). وقل مثل ذلك في جملة «ومن يفتقر يعش»: المعطوفة على جملة «من يكن».

الشاهد فيه قوله: «وي كأن» حيث جاءت (وي) مركّبةً مع (كأن) المخفّفة من «كأنّ».

(١) القصص: ٨٢. (٢) القصص: ٨٢.

(٣) راجع الشاهد الرقم ٤٦٧.

٤٦٨ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢١٩؛ والجنى الداني ص ٣٥٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٠٦، ٤٠٨، ٤٢١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٨٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٨١، ٤٨٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٧؛ ولسان العرب ١٥/ ٤١٨ (ويا)؛ والمحتسب ١/ ١٦، ٢/ ٥٦؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣١٨.

اللغة: شفى نفسي: أذهب غيظها. أبرأ: شفى. السقم: المرض. قيل: قول. ويك: اسم فعل بمعنى أعجب أو أتعجب. أقدم: تقدّم.

المعنى: لقد أذهب غيظ نفسي قول الفرسان لي: يا عنترة أقدم ولا تتأخر، لأن الفرسان أصحابه لا غنى لهم عنه فهم يلتجؤون له في المعركة.

الإعراب: «ولقد»: الواو: حرف قسم وجر والمقسم به محذوف تقديره: والله، والجار والمجرور متعلقان بفعل محذوف تقديره: أقسم، «اللام»: واقعة في جواب القسم المقدر، «قد»: حرف تحقيق. «شفى»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «نفسي»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبة الفتحة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «وأبرأ»: الواو: حرف عطف، «أبرأ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «سقمها»: مفعول به منصوب و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «قيل»: فاعل مرفوع، يتنازعه فعلان «شفى وأبرأ» فيعمل في الأقرب ويضمر في الثاني. «الفوارس»: مضاف إليه مجرور. «ويك»: اسم فعل مضارع بمعنى نعجب، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن، والكاف: حرف =

أي ويلك، وعجبًا منك، وضُمَّ إليها «أن»، ومعنى ﴿**ويكأنَّهُ لا يفلحُ الكافرون**﴾[(١)]: ألم تر، كأن المخاطب كان يدّعي أنهم يفلحون، فقال له: عجبًا منك، فسئل: لم تتعجب منه، فقال: لأنه لا يفلح الكافرون، فحذف حرف الجر مع «أنَّ» و «أنْ» كما هو القياس؛ واستدلّ على كونه بمعنى: ألم تر؛ بأن أعرابيّة سألت زوجها: «أين ابنك»؟ فقال: «ويكأنه وراء البيت»، أي: ألم تَرَيْ أنه وراء البيت. ثم لما صار معنى «ويكأن»: ألم تر، لم تغير كاف الخطاب للمؤنث والمثنى والمجموع، بل لزمت حالة واحدة.

وهذا الذي قاله الفرَّاء أقرب من جهة المعنى.

ومن هذا النوع[(٢)]: «أفّ»، و «أوّه»، وقد ذكرناهما في أسماء الأفعال.

ومنه: «حَسِ»، بفتح الحاء وكسر السين؛ كلمة يقولها الإنسان إذا أصابه بغتةً ما يمضّه ويوجعه، كالحجرة والحزَّة.

ومنه: «بخ»، وهي كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيء، وتكرر للمبالغة فيقال: «بخ بخ»، فإن وصلته، خفَّفته، ونوَّنته مكسور الخاء، وربَّما شدِّد منونًا مكسورًا، قال الشاعر، وقد جمعهما [من المتقارب]:

٤٦٩ ـ روافِدُهُ أَكْرَمُ الرافِداتِ   بَخٍ لَكَ بَخٍّ لِبَحْرٍ خِضَمْ

= خطاب لا محل له. «**عنتر**»: منادى بحرف نداء محذوف مرخم، مبني على الضم الظاهر على الحرف المحذوف للترخيم «على لغة من ينتظر». «**أقدم**»: فعل أمر مبني على السكون وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت.

جملة «أقسم» المحذوفة: ابتدائية لا محل لها. وجملة «شفى نفسي»: جواب قسم لا محل لها. وجملة «أبرأ سقمها»: معطوفة على جملة لا محل لها. وجملة «**أقدم**»: استئنافية لا محل لها. وجملة «ويك»: في محل نصب مقول القول. وجملة «عنتر»: اعتراضية أو استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ويك» حيث وقعت «وي» اسم فعل مضارع بمعنى نعجب ورفعت ضميرًا مستترًا ولحقتها كاف الخطاب.

(١) القصص: ٨٢.

(٢) أي: من النوع الذي هو صوت دالّ على شيء في نفس المتكلّم.

٤٦٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٢٤، ٤٢٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٩؛ ولسان العرب ٣/ ٦ (بخخ)، ١٨١ (رفد)، ١٩٥ (زغد)، ١٢/ ١٨٣ (خضم).

اللغة: بخ: كلمة تقال عند الإعجاب والرضى بالشيءِ، وتكرر للمبالغة. الخِضَمُّ: الكثير العظيم الكثرة. الرافد: (هنا) خشب السّقف.

المعنى: مَدَح بيتًا بالكرم، وأراد كرمَ صاحب البيت.

الإعراب: «**روافده**»: مبتدأ مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**أكرمُ**»: خبر مرفوع بالضمة. «**الرافدات**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بخ**»: اسم فعل مضارع بمعنى أعجب، و اسم فعل أمر بمعنى تعجب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا في الحالة الأولى، و: أنت، في الثانية. «**لك**»: =

وإذا بُيِّن باللام، فهو مستعمل استعمال المصادر، كما مضى.

وحكى ابن السكّيت: «بَهٍ بَهٍ»، بمعنى: «بخٍ بخٍ».

ومنه: «إخٍّ» بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة، وكذا: «كخٍّ» بكاف مكسورة، وقد جعله الشاعر في قوله [من الرجز]:

٤٧٠ - وصار وصلُ الغانيات أخًّا

ويروى: «كخًّا»، كالمصدر[1]، فأعربه وهو مصدر بمعنى المفعول، أي: مكروهًا.

ومنه: «طِيخ»، حكاية صوت الضاحك، «وشيب»: صوت مشافر الإبل عند الشرب. و «عيط»: صوت الفتيان إذا تصايحوا في اللعب. كلها مكسورة الآخر[2].

ومنه: «مِضّ» بكسر الميم والضاد على المشهور، ونُقل في ضاده الفتح، وهو اسم صوت يخرج عند التمطق بالشفتين، أي: التصويت بانفراج إحداهما عن الأخرى، عند ردِّ المحتاج، وليس الردّ بمثله ردَّ إياس بالكلية، بل فيه إطماعٌ ما، من حيث العادة، ومن ثمّة قيل: «إنّ في «مِضّ» لمطمعًا»[3].

= جار ومجرور متعلقان بـ «بخ». «**بخ**»: تعرب إعراب الأولى. «**لبحر**»: مثل «لك». «**خِضَمْ**»: صفة لـ «بحر» مجرورة مثله، وسكِّنت لضرورة الشعر.

جملة «روافِده أكرم الرافدات»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بخٍ لك»: استئنافية لا محل لها.

وجملة «بخ لبحر»: بدل من «بخ لك» لا محل لها.

الشاهد فيه: مجيء «بخ» مخفَّفَةً ومشدّدة.

٤٧٠ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٢٨٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٢٦، ٤٢٧؛ وشرح المفصل ٤/ ٧٥، ٧٩؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٣ (أضخ)؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٥١.

اللغة: أخّ: كلمة تُقَال عند التأوه. والغانيات: جمع غانية، وهي الجميلة المستغنية بجمالها الطبيعي عن الزينة والحلي.

المعنى: لقد طعن في السن، فَصَار شيخًا، وصِلة الغانيات الحسان تأوّه، وتوجُّع.

الإعراب: «**وصار**»: الواو: حرف عطف. «**صار**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «**وصلُ**»: اسم «صار» مرفوع. «**الغانيات**»: مضاف إليه مجرور. «**أخًا**»: خبر «صار» منصوب بالفتحة.

جملة «صار وصل الغانيات أخا»: معطوفة على جملة في بيت سابق، في محل جر بالإضافة، فهي مثلها.

الشاهد فيه: أنَّ الشاعر جَعَل «أخًا» كالمصدر، فأعربه.

(١) قوله: «كالمصدر» متعلق بقوله: «وقد جعله الشاعر».

(٢) من قوله: «ومنه «طيخ»»، إلى قوله: «كلها مكسورة الآخر»، مكرّر، وهو غير موجود في أكثر نسخ الكتاب.

(٣) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة اللغة ص ١٤٨، ١٢٨٢؛ وزهر الأكم ١/ ١٣٠؛ =

ولما لم يكن هذا الصوت الخارج عند التمطق، مما يمكن أن يركب من شكله وشبهه كلمة، صيغت كلمة، وهي «مِضّ»، وسُمِّي الصوت بها، فصار «مِضّ» كالحكاية عن ذلك الصوت، فبني بناء سائر الحكايات عن الأصوات.

* * *

= ولسان العرب ٧/ ٢٣٣ (مضض)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٥١؛ والمستقصى ١/ ٤١٣؛ وتاج العروس (مضض).

وقيل: أصل ذلك أن يسأل الرجلُ الرجلَ الحاجة، فيعَوِّج شفيته، فكأنّه يُطمعه فيها. وقيل: تقول العربُ إذا أقرَّ الرجلُ بحقّ عليه: مضّ، أي: قد أقررتُ، فـ «مِضّ» كلمة تقال عند الإقرار. وقيل: إذا سأل الرجلُ الرجلَ حاجةً، فقال المسؤول: مِضّ، فَكأنّه قد ضمنَ بقاءَها.

المُركّبات

١ ـ تعريف المركّبات

قال ابن الحاجب:

المركّبات: كلّ اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة.

***

قال الرضيّ:

لا يُطلب في الحدّ العموم، فلا حاجة إلى قوله: «كلّ»، وإنما يُطلب فيه بيان ماهيَّة الشيء، ولم يكن قوله «اسم» أيضًا محتاجًا إليه، كما في سائر الحدود المتقدمة، لأنه في قسم الأسماء، ولعلَّه ذكره لبيان الوحدة، أي: اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين. وليس من هذا الوجه، أيضًا، محتاجًا إليه، لأن المشهور أن أقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في أبواب النحو: كلمات مفردة.

وقوله: «من كلمتين»، أي حاصل من تأليفهما، وإنما قال: «كلمتين»، ليدخل فيه المركب من اسمين، ومن فعلين، ومن حرفين، ومن اسم وفعل، أو حرف، ومن فعل وحرف.

قوله: «ليس بينهما نسبة»، أي: ليس قبل العلميَّة بينهما نسبة. قال[1]: إنما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف إليه، والجملة المسمَّى بها، لأن بين جزأيهما نسبة قبل العلمية، وليسا بمبنيَّين بعد التسمية بهما، وكلامنا في المركبات المبنيَّة؛ أمَّا المضاف والمضاف إليه فظاهرٌ عدم بنائهما بالتركيب، وأمَّا الجملة فلا توصف قبل العلميَّة، لا بالإعراب ولا بالبناء، لأنهما من عوارض الكلمة لا الكلام، وأمَّا بعد العلميَّة فهي محكية اللفظ، على ما يجيء، فلا يطلق عليها أنها معربة في الظاهر أو مبنية، لاشتغال حرفها الأخير بالحركة التي كانت عليه، إعرابية أو بنائية، أو بالسكون الذي كان كذلك.

وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود، لأن المركب المقدر فيه حرف

---

(١) أي: ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

العطف، نحو: «خمسة عشر»، أو حرف جر، نحو: «بيت بيت»: بين جزأيه نسبة ما، وهي نسبة العطف وغيره، ولا يدخل في هذا الحدّ إلا ما ركب لأجل العلمية، أو كان مركبًا قبلها.

ثم اعلمْ أن المركب على ضربين، وذلك لأنه إمَّا مركب للعلمية، أو كان مركبًا قبلها. **والأول** على ضربين: وذلك لأنه إمَّا أن يكون في الجزء الأخير قبل التركيب سبب البناء، أو لا، فإن كان، فالأَولى والأشهر إبقاء الجزء الأخير على بنائه، مراعاةً للأصل، ويجوز إعرابه إعرابَ ما لا ينصرف، ويجوز، أيضًا، لكن على قلّة، إضافة صدر المركب إلى الأخير، تشبيهًا لهما بالمضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًّا، كما جاءت في «معديكرب» كما يجيء، فيجيء في المضاف إليه الصرفُ والمنع، كما يجيء. ولا يستنكر إضافة الفعل والحرف، ولا الإضافة إليهما، لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما، المانع من الإضافة.

هذا هو القياس، على ما قيل، وإن لم يسمع في نحو: «سيبويه» الإضافة، وأمَّا الجزء الأول، فواجب البناء إن لم يضف إلى الثاني، لكونه محتاجًا إلى الثاني، فيشابه الحرف، فيبنَى على الفتح إن كان معربًا في الأصل أو مبنيًّا على غير الفتح. ويجوز حكاية حركات المبني، وإبقاؤه على حركته أيّ حركة كانت، أو سكونه، وهذا النوع تسعة أقسام: لأن الثاني إمّا اسم والأول اسم، نحو: «سيبويه»، أو فعل، نحو: «جاءَ وَيه»، أو حرف، نحو: «مِن ويه»؛ وإمَّا فعل[1] خال من الضمير، والأول اسم، نحو: «أنا ضرب»، أو فعل، نحو: «خرج ضرب»، أو حرف، نحو: «مِن ضَرَب»؛ وإمَّا حرف، والأول اسم، نحو: «أينَ مِن»، أو فِعل، نحو: «ضربَ مِن»، أو حرف، نحو: «عَنْ مِنْ».

وإن لم يكن في الأخير قبل التركيب سبب البناء، كـ «معديكرب»، و «بعلبك»، فالأول بناء الجزء الأول، لما ذكرنا من احتياجه إلى الثاني، وجعل الثاني غير منصرف، وقد يُبنى الثاني، أيضًا، تشبيهًا بما تضمَّن الحرف، نحو: «خمسة عشر»، لكونهما، أيضًا، كلمتين: إحداهما عقيب الأخرى، وهو ضعيف، لأن المضاف والمضاف إليه، أيضًا كذلك. وقد يضاف صدر هذا المركب إلى عجزه، فيتأثر الصدر بالعوامل ما لم يعتلّ، كـ «معديكرب»، فإنّ حرف العلة يبقى في الأحوال ساكنًا. وللعجز، حينئذ، ما له مفردًا من الصرف وتركه، وبعضهم لا يصرف المضاف إليه، وإن كان قبل التركيب منصرفًا، اعتدادًا بالتركيب الصوريّ،

(١) أي: وإمّا الجزء الثاني.

كما اعتد به في إسكان ياء «معديكرب»، وهو ضعيف مبنيّ على وجه ضعيف، أعني على الإضافة؛ أما ضعفه، فلأَن التركيب الإضافيّ غير معتد به في منع الصرف، وأمَّا ضعف الإضافة، فلأنها ليست حقيقية، بل شبه المضاف والمضاف إليه تشبيهًا لفظيًا من حيث هما كلمتان إحداهما عقيب الأخرى. ولو كان مضافًا حقيقةً، لانتصب ياءُ «معديكرب»[١]، في النصب.

والثاني: أي الذي كان مركّبًا قبل العلمية، على ضربين: وذلك أنه إمَّا أن يكون الجزء الثاني قبل العلمية معربًا مستحقًّا لإعراب معيَّن لفظًا أو تقديرًا، أو لا. فإن كان، وجب إبقاؤه على ذلك الإعراب المعيَّن، وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الإعراب المعيَّن إن كان له قبل ذلك، كما في الجملة الاسمية والفعلية إذا كان الفعل معربًا، أو من الإعراب العامّ، إن كان كذلك قبل العلمية، كما مرَّ في المضاف والمضاف إليه، نحو: «عبد الله»، والاسم العامل عمل الفعل، نحو: «ضربٌ زيدًا»، و «حسنٌ وجهه»، و «مضروبٌ غلامه». كل ذلك احترامًا لخصوص الإعراب أو عمومه، وإن لزم منه دَورَان الإعراب على آخر الجزء الأول، الذي هو كبعض الكلمة. وكذا يترك الجزء الأول على البناء إن كان في الأصل مبنيًا، كما في الفعلية إذا كان الفعل مبنيًا، وكما في: «سيضرب»، «وسوف يضرب»، و «لن يضرب»، و «لم يضرب»، وكذا في نحو: «أزيدٌ»، و «هل زيد»، و «لَزَيدٌ»، إذ الأسماء بعد هذه الأحرف مبتدأة[٢] في الظاهر.

قال سيبويه[٣]: المسمَّى بالمعطوف مع العاطف من دون المتبوع واجب الحكاية؛ إذ العاطف إمَّا عامل، أو كالعامل، على ما مرَّ في باب التوابع. وكذا كل اسم معمول للحرف، نحو: «إنّ زيدًا»، و «ما زيد»، و «مِن زيدٍ»، إلا أن حرف الجر فيه تفصيل، وذلك أنه لا يخلو أن يكون أحاديًا أو لا، فإن كان[٤]، فعند سيبويه والخليل، فيه الحكاية لا غير، إذ لا يجوز جعله كالمضاف كما في الثنائي والثلاثي. وقال الزجّاج: يجوز جعله كالمضاف بأن تزيد عليه حرفين[٥] من جنس حركته مدغمًا أحدهما في الآخر، وتعربه إعراب المضاف، كما تزيدهما عليه إذا سمّيت به وهو مفرد[٦]، كما يجيء في باب العَلَم.

---

(١) أي: لظهرت الفتحة على ياء «معديكرب»، لأنّه حينئذٍ اسم منقوص، والاسم المنقوص تظهر عليه الفتحة في حالة النصب.

(٢) أي: مبدوء بها الكلام.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٣٣.

(٤) أي: فإن كان أحاديًا.

(٥) أي: حرفي علّة.

(٦) أي: غير مركّب.

هذا قوله، والأَولى أن تزيد حرفًا، لأن الحرفين إنما زدتهما عليه في حال الإفراد، لئلاّ يسقط حرف اللين للساكنين، فيبقى المعرب على حرف، ومع الإضافة، لا تنوين حتى يلتقي ساكنان.

وإن كان على حرفين[١]، فعند الخليل، وهو ظاهر مذهب سيبويه[٢]، أنه يجب إعراب الأول إعراب المضاف لا غير. فإن كان ثانيهما حرف مدّ، زدت عليه حرفًا من جنسه، كما تقول في المسمَّى بـ «في زيد»: «فيَّ زيد»، مشدَّدة الياء، كما تزيده في الإفراد، على ما يجيء في باب العلم.

والأَولى ترك الزيادة، لأنه آمِنٌ مِن بقاء المعرب على حرف بسبب الإضافة؛ وأجاز الزجّاج الحكاية في الثنائي، أيضًا، وكذا الخلاف في الثلاثيّ حكاية، وإعرابًا، نحو: «منذ شهر».

وإن لم يكن الأول حرف جرّ، فالحكاية، كما ذكرنا لا غير، اتفاقًا منهم، نحو: «أزيدُ»، و «لَزَيدٌ».

وإنما اختصّ حرف الجر بذلك، لكون المجرور، بعد التسمية، في صورة المضاف إليه، والمضاف لا يكون محكيًا، كما لا يكون المفرد محكيًا. كذا قال سيبويه. هذا، وقد جاء صدر الجملة المسمَّى بها مضافًا إلى عجزه، إذا لم يكن الصدر ضميرًا، تشبيهًا للجزأين بالمضاف والمضاف إليه، كما مرَّ. والأَولى أن يجوز، أيضًا، الضمير[٣]، لخروجه عن معناه، لو ثبت إضافة الفعل أو الحرف بعد التركيب، كما مرَّ. وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله إذا كان قبلُ مستحقًّا لإعراب معيَّن، لكنه كان مع ذلك مبنيًّا على حركة مشابهة لحركة الإعراب، كما في «يا زيد»، و «لا رجل»، فيحكى الجزآن على ما كانا عليه قبل التسمية إجراءً للحركة البنائية مجرى ما شابهته من الإعرابية.

وإن لم يكن الثاني قبل العلمية مستحِقًّا لخصوص إعراب، فلا يخلو من أن يكون مما له قبل العلمية مطلق إعراب مع التركيب، أو لا. فإن كان[٤]، وهو من التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير، بقي التابع مع المتبوع على ما كانا عليه قبل التسميةِ من تعاقب الإعراب عليهما، كما قلنا في المضاف والاسم العامل عملَ الفعل. ويراعى الأصل في الصرف وتركه أيضًا؛ فيصرف «عاقلة ظريفة» سواء سمِّي

---

(١) أي: إن كان حرف الجرّ على حرفين. (٢) الكتاب ٣/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠.

(٣) أي: إضافة الضمير.

(٤) أي: إن كان له قبل العلميّة مطلق إعراب مع التركيب.

به رجل أو امرأة، لأن المسمَّى به ليس واحدًا من الاسمين، بل المجموع، وليس المجموع اسمًا مؤنثًا. فإن سمَّيت بـ «عاقلة»، وحدها فالأكثر ترك الصرف، لأن اللفظ مفرد، ويجوز صرفها على الحكاية، إجراءً لها مجرى الصفة والموصوف، وإن كان اسمًا، فكأنك سميت بامرأة عاقلة كما تقول: «الحَسَن»، و «الحسين»، و «الحارث»، باللام، اعتبارًا لأصل الصفة[1]. وإذا سميت بـ«طلحة وزيد»؛ لم تصرف الأول، إذ هو غير منصرف قبل التسمية بهذا المركَّب، فإن أردت بـ «طلحة»، واحدة الطلح، لا اسم شخص، صرفته كما كان مصروفًا قبل التسمية.

وكان القياس أن يُحكى المعطوف عطف النسق مع وجود المتبوع، كما حُكي بلا متبوع، لأن العاطف كالعامل على ما مرَّ، إلاَّ أنه لمَّا لم يكن في المتبوع قبل الوصول إلى التابع مقتضى إعراب خاصّ، أُجري بوجوه الإعراب، وتبعه المعطوف، ولم يتبع الأولُ الثاني، لئلا يصير المتبوع تابعًا.

ويجوز في التوابع مع متبوعاتها إجراؤها مجرى نحو: «معديكرب» في وجهي التركيب والإضافة، إلا عطف النسق، فإن حرف العطف مانع منهما. فإن حذف حرف العطف قبل العلمية، فبناؤهما أولى بعدها لقيام موجبه في كليهما؛ أمَّا في الأول فالاحتياج إلى الثاني، وأمَّا في الثاني فتضمُّن الحرف.

ويجوز، كما في «معديكرب»، إعراب الثاني إعرابَ غير المنصرف مع التركيب. ويجوز، أيضًا، كما فيه[2]، إضافة الأول إلى الثاني، مع صرف الثاني وتركه، وكذا كل ما تضمَّن الثاني فيه حرفًا، وإن لم يكن عاطفًا، من نحو: «بيت بيت»، يجوز فيه الأوجه الثلاثة بعد العلمية؛ وإنما جاز إعراب الثاني مع كونه متضمّنًا للحرف في الأصل، لأن ذلك المعنى انمحى بالعلمية.

وإن لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية، لا مطلق الإعراب ولا معيَّنه، فالحكاية لا غير، نحو المسمَّى بـ «ما قام»، و «قد قام»، و «كلَّما»، و «إذا ما»، و «كأنّ»، و «لعلَّ»، ونحوها.

وهذا هو تمام الكلام فيما سُمّي به من المركّب.

* * *

٢ ـ المركَّب العدديّ والمركَّب المزجيّ

قال ابن الحاجب:

فإن تضمَّن الثاني حرفًا، بُنيا، كـ «خمسةَ عشر»، و «حادي عشر» وأخواتهما، إلا

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٣٣.

(٢) أي: كما في «معديكرب».

«اثني عشر»، وإلاّ، أُعرب الثاني كـ «بعلبك»، وبُني الأول في الأفصح.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن أصل «خمسة عشر»: خمسة وعشر، حُذفت الواو قصدًا لمزج الاسمين وتركيبهما، وإنّما مُزج هذا المعطوف بالمعطوف عليه، دون مثل قولك: «لا أب وابنًا»[1]، لأن الاسمين معًا ههنا عدد واحد، كـ «عشرة»، وكـ «مائة»، بخلاف نحو: «لا أبَ وابنًا»، وإنما مزجوا النيِّف مع هذا العقد، بخلاف سائر العقود، نحو: «عشرين»، وأخواته، و «مائة»، و «ألف»، لقرب هذا المركب من مرتبة الآحاد التي ألفاظها مفردة، وبني الأول لكونه محتاجًا إلى الثاني، فشابه الحرف، وبُني الثاني، لتضمّنه الحرف العاطف، وبُنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء، وأن لهما في الإعراب أصلاً، وعلى الفتح، ليخفَّ به بعض الثقل الحاصل من التركيب.

وأجاز بعض الكوفيين إضافة النيِّف إلى العشرة، تشبيهًا بالمضاف والمضاف إليه حقيقة، كما مرَّ في العلم المركب، وأنشد [من الرجز]:

٤٧١ ـ كُلِّفَ مِنْ عَنائِهِ وشِقْوَتِهْ   بِنْتَ ثَماني عَشْرَةٍ مِنْ حُجَّتِهْ

وبُني «حادي عشر» إلى «تاسع عشر»، بناء «خمسة عشر»، وذلك لأن أصل «خامس عشر»: خامس وعشرة، كما تقول: «الخامس والعشرون»، و «الرابع

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٥٤.

انظر المسألة الثانية والأربعين في كتاب «الإنصاف في مسائل الخلاف». ص ٣٠٩ ـ ٣١٢.

٤٧١ ـ **التخريج**: الرجز لنفيع بن طارق في الحيوان ٦/ ٤٦٣؛ والدرر ٦/ ١٩٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٨؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٠، ٤٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٧؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣٨ (شقا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٩.

اللغة: كلّف: حُمّل في مشقّة. الشقوة: العسر. العناء: التعب.

الإعراب: **«كلّف»**: فعل ماضٍ للمجهول، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هو. **«من عنائه»**: جار ومجرور متعلقان بـ «كلّف»، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وشقوته»**: الواو: حرف عطف، «شقوته»: معطوف على «عنائه»، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«بنت»**: مفعول به ثانٍ، وهو مضاف. **«ثماني»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«عشرة»**: مضاف إليه مجرور. **«من حجّته»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «كلّف» وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «كلف»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ثماني عشرة» حيث أضاف «ثماني» إلى «عشرة»، ونوّن المضاف إليه، ولم يبنه على فتح الجزأين، وبعض الكوفيين يجيزون إضافة النيّف إلى العشرة.

والخمسون»، جرت عادتهم بإبقاء الجزء الثاني مما فوق العشرة، مركَّبًا كان أو معطوفًا في المفرد من المتعدد، كما كان في العدد، فتقول: «الثاني والعشرون» كما قلت: «اثنان وعشرون».

فإن قلت: معنى العطف في العدد ظاهر، بخلافه في المفرد من المتعدد، وذلك لأن معنى «ثلاثة وعشرون رجلاً»: ثلاثة رجال وعشرون رجلاً، وكذا في نحو: «ثلاثة عشر رجلاً»، أي: ثلاثة رجال وعشرة رجال، وليس معنى «ثالث عشر»: واحدًا من الثلاثة، وعشرة، ولا معنى «الثالث والعشرون»: الواحد من الثلاثة، والعشرون، بل المعنى: الواحد من الثلاثة والعشرة، والواحد من الثلاثة والعشرين، فما معنى هذا العطف؟

قلت: كان القياس أن يُبنى من مجموع جزأي المركب في نحو: «ثلاثة عشر» اسم فاعل واحد، وكذا من مجموع المعطوف والمعطوف عليه في نحو: «ثلاثة وعشرون»، إذ لو بُنيت من كل واحد من الجزأين، وكل اسم فاعل من العدد يدلّ على مفرد من المتعدد، لكانا اسمي فاعل يدلاَّن على مفردين، وهو ضدّ المقصود، فتبيَّن أن «عشرين» في قولك: «ثالث وعشرون»، ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك: «الباب العشرون»، بل هو باقٍ على معنى العدد، كما كان في «ثلاثة وعشرون»، ولو كان بمعنى المفرد، لقلت في «ثلاثة عشر»: ثالث عاشر، إذ المفرد من العشرة: عاشر، وليس كالعشرين، إذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة؛ فنقول:

إذا أرادوا بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظَي «ثلاثة وعشرين»، أو «ثلاثة عشر»، كما بُني من ألفاظ الآحاد التي تحت العشرة، ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما، لأن لفظ الفاعل اسمٌ ثلاثي زيد فيه ألف بعد الفاء، وحروف الاسمين أكثر من ثلاثة، ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما، وإبقاء الآخر، نحو: «ثَاشِر»، مثلاً في: «ثالث عشر»، أو: «ثالش»، كان يلبس، فاضطروا إلى أن يُوقِعوا صورة اسم الفاعل التي حقها سبكها من مجموعهما، على أحدهما لفظًا، ويكون المراد من حيث المعنى كونها من المجموع، لأن المعنى واحد من مجموع العددين، فأوقعت تلك الصورة على أول الاسمين دون الثاني، ليؤذن من أول الأمر أن المراد المفرد من المتعدد، لا العدد. وعطف الثاني لفظًا على تلك الصورة، وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه، فهو عدد معطوف على عدد، لا متعدّد على متعدّد، ولا عدد على متعدد، لاستحالتهما، كما بيَّنّا، لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلولُ المعطوف عليه

ظاهرًا، ويستوي فيما قلنا: المعطوف بحرف ظاهر، كما في «الثالث والعشرون»، أو بحرف مقدر، كما في: «ثالث عشر»، فأصل قولك: «جاءني ثالث عشر»: جاءني واحد من ثلاثة عشر، فـ «عَشَر» معطوف على «ثلاثة»، لا على «واحد»، ثم جعل لفظ «ثالث» مقام قولك: «واحد من ثلاثة»، فعطفوا «عشر» على ظاهر هذا القائم مقام المجموع، لما اضطروا إليه.

فإن قيل: لو كان معنى «ثالث عشر»: واحد من ثلاثة عشر، لم يجز أن يضاف إلى «ثلاثة عشر»، فيقال: ثالث عشر ثلاثة عشر، إذ يكون المعنى: واحد من ثلاثة عشر ثلاثة عشر.

قلت: هذا كما يضاف «ثالث» مع أن معناه: واحد من ثلاثة، إلى ثلاثة، فيقال: «ثالث ثلاثة». وإنما أضيف في الموضعين لاحتمال أن يراد بـ «ثالث عشر»، لو لم يضف إلى أصله: ثالث عشر عشرين، أو خمسين، أو مائة، أو فوقها، لأن اسم الفاعل من العدد إذا كان بمعنى واحد، يضاف إلى العدد المشتق هو منه، وإلى ما فوقه، أيضًا، كما تقول: «الحسين رضي الله عنه، ثالث الاثني عشر»[1]، كما يجيء في باب العدد.

وإذا عُرِّف نحو: «ثالث عشر»، و «ثلاثة عشر» من المركبات باللام، فلا خلاف في بقائه على بنائه، لبقاء علة البناء مع اللام، أيضًا؛ وأمَّا إذا أضيف، كـ «ثلاثة عشرك»، مثلاً، ففي إعرابه خلاف، كما يجيء في باب العدد.

فإن قلت: فلِمَ لمْ يجز الإعراب مع اللام المرجّحة لجانب الاسمية، كما ذكرت في باب الأصوات، نحو: «كلّ الأين»؟

قلت: لأن الجزء الذي باشره اللام من المركب، أي: صدره، يتعسَّر إعرابه، للزوم دوران الإعراب في وسط الكلمة، والجزء الأخير لما تباشره اللام فكيف يعرب، بخلاف نحو: «كلّ الأين»، فإن اللام باشرت فيه ما كان مبنيًّا، وبخلاف الإضافة، فإنها تباشر الثاني في نحو: «ثلاثة عشر زيد»؛ فمِن ثمَّ جوَّز الأخفش إعرابه، كما يجيء في باب العدد.

* * *

قوله: «إلا اثني عشر»، جمهور النحاة على أن «اثني عشر»، معرب الصدر، لظهور الاختلاف فيه، كما في «الزيدان» و «المسلمان»، وتمحَّلوا لإعرابه علة، كما يجيء.

---

(١) أي: الأئمّة الاثني عشر، وقول الرضيّ هذا من دلائل تشيّعه.

وقال ابن درستويه: هو مبني كسائر أخواته من الصدور، لكونه محتاجًا إلى الجزء الثاني مثلها، وقال: كل واحد من لفظي: «اثنا عشر» و «اثني عشر» صيغة مستأنفة، كما مرَّ في: «هذان»، و «هذين»، و «اللذان»، و «اللَّذين».

وإنما أعرب، عند الجمهور، الصدرُ منه، لأنه عَرَضَ بعد دخول علة البناء فيه، أي: تركيبه مع الثاني وكون الإعراب، لو أعرب، كالحاصل في وسط الكلمة، ما[1] أوجب كونها كالمعدوم، وذلك أنهم لما أرادوا مزج الاسمين، بعد حذف الواو، المؤذن بالانفصال، ووجب حذف النون أيضًا، لأنها دليل تمام الكلمة، كما ذكرنا في صدر الكتاب، ولم يحذف النون لأجل البناء، ألا ترى إلى بناء نحو: «يا زيدان»، و «يا زيدون»، و «لا مسلِمَينِ»، و «لا مسلِمِينَ»، مع ثبوت النون؛ فقام «عشر» بعد حذف النون مقامها، وسدَّ مسدَّها، والنون بعد الألف والواو في «مسلمان» و «مسلمون»، لا يجعلها كالكائن في وسط الكلمة، لأنها دليل تمام الكلمة قبله، والإعراب يكون مع التمام، فلذا يختلف الإعراب قبل النون في المثنى والمجموع، كما يختلف قبل التنوين، فصار «اثنا عشر» كاثنان، والدليل على قيام «عشر» مقام النون أنه لا يضاف «اثنا عشر»، كما يضاف أخواته، تقول: «ثلاثة عشرك»، و «خمسة عشرك»، ولا تقول: «اثنا عشرك»، لأنه كـ «اثنانك»[2]. ويجوز أن يقال: صار «اثنان» بعد حذف النون كالمضاف إلى «عشر»، لأن نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع حذفها إلاّ للإضافة، فصار كأنه مضاف، والتركيب الإضافي، لا يوجب البناء.

وليس قول مَن قال: إنه أعرب لأنه امتنع حذف علامة التثنية، أي: الألف لأجل التركيب، وتلك العلامة إعراب فلم يسقط الإعراب، بشيء[3]، لأن نحو: «يا زيدان»، و «يا زيدون». مبنيّ اتفاقًا مع قيام هذه العلة، بل إذا قصد بناء المثنى، جرِّدت علامة التثنية عن كونها إعرابًا، وكذا علامة الجمع.

* * *

قوله «وإلا أعرب» كـ «بعلبك»، وبني الأول في الأفصح، قد تقدم شرحه، وإن بعضهم يضيف صدر هذا المركب إلى عجزه، مع صرف المضاف إليه، وتركه.

---

(١) قوله: «ما» فاعل لـِ «عرضَ».

(٢) أي: كلمة «اثنان» مضافة إلى ضمير المخاطب مع بقاء نونها، وهذا غير جائز، فكذلك «اثنا عشرك».

(٣) قوله: «بشيء» خبر «ليس».

ومن المركبات قولهم: «بادِي بَدِي»؛ وفيه لغات:

إحداها: هذه، وهي سكون ياءي الأول والثاني، تقول: «أَعطْه بادِي بدِي»، والأصل: بادِىءَ بدِيءٍ، فالأول فاعل من بدأت الشيء، أي: فعلته ابتداءً، والثاني: «فَعيل» بمعنى «مفعول» منه. وهو(١) اسم فاعل مضاف إلى مفعوله، وانتصابه على الحال، أي: أعطه فاعلاً ابتداءً لما يجب أن يُفعل ابتداءً، والمراد بـ «البدي»: مصدر الفعل المتقدم، وهو الإعطاء في مثالنا. فعلى هذا، هو في الأصل، مضاف ومضاف إليه، فينبغي أن يكون كل منهما معربًا، لكنه كثر استعماله حتى استفيد من مجموع الكلمتين ما يستفاد من كلمة واحدة، إذ معنى «بادي بدي»: مبتدئًا، وذلك كما قلنا في: «فاها لفيك»، و «بعته يدًا بيدٍ»، في باب الحال؛ فشُبِّه المضاف والمضاف إليه، لانمحاء معناهما الأصلي وإفادتهما معنى المفرد، بالمركب في نحو: «خمسة عشر»، فإنه مركَّب مفيد معنى المفرد، إذ إفادته لمعناه، أي: العدد المعيَّن، كإفادة «عشرة» لمعناها؛ فبني الأول لكونه جزء الثاني، واحتياجه إليه؛ وبُني الثاني وإن لم يتضمَّن الحرف، تشبيهًا له بما تضمنه نحو: «خمسة عشر»، و «بيت بيت»، كما ذكرنا في «معديكرب».

ولم يُبن الجزآن ولا أحدهما في نحو: «يدًا بيدٍ»، ونحو: «شاةً ودرهمًا»، وإن أفاد فائدة المفرد، ولذلك أعرب أولهما إعراب المفرد الذي يفيدان معناه كما تبين في باب الحال، لظهور(٢) انفكاك الجزأين: أحدهما من صاحبه، بالحرف المتخلِّل. وكان بناء ثاني جزأي «بادي بدي» تشبيهًا بـ «خمسة عشر» أكثر من بناء ثاني جزأي «معديكرب»، لقصدهم التخفيف ههنا أكثر. ألا ترى إلى تخفيف همزتي «بادىء بديءٍ»، على غير القياس، كما يجيء، فكثر بناؤه أيضًا، على غير القياس، لأن الكلمة تخف بالبناء، لتجردها عن التنوين والإعراب.

وإنما لم يُبنَ الجزآن، ولا أحدهما في الأعلام المنقولة عن المضاف والمضاف إليه، وإن انمحى عن الجزأين أيضًا معنياهما الإفراديان، كما انمحى في «بادي بدي»؛ لأن العَلَم ينقل بالكلية من معنى إلى معنى آخر، من غير لمح للأصل إلا لمحًا خفيًا في بعض المواضع، كما في نحو: «الحسن»، و «العباس»؛ فلما غُيّر المضاف من حيث المعنى تغييرًا تامًّا، لم يُغيَّر من حيث اللفظ، ليكون فيه دليل على الأصل المنقول منه، من أحد الطرفين، أي: اللفظ والمعنى، بخلاف

---

(١) أي: «بادي بدي».

(٢) قوله: «لظهور» تعليل لقوله: «ولم يُبْنَ الجزآن ولا أحدهما».

نحو: «بادي بدي»، فإن معناه الأصلي مقصود مما نُقل إليه، إلاَّ أن المنقول منه إضافيّ، والمنقول إليه إفراديّ.

وجعل جار الله[١]: «بادي بدي»، و «أيدي سبا»، من باب «معديكرب»، وجعلها سيبويه من باب «خمسة عشر»[٢]، وهو الأولى، وإن كان على جهة التشبيه، ولو كان الأمر كما قال جار الله، لوجب إدخال التنوين في «بدِي»، و «بدا»، لأن فيهما تركيبًا بلا علمية، ولم يُسمعا منونين. وكذا: «أيدي سبا»، فإنه لا ينون «سبا» لأنه اسم رجل، لأن معنى: «أيدي سبا»: أولاد سبأ بن يشجب، وليس اسم قبيلة، كما أُوِّل في قوله تعالى: ﴿**لقد كان لسبأ في مسكنهم**﴾[٣]، ﴿**جئتك من سبأ**﴾[٤]، لأن المضطر[٥] إلى هذا التأويل ترك التنوين؛ وأمّا «قالي قلا»، فعدَّها سيبويه[٦] من أخوات «أيدي سبا»، وجار الله[٧] من أخوات «معديكرب»، ولا دليل فيها على مذهب سيبويه، لأن مجموع الكلمتين عَلَمَ بلدة، فيجوز ألاَّ ينصرف للتركيب والعلمية، ولا يكون مبنيًا.

وأمّا تخفيف همزتي «بادي بدي»، فنقول: إنه سكن الهمز من «بادىء» وقلب ياءً؛ وحذف الهمز من «بديء»، وكلا التخفيفين خلاف القياس.

وثانيتها[٨]: «بادي بدَا»، أُولى كلمتي هذه كأولى كلمتي اللغة الأولى، والثانية على وزن «دَعَا» وأصله: بَدَاء، كـ «نَبَات»، لأن «بَدأ» على وزن «طَلَب» لم يأت من هذا التركيب، فحذفت الهمزة تخفيفًا، و «بداء» مصدر بمعنى المفعول، فهو كـ «بديء» من حيث المعنى.

والثالثة، والرابعة، والخامسة: «بادي بَدْء»، أو «بديء»، أو «بداء»، الكلمة الأولى من هذه اللغات، كأولى المذكورتين، ساكنة الياء، والثانية إمّا على وزن: «سَمْح»، أو «كريم»، أو «جَبَان». و «البدء» و «البداء» مصدران بمعنى المفعول، وليس الجزآن في هذه اللغات مبنيَّين، بل هما المضاف والمضاف إليه، لكن ألزم ياء «بادي» السكون بعد القلب للتخفيف، والثانية فيها كلها غير مخفَّفة.

وقد يقال: «بدأة ذي بدءٍ»، و «بدأة ذي بداءة»، على «فَعْلة ذي فَعْل»، و «فَعْلة»، و «فَعَالة»، المضاف إليه في الثلاث بمعنى المفعول، لأنه يقال للمضروب: «ذو ضَرْب»، كما يقال للضارب.

---

(١) انظر: المفصل ص ٢١٦.
(٢) الكتاب ٣/ ٣٠٤.
(٣) سبأ: ١٥.
(٤) النمل: ٢٢.
(٥) المضطرّ: اسم فاعل من «اضطرّ».
(٦) الكتاب ٣/ ٣٠٤.
(٧) المفصل ص ٢١٦.
(٨) أي: ثاني اللغات في «بادي بدي».

والمضاف مصدر، إمّا بمعنى الفاعل، فيكون انتصابه على الحال، فيكون المعنى كما في «بادي بدي»، أو منصوب على الظرف بتقدير حذف المضاف، أي: وقت ابتدائك بما تبتدىء به، فهو مصدر مضاف إلى المفعول.

* * *

ومنها[١]: «أيدي سَبَا»، في قولهم: «تفرّقوا أيدي سبا، وأيادي سبا»[٢]، أي: مثل تفرّق أولاد سبأ بن يشجُب، حين أُرسل عليهم سيل العرم، و «الأيدي» كناية عن الأبناء والأسرة، لأنهم في التقوّي والبطش بهم بمنزلة الأيدي؛ ويجوز أن يكون في الأصل انتصابه على الحال، على حذف المضاف، وهو مَثَل. ويجوز أن يكون على المصدر، والمعنى: مثل تفرق أيدي سبأ، وأمره في بناء الأول والثاني، كما مرَّ في: «بادي بدِي»، فلذا ألزم ياء «أيدي» السكون، وسكِّنت همزة «سبأ»، ثم قلبت ألفًا؛ وقد يقال: «أيدي سبًا» بالتنوين، فيكون: «أيدي»، و «أيادي»، مضافين إلى «سبًا»، لكنه يلزم سكون ياءيهما، وقلب همزة «سبا».

وقد استعمل جوازًا كـ «خمسة عشر» مبنية الجزأين: ظروف، كـ «يومَ يومَ»، و «صباحَ مساءَ»، و «حينَ حينَ»؛ وأحوال نحو: «لقيتهُ كفةَ كفةَ»، و «هو جاري بيتَ بيت»؛ و «أخبرته أو لقيته صحرةَ بحرةَ».

ويجوز أيضًا، إضافة الصدر من هذه الظروف والأحوال إلى العجز، وإنما لم يتعيَّن بناء الجزأين فيهما، كما تعيَّن في «خمسة عشر»، لظهور تضمّن الحرف في «خمسة عشر»، دون هذه المركبات، إذ يحتمل أن تكون كلها بتقدير حرف العطف، وألاّ تكون.

فإذا قدَّرناه[٣]، قلنا أن معنى «لقيته يومَ يومَ»، و «صباحَ مساءَ»، و «حين حينَ»، أي: يومًا فيومًا، وصباحًا فمساءً، وحينًا فحينًا، أي: كلّ يوم، وكلّ صباح ومساء، وكلّ حين. والفاء تؤدِّي معنى هذا العموم، كما في قولك: «انتظرته ساعةً فساعةً»، أي: في كلّ ساعة، إذ فائدة الفاء التعقيب، فيكون المعنى: يومًا فيومًا عقيبه، بلا فصل، إلى ما لا يتناهى، فاقتصر على أول المكرَّر، أي: التثنية، كما في قوله تعالى: ﴿**ثمّ ارجعِ البصرَ كرّتين**﴾[٤]، و «لبّيكَ»، ونحوه، وكذا في «صباح مساء»، و «حين حينَ».

---

(١) أي: ومن المركبات.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في لسان العرب ١/ ٩٤ (سبأ)، ١٤/ ٣٧٠ (سبي)، ١٥/ ٤٢٦ (يدي)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥؛ والمستقصى ٢/ ٨٨.

(٣) أي: إذا قدّرنا حرف العطف.

(٤) الملك: ٤.

وقلنا[١]: إنّ أصل «لقيته كفّة كفّة»، معناه: متواجهين ذَوَي كَفَّة منّي، وكفّة منه، كأنَّ كلاً مِنّا كان يكفّ صاحبه عن التولّي والإعراض، وأصل «جاري بيت بيت»: متلاصقًا بيتي وبيته، أي: مجتمعان ملتزقان، كما تقول: «كلّ رجل وضيعته»، كما ذكرنا في باب الحال في قولهم: «بعت الشاءَ: شاةً ودرهمًا».

وأصل «لقيته صحرة بحرة»: صحرةً وبحرةً. ومعناه: ظاهرين ذَوَي صحرة، أي: انكشاف، وبَحرة، أي: اتساع، أي: في غير ضيق، و «أخبرته صحرة بحرة»، معناه: كاشفًا للخبر، ذا صحرة. ويجوز أن يكون مصدرًا لا حالاً، أي لقاءَ وإخبارًا ذا صحرة.

وإن لم نقدر حرف العطف، قلنا: إن المعنى: يومًا بعد يوم، وصباحًا بعد مساء، وحينًا بعد حين، كقوله [من الوافر]:

٤٧٢ ـ ولا تَبْلَى بسالَتُهُمْ وإنْ هُمْ ... صَلُوا بالحَرْبِ حينًا بَعْدَ حينِ

ولقيته ذا كفّة مع كفة أو بعد كفة، كما يُروى عن رؤبة: «كفة عن كفة»، كقولهم: «كابرًا عن كابر»، و «هو جاري بيت بيت»، أي: ذا بيت مع بيتٍ، أو

---

(١) قوله: «وقلنا» معطوف على قوله: «فإذا قدرناه قلنا...».

٤٧٢ ـ **التخريج**: البيت لأبي الغول الطهوي في أمالي القالي ١/ ٢٦٠؛ والحيوان ٣/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٣٣؛ وسمط اللآلي ص ٥٨٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤١، ١٣٩؛ وللطهويّ في لسان العرب ١٤/ ٤٦٨ (صلا).

اللغة: صَلِيَ بالأمر: قاسى حَرَّه وشدّته. البسالة: الشجاعة.

المعنى: استمرارهم في مواصلة الحروب لا تفل من عزمهم وشجاعتهم.

الإعراب: «**ولا**»: الواو: حرف عطف، «لا»: نافية. «**تَبْلَى**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف للتعذر. «**بسالتهم**»: فاعل مرفوع، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. «**وإن**»: الواو: حالية، أو عاطفة. «إن»: وصلية زائدة للتعميم عند بعضهم، وحرف شرط جازم عند آخرين. «**هم**»: فاعل لفعل محذوف يفسِّره المذكور. «**صَلُوا**»: فعل ماض مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**بالحرب**»: جار ومجرور متعلقان بـ «صلُوا». «**حينًا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصُوب بالفتحة. «**بَعْدَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بصفة لـ «حينًا». «**حينِ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «تبلى بسالتهم»: معطوفة على جملة واقعة خبرًا لمبتدأ محلها الرفع أو صفة لاسم مرفوع محلها الرفع أيضًا. وجملة «هم صَلُوا»: حالية محلها النصب. وجملة «صلوا»: خبر للمبتدأ «هم» محلها الرفع، هذا عند من جَعَل الواو حالية، ورأى آخرون أنها عاطفة، وهذا الشرط معطوف على شرط مقدر، والتقدير: «لا تبلى بسالتهم إنْ لم يصلوا بالحرب حينًا بعد حين وإن صَلُوا بها»، وعلى ذلك فالتركيب الشرطي المذكور معطوف على التركيب الشرطي المقدر الواقع حالاً، محله النصب. وجملة «صَلُوا هم»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها، وأمّا جملة «صَلُوا»: المذكورة فتفسيريّة لا محل لها. وجملة جواب الشرط: حذفت لدلالة ما تقدم عليها.

الشاهد فيه: أنَّ «حَينَ حينَ» يُفَسَّر بالتركيب: حينًا بعد حين، كما في البيت.

عند بيت، وأخبرته ذا صحرة مع بحرة، وإذا ضموا «نحرة» إليهما، أعربوا الثلاثة، نحو: «صحرةً بحرةً نحرةً»، على الإتباع، كما في: «خبيث نبيث»، إذ يتعذّر تركيب ثلاث كلمات. والنحر، أيضًا، بمعنى الإظهار، لأن نحر الإبل يتضمّنه، ومنه قولهم: «قتلته نحرًا»، وقولهم للعالم «نحرير»، لأن القتل والنحر يتضمّنان إظهار ما في داخل الحيوان.

فإذا أضيفت هذه الظروف والأحوال، فإمّا أن تكون الإضافة بمعنى اللام، على المعنى المذكور فيها عند عدم تقدير الحرف، وإمّا أن تكون لتشبيه هذه المركّبات بالمضاف والمضاف إليه، كما قلنا في «معد يكرب»، وكذا في نحو: «خمسة عشر» إذا جعل علمًا، جازت الإضافة تشبيهًا.

فإذا أخرجت هذه الظروف والأحوال عن الظرفية والحالية، وجبت الإضافة، ولم يجز التركيب، قال [من الوافر]:

٤٧٣ ـ ولولا يومُ يَومٍ ما أَرَدْنا جزاءَك والقروضُ لها جَزاءُ

وتقول: «أتيته في كل يوم يوم»، و «أتيتك في صباحِ مساءٍ»، وذلك لأن علة بناء الاسمين لم تكن فيها ظاهرة، كما مرَّ، لكنّه حسَّن تقديرَ ذلك وقوعها موقع ما يكثر بناؤه، وهو الظرف، وموقع الحال المشبه به، فإذا لم تقع موقعهما، لم يقدّر ذلك.

واستعمل كـ «خمسة عشر»، وجوبًا، أحوال لازمة للحالية، نحو: «تفرّقوا

---

٤٧٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٤/ ٤٦، ٤٨، ٦/ ٤٤٠؛ والكتاب ٣/ ٣٠٣؛ ولم أقع عليه في ديوانه (طبعة صادر)، وهو في طبعة الصاوي ١/ ٩؛ وهو بلا نسبة في الدرر ٣/ ٨٣؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٧.

اللغة: القروض: ج القرض، وهو ما يسلّف الإنسان من إساءة أو إحسان. الجزاء: المقابل.

المعنى: ولولا نصرنا لك في ذلك اليوم لما طلبنا جزاءك، وهذا بمثابة قرض يجب جزاؤه.

الإعراب: **«ولولا»**: الواو: حسب ما قبلها، «لولا»: حرف امتناع لوجود. **«يوم»**: مبتدأ مرفوع، وخبره محذوف وجوبًا، وهو مضاف. **«يوم»**: مضاف إليه. **«ما»**: حرف نفي. **«أردنا»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، و «نا»: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«جزاءك»**: مفعول به منصوب، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«والقروض»**: الواو: الحالية، «القروض»: مبتدأ مرفوع. **«لها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«جزاء»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع.

جملة «لولا... أردنا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «ما أردنا»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط غير جازم. وجملة «القروض لها جزاء»: في محلّ نصب حال. وجملة «لها جزاء»: في محل رفع خبر المبتدأ «القروض».

الشاهد فيه قوله: «يومُ يوم» حيث أجرى لفظ «يوم» الأوّل على ما تقتضيه العوامل، فرفعه بالابتداء، وأضافه إلى «يوم» الثاني، فجرّه بالإضافة، وذلك لأنه لم يرد بهما الظّرفيّة. وخبر «يوم» محذوف وجوبًا لوقوعه بعد «لولا».

شَغَر بَغَر، وشَذَر مَذَر»، بفتح فاء الكلمات وكسرها، و «خِذَع مِذَع» بكسر الفائين، و «أَخْولَ أخولَ»، كلها بمعنى: منتشرين؛ و «تركتهم حيثَ بيثَ»، أي: متفرقين ضائعين، و «سقط بينَ بينَ»، أي بين الحيّ والميّت، و «بين» الثانية زائدة، كما في قولهم: «المال بيني وبينك».

ولم يُسمع في هذه الكلمات الإضافة، كما سُمعت في المذكورة قبلُ، مع أنه يمكن ألاَّ يقدَّر فيها، أيضًا، حرف العطف كما في الأولى.

فـ «شَغَر»، من «اشتغرت عليه ضيعته»، أي: انتشرت ولم تنضبط، و «بَغَر»، مِن «بَغَر النجم»، أي: هاج بالمطر ونشره، و «شذر»، من «التشذّر»، أي: التفريق، و «مَذَر» من «التبذير»، وهو الإسراف، والميم بدل من الباء، ويقال: «شذر بذر»، على الأصل، أو من: «مذِرت البيضة»، أي: فسدت، و «خِذع» من «الخَذْع» وهو القطع، و «مِذَع» من قولهم: «فلان مذّاع»، أي: كذَّاب يُفشي الأخبار، وينشرها؛ و «حيثَ بيثَ»، وقد ينونان، وقد يقال: «حِيثَ بِيثَ» بكسر الفائين، وأصلهما: «حوث بوث»، وقد يستعملان على الأصل مع التنوين وعدمه، نحو: «حوثًا بوثًا»، من الاستحاثة والاستباثة، وهما بمعنًى، يقال: «استحثت الشيءَ» إذا ضاع في التراب فطلبته، وقد جاء: «حاثَ باثَ» بفتح الثائين، و «حاثِ باثِ» بكسرهما أيضًا، تشبيهًا بالأصوات، نحو: «قاشِ ماشِ»، و «خاقِ باقِ». وجاز قلب الواو ياءً، أو ألفًا، للاستثقال الحاصل بالتركيب، ومن نونهما فلكون الثاني إتباعًا، كما في: «خبيث نبيث».

وكثير من ألفاظ هذه المركبات، مع كونها مشتقة، كـ «خذع مذع»، و «شغر بَغَر»، لم تُستعمل إلا مع التركيب.

وندر مثل هذا المركب في غير الظروف والأحوال، لما قلنا إن تقدير الحرف في مثله غير متعيِّن، وإنَّما حسَّنه الحالية والظرفية.

وذلك نحو قولهم: «وقعوا في حَيصَ بَيصَ»، أي: في فتنة عظيمة، بفتح الصادين؛ والفاءان مكسورتان أو مفتوحتان. و «الحيص»: الهَرب، و «البوص»: السبق والتقدّم، أي: وقعوا في هَرَب وسبق بعضهم بعضًا لعظم الفتنة، فقلبوا الواو ياءً[1]، للازدواج، وهو أولى من العكس، لأن الياء أخف، وقد يقال: «حوص بوص» بقلب الياء واوًا[2]؛ وقد ينون الجزآن مع كسر الفاءين وفتحهما، فيكونان معربين، والثاني إتباع كما ذكرنا.

---

(١) في كلمة «بوص».

(٢) في كلمة «حوص».

وقد يقال: «حيصِ بيصِ» بكسر الصادين، والفاءان مفتوحتان أو مكسورتان تشبيهًا بالأصوات، وجاء: «حاصَ باصَ»، كـ «حاثَ باثَ» بفتحهما.

وأمّا الخازباز، فإنّه مركب من اسم فاعل: «خزَى»، أي: قهر وغلب، ومن اسم فاعل: «بَزَى»، إذا سما وارتفع، كأنه قيل: هو الخازي البازي، فركّبا، وجُعلا اسمًا واحدًا، وتُصُرِّف فيه على سبعة أوجه:

«خازِبازِ»، بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيهًا بالصوت.

و «خازَبازَ»، تشبيهًا بـ «خمسةَ عشر»، وكأنَّ أصله: الخازي والبازي على عطف أحد النعتين على الآخر.

و «خازَبازُ»، كـ «بعلبكُ»، على أن يبنى أولهما على الفتح، أو الكسر. وإنما جاز كسر الأول ههنا بخلاف «بعلبك»، نظرًا إلى أصل الزاي، وإنما منع الصرف في هذين الوجهين، للعلمية الجنسية والتركيب، فإذا دخله اللام، انكسر الثاني جرًّا، كما في سائر غير المنصرف.

و «خازِبازٍ» بإعرابهما على إضافة الأول إلى الثاني، كما يجوز في «بعلبك»، فيجوز صرف الثاني وترك صرفه.

و «خازِباءَ»، كـ «قاصِعاءَ»[1]، و «خِزْباز»، كـ «قرطاس»، وليس الأخيران مركّبين من كلمتين، بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين، كما قيل: «عبقسيّ»، في «عبد القيس».

وإذا دخلت اللام على هذه اللغات، لم تغيِّر ما كان مبنيًا عن بنائه، كما في: «الخمسة عَشرَ»، قال [من الوافر]:

٤٧٤ ـ تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القَلَعُ السَواري وجُنَّ الخازِبازِ بِهِ جُنونا

---

(١) القاصعاء: جحر اليربوع، وقيل: باب جحره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

٤٧٤ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٥٩؛ وإصلاح المنطق ص ٤٤؛ وجمهرة اللغة ص ٢٨٩؛ والحيوان ٣/ ١٠٩، ٦/ ١٨٦؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٠٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٢١؛ ولسان العرب ١/ ١٢٣ (فقأ)، ٥/ ٣٤٧ (خوز)، ٨/ ٢٩١ (قلع)، ١٣/ ٩٩ (جنن)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٥/ ١٢٦؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٤٣؛ والكتاب ٣/ ٣٠١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٢ (أين)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٧.

اللغة: تفقأ القرح: تشقق. القلع: جمع قَلَعة وهي قطعة السحاب التي تأخذ ناحية من السماء. السواري: جمع سارية وهي السحابة التي تأتي ليلاً. الخازباز: نوع من النبات. جن جنونًا: طال طولاً سريعًا.

المعنى: تهطل فوقه السُحب ليلاً نهارًا، فيطول النبات به سريعًا، كناية عن شدّة خصب المكان الذي يصفه. =

ولها خمسة معان: ضرب من العشب، وذباب يكون في العشب، وصوت الذباب، وداءٌ في اللهازم، والسِّنَّور.

وأمّا «خاقِ باقِ»، للنكاح، و «قاشِ ماشِ»، للقماش، فكلّ واحد منهما سمِّي بصوته، فبقيا على بنائهما.

* * *

= **الإعراب**: **«تفقَّأ»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«فوقه»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بالفعل «تفقأ»، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. **«القلع»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«السواري»**: صفة مرفوعة بضمّة مقدّرة. **«وجنّ»**: الواو: للعطف، «جن»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الخازباز»**: اسم مبني على الكسر في محلّ رفع فاعل. **«به»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (جنّ). **«جنونًا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة.

جملة «تفقأ القلع»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «جنّ الخازباز»: معطوفة عليها لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «جن الخازباز» حيث أدخل «الـ» التعريف على الاسم المركب (خازباز) وتركه مبنيًا على الكسر كما كان قبل التحلية بـ «أل»، كما تقول: «الخمسة عشر» فتدخل عليه الألف واللام وهو على حاله من البناء.

أسماء الكناية

١ ـ تعدادها

قال ابن الحاجب:

الكنايات: «كَمْ»، و «كَذا»، للعدد، و «كيت» و «ذيت»، للحديث.

* * *

قال الرضيّ:

الكناية، في اللغة والاصطلاح، أن يعبَّر عن شيء معيَّن، لفظًا كان أو معنًى، بلفظ غير صريح في الدلالة عليه، إمَّا للإبهام على بعض السامعين، كقولك: «جاءني فلان»، وأنت تريد: زيدًا، و «قال فلان: كيتَ وكيتَ»، إبهامًا على بعض مَن يسمع، أو لشناعة المعبَّر عنه، كـ «هَنٍ» في الفرج؛ أو الفعل القبيح، كـ «وطئت» و «فَعَلْت»، عن «جامَعْت»، و «الغائط» للحدث، أو للاختصار كالضمائر الراجعة إلى متقدِّم، أو لنوع من الفصاحة، كقولك: «كثير الرماد»، للكثير القِرى، أو لغير ذلك من الأغراض.

والمكنيّ عنه إن كان لفظًا، فقد يكون المراد معنى ذلك اللفظ، كقوله [من البسيط]:

٤٧٥ ـ كأنَّ فَعْلَةَ لَمْ تَمْلأْ مَواكِبُها ... ديارَ بَكْرٍ ولَمْ تَخْلَعْ ولم تَهَبِ

---

٤٧٥ ـ **التخريج**: البيت للمتنبي في ديوانه ١/ ٢١٧؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٤٧، ٤٥١.

اللغة: الموكب: الجماعة يركبون للزينة والفرجة. تخلع: تعطي، وكذلك تهب. فعلة: الوزن الصرفي لكلمة «خولة».

المعنى: يذكر المتنبي مساعي خولة أخت سيف الدولة، فيقول: كأنها لم تفعل شيئًا من هذه الأشياء، لأنَّ ذلك كله انطوى بموتها.

الإعراب: **«كأنَّ»**: حرف مشبه بالفعل. **«فَعْلة»**: اسم «كأنّ» منصوب بالفتحة. **«لم»**: حرف نفي وقلب وجزم. **«تملأْ»**: فعل مضارع مجزوم بالسكون. **«مواكبُها»**: فاعل مرفوع بالضمة. و «ها»: مضاف إليه محلها الجر. **«ديارَ»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«بكرٍ»**: مضاف إليه. **«ولم»**: الواو: حرف عطف، «لم»: مثل السابقة، وكذلك اللاحقة. **«تخلعْ»**: فعل مضارع مجزوم بـ «لم»، والفاعل مستتر تقديره: هي. **«ولم تهب»**: مثل «ولم تخلع» سوى أن «تهب» حرّك بالكسر للقافية، وأصله الجزم بالسكون.

=

أي: خولة، وكقولك: «مررتُ برجلٍ أَفْعل»، أي: أحمق، وقد يكون المراد مجرَّد ذلك اللفظ، كالألغاز والمعمَّيات، نحو: «اكفُفْ اكفُفْ»[(١)]، في: «مَهْمَه»، وكذا الأوزان التي يعبَّر بها عن موزوناتها في اصطلاح النحاة، كقولهم: «أَفْعَلُ» صفةً لا ينصرف، وهو عبارة عن كلمة أولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة، بعدها لام؛ وكذا غيره من الأوزان، كما يجيء في باب الأعلام؛ فيكون، على هذا، «كم» الاستفهامية كناية، لأنها سؤال عن عدد معيَّن، وكذا: «مَنْ»، و «ما»، و «كيفَ»، وغيرها من أسماء الاستفهام، لأنها كلها سؤال عن معيَّن غير مصرَّح باسمه؛ فـ «مَنْ»: سؤال عن ذي العِلم المعيَّن غير المصرَّح باسمه، ولو صرَّحت لقلت: «أزيد أم عمرو»؟ و «أذلك الفاضل أم ذلك الجاهل»؟

وكذا «أين» سؤال عن مكان معيَّن غير مصرَّح باسمه؛ وكذا أسماء الشرط، كلها كنايات، وذلك لأن كلمات الشرط والاستفهام بمعنى «أيّ» الموضوع للمعيَّن، شرطًا كان أو استفهامًا؛ تكنّي بهذه الأسماء شرطًا أو استفهامًا عن المعيَّنات غير المحصورة، اختصارًا، إذ كان يطول عليك لو قلت مكان: «أين زيد؟ أفي الدار، أم في السوق، أم في الخان؟» إلى غير ذلك من جميع المعيَّنات، فحرف الشرط وحرف الاستفهام مقدَّران قبل هذه الأسماء كما هو مذهب سيبويه؛ وهي كنايات عن المعيَّنات التي لا تتناهى كما مرَّ.

وقول المصنف: ليس نحو: «مَن»، و «ما»، و «كيف»: كناية؛ ممنوع، إذ كثيرًا ما يجري في كلامهم: أن «مَن» كناية عن العقلاء، و «ما» عن غيرهم، وقولك: «أنا»، و «أنت»، ليس بكناية، لأنه تصريح بالمراد. وضمير الغائب كناية، إذ هو دالّ على المعنى بواسطة المرجوع إليه غير صريح بظاهره فيه.

= جملة «كأن فعلة لم تملأ مواكبها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تملأ مواكبها»: خبر «كأن» محلها الرفع، وعطف عليها جملتي «تَخْلَعْ» و «تهب».

التمثيل به: أن «فَعْلة» كناية عن موزونها مع اعتبار معناه، وهو «خولة» ولذلك منع «فعلة» من الصرف، ولو لم يقصد العلمية لصرفه.

(١) جعل البغدادي «اكفف اكفف» شاهدًا، وقال: «هو قطعة من بيت ثانٍ من أُحجيَّة للحريري في مقاماته، وهما [من الكامل]:

يـا مَـنْ تُـقَـصِّـرُ عَـنْ مَـدا ... هُ خُـطـى مُـجـاريـهِ وتَـضـعـفْ

مـا مِـثْـلُ قـولِـكَ لـلَّـذي ... أَضْحَى يُحاجيك: اكـفـف اكـفـفْ

على أنَّ المراد بهذين اللفظين المكرَّرين بطريق الإلغاز والتعمية: مهمه، وهو القفر. فإنّ «اكفف» يرادفه «مَهْ»، ومكرّره «مَهْمَه»، فمجموع «اكفف اكفف» كناية عن «مهمه». وهذا تعمية وإلغاز. خزانة الأدب ٦/ ٤٥٢.

ويقال: «كنيتُ عن كذا بكذا، وكنوتُ»، قال [من الطويل]:

٤٧٦ - وإنِّي لأَكْنُو عَنْ قَذُورَ بغَيْرِها   وأَعْـرِبُ أَحْـيـانًـا بـهـا فـأُصـارِحُ

فالكناية ضدّ التصريح لغةً واصطلاحًا.

اعلمْ أنّ جميع الكنايات ليست بمبنية[1]، فإنّ «فلانًا» و «فلانة» منها بالاتفاق، وهما معربان. والمبنيّ منها: «كَمْ»، و «كذا»، و «كأيِّنْ»، و «كيتَ»، و «ذَيتَ»، وأمَّا أسماء الاستفهام والشرط فلم تعدَّ هنا، لأن لها بابًا آخر، هي أخصُّ به، فالكنايات كالظروف في كون كلّ واحد منهما قسمين: معربًا ومبنيًّا.

قال المصنّف: المراد بالكنايات ألفاظ مبهمة يعبَّر بها عمَّا وقع في كلام متكلّم مفسَّرًا، إمَّا لإبهامه على المخاطب، أو لنسيانه، فـ «كَمْ» لا تكون من هذا القبيل، على ما أَقرَّ به، استفهامية كانت أو خبرية، ولا لفظ «كذا» في قولك: «عندي كذا رجلاً»، لأنه ليس حكاية لما وقع في كلام متكلّم مفسَّرًا، ولا «كيت وكيتَ»، و «ذيتَ وذيتَ». بَلَى، مثل قولك: «قال فلان: كذا»، و «قال فلان: كيت وكيت»، داخل في حدِّه. و «كأيِّن» خارج عنه، نحو قولك: «كأيِّن رجل عندي».

واعلم أن بناء «كم» الخبرية لشبهها بأختها الاستفهامية، قال المصنف،

---

٤٧٦ - **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٦٥، ٤٦٦؛ وإصلاح المنطق ص ١٤٠؛ ولسان العرب ١/ ٥٨٩ (عرب)، ٢/ ٥١١ (صرح)، ٥/ ٨٢ (قذر)، ١٥/ ٢٣٤ (كنى).

اللغة: أكنو: أكني، أي: لا أصرِّح. قذورُ: اسم امرأة بعينها. أعرب عن الشيء: بيَّنه.

المعنى: أذكرها في بعض الأوقات باسم غيرها، وأصرِّح باسمها في وقت آخر، فأعرب، وأبيِّن.

الإعراب: **«وإني»**: الواو: بحسب ما قبلها، وما قبلها مجهول. «إني»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه محله النصب. **«لأكنو»**: اللام: هي المزحلقة، «أكنو»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو للثقل، والفاعل مستتر تقديره: أنا. **«عن قذورَ»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف متعلّقان بالفعل «أكنو»، وكذلك **«بغيرها»**، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«وأعرِب»**: الواو: حرف عطف، «أعرب»: فعل مضارع مرفوع مثل «أكنو»، ولكن بضمة ظاهرة. **«أحيانًا»**: مفعول فيه ظرف زمان منصُوب متعلق بـ «أكنو». **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أعْرِبُ». **«فأصارحُ»**: الفاء: حرف عطف، «أصارح»: مثل «أعرب».

جملة «إِني لأكنو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أكنو»: خبر «إنَّ» محلها الرفع، وعطف عليها جملتي «أُعْرِبُ» و «أصارح».

الشاهد فيه: أنّه يقال: «كنوت» كما يقال: «كنيت»، قاصدًا الإخفاء والاستتار، لذا قال الرضي: فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحًا.

(١) الصواب القول: ليست الكنايات كلّها بمبنيّة.

والأندلسي، أو لتضمنها معنى الإنشاء الذي هو بالحروف غالبًا، كهمزة الاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك، فأشبهت ما تضمَّن الحرف.

فإن قيل: الكلام الخبري هو الذي يقصد المتكلم أن له خارجًا موجودًا في أحد الأزمنة مطابقًا لما تكلم به، فإن طابقه سُمِّي كلامه صدقًا، وإلاّ فكذبًا. والإنشائي ما لا يقصد المتكلّم به ذلك، بل إنما يحصِّل المتكلم المعنى الخارج بذلك الكلام؛ والكلام المصدَّر بـ «كَمْ»، أو بـ «رُبَّ»، لا بدَّ فيه من أن يقصد المتكلّم مطابقته للخارج، نحو: «كَمْ رجلٍ لقيته»، و [من الرمل]:

رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظًا قَلْبَهُ قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتًا لَمْ يُطَعْ[1]

فيصح أن يقال: «ما لقيت رجلاً»، و «لم تنضجْ صدر أحد»، وجواز التصديق والتكذيب دليل كونهما خبرَين.

فالجواب: أنّ معنى الإنشاء في «كم» في الاستكثار، وفي «ربَّ» في الاستقلال، ولا يقصد المتكلم أن للمعنيين خارجًا، بل هو الموجد لهما بكلامه. بَلَى، يقصد أن في الخارج قلّة أو كثرة، لا استكثارًا ولا استقلالاً، فلا يصحّ أن يقال له: «كذبت»، فإنك ما استكثرت اللقاء، وما استقللت الإنضاج، كما لو قال: «ما أكثرهم»! صحَّ أن يقال: «ليسوا بكثيرين»، ولم يصح أن يقال: «ما تعجبت من كثرتهم». وليس كذلك نحو: «ما قام زيد»، فإنه لا يفيد أنك تعدّ قيامه منفيًّا بهذا الكلام كما أفاد: «كَمْ رجل لقيته»! أنك تعد لقاءه كثيرًا بهذا الكلام، بل المعنى أنك تحكم بانتفائه في الخارج.

ويأتي تمام القول فيه في أفعال المدح والذم، إن شاء الله تعالى. وأمَّا بناء «كذا»، فلأنه في الأصل «ذا» المقصود به الإشارة، دخل عليه كاف التشبيه. وكان «ذا» مشارًا به إلى عدد معيَّن في ذهن المتكلم، مبهم عند السامع، ثم صار المجموع بمعنى «كم». وانمحى عن الجزأين معنى التشبيه، والإشارة، كما ذكرنا في: «فاها لفيك»، و «أيدي سبا»، فصار الكلمتان ككلمة واحدة. ولذا نقول: «إنّ كذا مالُك»، برفع «مالُك» على أنه خبر «إنَّ»، ولا نقول: إن اسم «إنّ»: الكاف الاسمية، لأنها عند سيبويه لا تكون اسمية إلا للضرورة، كما يجيء في حروف الجر. فيبقى «ذا» على أصل بنائه.

قوله: «كذا للعدد»، وقد يكون لغير العدد، أيضًا، نحو: «قال فلان كذا».

وأمَّا «كأيِّن» فهو كاف التشبيه دخلت على «أيّ» التي هي في غاية الإبهام إذا قطعت عن الإضافة، فـ «كأيِّن» مثل «كذا» في كون المجرورين مبهمين عند السامع، إلاّ أنَّ في «ذا» إشارة في الأصل إلى ما في ذهن المتكلم، بخلاف «أيّ»

---

(١) تقدّم بالرقم ٤٢٧.

فإنه للعدد المبهم. والتمييز بعد «كذا» و «كأيِّنْ»، في الأصل، عن الكاف، لا عن «ذا» و «أيّ»، كما في: «مثلك رجلاً»، لأنك تُبيِّن في «كذا رجلاً»، و «كأيِّن رجلاً» أن مثل العدد المبهم من أي جنس هو، ولم تبيِّن العدد المبهم حتى يكون التمييز عن «ذا»، و «أيّ».

فـ «أيّ» في الأصل كان معربًا، لكنه، كما قلنا في «كذا»، انمحى عن الجزأين معناهما الإفراديّ، وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى «كم» الخبرية، فصار كأنه اسم مبنيّ على السكون، آخره نون ساكنة، كما في «مِنْ» لا تنوين تمكّن، فلذا يكتب بعد الياء نون، مع أن التنوين لا صورة له خطًا. ولأجل التركيب تُصُرِّف فيه، فقيل: «كائِن» بالألف بعد الكاف، بعدها همزة مكسورة بعدها نون ساكنة.

قال يونس: هو اسم فاعل من «كان». وذهب المبرّد، وهو الأَولى، إلى أنهم بنوا من الكلمتين لمّا ركبوهما اسمًا على «فاعِل»، فالكاف فاء الكلمة، والهمزة التي كانت فاء «أيّ» صارت عينًا، وحذفت إحدى الياءين، وبقيت الأخرى لامًا.

وقال الخليل: الياء الساكنة من «أيّ» قدِّمت على الهمزة، وحرِّكت بحركتها لوقوعها موقعها، وسكِّنت الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة، ثم قلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الألف والهمزة، فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين، وبقيت الياء الأخيرة بعد كسرة، فأذهبها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص.

وقال بعضهم: الياء المتحركة قدِّمت على الهمزة، وقلبت ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم سكِّنت الهمزة، وكُسرت للساكنين، وحذفت الأولى كما في: «قاض». ومنهم مَن قال: قدِّمت العين، أي: الياء الساكنة على الهمزة، وقلبت ألفًا مع سكونها كما في: «طائيّ»[1]، و «حارِيّ»[2]، ثم نقلت كسرة الياء إلى الهمزة إتمامًا للتغيير، وحذفت للتنوين بدليل أن مِن لغاته: «كَيْءٍ» نحو: «كَيْع»[3]؛ وقد يقال: «كَيْأً» بفتح الهمزة على أنها بقيت مفتوحة، ثم قُلبت الياء التي هي لام الكلمة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، وقد يقال: «كَأْيٍ»، نحو: «كَعْيٍ»[4] بحذف حركة الهمزة مع الياء الأولى.

وجاء: «كَأٍ»، نحو: «كَعٍ»، إمّا على حذف العين واللام معًا، ونقل كسرة

---

(١) نسبة شاذّة إلى «طيِّء».
(٢) نسبة شاذّة إلى «الحيرة».
(٣) الكَيْع: الجُبْنُ. يقال: كاعَ يكيعُ يكاعُ كيْعًا وكيعوعَةً. (لسان العرب ٨/ ٣١٧ (كيع)).
(٤) كعا: جَبُن. (لسان العرب ١٥/ ٢٢٥ (كعا)).

اللام إلى الهمزة؛ وإمَّا على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين، كما في «عَمِ» و «شَجِ».

وعند الكوفيين: «كَمْ»، أيضًا، مركَّبة مثل «كأيِّنْ» و «كذا»، من كاف التشبيه و «ما»، وذلك لأن «ما»، كما ذكرنا في الموصولات، للمجهول ماهيته، فهي في إبهام «أيّ»، و «ذا»، ثم حُذفت ألفها، وسُكِّنت الميم للتركيب، وحَذفُ ألِفها إذا كانت في الاستفهام قياس، نحو: «لِمَ»، و «فِيمَ»، فتكون «كم» الاستفهامية، كقوله [من الرمل]:

٤٧٧ ـ يا أبا الأسْوَدِ لِمْ خَلَّيتَني لِهُمومٍ طارِقاتٍ وفِكَرْ

وأمَّا عند البصريين، فلا تركيب في «كَمْ»(١).

وأمَّا «كيتَ» و «ذيت»، فإنما بُنيا، لأن كل واحدة منهما كلمة واقعة موقع الكلام، والجملة من حيث هي هي، لا تستحق إعرابًا ولا بناءً، كما مرَّ في المركَّبات.

فإن قيل: فكان يجب ألاَّ تكون مبنية، أيضًا، كالجمل.

قلت: يجوز خلوّ الجمل من الإعراب والبناء، لأنهما من صفات المفردات

---

٤٧٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ١٠٠، ٧/ ١٠٨، ١٠٩؛ والدرر ٦/ ٣١٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٩٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٠٩؛ وشرح المفصل ٩/ ٨٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٩؛ ومغني اللبيب ١/ ٢٩٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١١.

اللغة: الطارق: الزائر ليلاً، ويقصد هنا الهموم. خلّيتني: خذلتني وتركتني لأعدائي.

المعنى: يلوم أبا الأسود لأنه تركه للهموم والذكريات التي لا تسمح له بالنوم.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«أبا»**: منادى مضاف منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة. **«الأسود»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لم»**: اللام: حرف جر، «ما»: اسم استفهام في محلّ جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «خليتني». **«خلّيتني»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«لهموم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «خلّيتني». **«طارقات»**: صفة (هموم) مجرورة بالكسرة. **«وفكر»**: الواو: حرف عطف، و «فكر»: معطوف على مجرور، مجرور مثله بالكسرة وسكّن لضرورة الشعر.

جملة «يا أبا الأسود»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لم خليتني»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «لم» حيث أنّ أصلها (ما) الاستفهامية، وحرف الجر اللام، ثم حذف ألف (ما) وسكّن الميم، وقيل في ذلك إن الحذف جاء للتفريق بين (ما) الاستفهامية والموصوليّة، وبخاصة في موضع الجرّ؛ وأما إسكان الميم فهو إجراء للوصل مجرى الوقف.

(١) انظر: المسألة الأربعين في «الإنصاف في مسائل الخلاف». ص ٢٩٨ ـ ٣٠٣.

من الأسماء، ولا يجوز خلوّ المفرد عنهما، فلما وقع المفرد موقع ما لا إعراب له في الأصل ولا بناء، ولم يجز أن يخلو منهما مثله، بقي على الأصل الذي ينبغي أن تكون الكلمات عليه، وهو البناء، إذ بعض المبنيات، وهو الخالي عن التركيب، يكفيه عريُّه عن سبب الإعراب، فعريُّه عن سبب الإعراب سببٌ للبناء، كما قيل: عدمُ العلّة علّةُ العدم.

فإن قلت: إنهما وُضعتا لتكونا كناية عن جملة لها محل من الإعراب، نحو: «قال فلان كيت وكيت»، أي: زيد قائم، مثلاً، وهي في موضع النصب.

قلت: إن الإعراب المحلِّيَّ في الجملة عارض، فلم يعتدَّ به.

وبناؤهما على الفتح أكثر، لثقل الياء، كما في: «أينَ»، و «كيفَ»، أو لكونهما في الأغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحلّ، ويجوز بناؤهما على الضم، والكسر أيضًا؛ تشبيهًا بـ «حيثُ»، و «جَيرِ»، ولا تستعملان إلا مكرَّرتين بواو العطف، نحو: «قال فلان كيت وكيت»، و «كان من الأمر ذيت وذيت»، وهما مخففتان مِن: «كيَّة»، و «ذيَّة»، بحذف لام الكلمة وإبدال التاء منها، كما في «بنت»، والوقف عليهما بالتاء، كما على «بنت»؛ ومن العرب مَن يستعملهما على الأصل، فلا يكونان إلا مفتوحتين، لثقل التشديد، والوقف عليهما بالهاء.

ولامهما ياء لا واو، إذ ليس في الكلام مثل: «حَيْوت»، وواو «حيوان» بدل من الياء، إلاّ عند المازني، وعنده واو حيوان أصل، فيجوز أن يكون، أيضًا، لام «كيَّة» و «ذيَّة» واو؛ ولم نقل إن أصلها: «كَوْيَة» و «ذَوْيَة»، لأن التاء في «كيت» و «ذيت» بدل من اللام، فلو كانت العين واوًا، لقلت: «كوتَ» و «ذَوتَ»؛ والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القصة.

وحكى أبو عبيدة: «كَيْه» بالهاء مكان تاء «كيت»، مفتوحة ومكسورة.

٢ ـ تمييز «كم» الاستفهاميّة وتمييز «كم» الخبريّة

قال ابن الحاجب:

فـ «كم» الاستفهامية مميِّزها منصوب مفرد، ومميِّز الخبرية مجرور مفرد ومجموع، وتدخل «مِن» فيهما، ولهما صدر الكلام.

* * *

قال الرضيّ:

«كم» الاستفهاميّة، و «كم» الخبريّة تدلاّن على عدد ومعدود، فالاستفهامية

لعدد مبهم عند المتكلم، معلوم، في ظنه، عند المخاطب، والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب، وربَّما يعرفه المتكلم، وأمَّا المعدود، فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية، فلذا احتيج إلى التمييز المبيِّن للمعدود. ولا يحذف إلا لدليل، كما تقول مثلاً: «كم عندك»؟ إذا جرى ذكر الدنانير، أي: كم دينارًا، أو: «كم عندي»! أي: كم دينارٍ.

قالوا: وحذف مميز الاستفهامية أكثر، لأنه في صورة الفضلات؛ ومميز الاستفهامية منصوب مفرد، حملاً لها على المرتبة الوسطى من العدد، وستجيء العلة في باب العدد، وإنما حملت على وسطى المراتب، لأن السائل لا يعرف في الأغلب الكثرة والقلّة، فحملها على الدرجة المتوسطة بين القلّة والكثرة أولى. «وكم»، منونة تقديرًا، لكن فصل المميز عن «كم» الاستفهامية جائز في الاختيار، نحو: «كم لَك غلامًا»، ولا يجوز ذلك في العدد، إلا اضطرارًا كما قال [من المتقارب]:

على أنَّني بَعْدَما قَدْ مَضَى ثلاثُون للهَجْرِ حولاً كَمِيلا[1]

وذلك لأن العدد مع المعدود ككلمة واحدة، ألا ترى أن «عشرون» مع مميزه بمنزلة: «رجل» و «رجلان»، ولو وجدوا لفظًا دالاً على المعدود مع العدد كما في المفرد والمثنى، لم يحتاجوا إلى العدد؛ وكذا كل مقدار مع مميزه، لا يفصل بينهما، نحو: «رطل زيتًا»، لأنه هو، بدليل إطلاق أحدهما على الآخر، بخلاف «كم» الاستفهامية مع مميزها؛ ولا يجوز جرّ مميز الاستفهامية إلاّ إذا انجرّت هي بحرف الجر، نحو: «على كم جذع بُني بيتك»؟ و «بكم رجل مررت»؟ فيجوز في مثله: الجر مع النصب، وذلك لأن المميِّز والمميَّز في المعنى شيء واحد، فكأن الجارّ الداخل على «كم» داخل على مميِّزه، فالجر عند الزجّاج بسبب إضافة «كم» إلى مميزه كما في الخبرية، قصد تطابق «كم» ومميزه جرًّا، وعند النحاة: هو مجرور بـ «مِنْ» مقدرة، ومُجوِّز إضمارها قصدُ التطابق، ولا يجوز أن يكون المجرور بدلاً من «كم» لأن بدل متضمِّن الاستفهام يقترن بهمزة الاستفهام، كما مرّ في باب البدل؛ ولا يكون مميز الاستفهامية مجموعًا؛ كمميز المرتبة الوسطى، خلافًا للكوفيين؛ وعلى ما أجاز السيرافي في العدد: «أعشرون غلمانًا لك»؟ إذا أردت طوائف من الغلمان، ينبغي جواز: «كم غلمانًا لك»؟ بهذا المعنى. وقال البصريون: لو جاء نحو: «كم غلمانًا لك»؟ فالمنصوب حال لا تمييز، والتمييز

(١) تقدّم بالرقم ٢٠٧.

محذوف، أي: كم نفسًا لك في حال كونهم غلمانًا، والعامل في الحال الجارّ والمجرور، فلا يجوز عندهم: «كم غلمانًا لك»؟ إلاَّ على مذهب الأخفش، كما تقدم في باب الحال.

والجرُّ في مميز الخبرية بإضافتها إليه، خلافًا للفرّاء، فإنه عنده بـ «مِنْ» مقدَّرة، وهذا كما قال الخليل[1] في: «لاَهِ أبوك»[2]: إنه مجرور بلام مقدرة، وإنما جوَّز الفرّاء عمل الجارّ المقدر ههنا، وإن كان في غير هذا الموضع نادرًا، لكثرة دخول «من» على مميز الخبرية، نحو: ﴿**وكم من مَلَك**﴾[3]، و ﴿**كم من قرية**﴾[4]، والشيء إذا عُرف في موضع، جاز تركه لقوة الدلالة عليه، فإن فصل بين الخبرية ومميزها، جاز جرُّه عند الفرّاء، لأنه يجره بـ «من» المقدرة، لا بالإضافة، وغيره يوجب نصبه حملاً على الاستفهامية، إذ لا يمكن الإضافة مع الفصل، إلا على مذهب يونس، فإنه يجيز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه، فيجيز في الاختيار نحو قوله [من الرمل]:

٤٧٨ ـ كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نالَ العُلَى   وكَريمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهْ

(١) الكتاب ٣/ ٤٩٨.

(٢) بمعنى: «لِلّهِ أبوك»! في التعجب كـ «لِلّهِ درُّك»!
انظر: الكتاب ٢/ ١١٥.

(٣) النجم: ٢٦.   (٤) الأعراف: ٤.

٤٧٨ ـ **التخريج**: البيت لأنس بن زنيم في ديوانه ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٨، ٤٧١؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٣؛ ولعبد الله بن كريز في الحماسة البصرية ٢/ ١٠؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ٢٠٤؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٤؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٢؛ والكتاب ٢/ ١٦٧؛ والمقتضب ٣/ ٦١؛ والمقرب ١/ ٣١٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٥٦.

اللغة: المقرف: النذل اللئيم الأب. وضعه: جعله وضيعًا منحطًا.

المعنى: إن الجود والكرم يرفع الدنيء اللئيم، والبخل يحطّ من منزلة السيد الشريف.

الإعراب: «**كم**»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «**بجود**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نال». «**مقرف**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نال**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**العلى**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدّرة على الألف. «**وكريم**»: الواو: للعطف، «كريم»: معطوف على مجرور، مجرور مثله. «**بخله**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: ضمير متصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**قد**»: حرف تحقيق. «**وضعه**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والهاء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو.

جملة «كم مقرف نال العلى»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «نال العلى»: في محلّ رفع خبر لـ «كم». وجملة «بخله قد وضعه»: في محلّ جرّ صفة لـ «كريم». وجملة «قد وضعه»: في محلّ رفع خبر لـ «بخله».

=

وقال الأندلسي: إن يونس يُجيز الفصل ههنا بالظرف وشبهه، إذا لم يكن مستقرًا؛ ولم ينقل غيره عدم الاستقرار عن يونس ههنا، كما نقلوه كلهم في باب «لا» التبرئة، نحو: «لا أبا اليوم لك».

والدليل على جواز الفصل بالمستقر، أيضًا، قوله [من الكامل]:

٤٧٩ - كَمْ في بني سَعْدِ بن بَكْرٍ سَيِّدٍ ضَخْمِ الدسيعَةِ ماجِدٍ نَفّاعِ

وأما الجرّ مع الفصل بالجملة، فلا يجيزه إلا الفرّاء، بناء على مذهبه المتقدم، وذلك نحو قوله [من البسيط]:

٤٨٠ - كَمْ نالَني مِنْهُمْ فَضْلاً على عَدَمٍ إذ لا أكادُ مِنَ الإقْتارِ أَحْتَمِلُ

= الشاهد فيه قوله: «كم بجود مقرف» حيث جاء بـ «كم» الخبرية التي تدلّ على التكثير في محل رفع مبتدأ، و «مقرف» مُمَيِّزًا لـ «كم» بالجر على الأصل، ولم يمنع الجرَّ بالإضافة وُجودُ فاصل هو الجار والمجرور (بجود). وللبيت تخريجات أخرى.

٤٧٩ - التخريج: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٦/ ٤٧٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٢؛ والكتاب ٢/ ١٦٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٩٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٠؛ واللمع ص ٢٢٩؛ والمقتضب ٣/ ٦٢.

اللغة: الدسيعة: العطيّة، أو الجفنة. نفاع: صيغة مبالغة من النفع.

المعنى: كُثُرٌ هم السادة في بني سعد بن بكر، الكرماء الأسخياء الشرفاء.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «في بني»: جار ومجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، متعلّقان بخبر (كم) المحذوف. «سعد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «بن»: صفة (بكر) مجرورة بالكسرة. «بكر»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «سيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة (مُمَيِّز «كم»). «ضخم»: صفة مجرورة بالكسرة. «الدسيعة»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «ماجد»: صفة مجرورة بالكسرة. «نفاع»: صفة ثانية مجرورة بالكسرة.

جملة «كم في بني سعدٍ...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «كم في بني سعد بن بكر سيِّدٍ» حيث فصل بين «كم» الخبرية وبين مميِّزها «سيدٍ» بالجار والمجرور «في بني سعد بن بكر».

٤٨٠ - التخريج: البيت للقطامي في ديوانه ص ٣٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٨٣؛ والدرر ٤/ ٤٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣١؛ والكتاب ٢/ ١٦٥؛ واللمع ص ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٢٩٨، ٤/ ٤٩٤؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٢٨٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٦٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٣٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٥؛ والمقتضب ٣/ ٦٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٥.

اللغة: على عدم: على فقر وحاجة. الإقتار: الفقر. أحتمل: أرتحل طالبًا رزقًا.

المعنى: كثيرًا ما أفضلوا علي عندما كنت محتاجًا، حتى أكاد لا أرتحل عنهم طلبًا للرزق.

الإعراب: «كم»: اسم كناية في محلّ رفع مبتدأ. «نالني»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «منهم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نالني». «فضلاً»: تمييز منصوب بالفتحة. «على عدم»: جار ومجرور متعلّقان بـ «نالني». «إذ»: ظرف زمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بـ «نال». «لا»:

وإذا كان الفصل بين «كم» الخبرية ومميزها بفعل متعدٍّ، وجب الإتيان بـ «مِن»، لئلاّ يلتبس المميز بمفعُول ذلك المتعدِّي، نحو قوله تعالى: **﴿كم تركوا مِن جنَّات﴾**[1]، و **﴿كم أهلكنا من قرية﴾**[2].

وحال «كم» الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل، كحال «كم» الخبرية في جميع ما ذكرنا.

وبعض العرب ينصب مميز «كم» الخبرية، مفردًا كان أو جمعًا بلا فصل، أيضًا، اعتمادًا في التمييز بينهما وبين الاستفهامية على قرينة الحال، فيجوز، على هذا، أن تكون في؛ «كم عَمّةً»[3]، بالنصب، خبرية.

وإنما انجرّ مميز «كم» الخبرية المفرد، وهو أكثر من الجمع، لأن «كم» للتكثير، فصار مميزه كمميز العدد الكثير، وهو «المائة» و «الألف». وإنما جاز الجمع فيه، ولم يجز في العدد الصريح، لأن في لفظ العدد الكثير دلالة على الكثرة، فاستغني بتلك الدلالة عن جمع المميز. وأمّا «كم» فهو كناية عن العدد الكثير، وليس بصريح فيه، فجوَّزوا جمع مميزه، تصريحًا بالكثرة.

* * *

قوله: «وتدخل مِن فيهما»، أي في مميزيهما، أمّا في الخبرية فكثير، نحو: **﴿وكم من مَلَك في السموات﴾**[4]، و **﴿كم من قرية﴾**[5]، وذلك لموافقته جرًّا للمميز المضاف إليه «كم»؛ وأمّا مميز «كم» الاستفهامية، فلم أعثر عليه مجرورًا بـ «مِنْ»، في نظم ولا نثر، ولا دلّ على جوازه كتاب من كتب النحو، ولا أدري ما صحته.

= حرف نفي. **«أكاد»**: فعل مضارع ناقص، واسمها ضمير مستتر تقديره: أنا. **«من الإقتار»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحتمل». **«أحتمل»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنا.

جملة «كم نالني»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «نالني»: في محلّ رفع خبر لـ «كم». وجملة «لا أكاد أحتمل»: في محلّ جرٍّ بالإضافة. وجملة «أحتمل»: في محلّ نصب خبر «أكاد».

الشاهد فيه قوله: «كم نالني منهم فضلاً» حيث فصل بين (كم) الخبرية وبين مميّز (فضلاً) بالجملة (نالني منهم)، فنصبه، والفرّاء يجيز جرّ (فضلاً).

(١) الدخان: ٢٥. (٢) القصص: ٥٨.

(٣) من قول الفرزدق [من الكامل]:

كم عمّة لك يا جرير وخالة ... فدعاء قد حلبت عليّ عشاري

وسيأتي بالرقم ٤٨١.

(٤) النجم: ٢٦. (٥) الأعراف: ٤.

وإذا انجر المميز بـ «مِنْ» وجب تقدير «كم» منونة.

قوله: «ولهما صدر الكلام»، أما الاستفهامية فللاستفهام، وأمَّا الخبرية فلِما تضمنته من المعنى الإنشائي في التكثير، كما أن «ربَّ» لمَّا تضمنت المعنى الإنشائي في التقليل، وَجَب لها صدر الكلام. ولي، في تضمنهما معنى الإنشاء، أعني: «ربَّ»، و «كَمْ»، نظر، كما يجيء في باب التعجب(١).

وإنما وجب تصدير متضمِّن معنى الإنشاء، لأنه مؤثِّر في الكلام مخرج له عن الخبرية، وكلّ ما أثَّرَ في معنى الجملة مِن الاستفهام والعرض والتمني والتشبيه ونحو ذلك، فحقّه صدر تلك الجملة، خوفًا من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير، فإذا جاء المغيِّر في آخرها تشوَّش خاطره، لأنه يجوِّز رجوع معناه إلى ما قبله من الجملة مؤثِّرًا فيها، ويجوِّز بقاء الجملة على حالها، فيترقّب جملة أخرى، يؤثّر ذلك المغيِّر فيها.

٣ ـ مواقع «كم» الاستفهامية، و «كم» الخبريّة من الإعراب

قال ابن الحاجب:

وكلاهما يقع مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا؛ فكلّ ما بعده فعل غير مشتغل عنه؛ كان منصوبًا، معمولاً له على حسبه؛ وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور، وإلاّ فمرفوع مبتدأ إن لم يكن ظرفًا، وخبرًا إن كان ظرفًا؛ وكذلك أسماء الشرط والاستفهام.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «كلاهما»، أي: «كم» الاستفهاميّ(٢)، و «كم» الخبريّ، وإنما وقع كل منهما مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا، لأنهما اسمان، ولا بدّ لكلّ اسم مركَّب من إعراب، وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر.

قوله: «فكل ما بعده فعل..»، أخذ يفصل مواقعهما في الإعراب، يعني إذا كان بعد «كم» فعل، لم يشتغل عن نصب «كم» بنصب الضمير الراجع إليه، كما في نحو: «كم رجلاً ضربته»؟ أو بنصب متعلَّق ذلك الضمير، كما في نحو: «كم رجلاً ضربت غلامه»؟ كان(٣) «كم» منصوبًا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل،

---

(١) سيعرض لذلك مجملاً في باب التعجّب، وسيُفصِّل القول فيه في باب أفعال المدح والذمّ.

(٢) ذكَّر النعت «الاستفهاميّ» مُراعيًا لفظ «كَمْ».

(٣) قوله: «كان» جواب «إذا».

أي: على حسب اقتضائه، فإن اقتضى المفعول به، فـ «كمْ» منصوب المحلّ بأنه مفعول به، نحو: «كم رجلاً ضربتَ»؟، و «كم غلام ملكت»! والأولى أن يقول: معمولاً على حسبه وحسب المميز معًا؛ وذلك أنكَ تقول: «كم يومًا ضربت»؟ فـ «كمْ»، منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه، وغير ذلك من المنصوبات، فتعيُّنه لأحد المنصوبات إنما هو بحسب الفعل وحسب المميز. فبقولك «معًا»، تعيَّن للظرفية، ولو قلت: «كم رجلاً...» لكان انتصابه بكونه مفعولاً به، ولو قلت: «كم ضربةً»، لانتصب بكونه مفعولاً مطلقًا.

ويجوز أن يجعل «كم» في هذه المواضع مبتدأ، والجملة خبره، والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر[1].

* * *

قوله: «ما بعده فعل»، أي: فعل أو شبهه، ليشمل نحو: «كم يومًا أنت سائر»؟ و «كم رجلاً أنت ضارب»؟ وليس بمعروف انتصابها[2] إلا مفعولاً بها أو ظرفًا، أو مصدرًا، أو خبر «كان»، نحو: «كم كان مالُك»؟ أو مفعولاً ثانيًا لباب «ظنَّ»، نحو: «كم ظننتَ مالك»؟

قوله: «كل ما بعده فعل غير مشتغل عنه»، منتقض بقولك: «كم جاءَك»؟ فإنّ «جاءَك» فعل غير مشتغل عن «كم» بضميره، لأن معنى الاشتغال عنه بضميره أنه كان ينصبه لو لم ينصب ضميره، كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير.

* * *

قوله: «وكل ما قبله حرف جر، أو مضاف، فمجرور»، إنما جاز تقدم حرف الجر أو المضاف عليهما، مع أن لهما صدر الكلام، لأن تأخير الجارّ عن مجروره ممتنع، لضعف عمله، فجُوِّز تقديم الجار عليهما، على أن يُجعل الجارّ، سواء كان اسمًا أو حرفًا، مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للتصدّر، حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته؛ ولهذا حُذف ألف «ما» الاستفهامية المجرورة، كما مرّ في الموصولات؛ تقول: «بكم رجل مررت»؟ و «غلام كم رجل ضربت»؟ ويكون إعراب المضاف كإعراب «كم» لو لم يكن مضافًا إليه.

* * *

---

(١) وذلك لأنّ العائد من الجملة الخبريّة الواقعة في محل خبر لا يُحذف على الأفصح.

(٢) يعني: كونها في محلّ نصب.

قوله: «وإلا فهو مرفوع»، أي: إن لم يكن بعده فعل غير مشتغل بضميره، ولا قبله جارّ، فهو مرفوع، وذلك أنه إذا لم يكن لا قبله عامل، ولا بعده، كان اسمًا مجردًا عن العوامل، على مذهب البصريين، فيكون مبتدأ أو خبرًا.

فأمّا ألاّ يكون بعده فعل، نحو: «كم مالُك»؟ أو إن كان، كان عاملاً في ضميره، أو متعلقه، إما على وجه الفاعلية، نحو: «كم رجلاً جاءك»؟ أو: «كم رجلاً جاءك غلامه»؟ أو على وجه المفعولية، نحو: «كم رجلاً ضربته أو ضربت غلامه»؟

ولو قيل في المشتغل بضميره المفعول أو بمتعلقه: إنه مفسّر لِناصب «كم»، والتقدير: «كم رجلاً ضربت ضربته»؟ لجاز، إلاّ أن الرفع فيه أولى، للسلامة من التقدير، على ما تبيَّن، فيما أضمر عامله على شريطة التفسير؛ والأولى أن يقدر الناصب بعد «كم» ومميزه، لحفظ التصدّر على «كم»، ولا منَع من تقدير الناصب قبل «كم»، لأن المقدَّر معدوم لفظًا، والتصدُّر اللفظيّ هو المقصود.

* * *

قوله: «إن لم يكن ظرفًا»، يعني «كم»، وكونه ظرفًا باعتبار مميزه، نحو: «كم يومًا سفرك»؟ فـ «كمْ» ههنا منصوب المحل، أولاً، داخل في قوله: «ما بعده فعل أو شبهه، غير مشتغل عنه»، لأن التقدير: «كم يومًا كائنٌ سفرك»؟ ومرفوع المحل ثانيًا، لقيامه مقام عامله الذي هو خبر المبتدأ.

ومثال كونه مبتدأ، «كم رجل جاءني»! وأمّا: «كم مالُك»؟ فالأولى فيه أن يكون خبرًا، لا مبتدأ، لكونه نكرة، ما بعده معرفة، كما مرَّ في باب المبتدأ.

* * *

قوله: «وكذلك أسماء الاستفهام والشرط»، أي: تقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، على ما ذكر من مواقع «كم»، إلا أن ما هو ظرف من هذه الأسماء، كـ «متى»، و «أين»، و «إذا»؛ إذا لم ينجر بحرف جر، نحو: «من أين»، فلا بدّ من كونه منصوبًا على الظرفية؛ وقد يخرج «إذا» عن الظرفية، كما يجيء في الظروف.

ويرتفع اسم الاستفهام محلاً مع انتصابه على الظرفية، إذا كان خبر مبتدأ مؤخّر، نحو: «متى عهدك بفلان»؟

وأمّا أسماء الشرط الظرفية، فلا تكون إلا منصوبة على الظرفية أبدًا، وما

ليس بظرف، نحو: «مَنْ»، و «ما» يقع مواقع «كم»، مرفوعًا ومنصوبًا ومجرورًا.

فالمرفوع، إمَّا مبتدأ، نحو: «مَن ضَرَبَ»؟ و «مَن قام قمت»، وإمَّا خبر، ولا يكون إلا استفهامًا، نحو: «مَن أنت»؟ و «ما دينك»؟

والمنصوب إمَّا مفعول به، نحو: «مَن لقيتَ»؟ و «ما فَعَلْتَ»؟ و «من ضربت أضربْه»، و «ما فعلت أفعلْه»، ولا يقع غير ذلك من المنصوبات استقراءً.

والمجرور نحو: «غلام مَن أنت»؟ و «بمن مررتَ»؟ و «غلام مَن تضربْ أضربْ»، و «بمَنْ تمرر أمررْ».

والنظر في كلمات الشرط، نحو «مَنْ»، و «ما»، إلى الشرط لا إلى الجزاء، فإن كان الشرط مسندًا إلى ضميرها أو متعلقه، متعدّيًا كان أو لازمًا، فهي مبتدأة، نحو: «مَن جاءك فأكرمْه»، و «مَن ضربك غلامه فاضربْه»، وإن كان متعدّيًا ناصبًا لضميرها أو لمتعلق ضميرها، نحو: «مَن ضربتَه يضربك»، أو «مَن ضربت غلامه يضربك»، فالأَولى كونها مبتدأة، ويجوز انتصابها بمضمر يفسِّره الظاهر.

وإن كان متعدّيًا غير مشتغل عنها بضميرها، ولا بمتعلَّق ضميرها، فهي منصوبة، نحو: «مَن ضربتَ ضربتُ»، ويجوز كونها مبتدأة على ضعف[1].

ولو جوَّزنا عمل الجزاء في أداة الشرط، كما هو مذهب بعضهم في «متى جئتني جئتك»، على ما يجيء في الظروف المبنية، لجاز أن تكون في نحو: «مَن جاءَ فأكرمْ»، و «مَن ضرب زيدًا فاضرب»: منصوبة المحل بكونها مفعولة للجزاء، وأن تكون في نحو: «مَن جاءك فاضرْبه»، منصوبة المحلّ بفعل مضمر يفسِّره الجزاء، لكن الحقّ أن الجزاء لا يعمل في أداة الشرط، فلا يفسِّر عاملها أيضًا، لأن ما لا يعمل لا يفسر العامل، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

والسرّ في جواز عمل الشرط في أداته دون الجزاء أن الأداة من حيث طلبها للصدر، كان القياس ألاّ يعمل فيها لفظ أصلاً، وإن كان متأخرًا لأن مرتبة العامل التقدّم من حيث كونه عاملاً، فيصير لها مرتبة التأخّر من حيث المعمولية، مع تقدّمها لفظًا، لكنهم جوَّزوا أن يعمل فيها ما حقّه أن يليها بلا فصل كالشرط، وأمَّا الجزاء، فلفرط تأخره عنها، لم يجوِّزوا عمله فيها، سواء كانت الأداة ظرفًا، كـ «متى»، و «أين»، أو غيره، كـ «مَنْ»، و «ما».

---

(١) لأنّ فيه حذف العائد من الجملة الفعليّة الواقعة خبرًا، وهذا ضعيف.

والدليل على أنه لا يعمل الجزاء فيها أنه لم يُسمع مع الاستقراء، نحو: «أيَّهم جاءَك فاضربْ»، بنصب «أيَّهم».

وإن قلنا: إنّ حرف الشرط مقدَّر قبل كلماته، كما هو مذهب سيبويه، فكلماته، إذن، معمولة لفعل مقدَّر يفسِّره ما بعده أبدًا، سواء كانت مرفوعة، أو منصوبة، إذ حرف الشرط لا يدخل إلا على فعل ظاهر أو مقدر، كما يجيء في قسم الأفعال، وذلك عند البصريين.

ولا يلزم مثل ذلك في كلمات الاستفهام، لأن همزة الاستفهام تدخل على الفعل والاسم.

* * *

حذف التمييز وأحكام أخرى

قال ابن الحاجب:

وفي تمييز [من الكامل]:

٤٨١ ـ كَمْ عَمَّة لَكَ يا جريرُ وخالَة

ثلاثة أوجه، وقد يحذف في مثل: «كم مالك»؟ وكم «ملكت»؟

*** * ***

---

٤٨١ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٣٦١؛ والأشباه والنظائر ٨/ ١٢٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٤٥٨، ٤٨٩، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٥، ٤٩٨؛ والدرر ٤/ ٤٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٨٠؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٥١١؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٣٦؛ وشرح المفصّل ٤/ ١٣٣؛ والكتاب ٢/ ٧٢، ١٦٢، ١٦٦؛ ولسان العرب ٤/ ٥٧٣ (عشر)؛ واللمع ٢٢٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٨٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٩؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣١؛ وشرح الأشموني ١/ ٩٨؛ وشرح ابن عقيل ص ١١٦؛ ولسان العرب ١٢/ ٥٢٨ (كمم)؛ والمقتضب ٣/ ٥٨؛ والمقرب ١/ ٣١٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٤.

اللغة: الفدعاء: التي اعوجّت أصابعها من الحلب، أو التي اعوجّت مفاصلها. العشار: الناقة التي عمرها عشر أشهر، أو التي أتى عليها عشرة أشهر من زمان حلبها.

المعنى: إنّ لك يا جرير كثيرًا من العمّات والخالات الفدعاوات قد عملن عندي في حلب نوقي، أو في رعي ماشيتي.

الإعراب: تروى **«عمّة»** و **«خالة»** مرفوعتين ومجرورتين ومنصوبتين. فإن رويتهما مرفوعتين، فيجوز بـ «كم» أن تكون خبرية، أو استفهامية تهكّميّة في محلّ نصب مفعول مطلق، أو ظرف زمان متعلّق بـ «حلبت» ومميّزها محذوف مجرور إذا قدّرت «كم» خبريّة، أو منصوب إذا قدّرت «كم» استفهاميّة. **«عمّة»**: مبتدأ مرفوع. **«لك»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف نعت لـ «عمّة». **«يا»**: حرف نداء. **«جرير»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. **«وخالة»**: الواو: حرف عطف، «خالة»: معطوف على «عمّة». **«فدعاء»**: نعت «خالة» مرفوع. **«قد»**: حرف تحقيق. **«حلبت»**: فعل ماض، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. **«عليّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «حلب». **«عشاري»**: مفعول به لـ «حلب» منصوب، وهو مضاف، والياء: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. فإن نصبت «عمّة» و «خالة» فـ «كم» استفهاميّة في محلّ رفع مبتدأ، و **«عمّة»**: تمييز منصوب.

جملة «كم عمة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة النداء «يا جرير»: اعتراضية. وجملة «قد حلبت...»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «عمّة» أو «كم».

الشاهد فيه قوله: «عمة» حيث يجوز فيها الرفع على الابتداء، والمسوّغ للابتداء بها وصفها بالجار والمجرور، والنصب على التمييز، والجرّ على الإضافة.

قال الرضيّ:

البيت للفرزدق، وتمامه:

فدعاء قد حَلَبَتْ عليَّ عشاري

الفدعاء: المعوجَّة الرُّسغ، من اليد أو الرجل، فتكون منقلبة الكفِّ، أو القدم إلى أنسيِّهما[١]، يعني أنها لكثرة الخدمة صارت كذلك، أو: هذا خلقة بها، نسبها إلى شوه الخلقة.

وإنما عدَّى «حَلَبت» بـ «على»، لتضمين «حلبت» معنى: «ثقُلتْ»، أو «تسلَّطتْ»، أي: كنت كارهًا لخدمتها، مستنكفًا عنها، فخدمتني على كره منّي.

ووجه النصب في «عَمّة»، كون «كم» خبريَّة، على ما تقدم من جواز نصب مميزها عند بعضهم، أو استفهامية، وإن لم يرد معنى الاستفهام، لكنه على سبيل التهكّم، كأن يقول: نفس الحلب ثابت، إلا أنه ذهب عني عدد الحلبات؛ والجر، على أن «كم» خبرية؛ والرفع، على حذف التمييز، إمَّا مَصْدرًا بتقدير: كم حلبة، نصبًا وجرًا، فالنصب على الاستفهام على سبيل التهكّم، والجر على الإخبار؛ وإما ظرفًا بتقدير: «كم مرة»، نصبًا على التهكم وجرًا على الإخبار؛ فترتفع «عَمّة» بالابتداء؛ و «لَكَ»، صفتها، والخبر: «قد حَلَبت»، و «كم» في الوجهين منصوبة المحل، إمَّا مفعول مطلق لخبر المبتدأ، أو ظرف له، كما تقول: «أَضَرْبَتَيْنِ زيد ضرب»؟ و «أمرَّتين زيد ضرب»؟

واعلم أن مميز «كم» لا يكون إلا نكرة، استفهامًا كان، أو لا.

أمَّا الاستفهامية[٢]، فلوجوب تنكير المميز المنصوب، وأمَّا الخبرية[٣]، فلأنها كناية عن عدد مبهم، ومعدود كذلك، والغرض من الإتيان بالمميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط، وذلك يحصل بالنكرة، فلو عرِّف، وقع التعريف ضائعًا.

و «كم»، في حالتيها، مفرد اللفظ مذكَّر، قال الأندلسي، فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: «كم رجلاً جاءك»؟ مع أن المسؤول عنه مثنى أو مجموع، ويجوز الحمل على المعنى، نحو: «كم رجلاً جاءك أو جاؤوك»؟ وكذا الخبرية.

وقال بعضهم: «كم» مفرد اللفظ مجموع المعنى كـ «كلّ»؛ فينبغي على هذا

---

(١) الإنسيّ من الدوابّ: الجانب الأيسر الذي منه يُركَب ويُحتَلَب. (لسان العرب ٦/ ١٤ (أنس)).

(٢) أي: أمّا سبب التنكير في مميّز «كم» الاستفهاميّة.

(٣) أي: أمّا سبب التنكير في مميّز «كم» الخبريّة.

ألاً يعود إليه ضمير المثنى، وهو الحق، لأنه لو جاز أن يستفهم بـ «كَم» عن عدد الجماعة الذين جاؤوا المخاطب مفصَّلين رجلين رجلين، لَوجَب أن يقال: «كم رجلين جاءاك»؟ لأنك إذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى أو مجموع، وجب التصريح بالتثنية والجمع، كما في «أفضل رجلين»، و «أيّ رجلين»، و «أفضل رجال»، و «أيّ رجال»، على ما مرَّ في باب الإضافة، ولم يُسمع: «كم رجلين»، لا استفهامًا ولا خبرًا.

ويجوز: «كم امرأة جاءتك، وجئنَك وجاءَك»؟ حملاً على اللفظ والمعنى، ولا يجوز أن يكون الضمير عائدًا إلى التمييز، لبقاء المبتدأ بلا ضمير من الخبر وهو جملة؛ ولا تقول: «كم رجلاً ونساءً جاؤوك»؟ بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين.

وأمّا قولك: «كم شاة وسخلتها»؟ و «كم ناقة وفصيلها»؟ فلكون المعطوف أيضًا نكرة، على ما نُبيِّن في باب المعارف.

وقد جوَّز بعض النحاة نحو: «كم رجلاً ونساءً»؟ لأنه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع، كما في قوله [من الكامل]:

الواهِبُ المِائَةَ الهِجانَ وعَبْدَها عُوذًا تُزَجِّي خلفَها أطفالُها[1]

وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب العطف عند قوله: «والمعطوف في حكم المعطوف عليه».

وتقول: «لقيت امرأة، وكم رجلاً وهي جاءاني»، عطفًا على «كم»، ولا يجوز: «كم رجلاً وإيَّاها»، بالعطف على التمييز، لأن المرأة الملقيَّة ذات واحدة، فلا يدخل فيها التقليل والتكثير.

وأمّا «كأيِّنْ»، فنقل أبو سعيد السيرافي عن سيبويه[2] أنه بمعنى «ربَّ»، لا بمعنى «كم»، قال: لأنه يستقيم: «كم لَك»؟ ولا يستقيم: «كأيِّن لك»، كما لا يستقيم: «ربَّ لَك».

وليس بدليل واضح، لأن «كم» لكثرة استعمالها، دون «كَأَيِّن»، جاز حذف مميزها، وأمّا «ربَّ» فحرف جرَّ، لا يحذف مجروره.

ولم أعثر على منصوب بعد «كأين»[3].

---

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٥.
(٢) الكتاب ٢/ ١٧١.
(٣) في الكتاب ٢/ ١٧٠: «وكذلك «كأيِّنْ رجلاً قد رأيت». زعم ذلك يونس، و «كأيِّنْ قد أتاني رجلاً»، إلاّ أنّ أكثر العرب إنّما يتكلّمون بها مع «مِنْ»».

وقال بعضهم: يلزم ذكر «مِن» بعدها، ولعلَّ ذلك لأنه لو لم يؤت بـ «منْ»، وجب نصب مميزها لمجيئه بعد المنون، فكان مميزها كمميّز «كم» الاستفهامية مع أنها بمعنى «كم» الخبرية.

وقد جاء «كأيّن» في الاستفهام قليلاً، دون «كذا»، ومنه قول أُبيّ بن كعب لزرّ بن حُبيش: «كأيّن تعدّ سورة الأحزاب»؟ أي: كم تعدُّ؟ فاستعملها استفهامية، وحَذَف مميزها، وهما قليلان.

ويلزمها التصدر دون «كذا»، لما قلنا في «كم» الخبرية.

ووُرُود «كذا» مكررًا مع واو، نحو: «كذا وكذا» أكثر من إفراده، ومن تكريره بلا واو؛ ويكنى به عن العدد، نحو: «عندي كذا درهمًا»، وعن الحديث، نحو: «قال فلان كذا»، ولا دلالة فيه على التكثير، اتفاقًا

وكنّى بعضهم بـ «كذا»، المميز بجمع، نحو: «كذا دراهم»، عن ثلاثة وبابها؛ وبالمكرَّر دون عطف عن «أحد عشر» وبابه، وبالمكرر مع العطف عن «أحد وعشرين» وبابه؛ وبه قال أبو حنيفة، رحمه الله، فطابقوا به العدد، حتى أجازوا: «كذا درهم» بالجر، حملاً على «مائة درهم». وهذا خروج عن لغة العرب، لأنه لم يَرِدْ مميز «كذا» في كلامهم مجرورًا.

والشافعي، رحمه الله، لا ينظر في تفسير الألفاظ المبهمة إلى ما يناسبها من ألفاظ العدد المفصَّلة، لأن المفصلة تدل على كمِّيَّة العدد نصًا، والمبهمة لا تدلّ عليه، بل يلزم بالإقرار المبهم ما هو يقين، وهو الأقلّ، فيلزم في نحو: «كذا درهمًا»: درهم واحد؛ وهو الحقّ.

وإعراب «كذا» و «كأيِّنْ» كما قلنا في «كم»، ولا نقول: إنّ الكاف فيهما، وحده، في محل الإعراب، لأن الجزأين صارا بالتركيب ككلمة واحدة، كما تقدم.

ولا منع من تقدير الإعراب على الكافين اعتبارًا للأصل.

* * *

الظروف المقطوعة عن الإضافة

١ ـ تعدادها

قال ابن الحاجب:

الظروف، منها ما قُطع عن الإضافة، كـ «قبل»، و «بعد»، وأجري مجراه: «لا غير»، و «ليس غير»، و «حسب».

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن المسموع من الظروف المقطوعة عن الإضافة: «قبل»، و «بعد»، و «تحت»، و «فوق»، و «أمام»، و «قدّام»، و «وراء»، و «خلف»، و «أَسْفل»، و «دون»، و «وأوّل»، و «من علُ»، و «من عَلْو».

ولا يقاس عليها ما هو بمعناها، نحو: «يمين»، و «شمال»، و «آخِر»، وغير ذلك.

وينبغي أن تعرف أنه يحذف المضاف إليه، ويُورَد المحذوف مضافًا إليه اسم تابع للمضاف الأول، نحو قوله [من مجزوء الكامل]:

إلاّ عُلالَةَ أو بُدا هَةَ سابحٍ نَهْدِ الجُزارهْ[1]

وإن لم يُورَد، فلا يُحذف إلا مما هو دالّ على أمر نسبيّ لا يتم إلا بغيره، كـ «قبل» و «بعد»، وأخواتهما المذكورة، و «كلّ»، و «بعض»، و «إذ». ومع هذا لا يحذف إلا إذا قامت قرينة على تعيين ذلك المحذوف.

وإنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن المضاف إليه لمشابهتها الحرف، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف.

فإن قلت: فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف إليه، فهلاّ بُنيت معه، كالأسماء الموصولة تُبنى مع وجود ما تحتاج إليه من صلتها؟

قلت: لأن ظهور الإضافة فيها يرجِّح جانب اسميتها، لاختصاصها بالأسماء

---

(١) تقدّم بالرقم ٢٣.

أمّا «حيث»، و «إذا»، فإنها، وإن كانت مضافة إلى الجمل الموجودة بعدها، إلا أن إضافتها ليست بظاهرة، إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر تلك الجمل، فكأن المضاف إليه محذوف.

ولـمَّا أبدل في «كلّ»، و «بعض» التنوين من المضاف إليه، لم يُبنيا، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله.

وإنما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض، لأنها قليلة التصرّف، أو عادمته، على ما مرَّ في المفعول فيه؛ وعدم التصرف يناسب البناء، إذ معناه، أيضًا، عدم التصرف الإعرابيّ. ويجوز، أيضًا، في هذه الظروف، لكن على قلّة أن يعوَّض التنوين من المضاف إليه فتعرب، قال [من الطويل]:

٤٨٢ ـ ونَحْنُ قَتَلْنا الأزد أَزْدَ شنُوءَةٍ فما شَربوا بَعْدًا على لَذّةٍ خَمْرا

وقال [من الوافر]:

فَساغَ لِيَ الشَّرابُ وكُنْتُ قَبْلاً أكادُ أَغَصُّ بالماءِ الحميم[1]

ومنه القراءة الشاذة[2]: ﴿لله الأمر من قبلٍ ومن بعدٍ﴾[3]، ويقال: ابدأ به

٤٨٢ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٤٦؛ وأوضح المسالك ٣/١٥٨؛ وخزانة الأدب ٦/٥٠١؛ والدرر ٣/١٠٩؛ وشرح الأشموني ٢/٣٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٠؛ ولسان العرب ٣/٩٣ (بعد)، ١٤/ ٢٣٧ (خفا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٣٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩، ٢١٠.

اللغة: أزد شنوءة: حيّ باليمن.

المعنى: إنّنا أنزلنا البلاء بأعدائنا الشجعان، وحملناهم على أن يهجروا اللّذات، حتى إنّهم لو شربوا خمرًا لما عرفوا له طعمًا، ولا تلذّذوا به من سوء ما أصابهم.

الإعراب: «**ونحن**»: الواو: حسب ما قبلها، «نحن»: ضمير منفصل مبنيّ في محل رفع مبتدأ. «**قتلنا**»: فعل ماض، و «نا»: فاعل. «**الأزد**»: مفعول به. «**أزد**»: بدل من «الأزد»، وهو مضاف. «شنوءة»: مضاف إليه. «**فما**»: الفاء: حرف عطف، «**ما**»: نافية. «**شربوا**»: فعل ماضٍ مبنيّ على الضمّ، والواو: فاعل، والألف: للتفريق. «**بعدًا**»: ظرف متعلّق بـ «شرب». «**على لذّة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «شرب». «**خمرًا**»: مفعول به.

جملة «نحن قتلنا...»: بحسب الواو. وجملة «قتلنا»: في محلّ رفع خبر المبتدأ «نحن». وجملة «ما شربوا»: معطوفة على جملة «قلنا».

الشاهد فيه قوله: «بعدًا» حيث وردت هذه الكلمة منوَّنة منصوبة على الظرفيّة لانقطاعها عن الإضافة لفظًا وتقديرًا. ويروى «بعدُ» بالبناء على الضمّ.

(١) تقدّم بالرقم ٦٨.

(٢) وهي قراءة أبي السمال، والجحدريّ، والعقيليّ، وغيرهم.

انظر: البحر المحيط ٧/ ١٦٢؛ وتفسير القرطبي ١٤/٧؛ والكشاف ٣/ ٢١٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٦٤.

(٣) الروم: ٤.

أوّلاً، فعلى هذا، لا فرق في المعنى بين ما أعرب من هذه الظروف المقطوعة، وما بني منها، وهو الحق.

وقال بعضهم: بل أُعربت لعدم تضمّن معنى الإضافة، فمعنى: «كنت قبلاً»، أي: قديمًا، و «ابدأ به أوّلاً»، أي: متقدّمًا؛ ومعنى «من قبلٍ» و «من بعدٍ»، أي: متقدمًا؛ ومتأخرًا، لأن «مِن» زائدة.

قيل: ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر، مرفوعة ومنصوبة، نحو: «جئتك قبلٌ وقبلاً»، كما قيل في المنادى المضموم: «يا مطرٌ»، و «يا مطرًا»[(١)]، فيجوز أن يكون قوله: «فما شربوا بعدًا»، وقوله: «وكنت قبلاً» من هذا.

وسُمِّيت هذه الظروف المقطوعة عن الإضافة غايات، لأنه كان حقها في الأصل ألاّ تكون غاية، لتضمّنها المعنى النسبيّ، بل تكون الغاية هي المنسوب إليه، فلمّا حذف المنسوب إليه، وضمنت معناه، استغرب صيرورتها غاية لمخالفة ذلك لوضعها، فسُمِّيت بذلك الاسم لاستغرابه، ولم يسمَّ «كلّ»، و «بعض»، مقطوعَي الإضافة غايتين، لحصول العِوض عن المضاف إليه.

وتقول: «جئته من عَلٍ» معربًا أيضًا، كـ «عَم»[(٢)]، و «من عالٍ»، كـ «قاضٍ»، و «مِن معالٍ» كـ «مَرام»، و «من عَلاَ»، كـ «عَصا»، و «من علْو»، مفتوح الفاء مثلّث اللام[(٣)]. فإذا بنيت «علُ» على الضم وجب حذف اللام، أي الياء، نسيًا منسيًّا، إذ لو قلت: «عَلْيُ»، لاستثقلت الضمة على الياء، ولو حذفتها وقلت: «من عَلِي»، لم يتبيَّن كونها مبنية على الضمّ كأخواتها.

وأمَّا نحو: «يا قاضي»، فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد إليه، وإذا قصدت بناء «علو» ساكنة العين، وجب فتح الفاء، وكان مع الإعراب يجوز ضمه وكسره، تقول: «عُلْو الدار»، كما تقول: «سُفلها».

أما جواز بناء «عَلو» على الفتح، نحو: «من عَلوَ»، من دون سائر الغايات، فلثقل الواو المضمومة، وأمَّا الكسر فيه نحو: «من عَلْوِ»، فإمَّا لتقدير المضاف إليه، كما في قوله [من الرجز]:

خالطَ من سَلمى خياشيمَ وَفَا[(٤)]

وقولهم: «ليس غيرَ بالفتح»، على ما مرَّ في الاستثناء.

---

(١) راجع الشاهد الرقم ١٠٣.
(٢) صفة مشبَّهة من «عمي».
(٣) أي بفتح الواو، وضمّها، وكسرها.
(٤) تقدّم بالرقم ٢٣٢.

فعلى هذا، لا يكون هذا الكسر إلا مع جارّ قبله، أو مع الإضافة إلى ياء الضمير؛ وإمّا لبنائه على الكسر، استثقالاً للضمة؛ وأمّا الضم نحو: «من عَلْوُ» فعلى قياس سائر الغايات، ويروى بيت أعشى باهلة [من البسيط]:

٤٨٣ - إنِّي أَتَتْني لِسانٌ لا أُسَرُّ بها مِنْ عَلْو، لا عَجَبٌ منها ولا سَخَرُ

بضم واوها، وكسرها، وفتحها.

وبناء الغايات على الحركة ليُعلم أن لها عِرقًا في الإعراب، وعلى الضم، جبرًا بأقوى الحركات لما لحقها من الوَهَن بحذف المحتاج إليه، أعني المضاف إليه؛ أو ليكمل لها جميع الحركات، لأنها في حال الإعراب، كانت في الأغلب غير متصرفة، فكانت إمّا مجرورة بـ «مِنْ»، أو منصوبة على الظرفية، أو لتُخالف حركةُ بنائها حركةَ إعرابها.

* * *

قوله: «وأُجري مجراه: لا غير، وليس غير، وحسب» شبَّهَ «غير» بالظروف

---

٤٨٣ - **التخريج**: البيت لأعشى باهلة في إصلاح المنطق ص ٢٦؛ والأصمعيات ص ٨٨؛ وأمالي المرتضى ٢/ ٢٠؛ وجمهرة اللغة ص ٩٥٠، ١٣٠٩؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥١١؛ وسمط اللآلي ص ٧٥؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٠؛ ولسان العرب ٤/ ٣٥٢ (سخر)، ١٣/ ٣٨٥، ٣٨٦ (لسن)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١/ ١٩١، ٤/ ١٥٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٨٣ (علا).

اللغة: علو: (بتثليث الواو) أي أتاني خبر من أعلى نجد، وأَنَّثَ اللسان لأنه بمعنى الرسالة. السَّخَر: الاستهزاء.

المعنى: أتى الشاعر خبرُ مقتل أخيه المنتشر، فقال: لا عجب من هذا الخبر غير السار وإن كان عظيمًا، لأن الدنيا مصائبها كثيرة.

الإعراب: **«إنِّي»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه. **«أتتني»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. **«لسان»**: فاعل. **«لا»**: نافية مهملة. **«أُسَرُّ»**: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة، ونائب الفاعل مستتر تقديره: أنا. **«بها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أُسَرُّ». **«من علو»**: جار ومجرور مبني على الضم، أو الفتح، أو الكسر في محل جر. **«لا»**: نافية مهملة. **«عجب»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة. **«منها»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «عجب». **«ولا»**: الواو: عاطفة، **«لا»**: زائدة لتوكيد النفي. **«سَخَرُ»**: معطوف على «عَجَبٌ»، والخبر محذوف تقديره: حاصلان.

جملة «إني أتتني لسان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أتتني»: خبر «إنَّ» محلها الرفع. وجملة «لا أسر»: صفة لـ «لسان» محلها الرفع. وجملة «لا عجب منها ولا سَخَرُ»: صفة ثانية لـ «لسان» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنه رويت «عَلْو» مبنية على الضم، وعلى الفتح، وعلى الكسر وذلك لقطع «علو» عن الإضافة في اللفظ لا في المعنى.

والغايات لشدة الإبهام الذي فيها، كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة؛ ولإبهام «غير»، لا تتعرف بالإضافة، وهي أشدّ إبهامًا من «مثل»، فلذا لم يُبنَ «مثل» على الضمّ.

ولا يحذف منها المضاف إليه، إلا مع «لا» التبرئة، و «ليس»، نحو: «افعلْ هذا لا غير»، و «جاءني زيد ليس غير»، لكثرة استعمال «غير»، بعد «لا»، و «ليس».

و «غير» التي بعد «ليس» بمعنى «إلاّ»، وقد تقدَّم أنه يحذف المستثنى بعد «إلا» التي بعد «ليس».

والمضاف إليه المحذوف في «ليس غير» هو المستثنى المحذوف في نحو: «جاءني زيد ليس إلاّ»، فلما حذف منها المضاف إليه، بُنيت على الضمّ لمشابهتها للغايات بالإبهام.

وأمّا «حسب»، فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال، وبُني على الضم، تشبيهًا بـ «غير»، إذا لا يتعرَّف بالإضافة مثله، كما مرَّ في باب الإضافة.

٢ ـ الظروف المضافة إلى الجمل

قال ابن الحاجب:

ومنها: «حيث»، ولا يضاف إلاّ إلى جملة في الأكثر.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الظروف المضافة إلى الجمل على ضربين:

إمَّا واجبة الإضافة إليها بالوضع، وهي ثلاثة لا غير: «حيث» في المكان، و «إذْ»، و «إذا» في الزمان، على خلاف في «إذا»: هل هي[1] مضافة إلى الجملة التي تليها، أو لا، كما يجيء.

و «حيثُ»، و «إذْ» يضافان إلى الفعلية والاسمية. وأمّا «إذا»، ففي جواز إضافته إلى الاسمية خلاف، كما مرَّ في المنصوب على شريطة التفسير.

وإمّا جائزة الإضافة إلى الجملة، ولا تكونُ إلا زمانًا مضافًا إلى جملة مستفاد منها أحد الأزمنة الثلاثة. اشترط ذلك ليتناسب المضاف والمضاف إليه في الدلالة على مطلق الزمان، وإن كان الزمانان مختلفين.

---

(١) الصواب القول: «أهِيَ...» لأنَّ «هلْ» لا تأتي للتعيين، بل للتصديق فقط، بخلاف الهمزة التي تأتي للتعيين وللتصديق.

وإنما احتيج إلى هذا التناسب، لأن الإضافة إلى الجملة على غير الأصل، إذ المضاف إليه في الحقيقة هو المصدر الذي تضمَّنَتْه نفس الجملة، فعلى هذا، لا يجوز إضافة مكان إلى جملة، لأن الجملة لا يستفاد منها أحد الأمكنة معيَّنًا كما يستفاد منها أحد الأزمنة.

فإذا تقرر هذا، قلنا: الأصل أن يضاف الزمان إلى الفعلية، لدلالة الفعل على أحد الأزمنة وضعًا، فلذا كانت إضافة الزمان إلى الفعلية أكثر منها إلى الاسمية.

والاسمية المضاف إليها إمَّا أن يستفاد الزمان منها بكون ثاني جزأيها فعلاً، كقوله تعالى: **﴿يومَ هم على النار يُفتنون﴾**[1]، أو بكون مضمونها مشهورَ الوقوع في أحد الأزمنة الثلاثة وإن كان جزآها اسميْن، إمَّا في الماضي، نحو: «أتيتُكَ حينَ الحجَّاج أميرٌ»، أو في المستقبل نحو: «لآخذنَّك حينَ لا شيءَ لك»، قال تعالى: **﴿يومَ هم بارِزون﴾**[2].

وقال المبرّد في «الكامل»: لا يضاف الزمان الجائز الإضافة إلى الاسمية إلا بشرط كونها ماضية المعنى، حملاً على «إذ» الواجبة الإضافة إلى الجمل.

وقوله تعالى: **﴿يوم هم على النار يُفتنون﴾**[3]، وقوله: **﴿يوم هم بارِزون﴾**[4]، يكذبه[5].

هذا الذي ذكرنا كله، إذا أضيف الزمان إلى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما رأيت، فإن لم يكن الزمان ظرفًا للمصدر، بل كان إمَّا قبله، أو بعده، فلا يكون له مع الجملة من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها، فلا يستعمل إلا مع حرف مصدريّ، كـ «أنْ»، و «أنَّ»، و «ما»، قبل الجملة، قال الله تعالى: **﴿من قبل أن نطمِس وجوهًا﴾**[6]، و: **﴿من بعد ما كاد يَزِيغُ قلوب فريق منهم﴾**[7]، و **﴿من قبل أن تَلْقَوْه﴾**[8]، ونحو ذلك.

وأمَّا إضافة «ريث» إلى الجملة الفعلية، نحو: «توقَّفْ ريثَ أخرجُ إليك»، فلكونه مصدرًا بمعنى البطء، مقامًا مقام الزمان المضاف، والأصل: «ريث خروجي»، أي: مدّة أن يبطىء خروجي حتى يدخل في الوجود، والمعنى: إلى أن أخرج، فهو نحو: «آتيكَ خفوقَ النجم»؛ فلما قام مقام الزمان، جاز إضافته إلى الفعلية.

---

(١) الذاريات: ١٣.
(٢) غافر: ١٦.
(٣) الذاريات: ١٣.
(٤) غافر: ١٦.
(٥) أي: يكذّب المبرِّدَ.
(٦) النساء: ٤٧.
(٧) التوبة: ١١٧.
(٨) آل عمران: ١٤٣.

وكذا «آية» بمعنى: علامة، يجوز إضافتها إلى الفعلية لمشابهتها الوقت، لأن الأوقات علامات، يوقت بها الحوادث، ويُعَيَّن بها الأفعال، لكن لمَّا كان «ريث» و «آية» دخيلين في معنى الزمان أُضيفا إلى الفعلية في الأغلب مصدَّرة بحرف مصدريّ، قال [من الوافر]:

٤٨٤ ـ بآيَةِ يُقْدِمونَ الخَيْلَ شُعْثًا كأنَّ على سَنابِكِها مُداما

وقال [من الوافر]:

٤٨٥ ـ ألا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَميمًا بآيَةِ ما يُحِبُّونَ الطَّعاما

---

٤٨٤ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٥؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٩٢ (سلم)؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ والدرر ٥/ ٣٣؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١١؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ ولسان العرب ١٤/ ٦٢ (أيا)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

اللغة: آية: علامة. أشعث: مبعثر الشعر ملبده. السنبك: مقدمة الحافر. المدام: الخمر.

المعنى: أبلغهم عني كذا بعلامة إقدامهم الخيل للقاء العدو شعثًا متغيرة من السفر والجهد.

الإعراب: «**بآية**»: جار ومجرور متعلقان بفعل محذوف. «**يقدمون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**الخيل**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة. «**شعثًا**»: حال منصوبة بالفتحة. «**كأن**»: حرف مشبه بالفعل. «**على سنابكها**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، و «ها»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، «**مداما**»: اسمها مؤخر منصوب بالفتحة الظاهرة.

جملة «يقدمون الخيل»: في محل جر بالإضافة. وجملة «كأن على سنابكها مداما»: حال ثانية لـ (الخيل) محلها النصب.

الشاهد فيه قوله: «بآية يقدمون» حيث أضيفت آية إلى جملة «يقدمون» غير المصدّرة بحرف المصدر.

٤٨٥ ـ **التخريج**: البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في خزانة الأدب ٦/ ٥١٢، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٣، ٥٢٦؛ والدرر ١/ ٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٨٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٣٦؛ وشرح المفصل ٣/ ١٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٤٠؛ والكتاب ٣/ ١١٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٢٥٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٥١.

المعنى: من يبلغ بني تميم عني ما أقول فيهم، وعلامتهم حب الطعام.

الإعراب: «**ألا**»: استفتاحية. «**من**»: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ. «**مبلغ**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، والمفعول به محذوف. «**عني**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «مبلغ». «**تميمًا**»: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة الظاهرة. «**بآية**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر «مبلغ». «**ما**»: مصدرية. «**يحبون**»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**الطعاما**»: مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، والألف: للإطلاق، والمصدر المؤول من «ما» والفعل «يحبون» مجرور بالإضافة.

جملة «من مبلغ تميمًا»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: إضافة «آية» إلى جملة «يحبون» المصدرة بـ «ما» المصدرية.

وتقول: «أقمْ ريثما أخرج»؛ فإذا جاز أن يضاف الزمان إلى الفعلية مع حرف مصدريّ، على ما نقله الكوفيون، على ما يجيء، فكيف بما يشابهه.

ويضاف «ذو» أيضًا، معربًا كإعرابه في نحو: «ذو مال»، بالألف والواو، والياء إلى الفعلية في قولهم: «اذهبْ بذي تسلم»، و «اذهبا بذي تسلمان»، و «اذهبوا بذي تسلمون»، فقال بعضهم: هو شاذ، و «ذي» صفة للأمر، أي: اذهبْ مع الأمر ذي السلامة، أي: مع الأمر الذي تسلم فيه، والباء بمعنى «مع».

وقال السيرافي: الموصوف بـ «ذي» الوقت، أي: اذهب في الوقت ذي السلامة، أي: في وقت تسلم فيه، والباء بمعنى «في»، فلا تكون الإضافة شاذة، لأنه كالزمان المضاف إلى الفعل.

وقال بعضهم: هو «ذو» الطائيَّة أُعربت؛ وهو بعيد، لما مرَّ في الموصولات من أنها بالواو في الأحوال، على الأشهر.

وربما استعملت «ذو» في الإضافة إلى الفعل أجمع[1]، استعمالَها مضافة إلى الاسم، نحو: «جاءني ذو فَعَل، وذَوَا فعلا، وذَوُوا فعلوا، وذات فعلت، وذواتا فَعَلتا، وذوات فَعَلْن»؛ ويحتمل أن تكون طائية، على ما حكى ابن الدهان، كما مرَّ في الموصولات، وأن تكون بمعنى: صاحب، أضيفت إلى الفعل شاذًّا.

وقال سيبويه: إذا كان أحد جزأي الجملة التي تلي «حيث» و «إذا»، فعلاً، فتصدير ذلك الفعل أولى، لما فيها من معنى الشرط وهو بالفعل أولى، فـ «حيث يجلس زيد»، أولى من: «حيث زيد يجلس».

وفيما ذكر من ذلك في «إذا» نظر، لكثرة نحو قوله تعالى: ﴿**إذا السماء انشقّت**﴾[2]، و ﴿**إذا السماء انفطرت * وإذا الكواكب انتثرت**﴾[3].

وأمَّا الكلام في بناء «حيث»، فسيأتي بعد.

وقد يشبَّه «غير» و «مثل» بالظروف المضافة إلى الجمل لزومًا، أعني: «حيثُ»، و «إذْ»، و «إذا»؛ وذلك لأنهما نسبيَّان مثلها، ولأنه لا حصر فيهما، كما أنها غير محصورة بحدود حاصرة، انحصار «اليوم»، و «الدار»، فيضافان إلى الجملة؛ لكن لمَّا كانا مشبَّهين بها تشبيهًا بعيدًا، لم يضافا إلى صريح الفعل إضافتها إليه، بل إلى جملة مصدرة بحرف مصدريّ، كقوله تعالى: ﴿**مِثْلَ ما أنّكم تنطِقون**﴾[4]، وقوله [من البسيط]:

---

(١) يقصد جميع صيغ الفعل المسنَد إلى المفرد والمثنى والجمع، تذكيرًا وتأنيثًا.

(٢) الانشقاق: ١.

(٣) الانفطار: ١ ـ ٢.

(٤) الذاريات: ٢٣.

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقَتْ حمامة في غصون ذات أوقالِ[(١)]

وقوله [من الخفيف]:

غيرَ أَنِّي قد أَسْتعينُ على الهمْـ ـم إذا خَفَّ بالثويِّ النجاءُ[(٢)]

وإنَّما صُدِّر ما أضيفا إليه بحرف مصدريٍ، دون ما أضيف إليه الزمان الجائز إضافته إلى الجملة، وإن كانت الإضافة إليها في كلا القسمين غير لازمة، لأن التناسب بين الزمان المضاف إلى الجملة، والجملة المضاف إليها في دلالتهما على الزمان، وكون الزمان ظرفًا لمصدر الجملة المضاف إليها أغنيا عن الحرف المصدري، وليسا بموجودين في «مثل»، و «غير»، فاحتيج معهما إلى الحرف المصدري، مع أنه نقل الكوفيون عن العرب أنها تضيف الظروف، أيضًا، إلى «أنّ» المشدَّدة والمخففة، نحو: «أعجبني يوم أنك محسن، ويوم أن يقوم زيد»، فإن صح النقل، جاز في تلك الظروف الإعراب والبناء، كما في: ﴿**مثل ما أنّكم تنطقون**﴾[(٣)]، و «غير أن نطقت»، على ما يأتي.

واختلف في كون الظروف مضافة إلى ظاهر الجملة، أو إلى المصدر الذي تضمنته؛ والنزاع في الحقيقة منتَفٍ، لأن الإضافة في اللفظ إلى ظاهر الجملة بلا خلاف، ومن حيث المعنى إلى مصدرها، لأن معنى «يوم قدم زيد»: يوم قدومه، ولو كان مضافًا في الحقيقة إلى ظاهر الجملة، وهي خبر، لكان المعنى: يوم هذا الخبر المعيَّن، وأيضًا الإضافة في المعنى لتخصيص الزمن، ولا بدَّ في الإضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص، واللام يتعذر دخولها على الجملة.

قال صاحب المغني[(٤)]: يتصرَّف الظرف المضاف إلى الجملة، فيصح أن يقال: «جئتك يومَ قدم زيد الحارّ أو البارد»، على أن يكون[(٥)] صفة لِـ «يوم».

قلت: ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه، ينبغي ألاَّ يتعرف المضاف إذا كان الفاعل في الفعلية، أو المبتدأ في الاسمية، نكرة، نحو: «يوم قدم أمير»، و «يومَ أميرٌ كبير قدم»، إذ المعنى: يوم قدوم أمير.

ثم اعلمْ أنه يضاف الزمان، أو «حيث»، إلى الجملة، وإن لم يكن ظرفًا، أي: منصوبًا بتقدير «في»، قال الله تعالى: ﴿**هذا يومُ ينفع الصادقين صدقهم**﴾[(٦)]،

---

(١) تقدّم بالرقم ٢٢٨.

(٢) تقدّم بالرقم ٢٢٩.

(٣) الذاريات: ٢٣.

(٤) هو منصور بن فلاح اليمنيّ.

(٥) أي: لفظ «الحارّ» و «البارد».

(٦) المائدة: ١١٩.

و ﴿هذا يومُ لا ينطقون﴾[(١)]، بالرفع، و ﴿الله أعلم حيث يجعل رسالته﴾[(٢)]، وهو مفعول لِـ «يعلم» مقدرًا؛ وقال [من الكامل]:

٤٨٦ ـ [يَهِزُ الهَرانعَ عقدُهُ عِنْد الخُصَى] بِأذلَّ حيث يكونُ مَنْ يَتَذَلَّلُ

وقال أبو علي في كتاب الشعر: ما بعد «حيث» في الموضعين صفة، لا مضاف إليه، قال: لأن «حيث» يضاف ظرفًا، لا اسمًا، فالمعنى: حيث يجعله، وحيث يكونه، أي: يجعل فيه، ويكون فيه.

والأولى أن نقول: إنه مضاف، ولا مانع من إضافته، وهو اسم لا ظرف، إلى الجملة، كما في ظروف الزمان.

وأمَّا نحو: «يومئذ»، و «حينئذ»، و «ساعتئذ»، فقالوا: إن الظروف مضافة إلى «إذ» المضافة في المعنى إلى جملة محذوفة مبدل منها التنوين.

وفي ذلك تعسّف من حيث المعنى، إذ قولك: «حين وقت كذا»، و «يوم

---

(١) المرسلات: ٣٥. (٢) الأنعام: ١٢٤.

٤٨٦ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في خزانة الأدب ٦/ ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٨؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٤٣١ (وهز)، ٨/ ٣٧٠ (هرنع)؛ وليس في ديوانه. وقبله:

إنّا لَنَضْرِبُ رأسَ كلِّ قبيلةٍ وأبوكَ خَلْفَ أتانه يَتَقَمَّلُ

اللغة: يَتَقَمَّل: يستخرج ما في جسمه من القمل، ويقتله. يَهِز: مضارع وَهَزَ، وذلك إذا نزع القملة، وقَصَعها. الهرانِعُ: جمع هُيرَنِعُ، وهو صِغَارُ القمل. عَقْدُه: فاعل «يَهِز»، والمقصود بالعقد هنا جعل إصبعيه على هيئة تمكنه من الإمساك بالقملة.

المعنى: يقول الفرزدق لجرير: نحن لعزّنا وكثرتنا نحارب كلَّ قبيلة، ونقطع رؤوسها، وأبوك لذلّه، وعجزه يقتل قمله خلف أتانه، فهو يتناول قملة بإصبعه من بين أفخاذه في حال كونه جالسًا في أحقر موضع، وهو خلف الأتان. فنحن نقتل الأبطال، وأبوك يقتل القمل والصئبان.

الإعراب: «**يَهِز**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، فاعله مستتر تقديره: هو. «**الهرانع**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**عقدُه**»: فاعل «يهز» مرفوع، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**عند**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «يَهِزُ». «**الخصى**»: مضاف إليه مجرور. «**بأذلّ**»: جار، ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف، والجار والمجرور متعلقان بحال من «عقده»، و «أذلّ» مضاف. «**حيثُ**»: مضاف إليه مبني على الضم في محل جر بالإضافة. «**يكونُ**»: فعل مضارع ناقص مرفوع. «**مَنْ**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم «يكون»، والخبر محذوف تقديره: فيه. «**يتذلّلُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «يهز الهرانع عقده»: في محل نصب بدل من جملة «يتقمّل» الواقعة حالاً. وجملة «يكون من يتذلّلُ»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يتذلّل»: صلة الموصول لا محل لها.

الشاهد فيه: أن أبا علي الفارسي قال في «كتاب الشعر» إنَّ جملة «يكون» صفة لـ «حيث» لا أنها مضاف إليها. لأنَّ «حيث» هنا اسم بمعنى موضع، وليست باقية على ظرفيتها. والتقدير «بأذلّ موضع يكون فيه من يتذلّل».

الوقت»، و «ساعة الوقت»، ونحو ذلك، غريب الاستعمال، مستهجن المعنى، بخلاف نحو قوله تعالى: ﴿**بعد إذ أنتم مسلمون**﴾[١]، إذ معناه: بعد ذلك الوقت. وأمّا قوله تعالى: ﴿**إلى يوم الوقت المعلوم**﴾[٢]، فقال أبو علي في «الحجة»: إن الوقت بمعنى الوعد، كما أن معنى قوله تعالى: ﴿**فتمَّ ميقات ربّه**﴾[٣]: تمَّ ميعاد ربه، فهو بمعنى قوله: ﴿**واليوم الموعود**﴾[٤]، قال[٥]: ولا يجوز أن يراد بالوقت الأَوان، لأن اليوم إما وَضَح النهار، وإمَّا بُرهة من الزمان. ولو قلت: «إلى برهة الزمان أو يوم الزمان»، لم يكن ذلك بالسهل. هذا كلامه.

والذي يبدو لي أن هذه الظروف، التي كلها في الظاهر مضافة إلى «إذ»، ليست بمضافة إليه، بل إلى الجمل المحذوفة، إلا أنهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة سياق الكلام عليها، لم يحسن أن يبدل منها تنوين لاحق بهذه الظروف، كما أبدل في «كلّ»، و «بعض»، و «إذْ»؛ لأن «كلاًّ» وأخويها لازمة للإضافة معنًى، فيستدلُّ بالمعنى على حذف المضاف إليه، ويتعيَّن ذلك المحذوف بالقرينة الحاصلة من سياق الكلام فيكمل المراد، كقوله تعالى: ﴿**وكلاًّ آتينا حُكمًا وعِلمًا**﴾[٦]، و ﴿**ورفعنا بعضهم فوق بعضٍ درجات**﴾[٧]، وقوله [من الوافر]:

٤٨٧ ـ نَهَيْتُكِ عَنْ طِلابك أمَّ عمرٍو ... بعاقبةٍ وأنت إذٍ صحيحُ

---

(١) آل عمران: ٨٠.
(٢) الحجر: ٣٨؛ وص: ٨١.
(٣) الأعراف: ١٤٢.
(٤) البروج: ٢.
(٥) أي: أبو علي الفارسيّ.
(٦) الأنبياء: ٧٩.
(٧) الزخرف: ٣٢.

٤٨٧ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذليّ في خزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٥٤٣، ٥٤٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٧١؛ وشرح شواهد المغني ص ٢٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٧٦ (أذذ)، ١١/ ٣٦٣ (شلل)، ١٥/ ٤٦٢ (أذ)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٣٠١؛ وتذكرة النحاة ص ٣٧٩؛ والجنى الداني ص ١٨٧، ٤٩٠؛ وجواهر الأدب ص ١٣٨؛ والخصائص ٢/ ٣٧٦؛ ورصف المباني ص ٣٤٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٥٠٤، ٥٠٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٢٩، ٩/ ٣١؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٦١.

اللغة: بعاقبة: بآخر ما وصّيتك به.

المعنى: لقد حذرتك من هوى أم عمرو، آخر ما وصّيتك به، وها أنت الآن تقاسي ما كنت قد حذرتك منه وأنت صحيح القلب.

الإعراب: «**نهيتك**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**عن طلابك**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نهيتك)، والكاف: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**أمّ**»: مفعول به لـ (طلاب) منصوب بالفتحة. «**عمرو**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**بعاقبة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ (نهيتك). «**وأنت**»: الواو: حاليّة، «أنت»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**إذ**»: ظرف للزمان الماضي في محلّ=

لأن «إذ» لازم الإضافة، ولا وجه لتنوينه إلا أن يكون عوضًا، لِبُعْد معنى التنكير والتمكن منه؛ وأمَّا هذه الظروف، فليست بلازمة للإضافة معنًى، فلو قلت: «جاءني زيد، وكنت حينًا كذا»، وقصدت حذف المضاف إليه وإبدال تنوين «حينًا» منه، أي: حين ذلك، لم يكن ظاهرًا في ذلك المعنى، بل ظاهره أنّ التنوين فيه للتنكير.

فلما خافوا التباس تنوين العوض في «يومًا»، و «حينًا»، و «ساعة» بغيره من تنوين التمكّن والتنكير، توصّلوا إلى الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف إليها هي، في الأصل، بأن أبدلوا من تلك الظروف، بدَل الكل، ظرفًا لازمًا للإضافة إلى الجمل، خفيفًا في اللفظ، صالحًا لجميع أنواع الأزمنة، من «الساعة»، و «الحين»، و «الليلة»، وغير ذلك، متعوّدًا أن تحذف الجمل المضافة إليها هو، مع إبدال التنوين منها، كما في قوله: «وأنت إذٍ صحيح»، فجيء بـ «إذْ»، بعد هذه الظروف بدلاً منها مع تنوين العوض، ليكون التنوين كأنه ثابت في الظروف المبدل منها، لأن بدل الكل، مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى، مطلق على ما أطلق عليه، فكأنه هو. وألزِم «إذ» الكسر، لالتقاء الساكنين، ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف إليه الظرف الأول، حتى لا يستنكر حذف المضاف إليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض، لأنه لا بدَّ فيما حذف منه المضاف إليه، من أحدهما[1]، إلاَّ أنْ يعطف عليه مضاف إلى مثل ذلك المحذوف، كقوله [من مجزوء الكامل]:

إلا عــــلالـــــة أو بـــــدا هـــة سـابــح نــهــد الــجــزارَه[2]

ولمَّا تُوصِّل بـ «إذْ» إلى الغَرَض المذكور، وكانت الظروف المذكورة قد تكون مستقبلة، وماضية، جُرِّد «إذ» عن معنى الماضي، وصار لمطلق الظرفية، فيجوز استعماله في المستقبل أيضًا، كقوله تعالى: ﴿**فويلٌ يومئذٍ للمكذّبين**﴾[3]، ونحوه.

والحق أن «إذ» إذا حذف المضاف إليه منه، وأبدل منه التنوين في غير نحو: «يومئذ»، جاز فتحه أيضًا، ومنه قوله تعالى حاكيًا: ﴿**فعلتُها إذًا وأنا من الضَّالِّين**﴾[4]، أي: فعلتها إذ ربّيتني، إذ لا معنى للجزاء ههنا، كما قيل في «إذن»: إنها للجواب والجزاء.

= نصب مفعول فيه متعلق بـ (صحيح). «**صحيح**»: خبر (أنت) مرفوع بالضمّة.
جملة «نهيتك»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «أنت صحيح»: في محلّ نصب حال.
الشاهد فيه قوله: «إذ» حيث إن التنوين اللاحق لـ«إذ» عوض عن الجملة، والأصل: وأنت، إذ الأمر ذاك، صحيح.

(١) أي: من المضاف، أو المضاف إليه.
(٢) تقدّم بالرقم ٢٣.
(٣) الطور: ١١.
(٤) الشعراء: ٢٠.

وكسر الذال في نحو «حينئذ» لالتقاء الساكنين، لا للجرّ، خلافًا للأخفش، فإنّه زعم أنه مجرور بالإضافة، وبناء «إذ» يمنع جرَّه. وأيضًا، نحن نعلم أنه في قوله: «وأنت إذٍ صحيح»[١]، ليس بمجرور، وهو مثله في «حينئذ»، لكنهم إنما ألزموها الكسر لتكون في صورة المضاف إليه الظرف الأول، ويجوز في غيره الفتح أيضًا، كقوله تعالى حاكيًا: ﴿**فعلتُها إذًا وأنا من الضالين**﴾[٢]، كما بيّنّا.

واعلم أن الظرف المضاف إلى الجملة، لمّا كان ظرفًا للمصدر الذي تضمنته الجملة، على ما قررنا قبل، لم يجز أن يعود من الجملة إليه ضمير، فلا يقال: «آتيك يوم قدم زيد فيه»، لأن الربط الذي يُطلب حصوله من مثل هذا الضمير، حصل بإضافة الظرف إلى الجملة وجَعْلِه ظرفًا لمضمونها، فيكون كأنك قلت: «يوم قدوم زيد فيه»، أي: في اليوم، وذلك غير مستعمل، قال تعالى: ﴿**يوم تبيضّ وجوه**﴾[٣] وقد يقول العوامّ: «يومَ تسودّ فيه الوجوه»، ونحو ذلك.

* * *

ولنذكر شرح قوله في آخر الباب: «والظروف المضافة إلى الجمل»، و «إذ»، يجوز بناؤها على الفتح، وكذلك «مثل»، و «غير»، مع «ما»، و «أنَّ»، ههنا[٤]، فإنه محتاج إليه لبيان بناء «حيث»، فنقول:

إن ظرف الزمان المضاف إلى الجمل إنما يُبنى منه المفرد والجمع المكسّر، إذا بُني، ولا يُبنى منه المثنى، لما ذكرنا في نحو: «هذان»، و «اللذان».

والظروف المضافة إلى الجمل على ضربين، كما ذكرنا: إمَّا واجبة الإضافة إليها، وهي: «حيث»، في الأغلب، و «إذْ»؛ وأمّا «إذا» ففيها خلاف على ما يجيء هل هي مضافة إلى شرطها أو لا[٥]؛ وإمّا جائزة الإضافة، وهي غير هذه الثلاثة.

فالواجبة الإضافة إليها، واجبة البناء، لأنها مضافة في المعنى إلى المصدر الذي تضمنته الجملة كما ذكرنا، وإن كانت في الظاهر إلى الجملة، فإضافتها إليها كلا إضافة، فشابهت الغايات المحذوفة ما أضيفت إليه، فلهذا بُنيت «حيث» على الضم كالغايات، على الأعرف.

وأمّا جائزة الإضافة إليها، فعلى ضربين: لأنها إمّا أن تضاف إلى جملة ماضية الصدر، نحو قوله [من الطويل]:

---

(١) راجع الشاهد الرقم ٤٨٧. (٢) الشعراء: ٢٠.

(٣) آل عمران: ١٠٦.

(٤) قوله: «ههنا» متعلّق بقوله: «ولنذكر شرح قوله».

(٥) لاحِظْ استعمال الرضيّ لـِ «هلْ» في التعيين بخلاف ما يقرّره النحاة.

٤٨٨ ـ على حينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا وقلتُ أَلَمَّا تَصْحُ والشيبُ وازعُ

فيجوز، بالاتفاق، بناؤها وإعرابها. أمَّا الإعراب فلعدم لزومها للإضافة إلى الجملة، فعلة البناء، إذن، عارضة، وأمَّا البناء فلتقوِّي العلّة العارضة بوقوع المبني الذي لا إعراب له لا لفظًا ولا محلاً، موقع المضاف إليه الذي يكتسي منه المضاف أحكامه، من التعريف والتنكير، وغير ذلك، كما في باب الإضافة.

وإمَّا ألاَّ تضاف إلى الجملة المذكورة، وذلك بأن تضاف إلى الفعلية التي صدرها مضارع، نحو قوله تعالى: **﴿هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم﴾**(١)، أو إلى الاسمية، سواء كان صدرها معربًا أو مبنيًا في اللفظ، نحو: «جئتكَ يوم أنت أمير»، إذْ لا بدَّ له من الإعراب محلاً؛ فعند البصريين لا يجوز في مثله إلا الإعراب في الظرف المضاف، لضعف علة البناء، وعند الكوفيين، وبعض البصريين؛ يجوز بناؤه، اعتبارًا بالعلة الضعيفة، ولا حجة لهم فيما ثبت في السبعة(٢) من فتح قوله تعالى: **﴿هذا يومَ ينفع**

---

٤٨٨ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٣٢؛ والأضداد ص ١٥١؛ وجمهرة اللغة ص ١٣١٥؛ وخزانة الأدب ٢/ ٤٥٦، ٣/ ٤٠٧، ٦/ ٥٥٠، ٥٥٣؛ والدرر ٣/ ١٤٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٠٦؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٥٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٤٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨١٦، ٨٨٣؛ والكتاب ٢/ ٣٣٠؛ ولسان العرب ٨/ ٣٩٠ (وزع)، ٩/ ٧٠ (خشف)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٠٦، ٤/ ٣٥٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١١١؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٥، ٣/ ٥٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٧؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٦، ٤/ ٥٩١، ٨/ ١٣٧؛ ومغني اللبيب ص ٥٧١؛ والمقرب ١/ ٢٩٠، ٢/ ٥١٦؛ والمنصف ١/ ٥٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٨.

اللغة: على حين: أي في حين. المشيب: الشيب. الصّبا: الميل إلى الهوى. أصحو: أفيق. الوازع: الرادع.

المعنى: لمّا حلّ المشيب وارتحل الصِّبا عاتبت نفسي قائلاً: أما تصحين من سكرك، أي تماديك في المعاصي، ويمنعك الشيب؟

الإعراب: **«على حين»**: جار ومجرور متعلقان بـ «كفكفت» في بيت سابق. **«عاتبت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **«المشيب»**: مفعول به منصوب. **«على الصبا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «عاتبت». **«وقلت»**: الواو: حرف عطف، «قلت»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون. والتاء: فاعل. **«ألمّا»**: الهمزة: للاستفهام الإنكاري، «لمّا»: حرف جزم ونفي وقلب. **«تَصْحُ»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة، والفاعل: أنت. **«والشيب»**: الواو: حالية، «الشيب»: مبتدأ مرفوع. **«وازع»**: خبر مرفوع.

جملة «عاتبت...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «قلت...»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «ألمّا أصح»: في محل نصب مفعول به. وجملة «الشيب وازع»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «على حين» حيث يجوز في «حين» الإعراب وهو الأصل، والبناء لأنه أُضيف إلى مبنيّ، وهو الفعل الماضي «عاتب».

(١) المائدة: ١١٩.

(٢) هي قراءة نافع وابن محيصن. انظر: البحر المحيط ٤/ ٦٣؛ وتفسير الطبري ١١/ ٢٤١؛ والكشاف ١/ ٣٧٥؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٥٦؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٢٥١.

الصادقين صدقهم﴾، لاحتمال كونه ظرفًا، والمعنى: هذا المذكور في يوم ينفع؛ ولا في قوله تعالى: ﴿يومَ لا تملك نفس لنفس شيئًا﴾[١] على قراءة الفتح[٢]، لاحتمال كونه بدلاً من قوله قبل: ﴿يوم الدِّين﴾[٣].

وأمَّا «غير»، المضاف إلى ما صدره «أنَّ»، أو «أنْ»، و «مثل» المضاف إلى ما صدره «ما»، فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها وبناؤها، قال الله تعالى: ﴿إنّه لَحَقٌّ مِثْلَ ما أنّكم تنطِقون﴾[٤]، ففتح «مثل» مع كونه صفة لِـ «حقّ»، أو خبرًا بعد خبر لِـ «إنّ». ويجوز أن يكون منصوبًا، لكونه مصدرًا بمعنى: أنه لحقّ تحققًا مثلَ حقيَّة نطقكم، وقال [من البسيط]:

لم يَمْنعِ الشربَ منها غير أنْ نطَقتْ حمامة في غصون ذات أوقالِ[٥]

ففتح «غير»، مع كونه فاعلاً لِـ «يمنع»، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى «إلا»، كما مرَّ في باب الاستثناء.

وعلة بنائهما مشابهتهما لِـ «إذْ»، و «إذا»، و «حيثُ»، لأنهما مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليهما، ولأن فيهما الإبهام مثلها لفقد الحصر، كما مرَّ، والمبني، وهو «ما»، و «أنَّ»، و «أنْ»، واقع موقع ما أضيفا إليه.

ولو ثبت ما نقل الكوفيون من إضافة الظروف إلى ما صدره «أن» المشدَّدة أو المخفَّفة، لجاز إعرابها وبناؤها، نحو: «مثل»، و «غير».

وكذا يجوز اتفاقًا بناء الظروف المتقدمة على «إذ»، نحو: «حينئذ»، وإعرابها. قرىء قوله تعالى: ﴿مِن خِزْيِ يومئذٍ﴾[٦]، بفتح «يوم»، وجرِّه[٧]، أما الإعراب فلعروض علة البناء، أعني الإضافة إلى الجمل، وأمَّا البناء فلوقوع «إذ» المبنيّ موقع المضاف إليه لفظًا، كما بيَّنّا، فصار[٨] نحوَ قوله: «على حين عاتبت المشيب»[٩].

---

(١) الانفطار: ١٩.

(٢) هي القراءة المثبتة في النصّ المصحفيّ، وقرأ ابن كثير وغيره: «يومُ». انظر: البحر المحيط ٨/ ٤٣٧؛ وتفسير القرطبي ١٩/ ٢٤٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٨/ ٩١.

(٣) الانفطار: ١٨.

(٤) الذاريات: ٢٣.

(٥) تقدّم بالرقم ٢٢٨.

(٦) هود: ٦٦.

(٧) قراءة الجرّ هي المثبتة في النصّ المصحفيّ، وقراءة الفتح هي قراءة نافع والكِسائي وورش وعاصم وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٥/ ٢٤٠؛ وتفسير القرطبي ٩/ ٦١؛ والكشاف ٢/ ٢٧٩؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٨٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٣/ ١٢٠.

(٨) أي: صار «يومئذ» ونحوه.

(٩) راجع الشاهد الرقم ٤٨٨.

فثبت بما بيَّنّا أن قوله: «والظروف المضافة إلى الجمل يجوز بناؤها»، ليس ينبغي أن يكون على إطلاقه.

وقوله: «مثل» و «غير»، مع «ما»، و «أن»، أي: «مثل» مع «ما»، و «غير» مع «أن»، مشدّدة ومخففة؛ وهذا تمام الكلام على الظروف المضافة إلى الجمل.

وقال المصنف: بُني «حيث» لأنه موضوع لمكان حدثٍ تتضمنه الجملة، فشابه الموصولات في احتياجه إلى الجمل، وكذا قال في: «إذْ»، و «إذا».

ويجوز أن يقال في «إذْ» إنّه بُني لأن وضعه وضعُ الحروف، كما يقول بعضهم.

وبني «حيث» على الضم في الأشهر، تشبيهًا بالغايات، لأن إضافته كلا إضافة، على ما ذكرنا، وقد تفتح الثاء وتكسر، وقد يخلف ياءَها واوٌ، مثلثة الثاء أيضًا[1]، وإعرابها لغة فَقْعَسيّة، وندرت إضافتها إلى المفرد، قال [من الطويل]:

٤٨٩ ـ ونَطْعَنُهُمْ حيثُ الحُبى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ ببيضِ المواضي حَيثُ ليِّ العمائِمِ

وقال [من الرجز]:

٤٩٠ ـ أما تَرَى حَيث سُهَيلٍ طالعًا [نجمًا يُضيء كالشهابِ لامِعًا]

---

(١) أي: بضمّ الثاء وفتحها وكسرها.

٤٨٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في شرح شواهد المغني ١/ ٣٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٣٨٧؛ وليس في ديوانه؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٦/ ٥٥٣، ٥٥٧، ٥٥٨، ٧/ ٤؛ والدرر ٣/ ١٢٣؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣١٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٩؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٢؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة: نطعنهم: نضربهم. الحبى: جمع حبوة وهو أن يجمع الرجل ظهره وساقيه بعمامته، أو يديه. المواضي البيض: السيوف القاطعة. حيث ليّ العمائم: أي الرؤوس.

المعنى: إنّهم يطعنون الأعداء بالرماح بعد أن يضربوا رؤوسهم بالسيوف القاطعة.

الإعراب: **«ونطعنهم»**: الواو: بحسب ما قبلها، «نطعنهم»: فعل مضارع مرفوع، و «هم»: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: نحن. **«حيث»**: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب، متعلّق بـ «نطعن»، وهو مضاف. **«الحبى»**: مضاف إليه مجرور، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره «موجودة». **«بعد»**: ظرف زمان منصوب، متعلّق بـ «نطعن»، وهو مضاف. **«ضربهم»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ببيض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ضرب»، وهو مضاف. **«المواضي»**: مضاف إليه مجرور. **«حيث»**: ظرف مكان مبنيّ في محلّ نصب، متعلّق بـ «ضرب»، وهو مضاف. **«ليّ»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«العمائم»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «نطعنهم»: بحسب ما قبلها. وجملة «الحبى موجودة»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «حيث ليّ العمائم» حيث أضاف الظرف إلى المفرد، وهذا نادر.

٤٩٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣؛ والدرر ٢/ ١٢٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ =

وبعضهم يرفع «سهيل» على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: حيث سهيل موجود؛ وحذف خبر المبتدأ الذي بعد «حيث» غير قليل.

ومع الإضافة إلى المفرد، يعربه بعضهم لزوال علة البناء، أي: الإضافة إلى الجملة، والأشهر بقاؤه على البناء، لشذوذ الإضافة إلى المفرد.

وترك إضافة «حيث» مطلقًا، لا إلى جملة ولا إلى مفرد أَنْدر، وظرفيتها غالبة، لا لازمة، قال [من الطويل]:

٤٩١ ـ [فَشَدَّ ولَمْ يُفْزِعْ بيوتًا كثيرةً] لـدى حيـثُ أَلْـقَـتْ رَحْـلَـهـا أُمُّ قَـشْـعَـمِ

= ٣٩٠؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٠؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٨٥؛ ومغني اللبيب ١/ ١٣٣؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٣٨٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة والمعنى: سهيل: نجم. الشهاب: شعلة نار ساطعة.

الإعراب: «**أما**»: حرف استفتاح. «**ترى**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنت. «**حيث**»: ظرف مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب، متعلّق بـ «ترى»، وهو مضاف. «**سهيل**»: مضاف إليه مجرور. «**طالعًا**»: حال منصوبة. «**نجمًا**»: اسم منصوب على المدح تقديره: «أمدح». «**يضيء**»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. «**كالشهاب**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من الضمير المستتر في قوله «يضيء»، أو متعلّق بـ «يضيء». «**لامعًا**»: حال منصوبة.

جملة «أما ترى...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة «يضيء»: في محلّ نصب نعت «نجمًا».

الشاهد فيه قوله: «حيث سهيل» فقد أضاف الظرف «حيث» إلى مفرد، وهذا نادر.

٤٩١ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ٢٢؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٥، ٧/ ٨، ٩، ١٣، ١٧؛ والدرر ٣/ ١٢٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٤٨٥ (قشعم)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة: شدّ: حمل على أعدائه يحاربهم. الرحل: ما يوضع على الناقة لتُركب. أم قشعم: كنية المنية أو الداهية.

المعنى: فهاجم أعداءه، ولم يفزع بيوتًا كثيرة منهم، حيث كانت المنايا أو الدواهي ترصده، أي لم يهب الأخطار وهاجم عدوّه حيث كان.

الإعراب: «**فشد**»: الفاء: استئنافية، «شدّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**ولم**»: الواو: حالية، «لم»: حرف نفي وجزم وقلب. «**يفزع**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هو. «**بيوتًا**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**كثيرة**»: صفة (بيوتًا) منصوبة مثلها بالفتحة. «**لدى حيث**»: «لدى»: ظرف مكان منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، متعلق بالفعل (يفزع)، و «حيث»: مضاف إليه، مبني على الضمّ في محلّ جرّ. «**ألقت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة، والتاء: للتأنيث. «**رحلها**»: مفعول به منصوب بالفتحة، و «ها»: ضمير متصل في محلّ جرٍّ بالإضافة. «**أمّ**»: فاعل مرفوع بالضمّة. «**قشعم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «فشد»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «لم يفزع»: في محلّ نصب حال. وجملة «ألقت»: في محل جرٍّ بالإضافة.

وكذا في قوله: «أما ترى حيث سهيل»(١)، وهو مفعول «ترى»، وكذا قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أعلمُ حيثُ يجعلُ رسالَته﴾(٢)؛ وحُكي: «هي أحسن الناس حيث نظر ناظر»، أي: وجهًا، فهو تمييز، وقال الأخفش: قد يراد به الحين(٣)، كما في قوله [من الرمل]:

٤٩٢ ـ لِلْفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدي ساقَهُ قَدَمُهْ

* * *

= الشاهد فيه قوله: «لدى حيث» حيث فارقت «حيث» الظرفية فجُرّت بإضافة «لدى» إليها.

(١) راجع الشاهد الرقم ٤٩٠.

(٢) الأنعام: ١٢٤.

(٣) فيكون ظرف زمان.

٤٩٢ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٨٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩؛ والدرر ٣/ ١٢٥؛ وسمط اللآلي ص ٣١٩؛ ولسان العرب ١٠/ ١٦٨ (سوق)، ١٥/ ٣٥٧ (هدى)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ٩٢؛ ومجالس ثعلب ص ٢٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٢.

اللغة: هَدَاه: تَقدَّمه.

المعنى: إنَّ للفتى عقلاً يهديه إلى الرشاد ما دام حيًا، وأينما كان.

الإعراب: «للفتى»: جار ومجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم. «عَقْلٌ»: مبتدأ مرفوع مؤخر. «يعيشُ»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. «به»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يعيشُ». «حَيْثُ»: اسم مبني على الضم في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالفعْل «يعيش». «تهدِي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة. «ساقَه»: مفعول به منصوب، والهاء: مضاف إليه محله الجرّ. «قدَمُه»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «للفتى عقل»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يعيش به»: صفة لـ «عقل» محلها الرفع. وجملة «تهدِي ساقه قدمه»: مضاف إليها محلها الجر.

الشاهد فيه: أنَّ الأخفش قال: إنَّ «حيث» قد تأتي بمعنى الحين كما في هذا البيت.

معنى «إذ» و«إذا» واستعمال «إذا» للمفاجأة

١ ـ «إذا» و «إذْ»

قال ابن الحاجب:

ومنها «إذا»، وهي للمستقبل، وفيها معنى الشرط، فلذلك اختير بعدها الفعل، وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها. و «إذْ» لما مضى، ويقع بعدها الجملتان.

* * *

قال الرضيّ:

قد تقدم ههنا علة بنائها، وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير الكلام في وقوع الجمل بعدها، فنقول:

قد تكون «إذا» للماضي كـ «إذْ»، كما في قوله تعالى: **﴿حتّى إذا بلغ بين السَّدَّين﴾**[١]، و **﴿حتّى إذا ساوى بين الصَّدَفَين﴾**[٢]، و **﴿حتّى إذا جعله نارًا﴾**[٣]، كما أن «إذ» تكون للمستقبل كـ «إذا»، كما في قوله تعالى: **﴿وإذْ لَم يهتدوا به فسيقولون﴾**[٤]، على أنه يمكن أن تؤوَّل بالتعليلية، وكما في قوله تعالى: **﴿فسوف يعلمون إذ الأغلالُ في أعناقهم﴾**[٥]، ويمكن أن تكون من باب: **﴿ونادى أصحاب الجنَّة﴾**[٦].

وقد تكون «إذا» مع جملتها، لاستمرار الزمان، نحو قوله تعالى: **﴿وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض قالوا﴾**[٧]، أي: هذه عادتهم المستمرة، ومثله كثير، نحو قوله تعالى: **﴿وإذا لَقُوا الذين آمنوا﴾**[٨]، و **﴿إذا ما أتَوْكَ لتحملهم قلت لا**

---

(١) الكهف: ٩٣.
(٢) الكهف: ٩٦.
(٣) الكهف: ٩٦.
(٤) الأحقاف: ١١.
(٥) غافر: ٧٠ ـ ٧١.
(٦) الأعراف: ٤٤.
(٧) البقرة: ١١.
(٨) البقرة: ١٤، ٧٦.

أجِد﴾[١]؛ والأصل في استعمال «إذا» أن تكون لزمان من أزمنة المستقبل مختصّ من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به، والدليل عليه استعمال «إذا» في الأغلب الأكثر في هذا المعنى، نحو: «إذا طلعت الشمس»، وقوله تعالى: **﴿إذا الشمس كُوِّرت﴾**[٢]، ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله، لقطع علّام الغيوب سبحانه بالأمور المتوقعة.

وكلمة الشرط ما يطلب جملتين يلزم من وجود مضمون أولاهما فرضًا حصول مضمون الثانية؛ فالمضمون الأول مفروض ملزوم، والثاني لازمه.

فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي، فإن كان مع قطع المتكلم بعدم لازمه فيه، فالكلمة الموضوعة له «لو»، وإن لم يكن مع قطع المتكلم بعدمِه، استعمل فيه «إنْ» لا على أنها موضوعة له كما يجيء، فلهذا كان «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني كما يجيء في حروف الشرط، لأن مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه، وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم.

وقد يكون في المستقبل، وقد وُضعت له «إنْ»، ولا يكون معنى الشرط في اسم إلا بتضمن معناها.

فـ «لَو» موضوعة لشرط مفروض وجوده في الماضي مقطوع بعدمه فيه، لعدم جزائه، و «إنْ» موضوعة لشرط مفروض وجوده في المستقبل، مع عدم قطع المتكلم، لا بوقوعه فيه، ولا بعدم وقوعه، وذلك لعدم القطع في الجزاء، لا بالوجود ولا بالعدم، سواء شُكَّ في وقوعه، كما في حقّنا، أو لم يُشَكّ، كالواقعة في كلامه تعالى.

وقد تستعمل «إن» الشرطية في الماضي على أحد ثلاثة أوجه: إمّا على أن يُجوِّز المتكلم وقوعَ الجزاء، ولا وقوعه فيه[٣]، كقوله تعالى: **﴿إن كان قميصه قُدَّ من قُبُلٍ فصدقَت﴾**[٤]؛ وإمّا على القطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له «لو»، كقوله تعالى: **﴿إنْ كنتُ قلتُه فقد عَلمتَهُ﴾**[٥]، وإمّا على القطع بوجوده، نحو: «زيد وإن كان غنيًا لكنه بخيل»، و «أنت، وإن أُعطيت جاهًا: لئيم»؛ واستعمالها في الماضي على خلاف وضعها، ولا تستعمل فيه، في الأغلب، إلا وشرطها «كان»، لِمَا يأتي في الجوازم، وقد تستعمل «لَو» في المستقبل بمعنى «إن»، وقد تكون، أيضًا للاستمرار كما ذكرنا في «إذا»، قال عليه الصلاة والسلام:

---

(١) التوبة: ٩٢.
(٢) التكوير: ١.
(٣) أي: وعدم وقوعه فيه.
(٤) يوسف: ٢٦.
(٥) المائدة: ١١٦.

«لو أن لابن آدم وَادِيَيْن من ذهب، لابتغى إليهما ثالثًا»[١]، فنقول:

لما كان «إذا» موضوعًا للأمر المقطوع بوجوه، في اعتقاد المتكلم، في المستقبل، لم يكن للمفروض وجوده، لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى «إن» الشرطية، لأن الشرط، كما بيَّنا، هو المفروض وجوده؛ لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرًا في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها، على خلاف ما نتوقعه، جوَّزوا تضمين «إذا» معنى «إن»، كما في «مَتى» وسائر الأسماء الجوازم.

فيقول القائل: «إذا جئتني فأنت مكرم»، شاكًّا في مجيء المخاطب غير مرجّح وجوده على عدمه؛ بمعنى: «متى جئتني: سواء».

لكن إضمار «إن» قبل «متى» وسائر الأسماء الجوازم، على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض، عريقًا ثابتًا، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وقعت «إذا»، فجاز أن يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها، وأمَّا «إذا»، فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعًا به في أصل الوضع، لم يرسخ فيه معنى «إن» الدالة على الفرض، بل صار عارضًا على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر، مع إرادة معنى الشرط، وكونه بمعنى «متى»، قال [من البسيط]:

٤٩٣ ـ ترفَعُ لي خِنْدفٌ واللَّهُ يَرْفَعُ لي ... نـارًا، إذا خَـمَـدَتْ نـيـرانُـهُـمْ تَـقِـدِ

---

(١) انظر: سنن الترمذي ٢٣٣٧؛ ومسند أحمد بن حنبل ٤/ ٣٦٨؛ وتفسير القرطبي ١٦/ ٢٧، ٢٠/ ١٦٩؛ وتذكرة الموضوعات ١٧٧.

٤٩٣ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٢١٦؛ والأزمنة والأمكنة ١/ ٢٤١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٢؛ وشرح المفصل ٧/ ٤٧؛ والكتاب ٣/ ٦٢؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ٥٦.

اللغة: خندف: قبيلة عربية. خمدت النار: خبت وخفّ اتقادها.

المعنى: يفخر الشاعر بقبيلة خندف فيقول: إنّها ترفع لي من الشرف ما هو كالنار الموقدة، والحقيقة أن الله ـ جلّ وعزّ ـ يرفعني من خلالها.

الإعراب: «**ترفع**»: فعل مضارع مرفوع. «**لي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «ترفع». «**خندف**»: فاعل مرفوع. «**والله**»: الواو: حرف استئناف، «الله»: اسم الجلالة مبتدأ مرفوع. «**يرفع**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هو. «**لي**»: جار ومجرو متعلّقان بـ «يرفع». «**نارًا**»: مفعول به منصوب. «**إذا**»: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه. «**خمدت**»: فعل ماضٍ، وهو فعل الشرط، والتاء: للتأنيث. «**نيرانهم**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و «هم»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. «**تقد**»: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون، وحرّك بالكسر مراعاة للرويّ.

جملة «ترفع لي»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «الله يرفع»: استئنافيّة لا محلّ لها من=

وقال [من الطويل]:

٤٩٤ ـ إذا قَصُرَتْ أَسْيافُنا كانَ وَصْلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فَنُضارِبِ

ومن جهة عروض معنى الشرط فيها، لم يلزم، عند الأخفش، وقوع الفعلية بعدها، كما مرّ في المنصوب على شريطة التفسير.

ولما كثر دخول معنى الشرط في «إذا»، وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى «إن» الشرطية، وذلك في الأمور القطعية، استعمال «إذا» المتضمنة لمعنى «إن»، وذلك بمجيء جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطًا وجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿**إذا جاءَ نصرُ الله والفتح**﴾(1)، إلى قوله: ﴿**فسبّحْ**﴾(2).

كما أنه لما كثر وقوع الموصول متضمّنًا معنى الشرط، فجاز دخول الفاء في خبره، جاز دخول الفاء في الخبر، وإن لم يكن في الأول معنى الشرط، كما في

= الإعراب. وجملة «يرفع»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «خمدت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تقد»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها من الإعراب. والجملة الشرطية: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «إذا خمدت نيرانهم تقد» حيث وردت «إذا» شرطيّة جازمة، وهذا نادر وفي الشعر فقط.

٤٩٤ ـ **التخريج**: البيت لقيس بن الخطيم في ديوانه ص ٨٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٥، ٢٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ١٣٧؛ وشرح المفصّل ٧/ ٤٧؛ والشعر والشعراء ص ٣٢٧؛ والكتاب ٣/ ٦١؛ ولرقيم أخي بني الصّاردة في خزانة الأدب ٧/ ٢٩، ٣٠.

المعنى: إذا كانت أسيافنا قصيرة عند لقاء الأعادي، وصلناها بخطواتنا مقدمين عليهم حتى ننال منهم بها.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف لما يستقبل من الزمان متضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**قصرت**»: فعل ماض مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محلّ لها. «**أسيافنا**»: فاعل مرفوع بالضمّة، و«نا»: مضاف إليه محلّه الجر. «**كان**»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «**وصلها**»: اسم «كان» مرفوع بالضمّة، و«ها»: في محل جرّ مضاف إليه. «**خطانا**»: خبر «كان» منصوب بفتحة مقدّرة على الألف، و«نا»: في محل جرّ مضاف إليه. «**إلى أعدائنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «وصلها». «**فنضارب**»: الفاء: حرف عطف، «نضارب»: فعل مضارع مجزوم لأنه معطوف على جواب شرط «إذا» المتوهّم جزمه، وحرّك بالكسر لضرورة القافية، وفاعله ضمير مستتر تقديره: نحن.

وجملة «إذا قصرت...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «قصرت»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «كان وصلها»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها، أو جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «فنضارب»: معطوفة على جملة «كان وصلها» لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «فنضارب» جيث جزم الفعل المضارع لعطفه على جواب شرط «إذا»، وعلى هذا تكون جازمة، وقد روي البيت روايات متعددة منها بالرفع (على الإقواء)، ومنها بالرفع ضمن قصيدة مضمومة الروي.

(1) النصر: ١.

(2) النصر: ٣.

قوله تعالى: ﴿إنَّ الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات﴾[(١)] إلى قوله: ﴿فلهم عذاب جهنّم﴾[(٢)]، وقوله تعالى: ﴿وما أفاء الله على رسوله منهم فما أوجفتم﴾[(٣)]، لأن الفَتْنَ[(٤)]، والإفاءة[(٥)] متحقّقا الوجود في الماضي، فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الفرض، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿وما بكم من نعمة، فمِن الله﴾[(٦)]، والفاء في مثل هذه المواضع في الحقيقة زائدة.

وإنّما رُتِّب «إذا» والموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعده، ترتيب كلمة الشرط وجملتي الشرط والجزاء، وإن لم يكن فيهما معنى الشرط ليدلّ هذا الترتيب على لزوم الجزاء للشرط، ولتحصيل هذا الغَرَضَ، عمِل في «إذا» جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله، كالفاء في ﴿فسبِّح﴾[(٧)]، و «إنَّ» في قولك: «إذا جئتني فإنّك مكرم»، ولام الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿أئِذَا ما مِتُّ لسوف أُخرج حيًا﴾[(٨)]، كما عمل ما بعد الفاء و «إنَّ» في الذي قبلهما في نحو: «أمَّا يوم الجمعة فإنّ زيدًا قائم»، و «أمَّا زيدًا فإنّي ضارب»، للغَرَض الداعي إلى هذا الترتيب، كما يجيء في حروف الشرط.

فإذا تقرَّر هذا، قلنا: العامل في «متى»، وكل ظرف فيه معنى الشرط، شرطُه، على ما قال الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءَه، على ما قال بعضهم، كما لا يجوز في غير الظرف، على ما مرَّ. ألا ترى أنك لا تقول: «أيَّهم جاءَك فاضربْ» بنصب «أيّهم»، على ما مضى في الكنايات.

ولو جاز، أيضًا، عمل الجزاء في أداة الشرط، لقلنا: الشرط أولى، لأنهما فعلان توجها إلى معمول واحد، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين[(٩)]، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند أهل المِصْرَين[(١٠)]، كما في: «زارني وزرته زيد»، فكان الأَولى، إذن، أن يقال: «متى جئتني فيه»، أو «جئتنيه»، ولم يُسمع.

وأما الاستدلال على كون الشرط في مثله هو العامل، بمجيء الجواب في

---

(١) البروج: ١٠.
(٢) البروج: ١٠.
(٣) الحشر: ٦.
(٤) مصدر «فتن» في آية البروج المتقدّمة.
(٥) مصدر «أفاء» في آية الحشر المتقدّمة.
(٦) النحل: ٥٣.
(٧) النصر: ٣.
(٨) مريم: ٦٦.
(٩) انظر المسألة الثالثة عشرة في الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٨٣ ـ ٩٦.
(١٠) أي: البصرة والكوفة.

بعض المواضع بعد «إنَّ» أو اللام، أو الفاء، نحو: «متى جئتني فإنّك مكرم»، و: «فأنت مكرم»، و: «فلأنت مكرم»، فمِمّا[١] لا يتم، لأن تقديم الاسم لغَرَض، وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر، يجوِّز مثل هذا الترتيب، كما مرَّ آنفًا.

وأمَّا العامل في «إذا»، فالأكثرون على أنه جزاؤه، وقال بعضهم: هو الشرط، كما في «متى» وأخواته؛ والأَولى أن نفصِّل، ونقول: إذا تضمَّن «إذا» معنى الشرط، فحكمه حكم أخواته من «متى» ونحوه، وإن لم يتضمَّن، نحو: «إذا غربت الشمس: جئتك»، بمعنى: «أجيئك وقت غروب الشمس»، فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالاً، وإن لم يكن جزاءً في الحقيقة؛ دون الذي في محل الشرط، إذ هو مخصّص للظرف، وتخصيصه له إمَّا لكونه صفة له، أو لكونه مضافًا إليه، ولا ثالث، استقراءً. ولا يجوز أن يكون وصفًا، إذ لو كان وصفًا، لكان الأَولى الإتيان فيه بالضمير، كما تقدم في الموصولات، ولم يأت في كلام، فتخصيصه له، إذن، بكونه مضافًا إليه، كما في سائر الظروف المتخصّصة بمضمون الجمل التي بعدها، لا على سبيل الوصفية، كقوله تعالى: ﴿**يوم يجمعُ الله الرُّسلَ**﴾[٢] وغير ذلك.

ولو سلمنا، أيضًا، أنه صفة، قلنا: لا يجوز عمل الوصف في الموصوف، كما لا يعمل المضاف إليه في المضاف، وذلك أنّ كل كلمتين أو أكثر، كانتا في المعنى بمنزلة كلمة واحدة، بمعنى وقوعهما معًا جزءَ كلام، يجوز أن تعمل أولاهما في الثانية، كالمضاف في المضاف إليه، ولا يجوز العكس، إذ لم يعهد كلمة واحدة بعض أجزائها مقدَّم من وجه، مؤخَّر من آخر، فكذلك ما هو بمنزلتها في المعنى. فمِن ثمَّ لم تعمل صلة في موصول، ولا تابع في متبوع، ولا مضاف إليه في مضاف، أمّا كلمة الشرط إذا عمِل فيها الشرط، فليست مع الشرط ككلمة واحدة، إذ لا يقعان، إذن، موقع المفرد، كالفاعل والمفعول والمبتدأ ونحوها؛ فيجوز عمل كل واحد منهما في الآخر، نحو: «متى تذهبْ أذهبْ»، و ﴿**أيًا ما تَدْعُوا فله الأسماء الحسنى**﴾[٣].

بَلَى، إن لم يعمل الشرط في كلمته، نحو: «من قام قمت»، جاز وقوعهما موقع المبتدأ، على ما هو مذهب بعضهم.

فإذا تقرَّر هذا، قلنا: إن الفاء في قوله تعالى: ﴿**إذا جاء نصرُ الله**﴾[٤] إلى

---

(١) قوله: «فممّا» جواب قوله: «وأمّا الاستدلال».
(٢) المائدة: ١٠٩.
(٣) الإسراء: ١١٠.
(٤) النصر: ١.

قوله: ﴿فسبِّحْ﴾[(١)]، زائدة، زيدت ليكون الكلام على صورة الشرط والجزاء، للغَرَض المذكور، وإنّما حكمنا بزيادتها، لأن فائدتها التعقيب، كما ذكرنا من أن السببية لا تخلو من معنى التعقيب، و ﴿إذا جاء﴾[(٢)] ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجيء، بل في وقت المجيء.

وقال المصنف في شرح المفصل[(٣)]: إن تعيين الوقت في «إذا» يحصل بمجرد ذكر الفعل بعده، وإن لم يكن مضافًا إليه، كما يحصل في قولنا: «زمانًا طلعت فيه الشمس».

وفيه نظر، لأنه إنما حصل التخصيص به لكونه صفة له، لا لمجرد ذكره بعده، ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة «إذا» يكفي لتخصيصها، لتخصص «متى» في «متى قام زيد»، وهو غير مخصَّص اتفاقًا منهم.

وأمّا استدلاله على عمل الشرط في «إذا» بقوله تعالى: ﴿أئذا ما مِتُّ لسوف أُخرج حيًا﴾[(٤)]، وأن الجواب لو كان عاملاً، لكان المعنى: لسوف أخرج وقت الموت، فكان ينبغي أن يكون الإخراج والموت في وقت. فالجواب أنّ المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية، لقيام القرينة، والمعنى: أئذا ما متّ وصرت رميمًا، أبعث، أي: مع اجتماع الأمرين، كما قال تعالى: ﴿أئذا مِتنا وكنّا ترابًا وعظامًا أئنّا لمبعوثون﴾[(٥)]، وكثير في القرآن مثله.

واستدلّ، أيضًا، بنحو قولهم: «إذا جئتني اليوم أكرمتك غدًا». والجواب: أن «إذا» هذه بمعنى «متى»، فالعامل شرطها، أو نقول: المعنى: إذا جئتني اليوم، كان سببًا لإكرامي لك غدًا، كما قيل في نحو: «إن جئتني اليوم فقد جئتك أمس»، أن المعنى: إن جئتني اليوم، يكنْ جزاءً لمجيئي إليك أمس.

ولعدم عراقة «إذا» في الشرطية ورسوخها فيها، جاز مع كونها للشرط، أن يكون جزاؤها اسمية بغير فاء، كما في قوله تعالى: ﴿وإذا ما غضبوا، هم يَغْفِرون﴾[(٦)] وقوله تعالى: ﴿والذين إذا أصابهم البَغْيُ هم ينتصرون﴾[(٧)]، ولا منع من كون «هم» في الآيتين تأكيدًا للواو، والضمير المنصوب في أصابهم.

ولعدم عراقتها أيضًا، جاز، وإن كان شاذًّا، مجيء الاسمية الخالية عن الفعل بعدها في قوله [من الطويل]:

---

(١) النصر: ٣.
(٢) النصر: ١.
(٣) لابن الحاجب شرح على المفصّل للزمخشريّ سمّاه الإيضاح.
(٤) مريم: ٦٦.
(٥) الواقعة: ٤٧.
(٦) الشورى: ٣٧.
(٧) الشورى: ٣٩.

فهلاَّ أعدُوني لمثلي، تفاقدوا إذا الخَصْمُ أَبْزى مائِلُ الرأسِ أَنْكَبُ(١)

قيل: ليس في «إذا» في نحو قوله تعالى: ﴿**والليلِ إذا يغشى**﴾(٢) معنى الشرط، إذ جواب الشرط إمّا بعده، أو مدلول عليه بما قبله. وليس بعده ما يصلح للجواب، لا ظاهرًا، ولا مقدَّرًا، لعدم توقف معنى الكلام عليه. وليس ههنا ما يدل على جواب الشرط قبل «إذا» إلاَّ القسم. فلو كان «إذا» للشرط، كان التقدير: إذا يغشى أقسم، فلا يكون القسم منجزًا، بل معلقًا بغشيان الليل، وهو ضد المقصود، إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهارًا، غير متوقف على دخول الليل.

فإن قيل: فإذا كان ظرفًا مجرَّدًا، فأيش(٣) ناصبه؟ قلت: قال المصنف: ناصبه حال من «الليل»، أي: والليلِ حاصلاً وقت غشيانه.

ولي فيه نظر، إذ لا شيء هنا يقدَّر عاملاً في «حاصلاً» إلا معنى القسم، فهو حال من مفعول «أقسم»، فيكون الإقسام في حال حصول الليل، كما أن المرور في قولك: «مررت بزيد صارخًا»: في حال صراخه. وحصول الليل في وقت غشيانه، لأن وقت غشيانه ظرف له، كما أن الخروج في قولك: «خرجت وقت دخولك»: في وقت دخول المخاطب، فيكون الإقسام حال غشيان الليل، وهو فاسد، كما مرَّ.

وأيضًا في قوله تعالى: ﴿**والقمرِ إذا اتَّسق**﴾(٤) يلزم أن يكون الزمان حالاً من الجثّة، ولا يجوز، كما لا يجوز أن يكون خبرًا عنها.

وقيل: «إذا» بدل من المقسَم به مخرَج عن الظرفية، أي: وقت غشيان الليل؛ وفيه نظر من وجهين: أحدهما من حيث إن إخراج «إذا» عن الظرفية قليل، والثاني أن المعنى: بحقِّ القمر متسقًا، لا: بحق وقت اتساق القمر؛ وليس يبعد أن يقال: هو ظرف لما دلَّ عليه القسم من معنى العظمة والجلال، لأنه لا يُقسَم بشيء إلاَّ لحاله العظيمة، فتعلقه بالمصدر المقدر، على ما ذكرنا في المفعول معه، من جواز عمله مقدرًا عند قوة الدلالة عليه، وخاصة في الظرف، فإنه يكتفي برائحة الفعل وتوهمه، كما هو مشهور. فالتقدير: وعظمتِه إذا اتسق، فهو كقولك: «عجبًا من زيد إذا ركب»؛ أي: من عظمته، والظرف ههنا لا يصلح أن يكون معمولاً

---

(١) تقدّم بالرقم ١٥٤. (٢) الليل: ١.
(٣) أيش: كلمة منحوتة من «أي شيء»، يستخدمها الرضيّ كثيرًا، وكذلك بعض النحاة.
(٤) الانشقاق: ١٨.

لإنشاء التعجب، كما لم يصلح هناك لكونه معمولاً، لإنشاء القسم، فأضمر العظمة، إذ لا يتعجب إلا من عظيم، كما لا يقسم إلا بعظيم في معنى من المعاني.

وإذا جاء «إذا» بعد «حتى»، كقوله تعالى: ﴿**حتّى إذا هلك قُلتُم**﴾[1]، فهو باقٍ على ما كان عليه من طلب الجملتين، منتصب بأخراهما، كما مرَّ، و «حتى» تكون معها حرف ابتداء، إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أنه يقع المبتدأ بعدها، فقط، بل معناه أنه يستأنف بعدها الكلام، سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية، كقوله تعالى: ﴿**حتّى يقول الرسول**﴾[2]، بالرفع. وتقول: «سرت حتى يكلّ الناس».

وقال بعضهم: يجوز أن يتجرد بعد «حتى» عن الشرطية، وينجرّ بـ «حتّى»، ولعلّه حمله عليه قوله [من البسيط]:

٤٩٥ ـ حَتّى إذا أَسْلَكوهُمْ في قتائدة ... شلاً كما تَطْرُدُ الجمّالَةُ الشُّرُدا

---

(١) غافر: ٣٤. (٢) البقرة: ٢١٤.

٤٩٥ ـ **التخريج**: البيت لعبد مناف بن ربع الهذليّ في الأزهية ص ٢٠٣، ٢٥٠؛ وجمهرة اللغة ص ٨٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩، ٤١، ٤٦، ٧١؛ والدرر ٣/ ١٠٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ٦٧٥؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٣١؛ ولسان العرب ٣/ ٢٣٧ (شرد)، ٣٤٢ (قتد)، ١٠/ ٤٤٢ (سلك)، ١٥/ ٤٣١ (إذا)؛ ومراتب النحويين ص ٨٥؛ ولابن أحمر في ملحق ديوانه ص ١٧٩؛ ولسان العرب ٤/ ٢١٣ (حمر)؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤٣٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٢٥؛ وأمالي المرتضى ١/ ٣؛ وجمهرة اللغة ص ٣٩٠، ٤٩١؛ والصاحبي ص ١٣٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٧.

اللغة: قتائدة: اسم مكان بعينه، وقيل: اسم جبل معين، وقيل: هي ثنية مشهورة. الشلّ: الطرد. الشُّرد: الإبل النافرة.

المعنى: حتى إذا أسلكوهم في طريق في قتائدة، شلّوهم وطردوهم شلاً وطردًا مثل طرد الجمالة شوارد إبلهم.

الإعراب: **«حتى»**: حرف ابتداء. **«إذا»**: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية في محلّ نصب متعلقة بجواب الشرط. **«أسلكوهم»**: فعل ماضٍ مبني على الضمّ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، و «هم»: ضمير متّصل في محل نصب مفعول به. **«في قتائدة»**: «في»: حرف جرّ، «قتائدة»: اسم مجرور وعلامة جره الكسرة، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أسلكوهم». **«شلاّ»**: مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره «شلّوهم شلاّ». **«كما»**: الكاف: اسم بمعنى (مثل) مبني على الفتح في محل نصب مفعول مطلق، و «ما»: حرف مصدري يؤول مع ما بعده بمصدر في محل جر بالإضافة. **«تطرد»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«الجمالة»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«الشردا»**: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «إذا أسلكوهم...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أسلكوهم»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة جواب الشرط المحذوفة لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «إذا أسلكوهم... كما تطرد الجمّالة الشُّرُدا»: حذف جواب «إذا» لتفخيم الأمر، كما يرى الرضي.

وهذا البيت آخر القصيدة؛ ويجوز أن يقال: إن جوابه مقدر محافظة على أغلب أحوالها.

وقال الميداني: «إذا» فيه زائدة؛ ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة، إذْ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غيرُ عزيز الوجود، كما في قوله تعالى: **﴿إذا السماءُ انشقّت﴾**[1]، أي: تكون أمور لا يُقدَر على وصفها.

وعن بعضهم أن «إذا» الزمانية تقع اسمًا صريحًا في نحو: «إذا يقوم زيد، إذا يقعد عمرو»، أي: وقتُ قيام زيد: وقتُ قيام عمرو. وأنا لم أعثر لهذا على شاهد من كلام العرب، وأمّا قوله تعالى: **﴿ثمّ إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون﴾**[2]؛ فـ «إذا» الأولى زمانية، والثانية للمفاجأة في مكان الفاء، كما يجيء في باب الشرط.

قوله: «وقد تقع للمفاجأة، فيلزم المبتدأ بعدها»، وقد ذكرنا الخلاف في «إذا» المفاجأة في باب المبتدأ، وأن الأقرب كونها حرفًا، فلا محلَّ لها، والتي تقع جوابًا للشرط: للمفاجأة، كما يجيء في حروف الجزم.

والكوفيون يجوِّزون نحو: «خرجت فإذا زيد القائم»، بنصب «القائم»، على أنّ «زيدًا» مرفوع بالظرف، كما في نحو: «في الدار زيد»، لأن «إذا» المفاجأة عندهم ظرف مكان، أمّا نصب «القائم»، فقالوا: لأن «إذا» المفاجأة تدلّ على معنى «وجدت»، فتعمل عمله، لأن معنى مفاجأتك الشيء: وجدانك له فجأة، فالتقدير: خرجت فوجدت زيدًا القائم، و «القائم» ثاني مفعوليه.

ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم: «كنت أظنّ أن العقرب أشدَّ لسعة من الزنبور فإذا هو إيّاها»: لا يجوز إلاّ إياها[3]، وقال سيبويه: لا يجوز إلا: «فإذا هو هي»، لأن «إذا» المفاجأة يجب الابتداء بعدها.

قال الزجّاجيّ مشنّعًا على الكوفيين: فـ «إذا»، عندهم، كالنعامة، قيل لها: احملي، فقالت أنا طائر، وقيل لها: طيري، قالت أنا جَمَل. إن كانت «إذا» عندهم كسائر الظروف، لزمهم أن يرفعوا بعدها اسمًا واحدًا، وإن أعملوها عملَ: «وجدت»، طالبناهم بفاعل ومفعولين؛ قال[4]: بَلَى، يجوز: «فإذا عمرو قائمًا»،

---

(١) الانشقاق: ١.
(٢) الروم: ٢٥.
(٣) كذا في النسخة المطبوعة، ولعلّه تحريف، أو خطأ من الناسخ أو من الرضيّ نفسه. فالمشهور في هذه المسألة، التي تُسمّى المسألة الزنبوريّة، أنّ الكِسائيّ أجاز الوجهين، أي: «فإذا هو هي»، و «فإذا هو إيّاها»، ولم يُجز سيبويه سوى الوجه الثاني.
(٤) أي: الزجّاجيّ.

على أن «إذا» خبر، و «قائمًا»: حال، أي: فبالمكان عمرو قائمًا، وأمَّا مع المعرفة، فلا يجوز، عند البصريين إلا الرفع على أنه خبر.

وقال ثعلب، اعتذارًا للكوفيين في نحو: «فإذا هو إيّاها»: أن «هو» عماد، و «إذا» كـ «وجدت» مع أحد مفعوليه، كأنه قال: «فوجدته هو إيّاها»، كقوله [من الطويل]:

٤٩٦ - فَأَضْحَى وَلو كانَتْ خُراسانُ دونَهُ ... رآها مكانَ السُّوقِ أو هي أَقْرَبا

أي: رآها هي أقربَ. فقال الزجاجي: ليس هذا قول الكوفيين، ولا البصريين، قال: وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلط، لأن العماد[1] عند أهل المِصْرين[2] لا يكون إلاّ فضلة يجوز إسقاطها، ولا يجوز إسقاط «هو» في مسألتنا، أصلاً؛ هذا آخر كلام الزجاجيّ.

ويمكن أن يقال: إن الفصل لم يوجد في كلام العرب إلا إذا كان خبر المبتدأ معرفًا باللام، أو أفعل التفضيل، وفي الإتيان به مع غيرهما نظر، كما مرَّ في باب الضمائر، وقوله: «أو هي أقربا»، بمعنى: أو هي في مكان أقرب، فهو نصب على الظرف.

---

٤٩٦ - **التخريج**: البيت لعبد الله بن الزبير في ديوانه ص ٥٥؛ والأغاني ١٤/ ٢٣١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٠، ٥٢، ٥٣.

المعنى: البيت من قصيدة لعبد الله بن الزبير الأسدي قالها حين قدم الحجاجُ الكوفةَ، وحَثَّ الناس على قتال المهلَّب بن أبي صفرة، وتوعَّد الحجاج بقتل من يتأخر. والحديث في البيت عن شخص يصفه الشاعر بأنّه لما سمع كلام الحجاج اهتم بالامتثال حتى إنه صار يرى أنَّ مكان الحرب، وهو خراسان، مثل مكان السوق، أو هو أقرب منه.

الإعراب: «**فأضحى**»: الفاء: استئنافية. «أضحى»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**ولو كانت**»: الواو: حالية، «لو»: وصلية زائدة للتعميم. «كانت»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها. «**خراسان**»: اسم «كان» مرفوع. «**دونه**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بخبر «كان»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**رآها**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو، و «ها»: مفعول به محله النصب. «**مكان**»: مفعول به ثانٍ منصوب. «**السوقِ**»: مضاف إليه مجرور. «**أو**»: حرف عطف. «**هي**»: ضمير فصل لا محل لها. «**أقربا**»: معطوف على «مكان» منصوب مثله، والألف: للإطلاق. والتقدير: أو رآها هي أقرب من السوق.

جملة «أضحى رآها»: استئنافية لا محل لها. وجملة «رآها»: خبر «أضحى» محلها النصب. وجملة «كانت خراسان دونه»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: أنّ ثعلب يعتذر لإجازة الكوفيين «فإذا هو إيّاها» بأن يجعل «هو» فصلاً أو عمادًا لا محل له، و «إيّاها» حال من مفعول «وجد» المقدر، والتقدير: فإذا وجدته هو إيّاها. كما جاء الفصل هنا بين مفعول «رآها» وبين المتعلّق بحاله.

(١) أي: ضمير الفصل، أو ضمير العماد.
(٢) أي: البصرة والكوفة.

وقد تقع «إذْ» و «إذا» في جواب: «بينا»، و «بينما»؛ وكلتاهما إذن للمفاجأة، والأغلب مجيء «إذْ» في جواب «بينما»، و «إذا» في جواب «بينا»، قال [من الطويل]:

٤٩٧ ـ فَبَيْنا نَسُوسُ الناسَ والأَمْرُ أَمْرُنا إذا نَحْنُ فيهم سُوقَةٌ نَتَنَصَّفُ

ولا يجيء بعد «إذ» المفاجأة إلاّ الفعل الماضي، وبعد «إذا» المفاجأة إلا الاسمية، وكان الأصمعي، لا يستفصح إلا تركهما في جواب «بينا» و «بينما»، لكثرة مجيء جوابهما بدونهما؛ والكثرة لا تدلّ على أن المكثور غير فصيح، بل تدلّ على أن الأكثر أفصح، ألا ترى إلى قول أمير المؤمنين علي، رضي الله عنه، وهو من الفصاحة بحيث هو: «بينا هو يستقيلها في حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته»(١).

ولما قُصد إلى إضافة «بين» اللازم إضافته إلى مفرد، إلى جملة، والإضافة إلى الجملة كلا إضافة، على ما تقدم، زادوا عليه «ما» الكافة، لأنها التي تكفّ المقتضي عن الاقتضاء، أو أشبعوا الفتحة فتولدت ألف، ليكون الألف دليل عدم اقتضائه للمضاف إليه، لأنه كأَنه وُقف عليه، والألف قد يؤتى به للوقف، كما في: «أنا»، و «الظُّنونا»(٢).

وأصل «بين» أن يكون مصدرًا بمعنى الفراق، فتقدير: «جلست بينكما»،

---

٤٩٧ ـ **التخريج**: البيت لحرقة بنت النعمان في الجنى الداني ص ٣٧٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٩، ٦٠، ٦٨، ٧٠؛ والدرر ٣/ ١١٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٢٠٣؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٢٣؛ ولسان العرب ٩/ ٣٣٣ (نصف)، ١٠/ ١٧٠ (سوق)، ١٣/ ٦٦ (بين)، ١٥/ ٤٣١ (إذا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١٠٣.

اللغة: نسوس الناس: نتولى أمرهم. أنصف: عدل في الأمر وعدل بين الناس.

المعنى: بينما نحن الولاة الحاكمون الآمرون، إذ بنا المحكومون المغلوبون على أمرهم، المظلومون.

الإعراب: «**فبينا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «بينا»: مفعول فيه ظرف زمان، والألف فيه أقوال، فبعضهم قال زائدة، والراجح أنها إشباع لفتحة النون، والظرف (بين) متعلق بما في قوله: (نحن فيهم سوقة نتنصف) من معنى الذل والخدمة، والتقدير: خدمنا وذللنا بين هذه الأوقات، كذا قال الفارسي وابن جني. «**نسوس**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: نحن. «**الناس**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**والأمر**»: الواو: حالية، و «الأمر»: مبتدأ مرفوع بالضمة. «**أمرنا**»: خبر مرفوع بالضمة، و «نا»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**إذا**»: حرف مفاجأة لا محل له. «**نحن**»: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. «**فيهم**»: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة. «**سوقة**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**نتنصّف**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: نحن.

جملة «نسوس»: في محل جر بالإضافة على تقدير مضاف، أي بين أوقات نسوس... وجملة «الأمر أمرنا»: في محل نصب حال. وجملة «نحن سوقة»: استئنافية لا محل لها. وجملة «نتنصّف»: في محل رفع صفة «سوقة».

الشاهد فيه قوله: «فبينا... إذا» حيث جاءت «إذا» في جواب «بينا» للمفاجأة.

(١) نهج البلاغة ص ٣٤.

(٢) إشارة إلى الآية: ﴿**وتظنون بالله الظنونا**﴾ [الأحزاب: ١٠].

أي: مكان فراقكما، وتقدير: «فعلت بينَ خروجك ودخولك»: أي: زمان فراق خروجك ودخولك، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فـ «بينَ»، كما تبيَّن، مستعمل في الزمان والمكان، وأمَّا إذا كُفَّ بـ «ما»، أو الألف، وأضيف إلى الجمل، فلا يكون إلا للزمان، لما تقدم من أنه لا يضاف من المكان إلى الجمل إلا «حيث».

و «بينَ»، في الحقيقة، مضاف إلى زمان مضاف إلى الجملة، فحذف الزمان المضاف، والتقدير: بين أوقات زيدٌ قائم، أي: بين أوقات قيام زيد، فحذف الوقت لقيام القرينة عليه، وهي غلبة إضافة الأزمنة إلى الجمل، دون الأمكنة وغيرها، فيتبادر الفهم في كل مضاف إليها، إلى الزمان، فصار «بين» المضاف إلى الزمان زمانًا، لأن «بين» إن أضيف إلى الأمكنة أو جثث[1] غيرها، فهو للمكان، نحو: «بين الدار»، و «بين زيد وعمرو»، وإن أضيف إلى الأزمنة، فهو للزمان، نحو: «بين يومي الجمعة والأحد»، وكذا إن أضيف إلى الأحداث، نحو: «بين قيام زيد وقعوده»، إلاَّ أن يراد به مجازًا المكان، نحو قولك: «زيد بين الخوف والرجاء»، استعرت لما بين الحَدَثين مكانًا، فلهذا وقع «بين» خبرًا عن الجثّة.

فـ «بينما»، المضاف تقديرًا إلى زمان محذوف، وظاهرًا إلى جملة مقدرة بحدث، لا بدَّ أن يكون بمعنى الزمان، فلهذا جاز إضافته إلى الجمل.

وكل ما قلناه في «بينما» يطرد في «كلَّما»، من مجيء «ما» الكافة، لتكفّه عن طلب مضاف إليه مفرد، ومن تقدير زمان مضاف إلى الجمل.

فـ «كلَّما»، إذن، زمان مضاف إلى الجملة، لأن «كلاًّ»، و «بعضًا» من جنس ما يضافان إليه، زمانًا كان، أو مكانًا، أو غيرهما.

ولِـ «مَا» في «كلَّما» من معنى العموم والاستغراق، الذي يكون في كلمات الشرط، نحو: «مَنْ»، و «مَا»، و «متى»؛ شابهها أكثر من مشابهة «بينما»، فلم يدخل إلا على الفعلية بخلاف «بينا» و «بينما». ولهذا جاز، أيضًا، وقوع الماضي بعد «كلما» بمعنى المستقبل، لكنه ليس ذلك بحَتْمٍ في كل ماضٍ، كما كان في كلمات الشرط المتضمنة لمعنى «إن».

وكذلك كل ماضٍ وقع بعد «حيث»، احتمل الماضي والمستقبل، للعموم الذي فيه، ككلمات الشرط، ففيه وفي «كلّما» رائحة الشرط.

---

(١) الجثث: جمع جُثّة، والمقصود بها اسم الذات أو اسم العين، وهو ما دلّ على ذات، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه، نحو: «رجل»، و «حصان»، و «قلم».

وأمّا «حيثما»، فهي كلمة شرط تجزم وتقلب الماضي مستقبلاً، كـ «مَنْ»، و «ما»، و «متى»، فالعامل في «كُلَّما»، و «حيث» ما هو في محل الجزاء، لا الذي في محلّ الشرط، كما في «إذا»، لأنهما، في الأغلب، يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه، نحو: «كلما طلعت الشمس أتيتك»، و «كلّما أصبحت فسبِّح الله»، و «جلست حيث جلس زيد». وقد يستعملان في غير المقطوع به، نحو: «كلما جئتني أعطيتك»، و «حيث لقيت زيدًا فأكرمه»، كما تُستعمل الأسماء المتضمنة لمعنى «إنْ» في المقطوع بوجوده، نحو: «متى طلعت الشمس أتيتك»، وكل ذلك على خلاف الأصل؛ ويدخل «بينا»، و «بينما»، و «كلما»، في الماضي والمستقبل.

ولنا أن نرتكب بناءَ «بينا» و «بينما» و «كلما» على الفتح، لكون إضافتهما كلا إضافة، كما ذكرنا في «حيث»، إلا أنها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الإعراب، بخلاف «حيث»، فإنه لم يثبت لها حالة إعراب هي منصوبة فيها حتى تراعى حركتها الإعرابية.

وإنما رُتّب «بينا» و «بينما» و «كلّما» مع جملتيها ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لِما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى، لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أُدخِل «إذا» و «إذْ» للمفاجأة في جواب «بينا» و «بينما»، ليدلاً على اقتران مضمون الأول بالثاني مفاجأةً بلا تراخٍ، فيكون آكد في معنى اللزوم.

وقيل في «كلّما»: إنه معرب، و «ما» مصدرية، والزمان المضاف إلى «ما» مقدر، فيجوز ادعاء مثله في «بينما»، فإن دخل «إذ» و «إذا» للمفاجأة في جواب بينا وبينما، فإن قلنا، كما هو مذهب المبرّد، إن «إذا» المفاجأة ظرف مكان، وكذا ينبغي أن نقول في «إذ» المفاجأة، فـ «إذْ»، و «إذا» منصوبان على أنهما ظرفا مكان لما بعدهما، و «بينا» و «بينما» ظرفا زمان له.

فمعنى «بينا زيد قائم إذ رأى هندًا»: رأى زيد هندًا بين أوقات قيامه في ذلك المكان، أي: في مكان قيامه.

وإن قلنا: إنهما ظرفا زمان، كما هو مذهب الزجّاج، فهما مضافان إلى الجملة التي بعدهما، مخرجَان عن الظرفية، مبتدآن، خبرهما «بينا» و «بينما»، والمعنى: وقتُ رؤية زيدٍ هندًا حاصل بين أوقات قيامه.

والأَولى: القول بحرفيّة كلمتي المفاجأة، كما هو مذهب ابن بَري، فالعامل في «بينا» و «بينما» ما بعد كلمتي المفاجأة، أو نقول: إنهما زائدان، وليستا

للمفاجأة في جواب «بينا» و «بينما»، كما قال الجوهري[١]، وابن قتيبة، وأبو عبيدة، بزيادة «إذ» في نحو قوله تعالى: ﴿**وإذ واعدنا**﴾[٢]، وبزيادة «إذا» في قوله [من البسيط]:

حتى إذا أسلكوهم في قتائدة... البيت[٣]

والكلام على مثل قوله تعالى: ﴿**فإذا أصاب به من يشاء من عباده إذا هم يستبشرون**﴾[٤]، كالكلام على: «بينما زيد قائم إذ رأى عمرًا»، سواء[٥].

ويجوز أن يكون «إذا» في جواب «بينما»، و «إذا»، و «لمَّا»، نحو قوله تعالى: ﴿**فلمّا كُتب عليهم القتالُ إذا فريق منهم**﴾[٦] ظرف زمان، بدلاً من الظروف المذكورة، ولا نجعلها مضافة إلى الجملة التي تليها، بل نجعل تلك الجملة عاملة في الظروف المذكورة، أي: وقت الإصابة في تلك الحال يستبشرون، وكذا في الباقيين، فالجملة المضاف إليها «إذا» محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط، أي: إذا أصاب... هم يستبشرون، و ﴿**إذا فريق منكم بربهم يُشركون**﴾[٧].

وكذا نقول: إذا وقعت جوابًا لِـ «إنْ» في نحو قوله تعالى: ﴿**وإن تصبهم سيِّئة بما قدَّمت أيديهم، إذا هم يَقْنَطُون**﴾[٨]، أي: إذا أصابتهم يقنطون، أي: في تلك الحالة يقنطون؛ وإن قلنا: إنها ظرف مكان، فلا نقدر لها جملة مضافًا إليها، لأن المكان لا يضاف إلى الجملة، إلا «حيث»، بل المعنى: في ذلك الموضع يقنطون، وكذا في جواب «إذا»، و «بينما»، و «لمَّا».

وإن قلنا بحرفية «إذا» في جواب الأشياء الأربعة، فلا إشكال، لأنها، إذن، حرف كالفاء، سواء[٩].

وقد تجيء «إذ» للمفاجأة في غير جواب «بينا» و «بينما»، نحو قولك: «كنت واقفًا إذ جاءني عمرو».

ويجوز إضافة «بينا» دون «بينما» إلى المصدر، قال [من الكامل]:

٤٩٨ ـ بَيْنَا تَعانُقِهِ الكُماةَ ورَوغِهِ ... يَومًا أُتيحَ لَهُ جَريءٌ سَلْفَعُ

(١) انظر: الصحاح ٦/ ٢٥٤٣ (إذا).
(٢) البقرة: ٥١.
(٣) تقدم بالرقم ٤٩٥.
(٤) الروم: ٤٨.
(٥) أي: هما سواء.
(٦) النساء: ٧٧.
(٧) النحل: ٥٤.
(٨) الروم: ٣٦.
(٩) أي: هما سواء.

٤٩٨ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ٢٥٨، ٧/ ٧١، ٧٣، =

بتقدير: بين أوقات تعانقه؛ والأعرف الرفع على أنه مبتدأ محذوف الخبر، أي: تعانقه حاصل.

قوله: «وإذ لما مضى، ويقع بعدها الجملتان»؛ وذلك بلا فصل، لأنه لا يطرأ عليها معنى الشرط كما في «إذا»، لأن جميع أسماء الشرط متضمنة لمعنى «إنْ»، و «إنْ» للشرط في المستقبل، و «إذ» موضوعة للماضي، فتنافيا.

و «إذ» إذا دخل على المضارع، قلبه إلى الماضي، كقوله تعالى: ﴿**وإذ يمكر بك الذين كفروا**﴾[١]، و: ﴿**إذ يقول**﴾[٢]، ويلزمها الظرفية، إلا أن يضاف إليها زمان، كقوله تعالى: ﴿**بعد إذ نجّانا الله منها**﴾[٣]، وقوله تعالى: ﴿**بعد إذ أنتم مسلمون**﴾[٤]، ولم يعهد مجرورًا باسم إلاّ بـ «بعد»، ويقع مفعولاً به، كقولك: «أتذكر إذ مَن يأتنا نكرمه»، وقوله تعالى: ﴿**واذكر أخا عادٍ إذ أنذر قومه**﴾[٥]، على أن «إذ» بدل من قوله: «أخا عادٍ».

وقيل في نحو قوله تعالى: ﴿**وإذ واعدنا**﴾[٦]، إنها زائدة كما مضى، وقيل:

= ٧٤؛ والدرر ٣/ ١٢٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٢٥، ٢/ ٧١٠؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ٣٧؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٦٣، ٢/ ٧٩؛ وشرح المفصل ٣/ ٣٤؛ ولسان العرب ١٣/ ٦٥ (بين)؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ١٢٢؛ ورصف المباني ص ١١؛ وشرح المفصل ٤/ ٩٩؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١١.

اللغة: الكماة: جمع كميّ وهو المقاتل الذي ستر نفسه بالسلاح. روغه: مصدر راغ أي: مال وحاد عن الشيء. جريء: ذو جرأة. سلفع: جسور واسع الصدر.

المعنى: إن هذا البطل الشجاع بينما كان يعانق الشجعان ويروغ عنهم أي يلتحم بهم أحيانًا ويبتعد أخرى، قدّر له شجاع جسور ذو جرأة فأرداه قتيلاً. والمراد: أن الشجاع لا تعصمه شجاعته وجرأته من الموت.

الإعراب: «**بينا**»: ظرف مكان منصوب متعلق بالفعل «أتيح»، والألف: للإشباع. «**تعانقه**»: مضاف إليه مجرور، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**الكماة**»: مفعول به منصوب للمصدر «تعانق». «**وروغه**»: الواو: حرف عطف، «روغه»: اسم معطوف على «تعانقه» مجرور مثله، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**يومًا**»: مفعول فيه ظرف زمان متعلق بالمصدر «تعانقه». «**أتيح**»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتحة الظاهرة. «**له**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أتيح». «**جريء**»: نائب فاعل مرفوع بالضمة. «**سلفع**»: صفة لـ «جريء» مرفوعة مثلها.

جملة «أتيح له جريء»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «بينا تعانقه» حيث يجوز إضافة «بينا» دون «بينما» إلى المصدر، كما في هذا البيت.

(١) الأنفال: ٣٠. (٢) التوبة: ٤٠.
(٣) الأعراف: ٨٩. (٤) آل عمران: ٨٠.
(٥) الأحقاف: ٢١. (٦) البقرة: ٥١.

هي مفعولة لِـ ﴿اذكُروا﴾[(١)]، ويلزمها الإضافة إلى الجملة؛ وإن حذفت لقيام القرينة، عوضتَ منها التنوين، كما في قوله: «وأنت إذٍ صحيح»[(٢)]، فيكسر ذالها، أو يفتح، كما مرَّ، ويلزمها الكسر في نحو «يومئذٍ» لما مرَّ.

وتجيء «إذ» للتعليل، نحو: «جئتك إذ أنت كريم»، أي: لأنك، والأَولى حرفيتها، إذن، إذ لا معنى لتأويلها بالوقت حتى تدخل في حدِّ الاسم.

واعلم أنه يقبح أن يليها اسم بعده فعل ماض، نحو: «إذ زيد قام»، بل الفصيح: «إذ قام زيد»، لأن «إذ» موضوع للماضي، فإيلاؤه الماضي أولى، للمشاكلة والمناسبة؛ ولا يَرد عليه نحو: «إذا زيد يقوم»، لأن «إذا» على مذهب سيبويه داخلة على «يقوم» المقدّر المفسَّر بهذا الظاهر.

وأمَّا على مذهب مَن أجاز دخولها على اسمية خبرها فعل، فهذا وارد عليه، ولا مخلص له منه، إلا استقباح استعمال مثل هذا أيضًا، أعني: «إذا يقوم زيد فقل له كذا»، والحق أنه قبيح قليل الاستعمال.

وقال المصنف معتذرًا عن صاحب هذا المذهب: إن «يقوم» ليس للاستقبال، بل للحال على وجه الحكاية؛ وفيه نظر، لأن مثل: «إذا يقوم زيد فقل له كذا»، مقصود به القيام الاستقباليّ، وحكاية الحال المستقبلة مما لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية.

وإذا جاءت «ما» بعد «إذا»، فهي باقية على ما كانت عليه، لا تصير بها جازمة متعينة للشرط، بخلاف «إذ»، فإنها تصير جازمة بـ «ما»، كما يجيء في الجوازم، ومنهم مَن قال: يجازَى بـ «إذا ما»، فيجزم الشرط والجزاء.

وأنشد للفرزدق [من الطويل]:

٤٩٩ ـ فقامَ أبو ليلى إليه ابنُ ظالمٍ وكان إذا ما يَسْلُلِ السَّيفَ يَضرِبِ

(١) البقرة: ٤٧. (٢) راجع الشاهد الرقم ٤٨٧.

٤٩٩ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ١/ ٢١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٧٧؛ وشرح المفصل ٨/ ١٣٤.

اللغة: القيام (هنا): هو العزم على الشيءِ، والإتيان به على أكمل هيئاته. أبو ليلى: كنية ابن ظالم.

المعنى: يتحدث الفرزدق عن الحارث بن ظالم المري، وكان قد أنصف امرأة من قومه شكت إليه أنَّ عاملاً للنعمان بن المنذر أخذ إبلاً لها، فَعَمِل على رَدِّها إليها مع أنه كان في ذلك الوقت نزيلاً عند النعمان.

الإعراب: «**فقام**»: الفاء: حرف عطف، «قامَ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**أبو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «**ليلى**»: مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**إليه**»: جار ومجرور متعلقان بـ «قام». «**ابنُ**»: بدل من «أبو ليلى». «**ظالم**»: مضاف إليه. «**وكان**»: الواو: اعتراضية، أو عاطفة. «كان»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح، واسمه مستتر تقديره: هو. «**إذاما**»: =

والرواية: «متى ما».

* * *

٢ ـ «أين»، و «أنَّى»، و «أيّان»، و «متى»، و «كيف»

قال ابن الحاجب:

ومنها «أين» و «أنَّى» للمكان، استفهامًا وشرطًا، و «متى» للزمان فيهما، و «أيّان» للزمان استفهامًا، و «كيف» للحال استفهامًا.

* * *

قال الرضيّ:

«أين» الاستفهامية، نحو: «أين كنت»؟ والشرطية، نحو: «أين تكنْ أكنْ»، وبناؤهما على الحركة للساكنين، وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء.

و «أنَّى» لها ثلاثة معانٍ، استفهامية كانت أو شرطية، أحدها: «أين»، إلاَّ أن «أنَّى» مع «مِن» إمَّا ظاهرة، كقوله [من الرجز]:

٥٠٠ ـ مِن أينَ عشرونَ لَنا مِن أَنَّى

أي: من أين، أو مقدّرة، كقوله تعالى: ﴿أنَّى لكِ هذا﴾[1]، أي: مِن أنَّى،

= ظرفية شرطية جازمة للضرورة (هنا)، مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بـ «يضرب». «يَسْلُلِ»: فعل مضارع مجزوم بـ «إذاما» وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل مستتر تقديره: هو. «السيف»: مفعول به. «يضرب»: فعل مضارع مجزوم بـ «إذاما»، وعلامة جزمه السكون، وحُرِّك بالكسر للقافية، والفاعل مستتر تقديره: هو.
جملة «قام أبو ليلى»: معطوفة على جملة مضاف إليها محلها الجر. وجملة «كان إذا ما يسلل السيف يَضْرِبِ»: حال من فاعل «قام» محلها النصب، أو معطوفة على جملة «قام» فلها حكمها. وجملة «إذا ما يسلل السيف يضرب»: خبر «كان» محلها النصب. وجملة «يسلل»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يضرب»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها.
الشاهد فيه: الجزم بـ «إذا ما».

٥٠٠ ـ **التخريج**: الرجز لمدرك بن حصين في خزانة الأدب ٧/ ٨٣؛ وبلا نسبة في نوادر أبي زيد ص ٥٠.
اللغة والمعنى: إنَّه ليس بمقدوره أن يدفع عشرين ناقة مهرًا لامرأة مذكورة في بيت سابق.
الإعراب: «من أين»: حرف جر، واسم استفهام مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بخبر مقدم للمبتدأ «عشرون». «عشرون»: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «لنا»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «من أنَّى»: توكيد لـ «من أين».
جملة «من أين عشرون لنا»: استئنافية لا محل لها.
الشاهد فيه: أن «أنَّى» تجرّ بـ «من» ظاهرة كما في قوله «من أنَّى».

(١) آل عمران: ٣٧.

أي: من أين، ولا يقال: «أنّى زيدٌ»؟ بمعنى: أين زيد، وإنما جاز إضمار «مِن»، لأنها تدخل في أكثر الظروف التي لا تتصرف أو يقلّ تصرفها، نحو: «مِن عند»، و «مِن بعد»، و «من أين»، و «من قبله»، و «من أمامه»، و «من لدنه»، فصارت مثل «في»، فجاز أن تضمر في الظروف إضمار «في»، ومنه قوله [من الطويل]:

٥٠١ ـ صَرِيعُ غَوانٍ راقَهُنَّ وَرُقْنَهُ ... لَدُنْ شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائِبِ

أي: من لدن شبَّ.

ويجيء «أنَّى» بمعنى «كيف»، نحو: ﴿أنَّى يُؤفَكون﴾[1]، ويجوز أن يكون بمعنى: من أين يؤفكون، ويجيء بمعنى «متى»، وقد أُوِّل قوله تعالى: ﴿أنَّى شئتم﴾[2]، على الأوجه الثلاثة[3]؛ ولا يجيء بمعنى «متى»، و «كيف»، إلاّ وبعده فعل.

وأمّا «أَنَّى» الشرطية، فكقوله [من الطويل]:

---

٥٠١ ـ **التخريج**: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/٨٦؛ والدرر ٣/١٣٧؛ وسمط اللآلي ص ١٣٢؛ وشرح التصريح ٢/٤٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٥٥؛ ومعاهد التنصيص ١/١٨١؛ والمقاصد النحوية ٣/٤٢٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/٤٧؛ وتخليص الشواهد ص ٢٦٣؛ وشرح الأشموني ٢/٣١٨؛ ومغني اللبيب ص ١٥٧؛ وهمع الهوامع ١/٢١٥.

اللغة: الصريع: المصروع، وهنا من غلب عليه الحبّ. الغواني: ج الغانية، وهي الفتاة الحسناء التي استغنت بجمالها عن الزينة. راقه: أعجبه. لدن: لدى. الذوائب: ج الذؤابة، وهي الشعر المضفور.

المعنى: لقد أصبحت قتيل الحسان، أتشوّق إليهن، ويتشوّقن إليّ منذ أن بلغت سنّ الشباب إلى أن شاب شعري، وأصبحت كهلاً.

الإعراب: «**صريع**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع، وهو مضاف. «**غوان**»: مضاف إليه مجرور. «**راقهن**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، و «هن»: ضمير متّصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله: ضمير مستتر تقديره: هو. «**ورقنه**»: الواو: حرف عطف، «رقنه»: فعل ماضٍ، والنون: فاعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**لدن**»: ظرف زمان مبنيّ على السكون في محلّ نصب، متعلّق بـ «راقهنّ» أو «رقنه». «**شبّ**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**حتّى**»: حرف جرّ وغاية. «**شاب**»: فعل ماضٍ، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «شبّ». «**سود**»: فاعل، وهو مضاف. «**الذوائب**»: مضاف إليه.

جملة «هو صريع غوان»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «راقهن»: في محل رفع خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف. وجملة «رقنه»: معطوفة على الجملة السابقة. وجملة «شبّ»: في محل جر بالإضافة.

الشاهد فيه قوله: «لدن شب» حيث أضمر «من» قبل الظرف، وأضاف «لدن» إلى جملة «شبّ» والفاعل مستتر.

(١) التوبة: ٣٠. (٢) البقرة: ٢٢٣.

(٣) أي: بمعنى «كيف»، ومعنى «من أين»، ومعنى «متى».

٥٠٢ ـ فأَصْبَحْتَ أنّى تَأْتِها تَلْتَبِسْ بها　　كِلا مَرْكَبيها تَحْتَ رِجْليكَ شاجِرُ

أي: من أين تأتها.

قوله: «ومتى للزمان فيهما»، أي في الاستفهام والشرط، وربَّما جرَّت هذيل بـ «مَتَى»، على أنها بمعنى «مِن»، كقوله [من الطويل]:

٥٠٣ ـ شَرِبْنَ بماءِ البَحْرِ ثُمَّ تَرَفَّعَتْ　　مَتَى لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

---

٥٠٢ ـ **التخريج**: البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه ص ٢٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩١، ٩٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٠؛ والكتاب ٣/ ٥٨؛ ولسان العرب ٥/ ٤٧ (فجر).

اللغة: تلتبس: تختار. الشاجر: المباعد بين رجليه.

المعنى: إن تأتِ أيًا من جانبي هذه الناقة، وجدت مركبه تحت رجلك يدفعك ويبعدك، أي لا يطمئن تحت رجلك.

الإعراب: **«فأصبَحْتَ»**: الفاء: حرف استئناف، **«أصبح»**: فعل ماضٍ ناقص، مبنيّ على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرّك، والتاء: ضمير متصل مبنيّ على الفتح في محلّ رفع اسم «أصبح». **«أنّى»**: اسم شرط جازم مبنيّ على السكون في محل نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. **«تأتِها»**: فعل مضارع مجزوم بـ «أنّى»، وعلامة جزمه حذف حرف العلّة من آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، و «ها»: ضمير متصل مبنيّ على السكون في محلّ نصب مفعول به. **«تلتبس»**: فعل مضارع مجزوم بـ «أنّى» لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون الظاهر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«بها»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تلتبسْ». **«كلا»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدّرة على الألف، وهو مضاف. **«مَركبيها»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، و «ها»: في محلّ جرّ مضاف إليه. **«تحتَ»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلّق بـ «شاجر». **«رجليك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والكاف: مضاف إليه محلّه الجر. **«شاجر»**: خبر المبتدأ «كلا» مرفوع بالضمة.

جملة «فأصبحت...»: استئنافية لا محلّ لها. وجملة «أنى تأتها تلتبس»: في محل نصب خبر «أصبح». وجملة «تأتها»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «تلتبس»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محلّ لها. وجملة «كلا مركبيها شاجر»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: أنّ «أنّى» شرطية جازمة مجرورة بـ«من» مضمرة.

٥٠٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي ذؤيب الهذلي في الأزهية ص ٢٠١؛ والأشباه والنظائر ٤/ ٢٨٧؛ وجواهر الأدب ص ٩٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٩٧ ـ ٩٩؛ والخصائص ٢/ ٨٥؛ والدرر ٤/ ١٧٩؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ١٣٥، ٤٢٤؛ وشرح أشعار الهذليين ١/ ١٢٩؛ وشرح شواهد المغني ص ٢١٨؛ ولسان العرب ١/ ٤٨٧ (شرب)، ٥/ ١٦٢ (مخر)، ١٥/ ٤٧٤ (متى)؛ والمحتسب ٢/ ١١٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٤٩؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٥١٥؛ والأزهية ص ٢٨٤؛ وأوضح المسالك ٣/ ٦؛ والجنى الداني ص ٤٣، ٥٠٥؛ وجواهر الأدب ص ٤٧، ٣٧٨؛ ورصف المباني ص ١٥١؛ وشرح الأشموني ص ٢٨٤؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٥٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٦٨؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٧٥؛ ومغني اللبيب ص ١٠٥؛ وهمع الهوامع ٢/ ٣٤.

اللغة: شربن بماء البحر: شربن ماء البحر. ترفّعت: تصاعدت. اللجج: ج اللّجة، وهي معظم الماء. نئيج: صوت مرتفع.

=

أو بمعنى «في»، فيكون على الوجهين حرفًا، أو بمعنى «وسط» كما حكى أبو زيد: «وضعته متى كمِّي»، أي: وسط كمِّي، أو في كمِّي.

ولا يجوز: «متى زيدٌ»، لأن الزمان لا يكون خبرًا عن الجثّة[1]، وأما قولهم: «متى أنت وبلادك»؟ فـ «متى» ليس بخبر، بل ظرف لخبر المبتدأ الذي بعده غير سادّ مسدَّه، كما سدَّ في نحو: «أمامَك زيد»؛ و «أنت وبلادك» نحو: «كلّ رجل وضيعته»، أي: متى أنت وبلادك مجتمعان؟

و: «أيّان» للزمان، استفهامًا كـ «متى» الاستفهامية، إلاَّ أنَّ «متى» أكثر استعمالاً؛ وأيضًا «أيّان» مختصّ بالأمور العظام، نحو قوله تعالى: ﴿أيّان مُرْساها﴾[2]، و ﴿أيّان يومُ الدِّين﴾[3]، ولا يقال: «أيّان نمت»؟

وكسر همزته لغة سُليم؛ وقال الأندلسي: كسر نونها لغة، والأَولى الفتح لمجاورة الألف؛ وكُتُبُ الجمهور ساكتة عن كونها للشرط، وأجاز بعض المتأخرين ذلك، وهو غير مسموع؛ ويختص «أيّان» في الاستفهام بالمستقبل بخلاف «متى»، فإنه يستعمل في الماضي والمستقبل.

قال ابن جني: ينبغي أن يكون «أيّان» من لفظ «أيّ» لا من لفظ «أين» للمكان، ولقِلَّة «فعَّال» وكثرة «فَعْلان» في الأسماء، فلو سمّيت بها لم تصرفها.

قال الأندلسي: ينبغي أن يكون أصلها: أيّ أوان، فحذفت الهمزة مع الياء الأخيرة، فبقي: أيْوان، فأدغم بعد القلب.

= **المعنى:** يدعو الشاعر لامرأة بالسقيا بماء سُحُب شربت من ماء البحر بصوت مرتفع، وتصاعدت لتسقط غيثًا محييًا.

الإعراب: **«شربن»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والنون: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«بماء»**: الباء: حرف جرّ زائد، «ماء»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه مفعول به، وقد تكون الباء حرف جرّ بمعنى «من»، و «ماء»: اسم مجرور بالكسرة والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «شرب»، وهو مضاف. **«البحر»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«ثمّ»**: حرف عطف. **«ترفّعت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. **«متى»**: حرف جرّ بمعنى «من». **«لجج»**: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «ترفّعت». **«خضر»**: نعت «لجج» مجرور بالكسرة. **«لهنّ»**: اللام: حرف جرّ، و «هنّ»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدم. **«نئيج»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالضمّة الظاهرة.

جملة «شربن»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ترفّعت»: معطوفة على جملة «شربن». وجملة «لهنّ نئيج»: في محل نصب حال من فاعل «ترفّعت» المستتر، أو في محلّ جرّ نعت «لجج».

الشاهد فيه قوله: «متى لجج» حيث جاءت «متى» بمعنى «من» وعملت عملها، على لغة هذيل.

(١) أي: اسم الذات، أو اسم العين، وهو ما دلّ على شيء محسوس قائم بذاته، نحو: «قلم».

(٢) النازعات: ٤٢.

(٣) الذاريات: ١٢.

وقيل: أصله: أيُّ آنٍ، أيْ: أيُّ حين، فخفّف بحذف الهمزة، فاتصلت الألف والنون بـ «أيّ». وفيه نظر، لأن «آن» غير مستعمل بغير لام التعريف، و «أيّ» لا يضاف إلى مفرد معرفة.

* * *

قوله: «وكيف للحال استفهامًا»، إنما عدَّ «كيف» في الظروف، لأنه بمعنى: على أيّ حال، والجارّ والظرف متقاربان، وكون «كيف» ظرفًا مذهب الأخفش؛ وعند سيبويه: هو اسم، بدليل إبدال الاسم منه، نحو: «كيف أنت: أصحيح أم سقيم»؟ ولو كان ظرفًا لأبدل منه الظرف، نحو: «متى جئت أيومَ الجمعة أم يوم السبت»؟ وللأخفش أن يقول: يجوز إبدال الجار والمجرور منها، نحو: «كيف زيد، أعلى حال الصحة أم على حال السقم»؟

فـ «كيف»، عند سيبويه مقدر بقولنا: على أيّ حال حاصل، وعند الأخفش بقولنا: على أيّ حال، و «حاصل» عنده مقدر.

فإن جاء بعد «كيف» قول يستغنى به عنه، نحو: «كيف يقوم زيد»؟ فـ «كيف» منصوب المحل على الحال، فجوابها والبدل منها منصوبان. تقول في الجواب: «متكئًا على آخر»، أو «معتمدًا»، وفي البدل: «كيف يقوم زيد: أمعتمدًا أم لا»؟ فكأنك قلت: بأيّ صفة موصوفًا، يقوم زيد، أمعتمدًا أم لا؟ فـ «معتمدًا» بدل من «موصوفًا» مع الجارّ المتعلق به.

ويجوز أن يكون «كيف» في مثل هذا الموضع، وهو أن يليه قول مستغنى به، منصوبَ المحل صفة للمصدر الذي تضمنه ذلك القول، فكأن معنى «كيف يقوم زيد»: قيامًا حاصلاً على أيّ صفة يقوم زيد، ولا يجوز مثل هذا الاستعمال، لسقوط الاستفهام عن مرتبة التصدر؛ لكن لما كان الموصوف بـ «كيف»، أي المصدر، مقدَّرًا، جاز ذلك؛ فجوابه نحو: «قيامًا سريعًا»، والبدل منه: «أقيامًا سريعًا أم قيامًا بطيئًا»؟

وإن جاء بعد «كيف» ما لا يُستغنى به، نحو: «كيف زيدٌ»؟ فهو في محلّ الرفع، على أنه خبر المبتدأ، فتقول في جوابه: «صحيح»، أو «سقيم»، وفي البدل منه: «أصحيح أم سقيم»؟ وإن دخلت نواسخ الابتداء على غير المستقل الذي بعد «كيف»، نحو: «كيف أصبحت»؟ و «كيف تعلمُ زيدًا»؟ فـ «كيف» منصوب المحل، خبرًا، أو مفعولاً به، حسب مطلوب ذلك الناسخ.

والاستفهام بـ «كيف» عن النكرة، فلا يكون جوابه إلا نكرة، فلا يجوز أن يقال: «الصحيح»، في جواب: «كيف زيد»؟

وشذّ دخول «على» عليه، كما رُوي: «على كيف تبيع الأحمرين»[١]؟ وأما قولهم: «انظر إلى كيف تصنع»، فـ «كيف» فيه مخرج عن معنى الاستفهام لسقوطه عن الصدر.

والكوفيون يجوِّزون جزم الشرط والجزاء بـ «كيف» و «كيفما» قياسًا، ولا يجوِّزه البصريون إلا شذوذًا.

قال سيبويه[٢]: إنها في الجزاء مستكرهة. وقال الخليل: مخرجها مخرج المجازاة، يعني في قولهم: «كيف تكون أكون»، لأن فيها معنى العموم الذي يعتبر في كلمات الشرط، إلا أنه لم يسمع الجزم بها في السَّعة.

وجاء في «كيف»: «كيْ»، قال [من البسيط]:

٥٠٤ ـ أو راعيانِ لبُعْرانٍ لنا شَردَتْ   كي لا يُحِسَّانِ مِنْ بُعْرانِنا أَثَرا

قال الأندلسيّ: إمَّا أن يقال: هي لغة في «كيف»، أو يقال: حذف فاء «كيف» ضرورة.

* * *

٣ ـ «مُذْ» و «مُنْذُ»

قال ابن الحاجب:

و «مُذْ» و «منْذُ»، بمعنى: أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة، وبمعنى الجميع، فيليهما المقصود بالعدد، وقد يقع المصدر أو الفعل، أوْ «أن»،

---

(١) الأحمران: اللحم والخمر، وقيل: النبيذ واللحم، وقيل: الذهب والزعفران، والراجح في هذه الرواية: النبيذ واللحم. (انظر: لسان العرب ٤/٢٠٨ ـ ٢٠٩ (حمر)).

(٢) الكتاب ٣/ ٦٠.

٥٠٤ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ٧١؛ ولسان العرب ١٤/ ٧٦ (بغا)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٠٢، ١٠٣، ١٠٧؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٠.

اللغة: البعران: جمع بعير. شردت: تاهت، والمراد به الإبل.

المعنى: يستغرب ألا يعرف هذان الراعيان أثرًا لبعرانهما الضالة.

الإعراب: **«أو راعيان»**: أو: حرف عطف، «راعيان»: معطوف على مرفوع مجهول المحل الإعرابي، لأن البيت الشاهد يروى في كتب اللغة والنحو وحيدًا. **«لبعرانٍ»**: جار ومجرور متعلقان باسم الفاعل «راعٍ». **«لنا»**: جار ومجرور متعلقان بصفة من «بعران». **«شردت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي، والتاء: للتأنيث. **«كي»**: اسم استفهام مبني على الفتح المقدر على الفاء المحذوفة ضرورة. والأصل: كيف، وهو في محل نصب حال من فاعل «يحسان». **«لا»**: نافية. **«يُحِسَّانِ»**: فعل مضارع مرفوع بالنون لأنه من الأفعال الخمسة، وألف الاثنين: فاعل. **«من بعراننا»**: جار ومجرور متعلقان بحال من «أثرًا» والأصل أن يتعلقا بصفته، ولكن لمّا تقدَّمَتْ شبه الجملة على النكرة تَعَلّقَتْ بحال منها. **«أثرًا»**: مفعول به للفعل «يحسان».

الشاهد فيه: أنَّ «كي» فيه بمعنى «كيف»، وأن فاءه حذفت لضرورة الشعر.

فيقدر زمان مضاف، وهو مبتدأ وخبره ما بعده، خلافًا للزجّاج.

***

قال الرضيّ:

عند النحاة، إنّ أصل «مذ»: «منذ»، فخفف بحذف النون، استدلالاً بأنك لو سمَّيت بـ «مُذْ»، صغّرته على «مُنيذ»، وجمعته على «أَمْناذ». وبَنوا على هذا أن الاسمية على «مذ» أغلب، للحذف وهو تصرّف، فيبعد عن الحرف، فإن الحرف لا يحذف منه حرف، إلاَّ المضعَّف منه، نحو: «ربَّ» و «رُبَ»، فهذا كما قال بعضهم في «إذ»: إنّه مقصور من «إذا».

ومَنع منه صاحب المغني[1] في الموضعين، وقال: «مُنَيذ» و «أَمْناذ» غير منقول عن العرب، وأمَّا تحريك ذال «مذ» في نحو: «مذُ اليوم» بالضم للساكنين أكثر من الكسر، فلا يدل أيضًا على أنَّ أصله «منذ»، لجواز أن يكون للإتباع.

وضم ذال «مذْ» سواء كان بعده ساكن، أو لا: لغة غَنَوِيَّة، فعلى هذا يجوز أن يكون أصله الضم فخُفِّف، فلما احتيج إلى التحريك للساكنين رُدَّ إلى أصله، كما في نحو: «لَهُمُ اليوم».

وكسر ميم «مُذْ» و «منْذُ» لغة سُليميّة.

قال الأخفش: «منذ» لغة أهل الحجاز، وأمَّا «مذْ»، فلغة بني تميم وغيرهم، ويشاركهم فيه أهل الحجاز؛ وحَكى أيضًا أن الحجازيين يَجرُّون بهما مطلقًا، والتميميين يرفعون بهما مطلقًا. وجمهور العرب، إذا استعملوا «منذ» الذي هو لغة أهل الحجاز على ما حكى أوَّلاً، يجرُّون بهما معًا في الحاضر اتفاقًا، وإنما الخلاف بينهم في الجر بهما في الماضي، ولا يستعملان في المستقبل اتفاقًا.

قال الفرّاء: «منذ» مركَّبة من «مِن» و «ذو»؛ ولعلّ اللغة السُليميّة[2] غرَّته، فالمرفوع عنده في نحو: «منذ يومُ الجمعة»: خبر مبتدأ محذوف، أي: مِن الذي هو يوم الجمعة، أي: من الوقت الذي هو يوم الجمعة؛ على حذف الموصوف، و «ذو» طائيّة.

وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: «ما رأيته منذ يومان»: من ابتداء الوقت الذي هو يومان، على حذف المضاف قبل الموصوف، ليستقيم المعنى.

وقال بعض الكوفيين: أصل «منذ»: «مِن إذ»، فركبا، وضمَّ الذال للساكنين،

---

(١) هو منصور بن فلاح اليمني.

(٢) أي: اللغة التي تكسر ميم «مذ» و «منذ».

فالمرفوع فاعل فعل مقدر، فتقدير «منذ يومُ الجمعة»: مِن إذ مضى يومُ الجمعة، أي: من وقت مضى يوم الجمعة؛ وينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: «ما رأيته منذ يومان»: مِن إذ ابتدأ يومان، أي: إذ ابتدأ اليومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما في الوجود، أي: من وقت ابتداء يومين.

وأثر التكلُّف على المذهبين ظاهر لا يخفى، وينبغي ألاً تكون «منذ» الجارة، على المذهبين، مركبة، إذ يتعذَّر التأويلان المذكوران في الجارة، بل تكون حرفًا موافق اللفظ، لِلَفظ هذا الاسم المركَّب.

وقال بعض البصريين: هما اسمان على كل حال، فإن خفض بهما فعلى الإضافة؛ وعلة البناء عند هؤلاء، أمَّا في حال رفع ما بعدهما، فلما يجيء من كون المضاف إليه جملة، كما في «حيث»، وأمَّا في حال جرِّه، فلتضمّنهما معنى الحرف، لأن معنى «منذ يوم الجمعة»: من حدِّ يوم الجمعة ومن تاريخه، فهما بمعنى الحدِّ المضاف إلى الزمان متضمنًا معنى «مِن». ومعنى «مذ شهرنا»: من أول شهرنا، وكذا معنى «مذ شهرٍ»: من أوَّل شهر قبل وقتنا، على ما سيجيء من أنه لا بدَّ لِـ «مُذْ» و «منذ» من معنى ابتداء الزمان في جميع متصرَّفاتهما.

فإن تقرَّر هذا، قلنا: إذا انجرَّ ما بعدهما، ففيهما مذهبان: الجمهور على أنهما حرفا جرّ، وبعض البصريين على أنهما اسمان.

وإذا لم ينجرَّ ما بعدهما، فلا خلاف في كونهما اسمين، لكن في ارتفاع ما بعدهما أقوال:

الأول: لجمهور البصريين: أنهما مبتدآن ما بعدهما خبرهما، على ما يجيء تقريره.

والثاني: لأبي القاسم الزجَّاجي: أنهما خبرا مبتدأين مقدَّمان.

فإن فسَّر الزجاجي «مذ» و «منذ» بـ «أوَّلُ المدة» و «جميعُ المدة» مرفوعين، كما يجيء من تفسير البصريين، فهو غلط، لأنك إذا قلت: «أول المدة يومان» فأنت مخبر عن «الأول» بـ «اليومين»، وأيضًا، كيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدَّمة، والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر، إلا إذا انتصب على الظرفية، نحو: «يومَ الجمعة قتالٌ».

وإن فسَّرهما بظرف، كما تقول مثلاً في «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، أي: مع انتهائها، أي: انتهاء الرؤية يوم الجمعة، وفي «ما رأيته مذ يومان»: أي عقيبها وبعدها، أي: بعد الرؤية يومان، فله وُجَيه[1]، مع تعسف عظيم من حيث المعنى.

(١) أي: وجه ضعيف.

والثالث والرابع: قولا الفرّاء، وبعض الكوفيين، كما تقدَّم.

ولا بأس أن نركِّب مذهبًا خامسًا من هذه المذاهب، وممَّا قال المالكيّ[١] فيهما، فنقول:

إنهم أرادوا ابتداء غاية للزمان خاصة، فأخذوا لفظ «مِن» الذي هو مشهور في ابتداء الغاية، وركَّبوه مع «إذ»، الذي هو للزمان الماضي.

وإنما حملنا على تركيبه من كلمتين وجود معنى الابتداء والوقت الماضي في جميع مواقع «منذ»، كما يجيء، وهما معنى: «مِن»، و «إذ»، فَغَلب على الظن تركبه منهما، مع مناسبة لفظه للفظهما؛ وأمور النحو أكثرها ظنّيّ، فنقول:

حُذِف لأجل التركيب همزة «إذ»، فبقي: «مِنذ»، بنون وذال ساكنين. وحقُّ «إذ» أن يضاف إلى الجمل، والإضافة إليها كلا إضافة، كما مرَّ، فضمّوا الذال لمَّا أُحوِجوا إلى تحريكها للساكنين، تشبيهًا له بالغايات المتمكّنة في الأصل كـ «قبلُ» و «بعدُ»، لما صار على ثلاثة أحرف، بخلاف «إذ» قبل التركيب، فإنه وإن كان واجب الإضافة إلى الجمل، إلا أن وضعَه وضعُ الحروف، فلم يشبه الغايات المعربة الأصل، كما شابهها «حيث»، فكأنه حرف، لا اسم مضاف. وذلك أن أكثر ما يضاف اسمٌ على ثلاثة أحرف أو أكثر، فبقي: «مِنذُ» كما هو اللغة السُليميّة، ثم استثقلوا الخروج من الكسر إلى ضم لازم مع أن بينهما حاجزًا غير حصين، فضمّوا الميم إتباعًا للذال، ثم أنهم جوَّزوا تخفيفه بحذف النون، أيضًا. فإذا كان كذا، رجع الذال إلى السكون الأصلي، إذ التحريك إنما كان للساكنين.

والغَرَض من هذا التركيب تحصيل كلمة تفيد تحديد زمان فعل مذكور مع تعيين ذلك الزمان المحدود، كتحديد زمان عدم الرؤية في نحو: «ما رأيته منذ يومُ الجمعة»، وتحديد الزمان مع تعيينه يحصل، إمَّا بذكر مجموع ذلك الزمان من أوله إلى آخره، المتصل بزمان التكلم، نحو: «منذ يومان»، و «مذ اليومان»، و «مذ سنتان»، و «مذ زيد قائم»، إذ امتدَّ قيامه إلى وقت التكلم، وإمَّا بذكر أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلّم غير متعرض لذكر الآخر، للعلم باتصاله بوقت التكلم، مخصّصًا لذلك الأول بما لا يشاركه فيه غيره مما هو بعده، نحو: «مذ يومُ الجمعة»، و «مذ يومٌ قدمتَ فيه»، و «مذ قام زيد» تريد يوم الجمعة الأقرب إلى وقت التكلم، إذ لا يشاركه في هذا الاسم ما بعده من الأيام، ففي الأول يجب أن يكون أصل «منذ»: «مِن أول إذ»، فحذف «أول» المضاف إلى «إذ»، ثم ركب

---

(١) أي: ابن مالك.

«منذ» من «مِن» و «إذ» كما ذكرنا، وذلك لأن معنى «منذ زيدٌ نائم»: من أول وقت نوم زيد، وأمّا الثاني، فلا يحتاج فيه إلى تقدير مضاف وحذفه، إذ معنى «منذ قام زيد»: منذ قيام زيد؛ فنقول:

يضاف «منذ» إلى جملتين: أمّا الاسمية الجزأين فنحو: «منذ زيد قائم»، والمعنى فيها جميع المدة؛ ولا أعلمها بهذا القيد مستعملة لأول المدة.

وأما التي أحد جزأيها فعل، فإن كان الفعل ماضيًا، نحو: «منذ قام زيد»، و «منذ زيد قام»، فهو لأول المدة؛ وإن كان مضارعًا، نحو: «منذ يكتب زيد»، و «منذ زيد يكتب»، فإن كان المضارع حالاً، فهو لجميع المدة؛ وإن كان حكاية حال ماضية، فهو لأول المدة، ولا يكون مستقبلاً، لأن «منذ» لتوقيت الزمان الماضي فقط، لتركبه من «إذ» الموضوع للماضي.

وقال الأخفش: لا يجوز «مذ يقوم زيد»، للزوم مجازين: كون «يقوم» قائمًا مقام «قام»، وحذف زمان مضاف على ما يجيء في تقرير مذهب جمهور البصريين.

والأصل جوازه، لأن «يقوم»، كما قلنا، حال، أو حكاية حال، وليس المضاف محذوفًا، كما اخترنا.

وجاز، أيضًا، أن يضاف «منذ» إلى الجملة المصدَّرة بحرف مصدريّ، لتغيُّر «إذ» بالتركيب عن صورته التي كان معها واجب الإضافة إلى الجملة، فيكون كـ «ريث»، و «آية»، على ما ذكرنا من أنه يجوز تصدير الجملة التي بعدهما بحرف مصدريّ، لكونهما غير صريحين في الظرفية، فتقول: «منذ أنَّ الله خلقني»، ويجوز أن يُدَّعى أن «منذ» في مثله مضاف إلى جملة محذوف أحد جزأيها، كما يجيء بعدُ في المصدر الصريح، نحو: «منذ سفره»، ثمّ نقول: حذف أحد جزأي الجملة المضاف إليها وجوبًا، إذا كان الباقي مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، معرفة كان أو نكرة، نحو: «منذ يومان»، و «منذ رجب»، إذا كنت في شهر رجب، و «منذ شهر نحن فيه»، و «منذ شهرنا»، أو كان الباقي أول الزمان المتصل آخره بزمان التكلم، كما ذكرنا قبل، معرفة كان أو نكرة، نحو: «أقرؤه منذ يوم الجمعة»، و «منذ يومٌ قدم فيه زيد»، ومثل هذا الحدّ يجوز ثبوت القراءة فيه، ويجوز انتفاؤها في جميع أجزائه، وذلك لجواز دخول الحدّ في المحدود وخروجه منه، وما بعد الحدّ يجب ثبوت القراءة فيه، بلا ريب.

ويجوز كون الزمان المراد به «الأول»، معدودًا، أيضًا بشرط ألاّ يكون العدد

مقصودًا، بل يكون المراد مجرَّد الزمان المخصوص، نحو: «ما رأيتُهُ منذ سنةُ المجاعة، ومذ شهرُ رجب، ومذ يومًا لقائِك، ومذ عشرُ ذي الحجة».

وأمَّا إن قصدت العدد، كقولك: «ما لقيته منذ عشرُ ذي الحجة»، وأنت تريد أنَّ الرؤية انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، وكذا اليوم الثاني إلى الآن، وكذا اليوم الثالث، وهكذا إلى آخر العشر، فهو محال؛ لأنه إذا انقطعت في اليوم الأول إلى الآن، فكيف تبقى حتى تنقطع في الثاني والثالث، بل المقصود أنها انقطعت قبل العشرة، إن قلنا بدخول الحد في المحدود في نحو: «ما رأيته منذ يومُ الجمعة»، وإن لم نقل به، فالمعنى أنها انقطعت في يوم غير معيَّن من أيام العشر لأن أيامها، إذن، كساعات يوم الجمعة في «منذ يوم الجمعة» أو عند انقضائها.

ويجوز، أيضًا، حذف أحد جزأي الجملة، إذا كان الباقي مصدرًا دالاً على أحد الزمانين المذكورين بقرينة الحال، نحو: «منذ نومُ زيد»، إذا كان وقتَ الكلام نائمًا، و «منذ خروجُ زيد»، إذا مضى خروجه.

وإنما وجب حذف أحد الجزأين في الموضع المقيَّد بما ذكرنا، وإن لم يسدَّ مسدَّ المحذوف شيء، لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال؛ وتقدير الأول: منذ ابتدأ يومان، على حذف الفعل، أي: من وقت ابتداء يومين، أي: اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم؛ أو يومان مبتدئان على حذف خبر المبتدأ، وجاز الابتداء بالنكرة لاختصاص «يومان» من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت التكلم، وإنما استُغني عن التعريف، لأنه من المعلوم أن «منذ» موضوع لتوقيت الزمان الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته؛ سواء كان ما بعده مفردًا، أو جملة، نكرة كان المفرد أو معرفة.

وتقدير الثاني: «مذ كان يوم الجمعة»، أو: «مذ يومُ الجمعة كائن»، أي: من وقت كون يوم الجمعة، وجاز أن تجعل لكون يوم الجمعة وقتًا على سبيل المجاز، كما يقال: «إذا كان يوم الجمعة نادى منادٍ».

وأمَّا المصدر الدال على أحدهما، فتقول في المعنى الأول: «منذ نومُه»، إذا كان وقت التكلم نائمًا، أي: منذ ابتداء نومه، أو: نومُه مبتدىء.

وفي المعنى الثاني: «مذْ خروجه»، أي: مذ كان خروجه، أو: خروجه كائن، ويجوز أن يكون: مذ أنك قائم في المعنى الأول، ومنذ أنَّ الله خلقني، في الثاني: من هذا.

ثم نقول: إنَّهم جوَّزوا إضافة «منذ» إلى الظروف المذكورة والمصادر، نحو:

«منذ يومين»، و «منذ يومِ الجمعة»، و «مذ سفرِه»، ومنه قولهم: «مذ كَم سرت»؟ و «كم» سؤال عن الزمان.

أي: من وقت يومين، أي: من وقت ابتدائهما، ومن وقت يوم الجمعة، ومن وقت سفره، ومن وقت كم من الأيام، أيْ وقت ابتداء كَمْ منها؟

وإنما جاز ذلك لخروج «إذ» بالتركيب عن كونه واجب الإضافة إلى الجمل، ويجب، مع هذا، مراعاة أصل «منذ» من الضمة، إذْ إضافته إلى المفرد عارضة قليلة، كما أبقيت ضمة «حيث» عند إضافته إلى المفرد.

ولا فرق، من حيث المعنى، بين جرِّ هذه الظروف ورفعها، أصلاً، ولا تُصغِ إلى ما ترى في بعض الكتب أن بين الجر والرفع في المعرفة فرقًا معنويًا، نحو: «ما رأيته منذ يوم الجمعة»، وهو جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجرّ، وعدمها مع الرفع، فإن ذلك وَهْم.

هذا الذي مرَّ أصل «منذ»، ثم إنهم قد يوقعون بعده نكرة غير محدودة للدلالة على طول الزمان، نحو: «منذ حين»، «ومنذ سنين»، وذلك خلاف وضعه، لأن «إذ» لتعيين الزمان؛ وهذا كما وُضع «حتى» لتعيين النهاية، ثم قيل: «حتى حينٍ»، و «حتى مدةٍ».

فعلى ما مرَّ، لا بدَّ لِـ «منذ»، في كل موضع دخله، من معنى ابتداء الغاية، ولا يكون بمعنى «في» وحده، كما يجيء.

وهذا الذي ذكرنا، وإن كان في بعض مواضعه أدنى تعسُّف، فإن ذلك يجوز أن يغتفر، مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعًا إلى أصل واحد وعلى وتيرة واحدة.

ولنرجع إلى شرح ما في الكتاب من أحكام «مُذْ»، و «منذُ»، وهو مذهب جمهور البصريين[1].

قال: «مذ ومنذ بمعنى أول المدة، فيليهما المفرد المعرفة»، مذهبهم أنه إذا ارتفع الاسم بعدهما، فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء، ولهما معنيان: إمَّا أول مدة الفعل الذي قبلهما، مثبتًا كان أو منفيًا، نحو: «ما رأيته منذ يومُ الجمعة»، أي: أول مدة انتفاء الرؤية: يومُ الجمعة، فإذا كانا بهذا المعنى، وجب أن يليهما من الزمان مفرد معرفة؛ ويجوز، كما ذكرنا، أن يكون هذا الحدّ غير مفرد، نحو:

(١) انظر المسألة السادسة والخمسين في الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٣٨٢ ـ ٣٩٣.

«ما رأيته منذ اليومان اللذان عاشرتنا فيهما»، إذا لم يكن العدد مقصودًا، وكذا يجوز أن يكون نكرة، نحو: «ما رأيته منذ يومٌ لقيتني فيه»؛ إذ المقصود بيان زمن مختص.

وإمَّا جميع مدة الفعل الذي قبلهما[١]، مثبتًا كان الفعل أو منفيًّا، نحو: «صحبني منذ يومان»، أي: مدة صحبته يومان، و «مذ اليومُ»، و «مذ اليومان»، وقد تقدم أنه يجب أن يليه مجموع زمان الفعل من أوله إلى آخره المتصل بزمان التكلم، ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودًا فيه العدد، وذلك لأنك تقول: «ما لقيناه مذ عمرُنا، ومذ زماننا»، مع أنك لا تقصد زمانًا واحدًا أو غير واحد، حتى يكون فيه معنى العدد.

* * *

قوله: «المقصود بالعدد»، أي: المقصود مع العدد، والباء بمعنى «مع»، وإلاّ كان الواجب أن يقول: المقصود به العدد، لأنك قصدت بقولك: «يومان» عدد اثنين، لا أنك قصدت بالعدد: يومين.

قال الأخفش: لا تقول: «ما رأيته مذ يومان» وقد رأيتَه أمس.

قال: ويجوز أن يقال: «ما رأيته مذ يومان» وقد رأيته أوَّل من أمس، أمَّا إذا كان وقت التكلم آخرَ اليوم، فلا شك فيه، لأنه يكون قد تكمَّل لانتفاء الرؤية يومان، وأمَّا إذا كان في أوله، أعني وقت الفجر، فإنما يجوز ذلك إذا جعلت بعض اليوم ـ أي يوم انقطاع الرؤية ـ يومًا مجازًا، وكذا إن كان في وسطه، تجعل بعض يوم الانقطاع، أو بعض يوم الإخبار، يومًا، ولا تحسب بعض اليوم الآخر. وإن اعتددت بهما معًا جاز لك أن تقول: «منذ ثلاثة أيام». قال: ويجوز أن تقول: «ما رأيته مذ يومان» يومَ الاثنين[٢]، وقد رأيته يومَ الجمعة، ولا تعتدّ بيوم الإخبار، ولا يوم الانقطاع. قال: ويجوز أن تقول: «ما رأيته مذ يومان» وأنت لم تره منذ عشرة. قال: لأنك تكون قد أخبرت عن بعض ما مضى.

أقول: وعلى ما بيَّنَّا، وهو أنَّ «منذ» لا بدَّ فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه، لا يجوز ذلك.

وقال: إنهم يقولون: «مذ اليوم»، ولا يقولون: «منذ الشهر»، ولا «منذ

---

(١) هو المعنى الثاني فيما إذا ارتفع الاسم بعدهما.

(٢) أي: تقول في يوم الاثنين: «ما رأيته مذ يومان».

السنة»، ويقولون: «مذ العام». قال: وهو على غير القياس. قال: ولا يقال: «مذ يوم»، استغناءً بقولهم: «مذ أمس». ولا يقولون: «مذ الساعة»، لقصرها.

فإن كان جميع ما قاله مستندًا إلى سماع، فبها ونعمت[١]، وإلا فالقياس جواز الجميع، والقِصر[٢] ليس بمانع، لأنه جوَّز: «منذ أقل من ساعة».

* * *

قوله[٣]: «وقد يقع المصدر أو الفعل أو «أنْ»، فيقدَّر زمان مضاف»، أي: إلى هذه الثلاثة، لأن معنى «ما رأيته مذ سفره، أو مذ أنه سافر، أو مذ سافر»: مذ زمان سفره، ومذ زمان أنه سافر، ومذ زمان سافر.

ولم يذكر المصنف الجملة الاسمية، نحو: «مذ زيد مسافر»، أي: مذ زمان زيد مسافر، على مذهبهم.

و «مذ» و «منذ» الاسميتان، عندهم، مبتدآن ما بعدهما خبرهما، إذ معنى «ما رأيته مذ يومُ الجمعة»: أوَّل مدة انتفاء الرؤية يومُ الجمعة، ومعنى «ما رأيته مذ يومان»: أول مدة انتفاء الرؤية: يومان، فكأنه كان في الأصل في الموضعين: مذ ما رأيته، حتى تكون الجملة مضافًا إليها، فحذفت لتقدم ما يدل عليها.

وبُني «مذْ» و «منذ» بناءَ «قبل» و «بعد»، ولذلك قيل: «منذُ» بالضمّ، وقيل: بُني «مذْ» لكونه على وضع الحروف، ثم حمل عليه «منذ»، لكونه بمعناه، وقيل: حُمِلا على «مذ» و «منذ» الحرفيتين عندهم، وقيل: للزومهما صدر الجملة، إذ لا يتقدم الخبر عليهما، فصارا كحرف الاستفهام ونحوه.

والكلام مع «مذ» الاسمية عندهم: جملتان، فـ «رأيته»: جملة، و «مذ يوم الجمعة»: جملة أخرى. قالوا: ولا يجوز عطف الثانية على الأولى، وإن جاز ذلك إذا صرِّحت بتفسيرهما، كما تقول: «ما رأيته، وأمد ذلك يومان»؛ وذلك[٤] أن الثانية صارت مرتبطة بالأولى ممتزجة بها، فصارتا كالجملة الواحدة.

ولا محل للثانية عند جمهورهم، لأنها كالمفسِّرة؛ وقال السيرافي: هي منتصبة المحل على الحال، أي: ما رأيته متقدِّمًا.

قالوا: وإذا انجرَّ ما بعدهما، فهما حرفا جرٍّ، فإن كان الفعل العامل فيهما ماضيًا، فهما بمعنى «مِن»، نحو: «ما رأيته مذ يومِ الجمعة»، أي: مِنه.

---

(١) أي: فهي مقبولة.
(٢) أي: قصر المدّة.
(٣) أي: قول ابن الحاجب.
(٤) تعليل لعدم جواز العطف.

ولا يتمُّ لهم ذلك في نحو قولك: «ما رأيته مذ يومين»، إذا أردت جميع المدة، إذ لا معنى لقولك: «ما رأيته من يومين»، إلاَّ أن يفسِّروه بـ «مِنْ أول يومين»، بتقدير المضاف، وهو «أوَّل».

وإن كان الفعل حالاً، نحو: «ما أراه منذ شهرنا ومنذ اليوم»، فهما بمعنى «في». قال الأندلسيّ: وهذا تقريب، وإلاّ، فـ «مُذْ» يقتضي ابتَداء الغاية، ولا تقتضيه «في».

هذا تمام الكلام في تقرير المذاهب، وإليك الخيار في الاختيار.

وإذا عطفت على المجرور بـ «مُذْ» و «منذ»، أو المرفوع، جاز لك أن توافق بالمعطوف ما بعد «مذ» جرًا ورفعًا، وأن تنصبه بالعطف على نفس «مذ» على ما اخترناه، لأنه ظرف منصوب، ارتفع ما بعده أو انجرَّ؛ إلا أن المعطوف إن وافق ما بعد «مذ» في كونه لأول المدة أو لمجموع المدة، فالعطف عليه أولى، وإن لم يوافق، فالعطف على «مذ» أولى.

فمثال الموافقة في المجموع: «ما رأيته مذ سنة ويوم»، وفي أول المدة: «ما رأيته مذ يوم الجمعة ويوم الخميس»، أو «مذ يوم الجمعة ويوم السبت»، إذا لم يكن العدد مقصودًا، بل المقصود مجرد الزمان المعيَّن، كما ذكرنا قبل.

ومثال المخالفة: «ما رأيته مذ يوم الجمعة وخمسة أيام»، أو: «مذ خمسة أيام ويوم الجمعة»، لأن أحد الزمانين لأول المدة، والآخر لمجموعها.

قال البصريون بناءً على مذهبهم، وهو أن الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد «مذ»: يجوز الرفع والنصب والجر في المعطوف في نحو: «مذ قام زيد ويوم الجمعة»، أمَّا الرفع والجر فعلى الزمان المقدر، والنصب على معنى: «مذ قام زيد»، لأن معناه: من زمان قيام زيد، أو على تقدير فعل آخر، أي: وما رأيته يومَ الجمعة، وعلى ما ذكرنا، لا يجوز إلا العطف على «مذ»، إذ لا زمان مقدر بعده.

قيل: وربَّما دخلت كاف الجر على «مذ». يُروى عن بعض العرب أنه قيل له: «مذ كَمْ قعد فلان»؟ فقال: كمذ أخذتَ في حديثك.

قيل: والكاف في «كم» للتشبيه، دخلت على «ما» الاستفهامية، فحذفت ألفها، وسكنت الميم؛ وذلك، كما قال [من الرمل]:

يـا أبـا الأسـود لِـمْ خـلَّـيـتَـنـي   لـهُـمُـومٍ طـارِقـاتٍ وفِـكَـرْ[1]

وهذا آخر الكلام في: «مذ»، و «منذ».

(١) تقدَّم بالرقم ٤٧٧.

٤ ـ «لَدى» و «لَدُنْ»

قال ابن الحاجب:

ومنها: «لدى»، و «لَدُنْ» وقد جاء: «لَدَن»، و «لَدِن»، و «لُدْن»، و «لَدْ»، و «لَدَ»، و «لَدِ».

* * *

قال الرضيّ:

«لَدُنْ» مثل «عَضُد»، ساكنة النون، هي المشهورة؛ ومعناها أول غاية زمان أو مكان، نحو: «لدن صباح»، و ﴿**من لدن حكيم عليم**﴾[1]. وقلَّما تفارقها «مِن»، فإذا أضيفت إلى الجملة، تمحَّضت للزمان، لما تقدم أنّ ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجملة إلا «حيث»، وذلك كَقوله [من الطويل]:

صَريعُ غَوانٍ راقَهُنَّ ورُقْنَهُ ... لَدُن شَبَّ حتى شابَ سودُ الذوائبِ[2]

ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدريّ، لمَّا لم يتمحض «لدن» في الأصل للزمان.

قال عمرو بن حسَّان [من الوافر]:

٥٠٥ ـ فَإنَّ الكُثْرَ أَعْياني قَديمًا ... ولَمْ أُقْتِرْ لَدُنْ أَنِّي غُلامُ

---

(١) النمل: ٦. (٢) تقدّم بالرقم ٥٠١.

٥٠٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن حسان في خزانة الأدب ٧/ ١١٢؛ ولسان العرب ٥/ ١٣١ (كثر)، ١٥/ ١١٣ (عيا)؛ ولرجل من ربيعة في إصلاح المنطق ص ٣٣، ١٦٧؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٥/ ٧١ (قتر).

اللغة: الكُثر: المال الكثير. أَقْتَرَ الرجل: افتقر. أعياني الأمر إذا لم أهتد إليه.

المعنى: طلبتُ الغنى في مطلع حياتي، فلم أبلغ حاجتي منه، ولكنني لم أكن فقيرًا، فلا تأمروني بطلب المال وجمعه وترك تفريقه، فإني لا أبلغ نهاية الغنى بالمنع، ولا أفتقر بالبَذْل.

الإعراب: «**فإنَّ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، وما قبلها مجهول؛ لأن البيت يروى وحيدًا، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل. «**الكثرَ**»: اسم «إنَّ» منصوب. «**أعياني**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**قديمًا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بـ «أعياني». «**ولم**»: الواو: حرف عطف. «لم»: جازمة. «**أقتر**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**لدنْ**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «أُقْتِرْ». «**أني**»: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه محله النصب. «**غلامُ**»: خبر «أنَّ» مرفوع بالضمة، والمصدر المؤول من «أنَّ» ومعموليها مجرور بإضافة «لدن» إليه.

جملة «إنَّ الكثر أعياني»: ابتدائية لا محل لها، أو بحسب الفاء. وجملة «أعياني»: خبر «إن» محلها=

وفيها ثماني لغات: «لَدَن» بفتح الدال، و «لَدِن» بكسرها، فكأن «لَدُن» خففت بحذف الضمة، كما في «عَضُد»، فالتقى ساكنان؛ فإمَّا أن تحذف النون فيبقى «لَدْ»، وإمَّا أن تحرّك الدال فتحًا أو كسرًا للساكنين، وإمَّا أن تحرك النون للساكنين كسرًا، لأن زوال الساكنين يحصل بكل ذلك. فهذه خمس لغات مع «لدُن» التي هي أصلها؛ وقد جاء: «لُدْنِ» و «لُدْ»، فكأن «لَدُن» خفف بنقل ضمة الدال إلى اللام، وإن كان نحو: «عُضْد» في «عَضُد» قليلاً، كما يجيء في التصريف، فالتقى ساكنان، فإمَّا أن تحذف النون، وإمَّا أن تكسر للساكِنين. وقد جاء: «لَدُ»، بحذف نون «لَدُن» التي هي أمُّ الجميع، وأشهر اللغات.

و «لَدَى» بمعنى «لَدُنْ»، إلاَّ أن «لَدُنْ» ولغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء، فلذا يلزمها «مِن» إمَّا ظاهرة، وهو الأغلب، أو مقدرة، فهي بمعنى: من عند؛ وأمَّا «لدى»، فهو بمعنى «عند»، ولا يلزمه معنى الابتداء. و «عند» أعمّ تصرفًا من «لَدَى»، لأن «عند» يستعمل في الحاضر القريب، وفيما هو في حرزك وإن كان بعيدًا، بخلاف «لدى»، فإنه لا يستعمل في البعيد.

وإعراب «لدن» المشهورة لغة قيسيَّة.

قال المصنف: الوجه في بناء «لَدُنْ» وأخواته[1]، أنَّ من لغاتها ما وضعُه وضعُ الحروف، فحمل البقية عليها تشبيهًا بها، ولو لم يكن ذلك، لم يكن لبنائها وجه، لأنها مثل «عند»، وهو معرب بالاتفاق.

والذي أرى أن جواز وضع بعض الأسماء وضعَ الحروف، أي: على أقلِّ من ثلاثة أحرف، بناء من الواضع على ما يعلم من كونها حال الاستعمال في الكلام مبنية لمشابهتها للمبني، على ما ذكرنا في صدر الكتاب، في حدّ الإعراب؛ فلا يجوز أن يكون بناؤها مبنيًا على وضعها وضع الحروف. فالوجه، إذن، في بناء «لدُنْ» أن يقال: إنه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة في عدم التصرف بكونه، مع عدم تصرفه، لازمًا لمعنى الابتداء، فتوغل في مشابهة الحروف دونها.

وأمَّا «لدى»، وهو بمعنى «عند»، فلا دليل على بنائه؛ ومعنى «عند» القرب حسًّا أو معنًى، نحو: «عندي أنَّك غنيّ»، وربَّما فتحت عينه أو ضُمّت، ويلزمها النصب إلا إذا انجرَّت بـ «مِنْ».

= الرفع. وجملة «أُقتر»: معطوفة على «أعياني» محلها الرفع، أو حال من مفعول «أعياني» محلها النصب.

الشاهد فيه: تصدر الجملة بعد «لدن» بـ «أنّ» المصدرية.

(١) أي: ولغاته.

ومَن حَذَف نون «لدن»، لم يجوِّز حذفها مع الإضافة، فلا يقول: «من لَدِه»، بل: «من لدنه، ولدنك». وتجرُّ «لدن» ما بعدها بالإضافة لفظًا إن كان مفردًا، وتقديرًا إن كان جملة.

وإن كان ذلك[1] لفظ «غدوة»، جاز نصبها أيضًا مع الجر، وقد ترفع. أمَّا النصب، فإنه وإن كان شاذًا، فوجهه كثرة استعمال «لدنْ» مع «غدوة» دون سائر الظروف، كـ «بكرة»، و «عشية»، وكون دال «لدن» قبل النون الساكنة، تفتح وتضم وتكسر كما سبق في لغاتها. ثم قد تحذف نونه، فشابهت حركاتُ الدال حركاتِ الإعراب من جهة تبدلها، وشابهت النونُ التنوينَ من جهة جواز حذفها، فصار «لدن غدوة»، في اللفظ، كـ «راقودٌ خلاًّ»، فنصبها تشبيهًا بالتمييز، أو تشبيهًا بالمفعول الذي هو الأصل، نحو: «ضاربٌ زيدًا».

و «غدوة» بعد «لدن» لا تكون إلا منوَّنة، وإن كانت معرفة، أيضًا، إمَّا تشبيهًا بالتمييز، فإنه لا يكون إلا نكرة، وإمَّا لأننا لو حذفنا التنوين، لم يُدرَ أمنصوبة هي أم مجرورة.

وأمَّا الرفع فعلى حذف أحد جزأي الجملة، أي: «لدن كان غدوةٌ»، كما قلنا في: «مذ يومُ الجمعة».

وألف «لَدَى» تعامل معاملة ألف «على» و «إلى»، فتسلم مع الظاهر، وتقلب ياءً، غالبًا، مع المضمر.

وقد حكى سيبويه عن الخليل عن قوم من العرب[2]: «لداك»، و «إلاك»، و «عَلاك»، قال [من الرجز]:

٥٠٦ ـ طارُوا عَلاَهُنَّ، فَطِرْ عَلاَها ... واشْدُدْ بِمَثْنَى حَقَبٍ حَقْواها

---

(١) أي: وإن كان الاسم الواقع بعد «لدن». (٢) الكتاب ٣/ ٤١٣.

٥٠٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في لسان العرب ١٥/ ٨٩ (علا)؛ وتاج العروس ١٨/ ١٢٠ (قلص)؛ والخزانة ٧/ ١١٣.

اللغة: طاروا علاهن: أي نفروا على النوق مسرعين، وطِرْ علاها: مثله. الحَقَب: حَبْل يُشَدُّ به الرحل إلى بطن البعير. المَثْنَى: مصدر ميمي من ثنيت الشيء ثنيًا ومثنًى إذا عطفته. حقْواها: مثنى حَقْو، وهو الخصر ومَشدُّ الإزار.

المعنى: يريد أنَّ القوم نفروا مسرعين على هذه القلاص، ويطلب من مخاطبه أن ينفر عليها هو أيضًا، كما يطلب إليه أن يشدَّ بالحبل خاصرتها.

الإعراب: **«طارُوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. **«علاهنَّ»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طاروا». **«فطِرْ»**: الفاء: استئنافية، «طرْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«علاها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «طر». **«واشددْ»**: الواو: =

وإنمّا قلب ألف هذه الكلم الثلاث مع المضمر، تشبيهًا بألف «رمى» إذا اتصل بالمضمر المرفوع، نحو: «رميت»، وإنما شبّه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب، نحو: «رَماك»، لأن الجارّ مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة، كالرافع مع الضمير المرفوع، بخلاف الناصب مع المنصوب؛ ولم يشبَّه بألف «غزا»، لأن الواو ثقيل، والياء أقرب إلى الألف من الواو.

وإنما لم يقلب نحو: «عصاك»، و «فتاك»، لأن لهذه الألفات أصلاً، فكره قلبها تشبيهًا بشيء آخر، بخلاف ألف «إلى»، و «على»، و «لدى».

وقلبت ألف «على» الاسمية، وإن كان لها أصل في الواو، تشبيهًا لها بـ «عَلَى» الحرفية. ولا يتصل من المقصور الذي لا أصل لألفه؛ بالمضمر إلا هذه الثلاثة؛ وأمّا «حتّاه»، على ما جوّز المبرّد، فليس بمسموع، وإنما هو قياس منه.

* * *

= عاطفة، «اشدُدْ»: فعل أمر مبني على السكون، وفاعله مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «بمثنى»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «اشدد». «حَقَبٍ»: مضاف إليه مجرور. «حَقْواها»: مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الياء لأنه مثنى، و «ها»: مضاف إليه محله الجر، والأصل «حقويها»، ولكن قُلِبَتْ الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفًا على لغة بني الحارث بن كَعْب.

جملة «طاروا»: صفة لمجرور متقدم محلها الجر. وجملة «طر»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «اشدُدْ».

الشاهد فيه قوله: «علاهن فطر علاها» حيث بقيت ألف «على»، ولم تقلب ياءً، والشائع المعروف: «عليهن فطر عليها».

«قطّ» و«عوض» معناهما واستعمالاتهما

١ ـ «قَطُّ» و «عوضُ»

قال ابن الحاجب:

و «قط» للماضي المنفيّ، و «عَوض» للمستقبل المنفيّ.

***

قال الرضيّ:

معنى «قط»: الوقت الماضي عمومًا، ومعنى «عوض»: المستقبل عمومًا؛ ويختصان بالنفي. و «عوض»، في الأصل، اسم للزمان والدهر، فـ «قطُّ» و «عوض» المبنيان بمعنى: أبدًا، لكن «عَوْضُ»، قد يستعمل لمجرد الزمان، لا بمعنى «أبدًا»، فيعرب، قال [من الهزج]:

٥٠٧ ـ ولولا نَبْلُ عَوْضٍ في خُضُمّاتي وَأَوْصالي

---

٥٠٧ ـ **التخريج**: البيت للفند الزماني في خزانة الأدب ٧/ ١١٦، ١١٩؛ والدرر ٣/ ١٣٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٣٨؛ ولسان العرب ١/ ٣٢٣ (حظب)؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ٢/ ٣٨.

اللغة: عوض: اسم للدهر، ولصنم جاهلي، ولرجل كان يعمل النبال الجيّدة. خضماتي: جمع خُضُمَّة وهو ما غلظ من الساق والذراع.

المعنى: فلولا رميات الدهر في مفاصلي ومجامع أعضائي لكان بلائي في الحرب أكثر مما كان (جواب الشرط في بيت تالٍ).

الإعراب: **«ولولا»**: الواو: حرف استئناف، «لولا»: حرف شرط غير جازم. **«نبل»**: مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف (خبره محذوف وجوبًا). **«عوضٍ»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«في خضماتي»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف، وياء المتكلم: في محل جرّ مضاف إليه. **«وأوصالي»**: الواو: حرف عطف، «أوصالي»: معطوف على «خضماتي» مجرور.

جملة «لولا نبل عوض»: استئنافية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «نبل عوضٍ» حيث استخدم عوض لمجرد الزمان، فأعرب.

ويقال: «افعلْ ذلك من ذي عوض»، كما يقال: «من ذي أنُف»، أي: فيما يستقبل. و «قطّ» لا يستعمل إلا بمعنى: أبدًا، لأنه مشتق من القَّط، وهو القطع، كما تقول: «لا أفعله ألبتة»، إلا أن «قط» يُبنى لما سنذكره، بخلاف «ألبتةَ».

وربما استعمل «قط» بدون النفي، لفظًا ومعنى، نحو: «كنت أراه قط»، أي: دائمًا، وقد استعمل بدونه لفظًا لا معنًى، نحو [من الرجز]:

... هـل رأيـتَ الـذئـب قـط[1]

وقد يستعمل «عوضُ» المبنيّ للمضي، ومع الإثبات أيضًا، قال [من الطويل]:

٥٠٨ ـ ولولا دِفاعي عَنْ عِفاقٍ ومَشْهدي هَوَتْ بعِفاقٍ عَوْضُ عَنْقاءُ مُغْرِبُ

وهو منفيّ معنًى، لكونه في جواب «لولا».

وبناء «عوض» على الضمّ لكونه مقطوعًا عن الإضافة، كـ «قبل»، و «بعد»، بدليل إعرابه مع المضاف إليه، نحو: «عوضَ العائضين»، أي: دهرَ الداهرين، ومعنى «الداهر»، و «العائض»: الذي يبقى على وجه الدهر، فكأن المعنى: ما بقي في الدهر داهر.

---

(١) تقدّم بالرقم ٩٤.

٥٠٨ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ١٢٩.

اللغة: عِفَاق: علم شخص. عوض: ظرف زمان. هوت العقاب تهوي: انْقَضَّتْ على صيدٍ. عَنْقاء مُغْرِب: الداهية، وأصله طائر عظيم معروف الاسم مجهول الجسم. مُغْرِب: اسم فاعل من أَغْرَب في البلاد إذا بعد فيها، وَوُصِفَتْ العنقاء به مع أنها مؤنثة على تقدير ذات إغراب.

المعنى: لو لم أدافع عن عفاقٍ هذا، لنزلت به الأهوال الشديدة.

الإعراب: **«ولولا»**: الواو: بحسب ما قبلها. «لولا»: حرف شرط غير جازم. **«دفاعي»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر، والخبر محذوف وجوبًا. **«عن عِفاقٍ»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «دفاعي». **«ومشهدي»**: الواو: حرف عطف، «مشهدي»: معطوف على «دفاعي»، فهو مثله تمامًا. **«هَوَت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين. **«بعفاقٍ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «هوت». **«عَوْضُ»**: مفعول فيه ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب متعلق بالفعل «هَوَت». **«عَنْقاء»**: فاعل «هوت» مرفوع بالضمة. **«مُغْرِبُ»**: صفة لـ «عنقاء» مرفوعة مثلها.

جملة «لولا دفاعي.. هوت..»: بحسب الواو. وجملة «دفاعي» مع خبره المحذوف وجوبًا: جملة فعْل الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «هوت عنقاء»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الظرف «عوضُ» المبني قد استعمل للمضي مع الإثبات لفظًا. فـ «هوت» فعل ماضٍ مثبت، وهو عامل في «عوض» لكنه منفي معنًى لكونه جواب «لولا»، ومن المعروف أن جوابها ينتفي لثبوت شرطها.

وبُني «قطّ»، قيل: لأن بعض لغاته على وضع الحروف، كما يجيء، والأَولى أن يقال: بُني لتضمّنه لام الاستغراق لزومًا، لاستغراقه جميع الماضي؛ وأمّا «أبدًا»، فليس الاستغراق لازمًا لمعناه، ألا ترى إلى قولهم: «طال الأبد على لُبَد»(١).

وبُني «قطّ» على الضمّ حملاً على أخيه «عَوض»، وهذه أشهر لغاته، أعني مفتوح القاف مضموم الطاء المشدَّدة. وقد تخفف الطاء في هذه، وقد تضم القاف إتباعًا لضمة الطاء المشددة أو المخففة، كـ «منذ». وقد جاء «قطْ» ساكنة الطاء، مثل «قَطْ»، الذي هو اسم فعل.

وجاء في «عوض» فتح الضاد وكسرها أيضًا. وأكثر ما يستعمل «عوض» مع القسم، كقوله [من الطويل]:

٥٠٩ - رَضيعَي لِبانِ ثَدْيَ أُمٍّ تَقاسَما   بِأَسْحَمَ داجٍ عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في جمهرة الأمثال ٢/ ١٧؛ وجمهرة اللغة ص ٣٠١؛ ولسان العرب ٣/ ٦٨ (أبد)، ٣٨٦ (لبد)؛ وثمار القلوب ص ٤٧٦؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٣١٥، ٢/ ٣٦٧؛ وزهر الأكم ١/ ٥٩؛ والعقد الفريد ٣/ ١٢٠؛ والمستقصى ١/ ٣٦ ومجمع الأمثال ١/ ٤٢٩، ٢/ ٥٠، ١٧٠، ٤٣٠.

والأبد: الدهر. ولُبد: النسر السابع من نسور لقمان بن عاد الذي زعموا أنّه كان يأخذ النسر صغيرًا، فيربّيه حتى يكبر، فإذا مات أخذ نسرًا آخر، حتّى استكمل عمر سبعة أَنْسُر. وكان لُبد سابعًا، وأطولها عمرًا.

يُضرب في تقضّي الأوقات، وإن طالت.

٥٠٩ - **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٧٥؛ وأدب الكاتب ص ٤٠٧؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٧؛ والأغاني ٩/ ١١١؛ وجمهرة اللغة ص ٩٠٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٣٨، ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤؛ والخصائص ١/ ٢٦٥؛ والدرر ٣/ ١٣٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٠٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠٧؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٥٦؛ ولسان العرب ٧/ ١٩٢ (عوض)، ١٢/ ٢٨٢ (سحم)، ١٣/ ٣٧٥ (لبن)؛ ومغني اللبيب ١/ ١٥٠؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ٢٤٠؛ وهمع الهوامع ١/ ٢١٣.

اللغة: اللبان: اللبن. الأسحم: الأسود، ويقال هو الدم، أو الليل، أو الثدي. عوض: اسم من أسماء الدّهر.

المعنى: تعاهد أخوان رضعا لبن ثدي أمّ واحدة، أن لا يتفرّقا كلّ الدهر، وأقسما على ذلك بالدم أو بالليل، أو بحلمة الثدي الذي رضعوه.

الإعراب: «**رضيعي**»: صفة «مقرورين» في بيت سابق، مجرورة بالياء لأنه مثنى. «**لبان**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**ثدي**»: مفعول به منصوب على التشبيه بالمفعول به للصفة المشبهة «رضيع». «**أمّ**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**تقاسما**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «**بأسحم**»: جار ومجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف، متعلّقان بـ «تقاسما». «**داج**»: صفة مجرورة بالكسرة المقدّرة على الياء. «**عوض**»: ظرف لما يستقبل من الزمان في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بالفعل «نتفرّق». «**لا**»: نافية لا عمل لها. «**نتفرّق**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: نحن.

=

٢ ـ «أمس»

ومن الظروف المبنية «أمس» عند الحجازيين. وعلة بنائه تضمنه لِلام التعريف، وذلك أن كل يوم متقدم على يوم فهو أمسه، فكان في الأصل نكرة، ثم لما أريد أمس يوم التكلم[١]، دخله لام التعريف العهدي، كما هو عادة كل اسم قُصِد به إلى واحد من بين الجماعة المسمَّاة به، كما ذكرنا في باب غير المنصرف، ثم حذفت اللام وقدرت، لتبادر فهم كل من يسمع «أمس» مطلقًا من الإضافة، إلى أمس يوم التكلّم، فصار معرفة، نحو: «لقيته أمس الأحدث»[٢].

ولم يُبن «صباحًا ومساءً» وأخواتهما المعيَّنة، مع كونها، أيضًا، معدولة عن اللام، لأن التعريف الذي هو معنى اللام، غير ظاهر فيها من دون قرينة ظهورَه في «أمس»، لأنك إذا قلت: «كلمته صباحًا ومساءً»، وقصدت صباح يومك، ومساءَ ليلتك، لم يتبيَّن تعريفهما، كما يتبيَّن في قولك: «لقيته أمس».

وأمَّا «سحَر»، فأمره مشكل، سواء قلنا ببنائه أو بترك صرفه، لأنه مخالف لأخواته، من «صباحًا»، و «مساءً»، و «ضحًى» معيَّنة، إذ هي معربة منصرفة، فهو شاذ من بين أخواته، مبنيًّا كان أو غير منصرف.

وإنما لم يبنوا «غدًا» مع قصد غد يوم التكلم، كما بُني «أمس»، تفضيلاً لتعريف الداخل في الوجود على تعريف المقدَّر وجودُه، وذلك لأن التعريف فرع الوجود، ووجوده ذهنيّ، فكذا تعريفه، بخلاف «أمس»، فإنه قد حصل له وجود، وإن كان منتفيًا في حال التكلّم، فتعريفه يكون أقوى، مع أنه قد رُوي عن بعض العرب إعرابه مع صرفه، كـ «غدٍ»، وليست بمشهورة[٣].

وأمَّا بنو تميم، فالذي نقل عنهم سيبويه[٤]: إعرابه غير منصرف في حال الرفع، وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر؛ قال سيبويه: وبعض بني تميم يفتحون «أمس» بعد «مذ»[٥].

= جملة «تقاسما»: في محلّ جرّ صفة. وجملة «لا نتفرق»: جواب قسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «عوضُ» حيث استعملت مع القسم، وهذا من الكثير.

(١) أي: اليوم السابق على زمن التكلّم. (٢) أي: الأقرب.

(٣) أي: رواية إعراب «أمس» مع صرفه. (٤) الكتاب ٣/ ٢٨٣.

(٥) في الكتاب ٣/ ٢٨٤: «وقد فتح قوم «أمس» في «مُذْ» لمّا رفعوا، وكانت في الجرّ هي التي تُرفع، شبَّهوها بها».

قال السيرافي: وإنما فعلوا ذلك، لأنهم تركوا صرفه، وما بعد «مذ» يرفع ويخفض، فلما ترك صرفَه مَن يرفع منهم، نحو: «مذ أمس»، تركه أيضًا بعدها مَن يجرّ، فكان مشبَّهًا بنفسه؛ قال [من الرجز]:

٥١٠ ـ لَقَدْ رأيْتُ عَجَبًا مُذْ أَمْسا عَجائِزًا مِثْلَ السَّعالي خَمْسا

قال[١]: وهذا قليل[٢]، لأن الخفض بعد «مذ» قليل.

قال سيبويه[٣]: إذا سمَّيت بـ «أمس» رجلاً، على لغة أهل الحجاز، صرفته، كما تصرف «غاق» إذا سمَّيتَ به؛ وذلك أن كل مفرد مبنيّ تسمِّي به شخصًا، فالواجب فيه الإعراب مع الصرف، كما يجيء في باب الأعلام.

وإن سميته به على لغة بني تميم، صرفته أيضًا في الأحوال، لأنه لا بدَّ من صرفه في النصب والجرّ، لأنّه مبني على الكسر عندهم فيهما، وإذا صرفته في الحالتين، وجب الصرف في الرفع أيضًا، إذ ليس في الكلام اسم منصرف في الجر والنصب غيرُ منصرف في الرفع.

ووجه منع الصرف في «أمس» اعتبار علَميَّته المقدَّرة، كما قلنا في باب غير المنصرف، واختاروا منع صرفه رفعًا، وبناءَه نصبًا وجرًّا، كما اختاروا بناء نحو: «حضارِ»، وترك صرف نحو: «حذامِ» و«قطامِ»، مع أن الجميع من باب واحد.

---

٥١٠ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أسرار العربية ص ٣٢؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٣٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٦٧، ١٦٨؛ والدرر ٣/ ١٠٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٥٣٧؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٢٦؛ وشرح قطر الندى ص ١٦؛ وشرح المفصل ٤/ ١٠٦، ١٠٧؛ والكتاب ٣/ ٢٨٤؛ ولسان العرب ٦/ ٩، ١٠ (أمس)؛ وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٩٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٥٧؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٠٩؛ وجمهرة اللغة ص ٨٤١، ٨٦٣.

اللغة: السعالي: ج السعلاة وهي أخبث الغيلان، أو ساحرة الجنّ كما كان يعتقد الجاهليّون.

المعنى: من العجائب التي رأيتها أمسِ تلك العجائز الخمس اللواتي يشبهن الغيلان.

الإعراب: **«لقد»**: اللاّم: موطئة للقسم، «قد»: حرف تحقيق. **«رأيت»**: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والتاء: فاعل. **«عجبًا»**: مفعول به منصوب. **«مُذ»**: حرف جرّ. **«أمسا»**: اسم مجرور بالفتحة لأنّه ممنوع من الصرف للعلميّة والعدل، والألف: للإطلاق، والجار والمجرور متعلّقان بـ «رأيت». **«عجائزًا»**: بدل من «عجبًا» منصوب. **«مثل»**: نعت «عجائزًا»، وهو مضاف. **«السعالي»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة. **«خمسًا»**: نعت «عجائزًا».

جملة «رأيت عجبًا...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم.

الشاهد فيه قوله: «مذ أمسا» حيث جاءت كلمة «أمس» غير منصرفة، فجُرَّت بالفتحة، والألف للإطلاق.

(١) أي: سيبويه.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٤، والتعليل: «لأنّ الخفض بعد «مذ» قليل»، ليس في الكتاب.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٤.

والوجه في هذه مثل الوجه في ذاك، وذلك أنه جاز أن يعتبر فيه علة البناء، كما هو مذهب الحجازيين، وعلة منع الصرف، كما بيّنّا، فابتدأوا باعتبارالإعراب أولاً، إذ هو أشرف من البناء وأولى بالأسماء، واختير أسبق الإعراب وأشرفه، أعني الرفع، فصار في حال الرفع معربًا غير منصرف، والحالتان الباقيتان، أعني: الجر والنصب، مستويتان حركة في غير المنصرف، فأرادوا أن تبقى هذه الكلمة فيهما على ذلك الاستواء. فلو جعلا مستويين في الضم، لم يَبِنْ إعرابها رفعًا، إذ كانت تصير مثل «حيث» في الأحوال، ولو سُوّي بينهما في الفتح، لم يَبِنْ بناؤهما، إذ كانت تصير كغير المنصرف، فلم يبق إلا الكسر. وأيضًا أول ما تبنى عليه الكلمة بعد السكون الكسر. وأيضًا تكون هذه الكلمة في حال البناء على الحركة التي بنيت عليها عند أهل الحجاز.

وقال الزمخشري[1] وجماعة من النحاة: إن «أمس» معرب عند بني تميم مطلقًا؛ أي: في جميع الأحوال.

ولعلّه غرَّهم قول بعض بني تميم [من الرجز]:

لـقـد رأيـت عـجـبًـا مُـذْ أمـسـا[2]

وقد قال سيبويه[3]: إن بعضهم يفتحون «أمس» بعد «مذ»، فقيّد هذا القول بقوله: «بعضهم»، وبقوله: «بعد «مذ»»، فكيف يطلق بأن كلّهم[4] يفتحون في موضع الجر، بعد أيِّ جارٍّ كان؟

فإن نُكِّر «أمس»، كقولك: «كلّ غدٍ يصير أمسًا»، و «كلّ أمسٍ يصير أوّلَ من أمس»؛ أو أضيف، نحو: «مضى أَمْسُنا»، أو دخله اللام، نحو: «ذَهب الأمس بما فيه»[5]، أعرب اتفاقًا، لزوال علة البناء، وهي تقدير اللام.

وربّما بُني المقترن باللام، ولعلّ ذلك لتقدير زيادة اللام.

وقال سيبويه[6]: ولا يصغَّر «أمس»، كما لا يصغَّر «غدًا»؛ وإن ثُنّي أو جُمع فالإعراب، لأن اللام إنما قدِّرت لتبادر الذهن إلى واحد من الجنس لشهرته من بين أشباهه، فإذا ثُنّي أو جُمع، لم يبق ذلك الواحد المعيَّن،

---

(١) المفصل ص ٢٠٩.
(٢) تقدّم بالرقم ٥١٠.
(٣) الكتاب ٣/ ٢٨٤.
(٤) لاحظ استخدام الرضيّ للفظة «كلّ» معمولةً للعوامل اللفظيّة، وهو يُنكر هذا الاستخدام.
(٥) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في الفاخر ص ٢١٦، ولسان العرب ٦/ ٩ (أمس)؛ ومجمع الأمثال ١/ ٢٧٥.
(٦) الكتاب ٣/ ٤٧٩.

فتظهر اللام، لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرةَ الواحد.

وليس بناء «أمس» على الفتح لغة، كما قال الزجاجيّ، مغترًا بقوله [من الرجز]:

لـقـد رأيـت عـجـبًـا مـذ أمـسـا[1]

* * *

٣ ـ «الآن»

ومنها «الآن»، قال الزجّاج: بني لتضمّنه معنى الإشارة، إذ معناه: هذا الوقت. وهذا مذهبه في «أمس»؛ وفيه نظر، إذ جميع الأعلام هكذا متضمنة معنى الإشارة، مع إعرابها.

وقال السيرافي: لشبه الحرف، بلزومها في أصل الوضع موضعًا واحدًا، وبقائها في الاستعمال عليه، وهو التعريف باللام؛ وسائر الأسماء تكون في أوّل الوضع نكرة، ثم تتعرَّف، ثم تنكَّر، ولا تبقى على حال؛ فلما لَم يُتصرَّف فيه بنزع اللام، شابه الحرف، لأن الحروف لا يتصرَّف فيها.

وقال أبو علي: بُني لتضمنه اللام كـ «أمس»، وأمَّا اللام الظاهرة فزائدة، إذ شرط اللام المعرِّفة أن تدخل على النكرات فتعرِّفها. و «الآن» لم يُسمع مجردًا عنها. وقال الفرّاء: أصله الفعل، مِن «آنَ يئينُ»، أُدخل عليه اللام بمعنى الذي، أي: الوقت الذي حان ودخل. قال: هذا كما نقل عن النبي ﷺ أنه: «نهى عن: قيلَ وقالَ»، فإنّهما فعلان استُعملا استعمال الأسماء، وتُركا على البناء الذي كانا عليه.

والجواب: أنّ «قيل وقال» محكيّان، والمعنى: نهى عن قول: قيل كذا، وقال فلان كذا، يعني كثرة المقالات. و «الآن» ليس بمحكيّ، وكذا مذهب الفرّاء في «أمس»: أنه أمر من «أمسَى يُمْسِي».

وقد يقال في «الآن»: «لان»، وهو من باب تخفيف الهمزة.

* * *

٤ ـ «لمّا»

ومنها «لمَّا»، وهو ظرف بمعنى «إذْ»، اسم عند أبي علي، ويُستعمل استعمال الشرط، كما يستعمل «كلّما»، وكلام سيبويه محتمل، فإنه قال[2]: «لمَّا» لوقوع أمر

---

(١) تقدّم بالرقم ٥١٠.

(٢) الكتاب ٤/ ٢٣٤.

لغيره، وإنما يكون مثل «لو»، فشبهها بـ «لَوْ»، و «لو» حرف؛ فقال ابن خروف: إن «لما» حرف، وحمل كلام سيبويه على أنه شرط في الماضي كـ «لَوْ»، إلا أنّ «لو» لانتفاء الأول لانتفاء الثاني، و «لمَّا» لثبوت الثاني لثبوت الأول. وقال: لو كان ظرفًا، لم يجز «لمَّا أسلم دخل الجنة».

والجواب: أنه على التأكيد والتشبيه، فكأنه دخلها في ذلك الوقت؛ ومَن قال: إنه ظرف، قال: وضع موضع كلمة الشرط مع جملتيها للغَرَض الذي ذكرناه في «إذا».

ويليه فعل ماض لفظًا ومعنى، وجوابه أيضًا كذلك أو جملة اسمية، مقرونة بـ «إذا» المفاجأة، قال الله تعالى: **﴿فلمَّا كُتب عليهم القتال إذا فريق منهم﴾**[(١)]، أو مع الفاء، وربَّما كان ماضيًا مقرونًا بالفاء، وقد يكون مضارعًا.

* * *

٥ ـ لَهْيَ أبوك

وقريب من الظروف المبنية قولهم: «لَهْيَ أبوك»، أي: لِله أبوك، لأن أصله الجار والمجرور، وحكمه حكم الظروف عندهم. حذف لام الجر لكثرة الاستعمال، وقدِّر لام التعريف، فبقي: «لاهِ أبوكَ»، كما قال [من البسيط]:

٥١١ ـ لاهِ ابنُ عمِّكَ، لا أَفْضَلْتَ في حَسَبٍ   عَنِّي ولا أَنْتَ ديَّاني فَتَخْزوني

---

(١) النساء: ٧٧.

٥١١ ـ **التخريج**: البيت لذي الإصبع العدواني في أدب الكاتب ص ٥١٣؛ والأزهيّة ص ٢٧٩؛ وإصلاح المنطق ص ٣٧٣؛ والأغاني ٣/ ١٠٨؛ وأمالي المرتضى ١/ ٢٥٢؛ وجمهرة اللغة ص ٥٩٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٧٣، ١٧٧، ١٨٤، ١٨٦؛ والدرر ٤/ ١٤٣؛ وسمط اللآلي ص ٢٨٩؛ وشرح التصريح ٢/ ١٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٤٣٠؛ ولسان العرب ١١/ ٥٣٥ (فضل)، ١٣/ ١٦٧، ١٧٠ (دين)، ٢٩٥، ٢٩٦ (عنن)، ٥٣٩ (لوه)، ١٤/ ٢٢٦ (خزا)؛ والمؤتلف والمختلف ص ١١٨؛ ومغني اللبيب ١/ ١٤٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٢٨٦؛ ولكعب الغنوي في الأزهية ص ٩٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٣، ٢/ ١٢١، ٣٠٣؛ والإنصاف ١/ ٣٩٤؛ والجنى الداني ص ٢٤٦؛ وجواهر الأدب ص ٣٢٣؛ وخزانة الأدب ١٠/ ١٢٤، ٣٤٤؛ والخصائص ٢/ ٢٨٨؛ ورصف المباني ص ٢٥٤، ٣٦٨؛ وشرح الأشموني ٢/ ٢١٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٦٤؛ وشرح المفصل ٨/ ٥٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢٩.

اللغة: لاه: أصله «لله» حذفت لام الجرّ ولام التعريف والباقية هي فاء الكلمة وذلك حسب رأي سيبويه. أفضلت: زدت فضلاً. الحسب: الشرف الثابت في الآباء. الديّان: صاحب الأمر. تخزوني: تسوسني وتقهرني.

المعنى: لله أمر ابن عمّك، لا أنت أفضل منّي حسبًا، ولا أشرف منيّ نسبًا، ولا وليّ أمري فتسوسني وتقهرني.

فبُني لتضمّنه الحرف، ثم قلب اللام إلى موضع العين، وسكّن الهاء لوقوعه موقع الألف الساكن، ورجعت الألف إلى أصلها من الياء لسكون العين، كما هو أحد مذهبي سيبويه في «الله»، وهو أنه من: «لاهَ يليه»، أي: تستَّر، ففتح لخفّة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة.

وقد تُحذف الياء، فيقال: «لهِ أبوك»؛ وإنما قلب، لأن الكسر لم يَبِنْ في «لاهِ»، لالتباسه بالجرّ الذي هو أصله، فأريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالإعرابية. ولو قالوا «لاهِ» بلا قلب، لالتبست بالإعرابية في نحو: اللهِ لأَفعلنَّ(١).

* * *

٦ ـ «مَعَ»

وأمَّا «مَع»، فهو ظرف بلا خلاف، عادم التصرف، معرب، لازِم النصب. وظاهر كلام سيبويه أنه مبنيّ، قال(٢): سألته، يعني الخليل، عن «مَعَكم» لأيّ شيء نصبتها، يعني: لِمَ لَمْ تُبْنَ على السكون(٣)؟ هذا لفظه.

فمَن قال إنّها مبنية، فلمشابهتها للحرف بقلّة التصرّف فيها، إذ لا تكون إلا منصوبة. والأَولى الحكم بإعرابه، لدخول التنوين في نحو: «كنّا معًا»، وانجراره بـ «مِنْ»، وإن كان شاذًّا، نحو: «جئت مِن مَعِه»، أي: من عنده، وتسكين عينها

= **الإعراب**: **«لاه»**: جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدّم. **«ابن»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع، وهو مضاف. **«عمّك»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، والكاف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. **«لا»**: حرف نفي. **«أفضلت»**: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«في حسب»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أفضلت». **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أفضلت». **«ولا»**: الواو: حرف استئناف، «لا»: حرف نفي. **«أنت»**: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. **«دياني»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«فتخزوني»**: الفاء: للعطف، والسببيّة، «تخزوني»: فعل مضارع منصوب، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل «تخزوني» معطوف على مصدر منتزع من الكلام السابق.

جملة «لاه ابن عمك»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أفضلت»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أنت ديّاني»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «لاه ابنُ عمك» حيث حذف حرف الجر «اللام» من لفظ الجلالة فبقي من «لله» التي هي للتعجب كلمة «لاه».

(١) لفظ الجلالة في هذا المثال مجرور بحرف جرّ مقدّر.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٦.

(٣) فقال الخليل: «لأنّها استُعملت غير مضافة اسمًا كـ «جميع»، ووقعت نكرة، وذلك قولك: «جاءا معًا»، و «ذهبا معًا»، و «قد ذهبَ معه»، و «من مَعَه». صارت ظرفًا، فجعلوها بمنزلة «أمامَ» و «قدّامَ». (الكتاب ٣/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧).

لغة رَبَعيَّة[١]. يقولون: «معْ زيد»، فإذا لاقى ساكنًا بعده، كسروا عينه، نحو: «كنت مع القوم». قال بعضهم[٢]، وهو الحق: هي في هذه اللغة حرف جرّ، إذ لا موجب لَلبناء فيه على تقدير الاسمية إلا وضع الحروف، وقد ذكرنا ما عليه[٣]، ولو كان أيضًا كذا، وكان وضعه كذلك موجبًا للبناء، لبني من دون الإسكان أيضًا.

ثم نقول: يلزم إضافة «مع» إن ذكر معه أحد المصطحبين، نحو: «كنت مع زيد». وإن ذكر قبله المصطحبان، لم يبق ما يضاف إليه، فينصب منوّنًا على الظرفية، نحو: «جئنا معًا»، أي: في زمان، و «كنّا معًا»، أي: في مكان، وقيل: انتصابه على الحالية، أي مجتمعَيْن.

والفرق بين «فعلنا معًا»، و «فعلنا جميعًا» أن «معًا» يفيد الاجتماع في حال الفعل، و «جميعًا» بمعنى «كلّنا»، سواء اجتمعوا أو لا.

والألف في «معًا» عند الخليل، بدل من التنوين، إذ لا لامَ له في الأصل، عنده، وهي عند يونس، والأخفش، وهو الحق، مثل ألف «فتًى»، بدل من اللام، استنكارًا لإعراب الموضوع على حرفين فـ «مَعَ»، عندهما عكس «أخوك»، ترد لامها في غير الإضافة، وتحذف في الإضافة، لقيام المضاف إليه مقام لامها.

* * *

٧ ـ الظروف المضافة إلى الجمل و «إذْ»

قال ابن الحاجب:

والظروف المضافة إلى الجمل، و «إذ»، يجوز بناؤها على الفتح وكذلك «مثل»، و «غير»، مع «ما»، و «أن».

* * *

قال الرضيّ:

قد مضى شرحه فيما تقدم.

* * *

---

(١) أي: لغة بني ربيعة.

(٢) هذا القول لأبي جعفر النحاس. انظر: مغني اللبيب ١/ ٣٣٣.

(٣) هو أنّ الوضع على حرفين إنّما يكون من أسباب البناء إذا كان الحرف الثاني حرف علّة.

المعرفة والنكرة

قال ابن الحاجب:

المعرفة والنكرة، المعرفة: ما وضع لشيء بعينه، وهي: المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عُرِّف بالألف واللام أو بالنداء والمضاف إلى أحدها معنًى.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «بعينه»، احتراز عن النكرات، ولا يريد به أن الواضع قصد في حال وضعه واحدًا معيَّنًا، إذ لو أراد ذلك، لم يدخل في حدِّه إلا الأعلام، إذ المضمرات والمبهمات، وذو اللام، والمضاف إلى أحدهما، تصلح لكل معيَّن قصده المستعمل. فالمعنى: ما وُضع ليُستعمل في واحد بعينه، سواء كان ذلك الواحد مقصود الواضع، كما في الأعلام، أو لا، كما في غيرها.

ولو قال: ما وضع لاستعماله في شيء بعينه، لكان أصرح.

وإنما جَعَل ذا اللام موضوعًا، كـ «الرجل» و «الفرس»، وإن كان مركَّبًا، لما مرَّ في حدّ الاسم أنَّ المركبات أيضًا موضوعة بالتأويل الذي ذكرنا هناك، أو جَعَل اللام من حيث عدم استقلاله، وكونه كجزء الكلمة، كأنه موضوع مع ما دخل عليه، وضعَ الأفراد.

ويدخل في هذا الحدّ العَلَم المنكَّر، نحو: «رُبَّ سعادٍ وزينب لقيتهما»، لأنهما وُضعا لشيء معيَّن، ويدخل فيه المضمر في نحو: «ربَّه رجلاً»، و «نِعْمَ رجلاً»، و «بِئْسَ رجلاً»، والحق أنه منكَّر.

ولا يُعترض على هذا الحد بالضمير الراجع إلى نكرة مختصة قبلُ بحكم من

الأحكام، نحو: «جاءني رجل فضربته»، لأنّ هذا الضمير لهذا الرجل الجائي، دون غيره من الرجال، وكذا ذو اللام في نحو: «جاءني رجل فضربت الرجل»، وأمَّا الضمير في نحو: «ربَّ شاة وسخلتها»، فنكرة، كما في: «رُبَّهُ رجلاً»، لأنه لم يختص المنكر المعود إليه بحكم أوَّلاً.

والأصرح في رسم المعرفة أن يقال: ما أشير به إلى خارج مختصّ إشارة وضعية، فيدخل فيه جميع الضمائر وإن عادت إلى النكرات، والمعرَّف باللام العهدية، وإن كان المعهود نكرة، إذا كان المنكر المعود إليه، أو المعهود مخصوصًا قبلُ بحكم، لأنه أشير بهما إلى خارج مخصوص، وإن كان منكَّرًا.

وأمَّا إن لم يختصّ المعود إليه بشيء قبلُ، نحو: «أرجلٌ قائم أبوه»؟ و [من الوافر]:

٥١٢ ـ فَإنَّكَ لا تُبالي بَعْدَ حَوْلٍ أَظَبْيٌ كانَ أمَّكَ أَمْ حِمارُ؟

---

٥١٢ ـ التخريج: البيت لخداش بن زهير في تخليص الشواهد ص ٢٧٢؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٨؛ والكتاب ١/ ٤٨؛ والمقتضب ٤/ ٩٤؛ ولثروان بن فزارة في حماسة البحتري ص ٢١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٢، ١٩٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٢٢٧؛ ولثروان أو لخداش في خزانة الأدب ٩/ ٢٨٣، ٢٨٩، ٢٩١ ـ ٢٩٤؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٢، ١١/ ١٦٠؛ وشرح المفصل ٧/ ٩٤.

اللغة: الظبي: الغزال. الحول: العام.

المعنى: لا تبالي بعد قيامك بنفسك، واستغنائك عن أبويك، بمن انتسبت إليه من شريف أو وضيع.

الإعراب: **«فإنك»**: الفاء: حسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبه بالفعل، والكاف: ضمير متصل في محل نصب اسمها. **«لا تبالي»**: «لا»: نافية، و «تبالي»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الياء للثقل، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنت. **«بعد حول»**: «بعد»: ظرف زمان منصوب بالفتحة الظاهرة، متعلق بالفعل «تبالي»، وهو مضاف، و «حول»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. **«أظبي»**: «أ»: حرف استفهام، «ظبي»: اسم مرفوع لفعل ناقص محذوف يفسره الفعل الظاهر. **«كان»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«أمك»**: خبرها منصوب بالفتحة وهو مضاف، والكاف: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«أم»**: حرف عطف. **«حمار»**: اسم معطوف على «ظبي» مرفوع مثله بالضمة الظاهرة.

جملة «فإنك لا تبالي»: بحسب الفاء. وجملة **«لا تبالي»**: في محل رفع خبر. وجملة «أكان ظبي»: في محل نصب مفعول به. وجملة **«كان أمك»**: تفسيرية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّ الضمير المستتر في «كان» نكرة، لأنه عاد على نكرة غير مختصة بشيء، وهو «ظبي».

كما يجيء البحث فيه في باب «كان»، ونحو: «ربَّه رجلاً»، و «بئْسَ رجلاً»، «ونِعْمَ رجلاً»، و «يا لها قصَّةً»، و «رُبَّ رجل وأخيه»؛ فالضمائر كلّها نكرات، إذ لم يَسبق اختصاص المعود إليه بحكم.

ولو قلت: «رُبَّ رجل كريم وأخيه»، لم يجز، وكذا «كلّ شاة سوداء وسخلتها بدرهم»، لأن الضمير يصير معرفة برجوعه إلى نكرة مختصّة بصفة.

ويدخل فيه الأعلام حال اشتراكها، نحو: «محمد»، و «علي»، إذ يشار بكل واحد منها إلى مخصوص عند الوضع.

ويخرج منه النكرات المعيَّنة للمخاطب، نحو قولك: «جاءني رجل تعرفه، أو: رجل هو أخوك»، لأن «رجلاً» لم يوضع للإشارة إلى مختصّ، بل اختصّ في هذا الاستعمال بصفته، وكذا يخرج نحو: «لقيتُ رجلاً»، إذا علِم المخاطب ذلك الملقيّ؛ إذ ليس فيه إشارة، لا استعمالاً، ولا وضعًا.

فقولنا: «ما أشير به» يشترك فيه جميع المعارف، ويختصّ اسم الإشارة بكون الإشارة فيه حِسيّة، كما مرَّ في بابه.

وإنما قلنا: «إلى خارج»، لأنّ كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق عِلم المخاطب بكون ذلك الاسم دالاً عليه، ومن ثمّة لا يحسن أن يخاطب بلسان من الألسنة إلاّ مَن سبقت معرفته لذلك اللسان.

فعلى هذا كلّ كلمة إشارة إلى ما ثبت في ذهن المخاطب أن ذلك اللفظ موضوع له، فلو لم نقل: «إلى خارج»، لدخل فيه جميع الأسماء: معارفها ونكراتها.

فتبيَّن بما ذكرنا أن قول المصنف في نحو قولك: «اشرب الماءَ»، و «اشترِ اللحمَ»، وقوله تعالى: ﴿**أن يأكلَه الذئب**﴾[1]: إنّ اللام إشارة إلى ما في ذهن المخاطب من ماهية الماء واللحم والذئب، ليس بشيء[2]؛ لأن هذه الفائدة يقوم بها نفس الاسم المجرد عن اللام، فالحق أن تعريف اللام في مثله لفظي، كما أن العلمية في نحو «أسامة» لفظية، كما يجيء في الأعلام.

---

(١) يوسف: ١٣.

(٢) قوله: «ليس بشيء» خبر «أنّ» في قوله: «أنّ قول المصنّف».

فنقول أولاً: إنّ التنوين في كل اسم متمكّن غير عَلَم يفيد التمكّن، والتنكير معًا، ومعنى تنكير الشيء شياعه في أمته، وكونه بعضًا مجهولاً من جملة، إلا في غير الموجَب، نحو: «ما جاءني رجل»، فإنّه لاستغراق الجنس، فكل اسم دخله اللام لا يكون فيه علامة كونه بعضًا من كل، إذ تلك العلامة هي التنوين، وهو لا يجامع اللام، كما مرَّ في أول الكتاب.

فينظر في ذلك الاسم، فإن لم يكن معه قرينة، لا حالية ولا مقالية دالَّة على أنه بعضٌ مجهول من كلّ، كقرينة الشراء الدالة على أن المشتَرى بعض، في قولك: «اشترِ اللحم»، ولا دالة على أنه بعضٌ معيَّن، كما في قوله تعالى: **﴿أو أجِدُ على النار هدى﴾**[1]، فهي اللام التي جيء بها للتعريف اللفظي، والاسم المحلَّى بها لاستغراق الجنس، سواء كان مع علامة الوحدة كـ «الضربة»، أو مع علامة التثنية أو الجمع كـ «الضربتين» و «العلماء»، أو تجرد عن جميع تلك العلامات، كـ «الضرب»، و «الماء».

وإنما وجب حمله على الاستغراق لأنه إذا ثبت كون اللفظ دالاً على ماهية خارجة، فإمَّا أن يكون لجميع أفرادها أو لبعضها، ولا واسطة بينهما في الوجود الخارجي، وإن كان يمكن تصورها في الذهن خالية عن الكلية والبعضية، لكن كلامنا في المشخصات الخارجية، لأن الألفاظ موضوعة بإزائها، لا في الذهنية. فإذا لم يكن للبعضية، لعدم دليلها، أي: التنوين، وجب كونه للكلّ. فعلى هذا، قوله ﷺ: «الماء طاهر»[2]، أي: كل الماء، و «النوم حدث»، أي: كل النوم، إذ ليست في الكلام قرينة البعضية، لا مطلقة، ولا معيَّنة. فلهذا جاز، وإن كان قليلاً، وصف المفرد بالجمع، نحو قولهم: «أهلكَ الناسَ الدينارُ الصُّفر والدرهم البيض»، على ما حكى الأخفش.

و «لا تحرِّم الإملاجة والإملاجتان»[3] مفيد للاستغراق الذي يفيده الاسم لو كان منكرًا، نحو: «لا تحرم إملاجة ولا إملاجتان»، فالمفرد في مثله يعمُّ جميع

---

(١) طه: ١٠.

(٢) الحديث برواية «الماء طهور» في مسند الربيع بن حبيب ١/ ٣٣؛ وبرواية «الماء طهور لا يُنجّسه شيء» في الفقيه والمتفقه ١/ ١١٣.

(٣) هذا القول قاله النبيّ ﷺ. انظر: صحيح مسلم، الرضاع، الباب الخامس، الرقم ١٨، ٢٢؛ وسنن النسائي ٦/ ١٠٠؛ والسنن الكبرى ٤/ ٤٥٥؛ ولسان العرب ٢/ ٣٦٩ (ملج)؛ والنهاية في غريب الحديث والأثر ٤/ ٣٥٣ (ملج).

والإملاجة: المرّة الواحدة من الإملاج، وهو الإرضاع. والمعنى أنّ المصّة والمصّتين لا تُحرِّمان ما يُحرِّمه الرضاع الكامل.

المفرد، والمثنى جميع المثنى، فلا يستثنى من المفرد إلا المفرد، فقولك: «إنّ الرجل خير من المرأة إلا الزيدين»، أي: إلاّ كلّ واحد منهما، وقوله تعالى: **﴿إنَّ الإنسان لفي خُسْر * إلا الذين آمنوا﴾**[1]، أي: إلاّ كل واحد منهم، ولا يجوز أن تقول: «الرجل يرفع هذا الحجَر إلا الزيدين معًا»، ولا: «إلاّ ثلاثتكم معًا». بَلَى، يجوز ذلك إن كان الاستثناء منقطعًا.

وكذا لا يُستثنى من المثنى إلا المثنى، فمعنى: «إنّ الرجلين يرفعان هذا الحجر، إلا إخوتك»، أي: إلا الاثنين منهم، ولا يجوز: «الرجلان يرفعان هذا الحجر إلا إخوتك معًا». بَلَى، يجوز على الانقطاع.

وأمَّا الجمع، فيصحّ استثناء الجمع والمثنى والواحد منه، نحو: «لقيتُ العلماء إلا الزيدين وإلاّ زيدًا»، وذلك لأن الجمع المحلَّى باللام في مثل هذا الموضع يستعمل بمعنى منكَّر مضاف إليه كل مفرد وغيره، فمعنى «لقيت العلماء إلا زيدًا»، أي: كل عالم وكل عالمين وكل علماء، وهكذا حال المفرد والمثنى والمجموع في غير الموجب، قال ﷺ: «لا تحرم الإملاجة»[2] أي: كل واحد من هذا الجنس، وكذا «الإملاجتان»، أي: كل اثنين اثنين من هذا الجنس.

فلا يستثنى من الواحد إلا الواحد، ولا من المثنى إلا المثنى، وأما الجمع نحو: «ما لقيت العلماء»، فهو بخلافهما، بل هو بمنزلة منكَّر في سياق غير الموجب، مفرد، وغيره في استعمالهم، أي: ما لقيت أحدًا من العلماء، ولا الزيدين، ولا اثنين، ولا جماعة، فيصح استثناء المفرد والمثنى والمجموع منه، نحو: «ما لقيت العلماء إلا زيدًا، وإلا الزيدَين وإلا الزيدِين». فقوله تعالى: **﴿لا تدركُه الأبصار﴾**[3]، أي شيء من الأبصار، لا جميع الأبصار، كما توهَّمه بعضهم، فحال الجمع في الموجب وغيره حال المثنى والمفرد؛ هذا هو المعلوم من استقراء كلامهم.

وأمَّا النكرة المستغرقة، نحو: «ما لقيت رجلاً، أو رجلين أو رجالاً»؛ فلا يستثنى من واحدها ومثناها ومجموعها إلا أمثالها، فقولك: «ما لقيت رجلاً إلا الزيدَين»، أي: إلاّ كل واحد منهما، ولا يجوز أن تقول: «لا يرفع هذا الحجَر رجلٌ إلا الزيدين معًا». وتقول: «ما لقيت أخوين متصافيين إلا الزيدَين، وإلا بَني فلان»، أي: إلا اثنين منهم، ولا يجوز «إلاّ زيدًا»، وتقول: «ما لقيت رجالاً إلا الزيدِين»، ولا يجوز: «إلا أخويك»، ولا: «إلاّ زيدًا»؛ إلاّ على الانقطاع، لأن المعنى: ما لقيت جماعة من الرجال.

---

(١) العصر: ٢ ـ ٣. (٢) جزء من الحديث المتقدّم. (٣) الأنعام: ١٠٣.

وإن كان هناك قرينة دالَّة على أنه ليس المراد به الاستغراق؛ فإن كان هناك عهد، فاللام عهدية للتعريف، على ما يجيء في بابه، وإن لم يكن، فإن كان فيه علامة الوحدة أو التثنية، نحو: «ما أعطيك إلا التمرة أو التمرتين»، فلا فرق، إذن، بين المعرَّف والمنكر معنًى، فكأنك قلت: «ما أعطيكَ إلا تمرة أو تمرتين»؛ وإن لم يكن فيه علامتاهما، نحو: «اشتريت التمر»، و «لقيت الرجال». فالفرق بين ذي اللام والمجرد أن المجرَّد، لأجل التنوين الذي فيه للتنكير، يفيد أن ذلك الاسم بعض من جملة، فمعنى «اشتريت تمرًا»، و «لقيتُ رجالاً»: شيئًا من التمر، وجماعة من الرجال، بخلاف المعرَّف باللام، فإن المراد به الماهية مجرَّدة عن البعضية، لكن البعضية مستفادة من القرينة، كـ «الشراء»، و «اللقاء»، فكأنك قلت: لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس، فهو كعامٍّ مخصوص بالقرينة.

فالمجرد، وذو اللام، إذن، بالنظر إلى القرينة، بمعنًى، وبالنظر إلى أنفسهما مختلفان، فمن ثمةَ جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنكر، نحو قوله [من الكامل]:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللئيمِ يَسُبّني[1]

وكذا: «مررت بالرجل مثلك»، و «ما يحسن بالرجل خير منك»، كما مرّ في باب الوصف، فعلى هذا، كل لام تعريف، لا معنى للتعريف فيها إلا التي للمعهود الخارجيّ.

* * *

قوله: «وهي المضمرات»، قد تقدم ذكرها ويعني بالمبهمات أسماء الإشارة والموصولات، وقد تقدم ذكرهما. وإنما سُمِّيت مبهمات، وإن كانت معارف، لأن اسم الإشارة من غير إشارة حسيَّة إلى المشار إليه مبهم عند المخاطب، لأنَّ بحضرة المتكلم أشياءُ يحتمل أن تكون مشارًا إليها؛ وكذا الموصولات من دون الصلات مبهمة عند المخاطب. ولم يقولوا للمضمر الغائب مبهم، لأن ما يعود إليه متقدم، فلا يكون مبهمًا عند المخاطب عند النطق به، وكذا ذو اللام العهدية.

* * *

قوله: «وما عرِّف باللام»، هذا مذهب سيبويه، أعني أن حرف التعريف هو اللام وحدها، والهمزة للوصل[2]، فُتحت مع أن أصل همزات الوصل الكسر، لكثرة استعمال لام التعريف، والدليل على أن اللام هي المعرِّفة فقط تخطي العامل

---

(١) تقدّم بالرقم ٥٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٥، ٤/ ١٤٧.

الضعيف إيَّاها، نحو: «بالرجل»، وذلك علامة امتزاجها بالكلمة وصيرورتها كجزء منها؛ ولو كانت على حرفين، لكان لها نوع استقلال، فلم يتخطها العامل الضعيف، وأمَّا نحو: «أَنْ لاَ تفعلَ»، و «إنْ لا تفعلْ»، و «بلا مال» فلجعلهم «لا» خاصة من جميع ما هو على حرفين، كجزء الكلمة، فلذا يقولون: «اللافرس»، و «اللاإنسان». وأمَّا نحو «بهذا»، و ﴿فبما رحمة﴾[1]، فإن الفاصل بين العامل والمعمول، ما لم يغيِّر معنى ما قبله ولا معنى ما بعده، عُدَّ الفصل به كلا فصل؛ وللامتزاج التام بين اللام وما دخلته، كان نحو: «الرجل» مغايرًا لـ «رجل»، حتى جاز تواليهما في قافيتين، ولم يكن إيطاءً[2]. وإنما وضعت اللام ساكنة ليستحكم الامتزاج. وأيضًا دليل التنكير، أي التنوين، على حرف، فالأَولى كون دليل التعريف مثله.

وقال الخليل[3]: «أل» بكمالها آلة التعريف، نحو: «هَلْ»، و «قَدْ»، استدلالاً بفتح الهمزة، وقد سبق العذر عنه، وبأنه يوقف عليها في التذكّر، نحو قولك: «ألي»، إذا تذكرت ما فيه اللام، كـ «الكتاب»، وغيره؛ وبفصلها من الكلمة والوقف عليها عند الاضطرار، كالوقوف على «قد» في نحو قوله [من الكامل]:

٥١٣ ـ أزِفَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا ... لـمّا تَزلْ برِحالِنا وكأنْ قَدِ

---

(١) آل عمران: ١٥٩.

(٢) هو تكرار كلمة الرويّ بلفظها ومعناها من غير فاصل أقلّه سبعة أبيات، وهو عيب من عيوب القافية اللغوية.

(٣) الكتاب ٣/ ٣٢٤.

٥١٣ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الذبياني في ديوانه ص ٨٩؛ والأزهية ص ٢١١؛ والأغاني ١١/ ٨؛ والجنى الداني ص ١٤٦، ٢٦٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٧، ١٩٨، ١٠/ ٤٠٧؛ والدرر اللوامع ٢/ ٢٠٢، ٥/ ١٧٨؛ وشرح التصريح ١/ ٣٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٤٩٠، ٧٦٤؛ وشرح المفصَّل ٨/ ١٤٨، ٩/ ١٨، ٥٢؛ ولسان العرب ٣/ ٣٤٦ (قدد)؛ ومغني اللبيب ص ١٧١؛ والمقاصد النحوية ١/ ٨٠، ٢/ ٣١٤؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٥٦، ٣٥٦؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥٥؛ وخزانة الأدب ٩/ ٨، ١١/ ٢٦٠؛ ورصف المباني ص ٧٢، ١٢٥، ٤٤٨؛ وسر صناعة الإعراب ص ٣٣٤، ٤٩٠، ٧٧٧؛ وشرح الأشموني ١/ ١٢؛ وشرح ابن عقيل ص ١٨؛ وشرح المفصل ١٠/ ١١٠؛ ومغني اللبيب ص ٣٤٢؛ والمقتضب ١/ ٤٢؛ وهمع الهوامع ١/ ١٤٣، ٢/ ٨٠.

اللغة: أزف: دنا. الترحّل: الرحيل. الركاب: المطايا. لمّا تزل: لم تفارق بعد. الرحال: ما يوضع على ظهر المطيّة لتركب. كأن قد: أي كأن قد زالت لاقتراب موعد الرحيل.

المعنى: قرب الترحّل ومفارقة الديار، ولكن الإبل لم تزل فيها، وكأنّها قد فارقتها لقرب وقت الارتحال.

الإعراب: **«أزف»**: فعل ماضٍ. **«الترحّل»**: فاعل مرفوع بالضمّة الظاهرة. **«غير»**: مستثنى منصوب=

وذلك[١] قوله [من الرمل]:

٥١٤ ـ يا خَليلَيَّ ارْبَعَا واستَخْبرا الـ ـمنزلَ الدَّارِسَ عَنْ أَهْلِ الحِلالْ

وإنما حذف عنده همزة القطع في الدرج لكثرة الاستعمال.

وذكر المبرّد في كتابه «الشافي» أنّ حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضمَّ إليها اللام، لئلاّ يشتبه التعريف بالاستفهام.

= بالفتحة، وهو مضاف. «**أنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**ركابنا**»: اسم «أنّ» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «**لمّا**»: حرف جزم. «**تزل**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره: هي. «**برحالنا**»: الباء: حرف جرّ، و «رحالنا»: اسم مجرور بالكسرة، وهو مضاف، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جر بالإضافة، والجار والمجرور متعلّقان بالفعل «تزل»، والمصدر المؤوّل من «أن» وما بعدها في محل جر بالإضافة. «**وكأن**»: الواو: حرف عطف، «كأن»: حرف مشبّه بالفعل مخفّف من «كأنّ»، واسمه ضمير شأن محذوف. «**قد**»: حرف تحقيق مبنيّ على السكون، وحرّك بالكسر للضرورة الشعريّة، وقد حذف مدخوله، تقديره: «قد زالت»، و «زالت»: فعل ماضٍ مبنيّ على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث.

جملة «أزف الترحّل»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لمّا تزل برحالنا»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «كأن قد»: معطوفة على جملة «لمّا تزل». والجملة المحذوفة: في محلّ رفع خبر «كأن».

الشاهد فيه: أن «قد» كلمة مستقلة يصلح الوقف عليها.

(١) أي: فصلها من الكلمة.

٥١٤ ـ **التخريج**: البيت لعبيد بن الأبرص في ديوانه ص ١٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ١٩٨، ٥/ ٢٠٧؛ والخصائص ٢/ ٢٥٥؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٣٣؛ وشرح المفصل ٩/ ١٧؛ والمقاصد النحوية ١/ ٥١١؛ وبلا نسبة في المنصف ١/ ٦٦.

اللغة: الخليل: الصديق الصدوق. أربعا: أقيما، قفا. الحلال: البيوت.

المعنى: يخاطب الشاعر خليليه مستوقفًا إيّاهما لاستخبار منزل أحبّته الدارس والذي طمسته الرياح عن أهل البيوت الدارسة.

الإعراب: «**يا**»: حرف نداء. «**خليليّ**»: منادى منصوب بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف، والياء (الثانية): ضمير في محل جرّ بالإضافة. «**اربعا**»: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**استخبرا**»: الواو: حرف عطف، «استخبرا»: مثل «أربعا» وتعرب إعرابها. «**المنزل**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**الدارس**»: نعت «المنزل» منصوب بالفتحة. «**عن أهل**»: جار ومجرور متعلقان بـ «استخبرا». «**الحلال**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «يا خليليّ»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «اربعا»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «استخبرا»: معطوفة على جملة «اربعا».

الشاهد فيه قوله: «المنزل» حيث فصلت «أل» التعريف عن المعرّف في أوّل الشطر الثاني، وهذا دليل، بحسب رأي الخليل، على أنّ حرف التعريف هو «أل» وليس اللام وحدها.

وفي لغة حِمْيَر، ونفر من طيّيء: إبدال الميم من لام التعريف، كما رَوَى النمر بن تولَب عنه ﷺ: «ليس من امْبِرّ امْصيام في امْسفر»(١).

* * *

ولام العهد التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها قبل ذكره، أي: لقيه وأدركه، يقال: «عهدت فلانًا»، أي: أدركته. وعهدُه إمَّا بجرْي ذكره مقدَّمًا، كما في قوله تعالى: ﴿كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً فعصى فرعون الرسول﴾(٢)، أو بعلم المخاطب به قبل الذكر، بلا جَرْي ذكره، نحو قولك: «خرج الأمير، أو القاضي»، إذا لم يكن في البلد إلا قاضٍ واحد مشهور، أو أمير واحد.

وقد تزاد اللام في العَلَم، كقوله [من الطويل]:

٥١٥ ـ أَمَا ودِماءٍ مائِراتٍ تَخالُها ... على قُنَّةِ العُزَّى وبالنَّسْرِ عَنْدَما

على ما يجيء؛ وفي الحال، نحو: «الجمّاء الغفير»، وفي التمييز، نحو: «الأحد عشر الدرهم»، على قبح، كما يأتي في باب العدد؛ وقد تكون الزائدة لازمة كما في «الذي» ومتصرّفاته.

---

(١) الحديث في سنن النسائي ٤/ ١٧٦، ١٧٧؛ وسنن ابن ماجه ١٦٦٤، ١٦٦٥؛ وسنن الترمذي ٧١٠؛ ومسند أحمد بن حنبل ٣/ ٣١٩، ٥/ ٤٣٤؛ والسنن الكبرى ٤/ ٢٤٢، ٢٤٣.

(٢) المزمل: ١٥ ـ ١٦.

٥١٥ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن عبد الجنّ في خزانة الأدب ٧/ ٢١٤، ٢١٧؛ ولسان العرب ١١/ ٦ (أبل)؛ وله أو لرجل جاهليّ في المقاصد ١/ ٥٠٠؛ ولعبد الحق (؟) في لسان العرب ٥/ ٢٠٦ (نسر)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٣٦٧؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٣٦٠؛ ولسان العرب ٥/ ٣٧٨ (غرز)، ١٢/ ٤٣٠ (عندم)، ١٣/ ٣٤٩ (قنن)، ١٥/ ٢٦٨ (لوى)؛ والمنصف ٣/ ١٣٤.

اللغة: مائرات: مائجات. القنة: أعلى الجبل. العزى: صنم جاهلي، وكذلك نسر. العندم: صبغ أحمر كالدم.

المعنى: يقسم بدماء القرابين التي تمور وقد غطّت رؤوس الأصنام وكأنها صبغ العندم.

الإعراب: «**أما**»: حرف استفتاح. «**ودماء**»: الواو: واو القسم حرف جر، «دماء»: اسم مجرور بالكسرة. «**مائرات**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**تخالها**»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. «**على قنة**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «تخالها». «**العزى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف. «**وبالنسر**»: الواو: للعطف، «بالنسر»: جار ومجرور معطوفان على «على قنة العزى». «**عندما**»: مفعول به ثانٍ لـ «تخال» منصوب بالفتحة.

جملة: «أقسم ودماء»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تخالها»: في محلّ جرٍّ صفة.

الشاهد فيه قوله: «بالنسر» حيث أضاف «ال» إلى العلم «نسر» وهذا نادر، والدليل على أن الاسم الأصلي بدون «ال» هو ذكرها في القرآن الكريم مع أسماء أصنام قوم نوح بدونها، قال تعالى: ﴿**ولا يَغُوثَ ويَعُوقَ ونَسْرا**﴾ [سورة نوح: ٢٣].

ويكون اللام، عند الكوفيين، عوضًا من الضمير، نحو: «برجل حسن الوجهُ»، أي: وجهُه، وعند البصريين، لا يعوَّض اللام من الضمير في كل موضع شُرِط فيه الضمير، كالصلة والصفة إذا كانت جملة والخبر المشتق، ويجوز في غيره، كقوله [من الطويل]:

لحافي لحافُ الضَّيفِ والبُردُ بُرْدُهُ ولمْ يُلْهِني عَنْهُ غزالٌ مُقَنَّعُ[1]

وقال الكوفيون: قد يكون اللام للتعظيم، كما في «الله»، وفي الأعلام، ولا يعرفها البصريون.

واللام في وصف اسم الإشارة، ووصف المنادى، نحو: «هذا الرجل»، و «يا أيّها الرجل» لتعريف الحاضر بالإشارة إليه؛ وهي في غير هذين الموضعين لتعريف الغائب، نحو: «ضرب الرجل».

ويَعرض للاّم العهدية الغَلَبة، كـ «الصَّعِق»[2]، و «البيت»، كما نذكر في الأعلام.

* * *

قوله: «والنداء»، نحو: «يا رجل»؛ ومَن لم يعدّه من النحويين في المعارف، فلكونه فرع المضمرات، لأن تعرُّفه، لوقوعه موقع كاف الخطاب، كما مرَّ في باب النداء.

قوله: «والمضاف إلى أحدها معنًى»، احتراز عن الإضافة اللفظية؛ وإنما يتعرَّف بالإضافة المعنوية ما ليس من الأسماء المتوغِّلة في الإبهام، كـ «غير»، و «مثل»، و «شِبه»، على ما مرَّ في باب الإضافة.

* * *

---

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٤.

(٢) الصعق: أحد فرسان العرب، سُمّي بذلك لأنّ صاعقةً أصابته، وقيل: لأنّ بني تميم ضربوه فشجّوا رأسه، فكان إذا سمع الصوت الشديد صعِق، فذهب عقله. (لسان العرب ١٠/ ١٩٩ (صعق)).

العلم

١ ـ تعريف العلم

قال ابن الحاجب:

العَلَم ما وضع لشيء بعينه غير متناول غيره بوضع واحد.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «غير متناول غيره» يخرج سائر المعارف، لتناولها بالوضع أيَّ معيَّن كان، بخلاف العَلَم على ما تقدم.

قوله: «بوضع واحد»، متعلق بـ «متناول»، أي: لا يتناول غير ذلك المعيَّن بالوضع الواحد، بل إن تناول، كما في الأعلام المشتركة، فإنما يتناوله بوضع آخر، أي: بتسمية أخرى، لا بالتسمية الأُولى، كما إذا سمِّي شخص بـ «زيد»، ثم يسمَّى به شخص آخر، فإنه وإن كان متناولاً بالوضع لمعيَّنين، لكن تناوله المعيَّن الثاني بوضع آخر غير الوضع الأول، بخلاف سائر المعارف، كما تبيَّن. فإنما ذكر قوله: «بوضع واحد»، لئلا تخرج الأعلام المشتركة عن حدِّ العَلَم.

ولا يخرج عَلَم الجنس، نحو: «أسامة» عن هذا الحدّ، على ما ذكره المصنف، وذلك أنه قال: أعلام الأجناس وُضِعت أعلامًا للحقائق الذهنية المتعقَّلة كما أشير باللام في نحو: «اشتر اللحم» إلى الحقيقة الذهنية، فكلّ واحد من هذه الأعلام موضوع لحقيقة في الذهن متّحدة. فهو إذن غير متناول غيرها وضعًا، وإذا أُطلق على فرد من الأفراد الخارجية، نحو: «هذا أسامة مقبلاً»، فليس ذلك بالوضع، بل لمطابقة الحقيقة الذهنية لكل فرد خارجيّ مطابقةَ كلّ كلّيّ عقليّ لجزئياته الخارجة، نحو قولهم: «الإنسان حيوان ناطق». فلفظ «أسد»، مثلاً، موضوع حقيقةً لكلّ فرد من أفراد الجنس في الخارج، على وجه التشريك. و «أسامة»، موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجيّ ليس بطريق الحقيقة، ولم يصرِّح المصنف بكونه مجازًا، ولا بدَّ من كونه مجازًا في الفرد

الخارجي، إذ ليس موضوعًا له على ما اختار. وقال: إن الحقيقة الذهنية والفرد الخارجي لمطابقتها له كالمتواطئين.

قال الأندلسيّ: فلا تقول في أسد معيَّن في الخارج: «أسامة»، كما تقول: «الأسد»، لأن المطابق للحقيقة الذهنية في الخارج ليس إلاَّ شيئًا من هذا الجنس مطلقًا، لا واحدًا معيَّنًا محصور الأوصاف المعرِّفة.

وكذا ينبغي، عنده، ألاَّ يقع «أسامة» على الجنس المستغرق خارجًا، فلا يقال: «إن أسامة كذا»؛ إلاَّ الأسد الفلاني، لأن الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق، كما أنه ليس فيها التعيين.

والحامل للنحاة على هذا التكلف في الفرق بين الجنس وعَلَم الجنس أنهم رأوا نحو: «أسامة»، و «ثُعالة»[1]، و «أبي الحصين»[2]، و «أمّ عامر»[3]، و «أُويس»[4] لها حكم الأعلام لفظًا من منع صرف «أسامة»، وترك إدخال اللام على نحو «أويس»، وإضافة «أب»، و «أم»، و «ابن»، و «بنت» إلى غيرها، كما في الكُنى في أعلام الأناسيّ، وتجيء عنها الأحوال، وتوصف بالمعارف، ومع هذا كله، تطلق على المنكَّر، بخلاف نحو: «أسد»، و «ذئب»، و «ضبع»، فإن ذلك لا يجري مجرى الأعلام في الأحكام المذكورة.

وأقول: إذا كان لنا تأنيث لفظيّ، كـ «غرفة»، و «بشرى»، و «صحراء»؛ ونسبة لفظية، نحو: «كرسيّ»، فلا بأس أن يكون لنا تعريف لفظيّ، إمَّا باللام، كما ذكرنا قبل، وإمَّا بالعلمية، كما في «أسامة»، و «ثعالة».

ثم نقول: هذه الأعلام اللفظية، وضعوها لغير الأناسيّ، من الطير والوحوش، وأحناش الأرض، والمعاني، فوضعوا لبعضها اسمًا وكنية، نحو: «أسامة»، و «أبي الحارث»، في الأسد؛ ولبعضها اسمًا بلا كنية، كـ «قُثَم» للضِّبْعان[5]؛ ولبعضها كنية بلا اسم، نحو: «أبي براقش»[6]، ثم بعضها مما لا اسمَ جنس له، نحو: «ابن مقرض»[7]، و «حمار قبَّان»[8].

وفي أكثر أمثال هذه الأعلام لمحوا معنى يناسب المسمَّى بها،

---

(١) علم جنس للثعلب.
(٢) كنية الثعلب.
(٣) كنية الضبع.
(٤) علم جنس للذئب.
(٥) الضبعان: ذكر الضباع.
(٦) أبو براقش: كنية طائر ذي ألوان تتغيَّر أثناء النهار، ويُضرب به المثل في التلوّن. انظر: لسان العرب ٦/ ٢٦٥ (برقش).
(٧) ابن مقرض: دويبَّة تقتل الحمام. (لسان العرب ٧/ ٢١٦ (قرض)).
(٨) حمار قبّان: دُويبّة. (لسان العرب ١٣/ ٣٣٠ (قبن)).

كـ «خَضاجِر»[١]، لعظم بطنها، و «ابن دأية»[٢]، لوقوعه على دأية البعير، ونحو ذلك.

وقالوا في المعاني، للمَنيّة: «شَعوب»، و «أمّ قشعم»، وللمبرَّة: «برَّة»، وللكُلِّيَّة: «زَوْبَر»، وللغدر: «كيسان». وقالوا في الأوقات: «غدوة»، و «بكرة».

قالوا: ومنه: «سبحان»، علَم التسبيح؛ ولا دليل على علميته، لأنه أكثر ما يستعمل مضافًا، فلا يكون علمًا، وإذا قطع عن الإضافة، فقد جاء منونًا في الشعر، كقوله [من البسيط]:

سُبْحانَهُ ثُمّ سُبْحانًا نعوذُ بِهِ وقَبْلَنا سبَّحَ الجُوديّ والجمدُ[٣]

وقد جاء باللام، كقوله [من الرجز]:

٥١٦ ـ سُبْحانَكَ اللهمَّ ذا السُّبحانِ

قالوا: ودليل علميته قوله [من السريع]:

أقولُ لمّا جاءَني فَخْرُهُ سُبْحانَ مِنْ عَلْقَمَةَ الفاخِرِ[٤]

ولا منع من أن يقال: حذف المضاف إليه، وهو مراد للعِلم به، فأبقى المضاف على حاله، مراعاة لأغلب أحواله، أعني التجرد عن التنوين، كقوله [من الرجز]:

خالَطَ منْ سَلْمى خياشيمَ وفا[٥]

---

(١) حضاجر: اسم للذكر والأنثى من الضباع. سُمِّيت بذلك لسعة بطنها وعظمه. (لسان العرب ٤/ ٢٠٢ (حضجر)).

(٢) ابن دأية: الغراب، وسُمّي بذلك لأنه يقع على دأية البعير (أي: موضع خشب الرحل) فيعقره. (لسان العرب ١٤/ ٢٤٨ (دأي)).

(٣) تقدم بالرقم ٢٢٥.

٥١٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في حاشية يس ١/ ١٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٣٤، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥؛ والدرر ٣/ ٧١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٩٠.

اللغة: سبحانك: تنزيهًا لك.

المعنى: أنزهك يا الله عما لا يليق بك.

الإعراب: «**سبحانَك**»: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**اللهم**»: منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب، والميم: عوض عن حرف النداء المحذوف. «**ذا**»: صفة لـ «اللهم» منصوبة بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**السبحانِ**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «سبحانك» مع عامله المحذوف: ابتدائية لا محل لها. وجملة «اللهم»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «سبحان» جاء مُعَرَّفًا باللام، فلا يكون علمًا، فلا يأتي فيه ما زعمه بعضهم من أنّه عَلَمٌ، ولو أضيف.

(٤) تقدّم بالرقم ٢٢٦. (٥) تقدّم بالرقم ٢٣٢.

وأمَّا: «أَولَى لك»، فهو عَلَم للوعيد، فـ «أولى»: مبتدأ، و «لَكَ»: خبره؛ والدليل على أنه ليس بأفعل تفضيل، ولا أَفْعَل فَعْلاء، وأنه عَلَم، ما حكى أبو زيد من قولهم: «أَولاة الآن»، و «هاه الآن»[١]، إذا أوعدوا؛ فدخول تاء التأنيث دالّ على أنه ليس أفعل التفضيل ولا أَفْعَل فَعْلاء، بل هو مِثل: «أرمل»، و «أرملة»، و «أضحاة»[٢]. و «أولاة»،أيضًا، علم، فمن ثمة لم ينصرف، وهو مِن «ولِيَه الشرّ»، أي: قرُبَه، وليس أَولَى اسمَ فعل أيضًا، بدليل «أولاة» في تأنيثه، بالرفع، و «الآن»[٣]: خبر «أولاة»، أي: الشرّ القريب الآن. وأمَّا «هاه الآن»، فالزمان متعلق باسم الفعل، كذا قال أبو علي.

فتجرد «أولى» من التنوين، للعلميَّة والوزن، وقبوله التاء لا يضر الوزن، لأن ذلك في علم آخر، فهو كما لو سميت بـ «أرمل»، و «أرملة»، فكلاهما ممتنعان من الصرف، إذ كل علم موضوع وضعًا مستأنفًا.

واعلم أن العلمية وإن كانت لفظية، إلا أنها لما منعت الاسم تنوين التنكير، صار لفظ «أسامة» و «ثعالة» ونحوهما، كالأسد والثعلب، إذا كان اللام فيهما للتعريف اللفظي، فكما أن مثل ذلك من المعرف باللام، يحمل على الاستغراق إلا مع القرينة المخصصة، فكذا مثل هذا العَلَم، يقال: «أسامة خير من ثعالة»، أي: كل واحد من أفراد هذا الجنس خير من كل واحد من أفراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة؛ قال [من الكامل]:

وَلأَنْـتَ أَشْـجَـعُ مِـنْ أُسـامَـةَ إذْ دُعِـيـتْ نـزالِ ولُـجَّ فـي الـذعـرِ[٤]

فيصح الاستثناء من مثله، كما صحَّ في قوله تعالى: **﴿إنّ الإنسان لفي خُسْر * إلا الذين آمنوا﴾**[٥]. تقول: «أسامة يفرس[٦] الإنسان إلا الداجن منه» والقرينة المخصصة، نحو: «لقيت أسامة»، فحال هذه الأعلام كحال ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي إذا كان ذو اللام مفردًا مجرَّدًا عن علامة الوحدة والتثنية، نحو: «الضرب»، و «اللحم»، و «السوق»، وقد عرفت حكمه.

* * *

(١) قوله: «هاه الآن»، استطراد، فموضوع الحديث «أولاة».

(٢) الأَضحاة: الأُضْحِيَة: جمعها أَضحَى. (القاموس المحيط (ضحي)).

(٣) يعني في قولهم: «أولاة الآن»، و «هاه الآن».

(٤) تقدّم بالرقم ٤٥٦.

(٥) العصر: ٢ ـ ٣.

(٦) أي: يقتل، أو يأكل.

٢ ـ إجراء الأمثلة التي يُوزَن بها مجرى الأعلام

وقد أَجرى النحاة في اصطلاحهم، من غير أن يقع ذلك في كلام العرب، الأمثلة التي يُوزن بها، إذا عبِّر بها عن موزوناتها، مجرى الأعلام إذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات، كـ «كلّ»، و «ربَّ»، على ما يجيء؛ فقالوا: «فعلانُ الذي مؤنثه فعلانةُ منصرف»، فوصفوها بالمعرفة؛ ونصبوا عنها الحال، كقولهم: «لا ينصرف أفعلُ صفةً»، ومنعوا الصرف منها ما جامع العلميَّةَ فيه سببٌ آخر، كتاءِ التأنيث، نحو: «فاعلة»، أو وزنِ الفعل المعتبر، كـ «أَفْعَل»، أو الألفِ والنون المزيدتين، كَـ «فَعْلان»، أو الألف الزائدة المقصورة، لا للتأنيث.

وإذا نُكِّرت هذه كلها بدخول «كلّ»، أو «ربَّ»، أو «مِن» الاستغراقية، أو غيرها من علامات التنكير، انصرفت، نحو: «كل فعلانٍ حاله كذا». وإن كان[1] على وزن أقصى الجموع أو مع ألف التأنيث، لم ينصرف معرفة ونكرة. فإن صلحت الألف للتأنيث ولغيره، نحو: «كلّ فَعلى ينقلب ألفه في التثنية ياء»، فإنه يجوز فيه الاعتباران: إن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه، وإن جعلتها لغيره صرفته، لتنكيره بدخول «كل»، وذلك لأن نحو: «أرطى» و «سلْمى» داخلان في «فَعْلى».

فهذه الأوزان يُقصد بها استغراق الجنس، لأن معنى قولك: «فَعْلان الذي مؤنثه فَعلى غير منصرف»: كل واحد من أفراد هذا الجنس حتى يستغرقه. كما أن معنى قولك: «تمرة خيرٌ من جرادة»، و «رجل خير من امرأة»، ذلك.

وإنما عدَّ الأول من الأعلام دون الثاني، بدليل صرف: «تمرة»، و «جرادة»، لأنهم رأوا بعضَه منقولاً كالأعلام، من مدلول إلى آخر، فإن «أَفْعَل» مثلاً، وُضع لغة، للزائد في الفعل على آخر، فهو، من الفعل، كـ «أكبر» من «الكبر»، ثم عبَّر به عن كل لفظ أوله همزة مزيدة مفتوحة، وثانيه فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة، بعدها لام، وبعضَه مرتجلاً كارتجال الأعلام، نحو قولك: «فَعْلَلَة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا»؛ فإن «فَعْلَلة» لا معنى لها لغة.

وقوَّى هذا الوجه المجوِّز لإلحاقها بالأعلام أنهم رأوها إذا عبَّرت بها عن موزوناتها، لم تقع على فرد مشاع منها، كما تقع النكرات، فبعدت من النكرات لفظًا ومعنًى.

فإن قلت: فلِم جعلوا هذه الكنايات من قسم الأعلام، دون الأوزان التي

---

(١) أي: ما يُذكر بعد «كلّ».

يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات، كما تقول: «مررت برجل فاعِل»، أي: عاقل، أو: جاهِل، على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد؟

قلت: لأنها لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معيَّن، والمراد من لفظة الكناية ذلك المعنى بتوسيط إشعاره بذلك اللفظ الذي هو صريح فيه، صارت كموزوناتها دالة على المعنى الجنسيّ، فكأن لفظ الكناية منقول من جنس إلى جنس آخر، أو مرتجل لجنس، فلم يصلح أن يجعل علَمًا، بخلاف الأوّل، فإن المراد منه موزونه فقط من غير اعتبار المعنى الجنسيّ، ومن ثمةَ قال الخليل: لما سأله سيبويه[1] عن قولهم: «كلّ أفْعَلَ إذا كان صفة لا ينصرف»، كيف تصرف «أفعل» وقد قلت لا ينصرف؟ فقال: أَفْعَلَ ههنا ليس بوصف، وإنما زعمتُ أنَّ ما كان على هذا المثال وكان وصفًا لا ينصرف.

وكما أن «أَفْعَل» في هذا الكلام، ليس بوصف، ليس بعلَم أيضًا، لدخول لفظ «كل» المختص بالنكرات عليه، ففي «أَفْعَل» ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علميَّة.

وإن كان موزون هذه الأوزان معها، كما تقول: «وزن إصْبَع: إفْعَل»، فالأولى والأكثر أنه لا يجري مجرى الأعلام، فيصرف «إفْعَل» إذ كان الأول أعني الذي عبِّر به عن لفظ موزونه إنما أجري مجرى الأعلام لكونه كالعَلَم منقولاً إلى مدلول آخر، أعني الموزون أو مرتجلاً له، و «إفْعَل» في قولك: «وزن إصْبَع: إفْعَل»، ليس عبارة عن الموزون، بل عن الوزن فقط، أي: وزن «إصبع». هذا الوزن لا هذا الموزون؛ فعلى هذا كان القياس أن نقول: وزن «طَلْحة»: فَعْلَةٌ بالتنوين في الوزن، إذ ليس فيه العلمية، إلا أنه حذف منه التنوين، ليقابل موزونه في التجرد من التنوين، ولم يحذف لمنع الصرف.

والزمخشري[2] جعل هذا القسم، أيضًا، عَلَمًا، وهو الحق، فيقول: «وزن إصبع: إفعلُ» بحذف التنوين. قال المصنف: إنما ذهب إليه إجراءً له مجرى «أسامة» إذا أطلقتها على واحد من الآساد، فإنك تجريه مجرى الأعلام، كما كان في هذا الجنس علَمًا، نحو قولك: «أسامةُ خير من ثعالة»، فكذا يجري الوزن ههنا مجرى الجنس، أعني الذي معه الموزون، نحو: «أفعلُ حكمه كذا».

وهذا القياس الذي ذكره فيه نظر، لأن مثل هذا الوزن إذا لم يكن معه الموزون، فمعناه الموزون، وإذا كان معه الموزون، فبمعنى الوزن، إذ معنى:

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٠٣.

(٢) المفصل ص ١٧ ـ ١٨.

«وزن إصْبَع إفْعَل»: وزن إصبع هذا الوزن المعيَّن، فليس في الحالين كـ «أسامة» في حاليه، أي: كونه جنسًا وكونه فردًا من أفراده، فإنه في الحالين بمعنى.

وأيضًا، ليس تعريف «أسامة» لكونه علَمًا لماهية معيَّنة، كما ادَّعى. وليس «أسامة» المراد به واحد من الجنس مجازًا عنها محمولاً عليها في العلمية، كما بيَّنًا، بل تعريفه في الحالين لفظيّ، سواء كان جنسًا، أو فردًا مشاعًا، وليس قياسيًّا، فيقاس عليه.

والأَولى أن يقال[1]: إنما ذهب إليه، لكونه منقولاً من معنًى إلى معنى آخر، هو الوزن، أو مرتجلاً له، ومع إجرائه لمثل هذا مجرى الأعلام ينون، نحو: «مُفاعلة»، نحو قولك: «ضارَب يضاربُ مضاربةً على وزن فاعَلَ يُفاعِلُ مفاعَلَةً»؛ وهو تنوين المقابلة عنده، لا تنوين الصرف.

والقسم الذي هو كناية عن موزونه فقط مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه في الصرف وتركه حكم الموزون، قال المتنبِّي [من البسيط]:

كأنَّ فَعْلَةَ لم تَمْلأْ مواكبها ... ديار بكر ولم تخلع ولم تَهَبِ[2]

فمنعه الصرف، لأن موزونه «خولَةَ»، وتقول: «مررتُ برجل أَفْعَلَ»، أي: أحمق.

وقال المازني: ليس في «فَعْلة»، علميَّة ولا في «أَفْعَل» معنى الوصف.

فهو، إذن، ينظر إلى لفظ الكناية، لا إلى الموزون المكنى عنه، فلا يصرف نحو: «فَعلَى» وَ «مفاعِل»، لاشتمالهما على سبب منع الصرف، ويصرف نحو: «مررتُ برجل أفعلَ»، أي: أحمق، و «فَعْلَة»، أي: حمزة.

ومذهب سيبويه هو الحق، إذ معناه معنى الموزون، والكناية عن العَلَم جارية في اللفظ مجراه، بدليل ترك إدخالهم اللام على «فلان»، و «فلانة»، ومنعهم صرف «فلانة»، كما يجيء.

وأمَّا إن أردت بالأوزان أوزان الفعل، فحكمها حكم موزوناتها، حركة وسكونًا، وتجردًا عن التنوين، كان الموزون معها أو لا، نحو قولك: «افْعَلْ: أمر»، و «استفعلَ: حكمه كذا»، و «ضاربَ يضارب على وزن فاعَل يُفاعِل»، إشعارًا بكونه مرادًا به الفعل، الذي لا حظَّ له، لا في الصرف، ولا في تركه، أو مرادًا به وزن الفعل؛ لكنه مع ذلك علَم لوصفه بالمعرفة، كقولك: «افعل الذي همزته مكسورة: أمر للمخاطب».

---

(١) أي: في تعليل ما ذهب إليه الزمخشري.

(٢) تقدّم بالرقم ٤٧٥.

فجملة الكلام: أن الأوزان إمَّا أن يراد بها الموزنات أو لا؛ والأول إن كان وزن فِعل فحكمه في جميع الأشياء حكم موزونه مع كونه علَمًا. وإن كان وزن الاسم، فإنْ كان كناية عن موزونه؛ ومعناه معناه، فليس بعلَم إلا إذا كان كناية عن العلم، نحو قوله [من البسيط]:

كَأَنَّ فَعْلَةَ لم تملأ مواكبها... البيت[1]

وفي جَريه مجرى موزونه في الصرف وعدمه خلاف بين سيبويه والمازني، وإن لم يكن معناه معنى الموزون، بل المراد لفظ الموزون فقط، فالكل أعلام لا ينصرف إذا انضمَّ إلى العلمية سبب آخر، وإن نكرته، فحكمه حكم النكرات في الصرف وتركه، وإن لم يُرَد بها الموزونات، بل أريد الأوزان، فهي أعلام وفاقًا لجار الله العلاَّمة.

* * *

٣ ـ حكم ألفاظ العدد في العلميّة

وقال ابن جنِّي في سرِّ الصناعة، وكذا في بعض نسخ المفصل ما معناه: إن الأعداد إذا قصد بها مطلق العدد، لا المعدود، كانت أعلامًا، فلا تنصرف إذا انضم إلى العلمية سبب آخر، كقولك: «ستةُ ضعف ثلاثةَ»، غيرَ منصرفين، و «مائة ضعف خمسين».

قال المصنف[2]: الظاهر أن جار الله كان أثبته، ثم أسقطه لضعفه، قال: ووجه إثباته أن «ستة»، مبتدأ، فلولا أنه عَلم لكنت مبتدئًا بالنكرة من غير تخصيص. وأيضًا، المراد به: كل ستة، فلولا أنه علم لكنت مستعملاً مفردًا نكرة في الإيجاب، للعموم.

قال[3]: ونعم ما قال، ووجه ضعفه أنه يؤدِّي إلى أن تكون أسماء الأجناس كلها أعلامًا، إذ ما من نكرة إلا ويصحّ استعمالها كذلك، نحو: «رجل خير من امرأة»، أي: كل رجل، وذلك جائز في كل نكرة قامت قرينة على أن الحكم غير مختص ببعض من جنسها، فمجوِّز الابتداء بالنكرة ههنا، كونها للعموم.

وقد جاءت النكرة غير المبتدأ، أيضًا، في الإيجاب المستغرق، لكن قليلاً، كقوله تعالى: **﴿عَلِمَت نفس ما قدّمت﴾**[4]، وقوله: **﴿ونفسٍ وما سوّاها﴾**[5].

---

(١) تقدّم بالرقم ٤٧٥.

(٢) أي: ابن الحاجب، وله شرح على المفصل سمّاه الإيضاح.

(٣) أي: ابن الحاجب.

(٤) الانفطار: ٥.

(٥) الشمس: ٧.

٤ ـ الكلمة المقصود لفظها دون معناها

واعلم أنه إذا قُصد بكلمة ذلك اللفظ، دون معناها، كقولك: «أين: كلمة استفهام»، و «ضرب: فعل ماض»، فهي علَم، وذلك لأن مثل هذا موضوع لشيء بعينه غير متناول غيرَه، وهو منقول، لأنه نقل من مدلول هو المعنى، إلى مدلول آخر هو اللفظ.

* * *

٥ ـ العلم بالاتفاق والعلم بالغلبة

وقد يكون بعض الأعلام اتفاقيًا، أي: يصير علمًا، لا بوضع واضع معيَّن، بل لأجل الغَلَبة، وكثرة استعماله في فرد من أفراد جنسه.

ثم اعلم أن اسم الجنس إنما يطلق على بعض أفراده المعيَّن بأداتي التعريف، وهما: اللام والإضافة، فالعلم الغالب إمّا مضاف، أو ذو لام، فالمضاف نحو: «ابن عبّاس»؛ غَلَب بالإضافة، على عبد الله؛ من بين إخوته، وكذلك: «ابن عمر»، وغير ذلك. وذو اللام، كـ «الصَّعِق»[١] و «النجم»، واللام في الأصل لتعريف العهد. وقد تقدم أن العهد قد يكون بِجَرْي ذكر المعهود قبلُ، وقد يكون بعِلم المخاطب به قبل الذكر، لشهرته فاللام التي في الأعلام الغالبة من القسم الثاني، فإن معنى «النجم» قبل العلمية: الذي هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم، لكون هذا الاسم أليق به من بين أمثاله، وكذا «البيت» في بيت الله؛ لأن غيره كأنه بالنسبة إليه ليس بيتًا. وكذا المضاف، نحو: «ابن عبّاس»، لأن التعريف الحاصل بالإضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد، سواء[٢]. فلا يقال: «غلام زيد» إلا لأليق غلمانه بهذا الاسم، بكونه أعظمهم أو أخصَّهم به، وبالجملة: لأشهرهم بغلاميته حتى كأن غيره ليس غلامًا له بالنسبة إليه.

فالحاصل أن المضاف، وذا اللام، الغالبين في العلمية، يجب كونهما أشهر فيما غَلَبا فيه، منهما في سائر الأفراد التي شاعا فيها قبل العلمية، فإذا صارا عَلَمين اتفاقيًا، لزمت الإضافة فيما كان مضافًا، فلا يجوز تجريده عنها، وأمَّا ذو اللام، فالأكثر فيه أيضًا لزوم اللام، وقد يجوز تجريده عنها، كما قيل في النابغة: «نابغة»، وذلك قليل.

قال سيبويه: يكون «اثنان» علَمًا لليوم المعيَّن بلا لام، تقول: «هذا يوم اثنين

(١) تقدّم المقصود به منذ قليل.

(٢) أي: هما سواء.

مباركًا فيه». وردّه المبرّد، وقال: هو حال من النكرة. قال: ولا يكون علمًا إلا مع اللام لكونه من الغالبة.

وقد ذكرنا الغوالب بتقاسيمها في باب النداء، فليرجع إليه.

* * *

٦ ـ تنكير العلم

وقد ينكَّر العَلَم قليلاً، فإمَّا أن يستعمل بعدُ على التنكير، نحو: «رُبَّ زيد لقيته»، وقولِك: «لكلّ فرعونٍ موسى»[١]؛ لأن «رُبَّ»، و «كلّ» من خواص النكرات، أو يعرَّف، وذلك بأن يؤوَّل بواحد من الجماعة المسمَّاة به، فيدخل عليه اللام، كقوله [من الطويل]:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مُباركًا ... شَديدًا بِأَعْباءِ الخِلافَةِ كاهِلُهْ[٢]

أو الإضافة، نحو قوله [من الطويل]:

عَلاَ زيدُنا يومَ النقا رأسَ زَيْدِكُمْ ... بِأَبْيضَ ماضي الشفرتينِ يماني[٣]

وهي أكثر من اللام.

وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه، كما مرَّ في باب الإضافة؛ نحو: «زيد الخيل» و «أنمار الشاء»، و «مضر الحمراء»[٤]، وإن لم يكن اشتراك في العَلَم.

وإذا ثُنِّي العَلَم أو جُمِع، فلا بدَّ من زوال التعريف العَلَمي، لأن هذا التعريف إنما كان بسبب وضع اللفظ على معيَّن، والعلم المثنى أو المجموع ليس موضوعًا إلا في أسماء معدودة، نحو: «أبانين»، و «عمايتين»، و «عرفات»، كما يجيء. فإذا زال التعريف العلميّ، وقد قلنا أن تنكير الأعلام قليل، قال المصنف: وجَب جبر ذلك التعريف الفائت بأخصر أداتي التعريف، وهي اللام، فلا يكون مثنى العلم ومجموعه إلاّ معرَّفين باللام العهدية؛ كما قلنا في نحو قولك: «خرج القاضي» إذا لم يكن في البلد غيره، أو كان أشهر بحيث يرجع مطلق اللفظ عليه.

وابن يعيش[٥]: لا يوجب جَبْر التعريف الفائت من المثنى والمجموع، بل

---

(١) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في خزانة الأدب ٧/ ٢٤٠، ٢٤١. ومعناه: لكل ظالم عادل. وفرعون: لقب ملك مصر في التاريخ القديم، ويُعنى به كلّ عاتٍ متجبِّر. وموسى هو النبيّ موسى بن عمران، وقصّته مع فرعون مشهورة. (راجع القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية ١٠٣ وما بعدها؛ وسورة يونس، الآية ٧٥ وما بعدها).

(٢) تقدّم بالرقم ١١٦. (٣) تقدّم بالرقم ١١٤.

(٤) راجع باب الإضافة في الجزء الثاني من هذا الكتاب.

(٥) شرح المفصل ١/ ٤٦.

يجيز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة؛ والاستقراء يقوّي ما ذهب إليه المصنف، مع القياس.

وأُجري مجرى العَلَم الحقيقي العلمُ اللفظي، فقيل في تثنية «أسامة» وجمعه: «الأسامتان» و «الأسامات».

فإن قيل: فعلى ما قررت: تنكيرُ العلم من لوازم تثنيته وجمعه، وتنكيره قليل، مخالف للقياس، فوجَب قلّتهما أيضًا، وليس كذلك.

قيل: العَلَم واقع في كلامهم كثيرًا، فلو لم يثنّوه ولم يجمعوه، لأدّى إلى مثل ما كرهوه من مثل: «جاءني رجل ورجل ورجل». ولما علموا أنهم إذا ثنوه وجمعوه، أدّى إلى تنكيره الذي هو قليل مخالف للقياس؛ قصدوا إلى تثنيته وجمعه على وجه يُراعى فيه ما يندفع به ذلك، فجبروا التعريف الزائل بإلزامه اللام لزومَ التعريف العلميّ له، فكان فيه توفير الأمرين جميعًا: الخلاص من التكرير الشنيع، وحفظ العَلَم من التنكير بتعريف آخر، وإن كان التعريفان متغايرين؛ لكنه غاية المجهود.

وقد جاء بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام، وذلك في أشياء مشتركة في الأسماء لازم تصاحبها، كـ «أبانين» لجبلين متقابلين، يقال لأحدهما: «أبان الريّان» لكثرة المّاء فيه، وللآخر: «أبان العطشان» لقلة الماء فيه، وكذا «عمايتان»: جبلان متقابلان لهذيل متقاربان اسم كل منهما «عماية»، وكذا: «جُمادَيان»[1].

وإنما جاز تجريد هذه الأسماء من اللام، لأن أحد الجبلين مثلاً، لمَّا لم ينفرد من الآخر، جاز أن يكونا كالشيء الواحد المسمَّى بالمثنى، كما تسمي مثلاً شخصًا بـ «زيدان» بخلاف شخصين مسمًّى كل منهما بـ «زيد»، فإن الأغلب فيهما لما كان هو الانفكاك، لم يكونا كشخص واحد مُسمًّى بالمثنى، حتى يقال لهما: «زيدان».

و «عَرَفات» كـ «أبانين» و «عمايتين»، كأن كلّ موضع منها كان يسمَّى عرفة، فقيل: «عرفات» للمجموع.

وأمَّا «أذرعات» لبلد بالشام، فليس من هذا، إذ لا يقال لبعض منه: «أذرعة»، بل هو كـ «مساجد»، موضوعًا لشخص معيَّن.

* * *

(١) أي: جمادى الأولى وجمادى الآخرة.

٧ ـ الكناية عن الأعلام

واعلم أنه يُكنَّى بـ «فلان» و «فلانة» عن أعلام الأناسيّ خاصة، فيجريان مجرى المكنى عنه، أي: يكونان كالعَلَم، فلا يدخلهما اللام، ويمتنع صرف «فلانة»، كما يجري «أفعل» بمعنى: «أَحْمق» مجرى المكنى عنه في الامتناع من الصرف، على ما مرَّ. ولا يجوز تنكير «فلان» كسائر الأعلام، فلا يقال: «جاءني فلان وفلان آخر»، إذ هو موضوع للكناية عن العلم.

وإذا كُني عن الكنى، قيل: «أبو فلان»، و «أمّ فلان».

وإذا كُنّي بـ «فلان» و «فلانة» عن أعلام البهائم، أسماءً كانت أو كُنًى، أدخل عليهما لام التعريف، فيقال: «الفلان»، و «الفلانة»، و «أبو الفلان»، و «أمّ الفلان»، لقصد الفرق. وكانت كناية البهائم أولى باللام من كناية أعلام الإنسان، لأن أُنس الإنسان بجنسه أكثر، فهو عنده أشهر من أعلام البهائم، فكان فيها نوع تنكير.

قال ابن السرَّاج، وتبعه المصنف: إنّ لفظ «فلان» لم يأتِ إلاّ محكيًا، كقوله تعالى: ﴿ليتني لم أتّخذ فلانًا خليلا﴾[1]، وهو منتقض بما رَوى الأصمعيّ عن مرَّار العبسيّ [من الكامل]:

٥١٧ ـ سَكَنُوا شُبَيْثًا والأَحَصَّ وَأَصْبَحُوا نَزَلَتْ مَنازِلَهم بنو ذبيانِ

---

(١) الفرقان: ٢٨.

٥١٧ ـ التخريج: البيتان للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٨٥؛ وخزانة الأدب ٧/٢٤٨، ٢٤٩؛ وسمط اللآلي ص ٢٣٥، ٤٥٥؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٢/١٥٨ (شبث)، ٧/١٥ (حصص).

اللغة: شُبيثٌ: ماءٌ لبني تغلب. الأَحَصُّ: ماءٌ لبني تغلب أيضًا. الأكرومة: الجميل والمنقبة الكريمة. المعاوز: جمع مِعْوَز، ومِعْوزة وهما الثوب الخَلَق الذي يُبْتَذَل.

المعنى: إنَّ هؤلاء القَوْم ذهبوا بعيدًا في طلب غايتهم، وهم إذا ما مات منهم سَيِّدٌ أقاموا موضعه سَيِّدًا.

الإعراب: «سكنوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «شُبيثًا»: مفعول به منصوب. «والأحَصَّ»: الواو: حرف عطف، «الأحصَّ»: معطوف على «شبيثًا». «وأصبحوا»: الواو: حرف عطف، «أصبحوا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على الضمّ، والواو: اسمه. «نزلَتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها. «منازِلَهم»: مفعول فيه ظرف مَكان منصوب بالفتحة، و«هم»: مضاف إليه محله الجر. «بنو»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. «ذبيان»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وإذا»: الواو: استئنافية، «إذا»: ظرفية شرطية غير جازمة مبنية على السكون متعلقة بالفعل «سَدُّوا». «فلانٌ»: فاعل لفعل محذوف. «مات»: فعل ماضٍ مبني على الفتح فاعله مستتر تقديره: هو. «عن أكرومة»: جار ومجرور متعلقان بحال من فاعل «مات»، أي: مات منصرفًا عن أكرومة. «سَدُّوا»: مثل «سكنوا». «مَعَاوزَ»: مفعول به منصوب=

وإذا فُـلانٌ مـاتَ عَـنْ أكـرومـةٍ　　　سـدُّوا مـعـاوزَ فَـقْـدِهِ بـفُـلانِ

وبقول مَعن بن أَوس المزنيّ [من الطّويل]:

٥١٨ ـ أَخَذْتُ بِعَينِ المالِ حَتَّى نهكْتُهُ　　　وبـالـدَّيـنِ حَـتَّـى مـا أكـادُ أُدانُ

وحَتَّى سأَلْتُ القرضَ عِنْدَ ذَوي الغِنَى　　　وَرَدَّ فُـلانٌ حـاجَـتـي وفُـلانُ

* * *

= بالفتحة. «فَقْدِهِ»: مضاف إليه، والهاء: مضاف إليه أيضًا محله الجر. «بفلانِ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «سدُّوا».

جملة «سكنوا»: ابتدائية لا محل لها، وعطف عليها جملة «أصبحوا». وجملة «نزلت منازلهم بنو ذبيان»: خبر «أصبح» محلها النصب. وجملة «إذا فلان مات.. سَدُّوا»: استئنافية. وجملة «فلان» مع فعله المحذوف: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «مات»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «سَدُّوا»: جَوَاب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيهما قوله: «وإذا فلانٌ.. بفلان» حيث جاء بـ «فلان» معربًا، مرة مرفوعًا، ومرة مجرورًا، وهذا ما يناقض قول بعضهم أنه يأتي على الحكاية.

٥١٨ ـ **التخريج**: البيتان لمعن بن أوس في الأغاني ١٢/ ٥٢؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٥٣، ٢٥٤؛ وليس في ديوانه.

اللغة: أخذت: تصرَّفت. عين المال: نقده. نهكته: أتلفته، ومَزَّقته.

المعنى: لقد تصرَّفت بالمال، وأسرفت في الاستدانة من الآخرين حتى ما أكاد أجدُ من يدينني، ولو كان غنيًا.

الإعراب: «أَخَذْتُ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «بعينِ»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أخَذت». «المال»: مضاف إليه مجرور. «حتى»: حرف غاية وجرّ. «نهكْتُه»: مثل «أخذت»، والهاء: مفعول به. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أخذت». «وبالدَّين»: الواو: حرف عطف، «بالدين»: معطوفان على «بعين المال». «حتى»: حرف غاية وجرّ. «ما»: نافية. «أكاد»: فعل مضارع ناقص مرفوع، واسمه مستتر وجوبًا، تقديره: أنا، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أخذت». «أُدانُ»: فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع، ونائب الفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «وحتى»: الواو: حرف عطف، «حتّى»: مثل السابقتين. «سألْت»: مثل «أَخَذْتُ»، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها مجرور بحرف الجر، والجار والمجرو متعلقان بـ «أخذت». «القرضَ»: مفعول به. «عند»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب، متعلق بالفعل «سألْتُ». «ذوي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة. «الغنى»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. «وَرَدَّ»: الواو: استئنافية، «ردَّ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «فلان»: فاعل مرفوع بالضمّة. «حاجتي»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «وفلانُ»: الواو: حرف عطف، «فلان»: معطوف على «فلانٌ».

جملة «أخذتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «رُدَّ»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أُدان»: خبر «أكاد» محلها النصب.

الشاهد فيهما: أن فلانًا فاعل «رَدَّ»، وهو على غير الحكاية كما في الشاهد السابق.

٨ ـ الكناية عن غير الأعلام

ويكنَّى بـ «هَن»، و «هَنَة» مفتوحة العين، و «هَنْت» ساكنتها عن اسم الجنس غير العلم، فلا تصرف «هنَة»، ويدخل جميعها اللام؛ وإذا سكّنت النون، فتاء التأنيث مبدلة من اللام كما في: «أخت» و «بنت». وسكّنت العين للإيذان بأن التاء ليست لمجرّد التأنيث، لأن تاء التأنيث يفتح ما قبلها.

قيل: وقد يُكنَّى عن العلَم بـ «هَن»، كما في قول ابن هَرمة، يخاطب حسن بن زيد [من البسيط]:

٥١٩ ـ اللّهُ أَعْطاكَ فَضْلاً مِنْ عَطِيَّتِهِ   علـى هَـنٍ وَهَـنٍ فـيـمـا مَـضَـى وَهَـنِ

يعني عبد الله، وحسنًا، وإبراهيم، بني حسن بن حسن، وكانوا وعدوه شيئًا فأخلفوه، هذا، والظاهر أنه كنى عن الجنس، أي: على لئيم، ولئيم ولئيم، حُوشوا عن ذلك[1].

ومنه: «يا هناه» للمنادى غير المصرَّح باسمه، تقول في التذكير: «يا هَنُ»، و «يا هنانِ»، و «يا هنون»، وفي التأنيث: «يا هنتُ»، و «يا هنتان»، و «يا هَنَات».

وقد يَلي أواخرهنَّ ما يلي المندوب، وإن لم تكن مندوبة، تقول: «يا هناهُ» بضم الهاء في الأكثر، وقد تكسر كما ذكرنا في المندوب.

وهذه الهاء تزاد في السَّعة وصلاً ووقفًا، مع أنها في الأصل هاء السكت، قال [من الرجز]:

---

٥١٩ ـ **التخريج**: البيت لابن هرمة في ديوانه ص ٢٢٣؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥؛ والدرر ١/ ٢٢٩؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٦؛ وبلا نسبة في همع الهوامع ١/ ٧٤.

اللغة والمعنى: الفضل: الزيادة. إن الله أعطاك فَضْلاً عن أبناءِ عَمِّك، أي فَضَّلَك عليهم، وعَبَّر عن كل منهم بـ «هن» الموضوع لما يستقبح ذكره من أسماء الجنس.

الإعراب: «الله»: مبتدأ. **«أعطاك»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح، فاعله مستتر تقديره: هو، والكاف: مفعول به. **«فَضْلاً»**: مفعول به ثانٍ للفعل «أعطاك». **«من عطيته»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أعطاك»، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«على هنٍ»**: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «فضل». **«وهنٍ»**: الواو: حرف عطف، «هنٍ»: معطوف على «هن» الأولى. **«فيما»**: «في»: حرف جر، «ما»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أعطاك». **«مَضَى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«وهن»**: تعرب كسابقتها.

جملة «الله أعطاك»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أعطاك»: خبر للمبتدأ «الله» محلها الرفع. وجملة «مضَى»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّ الشاعر كَنَّى بـ «هنٍ» عن العلم كما وضَّح الرضي بعد أن ذكر الشاهد.

(١) قوله: «حوشوا عن ذلك» تعقيب من الشارح على ما يفيده البيت المتقدّم من تجريح لبني الحسن.

يـا مَـرْحَـبـاهُ بِـحِـمـارِ نـاجِـيَـه[1]

وقال [من الرجز]:

٥٢٠ - يـا رَبِّ يـا ربَّـاهُ إيَّـاكَ أَسَـلْ عَـفْـراءَ يـا ربَّـاهُ مِـن قَـبْـلِ الأَجَـلْ

في حال الضرورة.

هذا قول الكوفيين وبعض البصريين؛ ولمّا رأى أكثر البصريين ثبوت الهاء وصلاً في السعة، أعني في «هناه»، مضمومة، ظنوا أنها لام الكلمة التي هي واو في «هنوات»، كما أبدلت في «هنيهة». وقال بعضهم: هي بدل من الهمزة المبدلة من الواو، إبدالها[2] في «كساء»، وإن لم يستعمل: «هناء»، كما أبدلوا في «إيّاك»، فقالوا: «هِيَّاك»؛ ومجيء الكسر في «هناهِ» يقوّي مذهب الكوفيين. وأيضًا اختصاص الألف والهاء بالنداء، وأيضًا لحاق الألف والهاء في جميع تصاريفه وصلاً ووقفًا، على ما حكى الأخفش، نحو: يا «هَناه»، و «يا هَنانَاه»، أو «يا هنانيه»، كما مرَّ في المندوب.

ويكنى بـ «هَنَيْت»، عن «جامعت» ونحوه من الأفعال المستهجنة، والقياس «هَنَوت»، لأن لامه واو، بدليل «هنوات».

---

(١) تقدّم بالرقم ١٤٢.

٥٢٠ - **التخريج**: الرجز لعروة بن حزام في خزانة الأدب ٧/ ٢٧٠، ٢٧٣، ١١/ ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٧؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ٩١؛ وشرح شواهد الشافية ص ٢٢٨؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٢٩٣؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها)؛ وتاج العروس (ها)، (الياء).

اللغة: الأجل: الموت، أو موعد الموت. أَسَل: أسأل.

المعنى: يدعو ربَّه أن يبلغه عفراء قبل أن يموت.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«ربِّ»**: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً بالكسرة، والياء: مضاف إليه محلها الجر. **«يا رَبَّاه»**: «يا»: حرف نداء، «ربَّاه»: منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المقلوبة ألفًا، والياء: مضاف إليه محله الجر، والهاء: للسكت لا محل لها مبنية على الضم. **«إياك»**: ضمير نصب منفصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به مقدّم، والكاف: حرف خطاب لا محل له. **«أَسَلْ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، وسُكِّن للضرورة، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«عَفْراء»**: مفعول به ثانٍ للفعل «أَسَل». **«يا رباه»**: مثل السابقة. **«من قبل»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «أَسَل». **«الأَجَل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وسُكِّن للضرورة.

جملة «يا ربِّ»: ابتدائية لا محل لها. وجملتا «يا رَبَّاه»: توكيد لفظي. وجملة «أسل»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أَنَّ هاء السكت بنيت على الضم، ووقعت في الوصل. والأصل أَنْ تلحق المسكوت عليه في الوقف ساكنة، وبقاؤها هنا في الوصل، وبناؤها على الضم ضرورة، وقد أجاز ذلك بعضهم في غير الضرورة.

(٢) أي: مثل إبدالها.

٩ ـ العلم المنقول والعلم المرتجل

واعلم أن العَلَم إمَّا منقول أو مرتجل، والمنقول أغلب، وهو[١] إمَّا عن اسم عَين، كـ «ثور» و «أسد»، أو معنًى، كـ «فضل». والاسم إما صفة كـ «حاتم»، أو غيرها كما مرَّ. وقد يكون الاسم صوتًا، كـ «بَبَّة»[٢]، وأمَّا عن فِعل: إمَّا ماضٍ، كـ «شَمَّر»، و «كَعْسَب»، وإمَّا مضارع كـ «تغلب»، و «يشكر»، وإمَّا أمر، كـ «إصْمِت» لبريَّة معيَّنة، وقيل: هو علم الجنس لكل مكان قفر كـ «أسامة»، تقول: «لقيته بوحش إصمت، وببلد إصمت». والوحش: المكان الخالي، وكُسِر ميم «إصمِت»، والمسموع في الأمر الضم، لأن الأعلام كثيرًا ما يُغيَّر لفظها عند النقل تبعًا لنقل معانيها، كما قيل في «شمس بن مالك»: شُمس بضمّ الشين.

والمرتجل ما لا معنى له في الأجناس، من قولهم: «ارتجل الخطبة»، أي: اخترعها من غير رويَّة، وهو من «ارتجل الأمر» كأنه فعله قائمًا على رجليه من غير أن يقعد متأنِّيًا فيه. والمرتجل نحو: «حَنْتف»، و «فَقْعَس». وقال بعضهم: هما منقولان من الحنتف وهو الجراد، والفعقس، أي: البَلادة.

وما كان مشتقًّا من تركيب مستعمل، لكن غُيِّر للعلمية بزيادة، كـ «غطفان»، من غطف العيش، أي: سَعته؛ أو بنقصانه كـ «عُمَر»؛ مع تغيير الحركة كان أو لا، فهو أيضًا مرتجل، إذ ليس منقولاً من مسمًّى إلى آخر، وإن كان مشتقًّا، وإمَّا إن غيِّر ما هو ثابت في الجنس إمَّا بفكّ الإدغام كما في «محبَب» اسم رجل، والقياس «محَبّ». وليس من تركيب «مَحَب» كـ «قَرْدَد» و «مَهْدَد»، لأن هذا التركيب غير مستعمل. وإمَّا بفتح المكسور، كـ «موظَب» لأرض، و «موهَب» لرجل. والقياس كسر العين كـ «موعِد» و «موضِع»، وليسا على «فَوْعِل» من: «مَطَب» و «مَهَب»، لأنهما لم يستعملا في كلامهم. وإمَّا بكسر المفتوح، كـ «معديكرب»، عند مَن قال: أصله: معدَى كـ «مَغْزى»، لا معدِي. وإمَّا بتصحيح ما يعلُّ، كـ «مَكْوزة» لرجل، و «مريم»، وليسا بـ «فَعْولة» و «فَعْيَل» من «مكز»، و «مرم»، لعدم استعمالهما؛ وأمَّا «مَدْيَن»، فيجوز أن يكون من «مَدَن»، أي: أقام. وإمَّا بإعلال ما

---

(١) أي: العلم المنقول.

(٢) اسم أطلقته والدة عبد الله بن الحارث على ولدها في رجز لها تقول فيه:

لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جارِيَةً خِدَبَّهْ

انظر: سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٩٩؛ والدرر ١/ ٢٢٦؛ وشرح المفصل ١/ ٣٢؛ ولسان العرب ١/ ٢٢١ (ببب)، ٣٤٦ (خدب)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٠٣؛ والخصائص ٢/ ٢١٧؛ والأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٥.

يصحَّح[1]، كـ «حَيْوة»، لرجل، والقياس: حيَّة، لأنها عند سيبويه: عينها ولامها ياء؛ والحاوي والحوَّاء[2] ليسا من تركيبها، بل من «حَوَى» أي: جمع، لجمعه لما في سفطه؛ وعند غيره: أصل حيَّة: حوية، لقولهم: الحاوي والحوَّاء، قلبت العين إلى موضع اللام في «حَيْوة»، عندهم.

فالكلم بهذه التغييرات، عند النحاة تصير مرتجلة، لأنها لم تستعمل في الأجناس مع هذه التغييرات؛ ولو قيل بنقلها، والتغيير إمَّا مع النقل، أو بعده في حال العلمية، كما في «شُمس»، لجاز.

* * *

١٠ ـ الاسم واللقب والكنية وحكمها عند الاجتماع

والأعلام على ثلاثة أضرب: إمَّا اسم، وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم، كـ «زيد»، و «عَمْرو»؛ أو لَقب، وهو ما يقصد به أحدهما، كـ «بطَّة»، و «قفَّة»، و «عائذ الكلب»، في الذم، وكـ «المصطفى»[3] و «المرتضى»، و «مظفر الدين»، و «فخر الدين» في المدح. ولفظ اللقب في القديم[4] كان في الذم أشهر منه في المدح[5]، والنبز في الذم خاصة؛ وإمَّا كنية، وهي: «الأب»، أو «الأمّ»، أو «الابن»، أو «البنت» مضافات، نحو: «أبو عمرو»[6]، و «أمّ كلثوم»[7]، و «ابن آوَى»، و «بنت وَردان»[8].

والكنية من: «كَنَيت»، أي: سترت وعرَّضت، كالكناية، سواء[9]، لأنه يعرض بها عن الاسم، والكنية عند العرب يقصد بها التعظيم.

والفرق بينها وبين اللقب معنًى، أن اللقب يمدح الملقب به أو يذم، بمعنى

---

(١) أي: ما حقّه التصحيح لا الإعلال.

(٢) الحاوي والحوّاء: الذي يجمع الحيّات. (لسان العرب ١٤/ ٢٠٨ (حوا)).

(٣) من أسماء النبيّ ﷺ.

(٤) أي: في الاستعمال القديم.

(٥) قال الشاعر [من البسيط]:

أَكْنيه حينَ أُناديهِ لأُكْرِمَهُ ولا أُلَقِّبهُ والسَّوأَةَ اللَّقبا

انظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٤٦؛ والمقاصد النحوية ٢/ ٤١١، ٣/ ٨٩؛ وخزانة الأدب ٩/ ١٤١؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٢٤.

(٦) كنية النمر والصقر والإفلاس. (المرصَّع ص ٢١٢).

(٧) كنية اللبوة، وقيل: النعامة. (لسان العرب ١٢/ ٥٢٥ (كلثم)؛ والمرصَّع ص ٢٥٦).

(٨) دويبّة تلزم الكُنُف. (ثمار القلوب ص ٢٧٧؛ والمخصص ١٣/ ٢١٢).

(٩) أي: هما سواء.

ذلك اللفظ، بخلاف الكنية فإنه لا يعظم المكنى بمعناها، بل بعدم التصريح بالاسم، فإن بعض النفوس تأنف من أن تخاطب باسمها.

وقد يكنى الشخص بالأولاد الذين له، كـ «أبي الحسن» لأمير المؤمنين علي، رضي الله عنه، وقد يكنَّى في الصِّغر، تفاؤلاً بأن يعيش حتى يصير له ولد اسمه ذاك.

وإذا قصد الجمع بين الاسم واللقب، أُتي بالاسم أوَّلاً ثم باللقب، لكون اللقب أشهر، لأن فيه العلمية مع شيء آخر من معنى النعت، فلو أُتِي به أوَّلاً، لأغنى عن الاسم، فلم يجتمعا؛ ثم إمَّا أن يتبع اللقبَ الاسمَ عطف بيان له، لكونه أشهر، أو يقطع عنه رفعًا أو نصبًا، على المدح أو الذم؛ لكونه متضمّنًا لأحدهما، ويجوز الإتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين، أو مضافين، أو مختلفين في ذلك، وإن كانا مفردين، أو أوَّلهما، جاز إضافة الاسم إلى اللقب، كما تقدم في باب الإضافة.

وظاهر كلام البصريين وجوبُ الإضافة عند إفرادهما، وقد أجاز الزجّاج والفرّاء الإتباعَ أيضًا، وهو الأولى، لِما رَوَى الفرّاء: «قيسٌ قفّةٌ»، و «يحيى عَينانُ»، لرجل ضخم العينين، و «ابن قيسٍ الرقيَّات» بتنوين «قيس» وإجراء «الرقيَّات» عليه[1]. والأشهر إضافة «قيس» إلى «الرقيات»، إمَّا على أن «الرقيات» لقب لـ «قيس»، والإضافة كـ «سعيد كرز»، أو على أن الإضافة لأدنى ملابسة، لنكاحه نسوة اسم كل منهن رقية. وقيل: هنَّ جدَّاته، وقيل: شبَّب بثلاث نسوة كذلك[2]، قال [من المنسرح]:

٥٢١ ـ قُلْ لابنِ قيسٍ أخي الرقيَّاتِ ما أَحْسَنَ العِرْفَ في المصيباتِ

---

(١) أي: تابعة لِـ «قيس» في الإعراب.

(٢) أي: اسم كلّ منهنّ رقيّة.

٥٢١ ـ التخريج: البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٥٠؛ ولسان العرب ٩/ ٢٣٨ (عرف)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٢٧٨، ٢٨١.

اللغة: العِرْفُ: الصبر.

المعنى: أخبر أخا الرقيات أنَّ الصبر أحسنُ ما يلوذ به المرء في المصيبات.

الإعراب: «**قل**»: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر تقديره: أنت. «**لابن**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قُلْ». «**قيس**»: مضاف إليه مجرور. «**أخي**»: صفة لـ «ابن» مجرورة، وعلامة جرها الياء لأنها من الأسماء الستة. «**الرقيات**»: مضاف إليه. «**ما**»: نكرة تامة بمعنى «شيء»، مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ. «**أَحْسَنَ**»: فعل ماض جامد لإنشاء التعجب، وفاعله مستتر تقديره: هو. «**العِرفَ**»: مفعول به لـ «أَحْسَنَ». «**في المصيبات**»: جار ومجرور متعلقان بالمصدر «العِرفَ». =

وقال الشاعر في الإجراء [من الطويل]:

٥٢٢ ـ ومِنْ طَلبِ الأوتارِ ما حَزَّ أنْفَهُ ... قَصِيرٌ، ورَامَ الموتَ بالسَّيْفِ بَيْهَسُ

نعامَةُ لمَّا صَرَّعَ القومُ رَهْطَهُ ... تَبَيَّنَ في أثْوابِهِ كَيْفَ يَلْبَسُ

وقد ينقل العَلَم عن المركب، كما سبق في باب المركّب شرحه.

* * *

١١ ـ التسمية بالمثنى والجمع

ثم نقول: إذا أردت التسمية بشيء من الألفاظ، فإن كان ذلك اللفظ مثنى أو

= جملة «قلْ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ما أحسن العِزفَ»: مقول القول محلها النصب. وجملة «أحْسَنَ العِزفَ»: خبر للمبتدأ «ما» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنَّ الرقيات في قولهم: «قيس الرقياتِ»، بالإضافة ليس من إضافة الاسم إلى اللقب، بل هو من باب الإضافة لأدنى ملابسة، وهي هنا تشبيب هذا الرجل بنسوة اسم كل منهن رُقَيَّة.

٥٢٢ ـ **التخريج**: البيتان للمتلمس في ملحق ديوانه ص ١١٣، ١١٦؛ وحماسة البحتري ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٢٩٠؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٥٩؛ ولعدي بن زيد في ملحق ديوانه ص ٢٠٠؛ والحيوان ٤/ ٤١٣.

اللغة: الأوتار: جمع وِتْر وهو الثأر. صَرَّعَ: مبالغة من صَرَعَ بمعنَى قَتَلَ. الرهط: ما دون عشرة من الرجال. تبيَّن: علم. قصير: صاحب القصة المشهورة مع الزبّاء. وبيهس: يلقب بـ «نعامة» وهو رجل فزاري أحمق.

المعنى: يحضُّ المتلمِّسُ على رفع الضيم، وعلى الإباء، لذلك أخذ في ذكر مَنْ لم يزل يحتالُ حتى أدرك مبتغاه من أعدائه.

الإعراب: «**ومن طلب**»: الواو: استئنافية، «من طلب»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حَزَّ». «**الأوتار**»: مضاف إليه. «**ما**»: زائدة. «**حَزَّ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**أنفَه**»: مفعول به، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**قصيرٌ**»: فاعل. «**ورَامَ**»: الواو: حرف عطف. «**رامَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**الموت**»: مفعول به. «**بالسيف**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «رامَ». «**بَيْهَس**»: فاعل. «**نعامةُ**»: عطف بيان على «بَيْهَسُ». «**لمَّا**»: ظرفية حينية مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية، متعلقة بالفعل «تبيَّن». «**صَرَّعَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح. «**القوم**»: فاعل. «**رَهْطَه**»: مفعول به، والهاء: مضاف إليه محلّه الجرّ. «**تبيَّن**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وفاعله مستتر تقديره: هو. «**في أثوابِهِ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «**رامَ**»، والهاء: مضاف إليه محلّه الجرّ. «**كيفَ**»: اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب حال من فاعل «يلبس». «**يَلْبَسُ**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: هو.

جملة «حَزَّ أنفه قصير من طلب الأوتار»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «رام الموتَ بَيْهَسُ». وجملة «صَرَّع القومُ رهطه»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «تبيَّن»: حال من فاعل «رامَ». وجملة «كيف يلبس»: مفعول به للفعل «تبيَّن» محلها النصب.

الشاهد فيهما: أنَّ الشاعر قد أتبع اللقب الاسم، فإنَّ بيهسًا اسم رجل، ونعامة لقبه، وهو عطف بيان على «بيهس».

مجموعًا على حدِّه، كـ «ضاربان»، و «ضاربون»، أو جاريًا مجراهما كـ «اثنان»، و «عشرون»، أعرب في الأكثر إعرابَه قبل التسمية.

ويجوز أن تجعل النون في كليهما معتقَب الإعراب، بشرط ألاَّ تتجاوز حروف الكلمة سبعة، لأن حروف «قَرَعْبَلانة»[١] غاية عدد حروف الكلمة، فلا تجعل النون في: «مستعتبان»، و «مستعتبون» معتقب الإعراب.

فإذا أعربت النون[٢]، ألزم المثنى الألف دون الياء لأنها أخف منها، ولأنه ليس في المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة، قال [من الطويل]:

٥٢٣ ـ أَلاَ يا ديارَ الحَيِّ بالسَّبُعانِ   أَمَلَّ عليها بالبِلَى المَلَوانِ

وأُلزم الجمع الياء، دون الواو، لكونها أخفِ منها.

---

(١) جاء في لسان العرب ١١/ ٥٥٥ (قرعبل):
«القَرَعْبلانة: دُويبّة عريضة مُحْبَنْطِئة عظيمة البطن. قال ابن سيده: وهو ممّا فات الكتاب من الأبنية إلاّ أنّ ابن جنّي قد قال: كأنّه قَرَعْبَلَ، ولا اعتداد للألف والنون بعدها، على أنّ هذه اللفظة لم تُسمع إلاّ في كتاب العين. قال الجوهري: أصل القرَعْبلانة: قَرَعْبَل، فزيدت فيه ثلاثة حروف، لأنّ الاسم لا يكون على أكثر من خمسة أحرف، وتصغيره: قُرَيْعِبة».

(٢) أي: جُعلت النون معتقب الإعراب.

٥٢٢ ـ **التخريج**: البيت لابن أحمر في ديوانه ص ١٨٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٤٩؛ ولابن مقبل في ديوانه ص ٣٣٥؛ وإصلاح المنطق ص ٣٩٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤؛ وسمط اللآلي ص ٥٣٣؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٤٢٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٢٩، ٣٨٤؛ والكتاب ٤/ ٢٥٩؛ ولسان العرب ٨/ ١٥٠ (سبع)، ١١/ ٦٢١ (ملل)، ١٥/ ٢٩١ (ملا)؛ ومعجم ما استعجم ص ٧١٩؛ ولأحدهما في معجم البلدان ٣/ ١٨٥ (السبعان)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٤٢؛ وبلا نسبة في الخصائص ٣/ ٢٠٢؛ ولسان العرب ٤/ ٥٩١ (عفزر). ويروى:

ألا يا ديار الحَيِّ بالسَّبُعانِ   عَفَتْ حِجَجًا بعدِي وهُنَّ ثماني

وهو بهذه الرواية لشاعر جاهليّ من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٠٦؛ ومعجم البلدان ٣/ ١٨٥.

اللغة: السبعان: اسم واد. أملّ: طال. الملوان: الليل والنهار.

المعنى: يخاطب الشاعر الديار الكائنة بالسبعان، والتي تعاقبت عليها الأيّام والليالي بالبلى.

الإعراب: «**ألا**»: حرف استفتاح. «**يا**»: حرف نداء. «**ديار**»: منادى منصوب، وهو مضاف. «**الحيّ**»: مضاف إليه. «**بالسبعان**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ديار». «**أملّ**»: فعل ماض. «**عليها**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أملّ». «**بالبلى**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أملّ». «**الملوان**»: فاعل مرفوع بالألف.

الشاهد فيه قوله: «بالسبعان» فإنّه في الأصل، مثنّى «سبع»، ثم سمّي به، فصار علمًا على مكان بعينه، وقد استعمله الشاعر، هنا، بالألف، وهو مجرور فدلّ على أنّه عامله كما يعامل المفردات نظرًا إلى معناه العارض بعد صيرورته علمًا، ولو نظر إلى معناه الأصلي، وعامله معاملة المثنّى لردّه إلى المفرد، ونسب إليه على لفظه في الإفراد.

وقد جاء «البحرين» في المثنى على خلاف القياس، يقال: «هذه البحرينُ»، بضمّ النون، و «دخلت البحرينَ».

قال الأزهري: ومنهم من يقول: «البحران» على القياس؛ لكن النسبة إلى «البحران»، الذي هو القياس أكثر، فـ «بحرانيّ» أكثر من «بحرينيّ»، وإن كان استعمال «البحرين» مجعولاً نونه معتقب الإعراب أكثر من استعمال «البحران» كذلك.

وجاء في الجمع: الواوُ قليلاًمع الياء، قالوا: «قِنَّسرين»، و «قِنَّسرون»، و «نصيبين»، و«نصيبون»، و «يَبرين»، و «يبْرون»؛ لأن مثل «زيتون» في كلامهم موجود.

وقال الزجّاج نقلاً عن المبرّد: يجوز الواو قبل النون المجعول معتقب الإعراب قياسًا، قال: ولا أعلم أحدًا سبقنا إلى هذا. قال أبو علي: لا شاهد له، وهو بعيد من القياس. وقال في قوله [من المديد]:

٥٢٤ ـ وَلَـهـا بـالـمـاطـرونِ إذا ... أكَـلَ الـنَّـمْـلُ الـذي جَـمَـعـا

بكسر النون: إنه اسم أعجمي، وهو في شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة، وفي الصحاح[(١)]: «والناطرون» بالنون والطاء المكسورة، وقد رُوي في الشعر المذكور بالنون المفتوحة، فإن قلنا: إنه أعجميّ، وجب ألاَّ يكون اللام للتعريف، إذن، بل من تمام الاسم الأعجميّ، وإلا انكسر في موضع الجر، وإن

---

٥٢٤ ـ **التخريج**: البيت لأبي دهبل الجمحي في ديوانه ص ٨٥؛ والحيوان ٤/ ١٠؛ والمستقصى ١/ ٥١؛ وللأحوص الأنصاري في ديوانه ص ٢٢١؛ وليزيد بن معاوية في ديوانه ص ٢٢؛ وشرح التصريح ١/ ٧٦؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٨؛ وليزيد أو الأحوص في خزانة الأدب ٧/ ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢؛ وللأخطل في لسان العرب ١٣/ ٤٠٩ (مطرن)؛ وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٦؛ ولسان العرب ٥/ ١٨٠ (مطر)؛ والممتع في التصريف ١/ ١٥٨.

اللغة: الماطرون: بستان بظاهر دمشق. «إذا أكل النمل الذي جَمَع» كناية عن فصل الشتاء.

المعنى: إنّ لهذه المرأة ترددًا إلى «الماطرون» في الشتاء.

الإعراب: «**ولها**»: الواو: استئنافية، «لها»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف لمبتدأ مؤخر في البيت اللاحق. «**بالماطرون**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المقدم المحذوف. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالخبر المحذوف. «**أكلَ**»: فعل ماضٍ. «**النمل**»: فاعل. «**الذي**»: اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. «**جَمَعَ**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: للإطلاق، والفاعل مستتر تقديره: هو.

جملة «لها....»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أكل النمل»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «جمع»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّ أبا علي الفارسي قال: «الماطرون» مجرور بكسرة على النون لأنه اسم أعجمي.

(١) **الصحاح** ٢/ ٨٣٠ (نطر).

قلنا: إنه عربيّ، فليس النون معتقب الإعراب لانفتاحه، فكان القياس: «الماطرين» بالياء، ففي جعل الواو مكان الياء إشكال؛ و «طُورون»، و «جيرون»، أعجميان.

وإذا سمَّيت بالمجموع بالألف والتاء، كـ «عرفات» و «أذرعات»، ففيه المذاهب الثلاثة المذكورة في أول الكتاب، عند ذكر التنوين.

* * *

١٢ - التسمية بالمبنيّ

وإذا نقلت الكلمة المبنية، وجعلتها عَلَمًا لغير ذلك اللفظ، فالواجب الإعراب وإن جعلتها اسم ذلك اللفظ، سواء كانت في الأصل اسمًا أو فعلاً، أو حرفًا، فالأكثر الحكاية، كقولك: «مَن الاستفهامية حالها كذا»، و «ضربَ فعل ماض»، و «ليتَ حرف تمنٍّ»؛ وقد يجيء معربًا نحو قولك: «ليتٌ ينصب ويرفع»، قال [من الخفيف]:

ليتَ شعري وأينَ منّي ليتٌ إنَّ ليتًا وإن لوًّا عناءُ[1]

فإن أوّلته بالمذكر كاللفظ، فهو منصرف مطلقًا، وإن أوّلته بالكلمة، أو اللفظة، فإن كان ساكن الأوسط كـ «ليت»، فهو كـ «هند» في الصرف وتركه، وإن كان على أكثر من ثلاثة، أو ثلاثيًا محرك الأوسط، فهو غير منصرف قطعًا.

وإن كانت الكلمة ثنائية، وجعلتها عَلَمًا للّفظ، وقصدت الإعراب، ضعَّفت الثاني إذا كان حرفًا صحيحًا، نحو: «مَنْ» و «كَمْ»، بخلاف ما إذا جعلت الثنائية علَمًا لغير اللفظ، فإنك لا تضعف الثاني الصحيح، بل تقول: «جاء كَمٌ»، و «رأيتُ مَنًا» مخفَّفين، فيُجعل من باب ما حذف لامه نسيًا، وهو حرف علة، كـ «يد»، فلذا تصغره على «كُمَيّ»، كـ «يُدَيَّة». وإنما جعلتها من باب المحذوف اللام، لأن المعرب لم يوضع على أقلّ من ثلاثة، وإنّما جَعلتَ المحذوف حرف علّة، لأنه أكثر حذفًا من غيره، وإنّما جعلتها من باب «يد»، أي: مما حذف لامه نسيًا، لا من باب «عصًا»، لأنه لم يكن لها لام في الوضع، فكان جعلها من باب «يدٍ»، أي: مما جُعل لامه بالحذف كأنه لم يوضع، أولى[2].

وتقول في الأوّل: «أكثرت من الكمّ والهلّ»، مشدّدتين، وذلك لأنه لم ينقل بالكلية، وإنّما نقل من المعنى إلى اللفظ، فلا بأس بتغيير لفظه بتضعيف ثانيه، ليصير على أقلّ أوزان المعربات؛ وأمّا المنقول بالكلية، أي المجعول علَمًا لغير

---

(١) تقدّم بالرقم ٤٥٢.

(٢) قوله: «أولى» خبر «كان».

اللفظ، فلو غيّر لفظه أيضًا بالتضعيف، لكان تغييرًا ظاهرًا في اللفظ والمعنى.

وإذا كان ثاني الثنائي حرف علّة، وجب تضعيفه إذ أعربته، سواء جعلته علَمًا للّفظ، أو لغيره، نحو: «لو»، و «في»، و «هو»، و «هيَ».

تقول: «هذا لوٌّ، وفِيٌّ، ولاءٌ»، زدت على ألف «لا» ألفًا آخر، وجعلته همزة تشبيهًا بـ «رداء» و «كساء».

وإنما وجب التضعيف، لأنك لو أعربته بلا زيادة حرف آخر، أسقطت حرف العلة للتنوين، فيبقى المعرب على حرف واحد، ولا يجوز.

وكذلك لو أوّلناه بالكلمة، أو سمَّينا به، ومنعناه من الصرف، وجب التضعيف، لأنّا لا نأمَن من التنكير، فيجيء التنوين إذن. وحُكي عن بعض العرب أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثاني، همزة في كل حال، نحو: «لَوءٌ»، و «فِيء»، و «لاءٌ».

والأوّل، أي: التضعيف، أَولى، لكون المزيد غير أجنبي.

١٣ - حروف المعجم وإعرابها

ولأجل خوف بقاء المعرب على حرف، إذا أردت إعراب حروف المعجم الكائنة على حرفين، نحو: «با»، «تا»، «ثا»، «را»؛ وإن لم يكن المعرب منها علَمًا، ضعَّفت الألف وقلبتها همزة للساكنين، فتقول: «هذه باءٌ، وتاءٌ»، ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات، نحو: «هذه باءٌ حسنة»، ودخول اللام عليها، كالباء، والتاء، وأمّا «زاي»، فهو على ثلاثة أحرف، آخرها الياء، كالواو[1] أعربته أو لم تعربه، وفيه لغة أخرى: «زيّ»، نحو «كَيّ»، فإذا ركبتها وأعربتها، قلت: «كَتبت زيًّا»، نحو: كيًّا.

ولا تجوز الحكاية في أسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها، فلا تقول: «كتبت «با» حسنة» كما جاز في نحو: «مَن»، و«مَا»، و«ليت»، إذا جُعلت أعلامًا للّفظ، لأنها موضوعة لتستعمل في الكلام المركب مع البناء، فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب، بخلاف أسماء حروف المعجم، فإنها لم توضع إلا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومَن يجري مجراهم، موقوفًا عليها. فإذا استعملت مركبة مع عاملها، فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها، فلا تُحكى.

وإنما وجب إعراب الكلمة المبنية إذ سُمّي بها غير اللفظ، ولم تجز حكايتها

---

(١) أي: مثل لفظ واو (اسم الحرف).

كما جازت إذا سميت بها اللفظ، لأنك لم تراع، إذن، أصل معناها الذي كانت بسببه مبنية أصلاً، بل أخرجتها عنه بالكلية، وأمّا إذا جعلتها اسمًا للّفظ، فإنك تراعي معناها من وجه، وذلك أن معنى: «إنَّ تنصب وترفع»، أي: إنّ التي معناها التحقيق تنصب وترفع، فلك إذن نظر إلى أصل معناها.

والدليل على أن المدّ في نحو قولك: «هذه باءٌ» مزيد، ولم يكن في أصل الوضع، قولك في الأفراد: با، تا، ثا، بلا مدّ، وما وضع على ثلاثة يكون في حال الإفراد أيضًا كذلك، كـ «زيد»، «عمرو»، «بكر».

وسيبويه[1]، جعل: «أبا جاد»، و «هوَّازًا»، و «حُطِّيًا»، بياء مشددة، عربيات، فهي إذن منصرفة، وجعل: «سعفص»، و «كلمون»، و «قريشيات» أعجميات، فلا تصرف للعلمية والعجمة.

وإنما جَعَل الأُوَل عربية، لأن «أبا جاد» مثل أبي بكر، و «جاد» من الجواد، وهو العطش، و «هوَّاز» من: هوَّز الرجل، أي: مات، و «حطّيّ» من: حطّ يحطّ. وقال المبرّد: يجوز أن تكون كلها أعجميات. قال السيرافي: لا شك أن أصلها أعجمية، لأنها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية.

و «قريشيّات» يدخلها التنوين كما في «عرفات»، وتعريفها من حيث كونها أعلامًا للّفظ، إذا ركبتها مع العامل، نحو: «اكتب كلمونٌ»، أي: هذا اللفظ، أو هذه الكلمة.

وإذا سُمّي، بـ «فُو»، قال الخليل[2]: تقول: «فمٌ»، لأن العرب قد كفتنا أمر هذا، لما أفردوه فقالوا: «فمٌ»، فأبدلوا الميم مكان الواو؛ ولولا ذلك لقلنا: «فوه»، بردّ المحذوف؛ كما هو مذهب سيبويه في «ذو» إذا سمّي به، فإنه يقول: «هذا ذَوًى»، كـ «فتًى»، و «رأيت ذوًى» و «مررت بذوًى»، بناءً على أن عينه متحركة. وقال الخليل: بل تقول: «هذا ذَيٌّ»، فَعْل، بقلب الواو ياء لسكون العين، على ما مرَّ من مذهبيهما في باب الإضافة.

وأجاز الزجّاج في «فو»، إذا سمّي به، أن يقال: «فوه»، ردًّا إلى أصله، ولا يجوز تشديد حرف العلة، كما شدِّد في «هو»، لأن ردَّ الأصل أولى من اجتلاب الأجنبي.

وإن سميتَ مؤنثًا بـ «هو»، كان كما لو سميتها بـ «زيد»، على الخلاف الذي مرَّ في باب ما لا ينصرف، وإن سميناها بـ «هِيَ»، فهو كما لو سميتها بـ «هند»، جاز الصرف وتركه.

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٦٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٦٤.

١٤ ـ التسمية بحرف واحد

وإن سمّيت بحرف واحد[١]، فإمَّا أن يكون جزء كلمة، أو لا، والثاني إمَّا أن يكون متحركًا في الأصل كواو العطف ولام الجر، وياء الإضافة على قول[٢]، أو لا. فإن كان متحركًا، كمل ثلاثة أحرف بتضعيف مجانس حركته، فإنه أولى، لكون الحرفين[٣] مجانسين لحركته.

وإنما جعلوه ثلاثة، لما يلحقه من التصغير والجمع، فتقول في المسمَّى بباء الجر: «بَيّ» وأيضًا لو زدت حرفًا واحدًا من جنس حركته، لسقط بالتنوين، فصار المعرب على حرف واحد، وتقول في المسمى بلام الابتداء: «لاءٌ».

وإن كان الحرف ساكنًا، كلام التعريف عند سيبويه، وياء الإضافة على مذهب بعضهم، فحكمه عند سيبويه والزجّاج حكم جزء الكلمة، كما يجيء.

وعند غيرهما، يُحرَّك اللام بالكسر، ثم يضعَّف مجانس الكسر، أي الياء، فتقول: «لِيٍّ»، وذلك لأنه لا بدَّ من تحريك هذا الساكن المبتدأ به، إذا أردنا زيادة حرفين عليه، والساكن إذا حرِّك، حُرِّك بالكسر.

وأمَّا الياء، فيفتح لثقل الكسر عليه، لأنه يفتح عند الاضطرار في نحو: «غلامايَ»، ثم يضعَّف مجانس الفتح، فيقال: «ياءٌ».

وإن كان الحرف الواحد جزءَ كلمة؛ فإمَّا أن يكون متحرّكًا أو ساكنًا، فالمتحرك عند سيبويه، يكمَّل أيضًا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا، فيما ليس بعضًا.

والأَولى أن يُكَمَّل بشيء من تلك الكلمة، فالمبرّد يكمله بإعادة جميع ما حذف، فيقول: رجل، في المسمَّى بأحد حروفه، وقال غيره: بل لا نتجاوز قدر الضرورة، فإن كان ذلك المتحرك فاءً، كُمِّل بالعين، نحو: «رج» في المسمَّى براء رجل، وإن كان عينًا، كُمِّل بالفاء، فيقال: «رج»، أيضًا في المسمَّى بجيم رجل، ولا يكملان باللام، لأن الكلمة المحذوفة اللام أكثر من المحذوفة الفاء أو العين.

وإن كان ذلك الحرف المتحرك المسمَّى به لامًا، فالمازني يكمله بالعين، لكونه أقرب، نحو: «جل» في المسمَّى بلام «رجل»، فيكون مما حذف فاؤه كـ «عِدَة»، والأخفش يكمله بالفاء. نحو: «رَل»، فيكون محذوف العين كـ «سه»، وهو الأولى، لأن المحذوف الفاء، لا بدَّ له من بَدَل كما في «عدة».

---

(١) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٠، وما بعدها.

(٢) أي: على القول بأنّ ياء المتكلّم وُضعت متحرّكة.

(٣) أي: الحرفين اللذين زدناهما من جنس الحركة.

وإن كان الحرف ساكنًا، كعين «جعفر»، وسين «عَدَسْ»[(١)]، فالمبرّد يكمله بما كمل به المتحرك، أعني بردّ الكلمة إلى أصلها؛ وسيبويه يكمله بهمزة وصل مكسورة، فيقول: «اِعْ»، و «اِس»، وإذا وصلته بما قبله، أسقطت الهمزة لكونها للوصل، فتقول: «هذا اسْ»، و «قام اسْ»، وقال[(٢)]: قد أتى بعض الأسماء على حرف إذا اتصل بكلام، نحو: «مَنَ ابٌ»، بتخفيف الهمزة، وردَّ عليه المبرّد بأن تخفيف الهمزة غير لازم، فكأن الكلمة على حرفين، بخلاف حذف همزة الوصل، فإنه لازم، فيبقى الاسم المعرب على حرف واحد، وردَّ أيضًا بامتناع جلب همزة الوصل للمتحرك. والزجّاج يزيد همزة الوصل كما زاد سيبويه، ويقطعها هربًا مما ألزم به سيبويه؛ ولأن همزة الوصل في الأسماء الصرفة قليل، وإنما تكون في الفعل والاسم الجاري مجراه، أعني المصدر، وفي الحرف، فلهذا إذا سمَّيتَ بفعل فيه همزة وصل، قطعتها، كقولك: «بوحْشِ إصْمِت»[(٣)]، وأمّا إن سمَّيت باسم فيه همزة الوصل كـ «ابن» و «اسم» أبقيتها على حالها، لعدم نقل الكلمة من قبيل إلى قبيل.

ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة، كما ذكرنا في الحرف المتحرك، فالعين تكمل بالفاء، وأمّا اللام فيكمل إمّا بالعين عند المازني، وإمّا بالفاء عند الأخفش.

وإن كان ذلك الساكن مما قبله همزة وصل، فإن كان ذلك في الفعل، كضاد «اضرب»، جئت بالهمزة مقطوعة، لما ذكرنا، وإن كان في الاسم كنون «انطلاق»، كمل بالحرف الذي بعده، فتقول: «انط».

١٥ ـ صور أخرى من التسمية

وإن سمَّيتَ بفعل مفكوك الإدغام جزمًا أو وقفًا[(٤)]، كـ «ارددْ» و «يرددْ»، أدغمت فقلت: «ارُدّ» و «يرُدّ»، غير منصرفين، لأن المفكوك قليل في الأسماء، كـ «قَرْدَد»، و «مَهْدَد»، وكثير في الأفعال، ولأن فكّ الإدغام في الفعل إنما كان

---

(١) اسم صوت لزجر البغل أو الفرس.

(٢) أي: سيبويه. انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٣.

(٣) ومنه قول الراعي النميري [من البسيط]:

أشلى سلوقيَّةً باتتْ وباتَ بها ... بوَحْشِ إصْمِتَ في أَصْلابِها أَوَدُ

(ديوانه ص ٦٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٢٤، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤١؛ وشرح المفصل ١/ ٢٩، ٣٠؛ ولسان العرب ٢/ ٥٥ (صمت)؛ والمعاني الكبير ١/ ٢٢٠؛ ومعجم البلدان ١/ ٢١٢ (إصمت)).

(٤) أي: أو بناءً على السكون.

لعارض، زال في الاسم، وهو الجزم أو الوقف الجاري مجراه، ولهذا يبقى الفك إذا سمِّي بـ«ألبب» من قولك: «بنات ألببي»(١)، ولهذا يردّ اللام أو العين، إذا سمِّي بفعل محذوف اللام أو العين، جزمًا أو وقفًا، كـ «يغزُ»، و «يرم»، و «يخْشَ»، و «اغزُ»، و «ارم»، و «اخْشَ»؛ و «يخفْ»، و «يقلْ»، و «يبعْ»، و «خَفْ»، و «قُلْ»، و «بعْ»، فتقول: «جاءني يغزٍ، ويرم»، والتنوين للعوض، كما في «قاضٍ» اسم امرأة؛ و «يخشى»، كـ «يَحْيَى»؛ و «اغزٍ»، و «ارم»، و «يخاف» و «يقول»، و «يبيع»، و «قول» و «بيع» و «خافٍ»، كما مرَّ في غيرِ المنصرف.

وأمّا «سَلْ»، إذا سمَّيت به، فإنك لا ترد الهمزة، لأنها لا تحذف لموجب الجزم، ولا الوقف.

وتردُّ اللام مع العين في «يَكُ»، لأن اللام حذفت تشبيهًا بحرف العلة في «لم يغزُ».

وتُحذف هاء السكت من كل ما هي فيه إذا سمِّي به، نحو: «رَهْ»، و «فِهْ»، و «يرضهْ»، لأنها للوقف وتردّ مع اللام المحذوفة للوقف في: «رَهْ»، الهمزة التي هي عين، إذ لو لم تردّها لاحتجت إلى زيادة ألف أجنبيّ، كما في «لا»، فردّ الأصل أولى، فتقول: «جاءني رأى». والأخفش يردّ همزة الوصل أيضًا مقطوعة، فيقول: «أرأى» غيرَ منصرف، لأن الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها إلى الهمزة المردودة، لأنها كانت لها، وكذا تردّ مع اللام المحذوفة الفاءُ في «قِه»، فتقول: «جاءني وَقى»، إذ لولا الرد لوجب تضعيف الياء، كما في «فِيّ»، وإنما فتحت الواو لخفة الفتح، ولكونها مفتوحة في الماضي.

ولو سمَّيتَ بنحو: «ضربَتْ»، أَبدلتَ التاء هاء في الوقف، وصار مثل «مسلمة»، لخروج الكلمة إلى قسم الأسماء؛ ولو سميت بنحو: «ضربَا» و «ضربوا»، على أن الألف والواو زيدتا علامتين للتثنية والجمع، كالتاء في «ضربتْ»، نحو: «أكلوني البراغيث»، وجب إلحاق النون عوضًا من تنوين كان يستحقه «ضرب»، لو سمِّي به، فتقول: «ضربان»، و «ضربون»، ثم بعد ذلك يجوز أن يُعربَا بإعراب المثنى والمجموع، وأن يجعل النون معتقب الإعراب.

---

(١) ومنه قول الراجز:

قد علِمَتْ ذاكَ بناتُ أَلْبُبِهْ

(خزانة الأدب ٧/ ٣٤٥، ٣٤٦؛ والكتاب ٣/ ١٩٥، ٣٢٠، ٤/ ٤٣٠؛ والمقتضب ١/ ١٧١، ٢/ ٩٩؛ والمنصف ١/ ٢٠٠، ٣/ ١٣٤).

وكذا إذا سمَّيتَ بـ «يضربان» و «يضربون»، على لغة: «يتعاقبون عليهم الملائكة»[١]. أمّا لو جعلت الألف والواو في الجميع ضميرًا، فيكون من باب التسمية بالجملة، وقد مرَّ ذلك في المركّبات.

ولو سميتَ بـ «ذوي»، و «أولي»، فلا بدَّ من ردّ النون التي أسقطت للإضافة، ولو سمَّيت بـ «يضربْنَ» على لغة: «يعصِرن السليط أقاربه»[٢] جعلتَ النون معتقب الإعراب، ولم تصرفه للتعريف والوزن.

ولو سمَّيت مذكرًا بـ «بنت» أو «أخت»، صرفت، لأنهما كـ «هند» إذا سُمّي به مذكر، إذ التاء ليست للتأنيث، بل بدل من اللام، كما مرَّ في غير المنصرف.

وقال بعضهم: لا ينصرف، لأن في التاء رائحة التأنيث، فهي مثل «ثبة»، علَم مذكر، وأمّا «هنت» إذا سمَّيت به، فإنك تردُّه إلى «هنَة»، لأن له مرادفًا جاريًا على القياس؛ بخلاف «بنت» و «أخت»، فتتخلّص من الخلاف الذي كان فيهما.

وتنزع اللام من الاسم الذي كانت تلزمه إذا سمّي به، كـ «الآن»، و «الأفضل»، و «الذي»، و «التي» وفروعهما، لأن أصل العلم أن يستغني عن اللام.

وإذا سمَّيتَ السُوَر بأسماء حروف المعجم التي في أوائلها، أو سمَّيتَ بها غير السُّور، من إنسان وغيره، فإن أمكن إعرابها، وجب ذلك، إذا كانت مفردة، نحو: «قرأت قافَ ونونَ»، غير منصرفين للتأنيث والعلمية، ويجوز الصرف كما في «هند»؛ وكذا إذا سمَّيتَ بها امرأة، وإن سمَّيتَ بها رجلاً، فالصرف.

وكذا وجب الإعراب مع منع الصرف إن كانت مركبة من اسمين، كـ «يس»، و «حم»، أو من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كـ «طسّم»، لأن «طسّ» بوزن «قابيل»، فكأنه مركب من اسمين، وإن لم تكن كذلك، كـ «ألمّ» و «كهّيعص»، فالحكاية لا غير.

وحُكي عن يونس أنه كان يجيز في «كهيعص»، فتح جميعها، وإعراب «صاد» على أن يكون «كاف» مركّبًا مع «صاد»، والباقي حشو لا يعتدُّ به.

* * *

---

(١) أي: على لغة دخول واو الجماعة على الفعل بعد التصريح بالفاعل، والقول جزء من الحديث: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». وللحديث رواية أخرى، وهي: «إنّ لله ملائكة يتعاقبون فيكم: ملائكة بالليل وملائكة بالنهار». انظر: صحيح البخاري ١/ ١٤٥، ٩/ ١٥٤، ١٧٤؛ وصحيح مسلم، المساجد ٢١٠؛ وسنن النسائي ١/ ٢٤٠؛ وموطأ مالك ص ١٧٠؛ ومسند أحمد بن حنبل ٢/ ٤٨٦.

(٢) راجع الشاهد الرقم ٣٦٦.

١٦ ـ أعرف المعارف

قال ابن الحاجب:

وأعرفها المضمر المتكلّم ثم المخاطب.

* * *

قال الرضيّ:

أي: أعرف المعارف؛ وكان المتكلّم أعرف، لأنه ربَّما دخل الالتباس في المخاطب، بخلاف المتكلّم.

* * *

النكرة

قال ابن الحاجب:

والنكرة ما وضع لشيء، لا بعينه.

* * *

قال الرضيّ:

حدُّها، على ما ذكرنا من حدّ المعرفة: ما لَم يُشر به إلى خارج إشارة وضعيَّة، والاحترازات تفهم من حدّ المعرفة.

واعلمْ أن النكرة إذا وقعت في سياق النفي والنهي والاستفهام، استغرقت الجنس ظاهرًا، مفردةً كانت أو مثناةً أو مجموعة، على ما ذكرنا في حدّ المعرفة. ويحتمل ألاَّ تكون للاستغراق احتمالاً مرجوحًا، فلذا أتى بالقرينة نحو: «ما جاءني رجل واحد، بل رجلان، أو: بل رجال»، و «ما جاءني رجلان هما أخواك»، و «هل جاءك رجال هم إخوتك»؟ ومع الإطلاق أيضًا يحتمل عدم الاستغراق احتمالاً مرجوحًا، فلهذا كان «لا رجلٌ»، ظاهرًا في الاستغراق، محتملاً لسواه. وإذا دخلها «مِن» ظاهرًا، نحو: «ما جاءني من رجل»، أو مقدَّرًا، نحو: «لا رجلَ»، أي: لا مِن رجل، فهو نصٌّ في الاستغراق.

و «مِن» هذه، وإن كانت زائدة، كما ذكر النحاة، لكنها مفيدة لنصّ الاستغراق، كأن أصلها «مِن» الابتدائية، لمَّا أريد استغراق الجنس ابتُدِىء منه بالجانب المتناهي، وهو الأَحد، وتُرِك الجانب الأعلى الذي لا يتناهى، لكونه غير محدود، كأنه قيل: ما جاءني من هذا الجنس واحد إلى ما لا يتناهى، فمن ثمَّة تقول إذا قصدت الاستغراق: «ما جاءني أحدٌ ومِنْ أحدٍ».

وإن وقعت النكرة لا في سياق الأشياء الثلاثة، فظاهرها عدم الاستغراق، وقد تكون للاستغراق مجازًا، كثيرًا إن كانت مبتدأة، كـ «تمرة خير من زنبور»، و «رجل خير من امرأة»، وقليلاً في غيره، كقوله تعالى: **﴿عَلِمَت نفسٌ ما**

قدَّمت﴾[١] والدليل على كونها في الموجَب مجازًا في العموم، بخلاف المعرفة باللام تعريفًا لفظيًا، كما في «الدينار خير من الدرهم»، أنّ الاستغراق يتبادر إلى الفهم بلا قرينة الخصوص مع اللام، وعدم الاستغراق بلا لام، والسبق إلى الفهم، من أقوى دلائل الحقيقة.

* * *

(١) الانفطار: ٥.

العدد

١ ـ تعريف أسماء العدد

قال ابن الحاجب:

أسماء العدد ما وضع لكمِّيَة آحاد الأشياء.

* * *

قال الرضيّ:

مقصوده تحديد ألفاظ العدد، وكمّيَّة الشيء عدده المعيَّن، لأن الكمية ما يجاب به عن السؤال بـ «كمْ»، وهو العدد المعيَّن، كما أن ماهيَّة الشيء حقيقته المعيَّنة التي يستفهم عنها بـ «مَا»، الموضوعة للاستفهام عن الحقيقة.

وكيفية الشيء وصفُه المعيَّن الذي يستفهم عنه بـ «كيف»، فكأنه قال: اسم العدد ما وُضع للعدد المعيَّن، احترازًا عن الجمع، فإنه وُضع لعدد غير معيَّن، ويخرج منه: المئات والألوف.

وقوله: «آحاد» جمع واحد[١]، فينبغي ألاَّ يكون «واحد»، و «اثنان» من ألفاظ العدد، لأن «واحدًا» لم يوضع لكمية آحاد الأشياء، لأنه يقال: «كم درهمًا عندك»؟ فتقول: «واحد»، فليس هناك آحاد أشياء، وكذا إذا قلت: «اثنان»، في جواب: «كم درهمًا»؟

ولو دخل «واحد»، و «اثنان»، لدخل نحو: «رجل» و «رجلان»، لأنهما وُضعا لكمية الشيء أيضًا، وإن كانا وُضعا، مع ذلك، لماهية الشيء أيضًا.

ولو قال: «العدد ما وضع لكميَّة الشيء»، فحسب، لم يدخل نحو: «رجل» و «رجلان»، ولم يخرج «واحد»، و «اثنان»، لأن لفظ الشيء يقع على كل ذي عدد مِن المفرد، والمثنى، وما فوق ذلك.

ويجوز أن يقال: «ما وضع للكميَّة فحسب». ولا خلاف عند النحاة أن لفظ «واحد» و «اثنان» من ألفاظ العدد؛ وعند الخشاب: ليس «الواحد» من العدد، لأن

---

(١) القياس أنّ «آحاد» جمع «أحد» لا جمع «واحد»، ولكنّ الشارح نظر إلى المعنى، وإلى أنّ «واحد» يُستخدم مكان «أحد».

العدد عندهم هو الزائد على الواحد. ومنع بعضهم كون «الاثنين» من العدد؛ قالوا: لأن الفرد الأول ليس بعدد، فكذا ينبغي أن يكون الزوج الأوَّل. والنزاع فيه راجع إلى المراد بالعدد، فعلى تفسيرهم العدد بكونه زائدًا على الواحد لا يدخل «الواحد»، ويدخل «الاثنان»، لأنه زائد عليه، وعلى تفسير النحاة، أي: الموضوع للكمية، يدخل «الواحد» و «الاثنان».

٢ ـ أصول الأعداد

قال ابن الحاجب:

أصولها: اثنتا عشرة كلمة: واحد إلى عشرة، ومائة وألف.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أن الألفاظ التي يرجع إليها جميع أسماء العدد اثنتا عشرة كلمة، وإن كانت تلك الأسماء غير متناهية؛ وما عدا تلك الألفاظ متفرع منها بتثنية، كـ «مائتان»، و «ألفان»؛ أو بجمع، كـ «عشرين» وأخواته الجارية مجرى الجمع؛ أو بعطف، كـ «ثلاثة وعشرين»، و «أحد ومائة»، و «مائة وألف»، وكذا «أحد عشر» وأخواته، لأن أصلها العطف كما تقدَّم[١]، وإمَّا بإضافة، نحو: «ثلاثمائة»، و «ثلاثة آلاف»؛ وقد يدخل العطف على جميع هذه الأقسام سوى العطف[٢]، نحو: «ثلاثمائة وثلاثة آلاف»، ونحو ذلك.

ثم شرع في كيفية استعمالها للمذكَّر والمؤنث، فقال:

٣ ـ الواحد والاثنان

قال ابن الحاجب:

واحد واثنان، واحدة واثنتان، وثنتان.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أن «واحد» و «اثنان» للمذكَّر، و «واحدة» و «اثنتان» و «ثنْتان» للمؤنث، جَرى «واحد» و «اثنان» في التذكير والتأنيث على القياس: ذو التاء للمؤنث، والمجرد عنها للمذكر.

و «الواحد»: اسم فاعل من «وَحَد يَحِد وحدًا وحِدَةً»، أي: انفرد، فالواحد بمعنى المنفرد، أي: العدد المنفرد، ويستعمل في المعدود كسائر ألفاظ العدد،

---

(١) راجع باب المركَّبات في هذا الجزء من الكتاب.

(٢) أي: سوى العدد المعطوف.

فيقال: «رجل واحد»، و «قوم واحدون». والتكسير: «وُحدان» و «أُحْدان»، كـ «شابّ وشُبّان»، والهمزة بدل من الواو؛ ويقال في الصفة المشبهة منه: «وَحَد»، بفتح الحاء، وكسره، و «وَحيد». وتبدل الواو في هذا التركيب همزة، أمّا في «أُحْدان» فقياس، إذ الواو المضمومة، يجوز إبدالها همزة، في الأول كانت، كـ «أُجوه»، أو في الوسط كـ «فؤوس»، وأمّا في «أحد» فشاذّ عند الجميع؛ وأمّا «إحدى»، فهو قياس عند المازني، أي: إبدال الواو المكسورة في الأول همزة، كـ «إلْدة»[١]، و «إشاح»؛ شاذّ عند غيره.

وإذا استعمل في الأعداد المنيّفة[٢]، اختاروا لفظ «أحد» و «إحدى» على «واحد» و «واحدة»، تخفيفًا، وقد يقع في التنييف[٣] «واحد» و «واحدة»، أيضًا، لكن قليلاً، فيقال: «واحدَ عشرَ»، و «واحدة عشرة»، و «واحد وعشرون»، و «واحدة وعشرون». وربمّا قيل: «وَحَد عشر». ويستعمل «أحد» و «إحدى» في غير التنييف أيضًا، مضافتين مطردًا، نحو: «أحدهم»، و «إحداهُنّ». ولا يُستعمل «إحدى» إلاّ في التنييف أو مع الإضافة؛ وأمّا «أحد»، فيستعمل مطردًا لعموم العلماء[٤] بعدَ نفي أو نهي أو استفهام؛ أو شرط، نحو: «ما جاءني أحد». ويلزمه الإفراد والتذكير؛ قال الله تعالى: ﴿**لستنَّ كأحد من النساء**﴾[٥]. وتعريفه حينئذ نادر؛ وقد يُستغنى عن نفي ما قبله بنفي ما بعده إن تضمَّن ضميره، نحو: «إنَّ أحدًا لا يقول كذا»، كما مرَّ في باب الاستثناء؛ ولا يقع «أحد» في إيجاب يراد به العموم، فلا يقال: «لقيتُ أحدًا إلا زيدًا»؛ خلافًا للمبرّد، ويستعمل «واحد» أيضًا في عموم العقلاء في غير الموجَب، لكن يؤنَّث، نحو: «ما لقيتُ واحدًا منهم، ولا واحدةً منهنّ».

وقال أبو علي: همزة «أحد» المستعمل في غير الموجب أصلية، لا بدل من الواو، وأمّا في الموجب، نحو قوله تعالى: ﴿**قل هو الله أحد**﴾[٦]، فهي بدل اتفاقًا، كأنه لمّا لم يُرَد في نحو: «ما جاءني أحد»: معنى الوحدة، ارتكب كون الهمزة أصلاً. والأولى أن نقول: همزته في كل موضع بدل من الواو، ومعنى «ما جاءني أحد»: ما جاءني واحد، فكيف ما فوقه؟

وقد يستعمل قليلاً، «أحد» في الموجب بلا تنييف ولا إضافة استعمالَ واحد، قال الله تعالى: ﴿**قلْ هو الله أحد**﴾[٧].

---

(١) أي: وِلدة في جمع «ولد».
(٢) أي: الأعداد التي بين العقود.
(٣) أي: في الأعداد التي بين العقود.
(٤) العلماء: جمع العالِم، ويريد: العقلاء.
(٥) الأحزاب: ٣٢.
(٦) الإخلاص: ١.
(٧) الإخلاص: ١.

وقد يقال في المدح ونفي المِثل: «هو أحد الأَحَدِين»، و «هو إحدى الإحَد»، جمعوا «إحدى» على «إحد» تشبيهًا بـ «سِدْرة» و «سِدَر»، فمعنى «هو إحدى الإحد»: داهية هي إحدى الإحَد[1]، قال [من الرجز]:

٥٢٥ ـ حتَّى اسْتَثاروا بيَ إحْدَى الإحَدِ

ويُستعمل استعمالَ «أحد» في الاستغراق في غير الموجب ألفاظ، وهي: «عَريب»، و «ديَّار»، و «داريّ»، و «دُوريّ»، و «طُوريّ»، و «طُؤَويّ»، و «طاوِيّ»، و «أرِم»، و «أريم»، و «كتيع»، و «كرَّاب»، و «دُعويّ»، و «شفْر»، وقد تضم شينه، وقد لا يصحب نفيًا؛ و «دُبِّيّ»، و «دِبِّيج»، و «وَابِر»؛ و «آبِز»، بالزاي، و «تامور»، و «تُومور»، و «تومريّ»، و «نُمِّيّ»[2].

وأمَّا «اثنان»، فهو لفظ موضوع لواحِدَين؛ من الثَّني؛ و «اثنتان» محذوف اللام، والتاء للتأنيث، و «ثنتان»: مثل «بنت»، تاء التأنيث فيه بدل من الياء، وهو قليل، وإبدال التاء من الواو كثير، كـ «أخت» و «بنت»، و «تراث» و «تكأة».

٤ ـ استعمال الثلاثة والعشرة وما بينهما

قال ابن الحاجب:

ثلاثة إلى عشرة، ثلاث إلى عشر.

* * *

قال الرضيّ:

يعني أن ثلاثة إلى عشرة، للمذكر، نحو: «ثلاثة رجال» و «أربعة

---

(١) أي: داهية هي إحدى الدواهي.

٥٢٥ ـ التخريج: الرجز للمرار بن سعيد الفقعسي في خزانة الأدب ٧/ ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٥١؛ وبلا نسبة في لسان العرب ٣/ ٤٥٢ (وحد)؛ وتاج العروس ٧/ ٣٧٨ (أحد).

اللغة: استثاروا: هيجوا، وأنهضوا. إحدى الإحد: إحْدى الدواهي.

المعنى: إنّ قومه استقلّوا قدره، فهيَّجه ذلك، وأوجد بشخصه داهية الدواهي على صغر جرمه وقصر قامته.

الإعراب: «**حتى**»: حرف غاية وابتداء. «**استثاروا**»: فعل ماضٍ مبني على الضم، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «**بي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «استثاروا». «**إحدى**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف للتعذر. «**الإحَدِ**»: مضاف إليه مجرور.

جملة «استثاروا»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنَّ «إحدى» تستعمل في المدح ونفي المثل، فمعنى إحدى الإحد: داهية هي إحدى الدواهي.

(٢) راجع تفصيل القول في هذه الألفاظ في خزانة الأدب ٧/ ٣٥٣ ـ ٣٦٥.

رجال»؛ وثلاث إلى عشر، للمؤنث نحو: «ثلاث نسوة»، و «تسع نسوة».

خولف بباب التذكير والتأنيث من ثلاثة إلى عشرة، فأنث للمذكر وذكّر للمؤنث؛ وعُلِّل ذلك بوجوه، والأقرب عندي أن يقال: إن ما فوق الاثنين من العدد، موضوع على التأنيث في أصل وضعه. وأعني بـ «أصل وضعه» أن يعبَّر به عن مطلق العدد، نحو: «ستة ضعف ثلاثة»، و «أربعة نصف ثمانية»، قبل أن يستعمل بمعنى المعدود، كما في: «جاءني ثلاثة رجال»؛ فلا يقال في مطلق العدد: «ست ضعف ثلاث». وإنما وضع على التأنيث في الأصل، لأن كل جمع إنما يصير مؤنثًا في كلامهم بسبب كونه دالاً على عدد فوق الاثنين، فإذا صار المذكر في نحو «رجال» مؤنَّثًا بسبب عروض هذا العَرَض، فتأنيث العَرَض في نفسه أَولى؛ وأمَّا كون العدد عرضًا، فلأنه من باب الكمّ، وهو عرض، على ما يذكر في موضعه؛ ثم أنه غلب على ألفاظ العدد التعبيرُ بها عن المعدود، فطرأ عليها، إذن، معنى الوصف الذي هو معنى الأسماء المشتقة، إذ صار معنى «رجال ثلاثة»: رجال معدودة بهذا العدد، لكنه مع غَلَبة معنى الوصف عليها، كان استعمالها غير تابعة لموصوفها أغلب، فاستعمال نحو: «ثلاثة رجال»، أغلب من استعمال «رجال ثلاثة» وإن كان الثاني أيضًا كثير الاستعمال، وذلك لأجل مراعاة أصل هذه الألفاظ في الجمود، ولقصد التخفيف أيضًا، إذ بإضافتها إلى معدوداتها، يحصل التخفيف بحذف التنوين.

فصار، على هذه القاعدة، أصل جميع ألفاظ العدد أن تضاف إلى معدوداتها، فإن لم تضف، كما بين «أحد عشر»، إلى «مائة»، فالعلّة كما يجيء، فإضافة «ثلاثة رجال» و «مائة درهم» كإضافة «جَرد قطيفة» و «أخلاق ثياب»، على الخلاف المذكور بين أهل المِصرَين[1]: هل أضيفت الصفة إلى ما كان موصوفها؟ وهل المضاف إليه الآن باقٍ على موصوفيته، كما هو مذهب الكوفيَّة؛ أو موصوف المضاف محذوف عام والمضاف إليه مبيِّن له، كما هو مذهب البصرية؟ فيه الخلاف المذكور في باب الإضافة.

فلا منع أن يقال: تجويز الكوفية نحو: «الثلاثة الأثواب»، بتعريف المضاف، لأن الإضافة عندهم في مثله لفظية، فلم يُنكَر دخول اللام في الأوَّل أيضًا، وإن كان تعرف الثاني هو تعرفه، كما مرَّ في باب الإضافة. وليس ذلك بمطرد، لأنه لم يسمع «الجرد القطيفةِ»، لكن لما وَرَد السماع به في العدد، فالوجه هذا.

---

(١) أي: البصرة والكوفة.

فلمَّا ثبت معنى الوصف في ألفاظ العدد، وجَرَت تابعة لألفاظ المعدودات كثيرًا، نحو: «رجال ثلاثة»، و «الناس كإبل مائة»[1]؛ وإذا لم تجر على الموصوف، أُتي بما كان موصوفًا بعدها، إمَّا مضافًا إليه، نحو: «ثلاثة رجال» و «مائة رجل»، وإمَّا بـ «مِنْ» نحو: «ثلاثة من الرجال»، وإمَّا منصوبًا، نحو: «عشرون درهمًا»، جاز إجراؤها[2] مجرى الصفات المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث، بالتاء مطردًا، فإن هذا الفرق مطردٌ في الصفات المشتقة كـ «ضارب»، و «ضاربة»، وأمَّا في الجوامد فقليل، نحو: «رجُل ورجُلة»، و «غلام وغلامة».

وغير العدد من المقادير يوصف به أيضًا، نحو: «ثوب ذراع»، و «بُرٌّ قفيز»، لكن لا كالأعداد في الكثرة.

فنقول: بقيت الأعداد إذا كانت صفة لجمع المذكر على تأنيثها الموضوعة هي عليه، بأن تجعل التاء الدالة على تأنيث ما لحقته دالة على تأنيث موصوفه، وذلك من «الثلاثة» إلى «العشرة»، لكونها صفة الجمع، والجمع مؤنث، بخلاف لفظ «الواحد» و «الاثنين»، فإنهما لا يقعان صفة للجمع، فقيل: «رجال ثلاثة»، كـ «رجال ضاربة» وإذا جيء بما كان موصوفًا لها، مضافًا إليه، نحو: «ثلاثة رجال»، صارت الأعداد للمضاف إليه في التأنيث، وذلك، لأن لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه، أُخِّر للغرضين المذكورين.

أمَّا إذا كان المميز مفردًا، وذلك ما فوق العشرة، فلم يؤنث العدد، لأنه لم يَبق عَينَ الموصوف المؤنث، كما يجيء. فأصل «عشرون درهمًا»: دراهم عشرون، وكذا أصل «مائة رجل» و «ألف درهم»: رجال مائة ودراهم ألف؛ ولم توافق الأعداد موصوفاتها المجموعة في التأنيث إذا جرت عليها، كما ذكرنا، لأن أواخر «عشرون» وأخواتها، لزمها الواو والنون، ولزم آخر «مائة» التاء، لما يجيء، فتبعها الألَف، في ترك الموافقة، لمَّا استقرَّ بها الفِطام عن العادة[3]، فلما لم توافق موصوفاتها إذا جرت عليها، لم توافقها أيضًا، إذا أضيفت إليها، فقيل: «ألف رجل»، و «ألف امرأة»، و «مائة رجل»، و «مائة امرأة».

وإنما بَقي الثلاثة إلى التسعة مع التنييف أيضًا، على حالها قبل التنييف، وإن

---

(١) جزء من الحديث النبويّ: «الناس كإبل مائة لا تجد فيها راحلة».
انظر: سنن ابن ماجه ٣٩٩٠؛ وحلية الأولياء ٩/ ٢٣١.

(٢) قوله: «جاز إجراؤها» جواب قوله: «فلمّا ثبت معنى الوصف...».

(٣) يريد: انصرفت عن الأمر المعتاد، ونسيته كالطفل يطول منعه من الرضاع، فينصرف عنه.

لم يكن لها مميز مجموع ولا موصوف مجموع؛ لأن مميزها المجموع محذوف اكتفى بالمميز الأخير عنه، إذ عادة ألفاظ العدد، إذا ترادفت[١]، أنه يُجتزأ بمميِّز العدد الأخير من جملتها، تقول: «مائة وثلاثة وثلاثون رجلاً»، كان الأصل: مائة رجل، وثلاثة رجال وثلاثون رجلاً؛ وكذا: «ثلاثة عشر رجلاً»، أصله: ثلاثة رجال وعشر رجلاً. ومميز العشر إذا لم يكن مع النيف يخالف مميِّزه مع النيِّف، إذ هو مع الأول مجموع مجرور، ومع الثاني مفرد منصوب؛ بخلاف سائر العقود، فإن مميزها في الحالين واحد، نحو: «ثلاثون رجلاً»، و «ثلاثة وثلاثون رجلاً»؛ وكذا قولك: «ثلاثة ومائة رجل»، في الأصل: ثلاثة رجال ومائة رجل؛ فلما كان مميزها[٢] المقدر مجموعًا، عوملت معاملتها مع المميز الظاهر.

فلما قصدوا إجراءها مجرى الصفات المشتقة، بإثبات التاء فيها إذا كانت موصوفاتها مؤنثة، وحذفها منها مع تذكير الموصوفات؛ ولا موصوف لها مذكَّرًا، إذ لا تصلح إلا صفة للجمع، والجمع مؤنث، جمعَ مذكر كان، أو جمع مؤنث، فلو أثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يتبيَّن ما قصدوه من إجرائها مجرى الصفات المشتقة، ولظُنَّ أن التاء هي التي كانت لتأنيث مطلق العدد في الأصل غيرَ مجعولة لتأنيث الموصوف، لأن الجوامد ذوات التاء، إذا لم تكن للوحدة، لزمها التاء في الأغلب، كـ «الصُّفَّة»[٣]، و «الغرفة»، و «العَنْصُوَة»[٤]، و «الحجارة»؛ فمن ثَمَّ لم يقلبوا لامَ «شقاوة»، و «عباية» همزة؛ وإن لم يلزمهما التاء، إذ يقال: «عباء»، و «شقاء»، وذلك لأن مبنى التاء التي ليست للوحدة في الجوامد على اللزوم، فحملوهما على نحو: «طفاوة»[٥]، و «خزاية»[٦]، ونحوهما مما يلزمه التاء.

وأمَّا في الصفات وفي المقصود به الوحدة، فهي غير لازمة، فلذا تقول: «غَزَّاءة»[٧]، و «استقاءة»[٨].

---

(١) أي: جاء بعضها في إثر بعض، وذلك إذا كانت مركَّبة أو معطوفة.

(٢) أي: مميّز الثلاثة وأخواتها مع التنييف.

(٣) صُفَّة الرَّحل والسَّرج: التي تضمّ العرقوتين والبدادين من أعلاهما وأسفلهما. (لسان العرب ٩/ ١٩٥ (صفف)).

(٤) العَنْصُوَة والعُنْصُوة والعِنْصُوة: الخُصلة من الشعر قدْر القُنْزُعة، والقطعة من الكلأ، والبقيّة من المال من النصف إلى الثلث أقلّ ذلك. (لسان العرب ٧/ ٥٨ (عنص)).

(٥) الطُّفاوة: ما طفا من زبَد القِدْر ودسمها، ودارة الشمس والقمر. . . (لسان العرب ١٥/ ١٠ (طفا)).

(٦) الخزاية: مصدر «خزِيَ» بمعنى: استحيا. (لسان العرب ١٤/ ٢٢٦ (خزا)).

(٧) الغزّاءة: صيغة مبالغة من «غزا».

(٨) الاستقاءة: اسم مرّة من «استقى».

فلو ثبتت التاء فيها في الجمعين، لشابهت تاء نحو: «الصُّفَّة» و «الغرفة» من الجوامد، فأسقطوها مع جمع المؤنث، لأنَّ تأنيثه خفيّ، فكأنه مذكَّر؛ بالنسبة إلى تأنيث جمع المذكر؛ وإنما قلت ذلك، لأن تأنيث جمع المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتأنيث جمع المذكر، لا الذي كان قبلها، بدليل أنه لو كان الأصليّ معتبرًا، لم يجز في السعة: ﴿**وقال نِسوةٌ**﴾[1] كما لا يجوز فيها: «قال امرأة». فكما أزال التأنيث العارض التذكير الأصليّ في «رجال» و «أيام»، أزال التأنيثَ الأصلي أيضًا في «نسوة»، لكن هذا الطارىء ظاهر مشهور في «رجال»، خفيّ في «نسوة»، لأن الشيء لا ينفعل عن مثله انفعالَه عن ضدِّه؛ فصار «نسوة» كأنه مذكر، لخفاء تأنيثه، فقيل: «رجال ثلاثة»، و «نسوة ثلاث»، فصارت التاء التي كانت في الأصل لتأنيث مجرَّد العدد، على ما قرَّرنا، لتأنيث المعدود.

هذا كله في الجمع المكسَّر؛ وأمَّا الجمع السالم، فلا يقع مميزًا للعدد عند سيبويه، إن كان وصفًا، إلا نادرًا، فلا يقال: «ثلاثةُ مسلمين»، ولا «ثلاثُ مسلماتٍ»، إذ المطلوب من التمييز تعيين الجنس، والصفات قاصرةٌ في هذه الفائدة، إذ أكثرها للعموم، فلذا لا نقول في الجمع المكسَّر وصفًا: «ثلاثة ظرفاء».

وأمَّا غير الوصف، فإن كان عَلَمًا، قلَّ وقوعه مميزًا، لأن جمع العَلَم لا بدَّ فيه من اللاَّم، والغَرَض الأهمّ من تمييز العدد بيان الجنس، لا التعيين، فمميزه منكر في الأغلب وإن كان مجرورًا، فلذا قلَّ: «ثلاثة الزيدين»، و «ثلاث الزينبات».

وإن لم يكن عَلَمًا، فإن جاء فيه مكسَّر، لم يجز السالم في الأغلب، فلا يقال: «ثلاث كسرات»، بل تقول: «ثلاث كسر»، لقلّة تمييز العدد بالسّالم في غير هذا الموضع؛ وقد جاء قوله تعالى: ﴿**سبع سُنبلاتٍ**﴾[2] مع وجود «سنابل». وإن لم يأت له مكسَّر، مُيِّز بالسالم، كقوله تعالى: ﴿**ثلاثُ عَوْراتٍ**﴾[3]، فثبت أن الأغلب في تمييز «الثلاثة» إلى «العشرة» الجمع المكسر، فبني أمر تأنيثها وتذكيرها عليه، دون جمع السلامة.

فإذا تقرَّر هذا[4]، قلنا: ينظر في تأنيث «الثلاثة» وأخواتها إلى واحد المعدود، إن كان المعدود جمعًا، لا إلى لفظ المعدود، فإن كان المعدود مؤنثًا حقيقة، كـ «ثلاث نسوة[5]، وطوالِق»، أو مجازًا، كـ «ثلاث غرف وعيون».

---

(١) يوسف: ٣٠.
(٢) يوسف: ٤٣، ٤٦.
(٣) النور: ٥٨.
(٤) أي: إذا تقرَّر سبب مخالفة العدد للمعدود تذكيرًا وتأنيثًا.
(٥) يرى بعض النحاة أنّ «نسوة» جمع تكسير من صِيَغ القلّة، ويرى بعضهم الآخر أنّه اسم جمع، والتمثيل به هنا على أنه جمع تكسير.

حذفت التاء فيهما، كما رأيت. وإن كان الواحد منه مذكَّرًا، أثبتَّ التاء فيها، سواء كان في لفظ الجمع علامة التأنيث، كـ «أربعة حمَّامات»، و «ثلاثة بنات عُرس وبنات آوى»، والواحد: حمَّام، وابن عرس، وابن آوى؛ أو لم تكن فيه علامة التأنيث، كـ «ثلاثة رجال».

وإن جاء تذكير الواحد وتأنيثه، كـ «ساقٍ» و «لسان»، جاز تذكير العدد وتأنيثه، نحو: «خمسة ألسنة»، و «خمس ألسُن»، و «خمسة سوق»، و «خمس سوق».

وإن كان المعدود صفة نائبة عن الموصوف، اعتُبر حال الموصوف لا حال الصفة، قال الله تعالى: ﴿**مَن جاء بالحسنة فله عَشر أمثالها**﴾[١]، وإن كان «المِثْل» مذكَّرًا، إذ المراد بـ «الأمثال»: الحسنات، أي: عشر حسنات أمثالها.

وإن لم يكن المعدود جمعًا، بل هو إمَّا اسم جمع، كـ «خيل»، أو جنس، كـ «تمر»، وستعرف الفرق بينهما في باب الجمع، نُظر: فإن كان مختصًا بجمع المذكر، كـ «الرهط»، و «النفر»، و «القوم»، فإنها بمعنى: الرجال، فالتاء في العدد واجب[٢]، قال الله تعالى: ﴿**وكان في المدينة تسعة رَهْط**﴾[٣]، وقالوا: «ثلاثة رَجلة»، وهو اسم جمع قائم مقام «رجال».

وإن كان مختصًا بجمع الإناث فحذف التاء واجب، نحو: «ثلاث من المخاض»، لأنها بمعنى: حوامل النوق. وإن احتملهما، كـ «البط»، و «الخيل»، و «الغنم»، و «الإبل»، لأنها تقع على الذكور والإناث، فإن نصَصْت على أحد المحتملين، فالاعتبار بذلك النصّ، فإن كان ذكورًا، أثبتَّ التاء، وإن كانا إناثًا حذفتها، كيف وقع النص والمعدود، نحو: «عندي ذكورٌ ثلاثةٌ من الخيل»، أو «عندي من الخيل ذكورٌ ثلاثةٌ»، أو «عندي من الخيل ثلاثةٌ ذكورٌ»، أو «عندي من الخيل ثلاثة ذكورٍ» بالإضافة، أو «عندي ثلاثةُ ذكورٍ من الخيل»؛ إلا أن يقع النص بعد المميز، والمميز بعد العدد، نحو: «عندي ثلاث من الخيل ذكور»، فحينئذ ينظر إلى لفظ المميز، لا النص، فإن كان مؤنثًا لا غير، كـ «الخيل»، و «الإبل»، و «الغنم» حذفت التاء، وإن كان مذكّرًا لا غير، وما يحضرني له مثال، أثبتَّها، إلحاقًا للمؤنث من هذا الجنس بجمع المؤنث، وللمذكر منه بجمع المذكر.

وإن جاء تذكيره وتأنيثه، كـ «البط» و «الدجاج»، جاز إلحاق التاء نظرًا إلى تذكيره، وحذفها نظرًا إلى تأنيثه.

---

(١) الأنعام: ١٦٠.

(٢) أي: فإثبات التاء في العدد واجب، أو ذكَّر «واجب» مُريدًا لفظ التاء.

(٣) النمل: ٤٨.

وما لا يدخله معنى التذكير والتأنيث ينظر فيه إلى اللفظ، فيؤنث نحو: «خمسة من الضرب»، ويذكَّر نحو: «خمس من البشارة»، ويجوز الأمران في نحو: «ثلاثة من النخل»، و «ثلاث من النخل»، لأنه يذكر ويؤنث، قال تعالى: ﴿**نخل مُنْقَعِر**﴾[١]، و ﴿**نخل خاوية**﴾[٢].

وإنما قلت: «ثلاثة أشياء»، ولم تنظر إلى لفظ «أشياء»، وإن كان اسم جمع كـ «طرفاء»[٣]، لأنه قائم مقام جمع «شيء»، فكأنه جمع، لا اسم جمع.

فإذا تقرر أمر التذكير والتأنيث في هذه الألفاظ العشرة، أعني من واحد إلى عشرة من جملة ألفاظ العدد الاثني عشر، قلنا: حكم هذه الألفاظ العشرة ما ذكرنا، أعني جَرْي الواحد والاثنين على القياس، وجَرْي الثمانية الباقية على غير القياس، في الظاهر، أين وقعت: تحت العشرة أو فوقها. فلهذا تقول: «ثلاثة عشر رجلاً»، و «ثلاثة وثلاثون رجلاً»، و «ثلاثة ومائة رجل»، إلا لفظ «عشرة» عند التركيب، فإنه يرجع إلى القياس، أي: تثبت التاء فيه في المؤنث، وتسقط في المذكر، نحو: «ثلاثة عشر رجلاً»، و «ثلاث عشرة امرأة»، وإنما رجع إلى القياس، لأن مميزه ليس بجمع حتى يؤنث العدد بالنظر إليه، وإنما وافق لفظ «عشرة» من بين سائر العقود مميزه في التذكير والتأنيث في التنييف، لأنه كان بلا نيِّف، أيضًا، موافقًا لمميزه تذكيرًا وتأنيثًا، كـ «عشرة رجال»، و «عشر نسوة»، على ما تقدَّم من التقرير.

وقد تبيَّن بما ذكرنا تعليل قوله:

٥ ـ الأعداد من «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»

قال ابن الحاجب:

أحد عشر، اثنا عشر؛ إحدى عشرة، اثنتا عشرة؛ ثلاثة عشر إلى تسعة عشر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة.

* * *

قال الرضيّ:

أي: أحد عشر، اثنا عشر للمذكر؛ إحدى عشرة، اثنتا عشرة للمؤنث، ثلاثة عشر إلى تسعة عشر للمذكر، ثلاث عشرة إلى تسع عشرة للمؤنث.

---

(١) القمر: ٢٠. (٢) الحاقة: ٧.

(٣) الطرفاء: ضَرْب من شجر العِضاه. (لسان العرب ٩/ ٢٢٠ (طرف)).

٦ ـ شين «عشرة»

قال ابن الحاجب:

وتميم تكسر الشين.

* * *

قال الرضيّ:

يعني شين «عشرة» المركب في المؤنث؛ لما كرهوا توالي أربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة، مع امتزاجها بالنيِّف الذي في آخره فتحة، عدلوا عن فتح وسطها إلى كسره، وأمّا الحجازيون فيعدلون عن حركة الوسط إلى السكون، لئلا يكون إزالة ثقل بثقل آخر؛ وهي الفصحى، وقد تفتح الشين على قلّة، لأن التركيب عارض، وربَّما سُكّن عين «عشر» المركّب بمتحرك الآخر[١] لاجتماع أربع فتحات: إحداها فتحة آخر النيف، نحو: «أحد عشر»، و «ثلاثة عشر» بخلاف: «اثنا عشر».

* * *

٧ ـ ألفاظ العقود

قال ابن الحاجب:

عشرون وأخواته فيهما.

* * *

قال الرضيّ:

يعني في المذكّر والمؤنث، وكان قياس هذه العقود أن يقال: «عَشَران رجلاً» مثنًى، و «ثلاث عشرات رجلاً» إلى «تسع عشرات رجلاً»، فقصدوا التخفيف، فحذفوا المضاف إليه، أعني لفظ عشرات، وكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة، لأنهما معًا عبارة عن عدد واحد، كـ «عشرة»، و «مائة»، و «ألف»؛ فكان المضاف مع المضاف إليه ككلمة واحدة مؤنَّثة بالتاء، فلمّا حذفوا المضاف إليه، صارت ككلمة حذف لامها، نحو: «عِزة»[٢]، و «ثُبة»[٣]؛ إلا أنه لم يستعمل «ثلاثة» بمعنى: ثلاث عشرات، كما استعمل نحو: «عِزة» و «ثُبة» محذوفة اللام، لأن المراد من وضع ألفاظ الأعداد بيان الكمية المعينة، ولو استعمل «ثلاثة» بمعنى

---

(١) أي: بعدد متحرِّك الآخر، وذلك في كلّ الأعداد المركَّبة ما عدا «اثنا عشر» و «اثنتا عشر».

(٢) العِزة: الجماعة والفرقة من الناس. (لسان العرب ١٥/ ٥٣ (عزا)).

(٣) الثُبَة: الجماعة من الناس، ووسط الحوض الذي يثوب إليه الماء. (لسان العرب ١٤/ ١٠٧ ـ ١٠٨ (ثبا)).

«ثلاث عشرات» لاشتبهت بالثلاثة التي في مرتبة الآحاد، فلم يحصل التعيين المقصود، ومن ثمة لا ترى في ألفاظ العدد لفظًا مشتركًا أصلاً، كما يجيء في غيرها من الألفاظ. وسيجيء في باب الجمع أنّ جمع المؤنث بالتاء المحذوف لامه شائع الواو والنون، نحو: «قلون»[1]، و «ثبون»، و «مِئون»، فقيل «عشرون»، و «ثلاثون» تشبيهًا لها بهذه المحذوفة اللام.

وابتدىء بتغيير «عَشَران» المثنى إلى لفظ «عشرون» المصوغ صيغة المجموع، ليكون كالتوطئة للجمع غير القياسيّ، في أخواتها التي بعدها، إذ جمع المثنى غير قياسيّ، لم يجيء إلا مضافًا لفظًا أو معنى إلى مثنى آخر، كما في قوله تعالى: ﴿فقد صَغَت قلوبُكما﴾[2] على ما يجيء في باب المثنى.

وإنما غيِّر لفظ الواحد في «عِشرون»، بكسر العين فيه، بخلاف أخواته، فإنه لم يجيء فيها تغيير، لإمكان الجمع في «ثلاثون»، مثلاً، فإنه جمع «ثلاثة» أيضًا، إذ هو ثلاثة عشر مرّات، وكذا «أربعون» وغيره، ولا يمكن دعوى جمعيَّة «العشرة» في «عشرون» بوجه، فقصدوا بتغييره إلى جعله كبناء مستأنف. فالواو والنون في «عشرون» وأخواته، كالجبر مما حُذف، كما قيل في: «عِزون»، و «كرون»؛ وليس من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم، لأن التغليب يكون عند الاجتماع، كـ «المسلمون» في الرجال والنساء، و «الطويلون» في الرجال والجِمال، وأنت تقول: «عشرون امرأة»، و «عشرون جَمَلاً». بَلَى، يمكن دعوى التغليب في نحو: «عشرون رجلاً وامرأة»، و «عشرون رجلاً وجَمَلاً».

* * *

٨ ـ الأعداد فوق العشرين

قال ابن الحاجب:

أحد وعشرون، إحدى وعشرون، ثم بالعطف بلفظ ما تقدم إلى تسعة وتسعين؛ مائة، وألف، مائتان، وألفان، فيهما، ثم على ما تقدم.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «بلفظ ما تقدم»، أي: يكون المعطوف الذي هو العقد، والمعطوف

---

(١) القلون: جمع قُلة، وهي عود يُجعل في وسطه حبل، ثمّ يُدفن ويُجعل للحبل كفّة فيها عيدان، فإذا وطىء الظبي عليها، عضّت على أطراف أكارعه. والقُلة أيضًا: عودان يلعب بهما الصبيان. (لسان العرب ١٥/ ١٩٩ (قلا)).

(٢) التحريم: ٤.

عليه، أي: النيّف، بلفظ ما تقدم في التذكير والتأنيث، فـ «العشرون» لهما، ولفظ «أحد» و «اثنان» على القياس، و «ثلاثة» إلى «تسعة» على خلاف القياس في الظاهر.

قوله: «فيهما»، أي في المذكر والمؤنث. قوله: «على ما تقدم» يعني ترجع من ابتداء كل «مائة» إلى انتهائها: إلى أول العدد على الترتيب المذكور، وتعطف «المائة» على ذلك العدد، نحو: «أحد ومائة»، «اثنان ومائة»، «ثلاثة ومائة»، أو تعطفه على المائة، نحو: «مائة وأحد»، «مائتان وأحد»، «ألف واثنان»، في غير المعلوم معدوده وفي المعلوم: «مائة ورجل»، «ألف ورجلان»، «مائة وثلاثة رجال».

والأوّل، أي عطف الأكثر على الأقلّ، أكثر استعمالاً. ألا ترى أن العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير، فـ «ثلاثة عشر» في تقدير: ثلاثة وعشرة، وكذا «ثلاثة وعشرون»، أكثر من «عشرون وثلاثة» فإذا وصلت إلى الألف، استأنفت العَملَ، فيكون بين كل ألف إلى تمام ألف آخر، كما مِن أول العدد إلى الألف، تعطف الألف على ذلك العَدَد المنيف عليه، نحو: «أحد وألف»، «عشرة وألف»، «عشرون وألف»، «مائة وألف»، «مائتان وألف»، «ثلاثمائة وألف».

وإن شئت، جعلت الألف معطوفًا عليه، كما ذكرنا في «المائة» مع ما أناف عليها.

وكان القياس أن يكون للعاشر من الألوف اسمًا مستأنفًا، ثم للعاشر من ذلك العاشر اسمًا مستأنفًا، وهكذا لا إلى نهاية، كما كان للعاشر من العشرات اسم «المائة»، وللعاشر من المئات اسم «الألف»، إلا أنهم لمّا رأوا أن الأعداد لا نهاية لها، وكان وضع لفظ لكل عاشر من العقود يؤدّي إلى وضع ما لا نهاية له من الألفاظ، وهو محال، اقتصروا على الألف، فقالوا: «عشرة آلاف»، و «أحد عشر ألفًا» إلى «عشرين ألفًا»، إلى «مائة ألف»، «مائتي ألف»، «ثلاثمائة ألف»، إلى «ألف ألف»[1]، ثم «مائة وألف ألف»، «مائتان وألف ألف»، «ثلثمائة وألف ألف»، إلى «ألف وألف ألف»، و«ألفان وألف ألف»، و «ثلاثة آلاف وألف ألف»، إلى «ألف ألف ألف»[2]؛ وهكذا إلى ما لا نهاية.

ولم يقولوا: «عشر مائة»، بل قالوا: «ألف»، ولا «أحد عشرة مائة»،

---

(١) أي: مَلْيون، وهو تعريب لكلمة Million الفرنسيّة.
(٢) أي: مليار، وهو تعريب لكلمة Milliard الفرنسيّة.

بل «مائة وألف»، ولا «ثلاث عشرة مائة»، بل «ثلاثمائة وألف».

و «ثلاثة» وأخواتها إذا أضيفت إلى «المائة»، وجب حذف تائها، سواء كان مميز «المائة» مذكرًا أو مؤنثًا، نحو: «ثلثمائة[1] رجل أو امرأة». وإذا أضيفت إلى «آلاف»، وجب إثبات تائها، سواء كان مميز الآلاف مذكَّرًا أو مؤنثًا، نحو: «ثلاثة آلاف رجل أو امرأة»، لأن مميزها «المائة» و «الألف» لا ما أضيف إليه «المائة» و «الآلاف».

وأصل «مائة»: «مِئْية»، كـ «سِدْرة»، حذفت لامها، فلزمها التاء عوضًا منها، كما في «عِزَة» و «ثُبة»، ولامها ياء، لما حكى الأخفش: «رأيت مِئيًا» بمعنى: مائة. وإنما يكتب «مائة» بالألف بعد الميم، حتى لا يشتبه بصورة «مِنْه». فإذا جُمع أو ثُنِّي، حذفت الألف.

* * *

٩ ـ لغات «ثماني عشرة»

قال ابن الحاجب:

وفي «ثماني عشرة»: فتح الياء، وجاء إسكانها، وشذّ حذفها بفتح النون.

* * *

قال الرضيّ:

أمَّا الفتح، فلأن الياء تحتمل الفتح لخفته، كما في «رأيت القاضيَ» وجاء إسكانها كثيرًا، لتثاقل المركّب بالتركيب، كما أسكنت في «معد يكرب»، و «قالي قلا»، و «بادي بدا» وجوبًا، وجاز حذف الياء، مع قلّته، للاستثقال أيضًا، وبعد حذف الياء؛ ففتح النون أولَى من كسرها، ليوافق أخواته، لأنها مفتوحة الأواخر مركَّبة مع «العشرة»، ويجوز كسرها لتدلّ على الياء المحذوفة. وقد تحذف الياء في «ثماني»، في غير التركيب، ويجعل الإعراب على النون، قال [من الرجز]:

٥٢٦ ـ لهـا ثـنـايـا أَرْبَـعٌ حِـسـانُ ... وَأَرْبَـعٌ فَـثَـغْـرُهـا ثـمـانُ

---

(١) تُكتب «ثلاثمائة» بالألف، وبلا ألف «ثلاثمئة»، وبالفصل: «ثلاث مئة».

٥٢٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٣٦٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٤؛ ولسان العرب ٤/ ١٠٣ (ثغر)، ١٣/ ٨١ (ثمن).

اللغة: الثنايا: جمع ثنية وهي أربعٌ من مقدّم الأسنان، ثنتان من فوق وثنتان من تحت. والرباعيات أربع كذلك تجاور الثنايا من فوق ومن تحت يمينًا وشمالاً.

المعنى: ترى مقدّم أسنانها الثماني عند ابتسامها، أي لا تضحك فتُرى نواجذها.

وفي الحديث: «صلَّى ثمانَ ركعات»[١]، بفتح النون، وقد يُفعل ذلك بـ «رباعٍ»[٢] و «جوارٍ» ونحوهما.

* * *

١٠ ـ لفظة «بضع»

و «البضعُ» بكسرة الباء، وبعضهم يفتحها: ما بين الثلاثة إلى السبعة، تقول: «بضعة رجال»، و «بضع نسوة»، و «بضعة عشر رجلاً»، و «بضع عشرة امرأة» إذا لم يقصد التعيين.

قال الجوهري[٣]: إذا جاوزت لفظ العشرة، ذهب البضع، فلا تقول: «بضع وعشرون»، والمشهور جواز استعماله في جميع العقود.

* * *

١١ ـ تمييز الأعداد

قال ابن الحاجب:

ومميز «الثلاثة» إلى «العشرة»، مخفوض مجموع لفظًا أو معنى إلا في: «ثلاثمائة» إلى «تسعمائة»، وكان قياسها «مئات» أو «مئين». ومميز «أحد عشر» إلى «تسعة وتسعين» منصوب مفرد، ومميز «مائة» و «ألف»، وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «إلى العشرة»، الحدّ ههنا داخل في المحدود، أعني أن مميز «الثلاثة» و «العشرة» أيضًا مخفوض مجموع؛ أما خفضه بالإضافة، فلأن الكلمة تصير بها

= **الإعراب**: **«لها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر. **«ثنايا»**: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدّرة. **«أربع»**: نعت «ثنايا» مرفوع بالضمة. **«حسان»**: نعت «ثنايا» مرفوع بالضمّة. **«وأربع»**: الواو: حرف عطف، «أربع»: معطوف على «أربع». **«فثغرها»**: الفاء: استئنافيّة، «ثغرها»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«ثمان»**: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

الشاهد فيه قوله: «ثمان» حيث حذف ياء «ثماني» رغم إفرادها، جاعلاً إعرابها على النون.

(١) تمامه: فلم يره أحد.
انظر: التمهيد ٨/ ١٣٦.

(٢) الرباعي والرباعُ: الذكر من الإبل إذا طلعت رباعيته، وذلك إذا دخل في السنة السابعة. (لسان العرب ٨/ ١٠٨ (ربع)).

(٣) الصحاح ٣/ ١١٨٦ (بضع).

أخفّ على ما مرّ قبل، وقد تترك الإضافة، فيقال: «ثلاثةٌ أكلبٌ»، على البدل.

وربّما جاء في الشعر، نحو: «ثلاثة أثوابًا»، وإنما شذ النصب لأن المعدود في الأصل كان موصوفًا كما تقدم، وهو المقصود، فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات.

وأمّا النصب في «أحد عشر رجلاً»، فيسيجيء القول فيه.

وأمّا الإضافة إلى الجمع؛ فلأن ذلك المضاف إليه، كان في الأصل، كما تقدم، موصوفًا، ثم أضيف العدد إليه للتخفيف. وأصل موصوف الثلاثة فما فوقها أن يكون جمعًا.

وأمّا إفراد مميز ما فوق العشرة، فلما يجيء.

* * *

قوله: «لفظًا أو معنى»، الجمع المعنوي إمّا اسم الجنس «كالتمر» و «العسل»، أو اسم الجمع كـ «الرهط» و «القوم» والأكثر أنه إذا كان المفسّر أحدهما، فُصل بـ «مِنْ»، نحو: «ثلاثة من الخيل»، و «خمس من التمر»، وذلك لأنهما، وإن كانا في معنى الجمع، لكنهما بلفظ المفرد، فكُرِه إضافة العدد إليهما، بعد ما تمهّد من إضافته إلى الجمع.

وقال الأخفش: لا يجوز إضافة العدد إليهما؛ وهو باطل، لقوله تعالى: ﴿تسعةُ رَهْطٍ﴾[1]، وقالوا: «ثلاثة نفر»، وقال [من الوافر]:

٥٢٧ ـ ثَلاثَةُ أَنْفُسٍ وثَلاثُ ذَوْدٍ لَقَدْ جارَ الزمانُ على عِيالي

---

(١) النمل: ٤٨.

٥٢٧ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٧٠؛ والأغاني ٢/ ١٤٤؛ والإنصاف ٢/ ٧٧١؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٩٤؛ والخصائص ٢/ ٤١٢؛ والكتاب ٣/ ٥٦٥؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٨ (ذود)، ٦/ ٢٢٥ (نفس)؛ ولأعرابيّ أو للحطيئة أو لغيره في الدرر ٤/ ٤٠؛ ولأعرابيّ من أهل البادية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥؛ وبلا نسبة في الدرر ٦/ ١٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٠٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٥٣، ٢/ ١٧٠.

اللغة: الذود: الإبل من ثلاثة إلى عشرة. جار: ظلم.

المعنى: لقد جار عليه الزمان وأفقده ناقة حلوبًا بعد أن كانت لطعام عياله.

الإعراب: «**ثلاثة**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «نحن ثلاثة»، وقيل: «ثلاثة»: مبتدأ مرفوع خبره محذوف تقديره: «ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون»، وهو مضاف. «**أنفس**»: مضاف إليه مجرور. «**وثلاث ذود**»: معطوفة على «ثلاثة أنفس» فهي مثلها. «**لقد**»: اللام: واقعة في جواب قسم محذوف، «قد»: حرف تحقيق. «**جار**»: فعل ماضٍ. «**الزمان**»: فاعل مرفوع. «**على عيالي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جار»، وهو مضاف، والياء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. =

ثم نقول: إن لم يكن للمعدود إلا جمع قلة، أضيف العدد إليه وإن لم يكن له إلا جمع كثرة، أضيف العدد إليه؛ كـ «ثمانية أقلام»، و «أربعة رجال» وإن كان له الجمعان معًا، أضيف العدد في الغالب إلى جمع القلة، لمطابقة العدد للمعدود قلَّةً، نحو: «ثلاثة أجبال» وقد جاء: ﴿ثلاثة قُرُوء﴾[1]، مع وجود «أَقْراء»، وليس بقياس.

وقال المبرّد: يجوز قياسًا: «ثلاثة كلاب»، بتأويل: ثلاثة من كلاب، وليس بمشهور.

* * *

قوله «إلا في ثلثمائة إلى تسعمائة»، استثناء من قوله: «مجموع»، لأن «المائة» المضاف إليها «ثلاثة» إلى «تسعة» مفردة غير مجموعة، وكان القياس «ثلاث مئات»، لأن للمائة جمعين: أحدهما في صورة جمع المذكر السالم، وهو: «مِئون»، وقد تقدم أن العدد لا يضاف إليه، فلم يبق إلاّ «مئات» يضاف إليها، لعَوَز جمع التكسير[2]، كما في ﴿ثلاث عَوْرات﴾[3]، لكنهم كرهوا أن يَلِي التمييز المجموعُ بالألف والتاء، بعدَ ما تعوَّد المجيء بعدَ ما هو في صورة المجموع بالواو والنون، أعني: «عشرين» إلى «تسعين»، فاقتُصِر على المفرد، مع كونه أخصر، وارتفاع اللبس.

وقد جاء في ضرورة الشعر: «ثلاث مِئِين»، و «خمس مِئين»؛ قال [من الطويل]:

٥٢٨ ـ ثَلاثُ مِئينِ للمُلُوكِ وَفَى بها ... ردائي وجَلَّتْ عَنْ وُجوهِ الأهاتِمِ

= جملة «نحن ثلاثة...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة القسم المحذوفة: لا محل لها من الإعراب. وجملة «لقد جار الزمان»: جواب القسم لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «ثلاث ذود» حيث أضاف العدد إلى معدوده الذي هو اسم جمع.

(١) البقرة: ٢٢٨.

(٢) أي: لعدم وجوده.

(٣) النور: ٥٨.

٥٢٨ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ٣١٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٠ ـ ٣٧٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٣١٧ (ردى)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٠؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٦٢٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٢١، ٢٣؛ والمقتضب ٢/ ١٧٠.

اللغة: الرداء: الثوب. جلّت: كشفت. الأهاتم: أي بنو الأهتم.

المعنى: إنه وفى للملوك بثلاثمئة بعير، وكشف عن وجوه بني الأهتم.

الإعراب: **«ثلاث»**: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«مئين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم. **«للملوك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «وفى». **«وفى»**: فعل ماضٍ. **«بها»**: جار=

وبعضهم يقول في «مِئُون»: «مُؤُون» بضم الميم، وبعضهم يُشِمّ كسر ميم «مائة» في الواحد أيضًا شيئًا من الضم، ولا يُبيِّن الضم، وذلك هو الإخفاء.

قال الأخفش: لو ضممت ميم «مئات»، فقلت: «مُؤات» كما في «مؤون» جاز، وبعضهم يجعل نون «مئين» معتقب الإعراب كـ «سنين» كما يجيء في الجمع.

وقال الأخفش: هو «فِعْلين» في الأصل كـ «غِسْلين»، فحُذفت اللام؛ فهو عنده مفرد، وليس بشيء، إذ لو كان مفردًا، لقيل لمائة واحدة: «مئين». ولعله عنده اسم جمع، وقال بعضهم: هو: «فِعِيل»، كـ «عِصِيّ»، فأبدلت الياء الأخيرة نونًا؛ وقولُه [من الرجز]:

٥٢٩ - حَيْدَةُ خالي ولَقيطٌ وعَلي وحَاتِمُ الطَّائيُّ وَهَّاب المِئي

= ومجرور متعلّقان بـ «وفى». «ردائي»: فاعل «وفى» مرفوع، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. «وجلت»: الواو: حرف استئناف، «جلّت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «عن وجوه»: جار ومجرور متعلّقان بـ «جلّت»، وهو مضاف. «الأهاتم»: مضاف إليه مجرور.

جملة «ثلاث مئين...»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «وفى بها»: في محلّ رفع خبر المبتدأ. وجملة «جلّت»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «ثلاث مئين» حيث جمع «مئة» على «مئين» وهذا الجمع للضرورة. والقياس «ثلاث مئة».

٥٢٩ - **التخريج**: الرجز لامرأة من بني عقيل في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧؛ ولسان العرب ١٢/ ١١٥ (حتم)؛ ونوادر أبي زيد ص ٩١؛ ولقصيّ بن كلاب في المقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥؛ ولامرأة في شرح شواهد الشافية ص ١٦٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠، ١١/ ٣٧٤، ٣٧٦؛ والخصائص ١/ ٣١١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٣٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٣٤؛ ولسان العرب ٣/ ١٦٠ (حيد)، ١٥/ ٢٧٠ (مأي)؛ والمنصف ٢/ ٦٨.

اللغة: حيدة، ولقيط، وعلي: أعلام أشخاص.

المعنى: إني أعظم شأنًا وأرفع منزلة لأن حيدة ولقيط وعلي وحاتم أخوالي، وكفاني فخرًا بهذا الطائي الجواد الكريم.

الإعراب: «حيدة»: مبتدأ مرفوع بالضمّة. «خالي»: خبر مرفوع بالضمة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر بالإضافة. «ولقيط»: الواو: حرف عطف، «لقيط»: اسم معطوف مرفوع بالضمة الظاهرة. «وعلي»: الواو: حرف عطف، «علي»: اسم معطوف مرفوع بالضمة الظاهرة. «وحاتم»: الواو: حرف عطف، «حاتم»: اسم معطوف مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. «الطائي»: صفة أولى مرفوعة بالضمة الظاهرة. «وهاب»: صفة ثانية مرفوعة وعلامة رفعها الضمة. «المئي»: مضاف إليه مجرور.

جملة «حيدة خالي»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «المئي» حيث حذف النون، للضرورة. وأصله «المئين».

عند الأخفش، في الأصل: «المِئين»، حذف النون ضرورة، وحكى عن يونس أنه مطروح الهاء كـ «تَمْرة» و «وتمر». وليس بمستقيم، إذ القياس، إذن: «مِئَى»، كـ «مِعَى»، كما تقول في «لِثة»: «لِثَى»، وفي «ظبة»: «ظُبى».

وقد قيل: أصله: «مَئِيّ» كـ «كليب»، كُسرت الفاء كما قيل في «شَعير»: «شِعير» وفي «رَغيف»: «رِغيف»، لكون العين حرف حَلق، كما يجيء في التصريف، ثم خفّف لأجل القافية؛ و «مَئِيّ» كـ «كَليب» غير مسموع، ففي هذا القول نظر.

قوله: «ومميز أحد عشر إلى تسعة وتسعين منصوب مفرد» أما نصبه، فلتعذر الإضافة إليه؛ أمّا مِن «أحد عشر» إلى «تسعة عشر»، فكراهتهم أن تُجعل ثلاثة أسماء كاسم واحد.

فإن قلت: فقد قالوا: «ثلاثة عشر زيدٍ»، و «خمسة عشرِك»، فجازت الإضافة إلا في «اثني عشر» كما مرَّ في باب المركب، قيل: ليس هذا مثله، لأن المضاف إليه إذا كان مميزًا، فهو المقصود بالأول في المعنى، وإنما جيء به لبيانه، فكأَنَّ الجميع كالشيء الواحد، والمضاف إليه في نحو: «ثلاثة عشرك» شيء آخر.

وأمّا «عشرون» وأخواته، فلأن النون ليست للجمع حقيقة حتى تحذف، بل هي مشبهة بها.

فإن قيل: فقد يقال: «أَرضو زيد»، و «كُرُو عَمْرو»، وهذه النون مثلها، قلت: بل نون «عشرون» وأخواتها أبعد منها من نون الجمع، لأن «أرضون» جمع «أرض»، حقيقةً، وإن لم يكن قياسًا، بخلاف «عشرين» وأخواتها، فإنها ليست جمع «عشر»، و «ثلاث» و «أربع»، لما مرَّ في أول الباب.

ولم تمكن الإضافة مع إثبات النون أيضًا، لمشابهتها لنون الجمع؛ وربَّما جاء: «عشرو درهمٍ»، و «أربعو ثوبٍ»، وهو قليل.

وأمّا إفراده، فلأن جمعيته الأصلية التي كانت له حين كان موصوفًا إنما حوفظ عليها حال الإضافة إليه، لأن المضاف إليه غير فضلة، بل من تمام الأول كالموصوف، فما بقيت الجمعية له مضافًا، كما كانت له موصوفًا، فلما تعذَّرت الإضافة، ونصب على التمييز، وهو في صورة الفضلات، لم يبق كالموصوف الذي هو عمدة حتى يجب مراعاة حاله، والجمعية مفهومة من العدد المتقدّم، والمفرد أخصر، فاقتصر عليه.

ومع صيرورة المعدود في صورة الفضلات، يُراعَى أصله حين كان موصوفًا،

فلا يوصف، في الأغلب، إلاّ هو، دون العدد، لأنه هو المقصود، من حيث المعنى والمعدود، وإن كان مقدّمًا، كالوصف له.

تقول: «عندي عشرون رجلاً شجاعًا»، كما يوصف هو إذا كان مضافًا إليه، قال الله تعالى: ﴿**إنّي أرى سبع بقرات سمانٍ**﴾[1]، ويجوز وصف العدد أيضًا لكن على قلة.

* * *

قوله: «وتثنيتهما، وجمعه» أي: تثنية «المائة» و «الألف»، وجمع «الألف»، إذ «المائة» لا تجمع مضافًا إليها «ثلاث» وأخواته، كما مرَّ وإن لم يضف إليها «ثلاث» وأخواته، جُمِعت، وأضيف ذلك الجمع إلى المفرد، نحو: «مئات رجل».

* * *

قوله: «مخفوض مفرد»، أمّا خفضه فعلى الأصل، كما ذكرنا في نحو: «ثلاثة رجال»، وأمّا إفراده، فلما جرّأهم عليه إفراد المميز المنصوب الذي قبله، مع أنه أخفّ من الجمع، ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمع؛ ومرتبة الآحاد جمع قلّة. وحكم جمع القلة عندهم حكم الإفراد في كثير من الأشياء، كتصغيرهم له على لفظه، وجمعهم له مرة بعد أخرى جمعَ التكسير، وأمّا هذه المرتبة فمشهور كثرتها، لا كمرتبة الآحاد، فأغنت عن جمع تمييزها.

وقد يجمع مميز «المائة»، نحو: «مائة رجال»، وقد يفرد منصوبًا، قال [من الوافر]:

٥٣٠ ـ إذا عاشَ الفَتَى مِائَتَينِ عامًا ... فَقَدْ ذَهَبَ اللذاذَةُ والفَتاءُ

---

(١) يوسف: ٤٣.

٥٣٠ ـ **التخريج**: البيت للربيع بن ضبع في أمالي المرتضى ١/ ٢٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٥؛ والدرر ٤/ ٤١؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٣؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥٢٥؛ والكتاب ١/ ٢٠٨، ٢/ ١٦٢؛ ولسان العرب ١٥/ ١٤٥ (فتا)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨١؛ وهمع الهوامع ١/ ١٣٥؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٢٩٩؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٣٢؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٣؛ وشرح المفصّل ٦/ ٢١؛ ومجالس ثعلب ص ٣٣٣؛ والمقتضب ٢/ ١٦٩؛ والمنقوص والممدود ص ١٧.

اللغة: الفتاء: الفتوّة.

المعنى: إذا كبر الإنسان في السنّ ذهبت لذاذته وفتوّته.

الإعراب: «**إذا**»: ظرف زمان يتضمّن معنى الشرط متعلّق بجوابه. «**عاش**»: فعل ماض. «**الفتى**»: فاعل مرفوع. «**مئتين**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنّه مثنّى. «**عامًا**»: تمييز منصوب. «**فقد**»: الفاء: واقعة في جواب الشرط، «قد»: حرف تحقيق. «**ذهب**»: فعل ماضٍ. «**اللذاذة**»: فاعل =

قال المصنف، ونِعْم ما قال، فيمَن قرأ قوله تعالى: ﴿ثَلاثِمَائة سِنين﴾[١] بالتنوين، وهي من غير حمزة والكسائي، أنه على البدل، لا على التمييز، وإلا لزم الشذوذ من وجهين: جمع مميز «المائة» ونصبه؛ فكأنه قال: ولبثوا سنين، قال: وكذا قوله تعالى: ﴿اثنتي عشرة أسباطًا﴾[٢]. وإلا لزم الشذوذ بجمع المميز.

قال الزجّاج: لو انتصب «سنين» على التمييز، لوجب أن يكونوا: لبثوا تسعمائة سنة. ووجهه أنه فهم أن مميز «المائة» واحد من مائة، كقولك: «مائة رجل»، فـ «رجل» واحد من المائة فلو كان «سنين» تمييزًا، لكان واحدًا من ثلثمائة، وأقل السنين ثلاثة، فكأنه قال: ثلاثمائة ثلاث سنين، فتكون تسعمائة.

قال المصنف، وهذا يطرد في قوله تعالى: ﴿اثنتي عشرة أسباطًا﴾[٣]، فلو كان تمييزًا، لكانوا ستَّةً وثلاثين، على رأيه[٤]، قال: وهذا الذي ذكره الزجّاج يرد على قراءة حمزة والكسائي، لأنهما قرآ: ﴿ثلاثمائةِ سنين﴾[٥] بالإضافة، فـ «سنين» عندهما تمييز، لا غير، وإن لم يكن منصوبًا.

ولا شكّ أن قراءة الجماعة أقيس من قراءتهما عند النحاة، وما ذكره الزجّاج غير لازم، وذلك لأن الذي ذكره مخصوص بأن يكون التمييز مفردًا، أما إذا كان جمعًا، فالقصد فيه كالقصد في وقوع التمييز جمعًا في نحو: «ثلاثة أثواب»، مع أن الأصل في الجميع الجمع، وإنما عُدل إلى المفرد لعلة، كما تقدم، فإذا استعمل المميز جمعًا، استعمل على الأصل.

وما قاله الزجّاج، إنما كان يلزم أن لو كان ما استعمل جمعًا، استعمل كما استعمل المفرد؛ أمَّا إذا استعمل الجمع على أصله، فيما وضع العدد له، فلا.

هذا آخر كلام المصنف.

وإذا وصفت المميِّز، جاز لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى، نحو:

= مرفوع. «والفتاء»: الواو: حرف عطف، «الفتاء»: معطوف على «اللذاذة» مرفوع.
جملة «إذا عاش»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «عاش...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ذهب»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها من الإعراب.
الشاهد فيه قوله: «مئتين عامًا» حيث أُفرد الاسم (المميز) ونُصب بعد «مئتين» للضرورة، وكان الوجه حذف نون «مئتين» وخفض ما بعدها، إلاّ أنّها شبّهت للضرورة بالعشرين ونحوها مما يثبت نونه، وينصب ما بعده.

(١) الكهف: ٢٥.
(٢) الأعراف: ١٦٠.
(٣) الأعراف: ١٦٠.
(٤) أي: على رأي الزجّاج.
(٥) الكهف: ٢٥.

«ثلاثون رجلاً ظريفًا وظُرفاء»، و «مائة رجل طويلٍ وطوالٍ»، قال [من الكامل]:

٥٣١ - فيها اثْنَتانِ وأَرْبَعونَ حَلُوبَةً سودًا كخافيةِ الغرابِ الأَسْحَمِ

واعلم أن سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد، في أيَ درجة كان، صفةً، نحو قولك: «سبعة طوال»، و «أحد عشر طويلاً»، و «مائة أبيض»، لأن المقصود من التمييز التنصيصُ، وهو معدوم في أكثر الأوصاف. بَلَى، إن كانت الصفة مختصة ببعض الأجناس، لم يستقبح، نحو: «ثلاثة علماء»، و «مائة فاضل»، كما قلنا في: «هذا الأبيض»، و «هذا العالم».

وإذا أضفت العدد المركب، نحو: «أحد عشرك»، و «خمسة عشر زيد»، فعند سيبويه الاسمان باقيان على بنائهما لبقاء موجبه، أي التركيب، والإضافة عنده لا تخلّ بالبناء، كما لا يخلّ به الألف واللام اتفاقًا، نحو: «الأحدَ عشرَ»، وإن كانت الإضافة واللام من خواصّ الأسماء.

وأمَّا الأخفش والفرّاء، فإنّهما فرّقا بين اللام والإضافة، وذلك لأن ذا اللام كثيرًا ما يوجد في غير هذا الموضع مبنيًا، كـ «الآن»، و «الذي» وأخواته، و «الأمس» عند بعضهم. وأمَّا المضاف، فلا يكون إلا معربًا، إلاّ «لَدُن» وأخواته، ألا ترى إلى إعراب «أيّ» للزوم إضافته، مع ثبوت علة البناء فيه، وإلى إعراب «قبل»، و «بعد»، وأخواتهما مع الإضافة، والبناء عند القطع عنها.

وأمَّا بناء «غلامي»، على مذهب النحاة، وبناء «حيث»، و «إذا»، ونحو قوله [من الطويل]:

---

٥٣١ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ١٩٣؛ والحيوان ٣/ ٤٢٥؛ وخزانة الأدب ٧/ ٣٩٠؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٣/ ٦٢٥؛ وشرح المفصل ٣/ ٥٥، ٦/ ٢٤.

اللغة: الحلوبة: أي المحلوبة؛ ويقال: ناقة حلوب وحلوبة. الخافية: جمعها الخوافي، وهي ريشات إذا ضمّ الطائر جناحيه خفيت. الأسحم: الأسود.

المعنى: في حمولتها اثنتان وأربعون ناقة تحلب، سود كخوافي الغراب الشديد السواد. وقد ذكر سوادها دون سائر الألوان لأنّها أعزّ النوق وأنفسها.

الإعراب: **«فيها»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«اثنتان»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع بالألف لأنّه ملحق بالمثنّى. **«وأربعون»**: الواو: حرف عطف، «أربعون»: اسم معطوف على «اثنتان» مرفوع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«حلوبة»**: تمييز منصوب. **«سودًا»**: نعت «حلوبة»، أو حال من العدد «اثنتان وأربعون»، أو حال من «حلوبة». **«كخافية»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف صفة لـ «سودًا»، وهو مضاف. **«الغراب»**: مضاف إليه مجرور. **«الأسحم»**: نعت «الغراب».

جملة «فيها اثنتان...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة أو استئنافيّة.

الشاهد فيه قوله: «اثنتان وأربعون حلوبةً» حيث جاء مميز العدد «اثنتان وأربعون» مفردًا وهو «حلوبة» على اللفظ، ويصح أن يأتي جمعًا على المعنى.

على حِينَ عاتَبْتُ المشيبَ على الصِّبا   وقُلْتُ أَلَمّا تَصْحُ والشيبُ وازعُ[(١)]

فقد مضى الكلام عليه في مواضعه.

فالأخفش يعرب ثاني الاسمين قياسًا مع الإضافة، نحو: «جاءني خمسة عشر زيد»، إجراءً له مجرى «بعلبك»؛ والفرّاء يجعل جزأي المركب عند الإضافة معربين إعراب المضاف والمضاف إليه، لشبهه لفظًا بالمضاف والمضاف إليه، فيكون «خمسة عشر زيد»، كـ «ابن عرس زيد».

* * *

١٢ ـ حكم العدد إذا كان المعدود مؤنّثًا واللفظ مذكّرًا، أو بالعكس

قال ابن الحاجب:

وإذا كان المعدود مؤنثًا واللفظ مذكّرًا، أو بالعكس، فوجهان.

* * *

قال الرضيّ:

يعني مثل قولك: «شخص»، إذا أطلقته، على امرأة، وقولك: «نفس»، إذا أطلقتها على «رجل». ففي الأول: المعدود، وهو المرأة، مؤنث، ولفظ «الشخص» مذكر، وفي الثاني: المعدود، وهو رجل، مذكّر، ولفظ «النفس» مؤنّث، فلك أن تعتبر اللفظ وهو الأقيس والأكثر في كلامهم، لما ذكرنا في الموصولات، فتقول: «ثلاثة أشخص»، أي: نساء، و «ثلاث أنفس»، أي: رجال، ويجوز اعتبار المعنى، كـ «ثلاثة أنفس» للرجال، و «ثلاث أشخص» للنساء، قال [من الطويل]:

٥٣٢ ـ فكانَ مِجَنّي دونَ مَنْ كُنْتُ أَتّقي   ثلاثُ شُخُوصٍ كاعبانِ ومُعْصِرُ

---

(١) تقدّم بالرقم ٤٨٨.

٥٣٢ ـ التخريج: البيت لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ١٠٠؛ والأشباه والنظائر ٥/ ٤٨، ١٢٩؛ والأغاني ١/ ٩٠؛ وأمالي الزجاجي ص ١١٨؛ والإنصاف ٢/ ٧٧٠؛ وخزانة الأدب ٥/ ٣٢٠، ٣٢١، ٧/ ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٨؛ والخصائص ٢/ ٤١٧؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٦٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٦٦؛ ولسان العرب ٧/ ٤٥ (شخص)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٨٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٢٠؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٧٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٥١٩؛ وعيون الأخبار ٢/ ١٧٤؛ والمقتضب ٢/ ١٤٨؛ والمقرب ١/ ٣٠٧.

اللغة: المجن: الترس. أتّقي: أحذر. الكاعب: الفتاة الناهد. المعصر: الفتاة الشابة.

المعنى: وكان يسترني عن أعين الناس ثلاثة أشخاص: فتاتان ناهدتان وأخرى قد بلغت سنّ الإدراك.

الإعراب: **«فكان»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. **«مجنّي»**: خبر «كان» منصوب، وهو مضاف، والياء: في محلّ جرّ بالإضافة. **«دون»**: ظرف منصوب متعلق بمحذوف حال من «مجنّ»، =

١٣ ـ عدم تمييز الواحد والاثنين

قال ابن الحاجب:

ولا يميَّز «واحد» ولا «اثنان»، استغناءً بلفظ التمييز عنهما، نحو: «رجل» و «رجلان»، لإفادة النص المقصود بالعدد.

* * *

قال الرضيّ:

إنما لم يميَّز «واحد» و «اثنان»، لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصيَّة العدد، لمَّا لم يكن الجمع يفيد ذلك، فلو قالوا: «رجال»، لم يُعلم عددهم، ولو قالوا: «ثلاثة» واقتصروا، لم يُعلم ما هي؟ فلما كان نحو: «رجل» و «رجلان» يفيد المعنيين معًا، استغنى عن ذكر لفظ العدد معه، فلم يقولوا: «واحد رجلٍ» ولا «واحد رجلين»، ولا «واحد رجال»، لأن لفظة «رجل» وحدها، تفيد الوحدة والمعدود، ولم يقولوا: «اثنا رجل»، ولا «اثنا رجال»، لأن لفظة «رجلين» تفيد الاثنينيّة، وقوله [من الرجز]:

٥٣٣ ـ كأنّ خُصْيَيْهِ مِنَ التَّدَلْدُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فيهِ ثِنْتا حَنْظَلِ

ضرورة.

* * *

= وهو مضاف. «من»: اسم موصول مبنيّ في محلّ جرّ بالإضافة. «كنت»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «كان». «أتّقي»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. «ثلاث»: اسم «كان» مرفوع، وهو مضاف. «شخوص»: مضاف إليه مجرور. «كاعبان»: بدل من «ثلاث» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. «ومعصر»: الواو: حرف عطف، «معصر»: معطوف على «كاعَبان» مرفوع.

جملة «كان مجني...»: بحسب ما قبلها. وجملة «كنت أتّقي»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أتّقي»: في محل نصب خبر «كنت».

الشاهد فيه قوله: «ثلاث شخوص»، والقياس: «ثلاثة شخوص» لأنّ «شخص» مذكر. ولكن الشاعر راعى المعنى المقصود من «الشخوص» الذي رشّحه وقواه ذكر «الكاعبين» و «المعصر».

٥٣٣ ـ **التخريج**: الرجز لخطام المجاشعي أو لجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٤٠٠، ٤٠٤؛ والدرر ٤/ ٣٨؛ ولجندل بن المثنى أو لسلمى الهذلية في المقاصد النحوية ٤/ ٤٨٥؛ ولجندل بن المثنى في شرح التصريح ٢/ ٢٧٠؛ وللشماء الهذلية في خزانة الأدب ٧/ ٥٢٦، ٥٢٩، ٥٣١؛ وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٥٦٩، ٦٢٤؛ وشرح المفصل ٤/ ١٤٣، ١٤٤، ٦/ ١٦، ١٨.

اللغة: التدلدل: التعلّق والاضطراب. ظرف العجور: مزودها الذي تضع فيه متاعها، وخصّ العجوز لأن ظرفها غير ممتلىء كظروف النساء الفتيات بأدوات الزينة. ثنتا حنظل: حنظلتان، والحنظل نبت يستخدم للتداوي.

المعنى: شبّه خصيتي الشيخ في كيس الصفن بحنظلتين في كيس فارغ. =

قوله: «استغناء بلفظ التمييز عنهما»، يعني لم يقولوا: «واحد رجل» ولا «اثنا رجلين»، لأن التمييز الأول يفيد الوحدة، والثاني يفيد الاثنينية.

وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو: «واحد رجال»، و «اثنا رجال»، و «ثنتا حنظل».

* * *

١٤ ـ تعريف العدد

وإذا قصد تعريف العدد، فإنْ كان مفردًا، أي: غير مضاف ولا مركّب، أُدخل اللام عليه، واحدًا كان أو أكثر، كـ «العشرون رجلاً»، و «الثلاثة والأَربعون جملاً»، و «العشرة والمائة بعير». وإن كان مضافًا، فعلى المضاف إليه، وإن كان مضافًا إلى المضاف، فعلى المضاف إليه الأخير، فالأول، كـ «ثلاثة الدراهم»، و «مائة الدرهم»، و «ثلاث المائة»، و «أربعة الآلاف»، والثاني نحو: «ثلاثمائة الألف»، و «ثلاثمائة ألف الدرهم»، و «ثلاثمائة ألفِ ألفِ الدرهم».

وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف إليه معًا شذوذًا، نحو: «الثلاثة الأثواب»، وعند الكوفيين هو قياس، كما مرّ في باب الإضافة.

وإن كان مركّبًا، دخل على الأول، نحو: «الأحد عشر درهمًا»، ولا يجوز دخوله على التمييز، لوجوب تنكيره، وَلاَ على ثاني جزأي المركب، لأنه يكون كأنه داخل في وسط الكلمة، وقد يدخل على الجزأين بضعف، نحو: «الأحد العشر درهمًا». وهو عند الأخفش والكوفيين قياس. وقد يدخل على الجزأين والتمييز بقبح، نحو: «الأحد العشر الدرهم»، وهو قياس عند بعض الكوفيين.

* * *

= **الإعراب**: **«كأن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«خصييه»**: اسم «كأن» منصوب بالياء لأنه مثنى، والهاء: في محلّ جرّ مضاف إليه. **«من التدلدل»**: جار ومجرور متعلقان بحال محذوفة من «خصييه». **«ظرف»**: خبر «كأن»، مرفوع بالضمّة، وهو مضاف. **«عجوز»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«فيه»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر مقدّم محذوف. **«ثنتا»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للإضافة. **«حنظل»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «كأن خصييه»: في محل نصب حال من «الشيخ» في بيت سابق. وجملة «ثنتا حنظل موجودتان فيه»: في محل رفع صفة لـ «ظرف».

الشاهد فيه: أن تمييز العدد «ثنتان» ضرورة، والقياس: حنظلتان.

١٥ ـ حكم العدد المميَّز بمذكَّر ومؤنَّث

واعلم أن العدد المميز بمذكر ومؤنث معًا، إمَّا أن يكون مفصولاً بينه وبينهما بلفظ «مِن» أو «بينَ» أو لا، فإن كان، فالغلبة للتذكير، نحو: اشتريت عشرة بين عبد وأمَة، ورأيت خمسة عشر من النوق والجمال؛ إلا أن يكون المميِّزان «يومًا» و «ليلة»، فالغلبة إذن للتأنيث، قال [من الطويل]:

٥٣٤ ـ فطافَتْ ثلاثًا بينَ يومٍ وليْلَةٍ وكانَ النكيرُ أَنْ تضيفَ وتَجْأَرا

إذ التاريخ مبنيّ على الليالي، كما يجيء، فلهذا، إذا أبهمت ولم تذكر الأيام ولا الليالي، جرى اللفظ على التأنيث، نحو قولك: «أقام فلان خمسًا»؛ قال الله تعالى: ﴿**يتربَّصن بأنفسهن أربعةَ أشهر وعشرًا**﴾[1].

وإنما غلب التأنيث لذلك، وللفصل، إذ كأنه مع الفصل لم يذكر المميِّز. قال سيبويه[2]: يجوز في القياس: «خمسة عشر من بين يوم وليلة»، لكنه ليس بحدِّ كلام العرب.

وإن لم يفصل بينهما، فإن كان العدد مضافًا إلى المعدود، فالغلبة للأسبق، نحو: «خمسة أَعْبد وآم»[3]، و «خمس آم وأعبد»، إذ الإضافة إليه تفيد فضل اختصاص، وكذا في عددٍ عطف عليه هذا العَدد المضاف، نحو: «ثلاثة ومائة رجل وامرأة»، و «ثلاث وألف ناقة وجمل».

---

٥٣٤ ـ **التخريج**: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤١؛ وأدب الكاتب ص ٢٧٥؛ وإصلاح المنطق ص ٢٩٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٠٧، ٤٠٨، ٤١١، ٤١٣؛ والكتاب ٣/ ٥٦٣.

اللغة: النكير: الإنكار. تضيف: تشفق وتخاف. تجأر: تصيح.

المعنى: يصف النابغة الجعدي بقرة وحشية أكل السبع ولدها فأقامت تدور وتخور ثلاثة أيام وثلاث ليالٍ تطلبه.

الإعراب: «**فطافت**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «طافت»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. «**ثلاثًا**»: مفعول مطلق منصوب. «**بين**»: مفعول فيه ظرف مكان متعلق بمحذوف في محل نصب صفة (ثلاثًا). «**يوم**»: مضاف إليه مجرور. «**وليلة**»: الواو: حرف عطف، «ليلة»: اسم معطوف على «يوم» مجرور مثله. «**وكان**»: الواو: حالية، «كان»: فعل ماضٍ ناقص. «**النكير**»: اسم «كان» مرفوع بالضمة. «**أن**»: حرف مصدرية ونصب. «**تضيف**»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «**وتجأرا**»: الواو: حرف عطف، «تجأر»: فعل مضارع منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي.

جملة «فطافت ثلاثًا»: بحسب الفاء. وجملة «كان النكير...»: في محل نصب حال. والمصدر المؤول من «أن تضيف» في محل نصب خبر «كان»، وعطف عليه المصدر المؤول من «أن تجأر».

الشاهد فيه قوله: «ثلاثًا بين يوم وليلة» حيث غلّب المؤنث على المذكر، فذكّر العدد.

(١) البقرة: ٢٣٤.

(٢) الكتاب ٣/ ٥٦٣.

(٣) آم: جمع أمَة.

وإن كان المعدود منصوبًا على التمييز، فإنْ كان المذكر من المميزين عاقلاً، سواء كان المؤنث عاقلاً، أو لا، فالاعتبار بالمذكر، نحو: «خمسة عشر امرأة ورجلاً»، و «خمسة وعشرون ناقة ورجلاً»، لاحترام التذكير المقارن للعقل؛ وإن لم يكن المذكر منهما عاقلاً، فالاعتبار بأسبقهما، نحو: «ثلاثة عشر جملاً وناقة»، و «أربعة عشر بيتًا وصُفَّة»، و «أربعة وعشرون يومًا وليلة».

هذا، وإذا كان المميِّزان: «يومًا»، و «ليلة»، نحو: «سرت أربعة عشر يومًا وليلة»، فالمراد: أربع عشرة ليلة وأربعة عشر يومًا، لأن مع الليالي أيامًا بعدَّتها؛ ولا كذا، نحو: «اشتريت عشرةً بين عبد وأمة، أو خمسة عشر جملاً وناقة»، بل المعنى أن مجموع عدد الإماء والعبيد عشرة، فبعض العشرة عبيد، وبعضها إماء، ويجوز أن يتساويا، فيكون: خمسة عبيد وخمس إماء، ويجوز أن يختلفا.

والنكرة المضاف إليها «بين» في مثل هذا، أي: في موضع القَسْم[1]، يقصد بها الجنس، ولفظة «بين» مستعارة من الظرف المكاني؛ فقولك: «القوم بين رجل وامرأة»، أي: ليسوا بخارجين من هذين القسمين، ومن هذين الجنسين، كما أن ما يكون بين الشيئين لا يكون خارجًا من المكان المتوسط بينهما.

* * *

١٦ ـ كيفية التاريخ

واعلم أن «الليل» في تاريخ العرب مقدم على «اليوم»، لأن السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية، وذلك لكون أكثرهم أهل البراري، الذين يتعسَّر عليهم معرفة دخول الشهر إلا بالاستهلال، فإذا أبصروا الهلال عرفوا دخول الشهر، فأول الشهر عندهم الليل، لأن الاستهلال يكون في أول الليل.

فيقال في أول ليلة من الشهر: «كُتب لِلَيلة خلَت»، واللام هي المفيدة للاختصاص، الذي هو أصلها؛ والاختصاص ههنا على ثلاثة أضرب، إمَّا أن يختص الفعل بالزمان لوقوعه فيه، نحو: «كتبته لغرَّة كذا»، أو يختص به لوقوعه بعده، نحو: «للَيلة خلت»، أو يختص به لوقوعه قبله، نحو: «لِلَيلة بقيت»، وذلك بحسب القرينة، فمع الإطلاق، يكون الاختصاص بوقوعه فيه، ومع قرينة نحو: «خلَت»، يكون بوقوعه بعده، ومع قرينة نحو: «بَقِيت»، يكون بوقوعه قبله.

وتقول في الليلة الثانية: كتبت للَّيلة الثانية من كذا، وعلى هذا القياس إلى

---

(١) القَسْم: التقسيم.

آخر الشهر؛ وإن وقع الفعل في الليل، ولم يُقصد إلى ذكر وقوعه فيه، جاز أن يكتب فيه ما يكتب في الأيام، وذلك أنك تقول في ثاني الأيام: لليلتين خَلَتا، وفي ثالثها: لِثلاث ليال خَلَون، وكذا إلى عشر ليالٍ خَلَون، ويجوز: لثلاث ليال خَلَت، إلى عشر ليال خَلَت، والأول أوْلى ليرجع النون الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع. وفي الحادي عشر: لإحدى عشر ليلةً خلَت، إلى أن تكتب في الرابع عشر: لأربع عشرةَ ليلة خَلَت. ويجوز: «خَلَون»، حملاً على المعنى. والأول أَولى، مراعاة للَّفظ.

وقريب من ذلك[1] ما حكى المازني: «الأَجْذاع انكسرن»، و «الجذوع انكسرت»، جَعَل ضمير «الأجذاع»، وهو جمع قلة، ضميرَ الجمع وهو النون، لأنك لو صرحت بعَدَد القلة، أي: من ثلاثة إلى عشرة، لكان مميِّزه جمعًا، نحو: «ثلاثة أجذاع». وجَعَل ضمير الجذوع، وهو جمع الكثرة، ضمير الواحدة، أي: المستكن في «انكسرت»، لأنك لو صرَّحت بعدد الكثرة، أي: ما فوق العشرة، لكان مميِّزه مفردًا، نحو: «ثلاثة عشر جذعًا».

وتكتب في الخامس عشر: للنصف من كذا، وهو أَولى من قولك: لخمس عشرة ليلة خلت، ومن قولك: لخمس عشرة ليلة بقيت أو بقين، مع جوازهما أيضًا، وذلك لأن الأوَّل أخصر منهما.

وفي السادس عشر: لأربع عشرة ليلة بقيت أو بقين، كما قلنا، وبعضهم يقول من الخامس عشر إلى الأخير: «إنْ بقيت» لتجويز نقصان الشهر؛ إلى أن تكتب في العشرين: لعشر ليالٍ بقين؛ وهو أولى من «بقيت»، كما ذكرنا مع جوازه أيضًا، إلى أن تكتب في الثامن والعشرين: لليلتين بقِيَتا، وفي التاسع والعشرين: للَيلة بقيت، وفي الليلة الأخيرة: لآخر ليلة منه أو سَلخه، أو انسلاخه، وفي اليوم الأخير: لآخر يوم من كذا، أو سلخه أو انسلاخه.

* * *

١٧ ـ الاشتقاق من ألفاظ العدد

قال ابن الحاجب:

وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصييره: الثاني والثانية إلى: العاشر والعاشرة، لا غير، وباعتبار حاله: الأول والثاني والأولى والثانية، إلى: العاشر والعاشرة، والحادي عشر والحادية عشرة، والثاني عشر والثانية عشرة؛ إلى التاسع عشر، والتاسعة عشرة، ومن ثم، قيل في الأول ثالث اثنين، أي: مصيِّرهما مِن

---

(١) يريد: الاختلاف في عود الضمير مفردًا مؤنثًا أو مجموعًا.

ثلثتهما، وفي الثاني: ثالث ثلاثة، أي: أحدها، وتقول: حادي عشر أحد عشر، على الثاني خاصة، وإن شئت: حادي أحد عشر، إلى تاسع تسعة عشر، فتعرِب.

* * *

قال الرضيّ:

يعني بالمفرد: الواحد، وبالمتعدد: المعدود، وقد تقدم أن جميع ألفاظ العدد، كانت في الأصل لمجرَّد العدد، كما في قولك: «ثلاثة نصف ستة»، ثم استعملت في المعدودات، كما في: «رجال ثلاثة»، و «ستة رجال». فإذا كان هناك معدود معيَّن كـ «عشرة رجال» مثلاً، وقصدت ذكر واحد منهم، فإن أردت ذكره بلا ترتيب، جئت بـ «واحد» أو «أحد»، الذي هو أوَّل تلك الألفاظ الاثني عشر، فقلت: «هذا واحد العشرة»، أو: أحدهم؛ وإن قصدت إلى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي، فذلك على وجهين:

أحدهما: أن تقصد إلى ذلك الواحد المعيَّن درجته ومرتبته العددية بالنظر إلى حاله أي: درجته التي هو فيها من العدد، لا باعتبار عدد آخر، كالثالث، أي: الواحد من الثلاثة، والثاني، أي: الواحد من الاثنين، وهو معنى قوله: «باعتبار حاله».

والثاني: أن تقصد إلى ذلك الواحد المراعَى درجته العددية مع النظر إلى الدرجة التي تحت درجته، أيضًا، فيكون واحدًا من درجته بسبب تصييره الدرجة التي تحت درجته ممحوَّة ذاهبة الاسم، وجَعْله للمجموع اسم درجة نفسه بسبب انضمامه إلى ما تحته، نحو: «ثالث اثنين»، أي: واحد من ثلاثة، بسبب انضمامه إلى اثنين وجَعلِه للمجموع اسم ثلاثة، حتى صار واحدها، ومَحوِه عن المجموع اسم الاثنين، فمعنى «ثالث اثنين»: مصيِّر اثنين ثلاثة بنفسه، إذ صار «اثنان» معه ثلاثة، وهذا معنى قوله: «باعتبار تصييره».

فإذا قصدت إليه باعتبار التصيير، لم يجز أن يُبنى من واحد، إذ ليس تحت الأحد عدد، يصير أحداً، بانضمامه إلى الأحد؛ ويجوز أن يبنى من الاثنين، نحو: «ثاني واحد»، أي: مُصيِّر واحد اثنين بنفسه.

فإذا جئت بعده بمفعول هذا المصيِّر، إمَّا مجرورًا أو منصوبًا، وَجَب أن يكون أنقص من العدد المشتق منه هذا المصيِّر بدرجة، كـ «رابع ثلاثة» و «خامس أربعة». ولا يجوز أن يكون أنقص بأكثر من درجة، ولا أزيد بشيء إذ المعنى أنه صيِّر مفعوله بانضمامه إليه على العدد المشتق هو منه، وهذا المعنى لا يتم إلا في الناقص بدرجة فقط.

وإذا نصبت به، فإنما تنصب إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال لا بمعنى الماضي، كما يجيء في اسم الفاعل، والإضافة في هذا أكثر من النصب بخلاف سائر أسماء الفاعلين، فإنهما متساويان فيهما، أو النصب أكثر.

وإنّما قلّ النصب ههنا، لأن الانفعال والتأثر في هذا المفعول غير ظاهر إلا بتأويل، وذلك لأن نفس الاثنين لا تصير ثلاثة أصلاً، وإن انضم إليها واحد، بل يكون المنضم والمنضم إليه معًا، ثلاثة.

والتأويل أنه سقط عن المجموع الأول بانضمام ذلك الواحد اسمُ الاثنين، وصار يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة، فكأنه صار المجموع الأول هو المجموع الثاني.

فعلى هذا، جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين إلى العشرة، إذ لكل منها فِعل، ومصدر، نحو: «ثنيت الأحد ثنيًا»، و «ثلثتُ الاثنين ثَلْثًا»، وكذا «ربَعت الثلاثة»، إلى: «عَشرت التسعة»؛ والمضارع من جميعها بكسر العَين إلا ما لامه حرف حلق، كـ «أربَع»، و «أَسبَع»، و «أَتْسَع»؛ وقد يكسر هذا أيضًا على الأصل.

وقد جاءت هذه الأفعال بهذه المصادر بشرط ضم العين في المضارع إلاّ ما لامه حرف حلق، بمعنى آخر، وهو قولهم: «ثلَثت الرجل»، أي: أخذت ثلث ماله، وكذا «ربَعته»، و «خمسته» إلى «عشرته»، وليس هذا المعنى مما نحن فيه، ولا يجيء بهذا المعنى: «ثنيت الرجل»، إذ لا معنى له.

ولا يتجاوز بهذين المعنيين العشرة؛ وأجاز سيبويه[1] أن يتجاوَز العشرة ما هو بمعنى التصيير، خلافًا للأخفش، والمازني، والمبرّد.

قال أبو عبيدة: تقول: «كانوا تسعة وعشرين فثلثتهم»، أي: جعلتهم ثلاثين، و «كانوا تسعة وثلاثين فربعتهم»، أي: جعلتهم أربعين، وهكذا إلى المائة. قال السيرافي: إن كثيرًا من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة، وهذا هو القياس. قال: ومنهم من يجيزه، ويشتقه من لفظ النيِّف، فيقول: «هذا ثاني أحد عشر، وثالث اثني عشر»، وينونه. قال المبرّد: هذا لا يجوز، لأن هذا الباب يجري مجرى الفاعل المأخوذ من الفعل، ونحن لا نقول: «ربَعت ثلاثة عشر»، ولا أعلم أحدًا حكاه.

واعلم أنه إنما لم يجز الاشتقاق فوق العشرة، بمعنى المصيِّر، وجاز بمعنى

---

(١) الكتاب ٣/ ٥٦١.

أحد، نحو: «ثالث ثلاثة عشر»، لأنَّ ما هو بمعنى الأحد في صورة اسم الفاعل، وليس به معنى، كـ «حائِط»، و «كاهل»، فلا بأس أن يُبنى من أول جزأي المركب، إذ لا يحتاج فيه إلى مصدر ولا فعل، وأمّا المصيِّر فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بدَّ له من فِعل ومصدر ولم يثبت فِعل ولا مصدر مبنيّان من العدد الذي فوق العشرة.

والذي حكى أبو عبيدة إنما هو في العقود من عشرة إلى مائة، كعشرين وثلاثين إلى تسعين، فقط، وليس من المركب، والمعطوف. والظاهر أن سيبويه قاس ما هو بمعنى المصيِّر، على ما هو بمعنى الأحد، ولم يقل ذلك عن سماع، فعلى ما قال، يجوز فيه وجهان: نحو: «رابعَ عشرَ ثلاثة عشر»، على بناء اسم الفاعل من أول جزأي المركب، والإتيان بثانيهما كما هو، و «رابعُ ثلاثة عشر» بحذف ثانيهما، وإعراب أولهما، لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف أول جزأي المركب المضاف إليه، لا على أن تركب «رابع» مع «عشر» الأخير، فتبنيهما؛ ولا على أن تضيف «رابع» إلى «عشر»، فتعربه، أي: تعرب «رابع»، للالتباس بـ «رابع عشر» بمعنى الأحد، كما يجيء.

وأمَّا إن قصدت إلى ذلك الواحد باعتبار حاله، فإن لم تضف، قلت: الأول، والثاني، والثالث، إلى العاشر، وإنما أبدلت الواحد بالأول؛ لأن الواحد، كما ذكرنا، يطلق على كل واحد من مفردات المعدودات، إذا لم يقصد الترتيب، فقلت: الأول، لتبيّن قصد الترتيب.

وهذا المبني على وزن الفاعِل، وإن لم يكن اسم فاعِل حقيقة، كما مرَّ، لكن فيه معنى الوصف، بخلاف نحو: «الحائط». وهذا يجوز أن تجاوز به العشرة اتفاقًا؛ فتقول: «الحادي عشر»، فتقلب «الواحد» إلى «الحادي»، بجعل الفاء مكان اللام، والعين مكان الفاء؛ وتقول: «الثاني عشر»، فتسكِّن ياءي الحادي والثاني مع أنهما مركبان، كما مرَّ في «معد يكرب».

وأمَّا العشرون والثلاثون إلى التسعين، والمائة والألف، فلفظ المفرد من المتعدد، ولفظ العدد فيهما واحد، كما مرَّ في باب المركب، وكان القياس أن يقال: العاشرون والثالثون.

وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون والثالث والمائة، والرابع والألف. وإن أردت إضافة هذا النوع إلى ما هو جزء منه، ولا يجوز ذلك إلا فيما دون العشرين، فلك أن تضيفه إلى أصله، وهو الأغلب، أو إلى ما فوقه. فلفظ «الأول»

لا يضاف إلا إلى ما فوقه، نحو: «أول العشرة»، و «أوَّل الخمسة»، ولا يضاف إلى «الأحد»، فلا يقال: «أول الأحد»، ولا «أول الواحد»، لأنَّ معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف إليه، وذلك البعض هو الواحد، فمعنى «ثالث ثلاثة»: أحد ثلاثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض إليه، وأمَّا غير لفظ الأول، فيجوز فيه الوجهان، نحو: ﴿ثانيَ اثنينِ﴾[1]. وقولك: عطارد ثاني السبعة السيارة.

ولا يجوز، عند الجمهور، أن ينصب أصله، إذ ليس باسم فاعل حقيقة.

ونقل الأخفش عن ثعلب جواز ذلك. قال الأخفش: قلت له: فإذا أجزت ذلك، فقد أجريته مجرى الفعل، فهل يجوز أن تقول: «ثلثت ثلاثة»، قال: نعم، على معنى: أتممت ثلاثة، وجعلت الثلاثة ثلاثة بضمّ نفسي إلى اثنين.

فإذا جاوزت العشرة وأردت الإضافة، قلت: على ما أجاز سيبويه[2]، وحكاه عن العرب: «حادي عشر أحد عشر»، و «ثالث عشر ثلاثة عشر»، فيكون «حادي عشر» بمنزلة «ثالث» و «أحد عشر» بمنزلة ثلاثة، فالمركب الأول بجزأيه مضاف إلى المركب الثاني بجزأيه، وكلا جزأي المركب مبنيان.

وقد أنكر ثعلب هذا الوجه، وحكاه[3] عن الكوفيين، وقال: إنهم لا يجوِّزون إلا ثالث ثلاثة عشر. وحجتهم أنه لا يمكن بناء الفاعل من جزأي المركب، فتبنيه من الجزء الأول وهو النيِّف.

وقول سيبويه أولى، لأنه ليس اسم فاعل على الحقيقة، وحكايته عن العرب لا تنكر مع ثقته وعدالته، ولا ريب أن حذف ثاني جزأي المركب المضاف أكثر استعمالاً لخفته ولاستثقال تكرار لفظ «عشر» في المضاف والمضاف إليه. فإذا حذفته، أعربت أول الجزأين بوجوه الإعراب، لزوال التركيب الموجب لبنائه، وامتناع تركيبه مع جزأي المركب الأخير.

ويجوز حذف أول جزأي المضاف إليه، أيضًا، فتقول في «ثالث ثلاثة عشر»: ثالث عشر، فالذي ذكره سيبويه بعد الحذف فتحهما جميعًا، أمَّا الثاني، فلتضمن الواو، وأمَّا الأول، فلقيام ثاني جزأي المضاف إليه مقام ثاني جزأي المضاف. وذكر الكوفيون جواز إعراب الأول، وأمَّا الثاني فلا كلام في بنائه، لتضمنه الحرف؛ ووجه إعراب الأول عدم قيام ثاني جزأي المضاف إليه مقام ثاني جزأي المضاف.

---

(١) التوبة: ٤٠.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٦١.
(٣) أي: حكى الإنكار.

قال السيرافي: هذا قول قريب، لم ينكره أصحابنا، ورَوى الكسائي الوجهين عن العرب.

قال المصنف في الوجه الأول: أعني بناء الجزأين: الظاهر أن هذا اللفظ لفظُ الاسمين الأوَّلين بلا إضافة إلى المركب الثاني، لعدم الالتباس.

واعلم أن لقولك: «ثالث ثلاثة عشر»، بإعراب «ثالث»، معنيين: أحدهما الجزء الثالث من المعدود الذي هو ثلاثة عشر، وعلى هذا المعنى يجوز أن يقال: «ثالث اثني عشر»، و «ثالث أربعة عشر»، لأن «ثالث» من «ثلاثة»، لا مِن «ثلاثة عشر». وثانيهما أنه الجزء الواحِد من ثلاثة عشر. وعلى هذا لا يجوز «ثالث اثني عشر»، ويجوز: «ثالث أربعة عشر»، لأن أصله: ثالث عشر ثلاثة عشر، وثالث عشر أربعة عشر.

واعلمْ أن حكم «فاعِل» المذكور، سواء كان بمعنى المصيِّر أو الواحد، أو غيرهما، حكم سائر أسماء الفاعلين في التذكير والتأنيث، فتقول في المؤنث: الثانية والثالثة والرابعة إلى العاشرة، وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف، نحو: الثالثة عشرة، والثالثة والعشرون، تؤنث الاسمين في المركب للمؤنث، كما تذكرهما للمذكر، نحو: الثالث عشر. وإنما ذكروا الاسمين، لأنه اسم لواحد مذكر، فلا معنى للتأنيث فيه، بخلاف «ثلاثة عشر رجلاً»، فإنه للجماعة. وتقول في المعطوف: الثالث والعشرون، والثالثة والعشرون.

* * *

قوله: «ومن ثمَّ، قيل في الأوَّل: ثالث اثنين، وفي الثاني: ثالث ثلاثة».

أي: ومن أجل اختلاف الاعتبارين: اعتبار تصييره، واعتبار حاله، اختلفت إضافتاهما.

فإضافة المصيَّر إلى ما دونه؛ وإضافة ما هو بمعنى الواحد فقط إلى مثله، أو إلى ما فوقه.

* * *

المذكر والمؤنث

١ ـ تعريف المذكَّر والمؤنَّث

قال ابن الحاجب:

المذكر والمؤنث: المؤنث ما فيه علامة تأنيث لفظًا أو تقديرًا والمذكر بخلافه. وعلامة التأنيث: التاء، والألف مقصورةً وممدودةً.

* * *

قال الرضيّ:

كل ما فيه علامة التأنيث، ظاهرة، أو مقدرة سواء كان التأنيث حقيقيًا، أو لا، يسمَّى مؤنثًا.

فالحقيقي الظاهر العلامة نحو: «ضارِبة»، و «نُفَساء»، و «حُبْلى»، وغير الحقيقي: «غرفة»، و «صحراء»، و «بُشْرى».

والحقيقي المقدر العلامة: «زينب»، و «سعاد»، وغير الحقيقي: «نار»، و «دار». ولا يقدَّر من جملة العلامات إلاّ التاء، لأن وضعها على العروض والانفكاك، فيجوز أن تحذف لفظًا وتقدَّر بخلاف الألف.

ودليل كون التاء مقدَّرة دون الألف رجوعُها في التصغير في نحو: «هُنَيدة» و«قُدَيرة».

وأمَّا الزائد على الثلاثي، فحكموا فيه أيضًا بتقدير التاء، قياسًا على الثلاثي، إذ هو الأصل، وقد ترجع التاء فيه أيضًا شاذًا، نحو «قديديمة»[1]، و «وُرَيِّئة»[2]، و «وُرَيَّة».

* * *

قوله: «وعلامه التأنيث: التاء، والألف، مقصورة وممدودة» تاء التأنيث في الاسم أصل، وما في الفعل فرعه، لأنها تلحق الفعل لتأنيث الاسم، أي: فاعله.

---

(١) تصغير «قُدَّام».

(٢) تصغير «وراء»، وكذلك «وُريّة».

وأصل العلامة أن تلحق كلمة هي علامة لها، فلهذا كانت التاء الاسمية أكثر تصرفًا، بتحملها للحركات، وبانقلابها في الوقف هاء.

وقال الكوفيون: الهاء أصل التاء، لمَّا رأوا مشابهة الهاء للألف، وليس بشيء؛ لأن التاء في الوصل، والهاء في الوقف، والأصل هو الوصل، لا الوقف؛ وقال جار الله[1]: الياء أيضًا علامة التأنيث في نحو: «ذي».

والأولى أن يقال: هذه الصيغة بكمالها للمؤنث، كـ «نا»، وليس في اسم الإشارة ما هو على حرف واحد.

وأمَّا الياء في «تَفْعَلين»، فالأولى أن يقال: إنه اسم لا حرف تأنيث، كما مرَّ في باب الضمائر.

وتاء التأنيث قد تدخل على الحرف كـ «رُبَّت»، إذا كان المجرور بها مؤنثًا، كقوله [من الوافر]:

٥٣٥ ـ فَقُلْتُ لها أَصَبْتِ حَصاةَ قَلْبي وَرُبَّتَ رَمْيَةٍ مِنْ غَيرِ رامِ

وقد جاء [من الرجز]:

٥٣٦ ـ يا صاحِبًا: رُبَّتَ إنْسانٍ حَسَنْ يَسأَلُ عَنْكَ اليومَ أو يَسْأَلُ عَنْ

---

(١) المفصل ص ٢٣٧.

٥٣٥ ـ التخريج: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦٧ (طعم)؛ والمستقصى ٢/ ١٠٥.

اللغة: حصاة القلب: حبّته.

المعنى: يريد أنَّ سهام نظراتها أصابت شغاف قلبه، ورب رميةٍ صائبة من رامٍ لا يقصد ما أصابته رميته.

الإعراب: **«فقلت»**: الفاء: بحسب ما قبلها. **«قُلْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«لها»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «قلت». **«أَصَبْتِ»**: فعل ماض مبني على السكون، والتاء: فاعل. **«حصاة»**: مفعول به. **«قلبي»**: مضاف إليه، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **«وربت»**: الواو: عاطفة، «ربَّت»: حرف جر شبيه بالزائدة، والتاء: للتأنيث. **«رميةٍ»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **«من غير»**: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «رمية». **«رامٍ»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة بسبب تنوين الاسم المنقوص.

جملة «قُلْتُ»: بحسب الفاء. وجملة «أصبتِ»: مقول القول محلها النصب. وجملة «ربت رمية» مع الخبر المحذوف: معطوفة على جملة «أصبت» فلها محلها.

الشاهد فيه: أن تاء التأنيث قد تلحق الحرف كـ «ربَّ» إذا كان مجرورها مؤنثًا، ليدلّ من أول الأمر أنَّ المجرور مؤنث.

٥٣٦ ـ التخريج: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٢١، ٤٢٤، ٩/ ٣٨٦؛ وشرح المفصل ٨/ ٣٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠٣.

اللغة: عَنْ: أصلها عَنّي، فخففت النون وسُكِّنَتْ، وحذفت ياء المتكلم لسكون القافية.

ويجوز أن يراد بالإنسان: المؤنث.

وتلحق «ثُمَّ» أيضًا، إذا عطفت بها قصة على قصة، لا مفردًا على مفرد.

ويقال: «لات»، لمشابهته ليس[1]، كما مرَّ في بابه؛ ويقال: «لَعلَّت» في: «لعلَّ».

وأمَّا تاء «بنت»، و «أخت»، و «هنت»، و «كلتا»، و «ثنتان»، و «منتان»[2]، فليست لمحض التأنيث، بل هي بدل من اللام في حال التأنيث، ولذا سكِّن ما قبلها وفي «منتان»، كأنه بدل من اللام، لكون واحده وهو: «مَنَة»، كـ «شفة».

والألف الممدودة، عند سيبويه، في الأصل مقصورة، زيدت قبلها ألف لزيادة المدّ، وذلك لأن الألف، للزومه، صار كلام الفعل، فجاز زيادة ألف قبله، كما في «كتاب»، و «حمار»، فاجتمع ألفان، فلو حذفت إحداهما، لصار الاسم مقصورًا، كما كان، وضاع العمل، فقلبت ثانيتهما إلى حرف يقبل الحركة، دون الأولى، لتبقى على مدها وإنما قلبت همزة، لا واوًا، ولا ياء، مع أن مناسبة حروف العلة بعضها لبعض أكثر، إذ لو قلبت إلى إحداهما، لاحتيج إلى قلبها همزة، كما في «كساء» و «رداء»، لكون ما قبلها ألفًا، كما فيهما.

فإنْ زالت الألف، وانقلبت ياء، قلبت ألف التأنيث ياء أيضًا، كما في قوله [من الهزج]:

٥٣٧ ـ لَقَدْ أَغْدُو على أشْقَـ ـرَ، يَغْتَالُ الصَّحَارِيَّا

= **المعنى**: يقول لصاحبه: قد يسأل عني أو عنك رجل حَسَنٌ، فلنعمل جيدًا ليكون ذكرنا حميدًا عند هذا السائل.

الإعراب: **«يا صاحبًا»**: «يا»: حرف نداء، «صاحبًا»: منادى نكرة غير مقصودة منصوب بالفتحة. **«رُبّت»**: حرف جر شبيه بالزائد. **«إنسان»**: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. **«حسنْ»**: صفة لـ «إنسان» مجرورة مثله لفظًا مرفوعة محلاً، وسُكِّنَتْ للقافية. **«يسألُ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«عنك»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يَسْأل». **«اليومَ»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «يسأل». **«أو»**: حرف عطف. **«يسألُ»**: مثل الأول. **«عن»**: حرف جر، وياء المتكلم المحذوفة للضرورة: ضمير متصل محله الجر، والجار والمجرور متعلّقان بـ «يسأل».

جملة «يا صاحبًا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ربت إنسان حسن يسأل...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «يَسْألُ»: خبر المبتدأ «إنسان» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «يسأل عن».

الشاهد فيه: أنّه قد جاء مجرور «ربّتَ» المؤنثة مذكرًا، وهو إنسان، وذلك على خلاف الأصل، ويجوز أن يكون أراد بالإنْسان المؤنث فيوافق ما قبله.

(١) أي: لتصبح شبيهة بـ «ليس».

(٢) مثنى «منة» التي يُحكى بها المؤنَّث.

٥٣٧ ـ **التخريج**: البيت للوليد بن يزيد في ديوانه ص ٧٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٢٤، ٤٢٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ١/ ٨٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٩٥؛ وشرح المفصل ٥/ ٥٨؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٣٠؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤، ٢/ ١٦٢؛ والمقرب ٢/ ١٦٢.

ويُعلم تأنيث ما لم تظهر علامته بالضمير الراجع إليه، كقوله تعالى: ﴿**والشمسِ وضحاها**﴾[١]، وبالإشارة إليه باسمها، نحو: ﴿**تلك الدار**﴾[٢].

ولحاق علامة التأنيث بالفعل أو شبهه، المسند إليه أو إلى ضميره، نحو: «طلعت الشمس»، و ﴿**التفَّت السَّاقُ بالساق**﴾[٣]، و ﴿**بكأس من مَعين بيضاء لذَّة**﴾[٤]؛ و ﴿**إنها لَظى نزَّاعة**﴾[٥]، و ﴿**لِسليمان الريح عاصفة**﴾[٦].

وبمصغّره إنْ كان المكبر ثلاثيًا، نحو: «قُديرة»، وبتجرد عدده من الثلاثة إلى العشرة من التاء، نحو: «ثلاث أذرع»، و «عشر أرْجل»، وبجمعه على مثال خاص بالمؤنث، كـ «فواعِل» في الصفات، كـ «طوالِق» و «حوائض»، أو على مثال غالب فيه، وذلك إنما يكون فيما هو على وزن «عَناق»، و «ذِراع» و «كُراع»، و «يمين»، فجمعُها على «أَفْعُل» في المؤنث وقد جاء المذكرُ قليلاً على «أَفْعُل»، نحو: «مكان وأمْكُن»، و «جنين وأجْنُن»، و «طِحال وأَطْحُل».

٢ ـ المعاني التي تجيء لها التاء

وتجيء التاء لأربعة عشر معنًى:

أحدها: الفرق بين المذكر، إمَّا في الصفات، كـ «ضاربة»، و «منصورة»، و «حسَنَة»، و «بصرية»؛ وهو القياس في هذه الأنواع الأربعة، أي: في اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة ـ غير أفعل التفضيل وأفعل الصفة[٧] ـ

= **اللغة**: أغدو: أذهب في وقت الغدوة. والغُدوة: الوقت ما بين الصبح وطلوع الشمس. أشقر: الذي لونه الشقرة، وهي في الخيل الحمرة الصافية، وفي الإنسان حمرة يعلوها بياض، وعنى بالأشقر هنا: فرسًا. يغتال المسافات: يقطعها بسرعة.

المعنى: غدوي ورواحي على فرسٍ شهاب سريع يسابق الريح.

الإعراب: «**لقد**»: اللام: حرف ابتداء وتوكيد، «قد»: حرف تحقيق. «**أغدو**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**على أشقر**»: جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة (لأنه صفة على وزن أفعل مؤنثها فعلاء)، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «أغدو». «**يغتال**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. «**الصحاريا**»: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «أغدو»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يغتال»: في محل جر صفة لـ «أشقر».

الشاهد فيه: أن «الصحاريًا» وهي جمع «صحراء» لمّا قلبت الألف بعد الراء في الجمع ياءً، قلبت الهمزة التي أصلها ألف التأنيث، ياءً أيضًا.

(١) الشمس: ١.
(٢) القصص: ٨٣.
(٣) القيامة: ٢٩.
(٤) الصافات: ٤٥ ـ ٤٦.
(٥) المعارج: ١٥.
(٦) الأنبياء: ٨١.
(٧) لم أجدْ وجهًا لهذا الاستثناء.

وفي المنسوب بالياء، وأمّا نحو: «رَبْعة» و «يَفَعة» في المذكّر والمؤنث فلكونهما في الأصل صفة «النفس»، أي: نفس رَبْعة ويَفَعة؛ وإمّا[١] في الاسم الجامد، وهي أسماء مسموعة قليلة، نحو: «امرأة»، و «رجُلة»، و «إنسانة»، و «غُلامة».

الثاني: لفصل الآحاد المخلوقة وآحاد المصدر من أجناسها، كـ «نَخْل» و «نَخلة»، و «تمر» و «تمرة»، و «بَط» و «بطة»، و «نمل» و «نملة». ففي قوله تعالى: ﴿**قالت نملة**﴾[٢] يجوز أن يكون «النملة» مذكّرًا، والتاء للوحدة، فتكون تاء «قالت» لِتاء الوحدة في «نملة»[٣]، لا لكونها مؤنثًا حقيقيًا؛ كما يجيء. والمصادر نحو: «ضَرْب» و«ضربة»، و«إخراج» و«إخراجة»، و«استخراج» و«استخراجة». وهو قياس في كل واحد من الجنسين المذكورين، أعني الآحاد المخلوقة والمصادر. والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد. وقد جاءت قليلاً للفرق بين الآحاد المصنوعة وأجناسها، وهي أسماء محفوظة، كـ «سفين» و «سفينة»، و «لبن» و «لبنة». وربّما لحقت الجنس وفارقت الواحد، وهو قليل نحو: «كَمْأَة» و «فَقْعَة» للجنس، و «كَمْء» و «فَقْع» للواحد. وقال بعضهم: إنَّ ذا التاء فيهما للوحدة والمجرد منها للجنس، والأكثرون على الأول. والجنس المميز واحده بالتاء يذكِّره الحجازيون، ويؤنثه غيرهم، وقد جاء في القرآن كلاهما، قال الله تعالى: ﴿**نخل خاوية**﴾[٤]، و ﴿**نخل مُنْقَعِر**﴾[٥].

وقد تجيء ياء النسب للوحدة أيضًا كالتاء، نحو: «أَعرابيّ» و «أعراب»، و «فارسيّ» و «فارس»، و «عربيّ» و «عرب»، و «روميّ» و «روم». وأكثر ما تجيء التاء للمعنيين المذكورين. وهي فيهما عارضة غير لازمة، ولذا قلبت اللام همزة في نحو: «غزّاءة»[٦]، و «سقّاءة»[٧]، و «ارتماءة»[٨]، و «استقاءة»[٩]؛ وياءً في نحو: «مَغازية»؛ بخلاف نحو: «شقاوة»، و «خزاية»، و «سِقاية»، و «علاوَة»، و «هراوة»، و «قَمَحْدُوة»[١٠]، فإن التاء في هذه الأسماء للتأنيث اللفظي، وهي باعتباره لازمة، نحو: «غرفة»، و «ظلمة»، و «طلحة»، كما يجيء، وإنْ جاءت في بعضها غير لازمة، كـ «شقاوة»، و «شقاء»، إلاّ أنّ وضعها في

---

(١) مقابل قوله: «إمّا في الصفات».
(٢) النمل: ١٨.
(٣) أي: لمناسبة تاء الوحدة في «نملة».
(٤) الحاقة: ٧.
(٥) القمر: ٢٠.
(٦) صيغة مبالغة من «الغزو».
(٧) صيغة مبالغة من «السقي».
(٨) مصدر مرّة من «ارتمى».
(٩) مصدر مرّة من «استقى».
(١٠) القَمَحْدُوة: الهنة الناشزة فوق القفا، وهي بين الذؤابة والقفا منحدرة عن الهامة إذا استلقى الرجل أصابت الأرض من رأسه. (لسان العرب ٣/ ٣٦٨ (قمحد)).

المؤنث اللفظي على اللزوم، وأمَّا جواز قلب اللام وتركه في «عباية»، و «عباءَة»، و «عظاية»، و «عظاءة»، و «صلاية»، و «صلاءة»، فلما يجيء في التصريف، إن شاء الله تعالى.

الثالث: أن تجيء التاء للدلالة على الجمع، وذلك في الصفات التي لا تستعمل موصوفاتها، وهي على «فاعِل» أو «فَعُول»، أو صفة منسوبة بالياء، أو كائنة على «فعَّال»، كقولهم: «خرجت خارجة على الأمير»، و «سابلة، وواردة، وشاردة»، وقولهم: ركوب وركوبة، وحلوب وحلوبة، وقتوب وقتوبة، وقولهم: البصريَّة والكوفيَّة، والمروانيَّة، والزبيريَّة، والجمَّالة، والبغَّالة، والحمَّارة. والتاء في هذه كلها، في الحقيقة، للتأنيث، كما في «ضاربة»، وليس كما في «كمء وكمأة». وذلك لأن ذا التاء في مثله صفة للجماعة تقديرًا، كأنه قيل: جماعة جمَّالة، فحذف الموصوف لزومًا للعلم به، وقد جاء «حلوبة» للواحد، و «حلوب» للجنس، كـ «تمرة»، و «تمر» فالتاء إذن للوحدة، لا للتأنيث، وقد قيل: إن «الركوب» و «الركوبة» بمعنى واحد، وكذا «الحلوب» و «الحلوبة»، فالتاء إذن للنقل إلى الاسمية، كما في «الذبيحة»، و «الأكولة»، على ما يجيء.

الرابع: أن تدخل لتوكيد الصفة التي على «فعَّال»، أو «فاعِل»، أو «مِفْعال»، أو «فَعُول»، كـ «راوية»، و «نسَّابة»، و «مِطْرابة»، و «فَروقَة»؛ فهذه تفيد مبالغة في الوصف، كما يفيدها ما هو كياء النسب في نحو: «أحمريّ»، و «دوَّاريّ»، وكأن التاء في هذا القسم للتأنيث والموصوف المحذوف جماعة، إجراءً للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه، كما تقول: «أنت الرجل كل الرجل»، والتاء في مِثل هذه المُثُل على الانفصال، وقد تدخل كثيرًا على «فَعَل» مفتوح العين، بمعنى الفاعِل، وعلى «فَعْل»، ساكنها بمعنى المفعول، نحو: «سَبَبَة» و «سَبَّة»، و «لَعَنة» و «لُعْنة»، وهي في الوزنين لازمة.

الخامس: أن تدخل على الجمع الأقصى، كـ «جواربة»[1]، و «موازجة»[2]، و «كيالجة»[3]، دلالة على أن واحدها معرب. ويقال: الهاء أمارة العجمة، وذلك أن الأعجميّ نقل إلى العربية، كما أن التأنيث نَقْلٌ إلى التذكير، وليست التاء في هذا القسم على اللزوم، بل يجوز: «الجوارب»، و «الموازج».

---

(١) الجواربة: جمع الجورب، وهو لفافة الرِّجل. (لسان العرب ١/ ٢٦٣ (جرب)).

(٢) الموازجة: جمع الموزَج، وهو الخُفّ، فارسيّ مُعرَّب. (لسان العرب ٢/ ٣٦٧ (مزج)).

(٣) الكيالجة: جمع الكَيْلَجة، وهو مكيال. (لسان العرب ٢/ ٣٥٢ (كلج)).

السادس: أن تدخل أيضًا، على الجمع الأقصى دلالة على أن واحده منسوب، كـ «الأشاعثة»، و «المَشَاهِدة»، في جمع «أشعثيّ»، و «مشهديّ»؛ وذلك أنهم لما أرادوا أن يجمعوا المنسوب جمعَ التكسير، وجب حذف ياءَي النسب، لأن ياء النسب والجمع لا يجتمعان، فلا يقال في النسبة إلى «رجال»: «رجاليّ»، بل: «رجُليّ»، كما يأتي في باب النسبة، إن شاء الله تعالى، فحذفت ياء النسبة ثم جمع بالتاء، فصارت التاء كالبدل من الياء، كما أبدلت من الياء في: «فرازنة»[1]، و «جَحاجِحَة»[2]، كما يجيء؛ وإنما أبدلت منها لتشابُه الياء والتاء في كونهما للوحدة، كـ «تَمْرة»، و «روميّ»، وللمبالغة في: «علاَّمة» و «دوَّاريّ»، ولكونهما زائدتين، لا لمعنى، في بعض المواضع، كـ «ظلمة» و «كرسيّ».

وقد تحذف ياء النسب إذا جُمع الاسم جمع السلامة بالواو والنون، لكن لا وجوبًا كما في جمع التكسير؛ وإنما يكون هذا في اسم تكسيره لو جمع الجمعُ الأقصى، كـ «الأشعرون» و «الأعجمون» في جمع «أشعريّ» و «أعجميّ»، وكذا «المَقْتَوون» في جمع «مَقْتَوِيّ» قال [من الوافر]:

٥٣٨ ـ تَهَدَّدْنا وأَوْعِدْنا رُويدًا ... متى كُنَّا لأُمِّكَ مَقْتَوِينا

---

(١) الفرازنة: جمع الفرزان، وهو من لُعب الشطرنج، أعجميّ معرَّب. (لسان العرب ١٣/ ٣٢٢ (فرزن)).

(٢) الجحاجِحة: جمع الجَحْجَح، وهو السَّيِّد السمح، وقيل: الكريم. (لسان العرب ٢/ ٤٢٠ (جحجح)).

٥٣٨ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٧٩؛ وجمهرة اللغة ص ٤٠٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٢٧، ٤٢٩، ٨/ ٨٠، ٨١؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٢؛ ولسان العرب ١/ ٣٥٦ (خضب)، ١٥/ ١٦٩ (قتا)، ٢١٢ (قوا)؛ والمنصف ٢/ ١٣٢؛ ونوادر أبي زيد ص ١٨٨؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٢٨٩؛ ولسان العرب ١/ ٣٩١ (ذنب).

اللغة: مقتوين: جمع مَقْتَويّ بياء النسبة المشددة، فلما جُمع جمع تصحيح حذفت ياء النسبة، والقتو: الخدمة، وقد قَتَوْتُ قُتُوًا، ومقتًى، أي: خدمت. تَهَدَّدْنا، وأَوْعِدْنا رويدًا: هذا استهزاء به، وهو بالجزم على أنّه أمر. رويدًا: مَهْلاً.

المعنى: يستهزىء عمرو بن كلثوم بعمرو بن هند، فيقول له: ترفَّقْ بتهدُّدِنا وإيعادنا، ولا تبالغ فيهما. متى كنا خدمًا لأمك نهتم بتهديدك ووعيدك إيَّانا.

الإعراب: **«تَهَدَّدْنا»**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنت، و «نا»: مفعول به. **«وأَوْعِدْنا»**: الواو: حرف عطف، «أوعِدْنا»: مثل «تَهَدَّدْنا». **«رويدًا»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«متى»**: اسم استفهام مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بالخبر «مقتوينا». **«كُنَّا»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «نا»: اسم «كان» محله الرفع. **«لأمِّك»**: جار ومجرور متعلقان بحالٍ من «مقتوين». **«مقتوين»**: خبر «كان» منصوب بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق.

=

والتاء في مثل هذا المكسَّر لازمة، لكونها بدلاً من الياء؛ ولو كان جمع المعرَّب أو جمع المنسوب غير الجمع الأقصى، لم تأت فيه بالتاء، فلا تقول في جمع «فارسيّ»: «فرسة»، بل «فُرس»، ولا في جمع «لجام»: «لُجمة»، بل «لُجم»، وكأن اختصاص الأقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء إلى أصله من الانصراف. وقد يجيء له مزيد شرح في المنسوب إن شاء الله تعالى.

السابع: أن تدخل على الجمع الأقصى أيضًا عوضًا عن ياء المدة قبل الآخر، كـ «جَحاجِحَة» في «جَحْجاح»، وأمَّا في «فرازِنة»، و «زنادقة»، فيجوز أن تكون عوضًا من الياء، وأن تكون علامة لتعريب الواحد، والتاء والياء في نحو «جحاجِحَة» لا تسقطان معًا، ولا تثبتان معًا، فالتاء لازمة.

الثامن: أن تدخل لتأكيد تأنيث الجمع، وذلك إمَّا واجب الدخول، وهو في بناءَين: «أَفْعِلَة»، كـ «أَغْرِبَة»، و «فِعْلَة»، كـ «فِلْحَة»، أو جائزه، وهو في ثلاثة أبنية: «فِعالَة»، كـ «جِمالة»، وقد تلزم في هذا البناء كما في «حِجارة»، و «ذِكارة»؛ و «فُعولَة» كـ «صُقورة»، و «بُعولَة»، و «خيوطة»، وقد تلزم كـ «عُمُومَة» و «خُؤُولة»؛ والجمع الأقصى، كـ «صياقِلَة»، و «ملائكة»، ولا تلزم.

التاسع: دخولها لتأكيد معنى التأنيث، كما في: «ناقة»، و «نعجة»، و «أُرْوِيَّة»[1]. وهذه التاء لازمة. قيل: وقد جاءت لتأكيد التأنيث في الصفة، كـ «عجوز» و «عَجُوزة»، فإنّ «عجوزًا» موضوع للمؤنث، والتاء فيه غير لازمة.

العاشر: دخولها لا لمعنًى من المعاني، بل هي تأنيث لفظيّ، كما في «غرفة»، و «ظلْمة»، و «عمامة»، و «ملحفة»، وهي لازمة.

الحادي عشر: دخولها عوضًا من فاء الفعل، كما في: «عِدة»، و «زنة»؛ أو عن لامه، كما في: «كُرة»، و «ظبة»، وهي لازمة.

الثاني عشر: دخولها عوضًا عن ياء الإضافة[2]، وهو في: «يا أبت»، و «يا أُمّت» فقط.

الثالث عشر: دخولها أمارة للنقل من الوصفية إلى الاسمية، وعلامة لكون

= جملة «تَهَدَّدُنا»: استئنافيّة لا محل لها، وعطف عليها جملة «أوعدنا». وجملة «رويدًا» مع عامله المحذوف: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «متى كنا لأمك مقتوين».

الشاهد فيه: أَنّ «مقتوين» جمع «مَقْتَويّ» بياء النَّسب المشددة فلما جُمِعَ جَمْعَ تصحيح حذفت ياء النسب.

(١) الأروِيَّة: الأنثى من الوعول.

(٢) يقصد: ياء المتكلّم.

الوصف غالبًا غير محتاج إلى موصوف، كـ «النطيحة» و «الذبيحة». وهذه التاء أكثرها غير لازم. والأولى أن التاء في «حَلوبة» و «رَكوبة» و «رَحولة»، وكل «فَعُولَة» بمعنى «مَفْعُول»، هكذا، لأنها لا يذكر معها الموصوف ألبتة، كما قد يذكر مع «فَعُول» بمعنى «فاعِلة»، نحو: «امرأة شكور وصبور».

وكل ما لحقته التاء في هذا القسم يستوي فيه المذكر والمؤنث.

قال أبو عمرو: قد تكون التاء عوضًا من ألف التأنيث، كما في «حُبَيرة»، تصغير «حبارَى»، وعند غيره: لا تبدل منها التاء، بل يقال «حُبَيِّر»، كما يجيء في التصغير.

قال الزمخشري[1]: يجمع هذه الوجوه أنها للتأنيث، وشبه التأنيث.

والأصل في الصفات كما ذكرنا أن يفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء؛ ويغلب في الصفات المختصة بالإناث الكائنة على وزن «فاعِل» و «مُفْعِل» أن لا تلحقها التاء إن لم يقصد فيها معنى الحدوث، كـ «حائِض»، و «طالِق»، و «مُرْضِع»، و «مُطْفِل»، فإن قصد فيها معنى الحدوث، فالتاء لازمة، نحو: «حاضت»، فهي: حائضة، و «طلقت»، فهي: طالقة، وقد تلحقها التاء، وإن لم يقصد الحدوث كـ «مرضعة»، و «حاملة».

وربَّما جاءت مجرَّدة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمؤنث، إذا لم يُقصد الحدوث، نحو: «جمل ضامر»، و «ناقة ضامر»، و «رجل أو امرأة عانس»، وفي تجريد هذه الصفات عن التاء مع عدم قصد الحدوث ثلاثة أقوال: أحدها قول الكوفية، وهو أن التاء إنما يؤتى بها للفرق بين المذكر والمؤنث، وإنما يحتاج إلى الفرق عند حصول الاشتراك.

وهذه العلة غير مطردة في نحو «ضامِر» و «عانس»، وتقتضي تجرد الصفات المختصة، بالمؤنث مع قصد الحدوث أيضًا، بل تقتضي تجرد الفعل أيضًا إذا لم يشترك، كما في نحو: «حاضت» و «طلقت»، لأن أصل العلة الاطراد، وتقتضي أن لا يقال إلاّ «امرأة مرضع»، وقد ثبت أنه يقال: «مرضعة» أيضًا، بلا قصد الحدوث.

وقال سيبويه[2]: هو مؤوَّل بنحو: «إنسان حائض» أو «شيء حائض»، كما أنّ «رَبعة» مؤول بـ «نفس رَبعة».

---

(١) المفصل ص ٢٣٩.

(٢) الكتاب ٣/ ٣٨٣، وفيه: «فإنّما «الحائض» وأشباهه في كلامهم على أنّه صفة «شيء»، و «الشيء» مذكَّر، فكأنهم قالوا: «هذا شيء حائض»، ثمّ وصفوا به المؤنّث».

واتفاقهم على أنه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل على أن العلة شيء آخر غير هذا التأويل.

وقال الخليل[١]: إنما جرّدت عن التاء لتأديتها معنى النسب؛ قال المصنف في شرح كلامه[٢] ما معناه: إن أصل التاء في الأسماء أن تكون في الصفات فرقًا بين مذكّرها ومؤنثها، وإنما تدخل على الصفات، إذا دخلت، في أفعالها. فالصفات في لحاق التاء بها فرع الأفعال، تلحقها إذا لحقت الأفعال، نحو: «قامت» فهي «قائمة»، و «ضربَت» فهي «ضاربة» فإذا قصدوا فيها الحدوث كالفعل، قالوا: «حاضت» فهي «حائضة»، لأن الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث، وإذا قصدوا الإطلاق لا الحدوث، فليست بمعنى الفعل، بل هي بمعنى النسب، وإن كانت على صورة اسم الفاعل، كـ «لابِن» و «تامر»، فكما أن معناهما «ذو لَبَن»، و «ذو تمر» مطلقًا، لا بمعنى الحدوث، أي: لَبَنيٌّ وتمريٌّ. كذلك معنى «طالق» و «حائض»: ذات طلاق وذات حيض، كأنه قيل: طلاقيَّة، وحيضيَّة.

قلت: غاية مرمى كلامهم أن اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث، لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث في أحد الأزمنة، فلم يؤنثوه تأنيث الفعل لعدم مشابهته له معنًى، وإن شابهه لفظًا.

وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة، فإنها للإطلاق، لا الحدوث، ولا تشابه الفعل لفظًا أيضًا، فكانت أجدر بالتجريد عن التاء، ولا تجرَّد. وأيضًا، فإن الاسم المنسوب بالياء الذي مَثَّلَ «حائض»، و «طالق» به، محمول عندهم عليه؛ يؤنث مع أنه للإطلاق دون الحدوث؛ وليس له فعل إلا من حيث المعنى والتأويل، فإن معنى «بصريّ»: منسوب إلى البصرة.

ومن أين لهم أن المنسوب الذي على وزن «فاعِل»، وليس باسم فاعل كـ «لابن» و «تامر»، و «نبّال» و «قوّاس»: إذا قُصد به المؤنث لا يدخله التاء؟ بل يقال: «امرأة ناشبة ونبّالة». وكيف صار حُكمُ «نابِل» الذي هو من جملة الأسماء المنسوبة بخلاف حكم ما فيه ياء النسب ظاهرة، في الامتناع من تاء التأنيث؟

وقوله تعالى: ﴿**عِيشة راضية**﴾[٣]، بمعنى النسب عند الخليل مع دخول التاء؛ وجعلُها للمبالغة كما في «علاّمة» خلاف الظاهر.

---

(١) الكتاب ٣/ ٣٨٤.

(٢) أي: كلام الخليل.

(٣) القارعة: ٧.

وأيضًا، هَب أن نحو «حائض» و «طامث» من أبنية النسب، كما أن نحو «نابل» و «ناشِب» منها، اتفاقًا، لأن معناهما: نبْليّ ونشّابيّ، ولا فعل لهما، حتى يقال: إنهما اسما فاعل منه؛ كيف يجوز أن يقال نحو: «مُنْفَطِر» و «مُرْضِع» في قوله تعالى: ﴿السماءُ مُنْفَطِرٌ به﴾[1]، وقولك: «فلانة مرضع»، من باب النسب، ولم يثبت كون «مُفْعِل» و «مُنْفَعِل» من أبنية النسب المتفق عليها حتى نحملهما عليهما، كما حملنا «حائضًا» على نحو: «نابل»؟.

والأقرب في مثله أن يقال:

إنّ الأغلب في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء هو الفعل بالاستقراء، ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه، لمشابهتهما له لفظًا ومعنى، كما يجيء في بابيهما، فألحقا التاء للتأنيث كما تلحق الفعل؛ ثم جاء مما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرّة الحدوث كالفعل، ومرّة الإطلاق، وقصدوا الفرق بين المعنيين، فأنثوا بتاء التأنيث ما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل لمشابهته له معنًى، بخلاف ما قصدوا فيه الإطلاق، ليكون ذلك فرقًا بين المعنيين.

وأمّا الصفة المشبهة، والاسم المنسوب بالياء، فلم يقصدوا في شيء منهما، مرة الحدوث، ومرة الإطلاق حتى يُفرق بين المعنيين بإلحاق التاء في أحدهما دون الآخر، بل كانا، أبدًا، للإطلاق.

فإن قلت: فالقياس إذن تجردهما عن التاء كتجريد الفاعل، المراد به الإطلاق، قلتُ: كان يجب ذلك، لو كان إلحاق التاء بهما لمشابهتهما للفعل، لكن إلحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل واسم المفعول، لا للفعل، وذلك لأنهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول.

***

٣ ـ الأوزان التي يستوي فيها المذكّر والمؤنث

ومما لا تلحقه تاء التأنيث غالبًا مع كونه صفة، فيستوي فيه المذكر والمؤنث: «مِفْعال»، و «مِفْعَل»، و «مِفْعيل»، و «فَعال»، و «فِعال»؛ كـ «مِعْطار»، و «مِحْرَب»، و «مِنْطيق»، و «حَصان»، وقد حكى سيبويه: «امرأة جبان، وجبانة»، و «ناقة دِلاث»[2].

وكذا «فَعُول» بمعنى «فَاعِل»، وقد قالوا: «عدوّة الله»، و «مِسْكينة»؛ وأمّا

(١) المزمل: ١٨.

(٢) الدلاث: السريع من الإبل للمذكّر والمؤنّث. (لسان العرب ٢/ ١٤٨ (دلث)).

«فَعُول» بمعنى «مَفْعُول» فيستوي فيه أيضًا المذكر والمؤنث، كـ «الركوب»، و «القتوب»[١]، و «الجزور»[٢]، لكن كثيرًا ما تلحقهما التاء، علامة على النقل إلى الاسمية، لا للتأنيث، فتكون بعد لحاق التاء، أيضًا، صالحة للمذكر والمؤنث.

وممّا يستوي فيه المذكر والمؤنث، ولا تلحقه التاء «فَعِيل» بمعنى «مَفعول»؛ إلا أن يحذف موصوفه، نحو: «هذه قتيلة فلان وجريحته»، ولشبهه لفظًا بـ «فَعِيل» بمعنى «فاعِل»، قد يُحمل عليه، فتلحقه التاء مع ذكر الموصوف أيضًا: نحو: «امرأة قتيلة»، كما يحمل «فَعِيل» بمعنى «فاعِل» عليه، فتحذف منه التاء، نحو: «ملْحَفَة جديد»، من: جَدَّ يجدُّ جدَّةً، عند البصرية، وقال الكوفية: هو بمعنى مجدود، من: جَدَّه بمعنى: قطعة. وقيل: إن قوله تعالى: ﴿إنّ رحمة الله قريب﴾[٣]، منه.

وبناء «فَعِيل» بمعنى «مَفْعُول» مع كثرته غير مقيس.

وقد يجيء بمعنى «مُفْعَل» قليلاً، كـ «الذِّكْر الحكيم»، أي: المُحْكَم، على تأويل، وبمعنى «مُفاعِل»، كـ «الجليس» و «الحليف» وربَّما لم تلحق التاء في «فَيْعِل»، نحو: «ناقة ريِّض».

* * *

٤ ـ أوزان ألف التأنيث المقصورة

وأمّا ألف التأنيث المقصورة، فإنما تعرف بأن لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء. والألف المقصورة الزائدة في آخر الاسم على ثلاثة أضرب: إمّا للإلحاق كـ «أَرطى»[٤]، أو لتكثير حروف الكلمة، كـ «القبعثرى»[٥]، أو للتأنيث.

والتي للتكثير لا تكون إلا سادسة، ويلحقها التنوين، نحو «قبعثرًى»، و «كُمَّثرًى»[٦]، وتتميَّز ألف الإلحاق خاصة عن ألف التأنيث بأن تزن ما فيه الألف، وتجعل في الوزن مكان الألف لامًا، فإن لم يجىء على ذلك الوزن اسم،

---

(١) القتوب والقتوبة: الإبل التي تُوضَع الأقتابُ على ظهورها. (لسان العرب ١/ ٦٦١ (قتب)).
(٢) الجَزُور: الجمل المجزور، يقع على الذكر والأنثى. (لسان العرب ٤/ ١٣٤ (جزر)).
(٣) الأعراف: ٥٦.
(٤) الأرطى: شجر ينبت بالرمل. (لسان العرب ٧/ ٢٥٤ (أرط)).
(٥) القَبَعْثَرَى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).
(٦) الكُمَّثْرَى: الإجّاص. (لسان العرب ٥/ ١٥٢ (كمثر)).

علمت أن الألف للتأنيث، نحو: «أَجَلى»[١]، و «بَرَدى»[٢]، فإنه لم يأت اسم على وزن «فَعَلَل»، حتى يكون الاسمان ملحقين به ويجيء معنى الإلحاق في التصريف، إن شاء الله تعالى.

فمِن الأوزان التي لا تكون ألفها إلا للتأنيث «فُعْلى»، في الغالب، وإنما قلنا: «في الغالب»، لما حُكي عن سيبويه في «بُهمى»: «بُهْماة»، وروَى بعضهم في «رؤيا»: «رؤياة»، وهما شاذَّان.

فـ «فُعْلَى»، إمَّا صفة، أو غير صفة، والصفة إمَّا مؤنث أفعل التفضيل كـ «الأفضل» و «الفُضْلى»، وهو قياس، أو لا؛ مثل: «أنثى»، و «خنثى»، و «حُبْلى»؛ وغير الصفة إمَّا مصدر، كـ «البُشْرى»، و «الرجعى»، أو اسم، كـ «بُهْمَى»[٣]، و «حُزْوى»[٤].

و «بُهماة» و «رؤياة»، إن صحَّتا، فألفهما عند سيبويه للتأنيث أيضًا، إذ لم يجيء عنده مثل «بُرقَع». ولحاق التاء لألف التأنيث شاذ، وعند الأخفش للإلحاق، إذ هو يثبت «فُعْلَل»، نحو: «بُرْقَع» و «جُؤْذَر»، وذلك لما يجيء في التصريف، في باب ذي الزيادة.

ومنها: «فُعَلَى»، ولم يأت في كلامهم إلا اسمًا، قيل ولم يأت منه إلا ثلاثة أسماء: «شُعَبَى»، و «أُدَمى» في موضعين، و «أُرَبى» للداهية، وقال بعضهم: «جُنفى» في اسم موضع، ورواه سيبويه بالفتح والمد[٥].

ومنها: «فَعَلى» بفتح الفاء والعين، وهو إمَّا مصدر، كـ «البَشَكَى»[٦] و «الجَمَزَى»[٧]، وإمَّا وصف، كـ «فَرَس وَثَبى»، و «ناقة زَلَجَى»، أي: سريعة.

وإمَّا اسم كـ «دَفَرَى»، و «نَمَلى»، و «أَجَلى»، أسماء مواضع.

ومنها «أفْعَلى» كـ «أَجْفَلَى» للكثرة، ومنها: «فُعالَى»، كـ «حُبارَى» لطائر، و «فَوعالَى» كـ «حَولايا» لموضع؛ و «فُعَّالى» كـ «شقَّارى»، نبت، و «فَعْلَلى»،

---

(١) أَجَلى: اسم جبل في شرقيّ ذات الأصاد، أرض من الشربّة. (معجم البلدان ١/ ١٠٢).

(٢) بَرَدى: نهر في دمشق.

(٣) البُهمى: نبت. (لسان العرب ١٢/ ٥٩ (بهم)).

(٤) حُزْوى: موضع بنجد في ديار تميم. (معجم البلدان ٢/ ٢٥٥).

(٥) الكتاب ٤/ ٢٥٨.

(٦) امرأة بَشَكى اليدين وبَشكى العمل: خفيفة اليدين في العمل سريعتهما. (لسان العرب ١٠/ ٤٠١ (بشك)).

(٧) الحمار الجَمَزى: الوثّاب السريع. (لسان العرب ٥/ ٣٢٣ (جمز)).

كـ «جَحْجَبى» قبيلة من الأنصار، و «فعَّيلى» كـ «بغَّيرى»، لعبة، و «فِعِّيلى» كـ «خِلِّيفى»، و «فَعَلُوتَى» كـ «رحَمُوتَى»، و «فَعَوْلَلَى» كـ «حَبَوْكَرى» للداهية، و «فَوْعَلَى»، و «فَيْعَلَى»، كـ «خَوْزلَى» و «خَيْزَلى» لمشية فيها تفكّك، و «يَفْعَلَّى»، كـ «يَهْيَرَّى» للباطل، و «مِفْعَلَّى»، كـ «مِكْوَرَّى» للئيم، و «مِفْعِلَّى» كـ «مِرْعِزَّى»[1]، و «فِعْلِلَّى» كـ «هِرْبِذَّى» لمشية في شق، و «فَعْلَلايا» كـ «بَرْدَرايا» موضع، و «فِعْلِيَّا» كـ «ذِرْبِيَّا» للداهية، و «فَعَلِيَّا» كـ «زكَرِيَّا»[2]، والظاهر أنه أعجميٌّ، و «فَعَلْنَى» كـ «عرضْنى» لنوع من السير، و «فِعِلَّى» كـ «دفقَّى»، نوع من السير، و «فَعَنْلَى» كـ «جَلَنْدى» اسم رجل، وجاء بضم اللام؛ و «فَعَّلَى»، كـ «سَمَّهَى» للباطل، و «فَعَالَى» كـ «صَحارَى»، و «فِعْلِلى»، كـ «هِنْدِبَى»[3]، و «فِعَلَّى»، كـ «سِبَطْرَى»: مشية فيها تبختر، و «إفْعِيلى» كـ «إهْجِيرى» للعادة.

فهذه أحد وثلاثون مثالاً، ولعلها تحيط بأكثر أبنية المؤنث بالألف المقصورة المختصة بالتأنيث.

وأمَّا «فَعْلى» و «فُعْلى»، فهما مشتركان في التأنيث والإلحاق، و «فَعْلَى» إذا كان مؤنث «فَعْلان»، أو مصدرًا كـ «الدَّعْوَى»، أو جمعًا، كـ «مَرْضى» و «جَرْحى»، فألفها للتأنيث، وإذا كان اسمًا غير ذلك، فقد تكون الألف للإلحاق، كـ «عَلْقى»، فيمَن نوَّن، وقال: «علقاة»، وكذا «تَتْرى» فيمن نوَّن. وقد تكون للتأنيث كـ «الشَّرْوَى».

وأمَّا «فِعْلى»، فإنْ كان مصدرًا كـ «الذِّكْرى»، أو جمعًا كـ «حِجْلى» و «ظِربَى»، ولا ثالث لهما، فلا تكون ألفه إلاّ للتأنيث، وإذا كان صفة: قال سيبويه: «ولا يكون إلا مع التاء»، فألفه للإلحاق، نحو: «رجل عِزْهاة»[4]، و «امرأة سِعْلاة»[5]؛ وقال في «ضِيزَى»[6] و «حيكَى»[7]: أصلهما الضم.

وحكى ثعلب: «عِزْهًى» منوَّنًا بلا تاء، وهو مخالف لما ذهب إليه سيبويه.

وإذا كان غير الأوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع، فقد يكون للإلحاق

---

(١) المِرعِزَّى: الزغب الذي تحت شعر العنز. (لسان العرب ٥/ ٣٥٥ (رعز)).

(٢) ويمدّ: زكريّاء.

(٣) ويمدّ: هندِباء.

(٤) العِزهاة: اللئيم. (لسان العرب ١٣/ ٥١٤ (عزه)).

(٥) السعلاة: الصخّابة البذِيَّة. (لسان العرب ١١/ ٣٣٦ (سعل)).

(٦) القسمة الضِّيزى: الجائرة. (لسان العرب ٥/ ٣٦٨ (ضيز)).

(٧) المشية الحِيكَى: التي فيها تبختر. (لسان العرب ١٠/ ٤١٨ (حيك)).

نحو: «مِعزَى»، وقد يكون للتأنيث كـ «الدِّفْلى»[١] و «الشِّعرَى»[٢]، وقد يكون ذا وجهين: الإلحاق والتأنيث، كـ «تَتْرى»[٣]، وكذا «ذِفْرَى»[٤]، منونًا وغير منوّن.

***

٥ ـ أوزان ألف التأنيث المدودة

ومن الأوزان التي لا تكون ألفها الممدودة إلا للتأنيث: «فَعْلاء»، وهو قياس في مؤنث «أَفْعل» الصفة؛ نحو: «أَحْمَر» و «حَمْراء»، وقد يجيء صفة وليس مذكره «أَفْعَل»، كـ «امرأة حسناء»، و «ديمة هَطْلاء»، و «حُلَّة شَوْكاء»[٥]، و «داهية دهياء»[٦]، و «العرب العرباء»[٧].

ويجيء مصدرًا، كـ «السَّرَّاء»، و «الضرَّاء»، و «اللأْواء»، واسمًا مفردًا غير مصدر، كـ «الصحراء» و «الهيجاء»، واسم جمع كـ «الطَّرْفاء»[٨] و «القَصْباء»[٩].

وقد يقصر بعض هذه الأسماء الممدودة للضرورة. فالمحذوف من الأَلِفين، إذن، الأولى، لا الأخيرة، لأنها لمعنى، ولأنها لو كانت المحذوفة، لانصرف الاسم لزوال ألف التأنيث، كما ينصرف «حُبَارَى» إذا صغرتها بحذف ألف التأنيث، نحو: «حُبيرة»؛ فإذا حذفت الأولى، رجعت الأخيرة إلى أصلها من الألف، لأن سبب قلبها همزة، هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل.

ومنها «فَعَلاء» بفتح الفاء والعين، ولم يأت عليها سوى أربعة أحرف: «فلان ابن ثَأَدَاء»، أي: ابن الأمَة، و «السَّحَناء» بمعنى: السحنة، و «جَنَفاء»، و «قَرَماء»، بالقاف عند سيبويه، وبالفاء عند الجوهري: موضعان.

ومنها «فِعَلاء»، ولم يأت عليها إلاّ «السِّيَرَاء»[١٠]، وقال الفرّاء: أصله ضم الفاء، كُسرت للياء.

---

(١) الدِّفْلَى: شجر مرّ أخضر حسن المنظر يكون في الأودية. (لسان العرب ١١/ ٣٤٥ (دفل)).

(٢) الشِّعْرى: كوكب نيِّر يطلع بعد الجوزاء في شدّة الحرّ. (لسان العرب ٤/ ٤١٦ (شعر)).

(٣) ليست هذه الكلمة على وزن «فِعْلَى».

(٤) الذِّفرى من الناس ومن جميع الدوابّ: من لدن المقذّ إلى نصف القذال، وقيل: هو العظم الشاخص خلف الأذن. (لسان العرب ٤/ ٣٠٧ (ذفر)).

(٥) الشوكاء: الخشِنة بفعل جدّتها. (لسان العرب ١٠/ ٤٥٤ (شوك)).

(٦) أي: شديدة. (٧) أي: الخُلّص.

(٨) الطرفاء: شجر. (لسان العرب ٩/ ٢٢٠ (طرف)).

(٩) القصباء: جماعة القصب. (لسان العرب ١/ ٦٧٤ (قصب)).

(١٠) السِّيَراء: ضرب من البرود. (لسان العرب ٤/ ٣٩٠ (سير)).

و «فُعَلاء»: إمَّا مفردًا كـ «العُشَراء»[١]، و «الرُّحَضاء»[٢]؛ أو جمعًا، كـ «الفُقهاء» و «العُلماء»، وأمَّا «فِعْلاء» و «فُعْلاء»، كـ «حِرباء»، و «خُشَّاء»[٣]؛ فملحقان بـ «قرطاس» و «قُرناس»[٤].

ومنها: «فاعِلاء» كـ «قاصِعاء»[٥]، و «فِعْليَاء» كـ «كِبْرياء»، و «فَعَالاء»، وهو إمَّا مصدر كـ «البَراكاء» بمعنى الثبات في الحرب، وإمَّا اسم كـ «الثّلاثاء»، وإما صفة كـ «طَباقاء»[٦]، و «فَعُولاء» كـ «بَروكاء» بمعنى: البراكاء، و «فِعْلِلاء» كـ «هِنْدِباء»، بكسر الدال وفتحها، و «فَعْلَلاء» كـ «عَقْرَباء»، و «فُعْلُلاء» كـ «خُنْفُساء»، و «فَعِيلاء» كـ «قريثَاء»: ضرب من التمر، و «فِعِلاَّء» كـ «زِمِكّاء»[٧]، وقد يقصر، وليس الألف للإلحاق بـ «سنِمّار»، لأنه لا ينوَّن؛ و «أَفعِلاء»، إمَّا مفردًا كـ «أَرْبِعاء»، وإمَّا جمعًا كـ «أَنْبياء»، وهو كثير؛ و «فَعَلِيَّاء» كـ «زكَريَّاء»؛ و «فاعُولاء» كـ «عاشُوراء»، و «مَفْعُولاء» كـ «مَعْيوراء»[٨]؛ و «فَعالِلاء» كـ «جَخادِباء»: نوع من الجراد، و «فَعْلالاء» كـ «بَرْناساء» بمعنى الناس، و «فُعْلُلاء» كـ «قُرْفُصاء».

٦ ـ المؤنث الحقيقي والمؤنث اللفظي

قال ابن الحاجب:

وهو حقيقي ولفظيّ، فالحقيقي: ما بإزائه ذكر في الحيوان كـ «امرأة» و «ناقة»، واللفظيّ بخلافه، كـ «ظُلمة»، و «عين».

* * *

قال الرضيّ:

إنما قال: «في الحيوان» لئلا ينتقض بنحو الأنثى من النخل، فإن بإزائه

---

(١) العُشَراء: الناقة التي مضى لحملها عشرة أشهر، وقيل: ثمانية. (لسان العرب ٤/ ٥٧٢ (عشر)).

(٢) الرُّحَضاء: العَرَق في أثر الحُمَّى، والحُمَّى بعرق. (لسان العرب ٧/ ١٥٤ (رحض)).

(٣) الخُشّاء والخُشُشاء: العظم الدقيق العاري من الشعر الناتىء خلف الأذن. (لسان العرب ٦/ ٢٩٦ (خشش)).

(٤) القِرناس والقُرناس: شبيه الأنف يتقدَّم في الجبل، وعرناس المغزل. (لسان العرب ٦/ ١٧٣ (قرنس)).

(٥) القاصِعاء والقُصعاء: جُحر اليربوع، وقيل: باب جحره. (لسان العرب ٨/ ٢٧٥ (قصع)).

(٦) الطباقاء: العييّ الثقيل الذي يُطبق على الطروقة أو المرأة بصدره لصغره. (لسان العرب ١٠/ ٢١٤ (طبق)).

(٧) الزمكاء: أصل ذنب الطائر. (لسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زمك)).

(٨) المعْيوراء: الحمير. (لسان العرب ٤/ ٦٢٠ (عير)).

ذكرًا، وتأنيثه غير حقيقي، إذ تقول: «اشتريت نخلة أنثى»، وقد يكون الحقيقي مع العلامة كـ «امرأة»، و «نُفَساء»، و «حُبْلى»، وبلا علامة، كـ «أتان»، و «عَناق»[(١)].

ولو قال: الحقيقي ذات الفرج من الحيوان، كان أولى، إذ يجوز أن يكون حيوان أنثى لا ذكر لها من حيث التجويز العقلي.

قوله «واللفظي بخلافه»، أي: الذي ليس بإزائه ذكر في الحيوان، كـ «ظلمة» و «عين». وقد يكون اللفظي حيوانًا، كـ «دجاجة» ذكر، و «حمامة» ذكر، إذ ليس بإزائه مذكّر، فيجوز أن تقول: «غرَّدت حمامة ذكر»؛ و «عندي ثلاث من البط ذكور»، فيجوز أن تكون «النملة» في قوله تعالى: ﴿**قالت نملة**﴾[(٢)]: ذكرًا، واعتبر لفظه، فأنَّث ما أسنده إليه. ولا يجوز ذلك في عَلَم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التأنيث، كـ «طلحة»، لا يقال: «قامت طلحة»، إلا عند بعض الكوفيين، وعدم السماع مع الاستقراء، قاضٍ عليهم[(٣)].

ولعل السرَّ في اعتبار التأنيث في منع صرفه، لا في الإسناد إليه، أنَّ التذكير الحقيقي، لما طرأ عليه، منَع أن يُعتبر حال تأنيثه في غيره، ويتعدَّى إليه ذلك، وأمَّا منع الصرف، فحالة تختص به لا بغيره.

وإذا كان المؤنَّث اللفظيّ حقيقيَّ التذكير، وليس بعَلَم، كـ «شاة» ذَكَر، جاز في ضميره، وما أشير به إليه التذكير والتأنيث، نحو: «عِنْدي من الذكور حمامة حَسَنة وحَسَن»؛ قال طرفة [من الطويل]:

٥٣٩ ـ مُؤَلَّلتانِ تَعْرِفُ العِتْقَ فيهما كَسامِعَتَيْ شاةٍ بِحَوْمَلَ مُفْرَدِ

---

(١) العَناق: الحرَّة، والأنثى من المَعَز. (لسان العرب ١٠/ ٢٧٤ (عنق)).

(٢) النمل: ١٨.

(٣) أي: يُبطل ما ذهبوا إليه.

٥٣٩ ـ التخريج: البيت لطرفة في ديوانه ص ٢٨؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٣٦؛ ولسان العرب ٨/ ١٦٣ (سمع)، ١١/ ٢٤ (ألل)، ١٣/ ٥٠٩ (شوه).

اللغة: المؤللتان: المحدَّدتان مثل تحديد الحربة في الانتصاب. العِتْقُ: الكَرَمُ والنجابة. الشاة (هنا): ثور الوحش. حومل: اسم رملة. المفرد (هنا): المنفرد في هذا المكان.

المعنى: يصف الشاعر أذني ناقته، وقوة إدراكهما، وصدق حِسّهما، فيقول: هما محددتان كرأس الحربة، نجيبتان مثل أذني ثور وحشي منفرد في حومل انفرادًا يجعله يسمع ما حوله أكثر.

الإعراب: «**مؤللتان**»: صفة لـ «صادقتا سَمْع» في بيت سابق، مرفوعة مثله. «**تَعْرِفُ**»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: أنتَ. «**العِتْقَ**»: مفعول به منصوب بالفتحة. «**فيهما**»: جار ومجرور متعلقان بحال من «العتق». «**كسامعتي**»: الكاف: اسم بمعنى «مثل» مبني على الفتح في=

ولا يجوز في غير الحقيقيّ التذكير؛ نحو: «غرفة حسنة»، ولا يجوز أن يقال: «صاحَ دجاجة أنثى» على أنك ألغيت تأنيث دجاجة بالتاء، لكونها للوحدة، لا للتأنيث، لأنك وإن ألغيتها، يبقى التأنيث الحقيقي فيكون، كـ «قام هند»، وهو في غاية الندرة، كما يجيء.

* * *

٧ ـ إسناد الفعل إلى المؤنث

قال ابن الحاجب:

وإذا أسند إليه فعل فبالتاء، وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار، وحكم ظاهر الجمع مطلقًا غير المذكر السالم، حكم ظاهر غير الحقيقي، وضمير العاقلين غير السالم: فَعَلَتْ، وفَعَلُوا، والنساء والأيام: فَعَلتْ وفَعَلْنَ.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «إذا أسند الفعل»، أي: الفعل وشبهه، إلى المؤنث مطلقًا، سواء كان مظهرًا أو مضمرًا، حقيقيًّا أو لا، ظاهر العلامة أو لا، فذلك الفعل وشبهه مع التاء، للإيذان من أول الأمر بتأنيث الفاعل.

قوله: «وأنت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار»، إنما قال: «ظاهر»، احترازًا عن المضمر، و «غير الحقيقي»، احترازًا عن الحقيقي، لأن تأنيث المسند إليهما واجب على بعض الوجوه، كما يجيء.

ثم اعلم أن الفاعل المؤنث، إمَّا جمع السلامة بالألف والتاء، أو جمع التكسير، أو اسم الجمع، أو غيرها، أعني المفرد والمثنى، أمَّا الجمعان واسم الجمع فسيجيء حكمهما، وغيرها، إمَّا ظاهر، أو مضمر. والظاهر إمَّا حقيقي أو غيره. والحقيقي إما متصل برافعه أو لا.

= محل رفع صفة ثالثة لـ «صادقتان»، و «سامعتي»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى. **«شاةٍ»**: مضاف إليه مجرور. **«بحوملَ»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث، فهو اسم «رملة»، والجار والمجرور متعلقان بالصفة «مفردِ». **«مفردِ»**: صفة لـ «شاة» مجرورة مثله.

جملة «تعرف»: في محل رفع صفة ثانية لـ «صادقتا سمع».

الشاهد فيه قوله: «شاة مفرد» حيث «شاة» هنا مؤنثة لفظًا، مذكّرة معنًى، فمعناها الثور الوحشي، وقد رجع إليه ضميره في وصفه، فقال: «مفرد» وذلك رعاية للمعنى.

فالأغلب في الظاهر الحقيقي المتصل برافعه إلحاق علامة التأنيث برافعه، نحو: «ضربت هند»، و «ضربت الهندان».

وحكى سيبويه عن بعض العرب: «قال فلانة»، استغناءً بالمؤنث الظاهر عن علامته، وأنكره المبرّد؛ ولا وَجه لإنكار ما حكى سيبويه مع ثقته وأمانته.

وإن كان الرافع «نِعْم» و «بئْس»، فكلّ واحد من الحذف والإثبات فصيح، نحو: «نِعم المرأة هند»، و «نعمتِ المرأة هند»، لمشابهتهما للحرف بعدم التصرف.

ولا تلحق نحو: «أَكرمْ بهند» في التعجب، عند مَن أسند «أكرم» إلى «هند»، كما لا تلحقه الضمائر، نحو قوله تعالى: **﴿أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ﴾**[1]، لكون الفعلين غير متصرّفين وأيضًا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول، والفعل في صورة ما يطلبه بالمفعولية، أمَّا نحو قولك: «ما جاءتني من امرأة وكفت بهند»، فليس انجرار الفاعل بلازم، ولا الفعل في صورة ما يطلب المجرورَين بالمفعولية.

وإن كان منفصلاً عن رافعه، فإنْ كان بـ «إلاّ»، نحو: ما قام إلاّ هند، فالأجود ترك التاء في الرافع، لأن المستثنى منه المقدّر هو الذي كان في الأصل مرفوعًا بالفاعلية، على ما مرَّ في باب الاستثناء، فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع مع الفصل بـ «إلاّ»، أو نقول: المسند إليه هو «إلاّ» مع المستثنى، من حيث المعنى وإن كان في اللفظ هو المستثنى، كما ذكرنا في باب الاستثناء.

وإن كان بغير «إلاّ»، نحو: «قامت اليوم امرأة»، فالإلحاق أجود. لأن المسند إليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر، وأمَّا الحذف فإنما اغتفر لطول الكلام، ولكون الإتيان بالعلامة، إذن، وعدًا بالشيء مع تأخير الموعود.

وإن كان الظاهر غير حقيقيّ التأنيث، فإنْ كان متصلاً، نحو: «طلعت الشمس»، فإلحاق العلامة أحسن من تركها، والكل فصيح.

وإن كان منفصلاً، فترك العلامة أحسن، إظهارًا لفضل الحقيقي على غيره، سواء كان بـ«إلاّ» أو بغيرها، نحو قوله تعالى: **﴿فمَن جاءَه موعظة من ربِّه﴾**[2].

هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى، وأما ضميرهما: فإن كان متصلاً، فالعلامة لازمة لرافعه، سواء كان التأنيث حقيقيًا، كـ «هندٌ خَرَجَتْ»، أو غيره، كـ «الشمس طلعتْ»، إلاّ لضرورة الشعر، نحو قوله [من المتقارب]:

---

(١) مريم: ٣٨. (٢) البقرة: ٢٧٥.

فــلا مــزْنــة وَدَقَــتْ ودقَــهــا ولا أرضَ أَبْــقَــلَ إبــقــالَــهــا[١]

على تأويل الأرض بالمكان؛ وإنما لزمت العلامة لخفاء الضمير المتصل مرفوعًا، وكونه كجزء المسند، بخلاف الظاهر والضمير المنفصل.

وإن كان منفصلاً، فهو كالظاهر لاستقلاله بنفسه.

وأمَّا الجمعان المذكوران، فإن أسند إلى ظاهرهما سواء كان واحد المكسَّر حقيقيّ التذكير أو التأنيث، كـ «رجال» و «نسْوة»، أو مجازي التذكير أو التأنيث كـ «أيام»، و «دُور»، وكذا واحد المجموع بالألف والتاء ينقسم هذه الأقسام الأربعة، نحو: «الطلحات»، و «الزينبات»، و «الجُبيلات»، و «الغرفات»؛ فحكم[٢] المسند إلى ظاهرهما حكم المسند إلى ظاهر المؤنث غير الحقيقي إلاّ من شيء واحد، وهو أن حذف العلامة من الرافع بلا فصل مع الجمع، نحو: «قال الرجال، أو النساء، أو الزينبات» أحسن منه مع المفرد والمثنى، لكون تأنيثه بالتأويل، وهو كونه بمعنى جماعة.

وإنما لم يعتبروا التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد، نحو: «قال النسوة»، لأن المجازيّ الطارىء أزال حكم الحقيقيّ، كما أزال التذكير الحقيقيّ في «رجال»، وإنما لم تُبطل التثنية التذكير الحقيقيّ في «رجلان»، ولا التأنيث الحقيقيّ في «الهندان»، ولم يُبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقيّ في «الزيدون»، لبقاء لفظ المفرد فيه، فاحترموه.

وكان قياس هذا أن يبقى التأنيث الحقيقي في المجموع بالألف والتاء أيضًا، نحو: «الهندات» لبقاء لفظ الواحد فيه أيضًا؛ إلا أنه لما كان يتغيَّر ذلك المفرد ذو العلامة إمَّا بحذفها إن كان تاء، نحو: «الغرفات»، أو بقلبها إن كان ألفًا، كما في «الحبليات» و «الصحراوات»؛ كان ذلك التغيير كنوع من التكسير، وكأن تأنيث الواحد قد زال لزوال علامته، ثم حُمِل عليه ما التاء فيه مقدَّرة، فلا يظهر فيه التغيير، كـ «الزينبات» و «الهندات»، لأن المقدر عندهم في حكم الظاهر.

والدليل على أن تأنيث نحو: «الزينبات» مجازي، قول الحماسيّ [من الطويل]:

٥٤٠ ـ حَلَفْتُ بِهَدْيِ مُشْعَرٍ بَكَرَاتُهُ تَخُبُّ بِصَحْراءِ الغَبِيطِ دَرادِقُهْ

---

(١) تقدّم بالرقم ٢.

(٢) قوله: «فحكم المسند» جواب قوله: «وأمّا الجمعان المذكوران».

٥٤٠ ـ **التخريج**: البيت لعارق الطائي في خزانة الأدب ٧/ ٤٣٧؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٧٤٦.

وحكم البنين حكم الأبناء، وإن كان بالواو والنون لعدم بقاء واحده، وهو: ابن؛ قال [من البسيط]:

٥٤١ ـ لو كُنتُ مِنْ مازنٍ لم تَسْتَبحْ إبلي ... بنو اللَّقيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانا

= اللغة: الهدي: ما يُهْدَى إلى البيت الحرام من الإبل، والنعم. المُشْعَر: بصيغة اسم المفعول: ما أُسِيْل دَمُه ليُعْرَفَ أنّه هدي، فهو كالعلامة له. بكرات: جمع بَكْرة: وهي الشابة من الإبل. الغبيط: اسم مكان بين مكة والمدينة. الدَّرادِق: جمع دَرْدَق مثل جَعْفر وجَعَافر، وهو الجماعة من الإبل الصغار.

المعنى: حلفتُ أيها الملك بقرابين الحَرَم، وقد أعلمت بكراتها بعلامةِ الإهداء، وهي تسير بذلك الموضع.

الإعراب: «**حلفتُ**»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**بهدي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «حلفت». «**مشعر**»: صفة مجرورة بالكسرة. «**بكراته**»: نائب فاعل لاسم المفعول «مشعر» مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**تخبُّ**»: فعل مضارع مرفوع. «**بصحراء**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تخبُّ». «**الغبيط**»: مضاف إليه. «**دَرَادِقُه**»: فاعل مرفوع بالضمة، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «حَلَفْتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تخب درارقه»: صفة ثانية لـ «هدي» محلها الجر.

الشاهد فيه قوله: «مشعر بكراته» فإن البَكَرات كالزينبات، ولم يؤنث له المسند، وهو «مُشْعَر».

٥٤١ ـ **التخريج**: البيت لقريط بن أنيف في خزانة الأدب ٧/ ٤٤١، ٤٤٣؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٦٨؛ ولأحد شعراء بلعنبر في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٢٣؛ وللعنبري في لسان العرب ٧/ ٣٩٣ (لقط)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٤٣؛ ومجالس ثعلب ٢/ ٤٧٣.

اللغة: تستبيح: تستحلّ، تجعلها مباحة أو حلالاً. مازن وبنو اللقيطة، أو (بنو الشقيقة ـ كما في بعض الروايات): قبيلتان عربيتان؛ وكذلك ذهل بن شيبان.

المعنى: لو كنت من قبيلة مازن لم يجعل بنو اللقيطة من ذهل بن شيبان إبلي مباحة لهم، ولقام بحمايتي والغضب من أجلي قوم قساة عندما يقتضي الموقف قسوتهم، حتى لو خضع الضعفاء من غيرهم.

الإعراب: «**لو**»: حرف امتناع لامتناع. «**كنت**»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: ضمير متصل في محلّ رفع اسمها. «**من مازن**»: جار ومجرور متعلّقان بخبر «كنت» المحذوف، والتقدير: «لو كنت رجلاً من مازن». «**لم**»: حرف نفي وجزم وقلب. «**تستبح**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون. «**إبلي**»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على ما قبل ياء المتكلّم، والياء: ضمير متصل في محلّ جرٍّ مضاف إليه. «**بنو**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. «**اللقيطة**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**من ذهل**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «بنو اللقيطة». «**بن**»: صفة «ذهل» مجرورة بالكسرة. «**شيبانا**»: مضاف إليه مجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف، والألف: للإطلاق.

جملة «لو كنت... لم تستبح بنو...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «كنت من مازن»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «لم تستبح»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «لم تستبح إبلي بنو» حيث أنّث الفعل المسند إلى «بنو»، وذلك أنّ «بنون» لتغيّر مفرده في الجمع أشبه جمع المكسّر، فجاز تأنيث الفعل المسند إليه، كما يجوز في «الأبناء» الذي هو جمع مكسّر.

وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده، كـ «السنون» و «الأرضون» حكم المجموع بالألف والتاء، لأن حقه الجمع بالألف والتاء كما يجيء؛ فالواو والنون فيه عوض من الألف والتاء.

ويُساوي التاءَ في اللزوم وعدمه تاءُ مضارع الغائبة، ونون التأنيث الحرفية في نحو [من الطويل]:

ولكنْ ديافيٌّ أبوه وأُمُّه بحوران يَعْصِرْنَ السليطَ أقارِبُه[1]

فظهر بهذا كله معنى قوله: «وحكم ظاهر الجمع مطلقًا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقيّ».

وأمَّا إنْ أسند إلى ضمير الجمع، وهو قوله: «وضمير العاقلين» إلى آخر الباب، فنقول:

ضمير الجمع إمَّا أن يكون ضمير العاقلين أو لا، والعاقلون إمَّا بالواو والنون أو لا، فضمير العاقلين بالواو والنون، هو الواو لا غير، نحو: «الزيدون قالوا»؛ ولا يجوز: «قالت»، لبقاء لفظ المذكر الحقيقي.

وإنما خصّوا العاقلين بالواو، دون النون، لأن أصل ما يزاد حروف اللين، والألف أخذه المثنى؛ والجمع بالواو أولى منه بالياء، لأن ثقل الواو مناسب للكثرة التي في الجمع، وكان الواو، لأصالته في الجمع، أولى بالعاقلين؛ لأصالتهم لغير العاقلين، وصارت الياء للواحد المؤنث في «تفْعلين»، و «افْعَلِي»، فلم يبق لجمع غير العاقلين من حروف المد شيء، فجيء بالنون لمناسبة بينها وبين الواو في الغنَّة.

وضمير العاقلين لا بالواو والنون إمَّا واو، نحو: «الرجال والطلحات: ضربوا»، نظرًا إلى العقل؛ وإمَّا ضمير المؤنث الغائب، نحو: «الرجال والطلحات فعلت، وتَفْعَل، وفاعِلة»، نظرًا إلى طرءَان[2] معنى الجماعة على اللفظ.

وأمَّا غير العاقلين، وهو ثلاثة أقسام: مذكّر لا يعقل كـ «الأيام» و«الجُبيلات»، ومؤنث يعقل، كـ «النسوة» و «الزينبات»، ومؤنث لا يعقل كـ «الدور» و «الظلمات»؛ فيجوز أن يكون ضمير جميعها الواحد المؤنث الغائب بتأويل الجماعة، وأن يكون النون، لكونها جمع غير العاقلين، وقد تقدم أن النون موضوع له، فتقول: «الأيام، والجبيلات، والنساء، والزينبات، والدور، والغرفات، فعلت، ويَفْعَلْن».

وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جارية في جميع الضمائر على

(١) تقدّم بالرقم ٣٦٦.

(٢) مصدر نادر للفعل «طرأ».

اختلافها، تقول في المرفوع المنفصل: «أنتم»، و «أنتُنّ»، و «هُمْ»، و «هُنَّ»، وفي المنصوب المتصل: «ضربكم»، و «ضربكنَّ»، و «ضرَبهم»، و «ضرَبهنَّ»، وفي المنصوب المنفصل: «إيّاكم»، «إيّاكنَّ»، «إيّاهم»، «إيّاهنّ»، وفي المجرور: «لكم»، «لكنَّ»، «لهم»، «لهنَّ»، والأصل: «أنتموا»، و «ضربكموا»، و «إيّاكموا»، و «لكموا».

وأما اسم الجنس، فيجوز إجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر، والمؤنث، وضميرهما. ولا يمتنع إجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير، نحو: «انقعر النخل»، و «انقعرت النخل»، و «النخل انقعر، وانقعرت، وانقعرن».

وأما اسم الجمع، فبعضه واجب التأنيث كـ «الإبل»، و «الغنم»، و «الخيل»، فحاله كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير، وبعضه يجوز تذكيره وتأنيثه كـ «الركب»، قال [من الطويل]:

٥٤٢ ـ فَعَبَّتْ غشاشًا ثمّ مرّتْ كَأَنَّها مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ مِنْ أُحاظَةَ مجفلُ

فهو كاسم الجنس، نحو: «مَضَى الركب»، و «مَضت الركب»، و «الركب مَضَى، ومَضَت، ومضَوا»، والله أعلم.

* * *

٥٤٢ ـ **التخريج**: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٦٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٤٧، ٨/ ٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٤٨؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٠٢.

اللغة: أُحاظة: اسم قبيلة من اليمن، أو من أزد. المُجْفِلُ: المسْرِعُ. الغِشاش: الشاربة على عَجَل، أو الشاربة قليلاً.

المعنى: إنّ القطا التي يصفها شربت قليلاً على عجل، ثم نَفَرت مسرعة كأنها ركب انطلق مسرعًا من اليمن.

الإعراب: **«فَعَبَّتْ»**: الفاء: استئنافية، «عبَّتْ»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر تقديره: هي، يعود على القطا. **«غِشاشًا»**: حال منصوبة. **«ثم»**: حرف عطف، **«مَرّتْ»**: مثل «عَبَّتْ». **«كأنّها»**: حرف مشبه بالفعل، و «ها»: اسمها محله النصب. **«مع»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بـ «كأن» لما فيه من معنى التشبيه. **«الصبح»**: مضاف إليه مجرور. **«ركب»**: خبر «كأن» مرفوع. **«من أحاظة»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف متعلقان بصفة من «ركب». **«مجفل»**: صفة لـ «رَكْبٌ» مرفوعة مثله.

جلمة «عَبّت»: استئنافية لا محل لها، وعطف عليها جملة «مَرّتْ». وجملة «كأنها رَكْبٌ»: حالٌ من فاعل «مَرّتْ» محلها النصب.

الشاهد فيه: أنَّ اسم الجمع بعضه كـ «الركب» يجوز تذكيره وتأنيثه. وفي الشعر جاء مذكرًا هنا، فقد عاد الضمير إليه من «مُجْفِل» بالتذكير، ولو أنث لقيل «مجفلة».

المثنى

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المثنى ما لحق آخره ألف، أو ياء مفتوح ما قبلها، ونون مكسورة، ليدلَّ على أنَّ معه مثله من جنسه.

***

قال الرضيّ:

يريد بالجنس ههنا، على ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب: ما وضع صالحًا لأكثر من فرد واحد، بمعنى جامع بينها في نظر الواضع، سواء كانت ماهيّاتها مختلفة، كـ «الأبيضَين»، لإنسان وفرس، فإن الجامع بينهما في نظره: البياض، وليس نظره إلى الماهيتين بل إلى صفتهما التي اشتركا فيها؛ أو متّفقة كما تقول: «الأبيضان» لإنسانين، و «البيض» لأفراس، وسواء كان الواضع واحدًا كـ «الرجل»، أو أكثر، كـ «الزيدَين»، و «الزيدِين». فإن نظر كل واحد من الواضعين، في وضع لفظة «زيد» ليس إلى ماهية ذلك المسمَّى، بل إلى كون ذلك المسمَّى، أيّ ماهية كان، متميزًا بهذا الاسم عن غيره، حتى لو سمِّي بـ «زيد» إنسان، وسمِّي به فرس، فالنظر في الوضعين إلى شيء واحد، كما في «الأبيضين» ونحوه، وهو كون تلك الذات متميزة عن غيرها بهذا الاسم.

وهذا الذي ذهب إليه المصنّف، خلاف المشهور من اصطلاح النحاة، فإنّهم يشترطون في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد، فلا يسمُّون «زيدًا»، وإن اشترك فيه كثيرون، جنسًا[1].

وعند المصنف تردّد في جواز تثنية الاسم المشترك، وجمعه، باعتبار معانيه المختلفة، كقولك: «القُرءانِ» للطهر والحيض، و «العيون» لعين الماء وقرص

---

(١) قوله: «جنسًا» مفعول به ثانٍ لـِ «يسمّون».

الشمس وعين الذهب، وغير ذلك. مَنَع[١] من ذلك في شرح الكافية لأنه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاستقراء، وجوَّزه على الشذوذ في شرح المفصَّل.

وذهب الجزولي، والأندلسي، وابن مالك، إلى جواز مثله. قال الأندلسي: يقال: «العينان» في عين الشمس وعَين الميزان، فهم يعتبرون في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى. وهذا المذهب قريب من مذهب الشافعي، رحمه الله، وهو أنه إذا وقعت الأسماء المشتركة بلفظ العموم، نحو قولك: «الأقراء حكمها كذا»، أو في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب، نحو: «ما لقيت عينًا»، فإنّها تعمّ في جميع مدلولاتها المختلفة، كألفاظ العموم، سواء[٢].

ولا يصحّ أن يستدلّ بتثنية العَلَم وجمعه على صحة تثنية المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بأن يقال: نسبة العَلَم إلى مسمَّياته كنسبة المشترك إلى مسمَّياته، لكون كل واحد منهما واقعًا على معانيه لا بوضع واحد.

أمّا عند المصنف[٣]، فلأنه يشترط في التثنية والجمع كون المفردات بمعنى واحد، سواء كان بوضع واحد أو أكثر. ومعاني المشترك ليست واحدة بخلاف الأعلام، كما مرّ.

وأما عند غيره، فقال المصنف: ولو سُلِّم أن نسبة العَلَم إلى مسمَّياته كنسبة المشترك إلى مسمَّياته، فبينهما فرق، وذلك أن المشترك له أجناس، تؤخذ آحادها فتثنى أو تجمع، كـ «القُرأين» للطهرين، و «القروء» للأطهار. فلو ثُنّي أو جُمع باعتبار معانيه المختلفة، لأدّى إلى اللبس، وليس للعَلَم جنس تؤخذ آحاده فتثنى أو تجمع حتى إذا ثُنّي أو جُمع باعتبار معانيه المختلفة، أورث اللبس.

وقد يُثَنّى ويُجمع غير المتفقين في اللفظ، كـ «العُمَرين»، وذلك بعد أن يجعلا متفقي اللفظ بالتغليب؛ بشرط تصاحبهما وتشابههما حتى كأنهما شخص واحد في شيء، كتماثل أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، فقالوا: «العُمَران»، وكذا: «القَمَران»[٤]، و «الحسنان»[٥]؛ وينبغي أن يغلّب الأخف لفظًا، كما في «العُمَرين» و «الحَسَنَين»، لأن المراد بالتغليب التخفيف، فيختار ما هو أبلغ في الخفة.

وإن كان أحدهما مذكّرًا، والآخر مؤنثًا، لم يُنظر إلى الخفّة، بل يغلب المذكّر، كـ «القمرين» في الشمس والقمر.

---

(١) أي: ابن الحاجب.
(٢) أي: النكرة وألفاظ العموم سواء.
(٣) أي: أمّا تعليل عدم صحّة الاستدلال عند ابن الحاجب.
(٤) للشمس والقمر.
(٥) للحسن والحسين ولدي الإمام عليّ.

ولزوم الألف في المثنى في الأحوال [الثلاثة] لغة بني الحارث بن كعب، قال [من الرجز]:

٥٤٣ ـ أُحِبُّ مِنْكِ الأَنْفَ والعَيْنانا ومِنْخَرَيْنِ أَشْبَها ظَبْيانا

وقال [من الرجز]:

٥٤٤ ـ إنَّ أَباها وأَبا أَباها قَدْ بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

---

٥٤٣ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧؛ ولرؤبة أو رجل من ضبّة في الدرر ١/ ١٣٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٨٤؛ ولرجل في نوادر أبي زيد ص ١٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٨٠؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٥٧؛ ورصف المباني ص ٢٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ٤٨٩، ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٩؛ وشرح التصريح ١/ ٧٨؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢؛ وشرح المفصّل ٣/ ١٢٩، ٤/ ٦٤، ٦٧، ١٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

اللغة: المنخر: ثقب الأنف. ظبيان: قيل اسم رجل، وقيل: مثنّى «ظبي»، وهو الغزال، وهنا لا معنى له. والمرجّح أن يكون اسم علم.

المعنى: يحبّ الشاعر منها عينين غريبتين، ومنخرين يشبهان ظبيانَ، أو منخري ظبي.

الإعراب: **«أحبّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنا. **«منك»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحبّ». **«الأنف»**: مفعول به منصوب. **«والعينانا»**: الواو: حرف عطف، «العينانا»: معطوف على «الأنف» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق. **«ومنخرين»**: الواو: حرف عطف، «منخرين»: معطوف على «الأنف» منصوب بالياء لأنّه مثنّى. **«أشبها»**: فعل ماضٍ، والألف: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«ظبيانا»**: مفعول به.

جملة «أحب...»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أشبها ظبيانا»: في محل نصب نعت «منخرين».

الشاهد فيه: أن لزوم الألف في المثنى «العينان» وفي الأحوال الثلاثة، لغة بني الحارث بن كعب.

٥٤٤ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨؛ وله أو لأبي النجم في الدرر ١/ ١٠٦؛ وشرح التصريح ١/ ٦٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ١٢٧؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٣٣، ٣/ ٦٣٦؛ وله أو لرجل من بني الحارث في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٥؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٤٦؛ والإنصاف ص ١٨؛ وأوضح المسالك ١/ ٤٦؛ وتخليص الشواهد ص ٥٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٠٥، ٧/ ٤٥٣؛ ورصف المباني ٢٤، ٢٣٦؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٧٠٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٥٨٥؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٣؛ وشرح المفصّل ١/ ٥٣؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

اللغة: المجد: الرفعة والشرف. غايتاها: أي منتهاها. والمقصود بالغايتين: الحسب والنسب.

المعنى: إنّ أبا هذه المرأة وجدّها قد بلغا في المجد الذروة.

الإعراب: **«إن»**: حرف مشبّه بالفعل. **«أباها»**: اسم «إنّ» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وأبا»**: الواو: حرف عطف، «أبا»: معطوف على «أباها» منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. **«أباها»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«قد»**: =

وقيل: إن قوله تعالى: ﴿إنّ هذان لساحران﴾[(١)]، على هذه اللغة.

وفتح نون التثنية لغة، كما في قوله: العينانا، وقوله [من الرجز]:

٥٤٥ ـ يا رُبَّ خالٍ لك من عُرينَهْ لا تَنْقضي فَسْوَتُه شَهْرَينَهْ

شَهْرَي ربيعٍ وجُماديَينَهْ

وقرىء في الفعل أيضًا في الشواذ: ﴿أتعِدَانَني﴾[(٢)]، وقد تضمّ أيضًا نون المثنى، وقرىء في الفعل، في الشواذ أيضًا: ﴿ترزقانُه﴾[(٣)].

= حرف تحقيق. «بلغا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: فاعل. «في»: حرف جرّ. «المجد»: اسم مجرور بالكسرة، والجار والمجرور متعلّقان بـ «بلغا». «غايتاها»: مفعول به منصوب بالفتحة المقدّرة على الألف للتعذّر، وهو مضاف، و «ها»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة.

جملة «إنّ أباها...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائية. وجملة «بلغا...»: في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «قد بلغا في المجد غايتاها» حيث ألزم المثنى الألف في حالة النصب، على لغة بني الحارث بن كعب، والأشهر النصب بالياء.

(١) طه: ٦٣. وانظر التخريجات المختلفة لهذه الآية الكريمة في مغني اللبيب ص ٣٨ ـ ٣٩.

٥٤٥ ـ **التخريج**: الرجز لامرأة من فقعس في خزانة الأدب ٧/ ٤٥٦ ـ ٤٥٧؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٤٨٩؛ وشرح المفصل ٤/ ١٤٢؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣١١؛ والمقرب ٢/ ٤٥، ٤٦؛ والممتع في التصريف ٢/ ٦٠٩.

اللغة: عُرَينة: قبيلة باليمن. تنقضي: تذهب شيئًا فشيئًا.

المعنى: ربما كان خالك هذا نتنًا، لا تذهب رائحة فسوته شهرين كاملين.

الإعراب: «يا»: حرف تنبيه. «ربّ»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «خال»: اسم مجرور لفظًا، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «لك»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف للمبتدأ. «من عرينة»: جار ومجرور متعلّقان بخبر محذوف للمبتدأ. «لا»: نافية. «تنقضي»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدّرة على الياء. «فسوته»: فاعل مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والهاء: مضاف إليه محلّه الجرّ. «شهرينه»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالياء لأنه مثنى، وفتح النون شذوذًا، والهاء: حرف للسكت لا محلّ له. «شَهْرَي»: بدل من «شهرينه» منصوب وحذفت النون للإضافة. «ربيع»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «وجُمَادَيَيْنَهْ»: معطوف على «شهري ربيع»، منصوب بالياء لأنه مثنى والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والهاء: للسكت.

جملة «يا ربّ خال...»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «لا تنقضي»: في محل جر صفة (على اللفظ) أو رفع صفة (على المحل) لـ «خال».

الشاهد فيه قوله: «شَهرينَه»، «جُماديينَه» حيث فتح نون التثنية، وهذا الفتح لغة.

(٢) الأحقاف: ١٧. وهذه قراءة هشام والجحدري وهارون بن موسى وغيرهم. انظر: البحر المحيط ٨/ ٦٢؛ والكشاف ٣/ ٢٢٢؛ وتفسير الرازي ٢٨/ ٢٤؛ ومعجم القراءات القرآنية ٦/ ١٦٩.

(٣) يوسف: ٣٧؛ ولم أقع على هذه القراءة في مصادري.

قيل أصل المثنى والمجموع العطف بالواو، فلذلك يَرجع إليه المضطر، قال [من الرجز]:

٥٤٦ ـ لَيْثٌ ولَيْثٌ في مَجالٍ ضَنْكِ   كِلاهُما ذو أشَرٍ ومَحْكِ

وقال [من الرجز]:

٥٤٧ ـ كأنَّ بَيْنَ فَكِّها والفَكِّ   فأرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سَكِّ

وقد يجيء العطف نثرًا في الشذوذ.

---

٥٤٦ ـ **التخريج**: الرجز لواثلة بن الأسقع أو لجحدر بن مالك في خزانة الأدب ٧/ ٤٦١، ٤٦٤؛ والدرر ١/ ١٢٨؛ ولجحدر في لسان العرب ١٠/ ٤٢٠ (درك)؛ وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤١؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٣.

اللغة: الليث: الأسدُ. الضَّنك: الضيّقُ. الأشَر: البَطَر. المحْك: اللجاج.

المعنى: إنّه وخصمه أسَدان بطران لجوجان في تحقيق ما يريدان.

الإعراب: «ليث»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: نحن. «وليث»: الواو: حرف عطف، «ليث»: معطوف على «ليث» السابق. «في مجال»: جار ومجرور متعلقان بصفة لـ «ليث». «ضنك»: صفة لـ «مجال» مجرورة مثله. «كلاهما»: مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى، و «هما»: مضاف إليه محله الجر. «ذو»: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة. «أشر»: مضاف إليه مجرور. «محك»: معطوف على «أشر» مجرور مثله.

جملة «نحن ليث وليث»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «كلاهما ذو أشَر»: صفة ثانية لـ «ليث وليث» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أن أصل المثنى العطف بالواو، فلذلك رَجَع إليه الشاعر هنا في الضرورة، فالقياس أن يقول: ليثان، ولكنه أفردهما، وعطف بالواو لضرورة الشعر.

٥٤٧ ـ **التخريج**: الرجز لمنظور بن مرثد في خزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩؛ ولسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (زكك)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١؛ وأسرار العربية ص ٤٧؛ وجمهرة اللغة ص ١٣٥؛ وشرح المفصل ٤/ ١٣٨، ٨/ ٩١.

اللغة: الفَكُّ: الحنك. المِسْك: ضرب من الطيب، وكذلك السُّكُّ، والفأرة (هنا): الوعاء الذي يجتمع فيه المسك. ذُبِحَتْ (هنا): فُتِقَتْ، أو شُقَّتْ.

المعنى: وصف امرأة بطيب الفم، فريح المسك يخرج من فيها.

الإعراب: «كأنّ»: حرف مشبه بالفعل. «بينَ»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بخبر «كأن». «فكّها»: مضاف إليه، وكذلك «ها». «والفك»: الواو: حرف عطف، «الفكِّ»: معطوف على «فكّها» مجرور مثله. «فارة»: اسم «كأن» منصوب. «مسكٍ»: مضاف إليه مجرور. «ذُبِحَتْ»: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي. «في سُك»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «ذُبِحَتْ».

جملة «كأن بين فكها والفك فأرة مسكٍ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «ذُبِحَتْ»: صفة لـ «فأرة» محلها النصب.

الشاهد فيه: كما تقدم في الشاهد السابق، فقد كان القياس أن يقول: بين فكيها، لكنه أتى بالمتعاطفين للضرورة.

وأمَّا إذا قُصِد التكثير، كما في قوله [من البسيط]:

٥٤٨ ـ لو عُدَّ قَبْرٌ وَقَبْرٌ كنتُ[1] أَكْرَمَهُمْ   بيتًا وأَبْعَدَهُمْ عَنْ مَنْزِلِ الذَّام

أو فُصِل بينهما بفصل ظاهر، نحو: «جاءني رجل طويل ورجل قصير»، أو بفصل مقدّر، نحو: «جاءني رجل فأكرمت الرجل، والرجل الذي ضربته»، أي: الرجلَ الجائي والرجل الذي ضربته؛ فيجوز العطف كما رأيت من غير شذوذ ولا ضرورة.

وقد يكرَّر للتكثير بغير عطف، كقوله تعالى: ﴿صَفًّا صَفًّا﴾[2] و ﴿دَكًّا دَكًّا﴾[3]، وقد يثنى أيضًا للتكثير، كقوله تعالى: ﴿ثمّ ارجعِ البصرَ كَرَّتين﴾[4]، وقولهم: «لبَّيك» و «سعديك».

ومذهب الزجّاج أن المثنى والمجموع مبنيّان لتضمنهما واو العطف، كـ «خمسة عشر»، وليس الاختلاف فيهما إعرابًا عنده، بل كل واحد صيغة مستأنفة، كما قيل في: «اللذان»، و «هذان» عند غيره.

وليس بشيء، لأنه لم يحذف المعطوف في «خمسة عشر»، بل حذف حرف

---

(١) في الطبعة التي أعتمد عليها «كان»، وهذا تحريف.

٥٤٨ ـ **التخريج**: البيت لعصام بن عبيد الزمانيّ في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٢؛ ولهمام الرقاشي في البيان والتبيين ٢/ ٣١٦، ٣/ ٣٠٢، ٤/ ٨٥؛ وله أو لعصام في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٣؛ وبلا نسبة في المقرب ٢/ ٤١.

اللغة: الذامّ: المعيب.

المعنى: يعاتب الشاعر شخصًا اسمه «أبو مسمع» كان قد سمح لقوم بالدخول عليه قبل قوم الشاعر، يقول: لو ذُكِر الأجداد الذين في القبور من قومي، ومن قوم هؤلاء الذين قدّمتهم عليَّ، لكنتُ أكرمَ منهم بيتًا، وأبعدهم عما يعيب ويشين.

الإعراب: **«لو»**: حرف شرط غير جازم. **«عُدَّ»**: فعل ماضٍ مبنيّ للمجهول مبني على الفتح. **«قبر»**: نائب فاعل. **«وقبر»**: الواو: حرف عطف، «قبرٌ»: معطوف على «قبر» الأول. **«كنتُ»**: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء: اسمه محله الرفع. **«أكرمهم»**: خبر «كان» منصوب، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. **«بيتًا»**: تمييز منصوب. **«وأبعدَهم»**: الواو: حرف عطف، «أبعدهم»: معطوف على «أكرَمهم» فهو مثله. **«عن منزل»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أبعدهم». **«الذام»**: مضاف إليه مجرور.

جملة «لو عُدَّ... كنت...»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «عُدَّ قبرٌ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «كنت أكرمهم»: جواب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أن تعاطف المفردين فيه ليس من قبيل ما في الشاهدين السابقين أي للضرورة، بل لقصد التكثير. إذا المراد: لو عُدّت القبور قبرًا قبرًا، ولم يرد قبرين فقط.

(٢) الفجر: ٢٢.   (٣) الفجر: ٢١.

(٤) الملك: ٤.

العطف، فتضمنه المعطوف فبني، أمَّا في المثنى والمجموع، فقد حذف المعطوف مع حرف العطف، لو سُلِّم أنه كان مكررًا بحرف العطف، فلم يبق المتضمِّن لمعنى حرف العطف.

فإن قال: بل المفرد الذي لحقته علامتا التثنية والجمع تضمَّن معنى حرف العطف، لوقوعه على الشيئين أو الأشياء، وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واوًا واحدة، وعلامة الجمع دليل تضمنه أكثر من واو، فهو مثل تضمُّن «مَن» لهمزة الاستفهام، أو «إن» الشرطية.

قلنا: بل أهدر معنى العطف لو سلمنا أن أصله كان ذلك، وجعل المفرد في المثنى واقعًا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف، كلفظ «كِلاَ»، سواء؛ إلاّ أن «كِلا» لم يقع على المفرد فيحتاج إلى علامة المثنى، بخلاف «زيد» فإنه احتاج عند التثنية إلى علامتها، لئلا يلتبس بالواحد، وكذا نقول: جُعل المفرد في المجموع جمعَ السلامة واقعًا على أشياء، كلفظ «كلّ»، فاحتاج إلى علامة الجمع رفعًا للَّبس.

فإذا ثبت هذا، قلنا: ليس كل مفرد يقع على ذي أجزاء متضمّنًا لواو العطف، وإلاّ وَجَبَ بناء «عشرة» و «خمسة»، وغير ذلك من ألفاظ العدد، ونحو: «كلّ» و «جميع»، و «رجال»، بل نقول: وقوع اللفظ على الجزأين المتساويَين في نسبة الحكم إليهما، أو على الأجزاء المتساوية فيها، على وجهين: إمَّا بواو العطف ظاهرًا، نحو: «جاءني زيد وعمرو»، أو مقدّرًا كـ «جاءني خمسة عشر»، وذلك إذا لم توضع كلمة واحدة للمجموع؛ وإمَّا بكلمة صالحة للمجموع وضعًا، وهذا على ضربين: إمَّا أن توضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد، كلفظ المثنى والمجموع أو توضع للمجموع أوّلاً، نحو «كِلاَ» و «جميع»، وما فوق الواحد إلى العشرة من ألفاظ العدد.

ويُبطل مذهبَ الزجّاج إعرابُ نحو: «مسلمات» و «رجال» اتفاقًا مع اطراد ما ذكره فيهما أيضًا.

***

٢ ـ تثنية المقصور والممدود

قال ابن الحاجب:

والمقصور إن كان ألِفه عن واو، وهو ثلاثيّ، قلبت واوًا، وإلاّ فالياء؛ والممدود إن كانت همزته أصلية، ثبتت، وإن كانت للتأنيث، قلبت واوًا، وإلاّ فالوجهان.

***

قال الرضيّ:

يعني بالمقصور: ما آخره ألف لازمة، احترازًا من نحو: «زيدًا» في الوقف وسُمِّي مقصورًا، لأنه ضدّ المدود، أو لأنه محبوس عن الحركات، والقصر: الحبس؛ فإن كانت ألفه عن واو، أي: عوضًا من الواو، وهو ثلاثيّ، أي المقصور ثلاثي، قلبت واوًا.

اعلم أن الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية، فتعرَّض المصنف لذكر ذلك، وهو في ثلاثة أنواع: المقصور، والممدود، والمحذوف آخره اعتباطًا.

فالمقصور إن كان ثلاثيًا وألفه بدل من الواو، رُدَّ إلى أصله ولم يحذف للساكنين، لئلا يلتبس بالمفرد عند حذف النون للإضافة؛ وإذا رُدَّ إلى الأصل سلمت الواو، والياء؛ ولم يقلب ألفًا، لئلاّ يُعادَ إلى ما فُرَّ منه.

وإنما جاز[1] ردّ الواوي من الثلاثي إلى أصله دون الواوي مِمَّا فوقه، لخفة الثلاثي، فلم تستثقل معه الواو.

وإن كانت الألف الثالثة أصلاً غير منقلبة عن شيء، كـ «مَتَى»، و «على»، و «إلى»، و «إذا» أعلامًا، فإنّ الألف في الأسماء العريقة في البناء أصل؛ أو كانت مجهولة الأصل، وذلك بأن تقع في متمكن الأصل، ولم يُعرف أصلها، فإنْ سُمع فيها الإمالة، ولم يكن هناك سبب للإمالة غير انقلاب الألف عن الياء، وجب قلبها ياء، وإن لم تسمع فالواو أولى، لأنه أكثر؛ وقال بعضهم: بل الياء في النوعين أولى، سُمعت الإمالة أو لا، لكونها أخفّ من الواو.

وقال الكسائي: إن كانت الألف الثالثة المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الأول، كـ «الضُّحى»، أو مكسورته، كـ «الرِّبا»، وجب قلبها ياء، لئلاّ تتثاقل الكلمة بالواو في العجز، مع الضمة أو الكسرة في الصدر، فيميل مثل هذه الألف، ويكتبها ياء؛ وعموم قلب كل ثالثة أصلها واو أشهر.

* * *

قوله: «وإلا فبالياء» أي: وإن لم يجمع الشرطين، وهما كونه ثالثًا، وعن واو، وذلك إمّا بأن يكون ثالثًا عن ياء، كـ «الفتى» و «الرحى»، أو زائدًا على الثلاثة عن واو، كـ «الأعْلى»، و «المصطفى»، و «المستصفى»، أو ياء كـ «المَرْمَى»، و «المرتَمَى»، و «المستَسْقَى»، أو زائدًا على الثلاثة زائدًا للتأنيث

---

(١) يريد بالجواز هنا عدم المنع، لأنّ ردّ الواويّ من الثلاثيّ إلى أصله واجب.

كـ «الحُبْلَى» و «القُصَيرى»[١]، و «الخِلِّيفى»[٢]؛ أو للإلحاق كـ «الأرطى»[٣]، و «الحَبَنْطى»[٤]، أو للتكثير كـ «القَبَعْثَرى»[٥]، و «الكمَّثْرى»[٦].

وقد تحذف الألف الزائدة، خامسة فصاعدًا، في التثنية والجمع بالألف والتاء، كما في: «زِبَعْرى»[٧] و «قبَعْثرى»، ولا يقاس عليه خلافًا للكوفيين.

وإنما قيل: «مِذْروان»[٨]، لا «مِذْريان»، لأنهم إنما يقلبون الألف الثانية في المفرد ياء عند التثنية، وههنا لم تثبت ألف قط، حتى تقلب ياءً إذ هو مثنى لم يستعمل واحده.

***

قوله: «وإن كان ممدودًا. . . إلى آخره»، الممدود على أربعة أضرب، لأن الهمزة إمَّا مبدلة من ألف التأنيث كـ «حَمْراء»، أو للإلحاق كـ «عِلْباء»[٩]، أو منقلبة عن واو، أو ياء أصلية، كـ «كِساء» و «رِداء»، أو أصليّة، كـ «قُرَّاء» لجيِّد القراءة. فالتي للتأنيث تقلب في الأشهر واوًا، أمَّا القلب فلكونها زيادة محضة، فهي بالإبدال الذي هو أخفّ أولى مِن غيرها، مع قصد الفرق، وأمَّا قلبها واوًا دون الياء، فلوقوعها بين ألفين، فبَالغُوا في الهرب من اجتماع الأمثال، لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو، ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل؛ وربَّما صُحِّحَتْ فقيل: «حمراءان». وحكى المبرّد عن المازني قلبها ياء، نحو: «حَمْرايان».

والأعرف في الأصلية بقاؤها في التثنية همزة؛ وحكى أبو علي عن بعض العرب قلبها واوًا، نحو: «قرّاوان».

وأمَّا التي للإلحاق، والمنقلبة عن الواو والياء الأصليتين، فيجوز قلبها واوًا، وبقاؤها همزة، لأن عين همزتها[١٠] ليست بأصلية، فشابهت همزة «حمراء»،

---

(١) القُصَيرى: أعلى الأضلاع، وقيل: أصل العنق، وقيل: غير ذلك. (لسان العرب ٥/ ١٠٣ (قصر)).

(٢) الخِلِّيفى: الخِلافة. (القاموس المحيط (خلف)).

(٣) الأرطى: شجر ينبت بالرمل. (لسان العرب ٧/ ٢٥٤ (أرط)).

(٤) الحَبَنْطى: الممتلىء غيظًا أو بطنة. (لسان العرب ٧/ ٢٧١ (حبط)).

(٥) القَبَعْثَرى: الجمل العظيم، والفصيل المهزول. (لسان العرب ٥/ ٧٠ (قبعثر)).

(٦) الكمَّثْرى: الإجّاص.

(٧) الزِّبَعْرى: الشَّكِس الخلق. (لسان العرب ٤/ ٣١٨ (زبعر)).

(٨) المِذْروان: ناحيتا الرأس مثل الفودين. (لسان العرب ١٤/ ٢٨٥ (ذرا)).

(٩) العلباء: عصب العنق. (لسان العرب ١/ ٦٢٧ (علب)).

(١٠) أي: ذاتها، نفسها.

وإحداهما منقلبة عن أصلية، والأخرى عن واو أو ياء ملحقة بالأصل، فشابهتا همزة «قرّاء»؛ إلاّ أنّ إبدال الملحقة واوًا، أولى من تصحيحها، لأنها ليست أصلاً ولا عوضًا من أصل، بل هي عوض من زائد ملحق بالأصل، فنسبتها إلى الأصلية بعيدة، وأمَّا المبدلة من أصل، فتصحيحها أولى من إبدالها لقرب نسبتها من الأصلية، لأنها بدل من أصل.

وقد تقلب المبدلة من أصل ياء، ولا يقاس عليه، خلافًا للكسائي.

وإنما صَحَّحُوا: «ثِنايين»[1]، لأنهم إنما يقلبون الواو أو الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة همزة، كما في «كساء» و «رداء»، ثم في التثنية إمَّا أن يصحّحوا الهمزة، أو يقلبوها واوًا؛ وههنا لم تتطرّف الياء حتى تقلب همزة، إذ لم يستعمل واحد «ثنايين»، فالألف والنون ههنا لازمان، كما في «مِذْرَوان»، فـ «ثنايان» كـ «سقاية»، و «عماية».

وجاء حذف زائدتي التأنيث إذا كانتا فوق الأربعة، نحو: «قاصعان»، و «خنفسان»، للطول[2] وليس بقياس، خلافًا للكوفيين.

وأمَّا ما حذف آخره اعتباطًا، فإن كان المحذوف رُدَّ في الإضافة، وجب رده في التثنية، أيضًا، وهو: «أب»، و «أخ»، و «حم»، و «هن»، لا غير. تقول: «أبوان»، و «أَخَوان»، و «حَمَوان»، و «هَنَوان» وربَّما قيل: «أبانِ»، و «أخانِ».

وأمَّا «فوك»، فلم ترد اللام في التثنية، لما لم ترد في الإضافة، وإنما يثنى بقلب واوه ميمًا، كما في الإفراد، نحو: «فَمان»، وإنما لم يُقل: «فُوَان»، كما قيل: «ذوا مال»، لأن «ذو» لازم الإضافة بخلاف «فم»، فواوه متحصّن من الحذف لأمنه من التنوين، فأجري مثنى كلٍّ منهما[3] مجرى مفرده لعروض التثنية؛ وقد جاء في الشعر: «فَمَوان»، قال [من الطويل]:

هما نَفَثَا في فيَّ مِنْ فَمَوَيْهِما ... على النابحِ العاوي أَشَدَّ رِجامِ[4]

فقيل: هو جمع بين العوض والمعوض منه، فيكون ضرورة، وقيل: هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء[5]، كـ «سُنَيهة»، و «سُنَيَّة»، فلا يكون إذن ضرورة، وقد جاء: «فَمَيان»، وهو أبعد.

ورُدَّ لام «ذات» في التثنية، لا لام «ذو»، فقالوا: «ذواتا مال»، وقد جاء أيضًا: «ذاتا مال»، وهو قليل.

---

(١) الثنايان: طرفا الحبل الذي يعقل به البعير. (لسان العرب ١٤/ ١٢١ (ثني)).

(٢) أي: لطول الكلمة.

(٣) أي: كلّ من «فو» و «ذو».

(٤) تقدّم بالرقم ٣١٦.

(٥) أي: يجوز أن تكون لامه واوًا أو هاء.

وأما نحو: «غد»، و «يد»، و «دم»، ممّا لم ترد لامه في الإضافة، فلا ترد أيضًا في التثنية، يقال: «دمان»، و «يدان»، وأما «يديان»، قال [من الكامل]:

٥٤٩ ـ يَدَيَانِ بَيْضاوانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضامَ وتُضْهَدا

فعلى لغة مَن قال في المفردَ: «يَدَى»، كـ «رَحَى»، وقد جاء «دَمَيان»، و «دمَوَان»، قال [من الوافر]:

٥٥٠ ـ فلو أنّا على حَجَرٍ ذُبِحْنا جَرَى الدَّمَيانِ بالخَبَرِ اليقينِ

---

٥٤٩ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٤٧٦، ٤٨٥؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٣؛ وشرح المفصل ٥/ ٨٣، ٦/ ٥، ١٠/ ٥٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢٠ (يدي)؛ والمقرب ٢/ ٤٢؛ والمنصف ١/ ٦٤، ٢/ ١٤٨.

اللغة: له يد بيضاء: أي حاذق أو كريم. تُضام: تُذلّ وتُظلَم. تضهد: تُقهر وتذلّ.

المعنى: العمل الخيّر عند إنسان عاقل يمنعه من أن يكون ذليلاً.

الإعراب: **«يديان»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. **«بيضاوان»**: نعت «يديان» مرفوع بالألف لأنّه مثنّى. **«عند»**: ظرف مكان متعلّق بخبر المبتدأ، وهو مضاف. **«محلّم»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«قد»**: حرف تكثير. **«تمنعانك»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والألف: ضمير في محلّ رفع فاعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب مفعول به. **«أن»**: حرف نصب ومصدري. **«تضام»**: فعل مضارع للمجهول منصوب ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. والمصدر المؤول من «أن» والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر المقدر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «تمنعانك»؛ أو في محل نصب مفعول به ثان للفعل «منع». **«وتضهدا»**: الواو: حرف عطف، «تضهدا». معطوف على «تضام»، والألف: للإطلاق. والمصدر المؤول من «أن» والفعل «تضهد» معطوف على سابقه.

جملة «يديان بيضاوان»: ابتدائيّة لا محلّ لها. وجملة «قد تمنعانك»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه: أن «يديان» مثنى «يدَى» بالقصر، ولمّا ثُني قلبت ألفه ياء.

٥٥٠ ـ **التخريج**: البيت للمثقب العبدي في ملحق ديوانه ص ٢٨٣؛ والأزهية ص ١٤١؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٩٢؛ ولعلي بن بدال في أمالي الزجاجي ص ٢٠؛ وخزانة الأدب ١/ ٢٦٧؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٢؛ وللمثقب أو لعلي بن بدال في خزانة الأدب ٧/ ٤٨٢، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٨؛ وبلا نسبة في جمهرة اللغة ص ٦٨٦، ١٣٠٧؛ ورصف المباني ص ٢٤٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٨١؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥١، ١٥٢، ٥/ ٨٤، ٦/ ٥، ٩/ ٢٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٢١ (أخا)، ٢٦٨ (دمى)؛ والمقتضب ١/ ٢٣١، ٢/ ٢٣٨.

المعنى: كانت العرب تعتقد أن دماء العدوّين تسيل كلّ في جهة حتى لو ذبحا على حجر واحد، وهو هنا يشير إلى هذا الاعتقاد. لو أننا ذبحنا على حجر لسار دمي بعيدًا عن دمك مخبرًا عن عداوتنا.

الإعراب: **«فلو»**: الفاء: بحسب ما قبلها، «لو»: حرف شرط غير جازم. **«أنا»**: «أنّ»: حرف مشبّه بالفعل، «نا»: ضمير متصل في محلّ نصب اسمها. **«على حجر»**: جار ومجرور متعلّقان بـ (ذبحنا). **«ذبحنا»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على السكون، و «نا»: ضمير متصل في محلّ رفع نائب فاعل. **«جرى»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف. **«الدميان»**: فاعل (جرى) مرفوع=

قال الجوهري[1]: لامه واو، وإنما قالوا: «دمِيَ يَدْمَى» كـ «رضِيَ يَرْضَى» من «الرضوان»، ولعلّ ذلك لأن ذوات الواو أكثر، فـ «دَمَيان» شاذّ عنده.

قال سيبويه: هو ساكن العين لجمعه على «دِماء»، و «دُمِيّ»، كـ «ظِباء» و «ظُبِيّ»، و «دِلاء»، و «دُليّ». ولو كان كـ «قفًا»، لم يجمع على ذلك فـ «دَميان»، أو «دَمَوان»، عنده، مثنى «دَمًا»، لأنه لغة في «دم»، ومثنى «دم»: «دَمَان» فقط.

وقال المبرّد: أصله: «فَعَل» محرَّك العين، ولامه ياء، فـ «دَمَوان» شاذّ عنده، قال: ودليل تحرك عينه تثنيته على «دَمَيان». قال: ألا ترى أن الشاعر لما اضطر، أخرجه على أصله في قوله [من الطويل]:

٥٥١ ـ فَلَسْنا على الأعْقابِ تَدْمَى كُلومُنا ولكِنْ على أَقْدامِنا يَقْطرُ الدَّمَا

= بالألف لأنه مثنى. «بالخبر»: جار ومجرور متعلّقان بـ (جرى). «اليقين»: صفة مجرورة بالكسرة.
جملة «لو أنا»: بحسب ما قبلها. وجملة «ذبحنا»: في محلّ رفع خبر «إن». وجملة «جرى الدميان»: جواب شرط غير جازم لا محلّ لها.
الشاهد فيه قوله: «الدميان» حيث جعلها مثنى دم، مما يدلّ على أن اللام المحذوفة من (الدم) كانت ياء، أي أن (دم) أصلها (دمي) لا (دمو) كما يقول الرأي الآخر فيثنيها أصحابه على (دموان).

(١) الصحاح ٦/ ٢٣٤٠ (دما).

٥٥١ ـ **التخريج**: البيت للحصين بن الحمام المريّ في جمهرة اللغة ص ١٣٠٦؛ وديوان المعاني ١/ ١١٥؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٩٨؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٥٣؛ ولسان العرب ١٤/ ٢٦٨ (دمى)؛ وله أو لخالد بن الأعلم في خزانة الأدب ٧/ ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٧٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١١٤؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥٣، ٥/ ٨٤، ٨٥؛ ولسان العرب ٥/ ٣١١ (برغز)؛ والمنصف ٢/ ١٤٨.

اللغة: الأعقاب: جمع عَقِب، وهو مؤخر القَدَم. الكلوم: جمع كَلْم، وهو الجرح.
المعنى: نَتَوَجَّهُ نحو الأعداء في الحرب، ولا نُعْرِضُ عنهم، فإذا جُرِحنا كانت الجراحات في مقدمنا لا في مؤخرنا، وسَالَتْ الدماء على أقدامنا لا على أعقابنا.
الإعراب: «فَلسنا»: الفاء: استئنافية لا محل لها، «لسنا»: فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، و «نا»: اسم «ليس» محله الرفع. «على الأعقاب»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «تدمى». «تدمى»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «كلومُنا»: فاعل مرفوع، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «ولكن»: الواو: استئنافية، «لكن»: حرف استدراك. «على أقدامنا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يقطر»، و «نا»: مضاف إليه محله الجر. «يَقْطر»: فعل مضارع مرفوع وفاعله مستتر تقديره: هو، يعود على «السيف» المفهوم من السياق. و «الدما» على ذلك: مفعول به منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق، ورأى آخرون أن «الدما» فاعل لـ «تقطر»، وهو ما ذهب إليه المبرّد كما سنرى في الحديث عن موطن الشاهد في هذا البيت.
جملة «لسنا على الأعقاب تدمى كلومنا»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «يقطر الدماء على أقدامنا». وأما جملة «تدمى كلومنا»: فهي خبر «ليس» محلها النصب.
الشاهد فيه: أن المبرّد استدلّ بالبيت على أَنَّ أصل «الدم» «فَعَل» بتحريك العين، ولامه ياء محذوفة، =

قال: فإن قيل قد جاء «يدَيان» كـ «دَمَيان»، مع أن «يد» ساكنة العين اتفاقًا، فالجواب أنه مثنى «يَدَى»، وهي لغة في «يد»، لا مثنى «يد».

قلت: ولسيبويه، أيضًا، أن يقول: «دَمَا» لغة في «دم»، كـ «يَدَا» لغة في «يد». والمشهور أنّ «يَدَا» في الأصل ساكن العين، لأن الأصل السكون، ولا يحكم بالحركة إلاّ بثبت؛ ولم يستبعد السيرافي أن يكون أصل «يَد»، «فَعَل» متحرك العين، كقوله [من البسيط]:

٥٥٢ ـ يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوسَّدا إلاّ ذِراعَ العَنْسِ أو كَفَّ اليدا

فأمّا ما حذف لامه لعلة موجبة، فهو إمّا مقصور منوَّن، وقد ذكرناه، وإمّا منقوص كذلك ولا تحذف الياء في تثنية المنقوص مع أن بعدها ساكنًا، كما حذفت مع التنوين، لأن ياءه واجبة الفتح مع ذلك الساكن، فلا يلتقي ساكنان، كما لم يلتقيا مع التنوين في حال النصب، نحو: «رأيت قاضيًا»؛ تقول: «قاضيان»، و «قاضِيَين».

* * *

٣ ـ حذف النون وتاء التأنيث

قال ابن الحاجب:

وتحذف نونه للإضافة، وحذفت تاء التأنيث في: «خصيان»، و «أليان».

* * *

= بدليل أنَّ الشاعر لما اضطر أخرجه على أصله، وجاء به على الوضع الأول، فقوله: الدّما بفتح الدال فاعل «يقطر»، والضمة مقدرة على الألف، لأنها لام اسم مقصور.

٥٥٢ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٠٧؛ والجنى الداني ص ٣٥٦؛ وجواهر الأدب ص ٢٨٩؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٧٧، ٤٩٨؛ والدرر ١/ ١١٠؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٨٠٤؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥٢؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٢١ (يدي)؛ وهمع الهوامع ١/ ٣٩.

اللغة: سارٍ: اسم فاعل من «سرى في الليل». توسَّدَ: اتّخذ وسادة. العَنْسُ: الناقة الشديدة.

المعنى: أكثرُ من يسير في الليل لا يتوسَّدُ للاستراحة إلا ذراع ناقته المعقولة، أو كَفَّ يده.

الإعراب: «**يا**»: حرف تنبيه. «**ربَّ**»: حرف جرّ شبيه بالزائد. «**سارٍ**»: اسم مجرور لفظًا بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، مرفوع محلاً على أنه مبتدأ. «**بات**»: فعل ماضٍ تام مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**ما**»: نافية. «**توسّدا**»: مثل «بات»، والألف: للإطلاق. «**إلا**»: حرف حصر. «**ذراعَ**»: مفعول به. «**العنسِ**»: مضاف إليه مجرور. «**أو**»: حرف عطف. «**كفَّ**»: معطوف على «ذراع» منصوب مثله. «**اليدا**»: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر.

جملة «سارٍ» مع خبره المحذوف: ابتدائية لا محل لها. وجملة «بات»: صفة لـ «سارٍ» محلها الجر على اللفظ، والرفع على المحل. وجملة «ما توسَّدَ»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: أن السيرافي استدل به على أن «يَدا» أصله «فَعَل» بتحريك العين مثل «رَحَا».

قال الرضيّ:

إنما تحذف النون في الإضافة لما مرَّ في أوّل الكتاب، من أنها دليل تمام الكلمة، وقد تسقط للضرورة، كقوله [من الطويل]:

٥٥٣ - هما خُطَّتا: إمَّا إسارٌ ومِنَّةٌ وإمَّا دَمٌ والقَتْلُ بالحُرِّ أَجْدَرُ

برفع «إسار»، أمَّا إذا جرَّ فبالإضافة، و «إمَّا» فصل. وقد تسقط لتقصير الصلة، كـ «الضاربا زيدًا» بالنصب على ما يجيء في اسم الفاعل.

* * *

قوله: «وحذفت تاء التأنيث في خصيان، وأليان» اعلم أنه يجوز «خُصْيَتان» و «أَلْيتان» اتفاقًا، قال [من الوافر]:

٥٥٤ - مَتَى ما تلْقَني فردَينِ تَرْجُفْ روانِفُ أَلْيَتَيْكَ وتُسْتَطارا

---

٥٥٣ - **التخريج**: البيت لتأبَّط شرًا في ديوانه ص ٨٩؛ وجواهر الأدب ص ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠٣؛ والدرر ١/ ١٤٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٥٨؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٧٩؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٥؛ ولسان العرب ٧/ ٢٨٩ (خطط)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٨٦؛ وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٤٠٥؛ ورصف المباني ص ٣٤٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٨؛ والممتع في التصريف ٢/ ٥٢٦؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩، ٢/ ٥٢.

اللغة: الإسار: الأسر. المنة: الإطلاق من الأسر من غير فدية. الدم: كناية عن القتل.

المعنى: يقول للهذليين: إن سلمت نفسي إليكم فأنا بين أمرين إما الأسر، وتفضُّلكم عليّ بالإطلاق من غير فداء، وإما القتل، والقتل خير للحر من أسره وتفضُّل الناس عليه بالإطلاق.

الإعراب: **«هما»**: ضمير رفع منفصل في محل رفع مبتدأ. **«خطتا»**: خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، وحذفت النون للضرورة. **«إما»**: حرف تفضيل وتقسيم. **«إسار»**: بدل من «خطتا». **«ومنة»**: الواو: عاطفة، و «منة»: معطوفة على (إسار). **«وإما»**: الواو: عاطفة، «إما»: حرف تفضيل وتقسيم. **«دم»**: اسم معطوف على «إسار» مرفوع بالضمة الظاهرة. **«والقتل»**: الواو: حالية، «القتل»: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة. **«بالحر»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر «أجدر». **«أجدر»**: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة.

جملة «هما خطتا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «القتل أجدر»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «خطتا: إما إسارٌ..» حيث حذفت النون من «خطتا» للضرورة وهذا على رواية رفع «إسار»، أما على رواية جر «إسار» فيكون الحذف للإضافة، وقد فصل بين المتضايفين بـ«إمّا».

٥٥٤ - **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٤/ ٢٩٧، ٧/ ٥٠٧، ٥١٤، ٥٥٣، ٨/ ٢٢؛ والدرر ٥/ ٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٦٠؛ وشرح المفصل ٢/ ٥٥؛ ولسان العرب ٤/ ٥١٣ (طير)، ١٤/ ٤٣ (ألا)، ٣١ (خصا)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ١٧٤؛ وبلا نسبة في أسرار العربية ص ١٩١؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٥١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٣٠١؛ وشرح المفصل ٤/ ١١٦، ٦/ ٨٧؛ ولسان العرب ٩/ ١٢٧ (رنف)؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

=

وقال [من الوافر]:

٥٥٥ ـ بَلَى، أَيْرُ الحِمارِ وخُصْيَتاهُ أَحَبُّ إلى فَزارَةَ مِنْ فَزارِ

فأما «خَصْيان»، و «أَلْيان»، فقال أبو علي: الوجه في ذلك أنه لما كان الخصيتان لا تنفرد إحداهما عن صاحبتها، صار اللفظ الدال عليهما معًا، أي: لفظ التثنية موضوعًا وضعًا أوّلَ على التثنية، كما في: «مِذْرَوين»، وكذا «أليان»، وليس «خصية» و «ألية» بمفردين لـ «خَصْيان» و «أليان»، بل مفرداهما: «خَصيٌ» و «أليٌ»، في التقدير، ومثنيا «خصية» و «ألية»: «خصيتان» و «أليتان».

وقيل: بل «أليان» و «خَصْيان» من ضرورات الشعر، فإنّهما لم يأتيا إلاّ فيه، قال [من الرجز]:

= **اللغة**: فردين: منفردين. ترجف: تضطرب. الروانف: ج الرانفة، وهي طرف الألية.

المعنى: يهجو الشاعر عمارة بن زياد، وكان يحسد عنترة ويقول لقومه: إنّكم أكثرتم من ذكره والله لوددت أني لقيته خاليًا حتى أعلمكم أنّه عبد، وكان عمارة جوادًا كثير الإبل، مضيعًا لماله مع جوده، وكان عنترة لا يكاد يمسك إبلاً إلاّ ويعطيها إخوته، ويقسمها، فبلغه ما قال عمارة فقال فيه: إذا التقينا منفردين ترتعد فرائصك، وترتجف أليتيك، وتكادان تطيران من الخوف.

الإعراب: **«متى»**: اسم شرط جازم في محلّ نصب مفعول فيه، متعلق بالجواب. **«ما»**: زائدة. **«تلقني»**: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلّة، والنون: للوقاية، والياء: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت. **«فردين»**: حال منصوبة بالياء لأنها مثنّى. **«ترجف»**: فعل مضارع مجزوم لأنّه جواب الشرط. **«روانف»**: فاعل مرفوع، وهو مضاف. **«أليتيك»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنى، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. **«وتستطارا»**: الواو: حرف عطف، «تستطارا»: فعل مضارع مجزوم بحذف النون مبني للمجهول، والألف: ضمير في محلّ رفع نائب فاعل؛ ويجوز أن يكون مبنيّ على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفًا. والأصل «تستطارن».

جملة «متى تلقني»: ابتدائية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «تلقني ترجف...»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «ترجف...»: لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء أو «إذا». وجملة «تستطارا»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «أليتيك» حيث يجوز التأنيث اتفاقًا.

٥٥٥ ـ **التخريج**: البيت للكميت بن ثعلبة في جمهرة الأمثال ٢/ ١٦؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٢١؛ والدرة الفاخرة ١/ ٨٧؛ ولسان العرب ٥/ ١٦٣ (مدر)؛ وبلا نسبة في سمط اللآلي ص ٨٦١.

اللغة والمعنى: واضحان.

الإعراب: **«بلى»**: حرف جَوَاب لا محل له. **«أيرُ»**: مبتدأ مرفوع. **«الحمارِ»**: مضاف إليه. **«وخصيتاه»**: الواو: حرف عطف، «خصيتاه»: معطوف على «أير» مرفوع مثله، وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى، والهاء: مضاف إليه محله الجر. **«أحبُّ»**: خبر للمبتدأ «أير» مرفوع. **«إلى فزارة»**: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف متعلقان بـ «أحبُّ». **«من فَزَارِ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أحب».

جملة «أير الحمار أحبُّ»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنه يجوز أن يقال: «خصيتان» بالتأنيث اتفاقًا.

٥٥٦ ـ يَرْتَجُّ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الوَطْبِ

وقال [من الرجز]:

كأنَّ خُصْيَيْهِ مِنَ التدَلْدُلِ ... ظَرفُ عَجُوزٍ فيه ثِنْتا حَنْظَلِ(١)

وفي غير الضرورة لا تحذف التاء.

وقيل: «خصى» و «ألى» مستعملان، وهما لغتان في «خصية» و «ألية»، وإن كانتا أقلّ منهما استعمالاً.

* * *

٤ ـ حكم إضافة المثنى إلى متضمنه

واعلمْ أنه إذا أضيف، لفظًا أو معنى، الجزءان إلى متضمّنيهما، فإن كان المتضمّنان بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية، قال [من البسيط]:

٥٥٧ ـ كأنَّهُ وَجْهُ تُركيَّيْنِ قد غَضِبا ... مُسْتَهْدِفٌ لِطِعانٍ غيرُ مُنْجَحِرِ

---

٥٥٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في أدب الكاتب ص ٤١٠؛ وجمهرة اللغة ص ٢٤٧، ٩٩١؛ وخزانة الأدب ٧/٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٤٠٤؛ ولسان العرب ١٤/ ٤٣ (إلا)، ٢٣٠ (خصا)؛ والمقتضب ٣/ ٤١؛ والمنصف ٢/ ١٣١؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٠.

اللغة: الوطب: زقُّ اللبن.

المعنى: شبّه عجيزة رجل من حيث ضخامتها وارتجاجها بزقّ اللبن.

الإعراب: **«يرتجُّ»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة. **«ألياه»**: فاعل مرفوع بالألف لأنه مثنى، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محل جرٍّ بالإضافة. **«ارتجاج»**: مفعول مطلق منصوب بالفتحة. **«الوطب»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «يرتج ألياه»: في محلّ نصب حال، وصاحب الحال (عطية بن كعب) في بيت سابق من الرجز.

الشاهد فيه: أن «أليان» في تثنية «ألية»، من ضرورات الشعر، والقياس: «أليتان».

(١) تقدم بالرقم ٥٣٣.

٥٥٧ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ص ٣٧١ (طبعة الصاوي)؛ وخزانة الأدب ١/ ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٤٠؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٤/ ١٥٧؛ ولسان العرب ١٣/ ٢٦٦ (طعن).

اللغة: الهاء في «كأنه» يعود على الفرج الذي يصفه الفرزدق، وقد شبه هنا كلَّ فِلْقةٍ من هذا الفرج بوجه تركي، والأتراك غلاظ الوجوه عِراضها حمرها. الطِّعان: مصدر طعنه بالرمح. المنجحر: الداخل في الجحر.

المعنى: يريد أن فلقة من هذا الفرج تشبه ـ من حيث الاحمرار والغلظة والعرض ـ وجه أحد الأتراك المشهورين بهذه الصفات، وخاصة إذا ما قُوبلوا بحرب أو شدّة، فغضبوا.

الإعراب: **«كأنّه»**: حرف مشبه بالفعْل، والهاء: اسمه محله النصب. **«وجه»**: خبر «كأنَّ» مرفوع. =

والإضافة معنى، كقولك: «حيّا الله وجهًا» للزيدين.

ثم لفظ الجمع فيه أولى من الإفراد، كقوله تعالى: ﴿**فقد صَغَت قلوبُكما**﴾[1] وذلك لاستكراههم في الإضافة اللفظية الكثيرة الاستعمال اجتماع مثنَّيين مع اتصالهما لفظًا ومعنى، أمَّا لفظًا فبالإضافة، وأمَّا معنًى فلأن الغرض أن المضاف جزء المضاف إليه، مع عدم اللبس بترك التثنية. ثم حملت المعنوية على اللفظية، فإنْ أدّى إلى اللبس لم يجز إلاّ التثنية عند الكوفيين، وهو الحق، كما يجيء، تقول: «قلعتُ عينيهما» إذا قلعت من كل واحد عينيه.

وأمَّا قوله تعالى: ﴿**فاقطعوا أيديَهما**﴾[2] فإنه أراد أيمانهما، بالخبر[3] والإجماع.

وفي قراءة ابن مسعود: «فاقطعوا أيمانهما». وإنما اختير الجمع على الإفراد لمناسبته للتثنية في أنه ضم مفرد إلى شيء آخر، ولذلك قال بعض الأصوليين: إن المثنى جمع. ولم يفرق سيبويه بين أن يكون متحدًا في كل واحد منهما، نحو: «قلوبكما»، أو لا يكون نحو: «أيديكما»، استدلالاً بقوله تعالى: ﴿**فاقطعوا أيديَهما**﴾.

والحق، كما هو مذهب الكوفيين، أن الجمع في مثله لا يجوز إلا مع قرينة ظاهرة كما في الآية، وقد جمع بين اللغتين مَن قال [من مشطور السريع]:

٥٥٨ ـ ومَهْمَهَين قَذَفينِ مَرْتين ظَهْراهما مِثْلُ ظُهور التُرسَيْنْ

= «تركيين»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد. «قد»: حرف تحقيق. «غضبا»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والألف: فاعل. «مستهدفٌ»: صفة لـ «وجه» مرفوعة مثله. «لطعان»: جار ومجرور متعلقان بـ «مستهدفٌ». «غير»: صفة ثانية لـ «وجه» مرفوعة مثله. «منجحرِ»: مضاف إليه مجرور.

جملة «كأنه وجه تركيين»: صفة لـ «جهم» في بيت سابق محلها الجرّ. جملة «غضبا»: صفة لـ «تركيين» محلها الجر، وجعلها البغدادي حالاً مع أن صاحبه «تركيين» نكرة، والمعنى يؤيد البغدادي في ذلك، وأجاز بعضهم مجيء الحال من النكرة.

الشاهد فيه: أنه إذا أضيف الجزءان لفظًا ومعنًى إلى متضمنيها المتحدين بلفظ واحد، فلفظ الإفراد في المضاف أولى من لفظ التثنية كما في البيت، فإنَّ تركيين متضمّنان، ولفظهما متحد لجزأيهما، وهما الوجهان، فإنَّ كل وجه جزء منه فلما أُضيف إليهما أضيف بلفظ المفرد، وهو الوجه، وهو أولى من أن يثني، فيقول: كأنه وجها تركيين، وجمعه أولى من الإفراد فلو قال: كأنه وجوه تركيين كان أولى من وجه تركيين.

(١) التحريم: ٤. (٢) المائدة: ٣٨.

(٣) أي: بالسنّة.

٥٥٨ ـ التخريج: الرجز لخطام المجاشعي في خزانة الأدب ٢/ ٣١٤؛ والدرر ١/ ١١٦، ١١٨، ١٦٦؛ =

فإن فرّق المتضمّنان بالعطف، اختير الإفراد على التثنية والجمع، نحو: «نفس زيد وعَمْرو»، ليكون ظاهر المضاف موافقًا لظاهر المضاف إليه.

وإن لم يكن المضاف جزأي المضاف إليه، بل كانا منفصلين، فإن لم يؤمَن اللبس، نحو: «لقيت غلامَي الزيدين»، فتثنية المضاف واجبة، وإن أمِن، جاز جمعه قياسًا، وفاقًا للفرّاء ويونس، خلافًا لغيرهما، فإنّهم يجوّزونه سماعًا، نحو: «ضَعْ رحالهما»، وإنّما أمِن اللبس، لأنه لا يكون للبعيرين إلا رَحْلان.

والضمير الراجع إلى كلّ ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه، يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى، نحو: «نفوسكما أعجبتاني وأعجبتني»، وكذا الوصف والإشارة، ونحو ذلك.

***

٥ - وقوع المفرد موقع المثنى والجمع

وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان ولا يفترقان، كـ «الرِّجْلين» و «العينيين». تقول: «عيني لا تنام»، أي: عيناي وقريب منه قوله [من الطويل]:

٥٥٩ - حشايَ على جَمْرٍ ذكيٍّ منَ الغَضَى وعَيْناي في رَوْضٍ منَ الحُسْنِ تَرْتَعُ

= وشرح المفصل ٤/ ١٥٦؛ والكتاب ٢/ ٤٨؛ ولسان العرب ٢/ ٨٩ (كرت)؛ وله أو لهيمان بن قحافة في خزانة الأدب ٧/ ٥٤٤، ٥٤٧؛ والمقاصد النحويّة ٤/ ٨٩؛ ولهيمان في الكتاب ٣/ ٦٢٢؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٤/ ٣٠٢، ٧/ ٥٣٩، ٥٧٢؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٩٤؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٠، ٥١.

اللغة: المهمهان: مثنى المهمه، وهو الصحراء المقفرة. القذف: بعيدة الأرجاء، واسعة. رجل مرت: ليس له شعر بحاجبيه، وأراد وصف الصحراء بخلوّها من النبت صغيره وكبيره. الترسان: مثنى الترس، وهو ما يتقى به ضربات السيف مثلاً.

الإعراب: **«ومهمهين»**: الواو: واو ربّ حرف جرّ زائد، «مهمهين»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **«قذفين»**: نعت «مهمهين» مجرور باعتبار اللفظ. **«مرتين»**: نعت ثانٍ لـ «مهمهين». **«ظهراهما»**: مبتدأ مرفوع بالألف لأنّه مثنى، وهو مضاف، و «هما»: ضمير متّصل في محلّ جرّ بالإضافة. **«مثل»**: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. **«ظهور»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«الترسين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى.

جملة المبتدأ والخبر: في محلّ جرّ نعت لـ «مهمهين».

الشاهد فيه قوله: «ظهراهما مثل ظهور الترسين» حيث ورد المضاف مثنّى، والمضاف إليه مثنّى أيضًا في قوله: «ظهراهما». وورد المضاف في «ظهور الترسين» جمعًا، والمضاف إليه مثنى، وهذا جائز لأنّ العرب تنزل المثنّى منزلة الجمع، نحو قول الاثنين: «نحن فعلنا».

٥٥٩ - التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٢/ ٣٤٤؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٥١، ٥٥٣.

اللغة: الغضى: ضرب من الشجر، جمره حام. الحشا: ما بين الضِّلَع التي في آخر الجنب إلى=

وقد يقع المفرد موقع الجمع، كقوله تعالى: ﴿ويكونون عليهم ضِدًّا﴾[١]، وقوله تعالى: ﴿وهم لكم عَدوٌّ﴾[٢] وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد، كقوله ﷺ: «المؤمنون كنفس واحدة»[٣]. ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله [من الوافر]:

٥٦٠ ـ كُلُوا في بَعْضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فـإنَّ زمـانَـكـم زَمَـنٌ خَـمـيـصُ

= الورك. ذكت النار تذكو: اتقدت، وارتفع لهيبها. الروضة: موضع يتَّسع ويجتمع فيه الماء، فيكثر نبته. ترتع (هنا): تسرح.

المعنى: يصف ما يعانيه من حرارة الشوق والهيام، فحشاه على أحر ما يكون، وكأنه على جمر الغضى، وهو يسرِّح نظره في مفاتن جمال الحبيبة.

الإعراب: **«حشاي»**: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر، وياء المتكلم: مضاف إليه محله الجر. **«على جمر»**: جار ومجرور متعلقان بالخبر. **«ذكيّ»**: صفة لـ «جمرٍ» مجرورة مثله. **«من الغضى»**: جار ومجرور متعلقان بصفة ثانية لـ «جَمْرٍ». **«وعيناي»**: الواو: حالية، أو عاطفة، والأول أقوى دلاليًا. «عيناي»: مبتدأ مرفوع بالألف لأنه مثنى، وياء المتكلم: مضاف إليه. **«في روض»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «ترتع». **«من الحسن»**: جار ومجرور مُتعلّقان بصفة لـ «روضٍ». **«ترتع»**: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هي.

جملة «حشاي على جمر»: ابتدائية لا محل لها حسب الظاهر. وجملة «عيناي ترتع»: حالية محلها النصب، أو معطوفة على «حشاي على جمر» والأول أنسب للسياق دلاليًا. وجملة «ترتع»: خبر للمبتدأ «عيناي» محلها الرفع.

التمثيل فيه: أن ما في البيت قريب من وقوع المفرد موقع المثنى فيما يصطحبان، ولا يفترقان. كقولك: عيني لا تنام. أي: عيناي. وإنما قال: «قريب منه» لأن المثال وقع فيه المفرد في موقع المثنى والبيت فيه المثنى وهو «عيناي» في موضع المفرد لأن الخبر «ترتع» وليس فيه ضمير اثنين.

(١) مريم: ٨٢. (٢) الكهف: ٥٠.

(٣) الحديث برواية «المؤمنون كرجل واحد إن اشتكى رأسه تداعى له سائر الجسد» في صحيح مسلم، البر والصلة ٦٧؛ وكنز العمال ٦٩٤، ٦٩٥؛ وإتحاف السادة المتقين ٦/ ٢٥٣، ٩/ ٥٣٢.

٥٦٠ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أسرار العربية ص ٢٢٣؛ وتخليص الشواهد ص ١٥٧؛ وخزانة الأدب ٧/ ٥٣٧، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٣؛ والدرر ١/ ١٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٧٤؛ وشرح المفصل ٥/ ٨، ٦/ ٢١؛ والكتاب ١/ ٢١٠؛ والمحتسب ٢/ ٨٧؛ والمقتضب ٢/ ١٧٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٥٠.

اللغة: تعفوا: تُمنح لكم العافية. الخميص: الجدب والجوع.

المعنى: على الإنسان أن يحسب للأيام الشديدة حسابها، وحتى الطعام يجب الإقلال منه، فأول فائدة منه هي الصحة.

الإعراب: **«كلوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«في بعض»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «كلوا». **«بطنكم»**: مضاف إليه مجرور، و «كم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«تعفوا»**: فعل مضارع مجزوم (جواب الطلب) بحذف النون من آخره، والواو: ضمير متصل في=

وقد يقوم «افْعَلا» مقام: «افعَلْ»، كقوله تعالى: ﴿أَلْقِيا في جهنَّم﴾[(١)]، إمَّا على تأويل: أَلق أَلق، إقامة لتكرير الفعل مقام تثنية الفاعل[(٢)] للملابسة التي بينهما، وبمثله فُسِّر قوله تعالى: ﴿ربِّ أَرجعون﴾[(٣)] أي: ارجعني ارجعني ارجعني، وإمَّا لأن أكثر الرفقاء ثلاثة، فكل واحد منهم يخاطب صاحبَيه في الأغلب، فيخاطَب الواحد أيضًا مخاطبة الاثنين، لتمرّن ألسنتهم عليه.

وقد يقدَّر تسمية جزء باسم كل، فيقع الجمع مقام واحده أو مثناه، نحو قولهم: «جبَّ مذاكيره»[(٤)]، و «بَعير أَصْهَبُ العثانين»[(٥)]، و «قطع الله خصاه»[(٦)].

ويجوز تثنية اسم الجمع، والمكسَّر غير الجمع الأقصى على تأويل فرقتين، قال [من الطويل]:

٥٦١ ـ لنا إبلان، فيهما ما عَلِمْتُمُ فَعَنْ أيِّهما ما شِئْتُم فَتَنَكَّبُوا

= محلّ رفع فاعل، والألف: للتفريق. «**فإن**»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبه بالفعل. «**زمانكم**»: اسم «إن» منصوب، و «كم»: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. «**زمن**»: خبر «إنّ» مرفوع بالضمة. «**خميص**»: صفة للزمان مرفوعة.

جملة «كلوا»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تعفوا»: جواب طلب لا محل لها. وجملة «زمانكم زمان خميص»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «في بطنكم» حيث جاء المفرد بدل الجمع.

(١) ق: ٢٤.

(٢) الصواب: إقامة لتثنية الفاعل مقام تكرير الفعل.

(٣) المؤمنون: ٩٩.

(٤) المذاكير: جمع ذكر، والجمع باعتبار الذّكر مع الخصيين.

(٥) العثانين: جمع العثنون، وهو شُعيرات عند مذبح البعير والتيس. (لسان العرب ١٣/ ٢٧٦ (عثن)).

(٦) أي: خصيتيه.

٥٦١ ـ **التخريج**: البيت لشعبة بن قمير في شرح شواهد الإيضاح ص ٥٦١؛ ولعوف بن عطية في الأصمعيات ص ١٦٧ (مع اختلاف في الرواية)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٧/ ٥٦٤، ٥٨٠؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥٤؛ ولسان العرب ١/ ٧٧٠ (نكب).

اللغة: فيهما ما علمتم، أي: فيهما ما تعرفون من قرى الأضياف، وتحمُّل الغرامات والديات. والتنكُّب: التجنُّب، وتنكَّب القوسَ: ألقاها على منكبيه.

المعنى: لنا قطيعان من الإبل فيهما ما علمتم من قرى الأضياف وتحمل الغرامات، فخذوا من أيِّهما ما شئتم وأردتم، فإنها مباحة غير ممنوعة. ولا يبعد أنه يريد: فتجنبوا عن أيِّهما ما دام لكم مشيئة، فإنَّها محفوظة بنا، وفي هذا الوجه يكون البيت مشتملاً على السماحة والحماسة، والقصد إلى وصف أرباب هذه الإبل بالعزة والقوة، وأَنَّ أحدًا لا يستطيع التعرض لإبلهم.

الإعراب: «**لنا**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**إبلان**»: مبتدأ مؤخَّر. «**فيهما**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**ما**»: اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. «**علمتم**»: فعل ماض مبني على السكون، و«تم»: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**فعن**»: الفاء: =

وقال [من البسيط]:

٥٦٢ ـ لأَصْبَحَ الحَيُّ أَوْبادًا ولمْ يَجِدوا عِنْدَ التفرُّقِ في الهيجا جِمالَينِ

ولا يجوز: «لنا مساجدان».

* * *

= استئنافية، «عن»: حرف جر. «أيهما»: مجرور بـ «عن» وعلامة جره الكسرة المقدرة على الياء المحذوفة تخفيفًا، فالأصل «أيِّهما»، و «هما»: مضاف إليه محله الجر. «ما»: زائدة. «شِئْتُم»: فعل ماض مبني على السكون، و «تم»: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل. «فتنكبوا»: الفاء: زائدة، «تنكّبوا»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة.

جملة «لنا إِبلان»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «فيهما ما علمتم»: صفة لـ «إِبلان» محلها الرفع. وجملة «علمتم»: صلة الموصول الاسمي لا محل لها. وجملة «تنكبوا»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّه يجوز تثنية اسم الجمع على تأويل: فرقتين وجماعتين، فقد قال: «إبلان» تثنية لاسم الجمع «إبل».

٥٦٢ ـ التخريج: البيت لعمرو بن عدّاء الكلبيّ في خزانة الأدب ٧/ ٥٧٩، ٥٨٠؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٦٠؛ ولسان العرب ٣/ ٤٤٣ (وبد)، ١١/ ٤٦٤ (عقل)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٤/ ٢٠٣؛ وشرح المفصل ٤/ ١٥٣؛ ومجالس ثعلب ١/ ١٧١؛ والمقرب ٢/ ٤٣.

اللغة: الهيجا: مقصور الهيجاء، وهي الحرب. الحيّ: القبيلة. الأوباد: جمع وَبَد، وهو شدة العيش، وسوء الحال، وقيل: هو جمع وَبِد، وهو السيّىء الحال. الجمالان: القطيعان من الإِبل، وثنّاهما لأن الإبل نوعان نوع للترحل يحمل عليها، ونوع للركوب.

المعنى: لو وُلّيَ أمر الصدقات هذا الساعي الظالم مدة أطول لأصبح الناس في ضيقٍ لم يجدوا معه شيئًا لديهم.

الإعراب: «لأصبح»: اللام: رابطة لجواب قسم مقدر. «أصبح»: فعل ماض ناقص مبني على الفتح. «الحيّ»: اسمه مرفوع. «أوبادًا»: خبره. «ولم»: الواو: حرف عطف، «لم»: حرف نفي وقلب وجزم. «يجدوا»: فعل مضارع مجزوم، وعلامة جزمه حذف النون، لأنّه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل، والألف: فارقة. «عند»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل «يجدوا». «التفرّق»: مضاف إليه مجرور. «في الهيجا»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «يجدوا». «جمالين»: مفعول به للفعل «يجدوا» منصوب بالياء لأنه مثنى.

جملة «أصبح القوم»: جواب قسم لا محل لها، وعطف عليها جملة «لم يجدوا»، ويمكن أن تكون معطوفة على خبر «أصبح» محلها النصب.

الشاهد فيه: أنّه يجوز تثنية الجمع المكسّر، فقد ثنّى الشاعر: «جمالاً»، فقال: جمالين، وجمال: جمع جَمَل.

الجمع

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المجموع: ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغييرٍ ما، فنحو: «تَمْر»، و «رَكْب»، ليس بجمع على الأصحّ، ونحو «فُلْك»: جمع.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما دل على آحاد»، يشمل المجموع وغيره، من اسم الجنس، كـ «تَمْر»، و «نخل»، واسم الجمع، كـ «رهْط»، و «نَفَر»، والعدد، كـ «ثلاثة وعشرة» ومعنى قوله: «مقصودة بحروف مفرده بتغيير ما»، أي: تُقصد تلك الآحاد، ويُدَلّ عليها بأن يُؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها، مع تغييرٍ ما في تلك الحروف، إمَّا تغيير ظاهر، أو مقدر. فالظاهر إمَّا بالحرف كـ «مُسْلمون»، أو بالحركة كـ «أُسْد» في «أَسَد»، أو بهما كـ «رِجال» و «غُرَف» والتغيير المقدَّر. كـ «هِجان» و «فُلْك».

فقوله: «بتغيير ما»، أي: معَ تغيير، وهو حال من قوله: «حروف مفردة»، أي: كائنة مع تغييرٍ ما. ودخل في قوله: «تغيير ما» جمعا السلامة، لأن الواو والنون في آخر الاسم من تمامه، وكذا الألف والتاء، فتغيَّرت الكلمة بهذه الزيادات إلى صيغة أخرى.

وخرج بقوله: «مقصودة بحروف مفرده بتغير ما» اسم الجمع نحو «إبل» و «غنم»، لأنها وإنْ دلَّت على آحاد، لكن لم يقصد إلى تلك الآحاد بأن أخذت حروف مفردها وغيّرت بتغيير ما، بل آحادها ألفاظ من غير لفظها، كـ «بعير»، و «شاة».

فإن قيل: فنحو «ركْب» في «راكب»، و «طَلَب» في «طالب»، و «جامل»

و «باقر» في «جَمَل» و «بَقَر»، داخل فيه، إذ آحادها من لفظها كما رأيت، أُخذ «راكب» مثلاً، وغيِّرت حروفه، فصار: «رَكْب».

قلت: ليس «راكب» بمفرد «ركب»، وإن اتفق اشتراكهما في الحروف الأصلية، وإنما قلنا ذلك، لأنها لو كانت جموعًا لهذه الآحاد، لم تكن جموع قلة، لأن أوزانها محصورة، كما يجيء، بل جموع كثرة. وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه، بل يُردُّ إلى واحده، كما يجيء في باب التصغير. وهذه لا تردّ، نحو: «رُكيب»، و «جُوَيمل». وأيضًا، لو كانت جموعًا لردَّت في النسب إلى آحادها، ولم يُقَل: «ركبيّ» و «جامليّ»، وأيضًا، لو كانت جموعًا، لم يجز عود الضمير الواحد إليها، قال [من الطويل]:

٥٦٣ - [فإنْ تَكُ ذا شاءٍ كَثيرٍ فإنَّهُمْ] لَهُمْ جامِلٌ ما يَهْدَأُ اللَّيلَ سامِرُهْ

وقال [من الطويل]:

فَعَبَّتْ غشاشًا ثُمَّ مَرَّتْ كأنَّها مَعَ الصُّبْحِ رَكْبٌ من أحاظةَ مجفلُ[1]

ويخرج، أيضًا، اسم الجنس، أي: الذي يكونُ الفرق بينه وبين مفرده إمَّا بالتاء، نحو: «تمرة» و «تمر»، أو بالياء، نحو: «روميّ» و «روم». وذلك لأنها لا تدلّ على آحاد، إذ اللفظ لم يوضع للآحاد بل وضع لما فيه الماهية المعيَّنة، سواء كان واحدًا، أو مثنى، أو جمعًا؛ ولو سلَّمنا الدلالة عليها، فإنّه لا يدل عليها بتغيير حروف مفرده.

---

٥٦٣ - **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٢٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣، ٤؛ ولسان العرب ١١/ ١٢٤ (جمل)؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٥/ ٧٨.

اللغة: الشاء: جمع شاة. الجامل: اسم جمع للجمل، أو هو الجمال ورعاتها والقائمون عليها. والسامر (هنا): القائم على أمور الإبل ليلاً.

المعنى: يمدح الحطيئة بغيض بن شَمَّاس بن لأي وقومه، ويعرِّض بالزبرقان بن بدر.

الإعراب: «**فإن**»: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف شرط جازم. «**تك**»: فعل مضارع ناقص مجزوم، وعلامة جزمه السكون المقدر على النون المحذوفة للتخفيف، واسم «تكن» مستتر وجوبًا تقديره: أنت. «**ذا**»: خبر «تكن» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستة. «**شاءٍ**»: مضاف إليه محله الجر. «**كثيرٍ**»: صفة لـ «شاءٍ» مجرورة مثلها. «**فإنهم**»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل، و «هم»: ضمير متصل مبني في محل نصب اسم «إنّ». «**لهم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. «**جامل**»: مبتدأ مؤخر. «**ما**»: نافية مهملة. «**يهدأُ**»: فعل مضارع مرفوع. «**الليلَ**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «يهدأُ». «**سامرُه**»: فاعل، والهاء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «إن تك ذا شاءٍ...»: استئنافية لا محل لها. وجملة «تكُ ذا شاءٍ»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «فإنَّهم لهم جامل»: جَوَاب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «لهم جامل»: خبر «إنَّ» محلها الرفع. وجملة «لا يهدأ الليل سامره»: صفة لـ «جاملٌ» محلها الرفع.

الشاهد فيه: أنَّ «جاملاً» ليس بجمع بدليل عود الضمير عليه من «سامره» مفردًا.

(١) تقدّم بالرقم ٥٤٢.

فإن قيل: أليس آحاده أخذت وغيِّرت حروفها بحذف التاء أو الياء؟ قلت: ليس ذو التاء، ولا ذو الياء مفردين لاسم الجنس للأوجه الثلاثة[١] المذكورة في اسم الجمع. وتزيد عليه أن اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع «التمر» على «التمرة» و «التمرتين» و «التمرات». وكذا «الروم»، فإنْ أكلتَ تمرة أو تمرتين، وعاملت روميًا أو روميَّين، جاز لك أن تقول: «أكلت التمر»، و «عاملت الروم». ولو كانا جمعين، لم يجز ذلك، كما لا يقع «رجال» على «رجل» أو «رجلين». بلَى، قد يكون بعض الأجناس ممَّا اشتهر في معنى الجمع، فلا يطلق على الواحد والاثنين، وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع، كلفظ الكَلِم. وعند الأخفش: جميع أسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها، كـ «جامِل» و «باقِر»، و «ركب»: جمع، خلافًا لسيبويه. وعند الفرَّاء: كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كـ «باقِر» و «ركْب»، أو اسم جنس كـ «تَمْر»، و «روم»، فهو جمع، وإلاّ فلا.

وأمَّا اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد من لفظهما فليسا بجمع اتفاقًا، نحو: «إبل»، و «تراب»، وإنما لم يجىء لمثل «تراب»، و «خلٍّ» مفرد بالتاء، إذ ليس له فرد مميَّز عن غيره، كـ «التفاح»، و «التمر»، و «الجوز».

والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس مع اشتراكهما في أنهما ليسا على أوزان جمع التكسير، لا الخاصة بجمع القلّة، كـ «أفْعِلَة» و «أَفْعال»، ولا المشهورة فيه كـ «فِعْلَة»، نحو: «نِسْوة»؛ أن اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين، بخلاف اسم الجنس، وأن الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه[٢] فيما له واحد متميز، إمَّا بالياء، أو التاء بخلاف اسم الجمع.

فإن قيل: فقد خرج بقولك: «مقصودة بحروف مفرده» بعض الجموع أيضًا، أعني جمع الواحد المقدَّر، نحو: «عباديد» و «عبابيد» بمعنى الفِرَق، و «نسوة» في جمع «امرأة»، فينبغي أيضًا أن يكون من أسماء الجموع، كـ «إبل» و «غنم».

قلت: إن أسماء الجموع، كما مرّ، هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لأوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه، ونحو «عباديد»، و «عبابيد» وزن خاص بالجمع، ونحو: «نسوة» مشهور فيه، فوزنها أوجَب أن تكون من الجموع، فيقدَّر لها واحد، وإن لم يستعمل، كـ «عبَّاد»، و «عَبْدود»، و «نساء» كـ «غلام»، و «غلْمة»، فكأن له مفردًا غُيِّر تغييرًا ما.

وقد ألحق بجمع الواحد المقدر، نحو: «مذاكير» في جمع «ذكر»،

(١) أي: التصغير على لفظه، وعدم ردّه في النسب إلى المفرد، وعود الضمير عليه مفردًا.

(٢) أي: بين واحد اسم الجنس واسم الجنس.

و «محاسن» في جمع «حسن»، و «مشابه» في جمع «شَبَه»، وإن كان لها واحد من لفظها، لمَّا لم يكن قياسيًا، فكأن واحدها «مذكور»، أو «مذْكار»، و «مَحْسَن»، و «مَشبه». وكذا أحاديث النبي ﷺ في جمع «الحديث»، وليس جمع «الأحدوثة» المستعملة، لأنها الشيء الطفيف الرذل، حُوشِي ﷺ عن مثله.

وما يقع على الجمع وعلى الواحد أيضًا مما ليس في الأصل مصدرًا وُصف به، يُعرف كونه لفظًا مشتركًا بين الواحد والجمع أو كونه اسم جنس، بأن يُنظر: فإن لم يُثنَّ إلاً لاختلاف النوعين، فهو اسم جنس، كـ «التمر» و «العسل»، وإن ثني لا لاختلاف النوعين، فهو جمع مقدر تغييره، كـ «هجان» بمعنى الأبيض، وكـ «الفلك»، و «الدلاص»[1]، تقول في التثنية: «هجانان»، و «فلكانِ»، و «دلاصان». فـ «هجان» و «دلاص»، في الواحد، كـ «حمار» و «كتاب»، و «فلك» كـ «قفل»، وفي الجمع، كـ «رجال» و «خُضْر»، الحركات والحرف المزيد غير حركات المفرد وحرفه تقديرًا.

وأمَّا الوصف الذي كان في الأصل مصدرًا، نحو: «صَوم» و «غَور»، فيجوز أن يعتبر الأصل، فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث، قال الله تعالى: ﴿**حديث ضَيف إبراهيم المكرَمين**﴾[2]، وقال: ﴿**نبأ الخَصْم إذ تسوَّروا المحراب**﴾[3]. ويجوز اعتبار حاله المنتقل إليها، فيثنى ويجمع، فيقالَ: «رجلان عدلان»، و «رجال عُدول»، وأمَّا تاء التأنيث فلا تلحقه، لأنها لا تلحق من الصفات إلا ما وُضع وصفًا؛ وأمَّا قوله تعالى: ﴿**وهم لكم عدوٌّ**﴾[4]، وقوله: ﴿**ويكونون عليهم ضِدًّا**﴾[5] فليس باسم الجنس، إذ يقال: «عدوَّان»، و «ضدَّان»، لا لاِختلاف النوعين، ولا مشتركًا بين الواحد والجمع، كـ «هجانَ»، لأنهما ليسا على وزن الجمع؛ ولا اسمي جمع كـ «إبل»، لوقوعهما على الواحد أيضًا، ولا ممَّا هو في الأصل مصدر، إذ لم يستعملا مصدرين، بل هما مفردان أُطلقا على الجمع، كما ذكرنا قَبلُ.

* * *

٢ ـ جمع المذكَّر السالم

قال ابن الحاجب:

وهو صحيح ومكسَّر؛ الصحيح لمذكر ومؤنث، المذكر: ما لحق آخره واو

---

(١) الدلاص من الدروع: الليِّنة. ودرع دِلاص: برّاقة ملساء ليِّنة. وحجر دِلاص: شديد الملوسة. (لسان العرب ٧/ ٣٧ (دلص)).

(٢) الذاريات: ٢٤.
(٣) ص: ٢١.
(٤) الكهف: ٥٠.
(٥) مريم: ٨٢.

مضموم ما قبلها، أو ياء مكسور ما قبلها، ونون مفتوحة ليدلَّ على أنَّ مَعَه أكثر منه، فإنّ كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت، مثل: «قاضون»، وإنْ كان مقصورًا، حُذِفت الألف وبقي ما قبلها مفتوحًا، مثل: «مصطَفَون».

* * *

قال الرضيّ:

قيل: قد تكسر نون الجمع ضرورة، قال [من الوافر]:

٥٦٤ ـ عَرَفْنا جَعْفَرًا وبني رياحٍ   وأنْكَرْنا زعانِفَ آخرينِ

ويمكن أن يكون جَعَل النون معتقب الإعراب؛ أي: زعانف قوم آخرين. ولا يخلو المفرد في جمع المذكر السالم أن يكون صحيحًا، أو لا، وقد مضى حكم الصحيح. والمعتل إمَّا أن يكون منقوصًا أو مقصورًا أو غير ذلك، فما هو غير ذلك في حكم الصحيح، كـ «ظبيون»، و «دلوون» في العاقل المسمَّى بـ «ظبي» و «دلو». والمنقوص تحذف ياؤه، وذلك لأنها تنضم قبل الواو، وتنكسر قبل الياء، والضم والكسر مستثقلان على الياء المكسور ما قبلها طَرَفًا، كما في «جاءني القاضي»، و «مررت بالقاضي». وهذه الياء مع واو الجمع ويائه في حكم الطرف لعدم لزومهما، فحذفا[1]، فالتقى ساكنان، فحذف أولهما كما هو القياس في

---

٥٦٤ ـ **التخريج**: البيت لجرير في ديوانه ص ٤٢٩؛ والاشتقاق ص ٥٣٨؛ وتخليص الشواهد ص ٧٢؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦، ٩؛ والدرر ١/ ١٤٠؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ١٨٧؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٣٩؛ وشرح التصريح ١/ ٧٩؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٠.

اللغة: جعفر: هو جعفر بن يربوع. بنو رياح: أبناء رياح بن يربوع بن حنظلة. أنكرنا: جهلنا. زعانف: ج زِعنفة، وهي الأتباع والحواشي.

المعنى: عرفنا جعفرًا، وأبناء رياح وهم: همّام وهرميٌّ و... وعرفنا أنّهم ليسوا منّا، كما أنكرنا الأتباع والحواشي الآخرين الذين لا يُفتخر بهم.

الإعراب: **«عرفنا»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. **«جعفرًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«وبني»**: الواو: حرف عطف، «بني»: معطوف على «جعفرًا» منصوب بالياء لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم، وهو مضاف. **«رياح»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«وأنكرنا»**: الواو: حرف عطف، «أنكرنا»: مثل «عرفنا» وتعرب إعرابها. **«زعانف»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«آخرين»**: نعت «زعانف» منصوب بالياء لأنّه جمع مذكر سالم.

جملة «عرفنا...» الفعليّة: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «أنكرنا...»: معطوفة على الجملة السابقة.

الشاهد فيه قوله: «آخرين» حيث كسر نون الجمع للضرورة الشعرية.

(١) أي: ياء الجمع وواوه.

الساكنين اللذين أولهما حرف مدّ، فضمَّ ما قبل الواو، لمناسبتها للضمة كما في الصحيح، ولو أبقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها، لتعسّر النطق بها، ولو قلبت الواو ياءً، لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجرّ.

فإن قيل: فكذا في نحو: «مسلِميّ»، قلت: ذلك لياء الإضافة التي هي على شرف الزوال، وأمَّا في حال النصب والجر، فحذفت الياء، وبقيت الكسرة على حالها، ليكون ياء الجمع بعدها.

ولم تحذف ياء المنقوص في المثنى لأنها تنفتح، كما ذكرنا، قبل ألف المثنى ويائه، والفتحة لا تستثقل على الياء، كما في «رأيت القاضي».

وإن كان الاسم مقصورًا، حذفت الألف في الأحوال[1]، للساكنين، نحو: «مصطفَون»، و «مصْطَفَين»، و «العِيسَوْن» و «العِيسَيْن». وإنما حذفت في الجمع، وقلبت في المثنى مع التقاء الساكنين فيه أيضًا، وكون أولهما حرف مد، إمَّا لأنه لو حذفت في المثنى، أيضًا، لالتبس في الرفع، إذا أضيف، بالمفرد، نحو: جاءني: «أعلا[2] إخوتك»، بخلاف الجمع، فإنك تقول فيه: «أعلَوْ إخوتك»، و «أعلَيْهم»، فلا يلتبس به؛ وإمَّا لأن فتحة الواو والياء قبل الألف أو الياء في نحو: «عَصَوان» و «عَصوين»، و «رَحَيان» و «رَحَيَين»، أخفّ من ضمّتهما أو كسرتهما قبل الواو والياء. ومن ثمة لا ترى في الطرف نحو: «غَزَوُوت» و«رَمَيِيت»، كما ترى نحو: «غزَوَان» و «غلَيان». فإذا لم يأت ذلك في الطرف، مع كون الواو المضمومة في نحو «غَزَوُوت»، والياء المكسورة في «رَمَيِيت» في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما، كما في «سُبْروت»[3]، و «عفريت»، فما ظنك بنحو: «أَعلوُون»، و «أعلَيين» مع عدم لزوم واو الجمع ويائه، بل يجيء مثله في الوسط، نحو: «قَوُول»، و «طويل»، و «غَيُور»، و «بَيِيع».

والكوفيون يلحقون ذا الألف الزائدة بالمنقوص جوازًا، فيقولون: «العِيسُون» بضمّ السين، و «العِيسِين» بكسرها.

* * *

٣ - شرط جمع الاسم والصفة جمع مذكَّر سالمًا

قال ابن الحاجب:

وشرطه إن كان اسمًا فمذكَّر علَم يعقل، وإنْ كان صفة فمذكر يعقل وأن لا

---

(١) أي: في أحوال الإعراب الثلاث: الرفع، والنصب، والجرّ.

(٢) مثنى «أعلى».

(٣) السبروت: الفقير. (لسان العرب ٤/ ٣٤٢ (سبر)).

يكون «أَفْعَل فَعْلاء»، مثل «أَحْمَر»، ولا «فَعْلان فَعْلَى»، مثل «سَكْران»، ولا مستَوِيًا فيه مع المؤنث، مثل «جريح» و «صَبُور»، ولا بتاءٍ مثل «علاَّمة».

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «وشرطه»، أي: شرط الجمع المذكر السالم إذا كان اسمًا، أي: غير صفة.

قال في الشرح[1]: كان مستغنيًا عن قوله: «مذكّر»، لأن الكلام في جمع المذكر، وإنما ذكره ليرفع وهم من يظن أن قوله: جمع المذكر السالم كاللقب الذي يطلق على الشيء وإن لم يكن تحته معنًى، كما يسمَّى الأبيض بالأسود، فيقال: جمع المذكر لغير جمع المذكر، أو ليرفع وهم مَن يذهل عن تقدم التذكير.

ولا شكَّ في برودة هذين العُذرين؛ ثم قال: أو يُظنُّ أن «طلحة» داخل، فيجمعه على «طلحون». وهذا أيضًا ليس بشيء، لأن نحو «طلحة» إن خرج بقوله: فمذكر، يخرج أيضًا بقوله: «جمع المذكر»، وإن لم يخرج بالأول لأنه مذكر المعنى لا مذكر اللفظ، لم يخرج بالثاني أيضًا.

وكان عليه أن يقول: شرطه التجرد عن التاء، ليدخل فيه نحو: «ورقاء»، و «سَلْمى» اسمَي رجلين، فإنّهما يجمعان بالواو والنون اتفاقًا، ويخرج نحو: «طلحة» وحده.

واعلم أن شروط جمع المذكر بالواو والنون، على ضربين؛ عام للصفات والأسماء، وخاص بأحدهما. فالعامّ لهما شيئان: أحدهما التجرد عن تاء التأنيث، فلا يجمع نحو «طلحة» في الأسماء، و «علاّمة» في الصفات، بالواو والنون، خلافًا للكوفيين وابن كَيسان في الاسم ذي التاء، فإنهم أجازوا: «طَلْحون» بسكون عين الكلمة، وابن كيسان يفتحها. نحو: «طَلَحون»، قياسًا على الجمع بالألف والتاء، كـ «الطلحات» و «الحَمَزات»، وذلك لأن حقه الألف والتاء، كما قالوا: «أرَضون»، بفتح الراء، لما كان حقه الألف والتاء.

والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال، أمّا الاستعمال فنحو قوله [من الخفيف]:

٥٦٥ ـ نَضَّرَ اللَّهُ أَعْظُمًا دَفَنُوها   بِسِجِسْتانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ

---

(١) أي: ابن الحاجب في شرحه على الكافية.

٥٦٥ ـ **التخريج**: البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ٢٠؛ والحيوان ١/ ٣٣٢؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٠، ١٤؛ والدرر ٦/ ٥٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٩٤؛ وشرح المفصل ١/ ٤٧؛ ولسان=

وأمّا القياس فلأن التاء، لو بقيت مع الواو والنون، لاجتمعت علامتا التذكير والتأنيث، وإن حذفت، كما عملوه، حذف الشيء مع عدم ما يدل عليه، وغلب على الظنّ أنه جمع المجرد عنها، لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون؛ ولو جاز في الاسم، لجاز في الصفة، نحو: «ربْعون» و «علاّمون». ولا يجوز اتفاقًا، وإن قاسوا ذا التاء على ذي الألف، فليس لهم ذلك، لأن الألف الممدودة تقلب واوًا، فتنمحي صورة علامة التأنيث، وإنما قلبوها واوًا دون الياء، لتشابههما في الثقل، كما قيل في «صَحْراوات». والألف المقصورة تحذف، وتبقى الفتحة قبلها دالّة عليها؛ وإنما لم تحذف الممدودة، والمقصورة نَسْيًا، حذف التاء[1]، للزومهما الكلمة، فكأنهما لامها.

وذُكر أن المازني كان يجيز في: «ورقاؤون» الهمز في الواو لأجل الضمة. قال السيرافي: هذا سهو، لأن انضمامها لواو الجمع بعدها فهو كانضمام واو: «دَلْوُك»، وانضمام واو «أعلَوُ القوم»، ولا يجوز الهمز فيهما اتفاقًا؛ وإنما يجوز همز الواو المضمومة ضمة لازمة كما يجيء في التصريف.

وإذا سُمِّي بسعاد وزينب وهند، مذكرٌ عالم، جُمعت أيضًا بالواو والنون، كما يجمع نحو «زيد» بالألف والتاء إذا سمِّي به مؤنث، وكذا إذا سمِّي بأحمر مذكر عالم، قلت: «أحمرون»، و «أحامِر». وإن سمِّي به مؤنث، قلت: «أحْمَرات» و «أحامِر». والثاني من الشرطين العامَّين أن يكون من أولي العِلم؛ فلا يجمع نحو: «أعوج»، و «فرس طويل»، بالواو والنون.

= العرب ٢/ ٥٣٣ (طلح)؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٩٨؛ والجنى الداني ص ٦٠٥؛ وخزانة الأدب ٤/ ٤١٤، ١٠/ ١٢٨؛ ورصف المباني ص ٢٩٧، ٣٤٨؛ ولسان العرب ٥/ ٢١٣ (نضر)؛ والمقتضب ٢/ ١٨٨، ٤/ ٧؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٢٧.

اللغة: طلحة الطلحات: اسم الممدوح، وقيل: سبب تسميته بذلك أنه كان كريمًا، وقد زوّج مئة رجل عربيّ من مئة امرأة عربيّة، ودفع مهورهن من ماله، فكلّ من ولد له ذكر سمّاه طلحة، فأضيف إليهم. سجستان: موضع معروف.

المعنى: يترحّم على عظام طلحة الطلحات المدفونة في سجستان.

الإعراب: **«نَضَّر»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح. **«الله»**: لفظ الجلالة فاعل مرفوع بالضمة. **«أعظمًا»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«دفنوها»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: ضمير متصل في محلّ رفع فاعل، و «ها»: ضمير متصل في محلّ نصب مفعول به. **«بسجستان»**: جار ومجرور بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة، متعلّقان بـ «دفنوها». **«طلحة»**: بدل من «أعظمًا» منصوب بالفتحة. **«الطلحات»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «نضّر الله»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «دفنوها»: في محل نصب صفة لـ «أعظمًا».

الشاهد فيه قوله: «الطلحات» حيث جمع «طلحة» على «طلحات».

(١) أي: مثل حذف التاء.

وقد يشبه غير ذوي العِلم بهم في الصفات، إذا كان مصدر تلك الصفات مِن أفعال العلماء، كقوله تعالى: ﴿أتينا طائِعِين﴾[١]، وقوله: ﴿فظلَّت أعناقهم لها خاضِعين﴾[٢]، و ﴿رأيتُهم لي ساجِدِين﴾[٣]، ومثله في العقل: ﴿وكلٌّ في فَلَك يسبَحون﴾[٤].

وقول المصنف: «علَم يعقل ومذكر يعقل»؛ الأَولى فيه أن يقول «يعلَم»، ليشمل نحو قوله تعالى: ﴿فنِعْمَ الماهدون﴾[٥]، إذ لا يطلق عليه تعالى أنه عاقل، لإيهام العقل للمنع من القبائح الجائزة على صاحبه، تعالى الله عنها علوًّا كبيرًا.

وإنما خصّ أولو العلم بالجمع المصحح بالواو والنون، لأنهم أشرف من غيرهم. والصحة في الجمع أشرف من التكسير، وأما اختصاصهم بالواو، فلما مرَّ في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو: «الرجال ضربوا»، بالواو.

وخُصَّ بهذا الجمع من بين العلماء الوصفُ والعَلَم دون غيرهما، نحو: «رجل»، و «إنسان»، أما العَلَم فتحصينًا له بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره؛ وعادة العَلَم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن. وأيضًا فإن العَلَم يلحقه الوَهَن بالجمع بسبب زوالِ التعريف العَلَميّ كما مضى، فيجبر بالتصحيح، كما جُبر في نحو: «قلون» و «كرون». ولهذا تَشَارَكَ باب العلم المجموع هذا الجمع وباب «كرون» في جواز جعل النون معتقب الإعراب.

وأمَّا الوصف، فلأنه لما وضِع مشابهًا للفِعل، مؤدِّيًا معناه، معلاً بإعلاله، مصحَّحًا بتصحيحه، كما نبيِّن في التصريف؛ أُريد أَن تكون العلامة الدالة على صاحبه الذي يجري الوصف عليه في الجمع، كعلامة الفعل وهي في الفعل واو، نحو: «الرجال فعلوا»، و «يفعلون»، فجعلت في الوصف أيضاً واوًا، وإن كان واو الفعل اسمًا، وواو الاسم حرفًا، ولتناسب الواوين، قبح «قام رجل قاعدون غلمانه»، كما قبح: «يقعدون غلمانه»، ولمَّا لم يكن في غير الوصف والعلَم ما اختصًا به مِن المقتضِيَين للتصحيح، لم يجوِّزوا تصحيحه.

والوصف الذي يجمع بالواو والنون اسم الفاعل، واسم المفعول، وأبنية المبالغة، إلاَّ ما يُستثنى، والصفة المشبهة، والمنسوب، والمصغَّر، نحو: «رُجَيلون»، إلاَّ أن المصغَّر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري على الموصوف جريَها.

وإنما لم يَجرِ، لأن جريَ الصفات عليه إنما كان لعدم دلالتها على

---

(١) فصلت: ١١.
(٢) الشعراء: ٤.
(٣) يوسف: ٤.
(٤) يس: ٤٠.
(٥) الذاريات: ٤٨.

الموصوف المعيَّن، كـ «الضارب» و «المَضروب» و «الطويل» و «البصريّ»، فإنّها لا تدلّ على موصوف معيَّن، وأمَّا المصغَّر فإنه دالٌّ على الصفة والموصوف المعيَّن معًا، إذ معنى «رُجَيل»: رجل صغير، فوزانه وزان «رجل» و «رجلين»[1] في دلالتهما على العدد والمعدود معًا، فلم يحتاجا إلى ذكر عدد قبلهما، كما تقدَّم، وكل صفة تدل على الموصوف المعيَّن لا يذكر قبلها، كالصفات الغالبة. ويفارقها، أيضًا، من حيث إنه لا يعمل في الفاعل عملَها، لأن الصفات ترفع بالفاعلية، ما هو موصوفها معنًى، والموصوف في المصغر مفهوم من لفظه، فلا يذكر بعده، كما لا يذكر قبله، فلما لم يعمل في الفاعل، وهو أصل معمولات الفعل، لم يعمل في غيره من الظرف، والحال، وغير ذلك.

وأمَّا الخاص من شروط الجمع بالواو والنون، فشيئان: العلمية، وقبول تاء التأنيث. فالعلميَّة مختصة بالأسماء، لما ذكرنا، وقبول تاء التأنيث مختص بالصفات، فلم يجمع هذا الجمع: «أَفْعَل فَعْلاء» و «فَعْلان فَعْلَى»، وما يستوي مذكَّره ومؤنثه، كما ذكرنا في باب التذكير والتأنيث.

وإنما اعتبر في الصفات قبول التاء، لأن الغالب في الصفات أن يُفرق بين مذكرها ومؤنثها بالتاء، لتأديتها معنى الفعل. والفعل يُفرق بينهما فيه بالتاء، نحو: «الرجل قامَ»، و «المرأة قامت»، وكذا في المضارع التاء[2]، وإن كان في الأول، نحو: «تقوم». والغالب في الأسماء الجوامد أن يُفرق بين مذكّرها ومؤنّثها بوضع صيغة مخصوصة لكلّ منهما، كـ «عَيْر» و «أتان»، و «جَمَل» و «ناقة»، و «حصان» و «حَجْراء»[3]، أو يستوي مذكرها ومؤنثها، كـ «بَشَر» و «فرس». هذا هو الغالب في الموضعين، وقد جاء العكس أيضًا في كليهما، نحو: «أَحْمَر» و «حَمْراء»، و «الأفضل» و «الفُضْلَى»، و «سَكْران» و «سَكْرى»، في الصفات، وكـ «امرىء» و «امرأة»، و «رجل» و «رَجلة» في الأسماء. فكل صفة لا تلحقها التاء، فكأنها من قبيل الأسماء، فلذا لم يجمع هذا الجمع «أَفْعَل فَعْلاء»، و «فعلان فَعْلى». وأجاز ابن كيسان: «أَحْمرون» و «سَكْرانون»، واستدل بقوله [من الوافر]:

فما وَجَدَتْ بناتُ بني نِزارٍ حلائِلَ أسْودينا وأحْمَرينا[4]

وهو عند غيره شاذ. وأجاز أيضًا «حمراوات»، و «سكريات»، بناءً على تصحيح جمع المذكَّر؛ والأصل ممنوع، فكذا الفرع.

---

(١) يريد أن حاله كحال «رجل» و «رجلين».

(٢) يقصد أنّ التاء في أوّل الفعل المضارع تفرّق بين الفعل المسند إلى الفاعل المذكَّر، والفعل المسند إلى الفاعل المؤنّث.

(٣) الحجراء: الأنثى من الخيل.

(٤) تقدم بالرقم ٢٤.

وقد شذَّ من هذا الأصل أفعل التفضيل، فإنّه يُجمع بالواو والنون مع أنه لا تلحقه التاء ولعل ذلك جبرًا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل المظهر والمفعول مطلقًا، مع أن معناه في الصفة أبلغ وأتمّ من اسم الفاعل الذي إنما يعمل فيهما لأجل معنى الصفة؛ كما جبروا بالواو والنون النقص في نحو: «قلون»، و «كرون»، و «أرضون»، على ما يجيء.

وأجاز سيبويه قياسًا لا سماعًا: «ندمانون»، في قولهم: «ندمان»، لقبوله التاء، كـ «ندمانة»، وكذا «سيفانون»، لقولهم: «سيفانة»، قال سيبويه: لا يقولون ذلك، وذلك لأن الأغلب في «فعْلان» الصفة إلاّ تلحقه التاء، فـ «نَدْمانة» و «سيفانة» كأنهما من قبيل الشذوذ، فالأوْلى ألاّ يجمعا هذا الجمع حَمْلاً على الأعمّ الأغلب.

وأمّا نحو «عُريانون»، و «خُمصانون»، فيجوز اتفاقًا، لأن «فُعْلان» الصفة بضم الفاء، ليس أصله عدم لحوق التاء.

ولمّا ندرت من بين الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها «عدوّة»، حَمْلاً على «صديقة»، و «مِسْكينة»، حَملاً على «فقيرة»؛ قال بعضهم: فيجوز في «مسكين» و «عدوّ»: «مسكينون» و «عدوّون»، ثم يجوز في المؤنث حملاً على المذكر «مسكينات» و «عدوّات». وهذا قياس لا سماع؛ كما قال سيبويه في: «ندمانون».

وشذَّت من هذا الأصل صفة على خمسة أحرف أصلية كـ «صَهْصَلِق»[1]، فإنّه يستوي مذكّره ومؤنّثه، مع أنه يقال: «صَهْصَلقون»، و «صَهْصَلِقَات»، لأن تكسير الخماسيّ مستكره، كما يجيء في بابه، فلم يبق إلا التصحيح.

* * *

قوله: «وشرطه إن كان اسمًا فمذكر عَلَم»، عبارة ركيكة، وذلك لأنه لا يجوز أن يكون قوله: «إن كان اسمًا فمذكر»، شرطًا وجزاءً، خبرًا لقوله: «وشرطه»، لأن المبتدأ المقدر إذن بعد الفاء ضمير راجع إلى «اسمًا»، أي: فهو عَلَم، فتخلو الجملة من ضمير راجع إلى المبتدأ، الذي هو: «شرطه»؛ مع أنه لا معنى إذن لهذا الكلام. ومعنى الكلام: إن كان اسمًا، فشرطه أن يكون علَمًا، فيكون، على هذا، جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله: «شرطه... فمذكر»، وفيه محذورات: الأول

---

(١) الصَّهْصَلق: الشديد الصوت. (لسان العرب ١٠/ ٢٠٧ (صهصلق)).

دخول الفاء في خبر المبتدأ مع خلوه من معنى الشرط، كقوله [من الطويل]:

وقائلة خولان فانكحْ فتاتهم(١)

عند الأخفش. والثاني: أن الشرط كونه مذكرًا، وليس في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر. والثالث: أنَّ إلغاءَ الشرط المتوسط بين المبتدأ والخبر ضرورة، كقوله [من الرجز]:

٥٦٦ ـ [يا أَقْرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ] إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أخوك تُصْرَعُ

كما يجيء في بابه، فلا يقال: «زيد، إن لقيته، مكرمُك».

ويمكن أن يعتذر بأن الشرط والجزاء خبر المبتدأ، والتقدير: فهو حصول مذكر، على أن الضمير المقدر بعد الفاء راجع إلى قوله: «شرطه»، والمضاف إلى الخبر محذوف، مع تعسف في هذا العذر: وكذا قوله بعد: «وإن كان صفة فمذكر».

* * *

قوله: «ولا مستويًا فيه مع المؤنث»، عبارة أسخف من الأُولى، لأن «مستويًا» عطف على «أَفْعَل فَعْلاء»، فيكون المعنى: وألاَّ يكون الوصف المذكر مستويًا في ذلك الوصف مع المؤنث. ولا معنى لهذا الكلام، وكيف يستوي الشيء في نفسه مع غيره، ولو قال: «ولا مستويًا فيه المذكر مع المؤنث»، لكان شيئًا.

* * *

---

(١) تقدّم بالرقم ٧٦.

٥٦٦ ـ **التخريج**: الرجز لجرير بن عبد الله البجلي في شرح أبيات سيبويه ٢/ ١٢١؛ والكتاب ٣/ ٦٧؛ ولسان العرب ١١/ ٤٦ (بجل)؛ وله أو لعمرو بن خثارم البجلي في خزانة الأدب ٨/ ٢٠، ٢٣، ٢٨؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٩٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٣٠؛ ولعمرو بن خثارم البجلي في الدرر ١/ ٢٧٧؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ٢٠٢؛ والإنصاف ٢/ ٦٢٣؛ ورصف المباني ص ١٠٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٥٨٦؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٤٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٣٥٤؛ وشرح المفصل ٨/ ١٥٨؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٥٣؛ والمقتضب ٢/ ٧٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٢.

الإعراب: **«يا»**: حرف نداء. **«أقرع»**: منادى مبنيّ على الضمّ في محلّ نصب. «بن»: نعت «أقرع»، تبعه في المحلّ منصوب، وهو مضاف. **«حابس»**: مضاف إليه مجرور. **«يا أقرع»**: توكيد لفظي للنداء الأوّل. **«إنّك»**: حرف مشبّه بالفعل، والكاف: ضمير في محلّ نصب اسم «إنّ». **«إن»**: حرف شرط جازم. **«يصرع»**: فعل مضارع للمجهول مجزوم لأنّه فعل الشرط. **«أخوك»**: نائب فاعل مرفوع، وهو مضاف، والكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. **«تصرع»**: فعل مضارع للمجهول، وهو جواب الشرط، ونائب الفاعل ضمير مستتر تقديره: أنت.

جملة النداء «يا أقرع»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنك إن يصرع...»: استئنافية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إن يصرع أخوك»: اعتراضية لا محلّ لها. وجملة «تصرع»: في محل رفع خبر «إنك».

الشاهد فيه قوله: «إن يُصرع... تُصرعُ» حيث ألغى جزم «تصرع» الذي هوَ خبر «إن»، وهو دليل جزاء الشرط، وجملة الشرط معترضة بين المبتدأ والخبر.

٤ ـ حذف نون جمع المذكر السالم، وما شذّ جمعه بالواو والنون

قال ابن الحاجب:

وتحذف نونه للإضافة؛ وقد شذّ نحو: «سنين» و «أرضين».

* * *

قال الرضيّ:

أما حذف النون فقد مضى في المثنى، وقد تحذف النون للضرورة كما في المثنى، أو لتقصير الصلة، كما في قوله [من المنسرح]:

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطفُ[١]

وربَّما سقطت قبل لام ساكنة اختيارًا، كما جاء في الشواذ: ﴿**إنّكم لذائقو العذابَ**﴾[٢] بنصب «العذاب» تشبيهًا لها بالتنوين في نحو قوله [من الرجز]:

وحاتمُ الطائيّ وهّاب المِئي[٣]

قوله: «وقد شذَّ نحو سنين»؛ الشاذ من جمع المذكر بالواو والنون كثير منها: «أُبَينون»، قال [من الكامل]:

٥٦٧ ـ زَعَمَتْ تماضرُ أنَّني إمَّا أمُتْ يَسْدُدْ أُبينوها الأصاغرُ خلَّتي

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٩.

(٢) الصافات: ٣٨. وهي قراءة عاصم وأبان وثعلبة وأبي السمال.

انظر: البحر المحيط ٧/ ٣٥٨؛ والكشاف ٣/ ٣٣٩؛ ومعجم القراءات القرآنية ٥/ ٢٣٤.

(٣) تقدم بالرقم ٥٢٩.

٥٦٧ ـ **التخريج**: البيت لسلمى بن ربيعة في خزانة الأدب ٨/ ٣٠؛ والدرر ٥/ ٩٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٥٤٧؛ ولسان العرب ١١/ ٢١٥ (خلل)؛ ونوادر أبي زيد ص ١٢١؛ ولعلباء بن الأرقم في الأصمعيات ص ١٦١؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٩/ ٥، ٤١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٦٣.

اللغة: يقال: سَدَّ فلان مَسَدَّ فلان، وسَدَّ خَلَّته إذا ناب منابه، وشَغَل مكانه.

المعنى: ظنت تماضر هذه أنني إذا مت سَدَّ مسدِّي أبناؤها الأصاغر.

الإعراب: «**زعمت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، وتاء التأنيث: لا محل لها. «**تماضر**»: فاعل. «**أنّني**»: حرف مشبه بالفعل، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: اسم «أن» محله النصب. «**إمّا**»: «إن»: حرف شرط جازم، و «ما»: زائدة. «**أمت**»: فعل مضارع مجزوم بالسكون، وفاعله ضمير مستتر وجوبًا تقديره: أنا. «**يسدد**»: فعل مضارع مجزوم لأنه جواب الشرط، وعلامة جزمه السكون. «**أبينوها**»: فاعل مرفوع بالواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، و «ها»: مضاف إليه. «**الأصاغر**»: صفة لـ «أبينوها» مرفوعة مثله. «**خلتي**»: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «زعمت تماضر»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إما أمت يَسدُدْ أبينوها»: خبر «أنَّ» محلها

وهو عند البصريين، جمع «أُبَيْنٍ»، وهو تصغير «أَبْنَى» على وزن «أَفْعَل»، كـ «أَضْحى». فشذوذه عندهم لأنه جمع لمصغَّر لم يثبت مكبَّره.

وقال الكوفيون: هو جمع «أُبَيْن» وهو تصغير «أَبْنٍ» مقدّرًا، وهو جمع «ابن»، كـ «أَدْلٍ» في جمع «دَلو»، فهو عندهم شاذ من وجهين: كونه جمعًا لمصغر لم يثبت مكبره، ومجيء «أَفْعُل» في «فَعَل»، وهو شاذ كـ «أَجْبُل»، و «أَزْمُن».

وقال الجوهري: شذوذه لكونه جمع «أُبَين» تصغير «ابن»، بجعل همزة الوصل قطعًا[1]. وقال أبو عُبيد: هو تصغير «بنين» على غير قياس.

ومنها: «دُهَيْدهون»، و «أُبيكرون» في قوله [من الرجز]:

٥٦٨ ـ قَدْ شَرِبَتْ إلاّ الدُّهَيدِهِينا قُلَيِّصاتٍ وأُبَيكرينا

فهما جمع: «دُهَيْده» مصغر «دَهداه»، وهو صغار الإبل، وجمع «أُبَيكر» تصغير «أَبكر» مقدّرًا، كـ «أَضْحَى» عند البصريين، فهو شاذ من وجهين: أحدهما

= الرفع. وجملة «أمت»: جملة فعل الشرط لا محل لها. وجملة «يسدُّ أبينوها»: جواب شرط جازم غير مقترن بالفاء لا محل لها. والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها سَدَّ مسد مفعولي «زعمت».
الشاهد فيه: أن الجمع «أبينوها» شاذ.

(١) لم أقع على قول الجوهري في معجمه «الصحاح».

٥٦٨ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في جمهرة اللغة ص ١٣٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢، ٣٤، ٥٠، ٥١، ٥٤؛ ورصف المباني ص ٤٣٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦١١؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ٢٧٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٠٠؛ ولسان العرب ٤/ ٦٩ (بكر)، ١٣/ ٤٦٠ (بمن)، ٤٩٠ (دهده)، ١٥/ ٩٤ (علا)، والشاهد مُلَفّق، وروي بصحة في الخزانة.

اللغة: الدَّهْداه: صِغار الإِبل. القلوص: الناقة الفتية. البَكْر: الفتي من الإِبل.

المعنى: يريد أن الجيرة المذكورة في بيت سابق قَدْ شربت، ولكن إِبلهم صغيرها وكبيرها لم تشرب على قلتها.

الإعراب: «**قدْ**»: حرف تحقيق. «**شربت**»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، والفاعل مستتر جوازًا تقديره: هي، يعود على الجيرة في بيت سابق. «**إلا**»: حرف استثناء. «**الدّهَيدِهينا**»: مستثنى بـ (إلا) منصوب، وعلامة نصبه الياء، والنون: عوض التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق. «**قُلَيّصاتٍ**»: بدل من (الدهيدهين) منصوب، وعلامة نصبها الكسرة لأنها جمع مؤنث سالم. «**وأبيكرينا**»: الواو: حرف عطف، «أبيكرينا»: معطوف على (قُلَيّصاتٍ) منصوب مثله وعلامة نصبه الياء، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق. جملة «شربت»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أن جمع مصغّر «دهداه» وجمع مصغر «بكر»، من الشاذّ.

كونه بالواو والنون، من غير العقلاء، والثاني كونه جمعَ مصغَّر لمكبَّر مقدَّر. وهو عند الكوفيين جمع تصغير «أبكُر» جمع «بَكر»، فشذوذه من جهة جمعه بالواو والنون فقط، كـ «الدُّهَيدهين».

ومنها: «أولو»، فإنه جمع «ذو» على غير لفظه؛ ومنها «عِلِّيُّون»، وهو اسم لديوان الخير، على ظاهر ما فسَّره الله تعالى في قوله: ﴿**كتاب مرقوم يشهده المقرَّبون**﴾(١). فعلى هذا، ليس فيه شذوذ، لأنه يكون علَمًا منقولاً عن جمع المنسوب إلى «عِلِّيَّة»، وهي الغرفة، والقياس أن يقال في المنسوب إليها: «عِلِّيّ» كـ «كرسيّ»، المنسوب إلى «كرسيّ». وإن قلنا إن «عليُّون» غير علم، بل هو جمع «علِّيَّة»، وليس بمنسوب إليها، وهو بمعنى الأماكن المرتفعة، فهو شاذ لعدم التذكير والعقل، فيكون التقدير في قوله تعالى: ﴿**كتاب مرقوم**﴾(٢): مواضع كتاب مرقوم على حذف المضاف.

ومنها: «العالَمون»، لأنه لا وصف ولا علَم، وأَمَّا العقل فيجوز أن يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم عقلاء، ويجوز أن يُدَّعى فيه الوصف، لأن العالَم هو الذي يُعلَم منه ذات مُوجده تعالى، ويكون دليلاً عليه، فهو بمعنى الدالّ.

ومنها: «أهلون»، وشذوذه لأنه ليس بصفة، ويجوز أن يتمحَّل له ذلك لأنه في الأصل بمعنى الإنس، وأمَّا قوله [من الطويل]:

٥٦٩ـ ولي دونكُمْ أهلونَ: سِيدٌ عَمَلَّسٌ ... وأَرْقَطُ زُهْلولٌ وعَرْفاءُ جَيْأَلُ

---

(١) المطففين: ٢٠ ـ ٢١. (٢) المطففين: ٢٠.

٥٦٩ ـ التخريج: البيت للشنفرى في ديوانه ص ٥٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٥؛ وشرح المفصل ٥/ ٣١؛ ولسان العرب ٩/ ٢٤١ (عرف)؛ والمحتسب ١/ ٢١٨؛ والمنصف ٣/ ٦٦؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٢٦٦.

اللغة: السِّيد: الذئب. العملَّس: القوي على السير، السريع. الأَرْقَط: ما فيه نَقْطُ بياضٍ وَسَواد، والمراد هنا النَّمِر. الزهلول: الأملس. العرفاء: مؤنث أَعْرَف: الضبع الكثيرة شعر الرقبة. جَيْأَلُ: اسم للضبع.

المعنى: اتخذتُ هذه الوحوشَ أهلاً بدلاً منكم، لأنها تحميني من الأعداء، ولا تخذلني في حال الضيق، وهذا تعريض بأهله الذين ليس له منهم ذلك.

الإعراب: **«ولي»**: الواو: بحسب ما قبلها. «لي»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدّم محذوف. **«دونكم»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بحال من «أهلون»، و «كم»: مضاف إليه محله الجر. **«أهلون»**: مبتدأ مؤخر. **«سيد»**: خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: «هم سيد». **«عَمَلَّسٌ»**: صفة لـ «سيد» مرفوعة مثله. **«وأرقط»**: الواو: حرف عطف، **«أرقطُ»**: معطوف على «سيد» مرفوع مثله. **«زهلول»**: صفة لـ «أرقط» مرفوعة مثله. **«وعَرْفاء»**: الواو: حرف عطف، «عَرْفاء»: معطوفة على «سيد» مرفوعة مثله. **«جَيْأل»**: بدل من «عرفاء» مرفوع مثلها.

جملة «لي دونكم أهلون»: بحسب الواو.

فإنما جمعه بالواو والنون مع عدم العقل، لأنه جعل الذئب والأرقط والعرفاء بدل أهليه.

ومنها: «عشرون» إلى «تسعين»، وقد مضت.

ومنها: «أَرَضون»، وإنّما فُتحت الراء، لأن الواو والنون في مقام الألف والتاء، فكأنه قيل: «أرَضات»، أو للتنبيه على أنها ليست بجمع سلامة حقيقة، ويجوز إسكان راء «أرضون».

ومنها: «أبون»، و «أخون»، و «هنون»، وشذوذها لكونها غير وصف ولا علَم، وأمَّا «ذو مال» فوصف.

ومنها: «بنون» في «ابن»، لأن قياسه «ابنون»، وإنما جمع على أصل «ابن»، وهو «بَنَو» على حذف اللام نسيًا منسيًّا في الجمع كما حذف في الواحد.

ومنها: قولهم: «بلغتَ منّي البُلغين والدُّرخِمين»، بضم الفاء[1] فيهما، و «لقيت منك البرحين» بضمّ الفاء وكسرها، وكذا: «الفتكرين»، كلّها بمعنى الدواهي، والشدائد. وقولهم: «ليث عِفرِّين» يجوز أن يكون شاذًّا، من هذا الباب؛ جعل النون معتقب الإعراب.

واعلم أنه قد شاع الجمع بالواو والنون، مع أنه خلاف القياس، فيما لم يأت له تكسير من الاسم الذي عوِّض من لامه تاء التأنيث المفتوح ما قبلها، مُغيِّرًا أوائل بعض تلك الجموع تنبيهًا على أنها ليست في الحقيقة بجمع سلامة؛ فقالوا في المفتوح الفاء نحو: «سنة»: «سنون» بكسر الفاء، وجاء «سُنون» بضمّها، وهو قليل. لمثل هذا التنبيه كسروا عين «عشرين».

وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر مع الضم، كـ «القِلون» و «الثبون»، وليس بمطرد، إذ «الظبون» و «الكرون»، لم يُسمع فيهما الكسر؛ وأمَّا المكسور الفاء، فلم يسمع فيه التغيير، كـ «العِضين»، و «المِئين»، و «الفئين»، و «الرئين»، ولعل ذلك لاعتدال الكسرة بين الضمة والفتحة. وجاء قليلاً مثل هذا الجمع لِمَا ثبت تكسيره، أيضًا، كـ «الثبين» و «الأثابيّ» في «الثبة»، وربّما جاء أيضًا في المحذوف الفاء، كـ «رِقة»، و «رِقين»، و «لِدَة»[2]، و «لِدِين»؛ وفيما قلبت لامه ألفًا، كـ «الأضاة»[3] و «القناة»، لكن تحذف لامه نسيًا منسيًّا حتى يصير

= الشاهد فيه: أنّ «أهلاً» ليست علمًا لمذكر عاقل ولا صفة له في هذا البيت، ومع ذلك جمعه جمع المذكر العاقل، وذلك لتنزيله هذه الوحوشَ الثلاثة منزلة الأهل الحقيقيين.

(١) أي: فاء الكلمة.

(٢) اللِّدة: التِّرْب. (لسان العرب ٣/ ٤٦٩ (ولد)).

(٣) الأضاة: الغدير الصغير. (لسان العرب ١٤/ ٣٨ (أضا)).

كـ «السنة»، فيقال: «أضون»، و «قنون»، ولو اعتبرت لاماتها لقيل: «القنوْن» و «الأضوْن»، لكونهما بعد حذف التاء مقصورين، كـ «الأعلَون»، وعلى هذا قال [من الوافر]:

ولــكــنّــي أريــد بــهِ الــذَّويــنــا[١]

ولو اعتبر اللام، لقال: «الذوَيْن» كـ «الأعلَيْن»، فإن «ذو» مفتوح العين عند سيبويه، كما مرَّ في باب الإضافة؛ لكنه لما حذفت لامه في المفرد منسيًّا، لم يعتبرها في الجمع.

وربَّما جاء هذا الجمع في المضعَّف أيضًا، كـ «إوَزِّين»[٢]، و «حَرِّين»[٣]. وحُكي عن يونس: «أحرّون» بفتح الهمزة، وكسرها. قيل: قد جاء: «أحرَّة» في الواحد؛ وقيل: لم يجىء ذلك، ولكن زيدت الهمزة في الجمع تنبيهًا على كونه غير قياسيّ.

وعلَّل النحاة جَمْع ما حذفت لامه أو فاؤه هذا الجمع، بأن هذا الجمع أفضل الجموع، كما ذكرنا، لكونه خاصًّا بالعلماء، فجُبر بهذا الأفضل ما لحق الاسم من النقصان بالحذف نسيًا؛ قالوا: وأمَّا «حَرّون» و «إوزّون»، فلِما لحقهما من الوَهن بالإدغام، وبعضهم يقول: للنقص المتوهم؛ وذلك أن حرف العلة قد يبدل من أحد حرفي التضعيف، كما في «تظنّيت».

وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت على خلاف القياس معتقب الإعراب، تنبيهًا على مخالفته للقياس، فكأنه مكسَّر، فجرى فيه إعراب المكسَّر، فيدخله التنوين، ولا يسقط بالإضافة، قال [من الطويل]:

٥٧٠ ـ ذَرانـيَ مِنْ نَـجْـدٍ فـإنَّ سِـنـيـنَـهُ لـعِـبـنَ بـنـا شِـيـبًـا وشَـيَّـبْـنَـنـا مُـردا

---

(١) تقدّم بالرقم ١٦.

(٢) جمع إوزّة، وهي الطائر المعروف.

(٣) جمع حرّة، وهي أرض ذات حجارة سود نَخِرات كأنّها أُحرقت بالنار. (لسان العرب ٤/ ١٧٩ (حرر)).

٥٧٠ ـ **التخريج**: البيت للصمة بن عبد الله القشيري في تخليص الشواهد ص ٧١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٥٨، ٥٩، ٦١، ٦٢، ٧٦؛ وشرح التصريح ٦/ ٧٧؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٩٧؛ وشرح المفصل ٥/ ١١، ١٢؛ والمقاصد النحوية ١/ ١٦٩؛ وبلا نسبة في جواهر الأدب ص ١٥٧؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٣٩؛ ولسان العرب ٣/ ٤١٣ (نجد)، ١٣/ ٥٠١ (سنه)؛ ومجالس ثعلب ص ١٧٧، ٣٢٠.

اللغة: ذراني: اتركاني. نجد: اسم موضع. السنين: ج السنة، وهي العام. المرد: ج الأمرد، وهو الذي لم ينبت شعر بوجهه.

المعنى: اتركاني من ذكر نجد، لأنّ الأيّام التي قضاها هناك شيّبته رغم صغره، وذلك لكثرة ما لاقى من المآسي والأحزان.

وقال [من الوافر]:

٥٧١ - وماذا يدَّري الشُّعَراءُ مِنِّي وقد جاوَزْتُ حَدَّ الأَرْبَعينِ

وقال [من الوافر]:

= **الإعراب**: **«ذراني»**: فعل أمر مبنيّ على حذف النون، والألف: ضمير متّصل في محلّ رفع فاعل، والنون: للوقاية، والياء: في محلّ نصب مفعول به. **«من نجد»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ذراني». **«فإنّ»**: الفاء: استئنافية، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. **«سنينه»**: اسم «إنّ» منصوب، وهو مضاف والهاء: ضمير متّصل في محلّ جر بالإضافة. **«لعبن»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «لعبن». **«شيبًا»**: حال منصوبة. **«وشيّبننا»**: الواو: حرف عطف، و «شيبننا»: فعل ماضٍ مبنيّ على السكون، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل، و «نا»: ضمير متّصل مبنيّ في محل نصب مفعول به. **«مردًا»**: حال منصوبة.

جملة «ذراني...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «إنّ سنينه...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لعبن....» الفعليّة: في محل رفع خبر «إن». وجملة «شيّبننا...»: معطوفة على جملة «لعبن»، فهي مثلها في محل رفع.

الشاهد فيه قوله: «فإنّ سنينه» حيث نصب «سنين» بالفتحة الظاهرة على النون التي جعلها معتقب الإعراب ولم يحذفها رغم إضافة الكلمة إلى الضمير.

٥٧١ - **التخريج**: البيت لسحيم بن وثيل في إصلاح المنطق ص ١٥٦؛ وتخليص الشواهد ص ٧٤؛ وتذكرة النحاة ص ٤٨٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٦١، ٦٢، ٦٥، ٦٧، ٦٨؛ وحماسة البحتري ص ١٣؛ والدرر ١/ ١٤٠؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٦٢٧؛ وشرح التصريح ١/ ٧٧؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١؛ وشرح المفصل ٥/ ١١؛ ولسان العرب ٣/ ٥١٣ (نجذ)، ٨/ ٩٩ (رفع)، ١٤/ ٢٥٥ (دري)؛ والمقاصد النحويّة ١/ ١٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٧/ ٢٤٨؛ وجواهر الأدب ص ١٥٥؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٨، ٣٩؛ والمقتضب ٣/ ٣٣٢؛ وهمع الهوامع ١/ ٤٩.

المعنى: ماذا يريد الشعراء منّي، وكيف يمنّون أنفسهم في خديعتي وقد بلغت سنّ الأربعين، وهي سنّ الحنكة والتجربة والاختبار؟

الإعراب: **«وماذا»**: الواو: بحسب ما قبلها، «ماذا»: اسم استفهام في محلّ نصب مفعول به مقدّم لـ «يدّري». أو «ما»: اسم استفهام في محلّ رفع مبتدأ أو خبر مقدّم، و «ذا»: اسم موصول في محلّ رفع خبر المبتدأ «ما» أو مبتدأ مؤخر. **«يدّري»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل. **«الشعراء»**: فاعل مرفوع بالضمة. **«منيّ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يدّري». **«وقد»**: الواو: حالية، و «قد»: حرف تحقيق. **«جاوزت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«حدّ»**: مفعول به منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«الأربعين»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «ماذا»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «يدّري الشعراء»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، أو ابتدائية لا محل لها من الإعراب إذا أعربنا «ماذا» مفعولاً به. وجملة «قد جاوزت»: في محل نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «الأربعين» حيث أعرب بالحركاتِ، فجُرّ بالكسرة، ولم يعامل معاملة جمع المذكر السالم الذي هو الأكثر شيوعًا. وقيل: إنّ كسرة النون، هنا، لغة من لغات العرب، وقيل: كسرت النون على ما هو الأصل في التخلّص من التقاء الساكنين.

٥٧٢ ـ [حِسانُ مواقِعِ النُّقَبِ الأعالي] غِـراثُ الـوُشْـحِ، صـامِـتَـةُ الـبُـريـنِ

وقال [من الوافر]:

٥٧٣ ـ وإنَّ لـنـا أبـا حَـسـنٍ عـلـيًّـا أَبٌ بَـرٌّ ونَـحْـنُ لَـهُ بَـنـيـنُ

ولزمها الياء إذن، كما يلزم إذا سمِّي بجمع سلامة المذكر [كما مضى] في باب العَلَم، وأكثر ذلك في العشر.

هذا قبل العلمية، وأمَّا بعدها، فكون النون معتقب الإعراب شائع في الاختيار في هذا النوع، كما في الجموع القياسية مع العلمية.

وحكي عن أبي عبيدة وأبي زيد جعل نون «مقتوين» معتقب الإعراب، ولعلَّ

---

٥٧٢ ـ **التخريج**: البيت للطرماح في ديوانه ص ٥٢٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٧٠.

اللغة: البرين: جمع بُرة بضم الباء، وهي كل حلقة من سوار، وقرْط، وخلخال. الغِراث: جمع غَرثان، وهو الجوعان، وأراد لازمه، وهو الهزيل. الوُشح: جمع وشاح بالكسرة والضمة، وهو نسيج عريض من أديم يرصَّع بالجواهر، وتشده المرأة بين عاتقيها وكشحها، والمرأة الغَرْثى الوشاح هي الدقيقة الخصر، لا يملأ وشاحها، فكأنه جَوْعان. حسان مواقع النقب: أي نساء حسناوات، والنُّقَب: جمع نُقْبة وهي اللون والوجه.

المعنى: يريد أنّ هؤلاء النسوة بيضاوات الوجه والعنق والأطراف مع تعرض هذه الأجزاء للشمس، وأنهنَّ دقيقات الخصور سمينات مواضع الخلاخيل، لذا لا يسمع لهذه الخلاخيل صوتٌ.

الإعراب: «**حسان**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هن. «**مَوَاقِع**»: مضاف إليه، وكذلك «**النقب**» «**الأعالي**»: صفة لـ «النقب» مجرورة بكسرة مقدرة على الياء للثقل. «**غِراث**»: خبر ثانٍ للمبتدأ المحذوف. «**الوشح**»: مضاف إليه، ومثلهما «**صامتةُ البرينِ**».

جملة «هن حسان مواقع النقب»: صفة لـ «ظعائن» المرفوع في بيت سابق، فمحل الجملة الرفع.

الشاهد فيه: أنه جرَّ «**البرينِ**» بالكسرة، أي أعربها بالحركة، لا بالحرف.

٥٧٣ ـ **التخريج**: البيت لأحد أولاد الإمام علي بن أبي طالب في شرح التصريح ١/ ٧٧؛ والمقاصد النحويَّة ١/ ١٥٦؛ ولسعيد بن قيس الهمداني في خزانة الأدب ٨/ ٧٥، ٧٦، ٧٨؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٦٠.

اللغة: أبو حسن: هو الإمام عليّ بن أبي طالب. البر: الواسع الإحسان.

المعنى: إن عليَّ بن أبي طالب (كرّم الله وجهه) أبٌ يكنّ لنا المحبّة والحنان، ونحن بالمقابل نكنّ له كلّ تقدير ووفاء.

الإعراب: «**وإنّ**»: الواو: بحسب ما قبلها، «إن»: حرف مشبّه بالفعل. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «أبا». «**أبا**»: اسم «إن» منصوب بالألف لأنه من الأسماء الستّة، وهو مضاف. «**حسن**»: مضاف إليه مجرور. «**عليّ**»: بدل من «أبا حسن» منصوب. «**أب**»: خبر «إن» مرفوع. «**برّ**»: نعت «أب» مرفوع. «**ونحن**»: الواو: حالية، «نحن»: ضمير منفصل في محلّ رفع مبتدأ. «**له**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال لـ «بنين». «**بنين**»: خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة.

جملة «إنّ لنا أبو حسن...»: بحسب ما قبلها. وجملة «نحن له بنين»: في محلّ نصب حال.

الشاهد فيه قوله: «بنين» حيث أعربه بالحركات، فرفعه بالضمّة على لغة بعض العرب، ومن حقّه أن يرفع بالواو لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم وهو الأكثر شيوعًا.

ذلك لأن القياس: «مقتويّون» بياء النسب، فلما حذفت ياء النسب، صار: «مقتوون»، كـ «قلون»؛ وقولُه [من الوافر]:

مَـتـى كـنّـا لأمِّـك مَـقـتـويـنـا[١]

الألف فيه بدل من التنوين، إن كان النون معتقب الإعراب، وإلاَّ فالألف للإطلاق.

وحكيَا[٢] جميعًا: «رجل مقتوين»، و «رجلان مقتوين»، و «رجال مقتوين». قال أبو زيد: وكذا للمرأة والمرأتين والنساء. ولعل سبب تجرُّئهم على جعل «مقتوين» للمثنى والمفرد في المذكر والمؤنث مع كونه في الأصل جمع المذكر: كثرة مخالفته للجموع. وذلك من ثلاثة أوجه: كون النون معتقب الإعراب، وحذف ياء النسب التي في الواحد، وهو «مقتويّ»، وإلحاق علامة الجمع بما بقي منه، وهو مفتوح مع عدم استعماله. ولو استعمل، لقلب واوه ألفًا، فقيل: «مَقْتَى»، ولجمع على «مقتون» كـ «أعلَون»، لا على «مقتوون»، وإنما قلنا: إن واحده «مقتو» المحذوف الياء، كما قال سيبويه في «المهلّبون»، و «المهالبة»: إنه سمَّى كل واحد منهم باسم من نُسِب إليه، فكأن كُلاً منهم: «مهلَّب»؛ لأن الجمع في الظاهر للمحذوف منه ياء النسب؛ ويجوز أن يقال: إن ياء النسب في مثل: «مَقتوون»، و «الأشعرون»، و «الأعجمون»، حذف بعد جمعه بالواو والنون، وكان الأصل: «مَقْتَويّون»، و «أشْعَريّون»، و «أعجميّون».

وحكى أبو زيد في «مقتوين» فتح الواو قبل الياء فيمن جَعَل النون معتقب الإعراب، نحو: «مقتوَينٌ»، وذلك، أيضًا، لتغييره عن صورة الجمع بالكلية، لما خالف ما عليه جمع السلامة.

واعلم أن التذكير غالب للمؤنث، كما تقدم، في المثنى والمجموع، فيكفي كون البعض مذكَّرًا، نحو: «زيد وهند ضاربان»، و «زيد والهندات ضاربون»، وكذا العقل في بعضهم كافٍ، نحو: «زيد والحمير مقبلون».

وشذَّ «ضَبُعان» في «الضّبع» التي للمؤنث و «الضِّبْعان» الذي للمذكّر، والقياس: «ضِبْعانان»[٣]، ولعل ذلك لكون «ضَبُعان» أخفّ منه، مع أن بعض العرب يقول للمذكر أيضًا: «ضَبُع».

والعلَم المركَب الذي يُبنى جزؤه الأوّل للتركيب، إن لم يكن جزؤه الثاني

---

(١) تقدّم بالرقم ٥٣٨.

(٢) أي: أبو عبيدة وأبو زيد.

(٣) أي: بتثنية الاسم الخاصّ بالمذكَّر.

مبنيًا، كـ «بعلبك»، و «معد يكرب»، ثني وجُمع، نحو: «البعلبكان» و «البعلبكون»، لأن الجزأين ككلمة معربة، والتثنية والجمع للمعربات، وأمّا «اللذان»، و «اللتان»، و «اللذين»، و «اللّتين»، و «ذان»، و «تان»، و «ذَين»، و «تَين»، فصيغ مستأنفة.

وإن كان الثاني مبنيًا إمّا للتركيب كـ «خَمْسَة عَشَر»، أو لغيره كـ «سيبويه»، فالقياس أن يقال: «ذَوَا سيبويه»، و «ذَوُو سيبويه»، وكذا: «ذَوَا خمسة عشر»، و «ذَوُو خمسة عشر»، وهذا كما يقال في الجُمل المسمَّى بها: «ذَوَا تأبّط شرًّا»، و «ذوُو تأبّط شرًّا»، اتفاقًا، و «ذواتا شاب قرناها»، و «ذوات شاب قرناها»، لأن الجمل يجب حكايتها، فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم أن يقال في المثنى والمجموع على حدِّه، المسمَّى بهما، إذا لم تجعل نوناهما معتقبَ الإعراب، نحو: «جاءني ذوا مسلمِينَ وذوو مسلمينَ»، لئلاّ يجتمع على آخر الاسم إعرابان بالحروف؛ وشذ في «الاثنين»: «الأثانين».

وإضافة «ذو» ومتصرفاته ههنا من إضافة المسمَّى إلى اسمه، كما في: «ذات مرّة».

والمبرّد يجيز في نحو «سيبويه»: «السيبويهان» و «السيبويهون» مع بناء الجزء الثاني؛ وكذا يلزم تجويزه في نحو «خمسة عشر»، علَمًا، وأمَّا مع إعراب الجزء الثاني فيهما، فلا كلام في تجويز ذلك، كما في «بعلبك» و «معد يكرب».

والعلَم المركَّب تركيبًا إضافيًا، يُثنَّى ويجمع منه المضاف، نحو: «عبدا مناف»، و «عبدو مناف»، وإذا كان كنية، جاز تثنية المضاف والمضاف إليه معًا، كقولك في «أبو زيد»: «أَبَوا الزيدَين»، و «آباء الزيدِينَ»؛ والاقتصار على تثنية المضاف وجمعه فيها أيضًا، أولى.

وأما جمع: «ابن كذا»، و «ذو كذا»، علَمين كانا أو لا، فإنْ كانا لعاقل، قلت: «بنو كذا» و «ذوو كذا»، أو «أبناء كذا» و «أذواء كذا». وإن لم يكونا لعاقل، سواء جاء لمؤنثه «بنت كذا» و «ذات كذا»، نحو: «ابن اللبون» و «بنت اللبون»، و «جَمل ذو عثنون»[1] و «ناقة ذات عثنون»، أو لم يأت لمؤنثه ذلك، نحو: «ابن عرس»، و «ذي القعدة»، جُمع على «بنات كذا»، نحو: «بنات لبون» و «بنات عرس»، وعلى «ذوات كذا»، نحو: «جمال ذوات عثانين»، و «ذوات القعدة»، إلحاقًا لغير العقلاء في الجمع، بالمؤنث، على ما يجيء.

---

(١) العثنون: شُعيرات عند مذبح البعير والتيس. (لسان العرب ١٣/ ٢٧٦ (عثن)).

ورَوى الأخفش: «بنو عرس»، و «بنو نعش»[1]، أيضًا، اعتبارًا للفظ «ابن»، وإن كان غير عاقل، قال [من الطويل]:

٥٧٤ - شَرِبْتُ بها والديكُ يَدْعُو صَباحَهُ ... إذا مـا بَـنُـو نَـعْـشٍ دَنَـوا فَـتَـصَـوَّبُـوا

كأنه جعله جمعًا لابن نعش وإن لم يستعمل.

* * *

(١) بنات نعش: سبعة كواكب. (لسان العرب ٦/ ٣٥٥ (نعش)).

٥٧٤ - التخريج: البيت للنابغة الجعدي في ديوانه ص ٤؛ والحماسة البصرية ٢/ ٧٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٨٢، ٨٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٧٦؛ وشرح شواهد المغني ص ٧٨٢؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٠؛ والكتاب ٢/ ٤٧؛ ولسان العرب ٦/ ٣٥٥ (نعش)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ٣٧٠؛ وشرح المفصل ٥/ ١٠٥؛ والمقتضب ٢/ ٢٢٦.

اللغة: بنو نعش: بنات نعش وهن سبع نجوم سميت بذلك لأنها على هيئة النعش. تصوبوا: نزلوا، والتصوب: الانحدار.

المعنى: إنه يشرب الخمر قبيل طلوع الفجر، في الوقت الذي يصيح فيه الديك، وفي الوقت الذي تدنو فيه بنات نعش للهبوط نحو الجهة التي تغيب فيها.

الإعراب: **«شربت»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل، والتاء: ضمير متصل في محل رفع فاعل. **«بها»**: جارّ ومجرور متعلقان بالفعل «شربت». **«والديك»**: الواو: حالية، «الديك»: مبتدأ مرفوع بالضمة. **«يدعو»**: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو. **«صباحه»**: مفعول به منصوب، والهاء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة. **«إذا»**: ظرف زمان متعلق بالفعل «شربت» غير متضمن معنى الشرط. **«ما»**: زائدة لا محل لها. **«بنو»**: فاعل مرفوع لفعل محذوف يفسره المذكور، وعلامة رفعه الواو لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. **«نعش»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«دنوا»**: فعل ماضٍ مبني على ضم مقدر على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، وبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق. **«فتصوبوا»**: الفاء: حرف عطف، «تصوبوا»: فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، والألف: للتفريق.

جملة «شربت بها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «الديك يدعو»: حالية في محل نصب. وجملة «يدعو»: في محل رفع خبر للمبتدأ. وجملة «دنوا»: تفسيرية لا محل لها. وجملة «دنا بنو نعش»: في محل جر بالإضافة. وجملة «تصوبوا»: معطوفة على جملة «دنوا» لا محل لها.

الشاهد فيه: أن الأخفش روى: «بنو نعش» اعتبارًا للفظ «ابن» وإن كان غير عاقل.

جمع المؤنث السالم

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المؤنث: ما لحق آخره ألف وتاء، وشرطه إن كان صفة، وله مذكر، فأن يكون مذكره جُمع بالواو والنون، فإن لم يكن له مذكر، فأن لا يكون مجرَّدًا كـ «حائض»، وإلاّ جُمع مطلقًا.

* * *

قال الرضيّ:

أي: الجمع المؤنث السالم، ولا ينتقض حدّه بنحو: «سلقاة»[1]، لأن قوله قبلُ: وهو صحيح ومكسَّر، والصحيح لمذكر ومؤنث؛ بيَّن أن المؤنث ما دلَّ على آحاد مقصودة بحروف مفرده بتغييرٍ ما، وعلى هذا، كان مستغنيًا، أيضًا في حد المذكر عن قوله: ليدل على أنه معه أكثر منه.

والأولى أن يقال: إنه ليس من الحدِّ؛ وإنما جُلب له علامتان ليكونا كزيادتي جمع المذكر؛ وإنما خصَّت الزيادة بالألف والتاء، لأنه عَرَض فيه الجمعيّة، وتأنيث غير حقيقي؛ وكل واحد من الحرفين قد يدل على واحد من المعنيين كما في: «رجال»، و «سكْرى»، و «الجمالة»، و «الضاربة».

قوله: «شرطه إن كان صفة... إلى آخره»؛ ينظر إلى المؤنث، إمَّا أن يكون صفة أو لا، فإن لم يكن صفة، قال المصنف: «جُمع مطلقًا»، أي: لا يشترط شرط، وهو قوله: «وإلاّ جُمع مطلقًا»؛ وليس بسديد، لأن الأسماء المؤنثة بتاء مقدرة، كـ «قِدْر»، و «نار»، و «شَمْس»، و «عَقْرَب»، و «عين»، من الأسماء التي تأنيثها غير حقيقيّ لا يطرِد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو فيها مسموع، كـ «السموات»، و «الكائنات»، و «الشمالات» في الرياح. وذلك لخفاء هذا التأنيث لأنه ليس بحقيقي، ولا ظاهر العلامة.

---

(١) السَّلقاة: ضَرْب من البَضْع على الظهر. (القاموس المحيط (سلق)).

فلا يجمع إذن هذا الجمع قياسًا من الأسماء المؤنثة إلاّ علَم المؤنث، ظاهرة كانت فيه العلامة، كـ «عَزَّة»، و «سَلمى»، و «خَنْساء»، أو مقدَّرة، كـ «هِنْد»، أو ذو تاء التأنيث الظاهرة، سواء كان مذكرًا حقيقيًا كـ «حَمْزة»، أو لا كـ «غرْفة». ومنه قولك: «الإكرامات»، و «التخريجات»، و «الانطلاقات»، ونحوها، لأن الواحد «إكرامة»، و «تخريجة» بتاء الوحدة، لا «إكرام»، و «تخريج». وجمع المجرد: «أكاريم» و «تخاريج» عند اختلاف الأنواع. فـ «الإكرامات»، كـ «الضربات» و «القتلات»، و «الأكاريم» كـ «الضروب» و «القُتول»، فلذا يقال: «ثلاث إكرامات وتخريجات» بتجريد العدد من التاء، و «ثلاثة أكاريم وتخاريج»، إذا قصدت ثلاثة أنواع من الإكرام. أو ذو ألف التأنيث، إذا لم يسمَّ به المذكر الحقيقيّ، كـ «البشرى» و «الضرَّاء»، وإذا سمِّي به المذكّر الحقيقيّ، جُمع بالواو والنون، كما مرَّ ذكره، أو ما يصح تذكيره وتأنيثه إذا لم يأت له مكسّر، ولم يجز جمعه بالواو والنون، كـ «الألفات» و «التاءات»، إلى آخرها[1]. وذلك لانسداد أبواب الجموع إلا هذا.

ويُجمع هذا الجمع أيضًا مطردًا، وإن لم يكن مؤنثًا، عَلَم غير العاقل المصدر بإضافة «ابن» أو «ذو»، نحو: «ابن عرس» و «ابن مِقْرَض»[2]، و «ذو القعدة»، و «ذو الحجّة»، كما ذكرنا.

ويُجمع هذا الجمع غالبًا، غير مطرد، نوعان من الأسماء: أحدهما: اسم جنس مذكر لا يعقل، إذا لم يأت له تكسير، كـ «حَمَّامات» و «سرادقات»[3]؛ وكذا كلّ خماسيّ أصليّ الحروف، كـ «سَفَرْجلات»، لأن تكسيره مستكره كما يجيء.

وعند الفرّاء: هذا القسم أيضًا مطرد؛ وأمَّا إذا جاء له تكسير، فإنه لا يجمع هذا الجمع، فلم يقولوا: «جُوالِقات»[4]، لقولهم: «جواليق»، وأمَّا «بوانات»[5]، مع ثبوت «بُون»، فشاذ.

وثانيهما: الجموع التي لا تكسَّر، نحو: «رجالات»، و «صواحبات»، و «بيوتات»، فلا يقال: «أكلُبات»، لقولهم: «أكالب».

وإن كان المؤنث صفة، فلا يخلو من أن يكون فيه علامة التأنيث أو لا، فإن

---

(١) أي: إلى آخر حروف الهجاء.

(٢) ابن مِقْرَض: دُويبّة تقتل الحمام يقال لها بالفارسيّة: دَلَهْ. (لسان العرب ٧/ ٢١٦ (قرض)).

(٣) السرادق: ما أحاط بالبناء. (لسان العرب ١٠/ ١٥٧ (سردق)).

(٤) الجوالق: وعاء. (لسان العرب ١٠/ ٣٦ (جلق)).

(٥) البوانات: جمع بِوان: عمود من أعمدة الخِباء. (لسان العرب ١٣/ ٦١ (بون)).

كانت فيه جمع بالألف والتاء، سواء كان صفة لمذكر حقيقي، كـ «رجال ربْعاتٍ وعلاَّمات»، أو لا، كـ «ضاربات»، و «حُبْلَيات»، و «نُفَساوات»؛ إلا أن يكون «فَعْلى فَعْلان»، أو «فَعْلاء أَفْعَل»، فأنهما لا يجمعان بالألف والتاء، حَمْلاً على مذكَّرَيهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون، لما ذكرنا.

وأجاز ابن كيسان، كما ذكرنا: «حمراوات» و «سكرانات»، كما أجاز في المذكر «أحمرون» و «سكرانون».

فإن غلبت الاسمية على أحدهما، جاز اتفاقًا، كقوله ﷺ: «ليس في الخضراوات صدقة»[١]؛ وكذا كل «فَعْلاء»، أو «فَعْلى»، سمِّيتَ به غير المذكر الحقيقي.

وإن لم يكن في الصفة المؤنثة علامة تأنيث ظاهرة، ولم تكن خماسية أصلية الحروف، لم يجمع بالألف والتاء، سواء كان له مذكّر يشاركه في اللفظ كـ «جَريح» و «صَبُور»، وسائر ما يستوي مذكّره ومؤنّثهُ، حملاً لها على مذكراتها الممتنعة من الجمع بالواو والنون؛ أو لم يكن له مذكَّر أصلاً، كـ «حائِض» و «طالِق»، و «مُرْضِع»، و «مُطْفل»؛ فرقًا بين ما جُرِّد من التاء وبين ذي التاء، فإنّ ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل، وفعل المؤنث يلحقه ضمير جمع المؤنث، نحو: «يضربْن»، فألحق ذو التاء أيضًا علامة جمع المؤنث، أي: الألف والتاء؛ وأمّا المجرد، فلم يكن فيه معنى الفعل، فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المؤنث إيّاه، بل جُمِعَ جمعَ التكسير، نحو: «حوائِض»، و «حُيَّض» و «طوالق»، و «مطافِل».

وإن كانت صفة المؤنث المجردة من العلامة، سواء اشترك فيها المذكر والمؤنث، أو اختصت بالمؤنث، خماسيَّة أصلية الحروف، كـ «الرجل أو المرأة الصَّهْصَلِق»[٢]، و «المرأة الجَحْمَرِش»[٣]، جُمعت بالألف والتاء لاستكراه تكسيرها، فيقال: «نسوة صَهْصَلقات، وجَحْمَرشات».

ويجمع أيضًا هذا الجمع مطردًا صفة المذكَّر الذي لا يعقل، سواء كان حقيقيًّا كـ «الصافنات»[٤]، للذكور من الخيل، و «جمال سِبَحْلات»، أي: ضخمات،

---

(١) ورد الحديث في كنز العمال ١٥٨٥٣؛ وتفسير القرطبي ١٠/ ٧٨؛ وتاريخ بغداد ١٤/ ١١٤.

(٢) الصهصلق: الشديد الصوت. (لسان العرب ١٠/ ٢٠٧ (صهصلق)).

(٣) الجَحْمرش من النساء: الثقيلة السَّمجة، والعجوز الكبيرة. والجحمرش أيضًا: الأرنب المُرضِع، والأرنب الضخمة. (لسان العرب ٦/ ٢٧٢ (جحمرش)).

(٤) الصافن من الخيل: الذي قد قلب أحد حوافره وقام على ثلاث قوائم. (لسان العرب ١٣/ ٢٤٨ (صفن)).

و «سِبَطرات»، أي: طِوال على وجه الأرض، وكذا «بنات اللبون»[١]، و «جمال ذوات عثانين»[٢]، في «ابن اللبون»، و «جمل ذو عُثْنون»، أو غير حقيقي التذكير، كـ «الأيام الخاليات»، وكذا مصغَّر ما لا يعقل كـ «جُميلات»، و «حُميِّرات» و «كُتَيِّبَات»، لأن المصغر فيه معنى الوصف، وإن لم يجر على الموصوف؛ وإنما جمع المذكر في الموضعين جمعَ المؤنث، لأنهم قصدوا فيهما الفرق بين العاقل وغيره، وكان غير العاقل فرعًا عن العاقل، كما أن المؤنث فرع عن المذكر، فألحِق غير العاقل بالمؤنث وجُمع جمعَه.

* * *

وقوله: «شرطه إن كان صفة وله مذكر، فأن يكون..»، أي: فهو أن يكون، والضمير راجع إلى المبتدأ، الذي هو «شرطه»، والجملة الشرطية مع الجزاء في محل خبر المبتدأ. ومعنى هذا الكلام أن المؤنث، إذا كان صفة، على ضربين: إمَّا أن يكون له مذكر، أو لا. فإن لم يكن له مذكر، فشرطه ألاَّ يكون مجردًا عن التاء، كـ «حائض»؛ وإن كان له مذكَّر، فشرطه أن يكون ذلك المذكر جُمع بالواو والنون، فخرج بهذا القيد «فَعْلاء أَفْعَل»، و «فَعْلَى فَعْلان»، وجميع الأمثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كـ «صَبور» و «جَريح»؛ و «ثيِّبات» شاذ، ووجهه أنّ «فَيْعِلاً» قياسه لحاق التاء في المؤنث، كـ «سَيِّدة» و «ميّتة»؛ وخرج عنه أيضًا الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث، كـ «رَبْعة»، و «يَفَعَة»[٣]، و «علاَّمة»، و «مِعْطارة»، ونحوها، ولا يجوز، لأنه يجمع بالألف والتاء.

وتقول في جمع «بنت»، و «ابنة»: «بنات»، وهي جمع لأصلها، لأنّ الأصل: «بَنوة»، كما أن «بنون» جمع أصل «ابن»، أي: بَنو، على حذف اللام نسيًا في الجمعين.

وكذا «أخوات» جمع أصل «أخت»، أي: «أَخَوَة» بغير حذف اللام، و «أُخُون» جمع «أخ» على حذف اللام نسيًا.

والثلاثي المحذوف اللام المعوَّض عنها التاء، على ثلاثة أضرب: إمَّا مفتوح الفاء، ورَدّ اللام في جمعه بالألف والتاء أكثر، كـ «هَنَوات» و «سَنَوات» و «ضَعَوات» في: «هنَة»، و «سَنَة»، و «ضَعَة»[٤]، وذلك لخفة الفتحة، وجاء

---

(١) ابن لبون: ولد الناقة إذا كان في العام الثاني، وصار لها لبن، وقيل: إذا استكمل سنتين وطعن في الثالثة، والأنثى: ابنة لبون. (لسان العرب ١٣/ ٣٧٥ (لبن)).

(٢) العثنون: شُعيرات عند مذبح البعير والتيس. (لسان العرب ١٣/ ٢٧٦ (عثن)).

(٣) اليفعة: اليافع. (٤) الضَّعة: شجر بالبادية. (لسان العرب ١٤/ ٤٨٤ (ضعا)).

بحذف اللام أيضًا، كـ «ذَوات» و «هنات»؛ وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون، ولا بالألف والتاء، استغناءً بجمع التكسير، وذلك كـ «أمَة» و «شَفَة» و «شاة».

وإمَّا مكسور الفاء، وترك الردّ فيه أكثر، كـ «مِئات» و «رِئات»، لثقل الكسرة، وقد جاء «عِضوات»؛ وإمَّا مضموم الفاء، ولم يَرِد فيها الردّ، كـ «ثبات» و «ظبات» و «كرات»، لكون الضمّ أثقل الحركات.

وجاء في بعض اللغات فيما لم يُردَّ فيه المحذوف فتح التاء حالة النصب، قالوا: «سمعت لغاتَهم»، وجاء في الشاذ: ﴿**فانْفِروا ثُباتًا**﴾[1]، ولعلَّ ذلك لأجل توهمهم تاء الجمع عوضًا من اللام كالتاء في الواحد، وكالواو والنون في «كرون»، و «ثبون»، وقال أبو علي: بل هي تاء الواحد، والألف قبلها هي اللام المردودة، فمعنى «سمعت لغاتهم»: سمعت لغتَهم، قال: وذلك لأن سيبويه قال: إن تاء الجمع لا يفتح في موضع. وفيما قال نظر، إذ المعنى في «سمعت لغاتهم»، وقوله: ﴿**فانفروا ثباتًا**﴾: الجمع.

وحكى الكوفيون في غير محذوف اللام «استأصل الله عرقاتَهم» بفتح التاء؛ وكسرُها أشهر، فإمَّا أن يقال: إنه مفرد، والألف للإلحاق بـ «درهم»، أو يقال: إنه جمع فتحت تاؤه شاذًا، فـ «العرق» إذن كـ «البِوان»[2]، مذكَّر له جمعُ مُكسَّر وهو «العروق»، جُمع بالألف والتاء مثله[3].

* * *

٢ ـ من أحكام المجموع بالألف والتاء

ولنذكر شيئًا من أحكام المجموع بالألف والتاء وإن كان المصنف يذكره في قسم الصرف، فنقول:

كل ما هو على وزن «فَعْل»، وهو مؤنث بتاء ظاهرة أو مقدَّرة كـ «دَعْد»، و «جَفْنة»، فإن كان صفة كـ «صَعْبة»، أو مضاعفًا كـ «مَدَّة»، أو معتلَّ العين كـ «بيضة» و «جَوْزَة»، وجب إسكان عينه في الجمع بالألف والتاء. وإن خلا من هذه الأشياء وجب فتح عينه، كـ «تَمَرات» و «دَعَدات»؛ والتزم في جمع «لَجَبة»[4]

---

(١) النساء: ٧١.

(٢) البوان: عمود من أعمدة الخباء. (لسان العرب ١٣/ ٦١ (بون)).

(٣) أي: مثل البوان.

(٤) اللجبة: الشاة المُولِّية اللبن. (لسان العرب ١/ ٧٣٥ (لجب)).

«لَجَبات» بفتح العين، لأن في «لجبة» لغتين؛ فتح العين وإسكانها، والفتح أكثر، فحمل الجمع على المفرد المشهور. وقيل: لما لزمت التاء في «لجبة»، لكونها صفة للمؤنث، ولا مذكّر لها، يقال: «شاة لجبة»، إذ قلّ لبنها، صار كالأسماء في لزوم التاء، نحو: «جَفْنَة» و «قَصْعة». وأجاز المبرّد إسكان عين «لجبات» قياسًا لا سماعًا.

وغلب الفتح في جمع «رَبْعة» لتجويز بعضهم فتح عين الواحد، وقيل: إنها كانت في الأصل اسمًا، ثم وصف به، فلُوحِظ فيه الأصل، كما يقال في جمع امرأة كلْبة: «نسوة كَلَبات» بفتح العين، ولا يقاس عليه غيره، نحو: «ضَخْمات»، و «صَعْبات»، خلافًا لقطرب. ويجوز إسكان ما استحق الفتح من عين «فَعَلات» للضرورة، قال ذو الرمة [من الطويل]:

٥٧٥ ـ أَبَتْ ذِكَرٌ عوَّدْنَ أَحْشاءَ قَلْبِهِ خُفوقًا ورَفْضاتُ الهوى في المفاصِلِ

وجاء في المعتل اللام نحو: «أخوات» و «جَدَيات»: تسكين عينهما، وقد يقاس عليهما قصدًا للتخفيف، لأجل الثقل الحاصل من اعتلال اللام. ويجوز أيضًا في القياس أن يقال: «نسوة كلْبات»، اعتبارًا للصفة العارضة، كما تقول: «صَعَبات» بفتح العين إذا سمِّيت بـ «صعبة».

و «أهل»، في الأصل، اسم دخله معنى الوصف، فقيل في جمعه «أهلون»، وأدخلوا التاء فيه، فقالوا «أهلة»، قال [من الطويل]:

---

٥٧٥ ـ التخريج: البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٣٣٧؛ وخزانة الأدب ٨/ ٨٧، ٨٨؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٤٧؛ وشرح المفصل ٥/ ٢٨؛ ولسان العرب ١/ ٤٧٥ (شنب)؛ والمحتسب ١/ ٥٦، ٢/ ١٧١؛ والمقتضب ٢/ ١٩٢.

اللغة: أبت: امتنعت. رفضات: جمع رَفْضَة وهي التفرُّق والتفتُّح في المفاصل.

المعنى: امتنعت الذكريات التي اعتادت البقاء بين جوانحه، وإبقاء قلبه خفّاقًا نابضًا بحبها، بينما يسري في مفاصله الضعف بسبب فراقها وبعدها عنه.

الإعراب: **«أبت»**: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدّر على الألف المحذوفة منعًا لالتقاء الساكنين، والتاء: للتأنيث. **«ذكر»**: فاعل مرفوع بالضمّة. **«عوّدن»**: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير في محل رفع فاعل. **«أحشاء»**: مفعول به أول منصوب بالفتحة، وهو مضاف. **«قلبه»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ مضاف إليه. **«خفوقًا»**: مفعول به ثانٍ منصوب بالفتحة. **«ورفضات»**: الواو: حرف عطف، «رفضات»: اسم معطوف على «ذكر» مرفوع مثله بالضمّة، وهو مضاف. **«الهوى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدّرة على الألف. **«في المفاصل»**: جار ومجرور متعلّقان بصفة محذوفة لـ «رفضات».

جملة «أبت ذكر»: جواب شرط غير جازم في البيت السابق له، لا محل لها. وجملة «عوّدن»: في محلّ رفع صفة لـ «ذكر».

الشاهد فيه قوله: «ورفضات» حيث سكّن الفاء وكان حقّها الفتح إتباعًا لحركة الراء.

٥٧٦ ـ وأَهْـلَـةِ وُدٍّ قَـدْ تـبـرَّيـتُ وِدَّهُـمْ وأبـلـيـتُـهُـمْ فـي الـحَـمْـدِ جَـهْـدي ونـائـلـي

أي: وجماعة مستأهلة للودّ، قال [من الطويل]:

٥٧٧ـفَـهُـمْ أَهَـلاتٌ حـولَ قَـيْـسِ بـنِ عـاصـمٍ إذا أَدْلَـجـوا بـالـلَّـيـلِ يَـدْعـونَ كـوثَـرا

---

٥٧٦ ـ **التخريج**: البيت لأبي الطمحان القيني في خزانة الأدب ٨/ ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨؛ ولسان العرب ١١/ ٢٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في إصلاح المنطق ص ١٥٤؛ وشرح المفصل ٥/ ٣٢؛ والمحتسب ١/ ٢١٧.

اللغة: تبرّيت لمعروفه: إذا تعرّضت لَه. أبليتهم: أوصلتهم، ومنحتهم، البلية بمعنى المنحة تارة، والمحنة أخرى. الجهد: الطاقة. والنائل والنوال: العطاء.

المعنى: ربَّ أهل ود قد تعرّضت لهم حامدًا، ليعلموا أنّي أودهم، و بذلت لهم حمدي وشكري جهد طاقتي.

الإعراب: **«وأهلة»**: الواو: واو رب. «أهلة»: اسم مجرور لفظًا مرفوع محلاً على أنّه مبتدأ. **«ودّ»**: مضاف إليه. **«قد»**: حرف تحقيق. **«تبرّيْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«ودّهم»**: مفعول به، و «هم»: مضاف إليه محله الجر. **«وأبليتهم»**: الواو: حرف عطف، «أبليْتُهم»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع، و «هم»: مفعول به محله النصب. **«في الحمدِ»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «أبليتهم». **«جهدي»**: مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. **«ونائلي»**: الواو: حرف عطف، «نائلي»: معطوف على «جهدي» منصوب مثله.

جملة «وأهلة ودّ قدْ تبرّيت وُدَّهم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «تبرّيتُ»: خبر للمبتدأ «أهلة» محلها الرفع، وعطف عليها جملة «أبليتهم».

الشاهد فيه: أنَّ «أهلاً» الوصف قد يُؤَنَّثُ بالتاء، فيقال: أهلة. كما في البيت. و «أهلة» صفة لموصوف محذوف، والتقدير: وجماعة مستأهلة للود، أي مستحقة له.

٥٧٧ ـ **التخريج**: البيت للمخبل السعديّ في ديوانه ص ٢٩٤؛ والأشباه والنظائر ٥/ ١٣٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٩٦، ٩٩؛ وشرح المفصل ٥/ ٣٣؛ ولسان العرب ١١/ ١٨ (أهل)؛ وبلا نسبة في الاشتقاق ص ١٢٣.

اللغة: أدلجوا: ساروا بإبلهم ليلاً. يدعون كوثرا: أي يحدون إبلهم بكلمة (كوثر) إشارة إلى الممدوح، وهي كلمة يُكَنَّى بها عن الجواد الكثير العطاء.

المعنى: يشير إلى اجتماع أحياء سعد حَول سيدهم قيس بن عاصم، كما يشير إلى أنهم يحدون إبلهم بمدح سيدهم هذا، وبوصفه بالجود والكرم.

الإعراب: **«فهم»**: الفاء: حرف استئناف، «هم»: مبتدأ. **«أهلات»**: خبر. **«حولَ»**: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بصفة «أهلاتٌ». **«قَيس»**: مضاف إليه. **«بن»**: صفة لـ (قيس) مجرورة. **«عاصم»**: مضاف إليه. **«إذا»**: شرطية غير جازمة مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بالفعل (يدعون). **«أدلجوا»**: فعل ماضٍ مبني على الضم، والواو: فاعل، والألف: فارقة. **«بالليل»**: جار ومجرور متعلّقان بالفعل (أدلجوا). **«يدعونَ»**: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، والواو: فاعل. **«كوثرًا»**: مفعول به منصوب.

جملة «هم أهلات»: استئنافية لا محل لها. وجملة «إذا أدلجوا... يدعون»: استئنافية لا محل لها. وجملة «أدلجوا»: مضاف إليها محلها الجر. وجملة «يدعون»: جَوَاب شرط غير جازم لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّ «أَهَلات» جمع «أهلة» وقد جُمع باعتبار اسميّته، ولهذا فتح عينه.

ويقال: «أهَلات» أيضًا، بسكون الهاء، اعتدادًا بالوصف العارض.

وتفتح هذيل العين المعتلة كـ «جَوَزات» و «بَيَضات»، وقال [من الطويل]:

٥٧٨ ـ أخو بَيَضاتٍ رائحٌ مُتَأَوِّبٌ   رفيقٌ بمَسْحِ المنكبينِ سَبوحُ

وقرىء في الشواذ: ﴿ثلاث عَوَرات﴾ (١).

وإنّما سكِّنت عين الصفة، وفُتحت عين الاسم فرقًا، وكانت الصفة بالسكون أليق، لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها للفعل، ولذلك كانت إحدى علل منع الصرف؛ وسكّن المضاعف والمعتلّ العين استثقالاً، أي: فرارًا من الثقل العارض بتحريك أوّل المثلين، وتحريك الواو والياء، فإن قيل: فلتقلبا ألفًا، لتحركهما وانفتاح ما قبلهما، قلت: إن الحركة عارضة في الجمع، ولذلك لم تقلبهما هذيل مع تحريكهما، كما لم تقلب واو «خطوَات» المضموم ما قبلها ياءً، لعروض الضمّة.

وأمّا «فُعْلَة» بضمّ الفاء وسكون العين كـ «غُرْفَة»، وكذا «فُعْل» المؤنث كـ «جُمْل»، فإن كانت مضاعفة، فالإسكان لازم مع الألف والتاء، كـ «غُدَّات»، وإن كانت معتلة العين ولا تكون إلا بالواو، كـ «سُورة»، فلا يجوز الإتباع إجماعًا، وقياس لغة هذيل جواز فتحها كما في «بيضات» و «روضات»، لأنهم علّلوه بخفّة الفتحة على حرف العلة وبكونها عارضة؛ لكن سيبويه (٢)، قال: لا تتحرَّك الواو في: «دُولات»، والظاهر أنه أراد بالضمّ (٣).

---

٥٧٨ ـ **التخريج**: البيت لأحد الهذليين في الدرر ١/ ٨٥؛ وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩؛ وشرح المفصل ٥/ ٣٠؛ وبلا نسبة في أسرار العربيّة ص ٣٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٠٢، ١٠٤؛ والخصائص ٣/ ١٨٤؛ وسرّ صناعة الإعراب ص ٧٧٨؛ وشرح الأشموني ٣/ ٦٦٨؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٣٢؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٥ (بيض)؛ والمحتسب ١/ ٥٨؛ والمنصف ١/ ٣٤٣؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣.

اللغة: بيضات: ج بيضة. رائح: عائد في العشيّ. متأوّب: عائد في أوّل الليل. مسح المنكبين: تحريك اليدين. السبوح: الحسن الجري.

المعنى: يشبّه الشاعر سير مطيّته بطائر يعود بسرعة إلى احتضان بيضه عند العشاء.

الإعراب: «**أخو**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالواو لأنّه من الأسماء الستّة، تقديره: «هو أخو»، وهو مضاف. «**بيضات**»: مضاف إليه مجرور. «**رائح**»: نعت «أخو»، أو خبر ثانٍ للمبتدأ مرفوع. «**متأوّب**»: نعت «أخو»، أو خبر للمبتدأ. «رفيق»: نعت «أخو»، أو خبر. «**بمسح**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «رفيق»، وهو مضاف. «**المنكبين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه مثنّى. «**سبوح**»: نعت «أخو»، أو خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «بَيَضات» حيث فتح العين فيها على لغة هذيل التي تفتح العين في جمع «فعلة» صحيحًا كان أو معتلاً، والقياس التسكين في المعتلّ.

(١) النور: ٥٨.
(٢) الكتاب ٣/ ٥٩٤.
(٣) أي إن سيبويه أراد: لا تتحرّك بالضمّ.

وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفة، كـ «حُلْوة» فالإسكان لا غير، وإن كانت اسمًا فإن لم تكن اللام ياءً، جاز في العين الإسكان والفتح والإتباع، سواء كان اللام واوًا، كـ «خُطوات»، أو لا، كـ «غُرفات»، والإتباع ههنا أكثر منه في «فِعْلة»، وإن كان الكسر أخفّ، وذلك لأن نحو: «عُنُق»، أكثر من نحو: «إبِل»؛ وإن كانت اللام ياءً لم يجز الإتباع اتفاقًا للثقل؛ وأمَّا الفتح، فالمبرِّد نصَّ على جوازه، وليس في كلام سيبويه ما يدلّ عليه، وأمَّا «أُمّ»، فلفظ «أمَّهَات» في الناس أكثر من «أمَّات»، وفي غيرهم بالعكس، والهاء زائدة بدليل الأمومة وقيل أصلية بدليل تأمَّهت، لكونه على وزن «تفعَّلت»، قال [من الرجز]:

٥٧٩ ـ أُمَّـهـتـي خِـنْـدِفُ والـيـاسُ أبـي

ووزنها: «فُعَّلة»، فحذفت اللام.

وأمَّا «فِعْلة» بكسر الفاء، و «فِعْل» مؤنَّثًا، كـ «هِنْد»، فإن كانت مضاعفة، فلا تجمع بالألف والتاء إلا بسكون العين، نحو: «قِدَّات»[1]، وإن كانت معتلة العين ولا يكون إلا ياء إمَّا أصلية، كـ «بيعة»، أو منقلبة كـ «دِيمة»، فلا يجوز فيه الإتباع إجماعًا، ولا الفتح إلا على قياس لغة هذيل. و «عِيرَات» في جمع «عِير» شاذّ عند غير هذيل؛ وإن كانت صحيحة العين، فإن كانت صفة، فالإسكان، كـ «عِلْجات»[2]، وإن كانت اسمًا، فإن كانت اللام واوًا، امتنع الإتباع اتفاقًا للاستثقال، وجاز الفتح والإسكان على ما نص المبرِّد، ومنع الأندلسي الفتح. وإن

---

٥٧٩ ـ التخريج: الرجز لقصي بن كلاب في خزانة الأدب ٧/ ٣٧٩؛ والدرر ١/ ٨٣؛ وسمط اللآلي ص ٩٥٠؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٠١؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٧٢ (أمه)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٦٥؛ وبلا نسبة في أمالي القالي ٢/ ٣٠١؛ وسرّ صناعة الإعراب ٢/ ٥٦٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٦٢؛ وشرح المفصل ١٠/ ٤؛ والمحتسب ٢/ ٢٢٤؛ والممتع في التصريف ١/ ٢١٧؛ وهمع الهوامع ١/ ٢٣؛ وجمهرة اللغة ص ١٠٨٤، ١٣٠٨.

اللغة: أمهتي خندف: يريد أمّ جده مدركة بن إلياس بن مضر. وإلياس أبي: يريد جدّه ابن مضر.

الإعراب: «أمَّهتي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه. «خندف»: خبر مرفوع. «**وإلياس أبي**»: الواو: حرف عطف، «إلياس»: مبتدأ مرفوع، «أبي»: خبر مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر.

جملة «أمهتي خندف»: خبر لـ «أن» في بيت سابق محلها الرفع، وعطف عليها جملة «إلياس أبي».

الشاهد فيه قوله: «أُمَّهتي» حيث اعتبرت «الهاء» أصلية فيها، ووزنها «فُعَّلة» بدليل قولهم «تأمَّهت» ووزنه «تَفَعَّلت».

(١) القِدّات: جمع قِدّة، والقِدّة: القطعة من الشيء، والفرقة، والطريقة. والقِدّ: سُيور تُقَدّ من جلد فطير غير مدبوغ، فتُشدّ بها الأقتاب والمحامل، والقِدَّة أخصّ منه. (لسان العرب ٣/ ٣٤٤ (قدد)).

(٢) العلجات: جمع علجة، مؤنَّث عِلج، والعِلْج: الكافر، وحمار الوحش، والرَّغيف. (لسان العرب ٢/ ٣٢٦ (علج)).

كانت اللام ياء، كـ «لِحْية»، جاز الفتح والإسكان، وأمّا الإتباع فمنعه سيبويه، لقلة باب «فِعِل» في الصحيح، فكيف بالمعتل اللام؛ وأجازه السيرافي لعروض الكسر، وقياسًا على «خطوات»؛ وإن صحت اللام، نحو «كِسرة»، جاز الإتباع والفتح والإسكان.

والفرّاء يمنع ضم العين مطلقًا في المضمومة الفاء، وكسرها في المكسورة الفاء، صحت العين، أو لا، إلا فيما سمع، نحو: «خطوات» و «غرفات».

***

جمع التكسير[1]

قال ابن الحاجب:

جمع التكسير: ما تغيَّر بناء واحده، كـ «رِجال»، و «أَفْراس»، وجمع القلّة «أَفْعُل»، و «أَفْعال» و «أَفْعِلَة»، و «فِعْلَة»، والصحيح، وما عدا ذلك جمع كثرة.

* * *

قال الرضيّ:

لا شك أن جمع السلامة بالواو والنون، يتغير بناء واحده أيضًا بسبب الزيادتين، لأنك بنيته بهما بناءً مستأنفًا، فالمفرد صار كلمة أخرى بذلك، كما أنّ «الثمانية» مثلاً إذا ضَمَمتَ إليها «الاثنين» تصير عشرة، ويكون المجموع الثاني غير المجموع الأول. وهذا هو التغيير؛ فقد تغيَّر أيضًا في جمع السلامة بناء الواحد، ولهذا قال في حدّ الجمع: «بتغيير ما»، فدخل فيه جمع السلامة، وكذا الكلام في الجمع بالألف والتاء، بل التغيير فيه أظهر، لأن علامات التأنيث الثلاث تتغير فيه، ولا يبقى على حاله إلا ما التاء فيه مقدَّرة.

فالأَولى في حدِّ جمع السلامة أن يقال: هو الجمع الذي لم يُغيَّر مفرده إلا بإلحاق آخره علامة الجمع. وجمع التكسير: ما تغيَّر بغير ذلك.

وأمَّا التغيير في نحو: «تَمَرات» بفتح العين، وفي نحو «خُطوات» و «سِدرات» بفتحها وإتباعها[2]، فيقدَّر حصول هذه التغييرات بعد سكون عيناتها لغرض، وإن لم يثبت نحو: «تمرات» ساكن العين، بخلاف «خطوات» و «سِدرات».

كما كان حذف التاء في المجموع بالألف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءين، فجميعها من باب جمع السلامة باعتبار الأصل.

* * *

---

(١) لن يتحدَّث الرضيّ عن أوزان جمع التكسير هنا، لأنّ كلامه على هذه الأوزان فصَّلها في «شرح الشافية»، لابن الحاجب أيضًا، وسيكتفي هنا ببيان معنى جمع التكسير.

(٢) أي بفتح طاء «خطوات» وضمّها، وبفتح دال «سدرات» وضمّها.

قوله: «وجمع القلة أفعل... إلى آخره»، قالوا: مطلق الجمع على ضربين قلّة وكثرة، والمراد بالقليل من الثلاثة إلى العشرة، والحدّان داخلان، وبالكثير: ما فوق العشرة. قالوا: وجمع القلة من المكسّر أربعة: «أَفْعُل»، و «أَفْعال»، و «أَفْعِلَة»، و «فِعْلَة»، وزاد الفرّاء: «فَعَلة»، كقولهم: «هم أكَلَة رأس»، أي: قليلون، يكفيهم ويشبعهم رأس واحد؛ وليس بشيء، إذ القلّة مفهومة من قرينة شبعهم بأكل رأس واحد، لا من إطلاق «فَعَلة».

ونقل التبريزي أن منها «أَفْعِلاء»، كـ «أَصْدقاء».

وجمعا السلامة عندهم منها، أيضًا، استدلالاً بمشابهتهما للتثنية في سلامة الواحد؛ وليس بشيء؛ إذ مشابهة شيء لشيء لفظًا لا تقتضي مشابهته له معنًى، أيضًا. ولو ثبت ما نُقِل أنَّ النابغة قال لحسان، لما أنشده قوله [من الطويل]:

٥٨٠ - لنا الجَفَنَاتُ الغُرُّ يَلْمَعْنَ بالضُّحَى وأسْيافُنا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دما

قلَّلت جفانَكَ وسيوفك، لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلة.

وقال ابن خروف: جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة.

---

٥٨٠ - **التخريج**: البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ١٣١؛ وأسرار العربيّة ص ٣٥٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٠٦، ١٠٧، ١١٠، ١١٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٥٢١؛ وشرح المفصل ٥/ ١٠؛ والكتاب ٣/ ٥٧٨؛ ولسان العرب ١٤/ ١٣٦ (جرا)؛ والمحتسب ١/ ١٨٧؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٢٧؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١٣٥؛ والخصائص ٢/ ٢٠٦؛ والمقتضب ٢/ ١٨٨.

اللغة: الجفنات: جمع الجفنة، وهي القصعة. الغرّ: البيض من كثرة الشحم.

المعنى: يصف الشاعر قومه بالكرم فيقول: إنّ موائدهم معدّة للأضياف، وسيوفهم تقطر دمًا لكثرة خوضهم الحروب.

الإعراب: **«لنا»**: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف خبر مقدّم. **«الجفنات»**: مبتدأ مؤخّر مرفوع. **«الغرّ»**: نعت «الجفنات» مرفوع. **«يلمعن»**: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«في الضحى»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يلمعن». **«وأسيافنا»**: الواو: حرف استئناف، «أسيافنا»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف و «نا»: ضمير في محل جرّ بالإضافة. **«يقطرن»**: فعل مضارع مبنيّ على السكون، والنون: ضمير في محلّ رفع فاعل. **«من نجدة»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «يقطرن». **«دما»**: تمييز منصوب بالفتحة.

جملة «لنا الجفنات»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يلمعن»: في محلّ نصب حال. وجملة «أسيافنا»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «يقطرن»: في محلّ رفع خبر المبتدأ.

الشاهد فيه قوله: «الجفنات» حيث إنه إن ثبت اعتراض النابغة على حسّان بقوله: **«قلّلت جفانك وسيوفك»** لكان فيه دليل على أن المجموع بالألف والتاء جمع قلّة. وهذا طعن من الرضي على هذه الحكاية.

والظاهر أنهما لمطلق الجمع من غير نظر إلى القلّة والكثرة فيصلحان لهما.

واستدلّوا على اختصاص أمثلة التكسير الأربعة بالقلَّة، بغلبة استعمالها في تمييز الثلاثة إلى العشرة، واختيارها فيه على سائر الجموع إن وجدت.

واعلمْ أنه إذا لم يأت للاسم إلا بناء جمع القلّة كـ «أَرْجُل» في الرِّجل، أو إلاّ جمع الكثرة، كـ «رِجال» في «رَجُلِ»، وكذا كل جمع تكسير للرباعي الأصليّ حروفه، وما لا يجمع إلا جمعَه، كـ «أجادِل»[1] و «مصانع» فهو مشترك بين القلة والكثرة، وقد يستعار أحدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر، كقوله تعالى: ﴿**ثلاثة قُرُوء**﴾[2]، مع وجود «أَقْراء».

* * *

(١) الأجادل: جمع أجدل، وهو الصقر.

(٢) البقرة: ٢٢٨.

المصدر

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل.

* * *

قال الرضيّ:

يعني بالحدث معنًى قائمًا بغيره، سواء صدر عنه كالضرب والمشي، أو لم يصدر، كالطول والقصر.

والجَرْي في كلامهم يستعمل في أشياء؛ يقال: هذا المصدر جارٍ على هذا الفعل، أي: أصل له، ومأخذٌ اشتق منه، فيقال في: «حمدت حمدًا»: إن المصدر جار على فعله، وفي نحو: ﴿**وتبتّل إليه تبتيلا**﴾[1]، إنّ «تبتيلاً» ليس بجارٍ على ناصبه. ويقال: اسم الفاعل جارٍ على المضارع، أي: يوازنه في الحركات والسكنات. ويقال: الصفة جارية على شيء، أي: ذلك الشيء صاحبها، أمّا مبتدأ لها، أو ذو حال، أو موصوف أو موصول والأَولى صيانة الحدّ عن الألفاظ المبهمة. ولو قال: «اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل»، لكان حدًّا تامًّا على مذهب البصريَّة، فإن الفعل مشتقّ منه عندهم، وعكس الكوفيون؛ قال البصريون: سمِّي مصدرًا لكونه موضعَ صدور الفعل[2]، وقال الكوفيون: هو «مَفْعَل» بمعنى المصدر، نحو: «قعدت مقعدًا حسنًا»، أي: قعودًا، والمصدر بمعنى الفاعل، أي: صادر عن الفعل، كالعدل بمعنى العادل. واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعمله فيه كـ «قعدت قعودًا»، والعامل قبل المعمول. وهو مغالطة، لأنه قبله بمعنى أن الأصل في وقت العمل أن يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أن وضعه غير مقدَّم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا

---

(١) المزمل: ٨.

(٢) انظر المسألة الثامنة والعشرين في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ٢٣٥ ـ ٢٤٥.

بنحو: «ضربت زيدًا»، و «بزيد»، و «لم يضرب» فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول.

وقال البصريون: كل فرع يؤخذ من أصل، ويصاغ منه، ينبغي أن يكون فيه ما في الأصل، مع زيادة هي الغَرَض من الصوغ والاشتقاق، كالباب من الساج، والخاتم من الفضة، وهكذا حال الفعل: فيه معنى المصدر مع زيادة أحد الأزمنة التي هي الغرَض من وضع الفعل، لأنه كان يحصل في قولك: «لِزيدٍ ضربٌ»: مقصود نسبة الضرب إلى زيد، لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه أخصر، فوضعوا الفعل الدال بجوهر حروفه على المصدر، وبوزنه على الزمان.

وسيبويه يسمِّي المصدر فعلاً وحدثًا وحدثانًا؛ فإذا انتصب بفعله سُمِّي مفعولاً مطلقًا، كما مرَّ في بابه.

وقوله: «الجاري على الفعل»، احتراز من «العالميَّة» و «القادريَّة»[(١)].

* * *

٢ ـ المصدر القياسيّ والمصدر السماعيّ

قال ابن الحاجب:

وهو من الثلاثي سماع، ومن غيره قياس، تقول: «أخرج إخراجًا»، و «استخرج استخراجًا».

* * *

قال الرضيّ:

ترتقي أبنية مصدر الثلاثي إلى اثنين وثلاثين، في الأغلب، كما يجيء في التصريف وأمَّا في غير الثلاثي، فيأتي قياسًا، كما تقول مثلاً: كل ما ماضيه على «أَفْعَل»، فمصدره على «إفْعال»، وكل ما ماضيه على «فعَّل»، فمصدره على «تَفْعيل»، وكل ما ماضيه على «فَعلل»، فمصدره على «فعْلَلة».

ويجوز، أيضاً، أن يرتكب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه، وهو أن يقال: ننظر إلى الماضي ونزيد ألفًا قبل الآخر، فإن كان قبل الآخر في الماضي متحركانِ، كسرت أولهما فقط، كما تقول في «أَفْعَل»: «إفْعال»، وفي «فَعْلَل»: «فِعْلال»، وفي «فَعْلى»: «فِعْلاء» وفي «فاعَل»: «فِيعال»، وفي «فعَّل»: «فِعَّال». وإن كان ثلاث متحركات، كسرت الأولَين، كـ «انْفِعال»، و «افْتِعال»،

(١) أي: المصادر الصناعيّة.

و «اسْتِفْعال»، و «افْعِلال»، و «افْعِيلال»، إذ أصل ماضيها: «انفَعَلَ»، و «افْتَعَل» و «اسْتَفْعَل»، و «افْعَلَلَ»، و «افعَالَلَ»؛ وليس هذا بناء على أن المصدر مشتق من الفعل، بل ذلك لبيان كيفية مجيء المصدر قياسًا لمن اتفق له سبق علم بالفعل.

والأشهر في مصدر «فَعَّلَ»، و «فَعْلَلَ»، و «فاعَلَ»، و «تَفَعَّل»، خلاف القياس المذكور، وهو: «تَفعيل»، و «فَعْلَلَة»، و «مُفاعَلَة»، و «تَفَعُّل»، وأمّا «فِعَال» في مصدر «فاعَل» كـ «قِتال»، فهو مخفَّف القياسيّ، إذ أصله: «قيتال»؛ ولم يأت في «تَفَعْلَلَ» و «تَفَاعَلَ»، وما ألحق بـ «تَفَعْلَلَ»، مِن «تَفَوْعَل» و «تَفْيعل»، ونحوهما، إلا خلاف القياس، كـ «التفعْلُل» و «التفاعُل».

وتجيء أحكام هذه المصادر في شرح مقدمة التصريف[١]، إن شاء الله تعالى.

* * *

٣ ـ عمل المصدر

قال ابن الحاجب:

ويعمل عمل فعله، ماضيًا وغيره، إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا، ولا يتقدَّم معموله عليه، ولا يضمر فيه، ولا يلزم ذكر الفاعل، وتجوز إضافته إلى الفاعل، وقد يضاف إلى المفعول، وإعماله باللام قليل؛ فإن كان مطلقًا، فالعمل للفعل، وإن كان بدلاً منه، فوجهان.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ويعمل عمل فعله ماضيًا وغيره»؛ اعلم أن معنى المصدر عَرَض، لا بدَّ له في الوجود من محل يقوم به، وزمان، ومكان؛ ولبعض المصادر مما يقع عليه[٢]، وهو المتعدي، ولبعضها من الآلة، كـ «الضرب»؛ لكنه وضعه الواضع لذلك الحدث مطلقًا من غير نظر إلى ما يحتاج إليه في وجوده.

ولا يلزم أن يكون وضع الواضع لكل لفظ، على أن يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه ألا ترى أنه وضع الألفاظ الدالّة على الأعراض، كالحركة والسكون، ولا يلزمها في اللفظ الألفاظ الدالة على محالِّها، فنقول:

إذا قصد تبيين زمان الحدث الذي هو أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا، مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محلِّه الذي يقوم به، أو زمانه الخاص غير الأزمنة

---

(١) يريد كتابه شرح شافية ابن الحاجب.

(٢) يريد: ولا بدّ لبعض المصادر ممّا يقع عليه.

الثلاثة، أو مكانه، أو ما وقع عليه، صِيغَ من هذا المصدر الذي هو موضوع لساذج الحدث، صيغة: إمَّا بمجرَّد تغيير حركاته وسكناته، كـ «ضَرَب» في «الضرْب»، أو بتغييرهما مع الحذف، كـ «استخرجَ» في «الاستخراج»، أو بتغييرهما مع الزيادة، كـ «يضرب» و «اضربْ»، في «الضرب»، بحيث تدل تلك الصيغة بنفسها على أحد الأزمنة الثلاثة معيَّنًا، وتقتضي وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها، فتسمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنيًّا للفاعل، ويسمَّى ما قام به الحدث فاعلاً، أو تقتضي وجوب ذكر أحد لوازمه الأُخر، من الزمان المعيَّن، كاليوم، والليلة، والصبح، والظهر، والمساء، ونحو ذلك، أو المكان، أو ما وقع عليه، أو الآلة، أو غير ذلك، وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم، ذكره أهم من باقي لوازمه، فتسمَّى تلك الصيغة فعلاً مبنيًّا للمفعول، وذلك اللازم المذكور بعدها مفعول ما لم يسمَّ فاعله.

فالمقصود من وضع الفعل ذكر شيئين: أحد أزمنة الحدث الثلاثة معينًا، وبعض لوازمه الأُخَر الأهم عند المتكلّم.

ولما أمكن التنبيه بالصيغة على أحد الأزمنة، اكتفى بها، ولم يمكن التنبيه بها على سائر اللوازم، في الأغلب، فجيء بما كان منها ذكره أهم بعدها. وإنما قلت: «في الأغلب»، لأنه أمكن في بعضها ذلك، كـ «أضرِبُ»، و «نضربُ»، ولكنه لما كان الأغلب ما لم يمكن فيه ذلك، استمر هذا المدلول عليه بالصيغة، أيضًا، بعدها طردًا للباب، فأضمر «أنا» بعد «أضرب»، و «نحن» بعد «نضرب»، بدلالة العطف عليهما في: «أضرب أنا وزيد».

وإنما جُعل لما قام به الحدث صيغة مختصة به، أعني المبني للفاعل، وللمبني لباقي اللوازم صيغة مشتركة بينها، اهتمامًا بمحل الحدث، فإن الحدث إلى محله أحوج منه إلى غيره من سائر اللوازم، ولهذا كان المبني للفاعل أكثر استعمالاً من المبني للمفعول. فرفعُ كل ما يرفعه الفعل دليل على كون ذكره أهم من بين لوازم الحدث، سواء تقدم على سائر اللوازم في اللفظ، نحو: «ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة أمامَك بالسوط»، أو تأخر عنها كلها، أو توسطها ولو لَم يكن الرفع دليلاً على هذا، لم يكن للرفع وجه إذا تأخر المرفوع عن المنصوب، نحو: «ضرب عمرًا زيد»، و «سِيرَ يومَ الجمعة فرسخان».

فظهر أنَّ ما قيل: إن تقديم المفعول على الفاعل، وحده، أو على الفعل، يُفيد كونه أهمَّ، ليس بشيء، بل المرفوع أهم على كل حال، ففائدة تقديم المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط، وفائدة تقديمه على الفعل، إمَّا تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به، كقوله تعالى: ﴿**بل اللَّهَ**

فاعبد﴾[١]، أي: من دون الأصنام، أو كون تعلق الفعل به أَولى منه بسائر ما تعلق به، نحو: «زيدًا ضربتُ وعمرًا وبكرًا».

فالمرفوع بالفعل، لما كان ذكره أهمّ، صار كجزء الفعل؛ اتصل به، أو انفصل؛ فثبت بهذا التطويل أن وضع الفعل على أن يكون مصدره مسندًا إلى شيء مذكور بعده لفظًا، بخلاف نفس المصدر، فإنه ليس موضوعًا على أنه منسوب إلى شيء في اللفظ.

وإنما وجب ذكر المرفوع بعد الفعل لأنه مقتضاه، كما مرَّ. والمقتضِي مرتبته التقدم على مقتضاه؛ وكان حقّ الفعل ألاَّ يطلب غير المسند إليه ولا يعمل إلا فيه، لأنه ليس موضوعًا لطلبه كالمصدر، لكنه عمِل في غير المسند إليه من المفعولات التي لم تقم مقام الفاعل تبعًا لاقتضائه للفاعل وضعًا، وعمله فيه لأنه فتح له باب الطلب والعمل، فصار الفعل أصلاً في العمل في المسند إليه وغيره، وغيرُ الفعل، من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فروعًا عليه، وإن دلَّ كل واحد منهما، أيضًا، على المصدر الذي بسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما، وذلك لأن طلب الفعل للمرفوع وضعي، وطلبه للمنصوب تابع للوضعي، كما بيَّنّا؛ وأمّا طلب المصدر واسم الفاعل واسم المفعول لهما، فليس بوضعي ولا تابع للوضعي، بل هو عقلي، وقد طرأ الوضع على العقل وأزال حكمه، لأن الواضع نظر إلى ماهيَّة الحدث لا إلى ما قام به، فلم يطلب إذن في نظره لا فاعلاً، ولا مفعولاً، وكذا اسم الفاعل، فإن لفظه في نظره دال على الفاعل، فلا يطلب لفظًا آخر دالاً عليه، وكذا اسم المفعول، فإنه وُضع دالاً على المفعول.

فكان حق هذه الأشياء ألاَّ تعمل لا في الفاعل ولا في المفعول، لكنها شابهت الفعل، فعملت عملَه، ومشابهة اسم الفاعل والمفعول أقوى من مشابهة المصدر، لفظًا ومعنى، كما مرَّ في باب الإضافة، فلزم عملهما في جميع المواضع عملَ الفعل، وشُرط فيهما لنصب المفعول دون رفع الفاعل، كما مرَّ في باب الإضافة، الحال والاستقبال، لتحصل مع المشابهة اللفظية أعني الموازنة المشابهة المعنوية أيضًا، وألزما المسند إليه كالفعل، وجُوِّز الإضمار فيهما كالفعل. والأصل في إضمار المسند إليه الفعل، إذ طلبه له كما ذكرنا وضعيّ، فجاز أن يتصل به غاية الاتصال، وهو إضماره مستترًا؛ ولمَّا لم يكن المصدر مشابهًا له مشابهة اسمي الفاعل والمفعول، لا لفظًا بالموازنة، ولا معنى، لأنه لا يقع موقعه بلا ضميمة، كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج إلى تقدير «أن»، لم يلازم عمل الفعل،

---

(١) الزمر: ٦٦.

ولا يلزم مجيء المسند إليه بعده، ولا جوّز الإضمار فيه، وأمّا اشتراط الحال أو الاستقبال في نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر، فلِما مرَّ في باب الإضافة.

فإن قلت: فإذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظًا ومعنى، كان حقه ألاّ يعمل، قلتُ: إلا أنه لما كان بنفسه يطلب الفاعل والمفعول عقلاً، فبأدنى مشابهة لطالبهما وضعًا، أعني الفعل، يتحرَّك ذلك الوجد الكامِن، فجاز أن يطلبهما ويعمل فيهما، وإن لم يكن ذلك الطلب لازمًا، كما في اسمي الفاعل والمفعول، ولا ذاك العمل، واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما لتضمنها المصدر، فطلب المصدر عقلاً أقوى من طلبهما. وقد مرَّ شطر صالح من هذا في باب الإضافة، فليُرجع إليه.

وأيضًا، لو أُلزم المصدر ذكر المسند إليه بعده، وأحد الأزمنة الثلاثة، صار اشتقاق الفعل منه عبثًا، لأنّا ذكرنا أن وضع الفعل لبيان أحد الأزمنة، مع ذكر المسند إليه.

واعلم أن المصدر إنما يشابه الفعل إذا كان بتقدير حرف المصدر والفعل، وذلك إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا، وذلك لأنه لا يصح، إذن[1]، تقديره بـ «أنْ» والفعل، إذ ليس معنى «ضربت ضربًا أو ضربةً أو ضربًا شديدًا»: ضربت أن ضربت، وأمّا قولك: «ضربته ضربَ الأمير اللصَّ»، فالمصدر العامل ليس مفعولاً مطلقًا في الحقيقة، بل المفعول المطلق محذوف تقديره: ضربًا مثل ضربِ الأمير اللصَّ.

وتقديرهم للمصدر بـ «أَنْ» والفعل لا يتم إلا إذا كان بمعنى الحال، لأنَّ «أنْ» إذا دخلت على المضارع خلّصته للاستقبال، بخلاف ما إذا دخلت على الماضي، فإنه يبقى معها على معنى المضيّ، لكنهم قدّروه بـ«أن» دون «ما» و «كي»، وإن كان في الحال أيضًا، نحو: «ضربك الآن زيدًا: شديدٌ»، لكونها أشهر وأكثر استعمالاً فيهما.

ولتقديرهم له بـ «أَنْ» والفعل، وَهِمَ بعضهم وظنَّ أنه لا يعمل حالاً، لتعذر تقديره إذن بـ «أَنْ».

* * *

قوله: «ولا يتقدم معموله»، قيل: لأنه عند العمل مؤوَّل بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل

(١) يعني حين يكون مفعولاً مطلقًا.

الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، كما مرَّ في باب الموصولات. قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله بأجنبيّ، نحو: «أعجبني ضربك اليومَ أمس زيدًا»، على أن «أمس» ظرف لـ«أعجبني»، لأن الفصل بين بعض الصلة وبعضها لا يجوز، فقوله تعالى: **﴿كُتِب عليكم الصيام كما كُتب على الذين من قبلكم لعلّكم تتّقون * أيّامًا﴾**[١]، بمعنى: صوموا أيامًا. وكذا لا يجوز حذف المصدر وإبقاء معموله، لأنه يكون كحذف الموصول مع بعض الصلة وإبقاء البعض، إلاَّ أن يدلّ دليل قوي عليه، فيكون كالمذكور، كما مرَّ في المفعول معه؛ هذا ما قالوا.

وأنا لا أرى منعًا من تقدم معموله عليه إذا كان ظرفًا أو شبهه، نحو قولك: «اللهمّ ارزقْني من عدوِّك البراءة»، و «إليك الفرار»، قال تعالى: **﴿ولا تأخذْكم بهما رَأفة﴾**[٢]، وقال: **﴿فلمّا بلغَ معه السَّعْيَ﴾**[٣]، وفي نهج البلاغة: «قَلَّت عنكم نَبْوته»[٤]. ومثله في كلامهم كثير، وتقدير الفعل في مثله تكلّف، وليس كل مؤوّل بشيء حكمه حكم ما أُوِّل به، فلا منع من تأويله بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع أنه لا يلزمه أحكامه. بَلَى، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وأخوه يكفيهما رائحة الفعل، حتى إنه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل، كحرف النفي في قوله تعالى: **﴿ما أنتَ بنعمة رَبِّكَ بمجنون﴾**[٥]؛ فقوله: «بنعمة ربك». متعلق بمعنى النفي، أي: انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون، ولا معنى لتعلّقه بـ «مجنون»، وكذا تقول: «لم أقم لك لما سلَّمت لأهينك بترك قيامي»، فاللام متعلقة بالنفي لا بالقيام.

وكذا يعمل فيهما الضمير، كما في قوله [من الطويل]:

٥٨١ ـ وما الحَرْبُ إلاّ ما علِمْتُمْ وذُقْتُمُ   وما هو عَنْها بالحديثِ المرَجَّمِ

---

(١) البقرة: ١٨٣ ـ ١٨٤.   (٢) النور: ٢.   (٣) الصافات: ١٠٢.

(٤) نهج البلاغة ص ٢٧٨.   (٥) القلم: ٢.

٥٨١ ـ **التخريج**: البيت لزهير بن أبي سلمى في ديوانه ص ١٨؛ وخزانة الأدب ٣/ ١٠، ٨/ ١١٩؛ والدرر ٥/ ٢٤٤؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٣٨٤؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٢٨ (رجم)؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ١٠/ ٤٧٣؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٢.

اللغة: ذقتم: خبرتم. الحديث المرجّم: الذي في غير موضع اليقين.

المعنى: ليست الحرب إلاّ ما عهدتموها وجرّبتموها ومارستم كراهتها، والذي أقوله ليس بحديث تُظنّ به الظنون.

الإعراب: «**وما**»: الواو: بحسب ما قبلها، «**ما**»: حرف نفي. «**الحرب**»: مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة. «**إلاّ**»: حرف حصر. «**ما**»: اسم موصول مبنيّ في محلّ رفع خبر للمبتدأ. «**علمتم**»: فعل=

أي: ما حديثي عنها، وكذا يجوز أن يكون العامل في الظرف، أعني «يومئذ» في قوله تعالى: ﴿فذلك يومئذ يوم عسير﴾(١)؛ اسم الإشارة، لأن المراد به: النقر(٢)؛ ويجوز أيضًا الفصل بينه وبين معموله بأجنبي، على هذا، فلا يقدَّر الفعل لقوله تعالى: ﴿أيامًا معدُوداتٍ﴾(٣)، وكذا يجوز إعماله مضمرًا مع قيام الدليل عليه.

* * *

قوله: «ولا يضمر فيه»، يعني كما يضمر في الصفة، وقد ذكرناه، وقد علَّل المصنف ترك الإضمار في المصدر بوجه قريب، وهو أنه لو أضمر المفرد، لأُضمر المثنى والمجموع أيضًا، ولو أضمر فيه المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنِّي، وإلاَّ التبست ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض، ولو ثُنِّي المصدر وجمع باعتبار الفاعل، وهو مستحق لذلك باعتبار مدلوله، لم يخلُ أن يؤتَى فيه بَعلامَتَي التثنية وعلامتي الجمع، وهو مستثقل، أو تحذف إحداهما، وهو مؤدٍّ إلى اللبس، ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما، إذ ما يقع عليه اسم الفاعل هو ما يقع عليه مرفوعه، وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة، فتثنية أحدهما وجمعه تثنية الآخَر وجمعه.

ولقائل أن يقول: يجوز أن يتحمَّل ضمير المثنى والمجموع، ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل والظرف.

* * *

= ماضٍ مبنيّ على السكون، و «تم»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ رفع فاعل. «**وذقتم**»: الواو: حرف عطف، «ذقتم»: مثل «علمتم»، ويعرب إعرابه. «**وما**»: الواو: حرف استئناف، «ما»: من أخوات «ليس». «**هو**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع اسم «ما». «**عنها**»: «عن»: حرف جر، و «ها»: ضمير متّصل مبنيّ في محلّ جرّ بحرف الجرّ، والجار والمجرور متعلّقان بـ «هو». «**بالحديث**»: الباء: حرف جرّ زائد، «الحديث»: اسم مجرور لفظًا، منصوب محلاً على أنّه خبر «ما». «**المرجّم**»: نعت «الحديث» مجرور لفظًا منصوب محلاً.

جملة «ما الحرب...»: بحسب ما قبلها. وجملة «علمتم»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «ذقتم»: معطوفة على جملة «علمتم». وجملة «ما هو عنها...»: استئنافية لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه: أنّ الظرف والجارّ والمجرور يعمل فيهما ما هو في غاية البعد عنهما من العمل، كحرف النفي والضمير، فإنّ قوله: «عنها» متعلق بـ «هو»، أي: ما حديثي عنها.

(١) المدثر: ٩.

(٢) أي: النقر المستفاد من الآية التي قبلها: ﴿فإذا نُقِرَ في الناقور﴾ [المدثر: ٨].

(٣) البقرة: ١٨٤.

قوله: «ولا يلزم ذكر الفاعل»، قد تقدم علّته؛ قال المصنف: إنما ذلك، لأن التزامه كان يؤدّي إلى الإضمار فيه إذا كان لغائب متقدم ذكره، قياسًا على الفعل، واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة.

ولقائل أن يمنع القياس، لأداء القياس إلى الإضمار الممتنع على زعمه، بخلاف الفعل وغيره.

* * *

قوله: «ويجوز إضافته إلى الفاعل»، وهو الأكثر، لأنه محلّه الذي يقوم به، فجعلُه معه كلفظ واحد بإضافته إليه أَولى من رفعه له؛ ومِن جعلِه مع مفعوله كلفظ واحد. وأيضًا طلبه للفاعل شديد من حيث العقل، لأنه محله الذي يقوم به، وعملُه ضعيف لضعف مشابهته للفعل، فلم يبق إلاَّ الإضافة.

قالوا: والإضافة إلى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل، وسيجيء الكلام فيه، في اسم الفاعل.

وليس أقوى أقسام المصدر في العمل المنون، كما قيل، بل الأقوى ما أضيف إلى الفاعل، لكون الفاعل إذن كالجزء من المصدر، كما يكون في الفعل، فيكون عند ذلك أشدَّ شبهًا بالفعل.

وإنما يضاف إلى المفعول إذا قامت القرينة على كونه مفعولاً، إمَّا بمجيء تابع له منصوب حملاً على المحل، نحو: «أعجبني ضرب زيد الكريمَ»، أو بمجيء الفاعل بعده صريحًا، كقوله [من الطويل]:

٥٨٢ ـ أَمِنْ رَسْمِ دارٍ مَرْبَعٌ ومَصِيفُ ... لِعَيْنَيْكَ مِنْ ماءِ الشؤون وَكِيفُ

---

٥٨٢ ـ **التخريج**: البيت للحطيئة في ديوانه ص ٨١؛ والأغاني ١٧/ ١٥٣، ١٥٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٢١، ١٢٣، ١٢٦؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٢٤١ (رسم)؛ وبلا نسبة في أمالي المرتضى ٢/ ٤٧؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٧٠٠؛ وشرح المفصل ٦/ ٦٢.

اللغة: الرسم (هنا): مصدرُ رَسَمَ المطرُ الدارَ، أي صَيَّرها رسمًا بأَن عَفَّاها. الوكيفُ: مصدر وكف البيت بالمطر، والعين بالدمع أي: سال شيئًا فشيئًا. الشؤون: مجاري الدمع من الرأس إلى العين.

المعنى: ألعينيك هذه الدموع تنهال من أجل رسوم دارٍ هو موضع الحلول في الربيع والصيف؟

الإعراب: الهمزة: حرف استفهام. «**من رسم**»: جار ومجرور متعلقان بخبر المبتدأ «وكيف»، والتقدير: «ألعينيك وكيفٌ من ماء الشؤون من أجل رسم دار». «**دارِ**»: مضاف إليه. «**مربع**»: فاعل للمصدر «رسم». «**ومصيف**»: الواو: حرف عطف، «مصيف»: معطوف على «مربع». «**لعينيك**»: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف، والكاف: مضاف إليه محله الجر. «**من ماء**»: جار ومجرور متعلقان بالخبر المحذوف. «**الشؤونِ**»: مضاف إليه. «**وكيفُ**»: مبتدأ مؤخر مرفوع. =

أو بقرينة معنوية، نحو: «أعجبني أكل الخبز».

ويجوز أن يُؤوَّل بفعل مبنِيّ للمفعول، فيرفع المفعول، وذلك مع القرينة المعنوية، نحو: «أعجبني أكل خبز»، أي: أن أُكِل خبزٌ، فتجوز الإضافة إليه مع القرينة الدالة على كون المضاف إليه مرفوع المحل، كما تجيء للمجرور بتابع مرفوع، نحو: «يعجبني أكل الخبز النقيُّ». وإذا أضيف إلى الظرف، جاز أن يعمل فيما بعده، رفعًا ونصبًا، نحو: «عجبتُ من ضرب اليومِ زيدٌ عمرًا».

* * *

قوله: «إعماله باللام قليل»، إنما قلَّ لتعذر دخول اللام على ما يقدَّر المصدر العامل به، وهو الحرف المصدريّ، وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول، لأنها موصولة داخلة على الفعل، وأمَّا اللام التي في الصفة المشبهة، فلم تضعف بها، لأن عملها لمشابهة اسم الفاعل، كما يجيء، لا لمشابهة الفعل، قيل: ولم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرَّفة باللام عاملاً في فاعل أو مفعول صريح. بَلَى، قد جاء معدًّى بحرف الجر، نحو قوله تعالى: **﴿لا يُحِبُّ الله الجهر بالسُّوء من القول [إلاَّ مَن ظُلِم]﴾**[1]. ويجوز أن يقال: إنّ «مَن ظُلم» فاعل المصدر، أي: أن يَجهَر، على البناء للفاعل، والاستثناء متصل، ويجوز أن يقال: إن التقدير أن يُجهَر على البناء للمفعول، فيكون الاستثناء منقطعًا، ويجوز أن يقال هو متصل، والمضاف محذوف، أي: إلاّ جهرَ من ظُلم.

وسيبويه[2] والخليل جوَّزا إعمال المصدر المعرف باللام مطلقًا، نحو قوله [من المتقارب]:

٥٨٣ ـ ضَعيفُ النكايةِ أعْداءَهُ ... يَخالُ الفِرارَ يُراخي الأَجَلْ

= جملة «ألعينيك من ماء الشؤون وكيف»: ابتدائية لا محل لها.

الشاهد فيه: أنّ «رسم دار» مصدر مضاف إلى مفعوله، و «مربع» فاعله.

(١) النساء: ١٤٨. (٢) الكتاب ١/ ١٩٢.

٥٨٣ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في أوضح المسالك ٣/ ٢٠٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٢٧؛ والدرر ٥/ ٢٥٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٤؛ وشرح الأشموني ١/ ٣٣٣؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٣؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١١؛ وشرح المفصل ٦/ ٥٩، ٦٤؛ والكتاب ١/ ١٩٢؛ والمقرب ١/ ١٣١؛ والمنصف ٣/ ٧١؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: النكاية: إغضاب الغير وقهره. الفرار: الهرب. يراخي الأجل: يبعد الموت.

المعنى: إنه جبان، لا يقهر الأعداء، ويعتمد على الهرب ظنًّا منه بأنّه يبعد الموت.

الإعراب: «**ضعيف**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو، وهو مضاف. «**النكاية**»: مضاف إليه مجرور. «**أعداءه**»: مفعول به للمصدر «النكاية» منصوب، وهو مضاف، والهاء: في محلّ جرّ=

وقوله [من الطويل]:

٥٨٤ ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المغيرةِ أَنَّني   كَرَرْتُ فلمْ أنكلْ عنِ الضربِ مسمَعَا

فينبغي، على هذا، أن يجوز: «عجبت من الضربك زيدًا» على أن الكاف مفعول.

والمبرّد منعه، قال: لاستفحال الاسمية فيه[1]. وقال في قوله: «أعداءَه»[2]، أي: في أعدائه. قال: أو يكون منصوبًا بمصدر منكر مقدر، أي: ضعيف النكاية نكايةٍ أعداءَه، فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه.

= بالإضافة. «يخال»: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: هو. «الفرار»: مفعول به منصوب. «يراخي»: فعل مضارع مرفوع بالضمّة المقدّرة على الياء للثقل، والفاعل: هو. «الأجل»: مفعول به منصوب، وسكّن للضرورة الشعرية.

جملة (... ضعيف النكاية): لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (يخال الفرار): في محلّ رفع خبر ثانٍ. وجملة (يراخي الأجل): في محلّ نصب حال أو مفعول به ثانٍ لـ «يخال».

الشاهد فيه قوله: «النكاية أعداءه» حيث نصب بالمصدر المقترن بـ «أل»، وهو قوله: «النكاية»، مفعولاً به، وهو قوله: «أعداءه».

٥٨٤ ـ **التخريج:** البيت للمرار الأسدي في ديوانه ص ٤٦٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٠؛ والكتاب ١/ ١٩٣؛ وللمرار الأسدي أو لزغبة الباهلي في شرح الإيضاح ص ١٣٦؛ وللمرار أو لمالك بن زغبة في شرح المفصل ٦/ ٦٤؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٤٠، ٥٠١؛ ولمالك بن زغبة في خزانة الأدب ٨/ ١٢٨، ١٢٩؛ والدرر ٥/ ٢٥٥؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ١/ ٢٠٢؛ واللمع ص ٢٧١؛ والمقتضب ١/ ١٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٣.

اللغة: أولى: أوّل. المغيرة: الخيل تخرج للغارة، وهنا الفرسان. أنكل: أنكص، أرجع من الخوف. مسمع: هو مسمع بن شيبان.

المعنى: لقد علم أوّل من لقيت من المغيرين أنّي هزمتهم، ولحقت عميدهم، فلم أتراجع عن ضربه بالسيف.

الإعراب: «لقد»: اللام: رابطة جواب القسم المحذوف، «قد»: حرف تحقيق. «علمت»: فعل ماضٍ، والتاء: للتأنيث. «أولى»: فاعل مرفوع، وهو مضاف. «المغيرة»: مضاف إليه. «أنّني»: حرفٌ مشبّه بالفعل، والنون: للوقاية، والياء: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «كررت»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل، والمصدر المؤول من «أن» وما بعدها سدّ مسدّ مفعولي «علّم». «فلم»: الفاء: حرف عطف، «لم»: حرف جزم. «أنكل»: فعل مضارع مجزوم، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «عن الضرب»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أنكل». «مسمعا»: مفعول به للمصدر «الضرب».

جملة القسم المحذوفة «أقسم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «لقد علمت...»: جواب القسم لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «كررت»: في محلّ رفع خبر «أنّ». وجملة «لم أنكل»: معطوفة على سابقتها.

الشاهد فيه قوله: «عن الضرب مسمعا» حيث عمل المصدر المحلّى بـ «أل» «الضرب» عمل الفعل، فنصب مفعولاً به «مسمعا».

(١) لدخول «أل» عليه، وبعده عن شبه الفعل.   (٢) راجع الشاهد الرقم ٥٨٣.

قوله: «وإن كان مطلقًا»، أي: مفعولاً مطلقًا، فالعمل للفعل؛ إنما كان العمل للفعل المقدر لما ذكرناه من تعذر تقدير المفعول المطلق بـ «أن» مع الفعل، سواء كان الفعل ظاهرًا، أو مضمرًا جائز الإظهار، وأمَّا إن كان واجب الإضمار، فيجيء الكلام عليه، وهو قوله: «وإن كان بدلاً منه فوجهان».

اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلاً من الفعل حقيقة، إذ لو كان، لم يقدَّر الفعل قبله، كما مرَّ في باب المفعول المطلق، فلم ينتصب. بَلَى، يكون بدلاً من الفعل إذا صار اسم فعل كما مرَّ؛ وإنما يقال له بدل من الفعل مجازًا، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدل منه لمَّا لم يجز أن يُجمع بينه وبين الفعل لفظًا، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه؛ فإذا حذفت الفعل حذفًا لازمًا، فعند سيبويه: الناصب هو المصدر، لكونه كالقائم مقام الفعل. نحو: «ضربَك زيدًا»، أي: اضربْ زيدًا ضربًا. فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل، لا لتأويله بـ «أنْ» والفعل. ودليل كونه كالفعل امتناع استعمال الفعل معه، وذلك بإضافته إلى الفاعل. كما ذكرنا في المفعول المطلق.

وقال السيرافي: بل العامل هو ذاك المقدر، فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب على المصدر، لأنه إمَّا عامل لا بتقدير «أن»، وهو المانع من تقديم المعمول؛ وإمَّا غير عامل.

قال المصنف: وإن لم يكن حذف الفعل حذفًا لازمًا، كما في «ضربًا زيدًا»، إذ يجوز: «اضربْ ضربًا زيدًا»، فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة أن المفعول المطلق المحذوف فعله، لازمًا كان الحذف أو جائزًا؛ فيه خلاف، هل هو العامل، أو الفعل هو العامل؟ والأَولى أن يقال: العمل للفعل على كل حال، إذ المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة، بل هو كالقائم مقامه، كما ذكرنا.

والتصغير يمنع المصدر من العمل، كما يمنع اسم الفاعل والمفعول، لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الأفعال، ومن ثمةَ يمنع الوصفُ ثلاثَتها من العمل.

ويجوز حمل توابع ما أضيف إليه المصدر على اللفظ، وهو الأرجح لقصد المشاكلة في ظاهر الإعراب، وإنما يُصار إلى المحلِّ، إذا تعذَّر الحمل على اللفظ الظاهر، كما مرَّ في باب الاستثناء، وتحمل التوابع على محل المجرور أيضًا، خلافًا للجرميّ، في الصفة، قال: لأن الصفة هي الموصوف في المعنى، والعامل فيهما واحد.

قال ابن جعفر: هذه العلة موجودة في التأكيد، وعطف البيان أيضًا، بخلاف

البدل، فإنه جملة أخرى، والعامل فيه غير العامل في الأول عنده، وكذا في عطف النسق.

قال الأندلسيّ: الظاهر من كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة المشبهة وبالمصدر؛ فإن جاء ما يوهم الحمل على المحلّ، أضمروا له ناصبًا، أو رافعًا، إمّا فعلاً، أو منوّنًا من جنس ذلك المضاف.

ويجوز مثل هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة؛ وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق، لأنه إنما يترك الظاهر إلى المقدر، إذا كان المقدر أقوى من الظاهر، من حيث كونه إعرابًا والظاهر حركة بناء، كما في: «يا زيد الظريفَ»، أو إذا تعذر الحمل على الظاهر، كما مرَّ؛ فقوله [من الكامل]:

حتى تهجَّرَ في الرواحِ وهاجَهُ طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ(١)

إنما ارتفع «المظلوم» فيه لكونه فاعل «حقَّه»، أي: غلبه المظلوم بالحق.

ويعمل اسم المصدر عمل المصدر، وهو شيئان: **أحدهما**: ما دلَّ على معنى المصدر مزيدًا في أوله ميم، كـ «المقتل» و «المستخرج»، **والثاني**: اسم العين مستعملاً بمعنى المصدر، كقوله [من الوافر]:

٥٨٥ ـ أَكُفْرًا بعدَ ردِّ الموتِ عَنِّي وبَعْدَ عطائِكَ المائةَ الرِّتاعا

---

(١) تقدّم بالرقم ١١٨.

٥٨٥ ـ التخريج: البيت للقطاميّ في ديوانه ص ٣٧؛ وتذكرة النحاة ص ٤٥٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٣٦، ١٣٧؛ والدرر ٣/ ٦٢؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٤؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٤٨٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٩٥؛ ولسان العرب ٩/ ١٤١ (رهف)، ١٥/ ٦٩ (عطا)؛ ومعاهد التنصيص ١/ ١٧٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٠٥؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٤١١؛ وأوضح المسالك ٣/ ٢١١؛ والدرر ٥/ ٢٦٢؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٣٦؛ وشرح ابن عقيل ص ٤١٤؛ ولسان العرب ٨/ ١٦٣ (سمع)، ١٥/ ١٣٨ (غنا)؛ وهمع الهوامع ١/ ١٨٨، ٢/ ٩٥.

اللغة: الكفر: جحود النعمة. الرتاع: ج الراتعة، وهي الناقة السمينة التي ترتع في خصب وسعة.

المعنى: أمن المعقول أن أجحد نعمتك بعد أن دفعت عني الموت (أي أطلقتني من الأسر) وأعطيتني مئة من الإبل السّمان؟!

الإعراب: **«أكفرًا»**: الهمزة: للاستفهام، «كفرًا»: مفعول مطلق منصوب. **«بعد»**: ظرف متعلّق بـ «كفرًا»، وهو مضاف. **«ردّ»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف. **«الموت»**: مضاف إليه مجرور. **«عني»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «ردّ». **«وبعد»**: الواو: حرف عطف. «بعد»: معطوف على «بعد» السابق، وهو مضاف. **«عطائك»**: مضاف إليه مجرور، وهو مضاف، الكاف: في محلّ جرّ بالإضافة. **«المئة»**: مفعول به لاسم المصدر «عطاء» منصوب. **«الرتاعا»**: نعت «المئة» منصوب، والألف: للإطلاق.

جملة (أأكفر كفرًا): لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية أو استئنافية. =

أي: إعطائك؛ والعطاء في الأصل اسم لما يُعطى.

ويستعمل المصدر بمعنى اسم الفاعل، نحو: «ماء غَور»، أي: غائر، وبمعنى اسم المفعول، كقوله [من الرجز]:

دارٌ لسُعدى إذْهِ من هواكا[1]

فيستوي فيه المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، اعتبارًا للأصل، ويجوز تثنيته وجمعه أيضًا؛ ويجوز أن يكونا محذوفي المضاف، أي: ماء ذو غور، ومن ذوات هواك؛ وفي التقدير الأول مبالغة، كأن ذا الحدث[2] تجسَّم من الحدث، لكمال اتصافه به.

* * *

= **الشاهد فيه قوله:** «عطائك المئة» فقد عمل اسم المصدر الذي هو «عطاء» عمل الفعل، لأنه بمعنى «الإعطاء»، فنصب مفعولين، الأول قوله «المئة»، والثاني محذوف، تقديره: «إيّاي».

(١) تقدّم بالرقم ٨٢. (٢) أي: صاحب الحدث.

اسم الفاعل

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

اسم الفاعل: ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث، وصيغته من الثلاثي المجرَّد على «فاعِل»، ومن غير الثلاثيّ على صيغة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «ما اشتُق من فِعل»، أي: مَصدر، وذلك على ما تقدم أن سيبويه سمّى المصدر فعلاً، وحدثًا، وحدثانًا. والدليل على أنه لم يُرد بالفعل نحو: «ضَرَب» و «يضْربُ»، وإن كان مذهب السيرافي أن اسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من المصدر، أنّ الضمير في قوله: «لمن قام به»، راجع إلى الفعل، و «القائم» هو المصدر والحدث.

* * *

قوله: «لمن قام به»، الأَولى أن يقول: «لما قام به»، وذلك لما ذكرناه أن المجهول أمره يذكر بلفظة «ما»، ولعله قصد التغليب.

ويخرج بقوله: «**لمن** قام به» اسم المفعول والآلة، والموضع، والزمان، ويدخل فيه الصفة المشبهة؛ ولا يشمل جميع أسماء الفاعلين، نحو: «زيد مقابل عمرو»، و «أنا مقترب من فلان، ومبتعد عنه، ومجتمع معه»، فإن هذه الأحداث نسبة بين الفاعل والمفعول، لا تقوم بأحدهما معيَّنًا دون الآخر.

* * *

قوله: «بمعنى الحدوث» يخرج الصفة المشبهة، لأن وضعها على الإطلاق، لا الحدوث ولا الاستمرار، وإن قصد بها الحدوث، ردَّت إلى صيغة اسم الفاعل، فتقول في «حَسَن»: حاسن الآن أو غدًا. قال تعالى في «ضيِّق»، لمّا قصد به

الحدوث: ﴿وضائِقٌ به صدرُكَ﴾[١]. وهذا مطرد، في كل صفة مشبهة، ويخرج بهذا القيد أيضًا ما هو على وزن الفاعل إذا لم يكن بمعنى الحدوث. نحو: «فرس ضامر، وشازب، ومقوِّر»[٢]. وعذره أن يقال: إن قصد الاستمرار فيها عارض، ووضعها على الحدوث، كما في قولك: «الله عالم، وكائن أبدًا»، و «زيد صائم النهار وقائم الليل».

* * *

قوله: «الثلاثي المجرد»، أي غير المزيد فيه، نحو: «أخرج» و «استخرج».
قال المصنف: وبه سمّي، أي: بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل الثلاثي، لكثرة الثلاثي، فجعلوا أصل الباب له، فلم يقولوا: اسم المُفعِل ولا المستفعِل.
وفيما قال نظر، لأنه ليس القصد بقولهم: «اسم الفاعل»: اسم الصيغة الآتية على وزن اسم الفاعل، ولا المستفعل، بل المراد: اسم ما فعل الشيء.

ولم يأت المُفعِل والمنفَعِل والمتَفَعِّل بمعنى الذي فَعَل الشيء حتى يقال: اسم المفعِل. بلى، لو قال: إنهم أطلقوا اسم الفاعل على مَن لم يفعل الفعل كـ «المنكسِر» و «المتدحرج»، و «الجاهل»، و «الضامر»، لأن الأغلب فيما بُني له هذه الصيغة أن يفعل فعلاً كـ «القائم»، و «القاعد»، و «المخرج»، و «المستخرج»، لكان شيئًا[٣].

* * *

قوله: «ومن غير الثلاثي»، يشمل الثلاثي ذا الزيادة، والرباعيّ المجرَّد، والملحق بالرباعي، ومتشعبة[٤] الرباعي. يكون الجميع بوزن مضارعه المبني للفاعل، بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة، وكسر ما قبل الآخر، وإن لم يكن في المضارع مكسورًا، كـ «مُتَدَحْرِج» و «متضارِب»؛ وربَّما كُسِر ميم «مُفْعِل» إتباعًا للعين، أو تضمّ عينه إتباعًا للمِيم، قالوا في «مُنتِن»: «مِنْتِن» و «مُنْتُن»؛ وربَّما استغني عن «مُفعِل» بـ «فاعِل»، نحو: «أعشبَ» فهو «عاشب»، و «أوْرَسَ»[٥] فهو «وارس»، و «أيْفَعَ» فهو «يافع». ومنه قوله تعالى: ﴿وأرسلنا الرياح لَواقِح﴾[٦]، على بعض التأويلات[٧].

---

(١) هود: ١٢.
(٢) الشازب: الضامر، وكذلك المقوِّر.
(٣) قوله: «لكان شيئًا» جواب قوله: «لو قال إنّهم...».
(٤) أي: الأوزان المتفرّعة منه.
(٥) أورس المكان: أنبت الورْس، وهو نبات أصفر. (لسان العرب ٦/ ٢٥٤ (ورس)).
(٦) الحجر: ٢٢.
(٧) وهو أنّه جمع «مُلقِحة» على غير القياس. وقيل: إنّه جمع «لاقحة» على القياس.

وقد استُغني عن «مُفْعِل» بكسر العين بـ «مُفْعَل» بفتحها في نحو: «أَسْهَبَ» فهو «مُسْهَب»، و «أَحْصَنَ» فهو «مُحْصَن»، و «أَلْفَج»، أي: أَفْلَس، فهو «مُلْفَج».

قالوا: وقد جاء «فاعِل» بمعنى «مَفْعول»، نحو: ﴿**ماء دافق**﴾[1]، أي: ماء مدفوق، و ﴿**عيشة راضية**﴾[2]، أي: مرضية. والأولى أن يكونا على النسب، كـ «نابل» و «ناشب»، إذ لا يلزم أن يكون فاعل الذي بمعنى النسب مما لا فعل له، كـ «نابل»، بل يجوز أيضًا كونه مما جاء منه الفعل، فيشترك النسب واسم الفاعل في اللفظ[3].

وكذا قيل: يكون اسم الفاعل بوزن المفعول؛ كقوله تعالى: ﴿**إنّه كان وعدُه مَأْتِيًا**﴾[4]، أي: آتيًا، والأَولى أنه من «أَتيت الأمر»، أي: فعلته، فالمعنى: أنه كان وعده مفعولاً، كما في الآية الأخرى.

* * *

٢ ـ عمل اسم الفاعل

قال ابن الحاجب:

ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال أو الاستقبال، والاعتماد على صاحبه، أو الهمزة، أو «ما». فإن كان للماضي، وجبت الإضافة معنًى، خلافًا للكسائي، وإن كان معمولٌ آخر فبفعل مقدَّر، نحو: «زيد معطي عمرو درهمًا أمس»، فإن دخلت اللام، مثل: «مررت بالضارب أبوه زيدًا أمس»، استوى الجميع.

* * *

قال الرضيّ:

إنما اشترط فيه الحال أو الاستقبال للعمل في المفعول، لا في الفاعل، كما ذكرنا في باب الإضافة، أنه لا يحتاج في الرفع إلى شرط زمان، وإنما اشترط أحد الزمانين لتتم مشابهته للفعل لفظًا ومعنًى، لأنه إذا كان بمعنى الماضي شابهه معنًى لا لفظًا، لأنه لا يوازنه مستمرًا، وقد ذكرنا في باب الإضافة أنه لا يحتاج للرفع إلى شرط زمان، وقد ذكرنا هناك كثيرًا من أحكامه المحتاج إليها ههنا فليرجع إليه.

* * *

قوله: «والاعتماد على صاحبه»، اعلم أن اسمي الفاعل والمفعول، مع مشابهتهما للفعل لفظًا ومعنى، لا يجوز أن يعملا في الفاعل والمفعول ابتداءً

---

(١) الطارق: ٦.

(٢) الحاقة: ٢١؛ والقارعة: ٧.

(٣) ويفرَّق بينهما بالقرائن.

(٤) مريم: ٦١.

كالفعل، لأن طلبهما لهما، والعمل فيهما، على خلاف وضعهما، لأنهما وضعا، على ما ذكرنا، للذات المتصفة بالمصدر، إمَّا قائمًا بها كما في اسم الفاعل، أو واقعًا عليها، كما في اسم المفعول. والذات التي حالها كذا، لا تقتضي لا فاعلاً، ولا مفعولاً، فاشترط للعمل إمَّا تقوِّيهما بذكر ما وضعا محتاجين إليه، وهو ما يخصصهما، كـ «رجل ضارب» أو «مضروب»، بخلاف الآلة والموضع والزمان، كـ «المِضرَب» و «المَضْرِب»، فإنها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المختصة بما بعينها قبلُ؛ وإمَّا وقوعهما بعد حرف هو بالفعل أولى كحرفي الاستفهام والنفي.

ويعني بصاحبه: المبتدأ إمَّا في الحال، نحو: «زيد ضارب أخواه»، أو في الأصل، نحو: «كان زيد ضاربًا أخواه»، و «ظننتك ضاربًا أخواك»، و «إنّ زيدًا ذاهب غلاماه»؛ والموصوف نحو: «جاءني رجل ضارب زيدًا»؛ وذا الحال، نحو: «جاءني زيد راكبًا جملاً».

قال المصنف: إنما اشترط الاعتماد، على صاحبه لأنه في أصل الوضع، وصف، فإذا أظهرت صاحبه قبله، تقوَّى واستظهر به لبقائه على أصل وضعه، فيقدر حينئذ على العَمَل؛ وقال ابن مالك: وهو، حالَ كونه خبرًا للمبتدأ، أو حالاً أيضًا، معتمدٌ على الموصوف، لكنه مقدَّر. وفيه تكلّف ولا سيَّما في الحال فإنّ مجيء الحال جامدًا موصوفًا بالمشتق، كقوله تعالى: ﴿**إنَّا أنزلناه قرآنًا عَربيًا**﴾[1]، قليل، وهو الذي يسمَّى بالحال الموطِّئة.

* * *

قوله: «أو الهمزة، أو «ما»»؛ هذا هو الثاني؛ والأَولى، كما قال الجزولي، حرف الاستفهام أو حرف النفي، ليشمل نحو: «هل ضارب الزيدان»؟ و «لا ضارب أخواك»، و «لا مضروب أبواك»، و «لا ضاربًا زيدًا»، و «إن قائم أبواك».

وقد يكون النفي غير ظاهر، بل هو مؤوَّل به، نحو: «إنّما قائم الزيدان»، أي: ما قائم إلا الزيدان، ويقدر الاستفهام أيضًا، نحو: «قائم الزيدان أم قاعدان»؟

والأخفش يجوِّز عملَه من غير اعتماد على شيء من الأشياء المذكورة، نحو: «قائم الزيدان»، كما مرَّ في باب المبتدأ.

* * *

قوله: «وإن كان للماضي، وجبت الإضافة معنًى»، يعني يجب أن يضاف إلى

---

(١) يوسف: ٢.

ما يجيء بعده مما يكون في المعنى مفعولاً، نحو: «ضارب زيد أمس»، وتكون إضافته معنوية، هذا إن جاء بعده ذلك، وإلاّ جاز ألاّ يضاف، نحو: «هذا ضاربٌ أمس»، ويَرفع مع كونه ماضيًا كما تكرَّر ذكره، ولا يَنصب إلا الظرف أو الجار والمجرور، نحو: «زيد ضاربٌ أمس بالسوط»، لأنه يكفيهما رائحة الفعل، فيعمل فيهما اتفاقًا.

وأجاز الكسائي أن يعمل بمعنى الماضي مطلقًا، كما يعمل بمعنى الحال، والاستقبال، سواء[١]، وتمسَّك بجواز نحو: «زيد معطي عمرو أمس درهمًا»، و «ظانٌّ زيد أمس كريمًا». قال تعالى: ﴿وجاعلُ الليلِ سَكنًا﴾[٢]. قال السيرافي: إن الأجود ههنا أن يقال: إنما نَصب اسمُ الفاعل المفعولَ الثاني ضرورةً حيث لم يمكن الإضافة إليه، لأنه أضيف إلى المفعول الأول، فاكتفى في الإعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل. قال: ولا يجوز الإعمال من دون مثل هذه الضرورة، ولهذا لم يُوجد عاملاً في المفعول الأول في موضع من المواضع مع كثرة دَوْره في الكلام.

وقال أبو علي، وجماعة معه: بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كأنه لمَّا قال: «مُعطي زيد»، قيل: «وما أَعْطَى»؟ قال: درهمًا، أي: أعطاه درهمًا؛ كقوله في الفاعل [من الطويل]:

لِيُبْكَ يزيدُ ضارعٌ لخصومة[٣]

فيتخلَّص بهذا التأويل من الاضطرار إلى إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي.

قال الأندلسيّ ردًا على الفارسيّ: لا يستقيم ذلك في مثل: «هذا ظانُّ زيدٍ أمس قائمًا»، للزوم حذف أحد مفعولي «ظانّ»؛ وللفارسيّ أن يرتكب جواز ذلك مع القرينة، وإن كان قليلاً، كما يجيء في أفعال القلوب.

ويُضعف مذهبَ السيرافي قولهم: «هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ وعَمْرًا»، إذ لا اضطرار ههنا إلى نصب «عَمْرًا»، لأن حمل التابع على إعراب المتبوع الظاهر أولى.

ولا استدلال للكسائي في قوله تعالى: ﴿وكلبُهم باسطٌ ذِراعيه﴾[٤]؛ لأنه حكاية الحال الماضية. قال الأندلسي: معنى حكاية الحال أن تقدر نفسك، كأنك موجود في ذلك الزمان، أو تقدّر ذلك الزمان كأنه موجود الآن، ولا يريدون به أن

---

(١) أي: الأمران سواء.

(٢) الأنعام: ٩٦ . وهذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر. انظر: البحر المحيط ١٨٦/٤؛ وتفسير الطبري ٥٥٦/١١؛ والنشر في القراءات العشر ٢٦٠/٢؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢٩٨/٢ .

(٣) تقدّم بالرقم ٤٥.

(٤) الكهف: ١٨.

اللفظ الذي في ذلك الزمان محكيّ الآن على ما تُلفِّظ به، كما في قوله: «دعنا من تمرتان»، بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة حينئذ، لا الألفاظ.

قال جار الله، ونعم ما قال: معنى حكاية الحال أن يقدَّر أنَّ ذلك الفعل الماضي واقع في حال التكلم، كما في قوله تعالى: ﴿**فلِمَ تقتلون أنبياء الله مِن قبلُ**﴾[1]؛ وإنما يُفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب، كأنك تحضره للمخاطب، وتصوِّره له ليتعجب منه، تقول: «رأيت الأسد، فآخُذُ السيفَ فأقتله».

فإذا تقرَّر أنه لا يعمل بمعنى الماضي، ثبت أن إضافته معنوية، يتعرَّف إذا أضيف إلى المعرفة، نحو: «مررت بزيد ضاربك أمس»، وأمَّا اسم الفاعل بمعنى الاستمرار، فقد تقدم شرحه في باب الإضافة.

* * *

قوله: «فإن دخل اللام استوى الجميع»، أي: عمِل بمعنى الماضي والحال والاستقبال.

وقال أبو علي، في كتاب الشعر، والرماني: إن اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل إلاّ إذا كان ماضيًا، نحو: «الضارب زيدًا أمس: عمرو». ولم يوجد في كلامهم عاملاً إلاّ ومعناه المعنيّ، ولعلّ ذلك لأن المجرَّد من اللام، لم يكن يعمل بمعنى الماضي، فُتُوسِّل إلى إعماله بمعناه، باللام، وإن لم يكن مع اللام اسم فاعل حقيقة، بل هو فِعل في صورة الاسم كما قد تكرَّر ذكره. ونقل ابن الدَّهان ذلك أيضًا، عن سيبويه، ولم يصرِّح سيبويه بذلك، بل قال: «الضارب زيدًا»، بمعنى: ضرب. ويحتمل تفسيره بذلك، أي: إنه إذا عمِل بمعنى الماضي فالأَولى جواز عمله بمعنى الحال والاستقبال، إذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما.

وجوَّز المبرِّد وغيره عملَه بمعنى الماضي والحال والاستقبال، واستدلّوا بقوله [من البسيط]:

٥٨٦ ـ فَبِتُّ والهمُّ تغشاني طوارِقُهُ ... من خوفِ رِحْلةِ بَينِ الظَّاعنينَ غدا

---

(١) البقرة: ٩١.

٥٨٦ ـ **التخريج**: البيت لجرير في خزانة الأدب ٨/ ١٣٩؛ ولم أقع عليه في ديوانه.

اللغة: بتُّ (هنا): فعل تام بمعنى نمتُ. غَشيَه يغشاه: جاءه. الطوارق (هنا): الدواهي. الرِّحلة: اسم مصدر بمعنى الارتحال، والبين: البعد والفراق. الظاعنون: الذاهبون.

المعنى: يريد أنّه نام وهو تُساوره مخافة رحيل الأحبة غدًا، ومخافة مفارقتهم.

الإعراب: «**فبتّ**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «بتُّ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، وتاء الفاعل: محلها الرفع. «**والهم**»: الواو: حالية، «الهمُّ»: مبتدأ. «**تغشاني**»: فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة=

ويحتمل انتصاب «غدًا» بـ «رحلة»، و «بَيْن»، وبـ «الظاعنين». والاستدلال بالمحتمل ضعيف مع أن كلامَنا فيما ينصب مفعولاً به، والظرف يكفيه رائحة الفعل.

وإنّما عمِل ذو اللام مطلقًا، لكونه في الحقيقة فعلاً، وقال الأخفش: إنما نَصَب ذو اللام بمعنى الماضي تشبيهًا للمنصوب بالمفعول، لا لأنه مفعول به، كما في «زيد الحسن الوجهَ»؛ وضعفُ ما قال ظاهر.

ونُقل عن المازني أن انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدَّر؛ وإنما ارتكب ذلك لأن اللام عنده ليس بموصول، كما مرَّ في الموصولات، فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلاً.

واعلمْ أنه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعدِّيَين إلى المفعول به بأنفسهما أن يعمدا باللام، نحو: «أنا ضارب لزيد»، و «أعجبني ضربك لزيد»، وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل، كما يجوز أن يُعمد الفعل باللام إذا تقدم عليه المنصوب؛ كقوله تعالى: ﴿**إن كنتم للرؤيا تَعْبُرون**﴾[1]، وقولك: «لزيد ضربت». واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر، لإفادتها التخصيص المناب لتعلّق الفعل بالمفعول؛ وعَمدُ ما كان من نحو: «علمَ»، و «عرف»، و «دري»، و «جهل»، بالباء لا غير، نحو: «أنا عالم به»، لجواز زيادتها مع أفعالها، أيضًا؛ كما يجيء.

٣ ـ صِيَغ المبالغة

قال ابن الحاجب:

وما وُضع منه للمبالغة، كـ «ضرَّاب»، و «ضَرُوب»، و «مِضْراب»، و «علِيم»، و «حَذِر»، مثله، والمثنى والمجموع مثله.

* * *

= على الألف، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به محله النصب. «**طوارقُه**»: فاعل مرفوع بالفتحة، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**من خوفِ**»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «تغشاني». «**رحلةٍ**»: مضاف إليه، وكذلك «**بين**»، و «**الظاعنين**». «**غدًا**»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلّق بـ «رحلة» أو «بين» أو «الظاعنين».
جملة «بتُّ»: بحسب الفاء. وجملة «الهم تغشاني»: حالية محلها النصب. وجملة «تغشاني»: في محلّ رفع خبر «الهم».
الشاهد فيه قوله: أنَّ «غدًا» يحتمل أن يكون منصوبًا بـ «رحلة» أو «بين» أو «الظاعنين»، فلا يتم ما ادَّعاه المبرّد من جَواز عمل اسم الفاعل الماضي. مع أنَّ الكلام في اسم الفاعل الذي ينصب مفعولاً به لا ظرفًا.

(١) يوسف: ٤٣.

قال الرضيّ:

أبنية المبالغة العاملة اتفاقًا من البصريين: ثلاثة. وهذه الثلاثة مما حوّل إليها أسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة، قال [من الطويل]:

٥٨٧ - فيا لرزامٍ رشِّحوا بي مُقَدَّمًا   على الحَرْبِ خوَّاضًا إليها الكتائبا

وفي كلامهم «إنه لمنحار بوائكها»، أي: سِمانها، وقال [من الطويل]:

ضَرُوب بنَصْلِ السَّيفِ سوقَ سمانها   إذا عَدِموا زادًا فإنَّكَ عاقرُ[1]

ورُبَّما بُني «فَعَّال» و «مِفْعال» و «فَعُول»، و «أَفْعَل»، نحو: «حَسَّاس» و «درَّاك»، من «أحسَّ» و «أَدْرَكَ»، وقال [من البسيط]:

٥٨٨ - شُمٌّ مهاوينَ أبدانَ الجَزُورِ مخا   ميصِ العشيّاتِ، لا خورٍ ولا قزمِ

---

٥٨٧ - **التخريج**: البيت لسعد بن ناشب في خزانة الأدب ٨/ ١٤٠، ١٤١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/ ٧٢؛ والشعر والشعراء ص ٧٠٠؛ ولسان العرب ١/ ٧١١ (كرب)؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٧٢؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٢١٩.

اللغة: رشّحوا بي: اجعلوا مني. رزام: قبيلة الشاعر.

المعنى: يطلب الشاعر إلى قبيلته أن تتخذ منه بطلاً شجاعًا لا يخشى خوض المعارك.

الإعراب: **«فيا»**: الفاء: استئنافية، «يا»: حرف نداء. **«لرَزام»**: جار ومجرور متعلقان بـ «يا»، أو بالفعل الذي نابت عنه. **«رشّحوا»**: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: **فاعل**، والألف: فارقة. **«بي»**: جار ومجرور متعلقان بـ «رشّحوا». **«مقدمًا»**: مفعول به. **«على الحرب»**: جار ومجرور متعلقان بـ «مقدمًا»، وروي: إلى **الحرب**، والجار والمجرور هنا أيضًا متعلقان بـ «مقدّمًا». **«خَوّاضًا»**: صفة لـ «مقدّمًا» منصوبة مثله. **«إليها»**: جار ومجرور متعلقان بـ «خَوّاضًا». **«الكتائب»**: مفعول به لمبالغة اسم الفاعل «خَوّاضًا» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «يالرزام»: جملة استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «رشّحوا».

الشاهد فيه قوله: أن «خَوّاضًا» صيغة مبالغة، حُوّل من اسم الفاعل الثلاثي، وهو «خائض».

(١) تقدم بالرقم ٢٨٣.

٥٨٨ - **التخريج**: البيت للكميت بن زيد في ديوانه ٢/ ١٠٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٥٠، ١٥٨؛ وللكميت (بدون تحديد) في شرح المفصل ٦/ ٧٤، ٧٦؛ ولسان العرب ١٣/ ٤٣٩ (هون)؛ وللكميت بن معروف في المقاصد النحوية ٣/ ٥٦٩؛ ولابن مقبل في شرح أبيات سيبويه ١/ ٢١٥؛ وللكميت بن زيد، أو للكميت بن معروف، أو لابن مقبل في الدرر ٥/ ٢٧٥؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٣؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ١/ ٣٩٦؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٤٧٠؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

اللغة: الشم: جمع أشم وهو السيّد مرتفع قصبة الأنف. المهاوين: جمع مِهوان وهو الذي يبذل النوق وينحرها. أبدان: جمع بدنة وهي الناقة المسمّنة المعدّة للنحر، وكذلك الجزور، وجمعه جزر. المخاميص: جمع مخماص وهو الشديد الجوع. الخور: جمع أخور وهو الضعيف. القزم: رذال الناس، يقال للمذكّر والمؤنث والمفرد والجمع.

المعنى: هم سادة كرماء يقدّمون للضيف أحسن ما عندهم، وقد يؤخرون العشاء حتى يجوعون في انتظار الضيف المحتمل، وهم ليسوا ضعافًا ولا من رذال الناس.

=

جمع «مِهوان»، من «أهان».

قال سيبويه[1]: «فاعِل» إذا حوِّل إلى «فَعِيل»، أو «فَعِل»، عمل أيضًا، وأنشد [من البسيط]:

٥٨٩ ـ حَتَّى شآها كَليلٌ مَوْهِنًا عَملٌ باتَتْ طِرابًا وباتَ الليلَ لم يَنَمِ

فـ «كليل»: مبالغة «كالّ»، يعني البرق، و «شآها»، أي: ساقها، والضمير للأُتن ومنع ذلك غير سيبويه، وقالوا: إنّ «موهنًا» ظرف لِـ «شآها»، لأن «كليل» لازم، ولو كان لـ «كليل»، أيضًا، فلا استدلال فيه، لأنه ظرف يكفيه رائحة الفعل. واعتذر له بأن «كليل» بمعنى مُكِلّ، فـ «مَوْهنًا» مفعوله

= **الإعراب**: **«شم»**: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة، تقدّم الموصوف في بيت سابق. **«مهاوين»**: صفة (مجلس) مجرورة بالفتحة عوضًا عن الكسرة لأنها ممنوعة من الصرف. **«أبدان»**: مفعول به منصوب بالفتحة، لاسم المبالغة (مهاوين). **«الجزور»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«مخاميص»**: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة. **«العشيات»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة. **«لا خور»**: «لا»: حرف للنفي، «خور»: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة. **«ولا قزم»**: الواو: للعطف، «لا»: لتوكيد النفي، «قزم»: صفة (مجلس) مجرورة بالكسرة.

الشاهد فيه: أنّ «مهاوين» جمع «مهوان» من الفعل «أهان»، وبناء «مِفْعال» من «أَفْعَل» قليل نادر، والكثير من «فَعَل».

(1) الكتاب ١/ ١١٠ ـ ١١٣.

٥٨٩ ـ **التخريج**: البيت لساعدة بن جؤية الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٤؛ وشرح أشعار الهذليين ٣/ ١١٢٩؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٢، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١١٤؛ ولسان العرب ١١/ ٤٧٥، ٤٧٧ (عمل)، ١٤/ ٤١٨ (شأي)؛ والمنصف ٣/ ٧٦؛ وللهذلي في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق)؛ وبلا نسبة في المقتضب ٢/ ١١٥؛ والمقرب ١/ ١٢٨.

اللغة: شآها: دفعها وساقها. الكليل: الضعيف المتعب. المَوْهِن: منتصف الليل. طرابًا: جمع طَرِبَة وهي المشتاقة.

المعنى: إن السحاب يمشي تعبًا يدفعه الريح طورًا ويزجره البرق طورًا، والمطر يهطل لم يتوقف طيلة الليل.

الإعراب: **«حتى»**: حرف غاية وجر. **«شآها»**: فعل ماض مبني على الفتحة المقدرة على الألف للتعذر، و«ها»: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والمصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل بعدها في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. **«كليل»**: فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة. **«موهنًا»**: مفعول فيه ظرف زمان متعلق باسم الفاعل «كليل». **«عمل»**: صفة مرفوعة بالضمة الظاهرة. **«باتت»**: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، والتاء: للتأنيث، واسمها ضمير مستتر جوازًا تقديره: هي. **«طرابًا»**: خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة. **«وبات»**: الواو: عاطفة، «بات»: فعل ماض ناقص مبني على الفتحة الظاهرة، واسمها ضمير مستتر تقديره: هو. **«الليل»**: مفعول فيه ظرف زمان منصوب بالفتحة. **«لم ينم»**: «لم»: حرف نفي وقلب وجزم، «ينم»: فعل مضارع مجزوم، وحرّك بالكسر لضرورة الشعر، والفاعل ضمير مستتر جوازًا تقديره: هو.

جملة «باتت طرابًا»: استئنافية لا محل لها. وجملة «بات الليل لم ينم»: استئنافية لا محل لها. وجملة «لم ينم»: في محل نصب خبر (بات).

الشاهد فيه قوله: «كليلٌ موهنًا» حيث عمل «كليل» في قوله «موهنًا» إذ «كليل» مبالغة «كالّ»، وإذا حوّل «فاعل» إلى «فعيل» فإنه يعمل.

على المجاز، كما يقال: «أتعبت يومَك»، فـ «فعيل»، إذن، مبالغة «مُفْعِل».

قلت: لا استدلال بالمحتمل، ولا سيّما إذا كان بعيدًا واستدلّ سيبويه على عمَل «فَعِل»، بقوله [من الكامل]:

٥٩٠ ـ حَذِرٌ أُمُورًا ما تُخافُ، وآمِنٌ   ما ليس مُنْجِيَهُ مِنَ الأَقْدارِ

ومنعه غيره، وقال إن البيت مصنوع. يروى عن اللاحقي [أنه قال:] إنّ سيبويه سألني عن شاهد في تعدّي «فَعِل»، فعملت له هذا البيت.

أمّا إذا لم يكن «فَعيل» و «فَعِل» ممّا حُوِّل إليه اسم الفاعل، كـ «ظَريف»، و «كريم»، و «طَبِن»[1]، و «فَطِن»، فلا خلاف في أنهما لا ينصبان، إذ كلامُنا في أبنية المبالغة، لا في الصفات المشبهة.

وقد جاء «فَعِيل» مبالغة «مُفْعِل»، كقوله تعالى: ﴿**عذاب أليم**﴾[2]، على رأي، وقوله [من الوافر]:

٥٩١ ـ أمِنْ رَيْحانَةَ الدَّاعي السَّميعُ   يُؤرِّقُني وأَصْحابي هُجوعُ

---

٥٩٠ ـ التخريج: البيت لأبان اللاحقي في خزانة الأدب ٨/ ١٦٩؛ ولأبي يحيى اللاحقي في المقاصد النحوية ٣/ ٥٤٣؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ١٥٧؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٤٠٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٢؛ وشرح المفصل ٦/ ٧١، ٧٣؛ والكتاب ١/ ١١٣؛ ولسان العرب ٤/ ١٧٦ (حذر)؛ والمقتضب ٢/ ١١٦.

المعنى: يصف الشاعر إنسانًا جاهلاً بقوله إنّه يحذر ما لا ينبغي الحذر منه، ويأمن ما لا ينبغي أن يؤمن.

الإعراب: «**حذر**»: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو. «**أمورًا**»: مفعول به. «**ما**»: نافية. «**تخاف**»: فعل مضارع للمجهول مرفوع بالضمّة، ونائب فاعله ضمير مستتر تقديره: هي. «**وآمن**»: الواو: حرف عطف، «آمن»: معطوف على «حذر» مرفوع. «**ما**»: اسم موصول في محلّ نصب مفعول به لـ «آمن». «**ليس**»: فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر تقديره: هو. «**منجيه**»: خبر «ليس» منصوب بالفتحة، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**من الأقدار**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «منجيه».

جملة «... حذر»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «ما تخاف»: في محل نصب نعت «أمورًا». وجملة «ليس منجيه»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «حذر أمورًا» حيث عملت صيغة المبالغة «حذر» عمل فعلها، فنصبت مفعولاً به «أمورًا».

(١) الطبن: الحاذق الفَطِن. (لسان العرب ١٣/ ٢٦٣ (طبن)).

(٢) البقرة: ١٠.

٥٩١ ـ التخريج: البيت لعمرو بن معديكرب في ديوانه ص ١٤٠؛ والأصمعيات ص ١٧٢؛ والأغاني ١٠/ ٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٧٨، ١٧٩، ١٨١، ١٨٢، ١٨٧، ١١/ ١١٩؛ وسمط اللآلي ص ٤٠؛ والشعر والشعراء ١/ ٣٧٩؛ ولسان العرب ٨/ ١٦٤ (سمع)؛ وبلا نسبة في لسان العرب ١٠/ ١٠ (أنق).

اللغة: ريحانة: مطلّقَةُ الشاعر، وقيل: أخته. الداعي: المنادي. السميع: المُسْمِع. يؤرّقني: يحول بيني وبين النوم. هجوع: نائمون.

المعنى: يتساءل الشاعر متمنيًا أن يكون هذا الهاتف صوت هذه المرأة، ذلك الصوت الذي يؤرّقه بينما أصحابه يغطّون في نوم عميق.

=

وأمّا «الفَعيل» بمعنى «المُفاعِل»، كـ «الجليس» و «الحليف»، فليس للمبالغة، فلا يعمل اتفاقًا.

وعند الكوفيين، لا يعمل شيء من أبنية المبالغة، لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعلَ، وإن جاء بعدها منصوب، فهو، عندهم بفعل مقدَّر.

وقال البصريون: إنما تعمل مع فوات الشبه اللفظيّ، لجبر المبالغة في المعنى ذلك النقصان. وأيضًا، فإنها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل، فلا تقصر عن الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل، ومن ثَمَّة لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال كما لم يشترط ذلك في الصفة المشبهة.

وقال ابن بابشاذ: لا تعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل؛ والأبيات المنشَدة ظاهرة في كونها للإطلاق المفيد للاستمرار.

ويعمل مثنى المبالغة ومجموعها، صحيحًا كان أو مُكسَّرًا، قال [من الرمل]:

٥٩٢ ـ ثـمّ زادوا أنّـهُـمْ فـي قـومِـهِـمْ غُــفُــرٌ ذنْــبَــهُــمُ غــيــرُ فُــخُــرْ

= **الإعراب**: الهمزة: حرف استفهام. «**من ريحانة**»: جار ومجرور بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف متعلقان بخبر مقدّم محذوف. «**الداعي**»: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة على الياء للثقل. «**السميعُ**»: صفة لـ «الداعي» مرفوعة بالضمّة. «**يؤرّقني**»: فعل مضارع مرفوع، والنون: للوقاية، وياء المتكلم: مفعول به، والفاعل مستتر تقديره: هو. «**وأصحابي**»: الواو: حالية، «أصحابي»: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: مضاف إليه محله الجر. «**هجوع**»: خبر مرفوع بالضمة.

جملة «أمن ريحانة الداعي»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «يورّقني»: حال من «الداعي» محلها النصب. وجملة «أصحابي هجوع»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: أن «فعيلاً» قد جاء مبالغة لـ «مُفْعِل» عند الجمهور، وذلك في قوله «سميع» فهو بمعنى «مُسْمِع».

٥٩٢ ـ **التخريج**: البيت لطرفة بن العبد في ديوانه ص ٥٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ١٨٨؛ والدرر ٥/ ٢٧٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٦٨؛ وشرح التصريح ٢/ ٦٩؛ وشرح عمدة الحافظ ص ٦٨٢؛ وشرح المفصّل ٦/ ٧٤، ٧٥؛ والكتاب ١/ ١١٣؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٤٨؛ ونوادر أبي زيد ص ١٠؛ وبلا نسبة في أمالي ابن الحاجب ص ٣٥٧؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣؛ وشرح ابن عقيل ص ٤٢٦؛ وهمع الهوامع ٢/ ٩٧.

اللغة: الغفر: ج الغفور، وهو الذي يتغاضى عن الذنب، ويعفو عنه. الفخر: ج الفخور، وهو المعتدّ بنفسه، المتباهي.

المعنى: إنهم فضلاً عن قوّتهم وقدرتهم يغفرون ذنوب المسيئين دون أن يتملّكهم الغرور، ويعصف بهم التكبّر.

الإعراب: «**ثم**»: حرف عطف. «**زادوا**»: فعل ماض، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والألف: فارقة. «**أنهم**»: حرف مشبّه بالفعل، و «هم»: ضمير في محلّ نصب اسم «أنّ». «**في قومهم**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من اسم «أنّ»، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**غفر**»: خبر «أنّ» مرفوع. «**ذنبهم**»: مفعول به لـ «غفر»، وهو مضاف، و «هم»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، والمصدر المؤول من «أنّ» ومعموليها في محل جر بحرف جرّ مقدّر، والجار والمجرور متعلقان بالفعل «زادوا». «**غير**»: خبر ثانٍ لـ «أنّ» مرفوع، وهو مضاف. «**فخر**»: مضاف إليه مجرور، وسكّن للضرورة الشعريّة. =

وتقديم منصوب أبنية المبالغة عليها جائز، كما في اسم الفاعل؛ ومنعه الفرّاء، لضعفها، وهذا دليل على أن العمل لها عنده.

***

قوله: «والمثنى والمجموع مثله»، أي: يعملان عمل اسم الفاعل؛ أمَّا المثنى وجمعًا السلامة فظاهرة، لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل يشابه الفعل.

وأمَّا جمع المكسَّر، فلكونه فرع الواحد، قال [من الكامل]:

٥٩٣ ـ مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عواقِدٌ حُبُكَ النطاقِ فَشَبَّ غيرَ مُهَبَّلِ

٤ ـ حذف النون من اسم الفاعل المجموع

قال ابن الحاجب:

ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفًا.

= جملة «زادوا»: معطوفة على جملة سابقة.

الشاهد فيه قوله: «غفر ذنبهم» حيث أعمل صيغة المبالغة «غفر» إعمال مفرده «غفور» الذي يعمل عمل فعله، فنصب المفعول «ذنب»، وقد اعتمدت صيغة المبالغة على مخبر عنه مذكور، وهو اسم «أنّ».

٥٩٣ ـ **التخريج**: البيت لأبي كبير الهذلي في خزانة الأدب ٨/ ١٩٢، ١٩٣، ١٩٤؛ وشرح أشعار الهذليين ص ١٠٧٢؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥؛ وشرح شواهد المغني ١/ ٢٢٧، ٢/ ٩٦٣؛ وشرح المفصل ٦/ ٧٤؛ والشعر والشعراء ٢/ ٦٧٥؛ والكتاب ١/ ١٠٩؛ ولسان العرب ١١/ ٦٨٨ (هبل)؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٥٨؛ وبلا نسبة في رصف المباني ص ٣٥٦؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٨٦.

اللغة: حملن: الضمير يعود إلى النساء وإن لم يجر لهن ذكر. الحُبُك: الطرائق. النطاق: الإزار، ما تشدّ المرأة به وسطها. شَبَّ: قوي وترعرع. المُهبَّل: المدعو عليه بالهبل وهو الثكل، وقيل: هو المعتوه الذي لا يتماسك.

المعنى: إن هذا الفتى من الفتيان الذين حملت أمهاتهم بهم وهن غير مستعدات للفراش فنشأ محمودًا مرضيًّا.

الإعراب: «**ممن**»: «من»: حرف جر، «مَنْ»: اسم موصول مبني على السكون في محل جر بحرف الجر، والجار والمجرور متعلقان بلفظ في بيت سابق. «**حملن**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، والنون: ضمير متصل في محل رفع فاعل. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بالفعل «حملن». «**وهن**»: الواو: حالية، «هن»: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. «**عواقد**»: خبر مرفوع بالضمة الظاهرة. «**حبك**»: مفعول به لاسم الفاعل «عواقد» منصوب بالفتحة. «**النطاق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. «**فشب**»: الفاء: عاطفة، «شب»: فعل ماضٍ مبني على الفتحة الظاهرة، والفاعل: هو. «**غير**»: حال منصوبة بالفتحة. «**مهبّل**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

جملة «حملن»: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. وجملة «شب»: معطوفة على الجملة السابقة لا محل لها من الإعراب. وجملة «هن عواقد»: في محل نصب حال. =

قال الرضيّ:

يعني بالتعريف دخول اللام، وبالعمل النصب، كقوله [من المنسرح]:

الحافظو عورةَ العشيرة لا يأتيهم من ورائهم نطفُ[١]

وذلك لأن اللام موصول وقد طالت الصلة بنصب المفعول، فجاز التخفيف بحذف النون، كما حذفت في الموصول في قوله [من الكامل]:

أبني كليبٍ إنَّ عمَّيَّ اللذا قَتَلا الملوكَ وفكَّكا الأغلالا[٢]

وقال [من الطويل]:

وإنَّ الذي حانَتْ بفلجٍ دماؤُهُمْ همُ القومُ كلُّ القومِ يا أمَّ خالدِ[٣]

وأمَّا حذف النون مع الجر، فللإضافة.

ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول: ألاَّ يكونا مصغَّرين ولا موصوفين، لأن التصغير والوصف يخرجانه عن تأويله بالفعل، ولم تخرجهما التثنية والجمع. وجوَّز بعضهم عمل المصغَّر والموصوف قياسًا على المثنى والمجموع، وليس بشيء، لما ذكرنا، وأمَّا قولهم: «أنا مرتحل فسُويِّرٌ فرسخًا»[٤]، فإنما جاز لكون المعمول ظرفًا، ويكفيه رائحة الفعل.

واعلمْ أنه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف إلى مفعوله عنه بظرف، قال [من الطويل]:

٥٩٤ ـ وكرَّارُ خَلفَ المُجْحَرينَ جَوادِهِ إذا لم يُحامِ دونَ أُنْثَى حَليلُها

= **الشاهد فيه قوله**: «عواقد» حيث عملت عمل مفردها «عاقدة» فنصبت الاسم بعدها.

(١) تقدّم بالرقم ٢٨٩.

(٢) تقدّم بالرقم ٤١١.

(٣) تقدّم بالرقم ٤١٤.

(٤) «سويّر»: تصغير «سائر». «فرسخًا» مفعول به لِـ «سوَيِّر».

٥٩٤ ـ **التخريج**: البيت للأخطل في ديوانه ص ٣٦١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٤؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ١١٤، ١٧١.

اللغة: المُجْحَر: الملجأ إلى الضيق. الحليل: الزوج.

المعنى: إذا فرَّ الرجال عن نسائهم، وأسلموهن للعدو، قاتل هذا الرجل عن قومه جميعًا، وحماهم.

الإعراب: «**وكرَّار**»: الواو: حرف عطف، «كرار»: معطوف بالرفع على اسم مذكور من قبل مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف. «**خَلْف**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق بـ «كرّار». «**المجحرين**»: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض التنوين في الاسم المفرد. «**جواده**»: مضاف إليه مجرور، والهاء: مضاف إليه محله الجر. «**إذا**»: مفعول فيه ظرف زمان، مبني على السكون في محل نصب متعلق بـ «كرار». «**لم**»: حرف نفي وقلب وجزم. «**يحام**»: فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة. «**دون**»: مفعول فيه ظرف مكان منصوب بالفتحة متعلق بـ «يحامي». «**أنثى**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الألف=

أي: كرّار جوادِه. وقد شذّ أيضًا الفصل بالمفعول نحو: «معطِي الدرهمَ عَمْرٍو»، كما جاء في المصدر في نحو قوله تعالى: ﴿قَتْلَ أولادَهم شركائِهم﴾[1].

فإن عطفت على المجرور باسم الفاعل، فإن كان بمعنى الماضي، نحو: «هذا ضاربُ زيدٍ أمس وعمرو»، فالمختار جرّ المعطوف حملاً على اللفظ.

والنصب جائز، لكن بإضمار فعل يفسّره اسم الفاعل وإن لم يعمل ولذلك ضعف. ولا يكون ذلك المقدر إلا ماضيًا، ليوافق المفسر، إلا أن يكون هناك ما يدلّ على خلافه، نحو: «هذا ضارب زيدٍ أمس وعمرًا غدًا».

وإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال، جاز النصب والجر، والحمل على اللفظ أولى، ويبقى هنا الخلاف في أن النصب حملاً على المحل، أو بعامل مقدَّر. فإن كان بعامل مقدَّر، كما هو مذهب سيبويه، فتقدير اسم الفاعل أَولى من تقدير الفعل، ليوافق المقدرُ الظاهرَ، أنشد سيبويه [من البسيط]:

٥٩٥ ـ هَلْ أنتَ باعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا أو عَبْدَ ربٍّ أخا عونِ بنِ مِخْراقِ

***

= للتعذر. «حليلها»: فاعل مرفوع بالضمة، و«ها»: في محل جر بالإضافة.
جملة «لم يحام حليلها»: مضاف إليها محلها الجر.
الشاهد فيه قوله: «وكرار ـ خلفَ المجحرين ـ جوادِهِ» حيث فصل، شذوذًا، بين اسم الفاعل «كرار» المضاف إلى مفعوله «جواده».

(١) الأنعام: ١٣٧؛ وهذه قراءة ابن عامر. وقراءة الجمهور: «قتل أولادِهم شركاؤُهم» انظر: البحر المحيط ٤/ ٢٢٩ ـ ٢٣٠؛ وتفسير الطبري ١٢/ ١٣٧؛ وتفسير القرطبي ٧/ ٩١؛ والكشاف ١/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤؛ والنشر في القراءات العشر ٢/ ٢٦٣؛ ومعجم القراءات القرآنية ٢/ ٣٢١ ـ ٣٢٢.

٥٩٥ ـ **التخريج**: البيت لجابر بن رألان أو لجرير أو لتأبط شرًّا، أو هو مصنوع في خزانة الأدب ٨/ ٢١٥؛ ولجرير بن الخطفى، أو لمجهول، أو هو مصنوع في المقاصد النحويّة ٣/ ٥٦٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٢٥٦؛ والدرر ٦/ ١٩٢؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٩٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٤٤؛ والكتاب ١/ ١٧١؛ والمقتضب ٤/ ١٥١؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٤٥.

اللغة: دينار وعبد ربّ: رجلان.

الإعراب: «**هل**»: حرف استفهام. «**أنت**»: ضمير منفصل مبنيّ في محلّ رفع مبتدأ. «**باعث**»: خبر المبتدأ مرفوع، وهو مضاف. «**دينار**»: مضاف إليه مجرور. «**لحاجتنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «باعث»، وهو مضاف، و «نا»: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أو**»: حرف عطف. «**عبد**»: معطوف على محلّ «دينار»، أو مفعول به لاسم فاعل مقدّر، والتقدير: «باعثٌ عبدَ ربّ»، وهو مضاف. «**ربّ**»: مضاف إليه مجرور. «**أخا**»: نعت «عبد»، أو عطف بيان، وهو مضاف. «**عون**»: مضاف إليه مجرور. «**بن**»: نعت «عون»، وهو مضاف. «**مخراق**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

الشاهد فيه: أن سيبويه أنشده بنصب «عبد رب»، ونصبه بتقدير اسم فاعل أولى من تقدير الفعل.

اسم المفعول

قال ابن الحاجب:

اسم المفعول: ما اشتق من فِعل، لمن وقع عليه. وصيغته من الثلاثي على «مَفعُول» كـ «مَضروب»، ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كـ «مُخرَج»، و «مُستَخرَج». وأمره في العمل والاشتراط، كأمر الفاعل، مثل: «زيد معطي غلامه درهمًا».

* * *

قال الرضيّ:

يعني جَرَى عليه، أو جَرَى مجرى الموقوع عليه، ليدخل فيه نحو: «أوجدت ضربًا»؛ فهو مُوجَد، و «علِمتُ عدمَ خروجك»، فهو معلوم. وسمِّي اسمَ المفعول مع أن اسم المفعول في الحقيقة هو المصدر، إذ المراد المفعول به الضرب، أي: أوقعته عليه، لكنه حذف حرف الجر، فصار الضمير مرفوعًا فاستتر، لأن الجارَّ والمجرور كان مفعولَ ما لم يسمَّ فاعله.

وكان قياسه أن يكون على زنة مضارعه كما في اسم الفاعل، فيقال: «ضرب يَضْرب فهو مُضرَب»، لكنهم لما أداهم حذف الهمزة في باب «أفعَل»، إلى «مُفْعِل»، قصدوا تغيير أحدهما للفرق، فغيّروا الثلاثي، لما ثبت التغيير في أخيه، وهو اسم الفاعل، لأنه، وإن كان في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه، لكن ليس الزيادة في موضع الزيادة في الفاعل، ولا الحركات في أكثرها كحركاته، نحو: «يَنْصرُ» فهو «ناصِر»، و «يَحْمد» فهو «حامد» وأمّا اسم الفاعل من «أَفْعَل»، فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي عين الحركات.

فغيّروه[1] بزيادة الواو، ففتحوا الميم، لئلا يتوالى ضمّتان بعدهما واو، وهو مستثقل قليل، كـ «مُغرود»[2] و «مُلْمُول»[3]، و «عُصْفُور»، فبقي اسم المفعول

---

(١) أي: غيّروا الثلاثيّ.

(٢) المُغرود والمَغرود: من الكمأة. (لسان العرب ٣/ ٣٢٥ (غرد)).

(٣) المُلمول: المِكْحال. (لسان العرب ١١/ ٦٣٢ (ملل)).

من الثلاثي بعد التغيير، كالجاري على الفعل، لأنّ ضمَّة الميم مقدَّرة، والواو في حكم الحرف الناشيء من الإتباع، كقوله [من الطويل]:

[وإنَّني حيثُما يُدْني الهَوى بَصَري مِنْ حيثُما سَلَكُوا،] أدْنُو فأنْظُورُ[١]

وصيغته من جميع الثلاثي على وزن «مَفْعول»، ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه، إلاّ في فتح ما قبل الآخر، لأنه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله، أعني المضارع المبني للمفعول. وقد شذَّ: «أَضعفتُ الشيء»، فهو «مَضْعوف»، أي: جعلته مضاعفًا.

* * *

قوله: «وأمره في العمل والاشتراط كاسم الفاعل»؛ يعني أن حاله في عمله عمل فعله، أي: المضارع المبني للمفعول، كحال اسم الفاعل في عمله عملَ فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل، وحاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه أو حرفي الاستفهام والنفي، كحال اسم الفاعل، فلا وجه لإعادته، فلا يحتاج في عمل الرفع إلى شرط زمان، كما تبيَّن في باب الإضافة. وليس في كلام المتقدّمين ما يدلّ على اشتراط الحال أو الاستقبال في اسم المفعول، لكن المتأخرين كأبي علي ومن بعده، صرَّحوا باشتراط ذلك فيه كما في اسم الفاعل.

ويُبنى اسم المفعول من الفعل المتعدِّي مطلقًا، فإن كان متعدِّيًا إلى واحد، فاسم المفعول يطلق على ذلك الواحد، نحو: «ضربت زيدًا»، فهو «مَضْروب»، وإذا تعدَّى إلى اثنين ليس بمبتدأ وخبر، فهو يطلق على كلّ واحد منهما، نحو: «أعطيتُ زيدًا درهمًا»، فكلّ واحد من «زيد»، و «الدرهم» مُعْطى، وكذا نحو: «أقرأتُ زيدًا الكتاب».

وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبرًا، فاسم المفعول في الحقيقة واقع على مضمون الجملة، أعني مصدر الخبر مضافًا إلى المبتدأ، فالمعلوم في قولك: «علمت زيدًا قائماً»؛ قيام زيد، وكذا في قولك: «جعلتُ زيداً غنيّاً»، المجعول: غِنَى زيد؛ ويصحّ أن يقال للمفعول الأول هنا: مفعول، لكن لا مطلقًا بل بقيد الخبر[٢]، فيقال في «علمت زيدًا قائمًا»: زيد معلوم على صفة القيام، وفي «جعلت زيدًا غنيًّا»: زيد مجعول على صفة الغنى.

وإن كان متعدِّيًا إلى ثلاثة، وقع اسم المفعول على كل واحد من الأول،

---

(١) تقدّم بالرقم ١١.

(٢) أي: بأنّ تقيِّد اسم المفعول بما يُستفاد من الخبر.

ومن مضمون الثاني والثالث، أعني مصدر الثالث مضافًا إلى الثاني؛ ففي قولك: «أعلمتك زيدًا منطلقًا»: المخاطب مُعلَم، وانطلاق زيد، أيضًا، مُعلَم.

فثبت بهذا التقرير أن المفعول به إمَّا أن يكون واحدًا، أو اثنين أولهُما غير ثانيهما، فـ «ضربتُ زيدًا» متعدٍّ إلى واحد، وكذا «علمتُ زيدًا قائمًا» في الحقيقة؛ و «أعطيت زيدًا درهمًا» متعدٍّ إلى مفعولين أوّلهما غير الثاني، وكذا: «أعلمتك زيدًا منطلقًا» في الحقيقة؛ لكنهم لما كان ما هو المفعول حقيقة: مضمون جملة ابتدائية، نصبوهما معًا، وسمَّوا الأول مفعولاً أولَ، والثاني مفعولاً ثانيًا، وفي نحو: «أعلمتك زيدًا فاضلاً»، سمَّوهما ثانيًا وثالثًا، وإنما نصبوهما معًا، لأنّ ما هو المفعول في الحقيقة مضمونهما معًا، لا مضمون أحدهما.

وإن كان الفعل لازمًا، فإن لم يتعدَّ بحرف جرّ، لم يجز بناء اسم المفعول منه، كما لم يجز بناء الفعل المبني للمفعول منه، إذ المسند لا بدَّ له من المسند إليه، فلا يقال: «المذْهوب»، كما لا يقال: «ذُهِب». وإن تعدَّى إلى المجرور، جاز بناء اسم المفعول مسندًا إلى ذلك الجار والمجرور، نحو: «سرت إلى البلد»، فهو مسِيرٌ إليه، و «عدلت عن الطريق»، فهو معدول عنه.

وكذا في متعدٍّ حذف منه ما هو المفعول به وعدِّي بحرف الجر؛ نحو: «رَمَيت عن القوس»، فهي مرميّ عنها، والمرميّ هو السهم.

ومنه قولهم: «اسم المفعول»، أي: اسم المفعول به، والمفعول هو المصدر، كما ذكرنا؛ وإن أسند اللازم إلى الظرف، فلا يطلق عليه إلا مع الحرف، نحو: «سرتُ اليوم فرسخًا»، فـ «اليوم» مميرٌ فيه، وكذا «الفرسخ». وإن أسند إلى المصدر، فلا يطلق اسم المفعول عليه، فلا تقول في «ضُرِب ضربٌ شديد»: إنّ الضرب الشديد مضروب.

ثم إن اسم المفعول، إن أضيف إلى ما هو مفعوله، سواء كان مفعولَ ما لم يسمَّ فاعله، كـ «مُؤَدَّب الخدَّام»، أو لا، نحو: «زيد معطًى درهم غلامُه»، أي: معطًى درهمًا غلامُه، فإضافته غير حقيقية، لأنه مضاف إلى معموله، وإن لم يضف إلى معموله، فإضافته حقيقية، سواء كان المضاف إليه فاعلاً من حيث المعنى، نحو: «زيد مضروب عَمْرٍو»، أو لا، كقولنا: «الحُسين رضي الله عنه قتيل الطفّ، أَخزى الله قاتليه».

* * *

الصفة المشبهة

١ ـ تعريفها

قال ابن الحاجب:

الصفة المشبهة: ما اشتُقَّ من فِعل لازم، لمن قام به على معنى الثبوت.

* * *

قال الرضيّ:

قوله: «من فِعل». أي: مصدر، قوله: «لازم»، يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعدِّيَين. قوله: «لمن قام به»، يخرج اسم المفعول اللازم المعدَّى بحرف الجر، كمعدول عنه، واسم الزمان والمكان والآلة.

* * *

قوله: «على معنى الثبوت»؛ أي: الاستمرار واللزوم، يخرج اسم الفاعل اللازم، كـ «قائم» و «قاعد»، فإنّه مشتق من لازم لمن قام به، لكن على معنى الحدوث، ويخرج عنه نحو: «ضامِر»، و «شازب»، و «طالق»، وإن كان بمعنى الثبوت، لأنه في الأصل للحدوث، وذلك لأن صيغة الفاعل موضوعة للحدوث، والحدوث فيها أغلب. ولهذا اطرد تحويل الصفة المشبهة إلى «فاعِل»، كـ «حاسِن» و «ضائِق» عند قصد النصّ على الحدوث.

والذي أرى أن الصفة المشبهة، كما أنها ليست موضوعة للحدوث في زمان، ليست أيضًا موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة، لأن الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة، ولا دليل فيها عليهما، فليس معنى «حَسَن» في الوضع إلاّ: ذو حُسن، سواء كان في بعض الأزمنة أو في جميع الأزمنة. ولا دليل في اللفظ على أحد القيدين، فهو حقيقة في القدر المشترك بينهما، وهو الاتصاف بالحسن، لكن لما أطلق ذلك، ولم يكن بعض الأزمنة أولى من بعض، ولم يجز نفيه في جميع الأزمنة، لأنك حكمت بثبوته، فلا بدَّ من وقوعه في زمان، كان الظاهر ثبوته في جميع الأزمنة إلى أن تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها، كما تقول: «كان هذا

حسنًا فقَبُح»، أو «سيصير حسنًا»، أو هو الآن حسن فقط، فظهوره في الاستمرار ليس وضعيًا؛ على ما ذكرنا، بل بدليل العقل، وظهوره في الاستمرار عقلاً، هو الذي غرَّه، حتى قال: «مشتقّ لمن قام به على معنى الثبوت».

٢ ـ صِيَغها، وعَمَلها

قال ابن الحاجب:

وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل، على حسب السماع، كـ «حَسَن» و «صَعْب»، و «شديد»؛ وتعمل عملَ فعلها.

* * *

قال الرضيّ:

صيغ الصفة المشبهة ليست بقياسية كاسم الفاعل واسم المفعول، ويجيء في مقدمة التصريف إن شاء الله تعالى.

وقد جاءت من الألوان، والعيوب الظاهرة قياسية، كـ «أسود»، و «أبيض»، و «أَدْعج»، و «أَعْور»، على وزن «أَفعل».

وإنّما عمِلت الصفة المشبَّهة وإن لم توازن صيغها الفعل، ولا كانت للحال والاستقبال، واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظًا ومعنًى كما مرّ؛ لأنها شابهت اسم الفاعل، لأن الصفة ما قام به الحدث المشتق هو منه، فهو بمعنى «ذو» مضافًا إلى مصدره، فـ «حَسَن» بمعنى: ذو حُسْن، كما أن اسم الفاعل، ومنه [ما حوِّل عنها] أعني: حاسنًا، كذلك: محل للحدث المشتق هو منه، فـ «ضارب» بمعنى ذو ضرب، لا فرق بينهما إلا من حيث الحدوث في أحدهما وضعًا، والإطلاق في الآخر كما ذكرنا. وقيل: عمِلت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها تُثنَّى وتُجمع وتؤنَّث، كما أن اسم الفاعل صفة تُثنَّى وتُجمع وتؤنّث. ومِن ثمَّ لم يعمل أفعل التفضيل، لأن أصل استعماله أن يكون معه «مِن»، وما دام معه «مِن» لا يُثنّى ولا يُجمع ولا يُؤنَّث، ولم يقصدوا أن تثنيتها وجمعها وتأنيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتأنيثه، سواء، لأنه لا يطرد ذلك في الألوان والعيوب، لأنك لا تقول: «أبيضون»، و «أبيضة»، كما تقول: «ضاربون» و «ضاربة»، مع عمل «أَفْعَل فَعْلاء» عملَ سائر الصفات المشبهة.

فإن قيل: المشابهة التي ذكرتها أنت، حاصلة في أفعل التفضيل، لأنه يشابه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة، نحو: «طاولته فطُلتُه فأنا طائل»، أي: ذو طول، أي: ذو غلبة عليه بالطول، فـ «أَطْول منك» بمعنى: طائل المبنيّ من باب

المغالبة إلا في معنى الحدوث، كما ذكرت في سائر الصفات المشبهة.

قلت: أوَّلُ ما يقال: إن باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يُبنى منه أفعل التفضيل، ثم إن الذي ورد منه ليس بمعنى أفعل التفضيل، إذ لو كان، لوجب جواز تعدّي الأفعل إلى المفعول بنفسه أو باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة، لأن جميعه متعدٍّ، فكان ينبغي أن يجوز: «أنا أطولُ القومَ»، أو «أَطْولُ للقوم»، كما تقول: «أنا طائلٌ القومَ»، و «أنا طائلٌ للقوم»، نحو: «أنا ضاربٌ زيدًا»، و «أنا ضاربٌ لزيد»؛ ولا يتعدّى أفعل التفضيل إلى مفعوله المغلوب إلاّ بـ «من» الابتدائية، بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة، فعلمنا أنه ليس بمعناه، وإن لزم منه معنى الغَلَبة على مفعوله كما في باب المغالبة، فليس معنى «أطول من القوم»: ذو طول، أو ذو غلبة بالطول، بل معناه: آخذ في الزيادة في الطول من مبدأ القوم بعد مشاركته إيَّاهم فيه؛ ومخالفة تعدِّيه لتعدِّي اسم الفاعل من المغالبة دليل مباينة معناه لمعناه.

وقال المصنف: لم يعمل، لأن المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، إنما كانت تعمل، لمَّا أمكن تقديرها بفعل منها يفيد فائدتها، فتعمل عملَ ذلك الفعل؛ وليس لأفعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم مقامه.

فإن قيل: فعل المغالبة يفيد فائدته، فالجواب ما مرَّ.

* * *

قوله: «وتعمل عملَ فعلها»، يعني من غير شرط زمان من الأزمنة الثلاثة، لأنها موضوعة على معنى الإطلاق، وأمَّا الاعتماد على أحد الأشياء الخمسة، فلا بدَّ منه، لما قلنا في اسم الفاعل، بل هو فيها أَولى لضعفها.

* * *

٣ ـ أحكامها

قال ابن الحاجب:

وتقسيم مسائلها أن تكون الصفة باللام، ومجرَّدة، ومعمولها مضافًا، أو باللام، أو مجرَّدًا عنها، فهذه ستة. والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور؛ صارت ثمانية عشر، فالرفع على الفاعلية، والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة، والجرّ على الإضافة. وتفصيلها: «حسن وجهه» ثلاثة، وكذلك: «حسن الوجه»؛ «حسن وجهٍ»، «الحسن وجهه»، «الحسن الوجه»، «الحسن وجهٍ»؛ اثنان منها ممتنعان: «الحسن وجهه»، و «الحسن

وجهٍ»، واختلف في: «حسن وجهِه»، والبواقي: ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما فيه ضميران حسن، وما لا ضمير فيه قبيح، ومتى رفعت بها، فلا ضمير فيها، فهي كالفعل، وإلا ففيها ضمير الموصوف فتؤنَّث، وتثنَّى وتجمع؛ وأسماء الفاعلين والمفعولين غير المتعدِّين، مثل الصفة في ذلك.

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن الصفة المشبهة إمَّا أن تكون باللام، أو مجرَّدة عنها، وهذه قسمة حاصرة، وإنما لم يقسِّمها بحسب إعرابها في نفسها، لأن ذلك من أحكام إعراب الصفات، وقد تقدم ذلك في باب النعت، والكلام ههنا في عملها، لا في إيرادها في نفسها.

ثم معمولها المذكور بعدها، إمَّا أن يكون مضافًا، أو مع اللام، أو مجرَّدًا عنهما، وهذه أيضًا قسمة حاصرة، صارت ستة أقسام: الصفة باللام، مع الثلاثة من أقسام المعمول، والصفة مجردة مع تلك الثلاثة، ثم المعمول في كل واحد من هذه الأقسام الستة إمَّا مرفوع أو منصوب أو مجرور؛ صارت ثمانية عشر، لأن الستة صارت مضروبة في الثلاثة؛ وتفصيلها بالتمثيل: «حسنٌ وجهه» برفع المعمول ونصبه وخفضه؛ «حسنُ الوجه»، كذلك؛ «حسن وجه»، كذلك، فهذه تسعة مع تجرد الصفة عن اللام، وكذلك: «الحسن وجهه»، «الحسن الوجه»، «الحسن وجه».

اثنتان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعتان باتفاق: إحداهما الصفة باللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «الحسن وجهِه»، وكذا إذا كان المعمول مضافًا إلى المضاف إلى الضمير، نحو: «الحسن وجهِ غلامه»، و «الحسن وجهِ غلامِ أخيه». وذلك لأنها لم تُفِد الإضافةُ فيها خفةً، والمطلوب من الإضافة اللفظية ذلك؛ وإنما قلنا بعدم حصول الخفَّة، لأن الخفّة تحصل في إضافة الصفة المشبهة، إمَّا بحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة، أو مما أضيف إليه الفاعل، واستتاره في الصفة، كـ «الحسن الوجه»، و «الحسن وجه الغلام»، و «الحسن وجه أبي الغلام»؛ وإمَّا بحذف التنوين من الصفة، كـ «حسنُ وجهِه»؛ وإمَّا بهما معًا، كـ «حسنُ الوجه»، ولم يحصل بإضافة «الحسن» إلى «وجهه» أحدهما إذ التنوين لم يكن في الصفة، بسبب اللام، حتى يحذف والضمير في «وجهه» باقٍ لم يحذف.

وأمَّا في المثنى والمجموع، نحو: «الحسنا وجهيهما»، و «الحَسَنُو

وجوههم»، فالتخفيف حاصل في الصفة، فيجوز عند سيبويه، لكن على قبح كما في «حسن وجهِه»، على ما يجيء من الخلاف.

والثانية من الممتنعتين أن تكون الصفة باللام مضافة إلى معمولها المجرد عن اللام والضمير نحو: «الحسن وجهٍ، أو وجهِ غلام».

وإنما امتنعت مع حصول التخفيف فيها بحذف الضمير من «وجهه»، لأن هذه الإضافة، وإن كانت لفظية غير مطلوب فيها التخفيف، لكنها فرع الإضافة المحضة. فإذا لم تكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف إليه معًا ههنا بخلاف المحضة، فلا أقلَّ من ألاَّ تكون على ضد ما هي عليه، وهو تعريف المضاف وتنكير المضاف إليه.

ومسألة منها مختلف فيها؛ وهي الصفة مجرَّدة عن اللام مضافة إلى معمولها المضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: «حسن وجهِه»؛ فسيبويه وجميع البصريين يجوِّزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط؛ والكوفيون يجوِّزونها بلا قبح في السعة. وليس استقباحها لأجل اجتماع الضميرين، فإنَّ ذلك زيادة على القدر المحتاج إليه، وليست بقبيحة كما في «رجل ضاربٌ أباه»، بل لكونهم شرعوا في الإضافة لقصد التخفيف، فتقتضي الحكمة أن يبلغ أقصى ما يمكن، ويقبح أن يقتصر على أهون التخفيفين، أعني حذف التنوين، ولا يُتعرَّض لأعظمهما مع الإمكان، وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكنَّ في الصفة.

والذي أجازها بلا قبح نظر إلى حصول شيء من التخفيف على الجملة، وهو حذف التنوين؛ ومنعها ابن بابشاذ مستدلاً بنسج العنكبوت[1]، وهو أنه إضافة الشيء إلى نفسه؛ فإن أراد به أنه إضيف «حسن» إلى «وجه»، وهو هو في المعنى، فذلك إنما منعه مَن منع في الإضافة المحضة. وكان ينبغي على ما قال ألاَّ تضاف الصفة إلى ما هو فاعلها في المعنى أصلاً، وهو معلوم الاستحالة، مع أنّا نذكر بعد هذا أنهم لما قصدوا إضافة الصفة إلى مرفوعها، جعلوه في صورة المفعول الذي هو أجنبيّ من ناصبه، ثم أضيفت إليه حتى لا يستنكر في الظاهر.

وإن أراد أنه أضيف «حسن» إلى «وجه» المضاف إلى ضمير راجع إلى صاحب «حسن»، فكأنك أضفت «حسنًا» إلى ضمير نفسه، وذلك لا يجوز، فليس بشيء، لأن ذلك لو امتنع لامتنع في المحضة أيضًا، وقد قيل فيها: «واحد أمه»، و «عبد بطنه»، و «صدر بلده»، و «طبيب مِصره»، ونحو ذلك.

وأنشد سيبويه للاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ [من الطويل]:

---

(١) أي: بشيء واهٍ ضعيف.

أقامَتْ على ربعيهما جارتا صفا كميتا الأعالي جونتا مصطلاهما(١)

وقال المبرّد: بل الضمير في «مصطلاهما» للأعالي، إذ هو جمع في معنى المثنى، إذ هو للجارتين، وليس للجارتين إلا أَعْلَيان وإنما جُمعا بما حولهما(٢)؛ كقوله [من الوافر]:

مَتى ما تلقني فردين ترجفْ روانفُ أَليتيكَ وتُستطارا(٣)

فالألف في «تستطارا» راجع إلى «روانف»، لأنه بمعنى: رانفتين؛ فكأنه قال: جونتا مصطلى الأعالي، فليس فيه إلا ضمير واحد، وهو المستكن في «جونتا»، فهو كقولك: «زيد حسن الغلام قبيح فعلِه»، أي: فعل الغلام.

ويعني بـ «مصطلى الأعالي» ما تحت الأعالي، وهو الموضع الذي أصابه الدخان أكثر، فأصل الحجر أبيض، وأعلاه كُميت، وما بينهما جَون، أي: أسود.

وما ذهب إليه المبرّد تكلّف، والظاهر مع سيبويه.

ومن المسائل المذكورة مسألتان أخريان قبيحتان عند النحاة، استحسنهما المصنف، وهما اللتان اجتمع في كل منهما ضميران، وهما «الحسن وجهَه»، و «حَسَنٌ وجْهَه» بنصب المعمول فيهما. ووجه استقباحهما أن النصب في معمول الصفة المشبهة، إذا كان معرفة، إنما جاز مع كونه في المعنى فاعلاً، ليبرز في صورة المفعول، فلا تستقبح الإضافة إليه، إذا قصد التخفيف، وذلك لأن إضافة الصفة إلى مرفوعها قبيحة في الظاهر، لأن الصفة الرافعة للظاهر، هي المرفوع بها في المعنى، كما في قولك: «زيد ضارب غلامُه عَمْرًا»، فالضارب هو «غلامه»، فكان كإضافة الشيء إلى نفسه التي هي مستقبحة في المحضة وهي أصل لغير المحضة، فجعلوا المرفوع في صورة المفعول، لأن الصفة الناصبة غير المنصوب بها في المعنى، ألا ترى أن «الضارب» غير «عمرو» في المثال المذكور، فإذا أضيفت إليه بعد نصبه، كانت كإضافة الشيء إلى الأجنبي، فنَصبُ معمول الصفة، إذن، لأجل توطئة الجر. فلما كان: «الحسن وجهِه» بالجر ممتنعًا، كان القياس امتناع نصبه أيضًا، وكما لم يجز «حسن وجهه» بالجرّ إلاّ في الشعر، كان القياس امتناع: «حسنٌ وجهَه» بالنصب أيضًا، إلا في الشعر، إذًا هو تمهيد للجر، وليس مقصودًا بذاته، لكنهم جوّزوهما على قبح في السعة، أيضًا، ليظهر النصب فيما كان فاعلاً، سواء جازت الإضافة أو لا، غايةَ الظهور، فيتبيَّن في المجرور أنه كان قبله منصوبًا. قال [من الرجز]:

---

(١) تقدم بالرقم ٢٩١. (٢) أي: مع ملاحظة ما حولهما. (٣) تقدم بالرقم ٥٥٤.

٥٩٦ - أَنْعَتُـهـا إنِّيَ مِـنْ نُـعَّـاتِـهـا كُـومَ الـذُّرى وادِقَـةً سـرَّاتِـهـا

ثم اعلم أن أصل هذه المسائل كلها مسألتان: «الحسن وجهُه»، و «حسنٌ وجْهُه»، برفع المعمول فيهما، فهما حسنتان كثيرتا الاستعمال، وإنما كانتا أصلين، لأن «الوجه» فاعل في المعنى، فالأصل ارتفاعه بالصفة. وإذا ارتفع بها، فلا بدَّ من الضمير في متعلّق الصفة، إذ ليس في الصفة[1]؛ ثم لكل واحدة منهما فرعان حسنان في القياس كثيرا الاستعمال: «الحسن وجهًا»، و «حسنٌ وجهًا» على التمييز، و «الحسن الوجهِ» و «حسنُ الوجهِ» بالجرّ على الإضافة.

أمّا حُسن انتصاب المعمولين في القياس، فلأنك قصدت المبالغة في وصف الوجه بالحسن، فنصبت «وجهًا» على التمييز، ليحصل له الحُسن إجمالاً وتفصيلاً، ويكون أيضًا أوقع في النفس للإبهام أوّلاً ثم التفسير ثانيًا، كما مرَّ في باب التمييز في نحو: «تَصَبَّب زيد عرقًا»، فحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة، والمبالغة المعنوية.

وأمّا حُسن انجرار «الوجه» مع اللام فيه، فلأنَّ في «حسن الوجه»، تخفيفين: أحدهما في الصفة، والآخر في معمولها، وفي «الحسن الوجه» تخفيفًا واحدًا في

---

٥٩٦ - **التخريج**: الرجز لعمر بن لجأ التيمي في الأصمعيات ص ٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٢١؛ والدرر ٥/ ٢٨٩؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٥٨٣؛ وبلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٨٣، ٨٨.

اللغة: الضمير في «أنعتها» دال على الإبل، وأنعتها: أصفها، ونُعَّات: جمع ناعت. الكوم: جمع كَوْماء، مثل خُضْر جمع خَضْراء، والكَوْماء: الناقة العَظيمة السَّنام. الذُّرى: بضم الذال جمع ذِروة، وهي أعلى السنام هنا. وادقة: من ودق: أي دنا، لأنها إذا سمنت دَنَتْ إلى الأرض من سمنها، يقال بعير وديق السرة أي: سمينها.

المعنى: يريد أنه يصف الإبل، وهو من وَصَّافيها العارفين بها جيدًا.

الإعراب: **«أنعتها»**: فعل مضارع مرفوع، و «ها»: مفعول به محلّه النصب، والفاعل مستتر وجوبًا تقديره: أنا. **«إني»**: حرف مشبه بالفعل، وياء المتكلم: اسمه محله النصب. **«من نعَّاتها»**: جار ومجرور متعلقان بخبر «إن»، و «ها»: مضاف إليه محله الجر. **«كوم»**: مفعول به لفعل محذوف تقديره: أَمدح، أو أعني كومَ. **«الذرى»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. **«وادقةً»**: مفعول به أيضًا لفعل محذوف. **«سراتها»**: مفعول به لـ «وادقة»، و «ها»: مضاف إليه محله الجر.

جملة «أنعتها»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «إني من نعاتها»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «أمدح كوم الذرى»، وجملة «أمدح وادقةً».

الشاهد فيه قوله: «وادقةً» صفة مشبهة، وفاعلها ضمير مستتر فيها، و «سرَّاتها» مفعول به لها. فوادقة صفة مشبهة باسم فاعل، وإن كانت على وزنه، لأنه أريد بها ثبات المعنى ودوامه، لا تجدده وانقطاعه.

(١) أي: إذ ليس في الصفة ضمير.

المعمول، وفيهما معًا تعريف «الوجه» باللام التي هي أخف من الضمير، مراعاة لأصله في التعريف، وهذه فائدة لفظية؛ وأمَّا من حيث المعنى ففيهما الإبهام ثم التفسير، وإن لم يكن «الوجه» منصوبًا على التمييز، كما في الأوَّلين. والدليل على انتقال الضمير فيهما إلى الصفة قولك: «هند حسنة الوجهِ»، و «الزيدان حسَنَا الوجهين»، و «الزيدون حسنو الوجوه». ولا تأتي هذه العلامات في الصفة، إلا وفيها ضمائر مستترة، إلا في الندرة، نحو: «قام رجل قاعدون غلمانه».

وإنما جاز إسناد الصفة إلى ضمير المسبَّب بعد إسنادها إلى السبب، لكونها في اللفظ جارية على المسبَّب خبرًا أو نعتًا أو حالاً، وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه، سواء كانت هي الصفة المذكورة، كما في «زيد حَسَن الوجه»، فإنه حَسُن بحُسن وجهه، أو لا، نحو: «زيد غليظ الشفتين»، أي: قبيح.

فإن لم تجر في اللفظ على المسبَّب، نحو: «زيد وجهُه حَسَن»، أو جرت لكنها لم تدل على صفة له في ذاته، لم يجز استكنان الضمير فيها، فيقبح «زيد أسودُ فرسِ غلام الأخ»، و «زيد أبيض الثور»، و «زيد أصغر غلامًا»، لأنه لا معنى للجميع إلَا أنه صاحب سبب متصف بالوصف المذكور، فيقبح أن يُجعل صفةُ سببه كصفة نفسه، فيضمر فيها ضمير نفسه، إذ لم تدلّ صفة سببه على صفة نفسه.

فإن قيل: أليس تدل الصفة في نحو: «زيد أبيض ثورُه» على صفة له في ذاته، وهي كونه صاحب ثور كذا؟

قلت: معنى كونه صاحب مفهوم من كون الثور سببًا لزيد، لا من صفة السبب، وإنما حَسُن: «جَبَان الكلب»، لأنه كناية عن كرمه، أي: هو كريم. قال [من الرجز]:

٥٩٧ ـ الحَزْنُ بابًا والعَقُورُ كَلْبًا

فعليك العِبرة بما ذكرت.

---

٥٩٧ ـ **التخريج**: الرجز لرؤبة في ديوانه ص ١٥؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٢٧؛ والمقاصد النحوية ٣/ ٦١٧؛ والمقتضب ٤/ ١٦٢؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٣/ ١٨٠؛ وشرح أبيات سيبويه ١/ ٣٠٤.

اللغة: الحَزْن: الصعب الشديد.

المعنى: يصف رجلاً بأنَّ حُجابه غِلاظٌ يمنعون الضيفانَ، وكلْبه عقُورٌ لمن حَلَّ بفنائه.

الإعراب: «**الحزنُ**»: خبر لمبتدأ محذوف مرفوع بالضمة والتقدير: هو الحزن. «**بابًا**»: منصوب بـ (الحزن) تشبيهًا بالمفعول به. «**والعقور**»: الواو: حرف عطف، «العقور»: معطوف على «الحزن». «**كلبًا**»: منصوب بـ (العقور) تشبيهًا بالمفعول به.

جملة «هو الحزن»: صفة لاسم مرفوع ذكر قبلاً في أبيات الشاهد، فمحلها الرفع.

الشاهد فيه: أنه كناية عن البخل، كما أنّ «جبان الكلب» كناية عن الجود

ومسألة لا قبيحة ولا في غاية الحُسن، وهي «حَسَن وجهٍ» بالجرّ، إذ كل ما ذكرنا في «حَسَن الوجهِ» حاصل فيها، إلا مطابقة المعمول لأصله في التعريف، أعني: وجهه.

وأربع مسائل قبيحة قبحًا لا ينتهي إلى منعها في حال السَّعة وتخصيصها بضرورة الشعر، وهي: «الحسن وجهٌ»، و «حَسَنٌ وجهٌ»، و «الحسنُ الوجهُ»، و «حسن الوجهُ»، برفع المعمول في جميعها، والأوليان أقبح من الأُخريين، لعدم موافقة المعمول فيهما لأصله في التعريف. ووجه قبح الأربع خُلوّ الصفة من عائد إلى الموصوف، وحذف الجار مع المجرور قليل قبيح، أي: وجه منه، والوجه منه. وقال أبو علي: «الوجه»، و «وجه»، بدلان من الضمير المستكنّ في الصفة، قاله في قوله تعالى: ﴿مفتَّحةً لهم الأبواب﴾[١]. وهذا غسل الدم بالدم[٢]، لأن بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل منه في الأغلب.

وقال الكوفيون: اللام في «الوجه» بدل من الضمير، كما في قوله [من الطويل]:

لحافي لحاف الضيف والبُرد برده[٣]

فالوجه، باقٍ على الفاعلية كما كان في الأصل.

وقد تقدم أنّ إبدال اللام من الضمير فيما يشترط فيه الضمير، قبيح عند البصريين. ومسألتان فيهما وجه حسن، لكن قلَّ استعمالهما، لاستنكار في الظاهر؛ وهما: «الحسن الوجهَ»، و «حسن الوجهَ»، بنصب «الوجه» فيهما، أمَّا وجهُ حسنهما، فلكون النصب توطئة للجر، وهو حَسَن، كما مرَّ، وأمَّا استنكار ظاهرهما، فنصب ما هو فاعل حقيقة، لا على التمييز.

وعند الكوفيين: نصب المعرَّف في مثله على التمييز لتجويزهم تعريف المميِّز، كما مرَّ في بابه.

وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز إلا في ضرورة الشعر عند البصريين، جائزة في السَّعة بلا قبح عند الكوفيين، وهي: «الحسن وجهَه»، و «حسن وجهَه»، بنصب «وجهَه» فيهما، و «حسن وجهِه»، بجرِّ «وجهه»، كما مرَّ.

ومسألتان باطلتان اتفاقًا: «الحسن وجهِه»، «الحسن وجهٍ»، بجرِّ المعمول فيهما كما تقدّم، والمجموع ثماني عشرة مسألة.

ولنا أن نعلِّل استقباح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة في السعة، بعلَّة واحدة، فنقول: لما استكنَّ ضمير المسبَّب في صفة السبب، لما ذكرنا من الأمرين، أعني

(١) ص: ٥٠. (٢) أي وقع الفارسيّ فيما فرَّ منه. (٣) تقدّم بالرقم ٢٨٤.

جريها على المسبب، واستلزامها الصفة له في نفسه، فصارت بذلك صفة السبب كصفة المسبب، صار السبب كالفضلة، وذلك لمجيئه بعد الفاعل، أي الضمير المستجنّ[١]، فنصب تشبيهًا بالمفعول في نحو: «الضارب زيدًا»، أو جُرَّ بالإضافة، لزوال المانع من الإضافة إلى السبب، لأن المانع منها، إنما كان رفعه، كما ذكرنا. فلما استتر ضمير المسبب في الصفة، استقبح مجيئه في السبب أيضًا، لأنه إنما كان محتاجًا إليه في السبب ليتبيَّن كونه سببًا، وإضمار الضمير في الصفة دالّ على أنه السبب، لأنك لم تضمره فيها إلاّ لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدَّم، فأغْنَى الضمير في الصفة عن الضمير في السبب، فلو أُتي به فيه، كان قبيحًا؛ وليس اسم الفاعل في نحو: «زيد ضارب غلامه» كذا[٢]، لأن الضمير في «ضارب» ليس لدلالة صفة سبب سببه على صفة نفسه؛ وانضم هذا القبح في: «الحسن وجهه» بجرِّ المعمول، إلى عدم حصول التخفيف في الإضافة اللفظية، فتأكّد امتناعه.

* * *

قوله: «والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة، وعلى التمييز في النكرة»، هذا عند البصريين، وقال الكوفيون: بل هو على التمييز في الجميع. وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع؛ والأولى التفصيل[٣].

* * *

قوله: «ما كان فيه ضمير واحد أحسن، وما فيه ضميران حسن»؛ قد ذكرنا ما عليه.

* * *

قوله: «ومتى رفعت بها، فلا ضمير فيها»، لما كان معرفة الحسن والأحسن والقبيح، عنده، على ما ذكرنا، مبنية على الضمير، مهَّد قاعدة يتبيَّن بها الضمير، والضميران، والتجرد عن الضمير فقال:

الضمير إمَّا أن يكون في الصفة، أو في معمولها فإن كان في المعمول، فهو ظاهر لبروزه، نحو: «وجهه»، أو «الوجه منه». وإن كان في الصفة، فذلك إذا لم ترفع ظاهرًا، فتؤنث لتأنيث الضمير، وتثنى وتجمع لتثنيته وجمعه. فإن رفعت ظاهرًا، فهي كالفعل، تؤنث لتأنيث الفاعل، وتفرد عند إفراد الفاعل وتثنيته وجمعه، كما ذكرنا في باب النعت.

ثم اعلم أن حكم المعمول إذا كان معرَّفًا باللام: حكمه إذا كان مضافًا إلى

---

(١) أي: المستتر. (٢) أي: ليس كالصفة المشبّهة في ذلك. (٣) بحسب ما تقدّم تفصيله.

المعرَّف بها، أو إلى المضاف إليه، بالغًا ما بلغ، نحو: «مررت برجل حسن الوجه»، و «حسن وجه الغلام»، و «حسن وجه أبي الغلام»، وكذا لو زدت[١].
وكذا حكم المعمول المضاف إلى المضمر حكم المضاف إلى المضاف إلى المضمر، وهلمَّ جرًّا؛ نحو: «مررت برجل حسن وجهِه»، و «حسن وجهِ غلامه»، و «حسن وجه أبي غلامِه»؛ وكذا لو زدت.

وكذا إن كان فيه ضمير، ولم يكن مضافًا إليه، كقوله [من الطويل]:

رحيب قطاب الجيب منها رفيقة بجسِّ الندامى بضَّة المتجّردِ[٢]

و «برجل حسن وجهٍ يصونه»؛ وكذا المجرد عن اللام والإضافة إلى الضمير، حكم المضاف إلى المجرَّد عنهما بالغًا ما بلغ؛ فحكم نحو: «مررت برجل حسن وجه»، حكم: «برجل حسن وجه غلام»، و «حسن وجه أبي غلام»، وكذا لو زدت.

* * *

قوله: «واسما الفاعل والمفعول غير المتعدِّيين. . . إلى آخره»؛ يعني باسم المفعول غير المتعدّي اسم المفعول من الفعل المتعدي إلى واحد فقط، كـ «مضروب الغلام»، واسم المفعول من الفعل المتعدّي إلى اثنين هو المتعدي إلى واحد، نحو: «زيد معطًى غلامُه درهمًا»، ومن المتعدي إلى ثلاثة هو المتعدي إلى اثنين، نحو: «زيد معلَمٌ أخوه عَمْرًا كريمًا».

تقول في اسم الفاعل اللازم، «زيد خارج الغلام، وشامخ النسب»، وفي اسم المفعول اللازم: «مضروب الغلام ومؤدَّب الخدام»، سواء كانا بمعنى الماضي أو بمعنى المضارع، أو للاستمرار، أو للإطلاق، فإن رفعهما للمسند إليه لا يحتاج إلى شرط زمان، كما مرَّ في باب الإضافة، فإذا جاز في معمولهما الرفع، جاز النصب والجرّ أيضًا، لأنهما فرعاه، كما مرَّ. فيجيء في كل واحد منهما الثماني عشرة مسألة، وكذا إنما يجوز انتقال الضمير إليهما من المعمول، ثم نصب المعمول أو جرّه، إذا كان يحصل لصاحبهما المقدّم وصف باتصاف مرفوعهما بمضمونهما، كما قلنا في الصفة المشبهة سواء[٣]؛ فلا يجوز: «زيد قائم أبًا»، ولا «قائم ابن العم» بجرّ المعمول، ولا «مضروب مملوك أخ»، ولا «مشروب ماء الأخ».

هذا؛ وأمَّا إذا كانا متعدِّيين، نحو: «زيد ضارب غلامُه عَمْرًا»، و «مُعْطًى أخوه درهمًا»، أو «معطًى عمرٌو ثوبَه»، فإن حذفت المفعول، لم يجز نصب الفاعل وجرّه اتفاقًا، لئلا يشتبه بالمفعول، بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل

---

(١) أي: لو كثرت الإضافات. (٢) تقدّم بالرقم ٢٩٢. (٣) أي: هما سواء.

والمفعول اللازمين، فإنه لا مفعول لها حتى يشتبه المنصوب والمجرور به. وإن ذكرت المفعول منصوبًا بعد الفاعل، فإن أُمِن التباس المنصوب أو المجرور بالمفعول، لم يمتنع، عند أبي علي، نصب الفاعل أو جره، إجراءً له مجرى «حسن الوجه»، ومنعه غيره.

وقد يجري بعض الأسماء الجامدة مجرى الصفات المشبهة، نحو: «فلان شمس الوجه»، أي: حَسَن الوجه، فتجيء فيه المسائل المذكورة، وهو قليل.

قيل: لاتعمل الصفة المشبهة في الأجنبي، كما يعمل اسما الفاعل والمفعول، بل تعمل في السبب فقط؛ وليس إطلاقُهم هذا القولَ بوجه، بَلْ تعمل في غير السبب إذا كان في معمول آخر لها ضمير صاحبهما، نحو: «برجل طيِّب في داره نومُك». وكذا إذا اعتمدت على حرف الاستفهام أو النفي، نحو «أحَسَنٌ الزيدان»؟ و «ما قبيحٌ الزيدون»، فإنه لا صاحب لها ههنا حتى تعمل في سببه.

وأمَّا نحو: «ما زيد قائم الجارية، ولا حسنُ وجهِها» بجرِّ «الوجه»، أو «ولا حَسَنًا وجهُها» برفع «وجهها»، فإنّ «وجهها»، وإن لم يكن سببًا لِـ «زيد»، إلا أنه سبب للجارية التي هي سببه، فجاز خلوّ الصفة المعطوفة ومتعلقها المرفوع عن الضمير الراجع إلى صاحبها، لأن الضمير الذي أضيف «وجه» إليه راجع إلى جاريته التي هي مضافة إلى ضمير الموصوف، فكأنه قيل: «ما زيد حسنًا وجه جاريته»، فهو حمل على المعنى، كقولك: «مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة»، و «برجل قائم غلاماه لا قاعدين».

ومن هذا الباب عند المبرّد: «جونتا مصطلاهما»[1] كما مرَّ، لأن أصله: جونٌ مصطلاهما، أي: مصطلى الأعالي، أي: مصطلى أعاليهما. فلمّا قَصَد الإضافة، حَذَف الضمير الذي أضيف إليه «أعالي»، واستتر في «جَون»، فصار: «جونتا»، وأَدخَل اللام في «أعالي»، ليتعرَّف باللام، كما كان متعرِّفًا بالإضافة، ثم أقام موضع «الأعالي» ضميرًا راجعًا إليه، لتقدم ذكره، وجَعله مثنى، لكون «الأعالي» ههنا في معنى الأعلَيَين، فليس عنده، إذن، من باب: «حسن وجهِه» بالإضافة، لأنك لا تحذف الضمير ههنا من «وجهه»، كما حذفت من: «أعاليهما».

* * *

(١) راجع الشاهد الرقم ٢٩١.

اسم التفضيل

١ ـ تعريفه

قال ابن الحاجب:

اسم التفضيل: ما اشتق من فِعل، لموصوف بزيادة على غيره، وهو: «أَفْعَل».

* * *

قال الرضيّ:

ينتقض بنحو «فاضِل»، و «زائِد»، و «غالِب»؛ ولو احترز عن مثله بأن قال: ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه، أي: في الفعل المشتق منه، لانتقض بنحو: «طائِل» أي: زائد في الطول على غيره، وشبهه من اسم الفاعل المبنيّ في باب المغالبة.

والأَولى أن يقال: هو المبنيّ على «أَفْعَل» لزيادة صاحبه على غيره في الفعل، أي: في الفعل المشتق هو منه، فيدخل فيه: «خَيرٌ»، و «شرٌّ»، لكونهما في الأصل: «أخْيَر» و «أَشرّ»، فخفّفا بالحذف لكثرة الاسعمال، وقد يستعملان على القياس.

٢ ـ صياغته

قال ابن الحاجب:

وشرطه أن يُبنى من ثلاثيّ مجرَّد ليمكن البناء، وليس بلون ولا عيب، لأن منهما «أَفْعَل»، لغيره؛ نحو: «زيد أفضل الناس»، فإن قصد غيره تُوصِّل إليه بـ «أَشدّ» ونحوه، مثل: «هو أشدُّ استخراجًا، وبياضًا، وعَمًى»؛ وقياسه للفاعل، وقد جاء للمفعول، نحو: «أعذَر»، و «أَلْوَم»، و «أَشْغَل»، و «أَشْهَر».

* * *

قال الرضيّ:

شرط أفعل التفضيل أن يُبنى من ثلاثي مجرَّد، جاءَ منه فعل تامّ، غير لازم

للنفي، متصرف، قابل معناه للكثرة؛ فقولنا: «جاءَ منه فعل»، احتراز من «أيدَى»، و «أرجَل»، من «اليد»، و «الرجل»، فإنه لم يثبت؛ وقولهم: «أحنك الشاتين»، أي: آكلهما، من «الحنك»؛ و «أوّل»: شاذ[1]. وكذا قولهم: «آبَلُ من حُنيفِ الحناتم»[2]، لم يستعمل منه فعل، على ما قال سيبويه. وقال الجوهري: أبِل يأبَل أبالة، مثل: شَكِس يشكَس شكاسة، إذا قام بمصلحة الإبل[3]، و «هو أفرس من غيره»، من الفروسيَّة، ولم يُستعمل منها فعل، أيضًا.

وقولنا: «تامّ»، احتراز عن الأفعال الناقصة، كـ «كان»، و «صار»، فإنه لا يقال «أكْوَن» و «أصْيَر»، كما قيل، وعللّ ذلك لكون مدلول الناقصة: الزمان دون الحدث، كما توهَّم بعضهم؛ والأفعل، موضوع للتفضيل في الحدث.

والحق أنها دالة على الحدث أيضًا، كما سيجيء في بابها، فلا منع، وإن لم يسمع، أن يقال: «هو أكوَن منك منطلقًا»، و «هو أصيَر منك غنيًّا» أي: أشدُّ انتقالاً إلى الغِنى. وقولنا: «غير لازم للنفي»، احتراز عن نحو: ما نبس بكلمة، فإنه لا يقال: «هو أنبس منك»، لئلاّ يصير مستعملاً في الإثبات، فإن قيل: «لا أنبس»، قلت: ليس «لا أنبس» لنفي الحدث الذي هو التكلم، و «نبس» موضوع له، بل هو لنفي الفضل في التكلم. وقولنا: «متصرِّف»، احتراز عن نحو: «نَعْم»، و «بئْس»، و «ليس»؛ إذ لا يقال: «أَنْعم»، و «أبْأَس»، و «أَلْيس».

وقولنا: «قابل معناه للكثرة»، احتراز عن نحو: «غربت الشمس وطلعت»، فإنه لا يقال: «الشمس اليومَ أغرب منها أمس»، ولا «أطلع». ويصحّ أن يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة كالعَوَر والعَمَى. وقوله: «ثلاثي»، احترازًا عن الرباعي نحو: «دَحْرج». قوله «مجرَّد»، احتراز عن ثلاثي ذي زائد، نحو: «أَخْرج»، و «علَّمَ»، و «انْقطَعَ»، و «اسْتَخْرج»، ونحوها.

قوله: «ليمكن...»، أي لو لم يكن ثلاثيًّا بل كان رباعيًّا، نحو: «دحرج»، أو لم يكن مجرَّدًا، بل كان ذا زائد كـ «استخرج» و «أَخْرج»، لم يمكن بناء «أفعَل» منه.

---

(١) الشذوذ في «أوّل» أنّه من مادّة «وول»، وليس منها فعل.

(٢) هذا القول من أمثال العرب، وقد ورد في ثمار القلوب ص ١٠٧؛ وجمهرة الأمثال ١/ ٢٠٠؛ والدرّة الفاخرة ١/ ٧٠؛ والمستقصى ١/ ١؛ ومجمع الأمثال ١/ ٨٦.

وآبل: بيّن الإبالة، وهو البصير بالإبل ومعالجتها. وحنيف الحناتم: رجل من بني تيم اللات بن ثعلبة كان شديد الكبر والفخر.

(٣) في الصحاح ٤/ ١٦١٨ (أبل): «أبل الرجل بالكسر يأبَل أبالةً، مثل شكِسَ شكاسةً، وتَمِهَ تماهةً، فهو أبِل وآبِلٌ، أي: حاذق بمصلحة الإبل».

أمَّا إن أردت بناءه من غير حذف شيء منه، فواضح الاستحالة، لأن «أَفْعَل» ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل؛ وأمَّا إن أردت البناء مع حذف حرف، أو حرفين، فإنه يلتبس المعنى، إذ لو قلت في «دَحْرَج»: «أَدْحَر»، لم يعلم أنه من تركيب «دَحْرَج». وكذا لو قلت: في «أَخرجَ»: «أخرَجُ» بحذف الهمزة، لالتبس بـ «أخرج» من «الخروج»، وكذا في غيره من المتشعِّبة[1]، وهذا كلّه بناء على أنه لا صيغة للتفضيل إلا «أفْعَل»، وإنما اقتصروا عليه اختصارًا.

* * *

قوله: «ليس بلون ولا عيب»، صفة أيضًا لقوله ثلاثيّ؛ وقوله: «لأن منهما أَفْعَل لغيره»[2]، يعني: إنما لم يُبن من باب الألوان والعيوب، لأنه جاء منهما «أَفْعَل» من غير اعتبار الزيادة على غيره، فلو بُني منهما أفعل التفضيل، لالتبس أحدهما بالآخر، لو قلت: زيد الأسود، على أنه للتفضيل، لم يعلم أنه بمعنى ذو سواد أو بمعنى الزائد في السواد؛ وهذا التعليل إنما يتم إذا بُيِّنَ أن «أفْعَل» الصفة مقدَّم بناؤه على أفعل التفضيل، وهو كذلك، لأن ما يدل على مطلق ثبوت الصفة مقدَّم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة؛ والأَولى موافقة الوضع لما هو بالطبع.

وينبغي أن يقال: من الألوان والعيوب الظاهرة، فإنّ الباطنة يُبنى منها أفعل التفضيل، نحو: «فلان أبلَد من فلان وأجهل منه وأحمق وأرعن وأهوج وأخرق، وألدُّ وأشكس، وأعيا وأعجم وأنوك»؛ مع أن بعضها يجيء منه «أَفْعَل» لغير التفضيل أيضًا، كـ «أَحْمَق وحَمْقاء»، و «أرْعَن ورَعْناء»، و «أَهْوج وهَوْجاء»، و «أخْرق وخَرْقاء»، و «أَعْجَم وعَجْماء»، و «أَنْوَك ونوكاء»، فلا يطرد أيضًا تعليله بأن منهما «أَفْعَل» لغيره؛ فالأولى أن يقال: لا يبنى أفعل التفضيل من الألوان، والعيوب الظاهرة دون الباطنة، لأن غالب الألوان أن تأتي أفعالها على: «افعلَّ» و «افعالَّ»، كـ «ابيضَّ»، و «اسودَّ»، و «احمارَّ»، و «اصفارَّ»، فحمل كل ما جاءَ من الثلاثيّ عليهما.

وأما العيوب المحسوسة، فليس الغالب فيها المزيد فيه، لكن بعضها: المزيد فيه أكثر استعمالاً فيه من غيره، كـ «احولَّ»و «اعورَّ»، فإنّهما أكثر استعمالاً من «حوِل» و «عوِر»، ولذلك لم يقلب واوهما حَمْلاً على «احولَّ» و «اعورَّ»؛ وما لم يجىء منه «افعلَّ»، ولا «افعالَّ»، كالبَخَر والفقم، والعرج والعَمَى، لم يُبن منها

---

(١) أي: المشتقّة.

(٢) قوله: «لغيره»، أي: لغير أفعل التفضيل.

لِكون بعضها مما لا يقبل الزيادة والنقصان كالعَمَى. والبواقي محمولة على القسمين المذكورين في الامتناع.(١)

وأجاز الكوفيُّون بناء أفعل التفضيل من لفظي السواد والبياض؛ قالوا لأنهما أصلاَ الألوان، قال [من الرجز]:

٥٩٨ ـ [جاريةٌ في درْعها الفضْفاضِ تُقَطِّعُ الحديث بالإيماضِ]
أبيضُ من أختِ بني إباضِ

وقال [من البسيط]:

٥٩٩ ـ ابعَدْ بَعِدْتَ بَياضًا لا سوادَ لَهُ لأَنْتَ أَسْودُ في عيني من الظُّلَمِ

وهما عند البصريين شاذّان.

* * *

(١) انظر المسألة السادسة عشرة في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف. ص ١٤٨ ـ ١٥٥.

٥٩٨ ـ التخريج: الرجز لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ٨١؛ ولسان العرب ٧/ ١٢٢ (بيض)؛ ومغني اللبيب ٢/ ٦٩١.

اللغة: الجارية: الفتيّة من النساء. درعها: قميصها. الفضفاض: الواسع. والإيماض: الإشارة الخفيّة؛ أومضت المرأة: أشارت إشارة خفيّةً، أو سارقت النظر. بنو إباض: قوم اشتهروا ببياض بشرتهم.

المعنى: هذه المرأة البيضاء الفتيّة، تلبس قميصًا واسعًا، أكثر بياضًا من بني إباض، وبإشارة صغيرة منها ينقطع حديث الناس لانشغالهم بالنظر إليها.

الإعراب: **«جارية»**: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: «هي»، مرفوع بالضمّة. **«في درعها»**: جار ومجرور متعلقان بصفة محذوفة لـ «جارية»، و «ها»: ضمير متصل في محل جرٍّ بالإضافة. **«الفضفاض»**: صفة مجرورة بالكسرة. **«تقطّع»**: فعل مضارع مرفوع بالضمّة، والفاعل ضمير مستتر تقديره: هي. **«الحديث»**: مفعول به منصوب بالفتحة. **«بالإيماض»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تقطع». **«أبيض»**: خبر مرفوع بالضمّة لمبتدأ محذوف تقديره: هي. **«من أخت»**: جار ومجرور متعلّقان باسم التفضيل «أبيض». **«بني»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكّر السالم. **«إباض»**: مضاف إليه مجرور بالكسرة.

جملة «هي جارية»: ابتدائية لا محلّ لها. وجملة «تقطّع»: في محلّ رفع صفة لـ «جارية».

الشاهد فيه قوله: «أبيض» حيث جاء بأفعل التفضيل من البياض، وهذا ما يجيزه الكوفيون في البياض والسواد، ويأباه البصريون.

٥٩٩ ـ التخريج: البيت للمتنبي في ديوانه ٤/ ١٥١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٣٨.

اللغة: البياض (هنا): الشيب، فالمتنبي يخاطب الشيب في هذا البيت.

المعنى: واضح.

الإعراب: **«ابعد»**: فعل أمر مبني على السكون، والفاعل مستتر تقديره: أنت. **«بعدْتَ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«بياضًا»**: تمييز منصوب. **«لا»**: نافية للجنس. **«سوادَ»**: اسمها مبني على الفتح، وخبرها محذوف. **«له»**: جارّ ومجرور متعلقان بخبر «لا». **«لأنت»**: اللام: حرف ابتداء، =

قوله: «فإن قصد غيره»، يعني قصد التفضيل من معاني الأشياء التي تعذّر بناء أفعل التفضيل من ألفاظها؛ وهي ذو الزيادة والرباعي والألوان والعيوب الظاهرة، بُني أفعل من فعل يصحّ بناء «أَفْعَل» منه، في حسن، أو كثرة، أو غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى بمصادر تلك الأفعال التي امتنع بناء «أَفْعَل» منها، فتُنصب على التمييز، لتحقق معنى التمييز عن النسبة فيها، نحو: «أقبح عَورًا»، و «أشدّ بياضًا»، و «أسرع انطلاقًا»، و «أكثر دحرجة»، ونحو ذلك.

وعند سيبويه: قياس من باب «أَفْعل» مع كونه ذا زيادة، ويؤيده كثرة السماع كقولهم: «هو أعطاهم للدينار، وأولاهم للمعروف»، و «أنت أكرم لي من فلان»، وهو كثير. ومجوِّزه قلة التغيير، لأنك تحذف منه، وتردّه إلى الثلاثي، ثم تبني منه أفعل التفضيل، فتخلف همزةُ التفضيل همزةَ الإفعال وهو عند غيره سماعيّ مع كثرته.

ونقل عن المبرّد والأخفش، جواز بناء أفعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه، كـ «انْفَعَل» و «اسْتَفْعَل» ونحوهما، قياسًا؛ وليس بوجه، لعدم السماع وضعف التوجيه فيه بخلاف «أفْعَلَ».

* * *

قوله: «وقياسه للفاعل» يعني قياسه أن يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل، كـ «أَضْرَب»، أي: ضارب أكثر ضربًا من سائر الضاربين، ولا يقال: «أضرب»، بمعنى مضروب أكثر مضروبيَّةً من سائر المضروبين.

وإنما كان القياس في الفاعل دون المفعول، لأنهم لو جعلوه مشتركًا بين الفاعل، والمفعول، لكثر الاشتباه لاطراده، وأمَّا سائر الألفاظ المشتركة، فاغتفر فيها الاشتباه لقلَّتها، لكونها سماعيَّة، فأرادوا جَعله في أحدهما أظهر دون الآخر، فجعلوه في الفاعل قياسًا لكونه أكثر من المفعول، إذ لا مفعول إلا وله فاعل في الأغلب، ولا ينعكس. وإنما قلنا: «في الأغلب»، احترازًا عن نحو: «مجنون» و «مَبْهوت». فلو جَعلوه حقيقة في المفعول، لبقي اسم الفاعل، مع أنه أكثر، عَريًا[1] عمَّا يطلب فيه من معنى التفضيل إلا بالقرينة، لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة. وقد استعملوه في المفعول أيضًا على غير قياس، نحو: «أعْذَر»،

= ويفيد التوكيد لا محل له، «أنت»: مبتدأ. **«أسودُ»**: خبر مرفوع. **«في عيني»**: جار ومجرور متعلقان بصفة مقدّرة لـ «أسود». **«من الظلم»**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أسود».

جملة «ابعد»: استئنافية لا محل لها، وكذلك جملة «بعدت»، وجملة «أنت أسود».

التمثيل به: أن الكوفيين أجازوا صياغة أَفعَل التفضيل من السواد والبياض لأنهما أصل الألوان، وعلى ذلك قال المتنبي «أسود من الظلم». والبصريون يرون ذلك شاذًا.

(١) أي: عاريًا.

و «أَشْهَر»، و «أَلْوم»، و «أَشْغَل»؛ أي: أكثر معذوريَّة، ومشهورية، وملوميَّة، ومشغولية.

٣ ـ أوجه استعماله

قال ابن الحاجب:

ويُستعمل على أحد ثلاثة أوجه: مضافًا، أو بـ «مِنْ»، أو معرَّفًا باللام. فإذا أضيف، فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثر: أن يقصد به الزيادة على مَن أضيف إليه، ويشترط أن يكون منهم، نحو: «زيد أفضل الناس»، ولا يجوز: «يوسف أحسن إخوته»، لخروجه عنهم، بإضافتهم إليه. والثاني: أن يقصد زيادة مطلقة، ويضاف للتوضيح، فيجوز: «يوسف أحسن إخوته». ويجوز في الأول: الإفراد والمطابقة لمن هو له، وأمَّا الثاني والمعرف باللام، فلا بدَّ فيهما من المطابقة؛ والذي بـ «مِنْ» مفرد مذكَّر لا غير، فلا يجوز: «زيد الأفضل من عمرو»، ولا «زيد أفضل»، إلاّ أن يُعلم.

❋ ❋ ❋

قال الرضيّ:

اعلمْ أنه يلزم استعمال أفعل التفضيل مع أحد الثلاثة المذكورة، فلا يخلو عن الجميع، ولا يجتمع منها اثنان إلا نادرًا. وإنما لم يخل عن الجميع، لأن وضعه الأهمّ لتفضيل الشيء على غيره، ومع «مِن» والإضافة، ذُكِر المفضَّل عليه ظاهرًا. ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرًا، لأنه يشار باللام إلى معيَّن مذكور قبل، لفظًا أو حكمًا، كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها. فتكون اللام إشارة إلى «أَفْعَل» المذكور معه المفضل عليه، كما إذا طُلب شخص هو أفضل من زيد، فقلت: «عمرو الأفضل»، أي: ذلك الأفضل، أي: الشخص الذي قلنا إنه أفضل من زيد؛ فعلى هذا، لا يجوز أن تكون اللام في أفعل التفضيل في موضع من المواضع إلا للعهد، لئلا يَعْرى عن ذكر المفضل عليه رأسًا، فلو خلا عن الثلاثة، خلا عن ذكر المفضَّل عليه، فلا يتمّ فهم المقصود الأهمّ من وضعه. وإذا عُلِم المفضول، جاز حذفه غالبًا، إن كان «أفْعَل» خبرًا، كما يقال لك: «أنت أسَنُّ أم أنا»؟ فتجيب بقولك: «أنا أسنُّ». ومنه قولنا: «الله أكبر»، وقوله [من الكامل]:

٦٠٠ ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بَنَى لنا ... بيتًا دعائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

---

٦٠٠ ـ **التخريج**: البيت للفرزدق في ديوانه ٢/ ١٥٥؛ والأشباه والنظائر ٦/ ٥٠؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٣٩، ٨/ ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٧٦، ٢٧٨؛ وشرح المفصل ٦/ ٩٧، ٩٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ٢٥٧؛ =

وقوله [من الوافر]:

٦٠١ ـ سَتَعْلَمُ أيُّنا لِلموتِ أَدْنى ... إذا أَدْنَيْتَ لي الأَسَلَ الحِرارا

ويجوز أن يقال في مثل هذه المواضع: إن المحذوف هو المضاف إليه، أي: أكبر كل شيء، وأعزُّ دعامةٍ، ولم يُعوَّض منه التنوين لكون «أفعل» غير منصرف، فاستبشع ذلك، وأمَّا نحو «جَوارٍ»، فقد ذكرنا قصدهم بتعويض التنوين فيه.

ويجوز أن يقال: إن «مِن» مع مجروره محذوف؛ أي: أكبر من كل شيء.

ويقلّ الحذف في غير الخبر، نحو: «جاءني رجل أفضل» في جواب مَن

= ولسان العرب ٥/ ١٢٧ (كبر)، ٥/ ٣٧٤ (عزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٤٢؛ وبلا نسبة في شرح الأشموني ٢/ ٣٨٨.

اللغة: سمك: رفَعَ.

المعنى: إنّ الله بنى لهم بيتًا عزيزًا طويل الدعائم.

الإعراب: «**إنّ**»: حرف مشبّه بالفعل. «**الذي**»: اسم موصول في محلّ نصب اسم «إنّ». «**سمك**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**السماء**»: مفعول به منصوب. «**بنى**»: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو. «**لنا**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «بنى». «**بيتًا**»: مفعول به. «**دعائمه**»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والهاء: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة. «**أعزّ**»: خبر المبتدأ مرفوع. «**وأطول**»: الواو: حرف عطف، «أطول»: معطوف على «أعزّ» مرفوع.

جملة «إن الذي...»: ابتدائية لا محل لها من الإعراب. وجملة «سمك»: صلة الموصول لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «بنى»: في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة «دعائمه أعزّ»: في محل نصب نعت «بيتًا».

الشاهد فيه قوله: «أعزّ وأطول» حيث حذف المفضّل عليه، وقيل إنه استخدمهما هنا في غير التفضيل، إذ لو فاضل بين عزّ بيته وعزّ بيت مهجوّه لاعترف بأن للمهجوّ بيتًا عزيز الجانب، وطويل الدعائم، وهذا ما لا يريده.

٦٠١ ـ **التخريج**: البيت لعنترة في ديوانه ص ٢٣٤؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٩.

اللغة: الأَسَل: أطراف الرماح، وقيل: الأَسِنّة، الواحدُ أَسَلَة. الحِرَار: جمع حَرَّى كـ «عِطَاش» جمع «عَطْشى» وزنًا ومعنًى.

المعنى: يقول لخصمه: إذا تقابلنا متحاربين ستعلم أيُّنا أقرب إلى الموت.

الإعراب: «**ستعلم**»: السين: حرف استقبال. «تعلم»: فعل مضارع مرفوع بالضمة، والفاعل مستتر تقديره: أنت. «**أيُّنا**»: اسم استفهام مرفوع على أنه مبتدأ، و «نا»: مضاف إليه. «**للموت**»: جار ومجرور متعلقان بـ «أدنى». «**أدنى**»: خبر للمبتدأ «أيُّ»، مرفوع بضمة مقدرة على الألف للتعذر. «**إذا**»: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق بالفعل «تعلم». «**أدنَيتَ**»: فعل ماضٍ مبنِي على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «**لي**»: جار ومجرور متعلقان بالفعْل «أدنيت». «**الأَسَل**»: مفعول به منصوب. «**الحِرارَ**»: صفة لـ «الأسل» منصوب بالفتحة، والألف: للإطلاق.

جملة «ستعلم»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «أيُّنا للموت أدنى»: سَدَّت مَسدَّ مفعولي «تعلم» محلها النصب، وذلك على ما يُعْرَف بالتعليق. وجملة «أدنيْت»: مضاف إليها محلها الجر.

الشاهد فيه: أنَّ المفضول منه محذوف، والتقدير: أيُّنا للموت أدنى من صاحبه.

قال: «ما جاءك رجل أفضل من زيد»، كأنه لما كان حذف الخبر أكثر من حذف الوصف، والحال، كان حذف بعضه[(١)] أيضًا أكثر.

وإنما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان، لأن كل واحد منهما يغني عن الآخر في إفادة ذكر المفضول، كما ذكرنا، ولا فائدة في ذكر واحد منهما إلا ذاك، فكان ذكر الآخر، لو ذكر أحدهما، لغوًا، وأما قوله [من السريع]:

٦٠٢ ـ ولَسْتَ بالأكْثَرِ منهم حَصًى ... وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

فقيل: «مِن» فيه ليست تفضيليَّة، بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصى، وهذا كما تقول مثلاً: أريد شخصًا من قريش أفضل من عيسى عليه السلام، فيقال: محمد عليه الصلاة والسلام الأفضل، من قريش، أي: أفضل من عيسى من بين قريش، ويجوز أن يُحكم بزيادة اللام، و «مِن» تفضيلية، كما في قوله [من الوافر]:

٦٠٣ ـ ورثْتُ مُهَلْهِلاً والخَيْرَ مِنْهُ ... زُهَيْرًا، نِعْمَ ذُخْرُ الذَّاخرينا

---

(١) أي: بعض أجزاء الخبر.

٦٠٢ ـ **التخريج**: البيت للأعشى في ديوانه ص ١٩٣؛ والاشتقاق ص ٦٥؛ وخزانة الأدب ١/ ١٨٥، ٣/ ٤٠٠، ٨/ ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٣، ٢٥٤؛ والخصائص ١/ ١٨٥، ٣/ ٢٣٦؛ وشرح التصريح ٢/ ١٠٤؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٠، ١٠٣؛ ومغني اللبيب ٢/ ٥٧٢؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٨.

اللغة: الحصى (هنا): العدد والأنصار. العزّة: الغلبة. الكاثر: الكثير العدد.

المعنى: يقول هاجيًا علقمة بن علاثة: فيم تزعم أنّك أعزّ من عامر، ولست بأكثر منهم عددًا، وإنّما العزّة لصاحب الكثرة. لأنّ الجاهليين كانوا يعتبرون أنّ الكثرة العدديّة هي مقياس للتفاخر لما تثير في نفوس الأعداء من خوف ورعب، وفي نفوس أصحابها الشعور بالقوّة والمنعة.

الإعراب: **«ولست»**: الواو: بحسب ما قبلها، «لست»: فعل ماضٍ ناقص، والتاء: ضمير في محلّ رفع اسم «ليس». **«بالأكثر»**: الباء: حرف جرّ زائدة، «الأكثر»: اسم مجرور لفظًا منصوب محلاً على أنّه خبر «ليس». **«منهم»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «الأكثر». **«حصى»**: تمييز منصوب. **«وإنما»**: الواو: حرف عطف، «إنما»: كافّة ومكفوفة. **«العزة»**: مبتدأ مرفوع. **«للكاثر»**: جار ومجرور متعلّقان بخبر المبتدأ المحذوف.

جملة «لست بالأكثر...»: بحسب ما قبلها. وجملة «إنّما العزّة للكاثر»: استئنافيّة لا محلّ لها من الإعراب.

الشاهد فيه قوله: «بالأكثر منهم» حيث جمع بين «أل» الداخلة على أفعل التفضيل «الأكثر» و «من» الداخلة على المفضول عليه فغاير بذلك القاعدة التي تقضي بأن تأتي «من» مع أفعل تفضيل نكرة، لذلك قيل: إن «من» فيه ليست تفضيلية، بل للتبعيض، أي: لست من بينهم بالأكثر حصى.

٦٠٣ ـ **التخريج**: البيت لعمرو بن كلثوم في ديوانه ص ٨١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٦١.

اللغة: مهلهل: اسم جدّ الشاعر. والخير منه، أي: وورثت خيرًا منه.

ويجوز في البيتين، على ما قيل، أن يقدَّر «أفعل» آخر، عاريًا من اللام، يتعلق به «من»، أي: لست بالأكثر، أكثر منهم حصًى، والخيرَ خيرًا منه، ولا منع من اجتماع الإضافة و «مِن» التفضيلية، إذا لم يكن المضاف إليه مفضلاً عليه، كقولك: «زيد أفضل البصرة من كل فاضل»، فإضافته للبصرة للتوضيح، كما تقول: «شاعر بغداد»، لكنهم لم يستعملوه، لأن هذه الإضافة دالة على أن صاحب «أَفْعَل»، مفضَّل على غيره مطلقًا، فأغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه.

ولا يخلو المجرور بـ «من» التفضيلية من مشاركة المفضَّل في المعنى إمَّا تحقيقًا، كما في: «زيد أحسن من عَمْرو»، وإمَّا تقديرًا، كما في قول علي رضي الله عنه: **«لأن أصوم يومًا من شعبان أحبّ إليّ من أن أفطر يومًا من رمضان»**؛ لأن إفطار يوم الشك الذي يمكن أن يكون من رمضان محبوب عن المخالف، فقدَّره علي، رضي الله عنه، محبوبًا إلى نفسه أيضًا، ثم فضل صوم يوم من شعبان عليه، فكأنه قال: هَبْ أنه محبوب عندي أيضًا، أليس صوم يوم من شعبان أحبَّ منه. وقال رضي الله عنه: «اللَّهم أبدلني بهم خيرًا منهم»[1]، أي: في اعتقادهم لا في نفس الأمر، فإنه ليس فيهم خير، «وأبدلهم بي شرًّا منّي»[2]، أي: في اعتقادهم أيضًا، وإلا فلم يكن فيه، كرّم الله وجهه، شرٌّ، ومثله قوله تعالى: **﴿أصحاب الجنة يومئذ خيرٌ مستقرًا﴾**[3]، كأنهم[4] لما اختاروا موجب النار، اختاروا النار.

ويقال في التهكّم: «أنت أعلم من الحمار»، فكأنك قلت: إن أمكن أن يكون للحمار علم، فأنت مثله مع زيادة، وليس المقصود بيان الزيادة، بل الغَرَض: التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه عن الحمار.

= **المعنى:** ورثت مجد مهلهل، ومجد زهير، فنعم ذخر الذاخرين مجد زهير، وشرفه.

الإعراب: **«وَرِثْتُ»**: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. **«مهلهلاً»**: مفعول به. **«والخيرَ»**: الواو: عاطفة، «الخيرَ»: معطوف على «مهلهلاً» منصوب مثله. **«منه»**: جار ومجرور متعلقان بـ «الخير». **«زهيرًا»**: بدل من «الخير»، أو عطف بيان منصوب مثله. **«نعم»**: فعل ماضٍ جامد لإنشاء المدح. **«ذخر»**: فاعل للفعل «نعم» مرفوع. **«الذاخرين»**: مضاف إليه مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، والنون: عوض عن التنوين في الاسم المفرد، والألف: للإطلاق، والمخصوص بالمدح محذوف، وهو زهير.

جملة «ورِثْتُ»: ابتدائية لا محل لها. وجملة «نعم ذخر الذاخرين»: استئنافية لا محل لها، المخصوص بالمدح المحذوف بدل من فاعل «نعم»، أو مبتدأ خبره جملة «نعم ذخر..».

الشاهد فيه: أنَّ «أل» في «الخير منه» زائدة و «من» في «منه» تفضيلية، ولا يجوز اجتماعهما.

(١) نهج البلاغة ص ٧٩.

(٢) نهج البلاغة ص ٧٩.

(٣) الفرقان: ٢٤.

(٤) أي: أصحاب النار.

وأمَّا نحو قولهم: «أنا أكبر من الشعر»، و «أنت أعظم من أن تقول كذا»، فليس المقصود تفضيل المتكلّم على الشعر، والمخاطَب على القول، بل المراد: بعدُهما عن الشعر والقول؛ وأفعل التفضيل يفيد بُعد الفاضل من المفضول وتجاوزَه عنه، فـ «منْ» في مثله ليست تفضيلية، بل هي مثل ما في قولك: «بِنتُ من زيد»، و «انفصلت منه»، تعلقت بـ «أَفْعَل» المستعمل بمعنى متجاوز، وبائن، بلا تفضيل، فمعنى قولك: «أنت أعزُّ عليَّ من أن أضربك»، أي: بائن من أن أضربك من فرط عزَّتك عليّ. وإنما جاز ذلك، لأن «مِن» التفضيلية تتعلّق بأفعل التفضيل بقريب من هذا المعنى. ألا ترى أنك إذا قلت: «زيد أفضل من عمرو»، فمعناه: زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة عمرو، فـ «مِنْ» فيما نحن فيه كالتفضيلية، إلاّ في معنى التفضيل. ومنه قول أمير المؤمنين علي رضي الله عنه: «ولَهِي بما تعِدُك من نزول البلاء بجسمك، والنقص في قوّتك أصدق وأوفى من أن تكذبك أو تغرّك»[1]، أي: هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب.

ويجب أن تلي «مِن» التفضيلية أفعل التفضيل، لأنها من تمام معناه، أو تلِي معموله، قال [من الطويل]:

٦٠٤ ـ فإنّا رَأينا العِرْضَ أَحْوجَ ساعةً إلى الصَّونِ من رَيْطٍ ملاءٍ مُسَهَّم

وقد يفصل بينهما بـ «لَوْ»، وفعلها نحو قولك: «هي أحسنُ، لو أنصفتَ، من الشمس»، وقد تتقدم عليه في الشعر، كقوله [من الرجز]:

٦٠٥ ـ واسْتَنْزلَ الزَّبَّاءَ قَسْرًا وَهْي مِن عُقابِ لَوحِ الجوِّ أَعْلَى مُنْتَمَى

---

(١) نهج البلاغة ص ٢٧٣.

٦٠٤ ـ **التخريج**: البيت لأوس بن حجر في ديوانه ص ١٢١؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٣، ٢٦٤؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ١٦٧، ٣٥٣؛ وشرح المفصل ٢/ ٦١؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٠٨ (سهم)، ١٣/ ٢٥٠ (صون)؛ وبلا نسبة في تذكرة النحاة ص ١١٣؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٥٦؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٤.

اللغة: العرض: الشرف. الصون: المحافظة. الريط: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة، وقيل: الثوب الرقيق. مسهّم: أي فيه خطوط.

المعنى: إنّ العرض يجب أن يصان أكثر من أي شيء آخر وخاصة من الثوب الرقيق المخطّط.

الإعراب: «**فإنّا**»: الفاء: بحسب ما قبلها، «إنّا»: حرف مشبّه بالفعل، و «نا»: في محلّ نصب اسم «إنّ». «**رأينا**»: فعل ماض، و «نا»: فاعل. «**العرض**»: مفعول به أول منصوب. «**أحوج**»: مفعول به ثانٍ. «**ساعة**»: ظرف زمان متعلّق بـ «أحوج». «**إلى الصون**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحوج». «**من ريط**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «أحوج». «**ملاء**»: نعت «ريط» مجرور. «**مسهّم**»: نعت ثانٍ لـ «ريط».

جملة (إنّا وجدنا العرض أحوج...): بحسب الفاء. وجملة (رأينا...): في محلّ رفع خبر «إنّ».

الشاهد فيه قوله: «أحوج ساعةً إلى الصون من ريطٍ» حيث تلت «من» التفضيلية معمول أفضل التفضيل وهو الظرف «ساعة».

٦٠٥ ـ **التخريج**: الرجز لابن دريد في ديوانه ص ١١٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٦٨. =

ويلزم ذلك إذا كان المفضول اسم استفهام، نحو: «مِمَّن أعلم زيد»؟ أو مضافًا إلى اسم استفهام، نحو قولك: «من غلام أيِّهم أكرم أنت»؟

* * *

قوله: «فإذا أضيف فله معنيان: أحدهما، وهو الأكثر، أن يقصد به الزيادة على مَن أضيف إليه»؛ وإنما كان هذا أكثر، لأن وضع «أَفْعَل»، لِتفضيل الشيء على غيره، فالأَولى ذكر المفضول؛ وليس قوله: على مَن أضيف إليه بمرضيّ، لأنه مفضل على مَن سواه من جملة ما أضيف إليه، وليس مفضلاً على كل من أضيف إليه، وكيف ذلك وهو من تلك الجملة، فيلزم تفضيل الشيء على نفسه؛ وقول المصنف في دفع هذه الشبهة، إن زيدًا لم يذكر في الناس في قولك: «زيد أفضل الناس» لغرض التفضيل عليه معهم، بل لغَرَض التشريك معهم في أصل الفضل، ليس بشيء[1]؛ لأنه لا يُحتاج لحصول هذا الغَرَض، أي: التشريك في أصل الفضل إلى واسطة، لأن لفظ «أَفْعَل» يكفي في هذا، لما ذكر المصنف بعينه، بعد هذا، وهو قوله: لِـ «أَفْعل»، جهتان، ثبوت أصل المعنى والزيادة فيه، الزيادة فرع ثبوت أصله، ولا يحصل الفرع إلا بعد الأصل.

فنقول: لفظ «أَفْعَل» يدلّ على اتصاف صاحبه بأصل الفعل، فلا يحتاج، لأجله إلى شيء آخر، والأَولى في تعليل دخوله في جملة المضاف إليه ما مرَّ في باب الإضافة، فليُرجع إليه.

وقوله بعد هذا في الشرح: إنَّ لِـ «أَفْعل» جهتين.. إلى آخر الكلام، قد مضى الكلام فيه في باب الحال على الكمال.

= **اللغة**: الضمير في «استنزل» يدل على عمرو بن عدي. الزبَّاء: ملكة تدمر المعروفة. العُقاب: طائر معروف. اللوح: الهواء، والجو ما بين السماء والأرض. منتمَى: مرتفع. قَسْرًا: قهرًا.

المعنى: يريد أن عمرًا أخذ بثأره من الزباء، فقتلها.

الإعراب: **«واستنزل»**: الواو: حرف عطف، «استنزل»: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والفاعل مستتر تقديره: هو. **«الزباءَ»**: مفعول به. **«قَسْرًا»**: حال من «الزباء». **«وهي»**: الواو: حالية، «هي»: مبتدأ. **«من عُقابٍ»**: جار ومجرور متعلقان بـ «أعلى». **«لوحِ»**: مضاف إليه مجرور، وكذلك **«الجو»**. **«أعلى»**: خبر للمبتدأ «هي». **«منتمَى»**: تمييز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لفظًا لا رسمًا لالتقاء الساكنين.

جملة «استنزل»: معطوفة على جملة سابقة استئنافية لا محل لها. وجملة «هي أعلى»: حالية محلها النصب.

الشاهد فيه: تقديم «من» التفضيل على اسم التفضيل، وليس المجرور بـ «من» اسم استفهام، وهذا خاص بالشعر.

(١) قوله: «ليس بشيء» خبر عن قوله: «وقول المصنف...».

قوله: «والثاني أن يقصد زيادة مطلقة»، أي: يقصد تفضيله على كل مَن سواه مطلقًا. لا على المضاف إليه وحدَه، وإنما تضيفه إلى شيء لمجرَّد التخصيص، والتوضيح، كما تضيف سائر الصفات، نحو: «مُصارع مِصر»، و «حَسَن القوم»، مما لا تفضيل فيه، فلا يشترط كونه بعض المضاف إليه، فيجوز أن تضيفه إلى جماعة هو أحدهم، كقولك: «نبيُّنا، ﷺ، أفضل قريش»، أي: أفضل الناس من بين قريش؛ وأن تضيفه إلى جماعة من جنسه ليس داخلاً فيهم، كقولك: «يوسف أحسن إخوته»، فإنّ «يوسف» لا يدخل في جملة: «إخوة يوسف»، ولا يكون بعضهم، بدليل أنك لو سئلت عن عدِّ إخوة يوسف، لم يجز عدُّه فيهم. بَلَى، يدخل لو قلت: «أحسن الإخوة»، أو «أحسن بني يعقوب عليه السلام»؛ وأن تضيفه إلى غير جماعة، نحو: «فلان أعلم بغداد»، أي: أعلم ممَّن سواه، وهو مختص ببغداد، لأنها منشؤه أو مسكنه.

وإنَّ قدَّرت المضاف، أي: أعلم أهل بغداد، فهو مضاف إلى جماعة يجوز أن يدخل فيهم.

* * *

قوله: «ويجوز في الأول الإفراد...»، يعني أوَّل معنيي المضاف؛ اعلمْ أن الأصل في أفعل التفضيل أن يذكر معه ما اقتضاه وضعه، وهو «مِن» التفضيلية، لأنه بصوغه على هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى تعدَّى إلى المفعول بـ «مِن» الابتدائية، كما ذكرنا، فأفعل التفضيل يتميَّز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف، كـ «أَحْمَر»، والاسم، كـ «أَفْكَل»، في بدء النظر، كـ «مِن» التفضيلية، فصارت كأنها من تمام الكلمة، فلهذا لا يفصل بينهما إلا بمعمول «أَفْعَل»، وذلك أيضًا قليل.

فما دام معه «مِن» لا يُطابق به صاحبه تثنية وجمعًا وتأنيثًا، بل يلزم في الأحوال[١] صيغة المفرد المذكر، نحو: «زيد، أو الزيدان، أو الزيدون، أو هند، أو الهندان، أو الهندات أفضل من كذا»؛ إذ لو ثُنِّي وجُمع وأُنِّث، لكان كتثنية الاسم وجمعه وتأنيثه قبل كماله.

فإذا أضفته، وأردت تفضيل صاحبه على مَن سواه من أجزاء المضاف إليه، كان كـ «أَفْعَل» المصاحب لِـ «مِنْ» في لزومه صيغة واحدة، وذلك لكونه مثله، في كون المفضول مذكورًا بعده، مجرورًا، ولا سيَّما أنَّ «أَفْعَل» المصاحِب لِـ «من» مضارع للمضاف، كما تبيَّن في باب المنادى. ولا فرق بينهما من حيث المعنى إلا من حيث إن

(١) أي: في التثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث.

المجرور بـ «مِنْ» مفضول بجميع أجزائه، والمجرور بالإضافة جميع أجزائه مفضولة إلاّ صاحب أفعل الداخل فيه معها، ولا فرق بينهما لفظًا إلاَّ بذكر «مِن» في أحدهما دون الآخر. فجاز إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لِـ «مِنْ»، وجاز، أيضًا، تثنيته وجمعه وتأنيثه، لفوات لفظة «مِن» المانعة من التصرف.

وقال ابن الدهان، وابن السَّراج، وابن يعيش: يجب إجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لِـ «مِنْ»، ولا تجوز مطابقته لصاحبه، لأنه مثله في ذكر المفضول بعده؛ ومذهب الجمهور ما ذكرنا أوّلاً.

وأمَّا إذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني، فلا يشابه المصاحب لِـ «مِنْ»، إذا لم يذكر بعده المفضول، وكذا ذو اللام، لا يشابه المصاحب لِـ «مِنْ» لعدم ذكر المفضول بعده صريحًا، فجاز التصرف فيهما، تثنية وجمعًا وتأنيثًا، فوجب مطابقتهما لصاحبهما.

وقيل: إنما لم يُتصرَّف في الذي بـ «مِنْ»، لمشابهته لفظًا ومعنى، لأفعل التعجب الفعليّ غير المتصرف، أمَّا لفظًا فظاهر، وأمَّا معنًى، فلأنه لا يُتعجَّب من شيء إلا وهو مفضل، فلهذا يبنيان من أصل واحد، كما يجيء في أفعل التعجب.

وأمَّا ذو اللام، والمضاف بالمعنى الثاني، فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل، أي: «مِن»، ولا كان معهما المفضول، ضعف معنى التفضيل فيهما، فلم يشابها أفعل التعجب الفعلي مشابهة تامة، ودخلهما اللام والإضافة اللتان من علامات الأسماء، فترجح جانب الاسمية، فلم يمتنعا من التصرف.

وأمَّا المضاف بالمعنى الأول، فجاز التصرف فيه، نظرًا إلى الإضافة التي هي من خواص الأسماء، وإلى تجرده عن علَم التفضيل، وجاز الإفراد، أيضًا مع التذكير، لأنه وإن تجرَّد عنه، لكنه لم يتجرد عن المفضول الذي كان مصاحبًا له، أي: لعَلَم التفضيل.

واعلمْ أنه يجوز استعمال «أَفْعَل» عاريًا عن اللام والإضافة و «مِنْ»، مجرَّدًا عن معنى التفضيل مؤوَّلاً باسم الفاعل أو الصفة المشبهة قياسًا عند المبرّد، سماعًا عند غيره، وهو الأصح، قال [من الرجز]:

٦٠٦ ـ قَبُحْتُمُ يا آلَ زيدٍ نَفَرا ... أَلأَمَ قَومٍ أَصْغَرًا وأَكْبَرا

---

٦٠٦ ـ **التخريج**: الرجز بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٤٦، ٢٧٦؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٧.

اللغة: اللؤم: الدناءة والبخل والهوان.

المعنى: يهجو الشاعر آل زيد، ويصفهم باللؤم صغارهم وكبارهم، ويدعو عليهم بسوء الحال والابتعاد عن الخير.

=

أي: صغيرًا وكبيرًا، وقال الآخر [من الطويل]:

٦٠٧ ـ [وإلاّ فمِنْ آل المرارِ فإنَّهُمْ] ملوكٌ عظامٌ مِنْ ملوكٍ أعاظمِ

أي: عظام، وتقول: «الأحسن» و «الأفضل»، بمعنى: الحسن والفاضل.

قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿وهو أهونُ عليه﴾[1]، إذ ليس شيء عليه تعالى أهون من شيء؛ وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة «أَفْعَل»، أكثر من المطابقة إجراءً له مجرى الأغلب الذي هو الأصل، أي: أفعل التفضيل مع «مِنْ».

أمّا «أوَّل»، فمذهب البصريين أنه «أَفْعَل»، ثم اختلفوا على ثلاثة أقوال: جمهورهم على أنه من تركيب «وَوَل» كـ «دَدَن»، ولم يُستعمل هذا التركيب إلا في «أول» ومتصرّفاته، وقال بعضهم: أصله: «أَوْأَل»، من: «وأل»، أي: نجا، لأن النجاة في السبق. وقيل: أصله «أَأْوَل» من: «آلَ»، أي: رَجَع، لأن كل شيء يرجع

= **الإعراب**: «**قبحتم**»: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، و «تم»: ضمير في محل رفع فاعل. «**يا آل زيد**»: «يا»: حرف نداء، «آل»: منادى منصوب بالفتحة، وهو مضاف، «زيد»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**نفرا**»: تمييز منصوب بالفتحة. «**الأم**»: مفعول به لفعل محذوف بتقدير «أذمّ»، أو صفة لـ «نفرًا»؛ ويجوز رفعه بالابتداء، أي: بتقديره خبرًا لمبتدأ محذوف «أنتم ألأمُ». «**قوم**»: مضاف إليه مجرور بالكسرة. «**أصغرًا**»: حال منصوبة، وصاحبها الضمير في «ألأم»، أو صفة لـ «ألأم» منصوبة بالفتحة. «**وأكبرا**»: الواو: حرف عطف، «أكبرا»: اسم معطوف على «أصغرًا» منصوب مثله.

جملة «قبحتم»: ابتدائية لا محلّ لها.

الشاهد فيه قوله: «أصغرًا وأكبرًا» حيث جاء بـ «أفعل» التفضيل دون إرادة معنى المفاضلة، بل مؤوّلاً بالصفة المشبهة «صغيرًا وكبيرًا».

٦٠٧ ـ **التخريج**: البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٢٨٢.

المعنى: يريد الشاعر أَنَّ ممدوحه إن لم يكن من آل هاشم، فهو من آل آكل المرار الملوك العظماء.

الإعراب: «**وإلاَّ**»: الواو: حرف عطف. «**إلاَّ**»: «إن»: حرف شرط جازم، و «لا»: نافية. الفاء: رابطة لجواب الشرط. «**من آل**»: جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف، والتقدير: «وإلاَّ يكن من آل هاشم فهو من آل المرار». «**المرارِ**»: مضاف إليه مجرور. «**فإنَّهم**»: الفاء: استئنافية، «إنَّ»: حرف مشبه بالفعل، و «هم»: اسمها محلها النصب. «**ملوكٌ**»: خبر «إن» مرفوع بالضمة. «**عظام**»: صفة لـ «ملوك» مرفوعة مثلها. «**من ملوك**»: جار ومجرور متعلقان بصفة ثانية لـ «ملوك». «**أعاظم**»: صفة لـ «ملوك» مجرورة مثله.

جملة «إلا فمن آل المرار»: معطوفة على جملة واقعة مقول القول محلها النصب. وجملة «يكن من آل هاشم» المقدرة: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «هو من آل المرار»: جَوَاب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم. وجملة «إنهم ملوك»: استئنافية لا محل لها.

الشاهد فيه قوله: «أعاظم» بمعنى عظام، وهو جمع «أَعْظَم» بمعنى عظيم غير مراد به التفضيل، ولو كان مرادًا للزم الإفراد والتذكير.

(١) الروم: ٢٧.

إلى أوَّله، فهو «أَفْعَل» بمعنى المفعول، كـ «أَشْهَر»، و «أَحْمَد»، فقلبت في الوجهين، الهمزةُ واوًا قلبًا شاذًا.

وقال الكوفيون: هو «فَوْعَل» من: «وَأل»، فقلبت الهمزة إلى موضع الفاء، وقال بعضهم: «فَوْعَل»، من تركيب: «وَوَل»، فقلبت الواو الأولى همزة، وتصريفه كتصريف أفعل التفضيل.

واستعماله بـ «مِنْ» مبطل لكونه «فَوْعلاً».

وأمَّا قولهم: «أوَّلة»، و «أوَّلتان» فمن كلام العوامِّ، وليس بصحيح.

وإنما لزم قلب واو «أولَى» همزة على مذهب جمهور البصريين، كما لزم في نحو «أواصِل»، على ما يجيء في التصريف.

وعند مَن قال هو من: «وَأل»، أصل «أُولى»: «وُؤلى»، قلبت الواو همزة كما في «أجوه»، ثم قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوًا، كما في: «أُومِنُ»، ولهذا رجع إلى أصل الهمزة في قراءة قالون: ﴿عادًا لُؤلى﴾[(١)] لأنه حذفت الأولى، وحرِّكت لام التعريف بحركتها، فزال اجتماع الهمزتين.

فـ «أَوَّل» كـ «أسبق» معنًى وتصريفًا واستعمالاً، تقول في تصريفه: الأول، الأوَّلان، الأولون، الأوائل، الأولى، الأوليان، الأوليات، الأُوَل، وتقول في الاستعمال: «زيد أوَّل من غيره»، و «هو الأول».

ولمَّا لم يكن لفظ «أوَّل» مشتقًّا من شيء مستعمل على القول الصحيح؛ لا ممَّا استعمل منه فعل كـ «أحْسَن»، ولا مما استعمل منه اسم كـ «أَحْنَك»؛ خفِي فيه معنى الوصفية، إذ هي إنما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به؛ كـ «أَعْلَم»، أي: ذو عِلم أكثر من غيره، و «أَحْنَك»، أي: ذو حنك أشدَّ من حنك غيره. وإنما تظهر وصفية «أَوَّل» بسبب تأويله بالمشتق، وهو «أسبق»، فصار مثل: «مررت برجل أسد»، أي جريء، فلا جَرَم لم تعتبر وصفيته إلا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرًا، نحو: «يومًا أوَّل»، أو ذكر «مِن» التفضيلية بعده ظاهرة، إذ هي دليل على أن «أَفْعَل» ليس اسمًا صريحًا كـ «أَفْكَل»[(٢)] و «أَيْدَع»[(٣)]؛ فإن خلا منهما معًا،

---

(١) النجم: ٥٠؛ وكذلك هي قراءة نافع، وابن ذكوان، وابن سعدان، وغيرهم.
انظر: البحر المحيط ٨/١٦٩؛ وتفسير القرطبي ١٧/ ١٢٠؛ وتفسير الرازي ١٩/ ٢٣؛ والنشر في القراءات العشر ١/ ٤١٠، ٤١١.

(٢) الأفْكَل: الرعدة. (لسان العرب ١١/ ٥٢٩ (فكل)).

(٣) الأَيْدَع: صِبْغ أَحْمَر، وقيل: هو خَشب البَقَّم، وقيل: هو دمُ الأخوين. (لسان العرب ٨/ ٤١٢ (يدع)).

ولم يكن مع اللام والإضافة، دخل فيه التنوين مع الجر، لخفاء وصفيته كما مر، وذلك كقول علي رضي الله عنه: «أحمده أوَّلاً بادئًا»[١]. ويقال: ما تركت له أولاً ولا آخرًا؛ ويجوز حذف المضاف إليه مِن «أوَّل»، وبناؤه على الضم إذا كان مؤوَّلاً بظرف الزمان، نحو قوله [من الطويل]:

٦٠٨ ـ لَعَمْرُكَ ما أدْري، وإنِّي لأَوجلُ ... على أيِّنا تَغْدُو المنيَّةُ أوَّلُ

أي: أوَّل أوقات غدوِّها؛ ويقال: «ما لقيته مذ عامٌ أولُ» برفع «أول» صفةً لِـ «عام»، أي: عامٌ أوَّل من هذا العام؛ وبعض العرب يقول: «مذ عام أوَّلَ» بفتح «أوَّل» وهو قليل. حَكَى سيبويه[٢] عن الخليل أنهم جعلوه ظرفًا، كأنه قيل: مذ عامٌ قبلَ عامك. وفي تأويل «أوَّل» بـ «قبل» إشكال، لأن أوَّل الشيء: أسبق أجزائه، فمعنى «أوَّل عامِك»: أسبق أجزائه إمَّا من الليالي أو الأيام، أو الأوقات، ومعنى

---

(١) نهج البلاغة ص ٨٧.

٦٠٨ ـ **التخريج**: البيت لمعن بن أوس في ديوانه ص ٣٩؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٨٩، ٢٩٤؛ وشرح التصريح ٢/ ٥١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١١٢٦؛ ولسان العرب ٥/ ١٢٧ (كبر)، ١١/ ٧٢٢ (وجل)؛ والمقاصد النحويّة ٣/ ٤٩٣؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ١٤٠؛ وأوضح المسالك ٣/ ١٦١؛ وجمهرة اللغة ص ٤٩٣؛ وخزانة الأدب ٦/ ٥٠٥؛ وشرح الأشموني ٢/ ٣٢٢؛ وشرح قطر الندى ص ٢٣؛ وشرح المفصل ٤/ ٨٧، ٦/ ٩٨؛ ولسان العرب ٩/ ٢٦١ (عنف)، ١٣/ ٤٣٨ (هون)؛ والمقتضب ٣/ ٢٤٦؛ والمنصف ٣/ ٣٥.

اللغة: لعمرك: وحياتك. أوجل: يُحتمل أن تكون فعلاً مضارعًا بمعنى أخاف، أو أفعل تفضيل بمعنى: أشدّ خوفًا. تعدو: تركض، تسرع. المنيّة: الموت.

المعنى: أقسم أنّي لا أدري على أيّ منّا يأتي الموت أوّلاً، لذلك فأنا خائف من هذا المصير.

الإعراب: **«لعمرك»**: اللامّ: حرف ابتداء، «عمر»: مبتدأ مرفوع، وهو مضاف، والكاف: ضمير في محلّ جرّ بالإضافة، وخبر المبتدأ محذوف تقديره «قسمي». **«ما»**: حرف نفي. **«أدري»**: فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«وإنّي»**: الواو: حالية، «إني»: حرف مشبّه بالفعل، والياء: ضمير متّصل مبني في محلّ نصب اسم «إنّ». **«لأوجل»**: اللامّ: المزحلقة، «أوجل»: خبر «إنّ» مرفوع، أو فعل مضارع مرفوع، والفاعل: أنا. **«على أيّنا»**: جار ومجرور متعلّقان بـ «تغدو»، وهو مضاف، و «نا» ضمير في محلّ جر بالإضافة. **«تغدو»**: فعل مضارع مرفوع. **«المنيّة»**: فاعل مرفوع. **«أوّل»**: ظرف مبنيّ على الضمّ في محل نصب مفعول فيه متعلّق بـ «تغدو».

جملة (لعمرك ما أدري): لا محلّ لها من الإعراب لأنّها ابتدائيّة. وجملة (ما أدري): لا محلّ لها من الإعراب لأنّها جواب القسم. وجملة (إنّي لأوجل): في محلّ نصب حال. وجملة (أوجل): ـ باعتبار «أوجل» فعلاً مضارعًا ـ في محلّ رفع خبر «إنّ». وجملة (على أيّنا تغدو): في محلّ نصب سدّت مسدّ مفعولي «أدري».

الشاهد فيه قوله: «أول» حيث بنى هذه الكلمة على الضمّ، وحذف لفظ المضاف إليه، إذ لو أعربها لجاء بها منصوبة، ونية معناها سبب بنائها.

(٢) الكتاب ٣/ ٢٨٨.

«قبل عامك»: الزمان الذي يتقدم جميع أجزائه، ولو كان بمعنى: قبل ذلك، لكان محذوف المضاف إليه، فوجب بناؤه على الضم، ويجوز أن يكون «أول» ههنا، بمعنى: أوَّل من عامك، ويكون الظرف صفة لِـ «عام»، أي: عام كائن في زمان أسبق من عامك، جُعِل للزمان زمان توسُّعًا؛ ولا يبعد أن يقال: إنه[1] جرَّ صفة المرفوع على توهّم الجرّ في الموصوف، لأن ما بعد «مذ» قد يُجرّ، فيكون كقوله [من الطويل]:

ولا نـاعـب إلا بـبـيـن غـرابـهـا[2]

وقوله تعالى: ﴿فأصَّدَّق وأكنْ من الصالحين﴾[3]، فعلى هذا يكون «أول» مجرورًا، لا منصوبًا، وتقول إذا لم تر زيدًا يومًا قبل أمس: «ما رأيته مذ أول من أمس»، فإن لم تره يومين قبل أمس، قلت: «ما رأيته مذ أول من أول من أمس»، ولا يُتجاوَز ذلك.

وأَمَّا «آخر»، فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلِّيَّة، كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف، فلا يستعمل، لا مع «مِن» ولا مع الإضافة، بل يستعمل إمَّا مجردًا من اللام أو مع اللام، ولمَّا لم يكن معه «مِن» مقدَّرًا مع المجرد طابَقَ ما هو له تذكيرًا وتأنيثًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا.

وقد تجرَّد «الدنيا» و «الجُلَّى» عن اللام والإضافة، إذا كانت «الدنيا»، بمعنى: العاجلة، «والجلَّى» بمعنى: الخطة العظيمة، قال [من الرجز]:

٦٠٩ - في سَعْيِ دُنيا طالَمَا قَد مُدَّتِ

وقال [من البسيط]:

٦١٠ - وإنْ دَعَوتِ إلى جُلَّى ومَكْرُمَةٍ ... يَوْمًا سَراةَ كِرامِ النَّاسِ فَادْعينا

(١) أي: المتكلّم بالمثال موضع الحديث. (٢) تقدّم بالرقم ٢٦٢. (٣) المنافقون: ١٠.

٦٠٩ - **التخريج**: الرجز للعجاج في ديوانه ص ٤١٠؛ وخزانة الأدب ٨/ ٢٩٦، ٢٩٨، ٢٩٩؛ وشرح شواهد الإيضاح ص ٣٥٠؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٠؛ وبلا نسبة في خزانة الأدب ٨/ ٣١٦.

اللغة: مُدّت: تطاولت وامتدت.

المعنى: إن النفوس سترى حصِيلة أمورها التي أخذت أبعادها ومداها في هذه الدنيا المديدة.

الإعراب: **«في سعي»**: جار ومجرور متعلقان بالفعل «غَبَّت» المذكور في بيت سابق. **«دنيا»**: مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف للتعذر. **«طالما»**: «طال»: فعل ماضٍ مكفوف، و «ما»: كافة. **«قد»**: حرف تحقيق. **«مُدَّتْ»**: فعل ماضٍ مبني للمجهول مبني على الفتح، والتاء: للتأنيث لا محل لها، وحرّكت للقافية، ونائب الفاعل مستتر تقديره: هي.

جملة «مُدّت»: صفة لـ «دنيا» محلها الجر.

الشاهد فيه: أن «دنيا» قد جُرِّدت من اللام، والإِضافة لكونها بمعنى العاجلة.

٦١٠ - **التخريج**: البيت لبشامة بن حزن النهشلي في خزانة الأدب ٨/ ٣٠١؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ١٠١؛ وعيون الأخبار ١/ ٢٨٧؛ ولسان العرب ١١/ ١١٧ (جلل)؛ وله أو لبعض بني قيس بن ثعلبة في شرح المفصل ٦/ ١٠١؛ وبلا نسبة في المحتسب ٢/ ٣٦٣. =

وإنما جاز ذلك، لانمحاء معنى التفضيل منهما.

وأمّا «حُسْنَى» في قوله تعالى: ﴿وقولوا للناس حُسْنَى﴾[1]، فيمن قرأ بالألف[2]، و «سُوءَى» في قوله [من الوافر]:

٦١١ ـ ولا يَجزُون من حَسَنٍ بسُوءَى ولا يَجزُون من غِلَظٍ بلِينِ

فليسا بتأنيث «أحسن» و «أسوأ»، بل مصدران، كـ «الرجعى» و «البشرى».

٤ ـ عمله

قال ابن الحاجب:

ولا يعمل في مظهر إلا إذا كان لشيء، وهو في المعنى لمسبَّب مفضل باعتبار

= **اللغة**: الجُلّى: الجليلة، أي: الأمر الهام. المكرمة: فعل الخير. السَّراة: اسم مفرد بمعنى الرئيس، وقيل: اسم جمع، وقيل: جمع سريّ، وهو الشريف.

المعنى: يطلب إليها إن دعت كرام الناس إلى أمر خطير، أو إلى ملمة أَلَمَّتْ، أن تدعوهم لأنهم من هؤلاء الكرام.

الإعراب: «وإن»: الواو: حرف عطف، «إن»: حرف شرط جازم. «دَعَوْتِ»: فعل ماضٍ مبني على السكون، والتاء: فاعل محله الرفع. «إلى جُلّى»: جار ومجرور متعلقان بالفعل «دعوت». «ومكرمة»: الواو: عاطفة، «مكرمةٍ»: معطوفة على «جُلّى» مجرورة مثلها. «يومًا»: مفعول فيه ظرف زمان منصوب متعلق بالفعل «دعوت». «سَرَاة»: مفعول به. «كِرام»: مضاف إليه، وكذلك «الناس». «فادعينا»: الفاء: رابطة لجواب الشرط، «ادعينا»: فعل أمر مبني على حذف النون، لأن مضارعه من الأفعال الخمسة، وياء المؤنثة المخاطبة: فاعل محله الرفع، و «نا»: مفعول به محله النصب.

جملة «إن دعوت... فادعينا»: معطوفة على جملة استئنافية لا محل لها. وجملة «دعوت»: جملة الشرط غير الظرفي لا محل لها. وجملة «ادعينا»: جواب شرط جازم مقترن بالفاء محلها الجزم.

الشاهد فيه: أنّ «الجُلّى» قد تجردت من اللام والإضافة لكونها بمعنى الخطّة العظيمة، إذ ليس فيها معنى التفضيل.

(١) البقرة: ٨٣.

(٢) لم أقع على هذه القراءة في مصادري، ولم يُثبتها معجم القراءات القرآنية.

٦١١ ـ **التخريج**: البيت لأبي الغول الطهوي في الحيوان ٣/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٤؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٠؛ وشرح المفصل ٦/ ١٠٢؛ والشعر والشعراء ١/ ٤٣٦؛ وللطهوي في لسان العرب ١/ ٩٦ (سوا).

اللغة: السُّوءَى: مصدر كالرُّجعى. يجزون: يحاسبون عقابًا أو مكافأة.

المعنى: إنهم قوم يحسنون إلى من يحسن إليهم، ويردون على المسيء بمثل صنيعه.

الإعراب: «ولا»: الواو: بحسب ما قبلها، «لا»: نافية. «يجزون»: فعل مضارع مرفوع بثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة، وواو الجماعة: فاعل محله الرفع. «من حسن»: جار ومجرور متعلقان بـ «يجزون». «بسوءى»: مثل «من حسن». «ولا»: الواو: حرف عطف، «لا»: نافية. «يجزون»: مثل السابق. «من غلظ»: جار ومجرور متعلقان بـ «يجزون»، وكذلك «بلين».

جملة «يجزون»: الأولى بحسب ما قبلها، وعطف عليها جملة «يجزون» الثانية.

الشاهد فيه: أنّ «سُوءَى» مصدر كـ «الرُّجعى» و «البُشرَى» وليس مؤنث «أسوأ».

الأول على نفسه باعتبار غيره، منفيًا، نحو: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، لأنه بمعنى: حَسُن، مع أنهم لو رفعوا، لفصلوا بينه وبين معموله بأجنبي، وهو الكحل؛ ولك أن تقول: «أحسن في عينه الكحل من عين زيد»؛ فإن قدَّمت ذكر العين، قلت: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل»، مثل قوله [من الطويل]:

مررتُ على وادي السباعِ ولا أَرَى ... كوادي السباعِ حينَ يُظْلِمُ واديا
أقلَّ به ركْبٌ أتوه تَئيَّةً ... وأخْوَفَ إلاّ ما وقى الله ساريا

* * *

قال الرضيّ:

اعلم أن مشابهة أفعل التفضيل للفعل ضعيفة، وكذا لاسم الفاعل، أيضًا، كما تقدم في الصفة المشبهة، فلا يرفع الاسم الظاهر في الأعرف الأشهر، إلا بشروط، كما يجيء. وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط، نحو: «مررت برجل أفضلَ منه أبوه، وبرجل خيرٍ منه عملُه»، وليس ذلك بمشهور.

ويرفع المستتر الذي هو فاعله، لأن مثل هذا العمل لا يحتاج إلى قوة العامل؛ وأمَّا المفعول به، فكلّهم متفقون على أنه لا ينصبه، بل إن وُجد بعده ما يوهم ذلك، فـ «أَفْعَل» دالٌّ على الفعل الناصب له، قال الله تعالى: **﴿هو أعلم مَن يَضِلُّ عن سبيله﴾**[(1)]؛ أي: أعلم من كل واحد، يعلم مَن يضل، وكذا قوله [من الطويل]:

٦١٢ ـ أَكَرَّ وأَحْمَى للحقيقة منهمُ ... وأَضْرَبَ منا بالسيوف القوانسا

---

(١) الأنعام: ١١٧.

٦١٢ ـ **التخريج**: البيت لعباس بن مرداس في ديوانه ص ٦٩؛ والأصمعيات ص ٢٠٥؛ وحماسة البحتري ص ٤٨؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣١٩، ٣٢١؛ وشرح التصريح ١/ ٣٣٩؛ وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٤٤١، ١٧٠٠؛ ولسان العرب ٦/ ١٨٤ (قنس)؛ ونوادر أبي زيد ص ٥٩؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ٣٣٤، ٤/ ٧٩؛ وأمالي ابن الحاجب ١/ ٤٦٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٢٩١.

اللغة: قوانس: ج قونس، مقدمة الرأس.

المعنى: لم أر أكثر منهم حماية للحقيقة، ولم أر مثل كرمهم، ولكن كنا أفضل منهم بضربنا مقدمات الرؤوس بسيوفنا.

الإعراب: **«أكر»**: صفة لـ «حيًا» من البيت السابق في القصيدة، منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة. **«وأحمى»**: الواو: عاطفة، «أحمى»: اسم معطوف على «أكر» منصوب مثله بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر. **«للحقيقة»**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أحمى». **«منهم»**: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أحمى». **«وأضرب»**: الواو: عاطفة، «أضرب»: صفة=

ولا ينصب شِبه المفعول به، كـ «الحسن الوجهَ»؛ إمَّا لأنه لا ينصب المفعول به، فلا ينصب شبهه، وإمَّا لأن نصب ذلك في الصفة فرع الرفع، كما مرَّ، وهو توطئة للإضافة إلى ما كان مرتفعًا به، وهو لا يرفع الظاهر إلا بالشروط التي تجيء، وإن رفع ذلك، لا يضاف إليه.

هذا؛ ويتعدَّى أفعل التفضيل إلى المفعول به الذي كان للفعل قبل بناء أفعل التفضيل، باللام، نحو: «أضرب منك لزيد»، وذلك لضعف مشابهته للفعل واسم الفاعل؛ وإذا جاز لك أن تدعم اسم الفاعل والمصدر، باللام إذا تعدَّيا إلى المفعول، نحو: «ضربي لزيد شديد»، و «أنا ضارب لزيد»، مع قوَّتهما، وجَب عليك ذلك في الأَفعل، لضعفه.

وإن كان المفعول به لفِعل يفهم منه معنى العِلم أو الجهل، تعدَّى إليه أفعل المصوغ منه بالباء، نحو: «أنا أعلم به»، وكذا: «أَدْرَىَ»، و «أَعْرَف»، و «أَجْهَل»، وذلك لأن أفعالها ربَّما زيدت في مفعولها الباء، نحو: «علمتُ به»، و «جهلتُ به»، وكذا اسم الفاعل والمصدر، نحو: «أنا عالم به وجاهل به».

وإن كان المفعول به يتعدّى إليه الفعل بحرف الجرّ، تعدَّى إليه الأفعل بذلك الحرف أيضًا، نحو: «أنا أمَرُّ منك بزيد، وأرمى منك بالنشَّاب».

ويتعدَّى إلى أوَّل مفعولَي باب «كسوت»، و «علمت»، باللام، ويبقى ثانيهما في البابين منصوبًا، نحو: «أنا أكسى منك لعمرو الثيابَ، وأعلم منك لزيد منطلقًا». وكان القياس أن يتعدَّى إلى الثاني، أيضًا، باللام، إلاَّ أن الفعل لا يتعدَّى بحرفي جرّ متماثلين لفظًا ومعنى إلى شيئين من نوع واحد كمفعول بهما، أو زمانين، أو مكانين. فإن لم يكونا من نوع واحد، كقولك: «دُرت في البلد في يوم الجمعة»، جاز؛ وقولُك: «أقمت في العراق في بغداد»، أو «في رمضان في الخامس منه»، بدل الجزء من الكلّ، واستُغنِي عن الضمير لشهرة الجزئيَّة، فإن اختلف معنيا الحرفين، نحو: «مررت بزيد بعمرو»، أي: مع عمرو، أو لفظاهما، نحو: «سرت من البصرة إلى الكوفة»، جاز.

= لـ «فوارسًا» من البيت السابق في القصيدة. «**منا**»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أضرب». «**بالسيوف**»: جار ومجرور متعلقان باسم التفضيل «أضرب». «**القوانسا**»: مفعول به لفعل محذوف منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف: للإطلاق.
جملة «القوانسا» مع الفعل المحذوف: في محل نصب حال من «نا» في «منَّا».
الشاهد فيه قوله: «القوانسا» فقد نصبه بفعل محذوف مقدر، لا باسم التفضيل «أَضْرَبَ».

وانتصاب ثانيهما المذكور، عند الكوفيِّين بـ «أَفْعَل»، نَصبَه بنفسه للاضطرار إليه، وعند البصريين بفعل مدلول عليه بـ «أَفْعَل»، فيكون ثاني مفعولي «أَفْعَل»، والفعل مع مفعوله الأول محذوفين، أي: «أنا أكْسى منك لعمرو، أكسوه الثياب»، و «أنا أعلم منك لزيد، أعلمه منطلقًا». ولا يجوز إظهار المفعول المحذوف لِـ «أَفْعَل» بوجه، لا منصوبًا، ولا مع اللام. أما مع اللام فلما ذكرنا[١]، وأما منصوبًا، فلأنه لا ينصب المفعول، كما مرَّ.

وقال صاحب المغني[٢]: لا يجوز حذف أحد المفعولين دون الآخر في باب «علمت»، فالأولى أن يقال: «هو أشدّ منك علمًا زيدًا منطلقًا، أو علمًا بأن زيدًا منطلق».

قلت: أخصر من هذا كله وأبعد من التكلف: «أعلم منك بانطلاق زيد».

وإن كان الفعل يفهم منه الحب أو البغض، تعدَّى إلى ما هو الفاعل في المعنَى، أي: المحِبّ أو المبغض بـ «إلى»، نحو: «هو أحبُّ إليَّ وأشهى إليّ وأعجب إليّ، وهو أبغض إليك وأمقت إليك وأكره إليك»، لأن أفعالها تتعدَّى إلى المحِب والمبغض بـ «إلى»، أيضًا، كقوله تعالى: ﴿**حبَّب إليكم الإيمان، وكرَّه إليكم الكفر**﴾[٣]، وهذه كلها بمعنى المفعول، كـ «أحمَد» و «أشهر» و «أجَنّ»، وقد مرَّ أنه غير قياسيّ.

ويتعدَّى إلى المفعول من أيّ فعل كان بـ «مِنْ»، كما تقدَّم، وهذا هو المفعول الحاصل لِـ «أَفْعَل» بصوغه على هذه الصيغة.

ويَنصب أفعل التفضيل الظرفَ لاكتفائه برائحة الفعل، والحال لمشابهته له[٤]، نحو: «زيد أحسن منك اليومَ راكبًا»، والتمييز، نحو: «أحسن منك وجهًا»، لأنه ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل، أيضًا، نحو: «راقودٌ خلاً».

* * *

قوله: «إلاَّ إذا كان لشيء.. إلى آخره»؛ هذه شروط رفع أفعل التفضيل لفاعله الظاهر، كما رفع «أحسن» الكحل في قولك: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد»، فيعمل، إذن، الرفع قياسًا مستمرًّا بلا ضعف.

قوله: «لشيء»، هو «رجلاً» في المثال المذكور وذلك لأنه صفته.

* * *

(١) وهو امتناع تعلّق حرفي جرّ متّحدي اللفظ والمعنى بعامل واحد.

(٢) هو منصور بن فلاح اليمني.

(٣) الحجرات: ٧.

(٤) أي: للظرف.

قوله: «وهو»، أي: أفعل، في «المعنى لمسبَّب»، أي: لمتعلَّق لذلك الشيء، والأظهر في اصطلاحهم أن يقال في المتعلّق: السبب لا المسبَّب، و «أحسن»، في مثالنا، لمتعلَّق «الرجل» وهو «الكحل»، فإن الأحسن في الحقيقة هو الكحل، لا الرجل.

قوله: «مفضل»، صفة لِـ «مسبَّب»، أي: ذلك المتعلّق الذي هو الكحل، إذا اعتبرت الأول، أي: صاحب «أَفْعَل»، وهو «رجلاً» في مثالنا مفضَّلٌ.

قوله: «على نفسه»، الضمير للمسبَّب، أي: هو، إذا اعتبرت الأول مفضَّلٌ، وإذا اعتبرت غير ذلك الأول، وهو في مثالنا زيد، يكون مفضَّلاً عليه.

قوله: «منفيًّا» صفة مصدر محذوف، أي: مفضَّل تفضيلاً منفيًّا، أي: لم يكن ذلك المتعلَّق باعتبار الأول فاضلاً، وباعتبار الثاني مفضولاً، بل هو باعتبار الثاني فاضل، وباعتبار الأول مفضول، أو حاله باعتبار الأوّل مساوية لحاله باعتبار الثاني، والمراد في مثل هذا المثال أنه باعتبار الثاني فاضل، وباعتبار الأول مفضول، فالكحل الذي في عين زيد يفضل الكحل الذي في أعين جميع الرجال. وإنما قلت: «جميع الرجال» مع أن لفظ «رجلاً» في المثال المذكور مفرد؛ لأنه نكرة في سياق النفي، فتكون عامة.

إن قيل: كيف يتعلّق قوله: «باعتبار الأول»، وباعتبار غيره بقوله: «مفضّل»، وقد اتفق النحاة على أنه لا يتعدّى الفعل وشبهه بحرفين متماثلين إلى اسمين من نوع واحد، كما مرَّ.

قلت: باعتبار الأول، وباعتبار الثاني: حالان، الأول من الضمير المرفوع في «مفضَّل»، والثاني من قوله: «نفسه»، أي: ملتبسًا باعتبار الأول، أو مقترنًا به، كما تقول: «فضَّلت زيدًا راكبًا على عمرو راجلاً».

ومعنى قوله: «باعتبار الأول»، أي: بالنظر إليه، يقال: اعتبرت الشيء، أي: نظرت إليه، وراعيت حاله.

* * *

قوله: «لأنه بمعنى حَسُنَ»، قال المصنف: إنما لم يعمل «أَفْعَل»، لأنه لم يكن له فِعل من تركيبه بمعناه حتى يعمل عمل ذلك الفعل، كما كان لاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبَّهة والمصدر؛ و «أَحْسَن» ههنا بمعنى «حسُن»، إذ المعنى: ما رأيت رجلاً حسُن في عينه الكحل حسنًا مثل حسنه في عين زيد، فعمِل «أَفْعَل»، لأن له في هذا المكان فعلاً بمعناه.

قلت: هذه العلّة التي أوردها تطرد في جميع أفعل التفضيل، فيلزمه إذن جواز رفعه للظاهر مطردًا، وذلك لأن معنى «مررت برجل أحسنَ منه أبوه»، أي:

حسنُ أبوه أكثر من حسنه، كما أن معنى: «أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»: حسنُ الكحل في عينه مثل حسنه في عين زيد.

* * *

قوله: «مع أنهم لو رفعوا. . . إلى آخره»، هذا تعليل سيبويه، وهو أن «أَفْعَل» إنما عمِل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل، للاضطرار إلى العمل، لأنه لو لم يعمل، لزم رفعه بالابتداء، ويكون «الكحل» مبتدأ؛ كما في قولك: «مررت برجل أحسنُ منه أبوه»، برفع «أحسن» والجملة صفة لِـ «رجل»، ولا يجوز ذلك، لأن قولك: «منه»، بعد «الكحل»، متعلّق بـ «أحسن»، فتكون قد فصلت بين العامل الضعيف ومعموله بأجنبي، ولا يجوز ذلك. بَلَى، قد يجوز ذلك في العامل القوي، نحو: «زيدًا كان عمرو ضاربًا». وأعني ههنا بالأجنبي ما لا يكون من جملة معمولات ذلك العامل، لا الذي لا تعلق له بذلك العامل بوجه، كيف، و «الكحل» مبتدأ، و «أحسن» خبره، فله تعلق به من هذا الوجه.

وعند الكسائي والفرّاء: ليس الفصل ههنا بأجنبي، لأن المبتدأ معمول عندهما للخبر، كما ذكرنا في أول الكتاب.

فإن قلت: قدِّم «منه» على «الكحل» حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه بأجنبيّ.

قلت: يبقى الضمير في «منه» راجعًا إلى غير مذكور؛ وتعليل سيبويه يطرد مع كون الكلام مثبتًا، أيضًا، نحو: «مررت برجل أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد».

ونقل الرمّاني جواز ذلك في المثبت، والسماع لم يثبت إلا في المنفي، ولا منع أن يستعمل ذلك فيما يفيد النفي، وإن لم يكن صريحًا فيه، نحو: «قلَّما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل. . .».

* * *

وقوله: «ولك أن تقول. . إلى آخره»؛ يعني أن لك في مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة وجهًا أخصر من الأول، وهو أن تحذف المفضول المجرور بـ «من»، وحرف الجر الداخل على الاسم الذي ذكرنا أنه غير الأول، فتقول بدل قولك: «منه في عين زيد»: «من عين زيد»، وهو على حذف المضاف، أي: من كحل عين زيد، لأنه يُفضَّل الكحل على الكحل، لا الكحل على العين، و «مِن» التفضيلية تدخل على المفضول.

* * *

قوله: «وإن قدَّمت ذكر العين. . . إلى آخره»؛ أي: لك عبارة ثالثة أخصر من الثانية، وهي أن تقدِّم الاسم الذي قلنا إنه غير الأول، على أفعل التفضيل داخلاً عليه آلة التشبيه، وتحذف ما بعد السبب المرفوع من المفضول وغيره، فتقول: «ما رأيت كعين زيد أحسن فيها الكحل». وجازت هذه المسألة وإن لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت «أَفْعَل» بالابتداء، لأنها فرع الأولى، ولأن «مِن» التفضيلية مع مجرورها مقدَّرة ههنا أيضًا، بعد السبب المرفوع. وقولك: «أحسن» في هذه العبارة، بدل من قولك: «كعين زيد»، أي: عينًا أحسن فيها الكحل؛ وذلك أن معنى «ما رأيت كعين زيد»، أي: عينًا كعين زيد، ولا زائدةً عليها.

ومعنى: «ما رأيت أحسن منها»، أي: أحسن منها ولا مثلها، فحذف المعطوف، في الموضعين، اعتمادًا على وضوح المعنى. فقولك: «ما رأيت كعين زيد»، أي: رأيت كل عين أنقص من عين زيد، وقولك: «ما رأيت أحسن من عين زيد»: أي: رأيت كل عين أنقص من عين زيد في الحسن، فهذا بدل الكل من الكل، أتى به للبيان، لأن الأول مبهم، لأنك ذكرت أن العيون أنقص من عين زيد، ولم تذكر أن النقصان في أي شيء. ولا يجوز أن يكون: «أحسن فيها الكحل»؛ صفة لقولك: «كعين زيد»، لأنه يكون في المعنى: ما رأيت مثل عين زيد في حُسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها؛ وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدًا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة؟ وإنما استغنيت في هذه العبارة عمَّا بعد المرفوع، لدلالة قولك: «كعين زيد» عليه، لأن معناه، كما قلنا: إن كل عين دونها في حسن الكحل فيها، وهذا هو المستفاد بعينه من قولك: . . أحسن فيها الكحل منه في عين زيد؛ وقوله [من الطويل]:

٦١٣ ـ [مَرَرْتُ على وادي السِّباعِ ولا أرى] كوادي السِّباعِ حينَ يُظْلِمُ وادِيا

---

٦١٣ ـ **التخريج**: البيتان لسحيم بن وثيل في الأشباه والنظائر ٨/١٤٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٢٧؛ والكتاب ٢/ ٣٢؛ والمقاصد النحوية ٤/٤٨؛ وبلا نسبة في شرح عمدة الحافظ ص ٧٧٤.

اللغة: وادي السباع: اسم موضع بين البصرة ومكّة. التئية: التوقّف. الساري: الماشي ليلاً.

الإعراب: «**مررت**»: فعل ماضٍ، والتاء: ضمير في محلّ رفع فاعل. «**على وادي**»: جار ومجرور متعلّقان بـ «مررت»، وهو مضاف. «**السباع**»: مضاف إليه مجرور. «**ولا**»: الواو: حالية أو اعتراضية، «لا»: حرف نفي. «**أرى**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنا. «**كوادي**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «واديًا»، وهو مضاف. «**السباع**»: مضاف إليه مجرور. «**حين**»: ظرف زمان متعلّق بمحذوف حال من «واديا». «**يظلم**»: فعل مضارع مرفوع، وفاعله مستتر تقديره: هو. «**واديا**»: مفعول به أوّل لـ «أرى». «**أقلّ**»: نعت «واديا» منصوب. «**به**»: جار ومجرور متعلّقان بمحذوف حال من «ركب». «**ركب**»: فاعل «أقلّ» مرفوع. «**أتوه**»: فعل ماضٍ، والواو: ضمير في محلّ رفع فاعل، والهاء: ضمير في محلّ نصب مفعول به. «**تئية**»: تمييز=

[أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وأَخْوَفَ إلاّ ما وَقَى اللَّهُ سارِيا]

انتصاب «واديًا» على أنه مفعول لِـ «أَرى»، وقوله: «كوادي السباع» حال منه، لأن صفة النكرة إذا تقدمت عليها، انتصبت على الحاليَّة. ويجوز أن يكون عطف بيان لقوله: «كوادي السباع»، والكاف اسميَّة. ويجوز أن يكون تمييزًا، كقولك: «عندي مثل زيد رجلاً». ويجوز أن يكون موصوفًا بـ «أَقلَّ»، بدلاً من «كوادي السباع» كما كان «أحسن في عينه الكحل»، بدلاً من «كعين زيد». والتقدير: أقلَّ به ركبٌ، منهم بوادي السباع، وأخوف به ركبٌ منهم بوادي السباع.

قوله: «ولا أرى»، الواو اعتراضيَّة. قوله: «حين يظلم» ظرف لمعنى الكاف، أي: واديًا يشبه وادي السباع وقت إظلامه. و «ما» في قوله: «ما وَقَى الله»، مصدريّة على حذف مضاف أي وقت وقاية الله للسارين، وهو ظرف لِـ «أَخْوف»، وهو بمعنى المفعول مثل «أشهر» و «أحمد». وقوله: «تئِيَّة»، أي: تثبّتًا وتوقّفًا، وهو «تَفْعِلة» من تركيب: «أَيًا»، كـ «حَيًا». يقال: «تأيَّا»؛ أي تثبَّت، وهو منصوب على التمييز من «أقلّ» كما في قولك: «زيد أحسنُ منك ثوبًا»، فيكون في المعنى فاعلاً مضافًا إلى المرفوع بـ «أفْعَل»، أي: أحسن ثوبه، وأقلّ تئِيَّة ركب أتوه.

ولو عبَّرت بالعبارة الأولى قلت: «ولا أرى واديًا أقلَّ به ركب منهم بوادي السباع»، كقوله، عليه الصلاة والسلام: «ما مِن أيام أحبَّ إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»[1]؛ ولو عبَّرت بالعبارة الثانية قلت: «ولا أرى واديًا أقلَّ به ركب تئِيَّةً من وادي السباع».

* * *

تمَّ قسم الأسماء، والحمد لله رب العالمين.

= منصوب. «وأخوف»: الواو: حرف عطف، «أخوف»: معطوف على «أقلّ» منصوب. «إلاّ»: حرف حصر. «ما»: مصدريّة. «وقى»: فعل ماضٍ. «الله»: اسم الجلالة، فاعل مرفوع. والمصدر المؤول من «ما» وما بعدها في محل نصب ظرف زمان متعلق بـ «أخوف». «ساريًا»: تمييز منصوب.

جملة «مررت»: ابتدائيّة لا محلّ لها من الإعراب. وجملة «لا أرى»: في محلّ نصب حال، أو اعتراضية لا محل لها. وجملة «يظلم»: في محلّ جرّ بالإضافة. وجملة «أتوه»: في محلّ رفع نعت «ركب».

الشاهد فيهما قوله: «أقلّ به ركب» حيث رفع أفعل التفضيل «أقل» فاعلاً هو «ركب». وهذا من قبيل: ما رأيت كعين زيد أحسنَ فيها الكحلُ.

(١) انظر: كنز العمال ١٢٠٨٨؛ وسنن الترمذي ٧٥٨؛ وإتحاف السادة المتّقين ٤/ ٢٥٧؛ والترغيب والترهيب ٢/ ١٩٩.

فهرس محتويات

الجزء الثالث
من شرح الكافية

فهرس المحتويات